نيل فرجسون

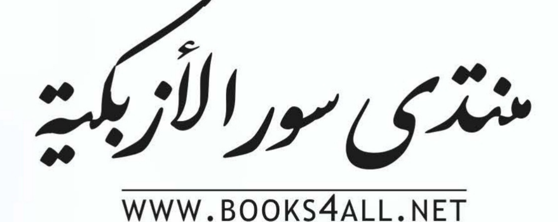


صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية

نقله إلى العربية

معين محمد الإمام




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الصنم

صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية

الصنم

صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية

نيل فرجسون

نقله إلى العربية

معين محمد الإمام

Original Title:

COLOSSUS

by:

NIALL FERGUSON

ISBN 1-59420-013-0

Published By: PENGUIN PRESS (USA) .

المملكة العربية السعودية، طريق الملك مع تقاطع العروبة، ص. ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P. O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

ISBN 0-943-40-9960

© **مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فرجسون، نيل

الصنم، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية. / نيل فرجسون: معين الإمام – الرياض، ١٤٢٧هـ

٥٥٨ ص، ١٦٥×٢٤سم

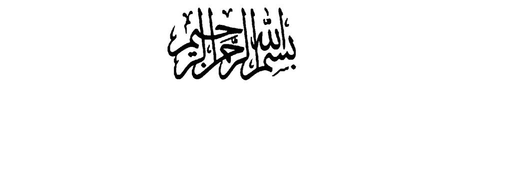
١ الولايات المتحدة – الأحوال السياسية ٢ المجتمع الأمريكي ٣. الولايات المتحدة – الأحوال الاجتماعية

أ الإمام، معين (مترجم) ب العنوان

ديوي ٣٢٠.٩٧١ ١٤٢٧/١١٠٣

رقم الإيداع: ١٤٢٧/١١٠٣

ردمك ٠ ٩٤٣ ٤٠ ٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى جون وديانا هيرتزوغ

محتويات الكتاب

على أوروبا القديمة أن تتكئ على أكتافنا، وتسير في ركابنا، بقدر ما تستطيع، مقيدة بإسار الملوك والرهبان. أي مارد جبار سنكون.

توماس جيفرسون، ١٨١٦ .

.. القوة بالنسبة لي لعنة،
مصدر - كما ثبت - لكل البؤس والتعاسة والشقاء:
تباريح عديدة، واليمة، كل جزء منها،
يحتاج عمرا كي ينتحب، لكن أولها
فقد البصر.
آه أيها العمى، أنت سبب شكواي!
كفيف أنا بين الأعداء،
أنت أسوأ من السلاسل،
من الزنزانة، أو التسول، أو عجز الشيخوخة!

ميلتون، "سامسون اغونيستوس"

تقديم:

قضية الكتاب وأهميته

هذا كتاب الموسم الاستعماري، لأنه مؤيد للتوجهات الإمبراطورية وداع إليها، ومن المهم للمثقف العربي أن يكون على وعي - أيضا - بالمدرسة التي تؤيد وتدعو إلى الاحتلال، كما أنه مهتم بالرأي المضاد. وقد نال الكتاب حين نشر شهرة واسعة، فكاتبه مهتم بالظاهرة الاستعمارية، وهو هنا يربط مابين الدراسة التاريخية والإستراتيجية. الكاتب (نيل فرجسون) أستاذ للتاريخ المالي وللقضايا الاستعمارية، علّم هذا الفن في جامعات أكسفورد وكامبريدج وستانفورد و نيويورك وهارفارد، واهتم - تحديدا - بتاريخ التمويل لحركة الاستعمار والتوسع البريطاني، وسبق أن كتب أهم كتبه عن تاريخ عائلة روتشيلد، وخدماتها للاستعمار البريطاني وخدمة بريطانيا لهذه العائلة اليهودية، ثم ناقش في أكثر من مكان استمرار فكرة بنك روتشيلد في البنك الدولي الحالي، الذي استولى على رئاسته بعض الشخصيات الصهيونية المتزمتة من أمثال "بول وولفويتز" أخيرا، ثم كتب بعده كتاب "الإمبراطورية"، وقد احتفل بعض الأمريكان بالمؤلف وبخاصة من يروجون للسياسة الإمبريالية الأمريكية، وكتب المؤلف لهؤلاء الكثير من النصائح التي استقصاها من تاريخ الاحتلال البريطاني للعالم ميدان تخصصه، ثم قدمها في هذا الكتاب، الذي يوازن ويراجع ويلاحظ بين إمبراطورية ذهبت وأخرى تتعثر في الطريق تخطو وتكبو أو تصعد وقد تسقط في محاولاتها للسيطرة على العالم وموارده وأرضه وأديانه وبنوكه وسلوكه.

الكاتب مسكون بهاجس استمرار السيطرة الاستعمارية على العالم لمن يراهم يمثلون أمته وتاريخه، فأمريكا يراها خلال كتابه استمرارا لبريطانيا وللدور الذي قامت به في التاريخ، تاريخ الانطلاق في الآفاق للسيطرة على الأرض وللتجارة

والتبشير بالنصرانية ، ويطيل سخريته من الإمبراطوريين الذين لم يستوعبوا بعد أنهم يقومون برسالة مستمرة ، ويسيرون في خط التاريخ العالمي الذي لا بد أن تملكه وتسيره إمبراطورية.

احتلال أفغانستان والعراق من قبل أمريكا جعله يتوقد ويندفع في نقد التقصير الذي رآه مخالفا لطرائق المستعمرين من قبل ، فاجتهد في بذل النصائح للأمريكان وللإمبراطورية وللمستعمرين الجدد. فمثلا ينتقد أمريكا على أمور منها : أن الشباب الأمريكي لا يهتم بالإقامة في المستعمرات ، ولا يستوطنها كما فعل أسلافه البريطانيون الذين أقاموا في قارات جديدة في العالم مثل أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا ، وقد كان البريطانيون والأسكتلنديون يقيمون ردحا طويلا من حياتهم في المستعمرات البعيدة ، وأحيانا لا تقل مندوبية بعضهم عن أربع وعشرين سنة ، ومن حكام المستعمرات من بقي أربعين عاما يدير مستعمرات مثل بنجلاديش ، بينما بول بريمر أول حاكم للعراق المحتل لم تزد مدة حكمه على عام ، وقبله جارنر الذي لم يمكث سوى أشهر قليلة. ويلاحظ منتقدا الطالب الأمريكي الذي يدرس ليكون متمكنا في التجارة أو المحاماة أو الطب ، ولكن يندر جدا من يفكر في إدارة شيء من المستعمرات الأمريكية ، ومن الندرة كذلك أن تجد من يجيد لغات المستعمرات ويعرف ثقافة شعوبها. وذلك بخلاف نخبة من خريجي جامعات أكسفورد وكامبريج في بريطانيا الذين احتلوا المستعمرات وسكنوها وأداروها ، حتى من النساء أمثال جرترود بل الخريجة صاحبة المركز الأول على دفعتها في أكسفورد التي أدارت الحكم في العراق إبان العهد الملكي.

كما يوجه المؤلف نصائح جديرة بالتأمل والفهم - لما يمكن أن يكون عليه مستقبل بلد كالعراق وغيره - منها قوله:

"لهذه الأسباب مجتمعة ليس لدى الرئيس بوش وغيره من المسؤولين الأمريكيين من خيار حقيقي سوى الاستمرار في إطلاق الوعود بانسحاب الجنود الأمريكان

الوشيك من العراق، مثلما فعل البريطانيون في مصر، من الممكن تقديم عدد كبير من الوعود والتعهدات بمغادرة البلاد، على مدى حقبة زمنية طويلة، دون الاضطرار للوفاء بها".

إنه يرى أن على أمريكا أن تصدر مواعيد كثيرة لخروجها من المستعمرات، ولكن عليها في الوقت نفسه أن لا تنوي، ولا أن تكون صادقة في مواعيدها، ويدلل على ذلك بأن بريطانيا وعدت المصريين بالخروج عاجلا من مصر بعد احتلالها مباشرة ولم تفكر ولم يخطر لها على بال أن تفكر في تنفيذ ذلك، والدليل على ذلك أنها أصدرت ستة وستين وعدا بالخروج، ثم بقيت ستة وسبعين عاما. ويؤكد على أهمية اعتماد ما يسميه ديزرائيلي: "النفاق المنظم" الذي كان يعتمده جلادستون في مستعمرات بريطانيا، وينصح بالكذب على الشعوب المستعمرة، وينصح بأن يرسل إليها رجالا ذوي قدرة فذة، ويقترح على أمريكا أن ترسل إلى العراق حاكما يبقى فيها أمدا طويلا، ويكون شخصا من أمثال كرومر، وإن لم تجد أمريكا هذا الشخص فإن أوروبا ستتبرع لها بذلك النوع من الحكام. وينصح أمريكا بالسيطرة على حكومة وبرلمان شكليين في العراق. يظهر للناس أنه يحكم ولكن الحقيقة أن المال والقرار والسياسة الخارجية والأمن بيد المحتل الأمريكي كما كان في العهد البريطاني.

ولم تزل الحقيقة أول ضحايا الحروب، فينصح بالعبث بها وتغطيتها عن العالم فيقول: "وحتى هذه السياسة الاستعمارية توجب تغطيتها بعباءة التعابير اللطيفة، وإنكار طبيعتها الإمبريالية مرارا وتكرارا." ويعطي مثالا للعبث بالكلمات فالغزو والسيطرة والاحتلال العسكري اعتبرناها بتعابير ملطفة "بناء الدولة"، ويحدد أن الاحتلال ليس فقط إكراها عسكريا ولكن هناك مرابح مالية تحصل عليها المجموعة المنتفعة الوسيطة بين الشعب المحتل وبين المستعمر. ويطلق على هذه الطبقة كل الصفات التي تجعلها مقبولة مثل: "النخبة" والمجموعات التقدمية

والداعية إلى التطوير والمستقبل الواعد المرتبط بالاحتلال، ويصف الشعب المقاوم ومن يمثله بكل كلمات السلبية مثل: متخلف وظلامي، ومتعصب.

ومن طريف ما يعترف به المرشد للإمبراطورية بأن الحرب الجارية اليوم - في أفغانستان والعراق - هي حرب دينية، وحرب على الموارد، وهذان العاملان هما أهم عناصر المواجهة، وإن الغطاء على هذين العاملين هو: "الحرب على الإرهاب".

كما أن الكتاب لم يخل من العبارات التي توحي بالكراهية للمسلمين والتحيز الأعمى ضدهم، ولكن هذه ثقافة موروثة في الغرب زادت الأحداث الأخيرة من إثارتها.

كما أنه ينصح بوش وحكومته بأن يعتمدوا طريقة جلادستون في إدارة مصر، وهي السماح بمصالح وبدور لمستعمرين آخرين في حمل أعباء البلد وعدم الانفراد به، فقد سمح جلادستون للفرنسيين أن يسهموا في الإشراف المالي عليها من خلال "صندوق الدين العام"، وسمح بالسلطة الاسمية للخليفة العثماني أن تستمر نحوا من ثلث قرن إلى الحرب العالمية الأولى.

وقد رأينا إدارة بوش تتنازل عن تفردها بكل شيء في العراق وتفتح المجال لدول أوروبية تقاسمها الغنيمة والعبء هناك، أو تفتح مناطق أخرى، وهذا يعطي شرعية دولية لممارسات الإمبراطورية، فالشرعية الدولية - في عصر الاحتلال - تنال أحيانا بالمشاركة في استغلال الضعفاء، وقتلهم والاستيلاء على ثرواتهم، وبهذا يكون التنسيق والمشاركة بين المستعمرين "شرعية دولية". ونصح باستعمال التعليم وحركة المال والعولمة الإجبارية للمجتمعات المغلقة، والدين في تأكيد النفوذ الاستعماري.

أما عن الترجمة فقد تميزت بالوضوح، والسلاسة، ولم يفرق المترجم في استخدام بعض المصطلحات، واستخدم غالبا كلمة: إمبراطورية بدلا من إمبريالية، وقد تم إعادة صياغة، أو تجنب بعض العبارات المستفزة التي قد تعيق نشر الكتاب، وهي قليلة جدا.

يلاحظ القارئ المطلع على الطبعات الأخرى للأصل أن عنوان الكتاب الشارح: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، وهذا عنوان الطبعة البريطانية التي تمت الترجمة عنها، بينما عنون المؤلف الطبعة الأمريكية عنوانا ألطف: "تكاليف الإمبراطورية الأمريكية".

وخاتمة القول هنا: إن هذا الكتاب مليء - حقا - بالمعلومات في دراسة صعود الإمبراطورية، وشروط الاستمرار في الهيمنة على المستعمرات، ونظم تعاملها مع نفسها ومع الشعوب الأخرى، وقيّد الكثير من الملاحظات المالية والإدارية، وأنذر أمريكا من مخاطر سوء إدارتها لمناطق النفوذ أو المستعمرات، وأضاف ملاحظات إستراتيجية جديرة بالمعرفة، فالكتاب يسد فراغا كبيرا في موضوع يهم القارئ العربي ربما لزمن طويل قادم.

محمد حامد الأحمري

مقدمة

الجزيرة: هل يقلقك إذا ما دخلتم العراق بالقوة ان تخلقوا انطباعا بأن الولايات المتحدة تتحول إلى قوة إمبراطورية استعمارية؟

رمسفيلد: أنا متأكد من ان بعض الناس سيقولون ذلك، لكن لا يمكن ان يكون صحيحا لأننا لسنا قوة استعمارية. ولم نكن أبدا قوة استعمارية. فنحن لا نحمل قوتنا ونطوف بها العالم محاولين الاستيلاء على أملاك الآخرين، ومواردهم، ونفطهم. هذا بالضبط ما لا تفعله الولايات المتحدة. لم نفعله ولن نفعله، الديمقراطيات لا تتصرف على هذا النحو. هكذا تصرف الاتحاد السوفييتي الذي بنى إمبراطورية، لكن ليس الولايات المتحدة"[1].

لعبوا كثيرا لعبة ("المخاطرة"). وهي لعبة تتنافس فيها (على لوحة) جيوش بألوان مختلفة على احتلال العالم. تستغرق اللعبة ساعات، ولذلك كانت مفيدة لقتل الوقت. الجندي جيف يونغ.. كان بارعا فيها إلى حد ان الشبان الآخرين شكلوا تحالفات لإنزال الهزيمة به.

مارك بودين، "سقوط الصقر الأسود"[2]

عصر الإمبراطوريات

تعد اللعبة المسماة "عصر الإمبراطوريات" من أشهر ألعاب الكمبيوتر في العالم. وظل ابني مدمنا عليها عدة شهور. أما مقدمتها المنطقية فتعتمد على أن تاريخ العالم هو تاريخ الصراع بين الإمبراطوريات. الكيانات السياسية المتنازعة تنافست مع بعضها بعضا للسيطرة على الموارد المحدودة: السكان، الأراضي الخصبة، الغابات،

مناجم الذهب، الممرات المائية. ولا بد للإمبراطوريات المتنازعة / المتنافسة في صراعاتها التي لا تنتهي من إقامة توازن بين الحاجة للتطور الاقتصادي وضرورات الحرب. وسرعان ما يستنفد اللاعب المغالي في عدوانيته موارده إذا لم يبذل جهده لزراعة أراضيه ومناطقه، وزيادة وتنمية عدد سكانها، وتجميع ومراكمة الذهب. أما اللاعب الذي يبالغ في التركيز على الغنى والثراء، فقد يجد نفسه ضعيفا ومكشوفا ومعرضا للغزو إن أهمل في أثناء ذلك دفاعاته.

مما لا شك فيه أن العديد من الأمريكيين يلعبون "عصر الإمبراطوريات"، مثلما لعب "الجوالة"* في مقديشو اللعبة القديمة التي سبقتها ("المخاطرة"). لكن لا يوجد سوى قلة قليلة من الأمريكيين - أو من الجنود الأمريكيين بالأحرى - على استعداد للاعتراف بأن حكومتهم تلعب اللعبة حاليا على أرض الواقع الحقيقي.

لا يكتفي هذا الكتاب بمجرد تقديم الحجة على أن الولايات المتحدة هي الآن إمبراطورية، لكن يبرهن على أنها كانت إمبراطورية على الدوام. وعلى العكس من الكتاب والمؤلفين الذين علقوا على ذلك في السابق، فإنني لا أعترض من حيث المبدأ على وجود إمبراطورية أمريكية. وفي الواقع، فإن جزءا من دليلي البرهاني يشير إلى أن العديد من أصقاع العالم سوف تستفيد من حقبة الحكم الأمريكي. لكن ما يحتاجه العالم اليوم ليس أي نوع من الإمبراطورية. ما يحتاجه هو إمبراطورية "ليبرالية" - بمعنى أنها لا تكتفي بضمان التبادل الدولي الحر للسلع، والعمالة، ورأس المال، بل تخلق - وتدعم أيضا - الشروط التي لا تستطيع الأسواق أداء وظيفتها دونها - السلام والنظام، حكم القانون، الإدارة "النظيفة" غير

* فرقة خاصة من الجنود الأمريكيين المدربين على الهجوم (كمشاة أو مشاة محمولة على العربات أو الحوامات). (المترجم)

الفاسدة، السياسات المالية والنقدية المستقرة. إضافة إلى المنشآت والمؤسسات ذات النفع العام، مثل البنية التحتية للنقل والمواصلات، والمشافي والمدارس، التي لا يمكن لها أن توجد لولاها. والسؤال المهم الذي يطرحه هذا الكتاب هو: هل تملك الولايات المتحدة القدرة على أن تكون إمبراطورية ليبرالية ناجحة أم لا؟ بالرغم من أنها تبدو من جوانب عديدة مجهزة بصورة مثالية - اقتصاديا وعسكريا وسياسيا - لإدارة "إمبراطورية الحرية" هذه (حسب تعبير توماس جيفرسون)، إلا أنها تفتقد الكفاءة والبراعة كبانية للإمبراطورية على الصعيد العملي إلى حد مذهل. ولذلك فأنا أحاول شرح السبب الذي يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تجد نفسها إمبراطورية: ولماذا تعتبر مشاريعها الإمبراطورية في الحقيقة قصيرة الأجل ونتائجها سريعة الزوال.

يتمثل جزء من مقصدي في تفسير التاريخ الأمريكي باعتباره غير استثنائي من جوانب عديدة - كتاريخ أية إمبراطورية أخرى، وليس شيئا فريدا ومتفردا (كما يحب الكثير من الأمريكيين أن ينظروا إليه حتى الآن). لكن أريد أيضا تقديم توصيف للخصائص المميزة للإمبراطورية الأمريكية، مواطن قوتها المرعبة، ونقاط ضعفها الموهنة. الكتاب يضع الأحداث التي جرت مؤخرا - خصوصا الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر وغزو أفغانستان والعراق - في سياقها التاريخي على المدى البعيد، مع الإشارة إلى أنها لا تمثل قطيعة مع الماضي كما يسود الاعتقاد. وبالتالي: فإن هذا الكتاب، برغم أنه - جزئيا - عمل يتناول الاقتصاد السياسي المعاصر، وقد استلهم مصادره من السنة الأخيرة التي قضيت معظمها في الولايات المتحدة، إلا أنه بالأساس عمل يتعلق بالتاريخ. كما أنه يهتم - بصورة يتعذر تفاديها - بالمستقبل، أو بالأحرى بالإمكانيات المحتملة للمستقبل. والفصول الأخيرة من الكتاب تطرح السؤال المتصل بقدرة الإمبراطورية الأمريكية المرجحة على الاحتمال والبقاء.

هل تعد الإمبراطورية الأمريكية أكثر قوة من أية إمبراطورية أخرى عرفها التاريخ، لتهيمن على العالم كما هيمن التمثال العملاق* على ميناء رودس؟ أم هل هو جالوت**، المارد العملاق الذي قتله حجر مقلاع رماه عدو ضعيف مراوغ؟ هل تشابه الولايات المتحدة في الحقيقة شمشون الجبار (الأعمى في غزة)، المقيد بأغلال الالتزامات المتناقضة في الشرق الأوسط، وغير القادر في نهاية المطاف إلا على التدمير الأعمى؟ على شاكلة كافة التساؤلات التاريخية، لا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة إلا بواسطة المقارنات والحقائق المضادة، ووضع إمبراطورية أمريكا أمام الإمبراطوريات التي سادت ثم بادت، والتفكير بحالات الماضي الأخرى التي يمكن تخيلها، إضافة إلى ممكنات المستقبل.

إنكار الإمبراطورية

جرت العادة أن يشير نقاد السياسة الخارجية الأمريكية وحدهم إلى "الإمبراطورية الأمريكية". وخلال الحرب الباردة بالطبع عزف الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية على الوتر اللينيني القديم نفسه حول "إمبراطورية اليانكي"، مثلما فعل العديد من الكتاب في أوروبا الغربية، والشرق الأوسط، وآسيا، ولم يكن هؤلاء جميعا من الماركسيين[٣]. لكن زعمهم بأن التوسع الخارجي قد حفزته مصالح الشركات الشريرة لم يكن يختلف اختلافا بينا عن المقالات الانتقادية الأمريكية المحلية للتوسع الخارجي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بغض النظر عما إذا كانت شعبوية، أو تقدمية، أو

* تمثال برونزي ضخم نصب بين عامي ٢٩٢ - ٢٨٠ ق.م. في رودس (أسست عام ٤٠٨ ق.م.) واعتبر من عجائب الدنيا السبع. (المترجم)

** محارب فلسطيني عملاق (تبعا للعهد القديم) قتله داوود بالمقلاع. (المترجم)

اشتراكية[4]. في ستينات القرن العشرين، اندمجت هذه المقالات والدراسات النقدية لإنتاج تاريخ جديد ومهيمن للسياسة الأمريكية الخارجية، عرف باسم "المذهب التعديلي"***[5] ويقدم مؤرخون مثل غابرييل وجويس كولكو الحجة على أن الحرب الباردة لم تكن نتيجة للعدوانية الروسية بل الأمريكية (بعد عام ١٩٤٥)، وهي حجة اجتذبت على وجه الخصوص جيلا من الباحثين المعاصرين للحرب في فيتنام - دليل يثبت على ما يبدو الاندفاعة الاستعمارية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية[6]. أما إعادة التوكيد على القوة العسكرية الأمريكية في عهد رونالد ريغان (١٩٨١ـ ١٩٨٩)، فقد استحثت تحذيرات جديدة من مغبة "الغواية الإمبراطورية"[7].

لا يبدي هذا التراث من الانتقاد الراديكالي للسياسة الخارجية الأمريكية أية إشارة دالة على أنه سيبهت أو يضمحل. فنبرته المميزة المعذبة مستمرة في الانبعاث من كتاب مثل تشالمرز جونسون، ووليام بلوم، ومايكل هدسون[8]، لتردد صدى الانتقادات القاسية للجيل السابق من المناهضين للإمبراطورية (حيث ما تزال الأصوات الواهية لبعضهم مسموعة حتى الآن)[9]. لكن انتقاد الإمبراطورية الأمريكية لم يكن أبدا مقتصرا على اليسار السياسي حصرا. ففي نظر غور فيدال، تكرر مأساة الجمهورية الرومانية نفسها على شكل ملهاة، مع "دولة الأمن القومي" التي تتعدى بكل عناد على حقوق وامتيازات النخبة الأرستقراطية التي ينتمي فيدال إليها[10]. في هذه الأثناء، يستمر بات بوكانان - في أقصى اليمين - في إدانته العنيفة، بتعابير الانعزالية العتيقة، لدعاة العالمية على الساحل الشرقي الذين يستهدفون إيقاع الولايات المتحدة - على الضد من الرغبات التي عبر عنها الآباء

*** مذهب ينادي (من جملة ما ينادي به) بتعديل الرؤية السائدة والمقبولة للأحداث والحركات التاريخية. تبنت المذهب الحركة الشيوعية مؤخرا لتبرير الانتقال من الموقف الثوري إلى الموقف الإصلاحي. (المترجم)

المؤسسون - في شرك صراعات ونزاعات العالم القديم. وفي نظر بوكانان، لا تتبع أمريكا نموذج روما بل مثال بريطانيا، التي رفضت إمبراطوريتها ذات يوم لكنها تحاكيها الآن[11]. كما ازدرى آخرون من التيار المحافظ الرئيسي - وأشهرهم كلايد بريستوفيتز - "المشروع الإمبراطوري لما يسمى بالمحافظين الجدد"[12].

لكن ظهر خلال السنوات الثلاث أو الأربع السابقة عدد متزايد من المعلقين الذين بدؤوا استخدام تعبير "الإمبراطورية الأمريكية" بشكل أقل نخبوية، وإن ظل متناقضا[13]، وفي بعض الحالات استخدم بحماس جارف. ففي مؤتمر عقد في أتلانتا (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠)، أكد ريتشارد هاس، الذي عمل في إدارة بوش مديرا لتخطيط السياسة في وزارة الخارجية، على أن الأمريكيين بحاجة "لإعادة إدراك دورهم العالمي وتغييره من منظور الدولة - الأمة التقليدية إلى القوة الإمبراطورية"، ونادى صراحة بإمبراطورية أمريكية "غير رسمية"[14]. كانت تلك آنذاك لغة جريئة جسورة: فليس من السهل تناسي أن جورج ووكر بوش هو الذي اتهم، خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، إدارة كلينتون - غور بالقيام بالعديد "من المهمات النووية والعسكرية ونشر القوات دون تحديد نهاية لها"[15]. وكما أخبر توماس دونللي، نائب المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد، صحيفة "واشنطن بوست" (آب / أغسطس ٢٠٠١)، "لن يتحدث الكثيرون علنا عنها [الإمبراطورية]. فهذا يقلق العديد من الأمريكيين. لذلك يستخدمون عبارات رمزية مثل 'أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة'"[16].

بدا أن هذه الكوابح قد سقطت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. ففي مقالة لاذعة وحادة في وضوح معالمها نشرتها مجلة "ويكلي ستاندارد" بعد شهر واحد من انهيار مركز التجارة العالمي، دافع ماكس بوت جهارا عن "قيام إمبراطورية أمريكية. فأفغانستان والعديد من المناطق المضطربة اليوم تطالب بنوع من الإدارة الخارجية المستنيرة التي وفرها ذات يوم الإنكليز الواثقون بأنفسهم وهم

يرفلون بسراويل ركوب الخيل وقبعات القش"[17]. وحين ظهر تاريخه عن "حروب أمريكا الصغيرة" في السنة التالية، أخذ عنوانه من قصيدة روديارد كيبلنغ الشهيرة "عبء الرجل الأبيض"، التي كتبها عام ١٨٩٩ لحث الولايات المتحدة على تحويل الفليبين إلى مستعمرة أمريكية[18]. الصحفي روبرت كابلان تناول أيضا موضوع الإمبراطورية في كتابه "سياسة المحارب"، مقدما الحجة على أن "مؤرخي المستقبل سوف ينظرون إلى الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين كإمبراطورية إضافة إلى جمهورية"[19]. وفي مقابلة معه، قدم كابلان الدليل على أن "هناك جانبا إيجابيا في الإمبراطورية. فهي من بعض النواحي أحد أكثر أشكال النظام فائدة وملاءمة"[20]. أما تشارلز كروثهامر، وهو كاتب صحفي يميني آخر، فقد استبان تغيرا في المزاج السائد. إذ قال في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز": "الناس يكشفون الآن السر المتعلق بكلمة 'إمبراطورية'"[21]. ووافق دينيش دسوزا في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" على أن "أمريكا قد أصبحت إمبراطورية"، لكنها لحسن الحظ "أكثر قوة إمبراطورية شهامة وسماحة في التفكير"، وتوصل إلى النتيجة الختامية التالية: "دعونا نعززها ونقويها"[22]. الصحفي سيباستيان مالابي اعتبر في مجلة "فورين أفيرز" عام ٢٠٠٢، أن "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة" هي أفضل علاج "لحالة الفوضى والتشوش" التي سببتها "الدول الفاشلة" في مختلف أرجاء العالم[23]. وتظهر قراءة لمقالة مايكل اغناتييف التي كتبها مؤخرا حول الجهود الأمريكية "لبناء الدول" في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، أن هذه الجهود لم تكن إمبراطورية بما يكفي لتكون مؤثرة[24].

وفي حين أن أفضل وصف ينطبق على مالابي واغناتييف هو أنهما من المؤيدين الليبراليين للتدخل العسكري - أي من المناصرين لما رفضه ايريك هوبزبوم وسخر منه بوصفه "إمبراطورية حقوق الإنسان" - فإن الأغلبية الساحقة من الإمبراطوريين الجدد هم من المحافظين الجدد، وآراؤهم هي التي احتلت المقدمة خلال وبعد غزو

العراق عام ٢٠٠٣. كتب جيمس كيرث، في عدد "الإمبراطورية" الخاص من "ناشيونال انتريست"، يقول: "هنالك اليوم إمبراطورية واحدة، الإمبراطورية العالمية للولايات المتحدة. الجنود الأمريكيون هم الورثة الحقيقيون لمسؤولي الإدارة المدنية الأسطوريين في الإمبراطورية البريطانية، وليسوا مجرد ضباط عسكريين متفانين ومخلصين"[٢٥]. أما محرر مجلة "ويكلي ستاندرد" وليام كريستول فقد أعلن على شاشة "فوكس نيوز" (نيسان / أبريل ٢٠٠٣): "إننا بحاجة إلى أن نظهر قوتنا أكثر. وإذا أراد الناس القول إننا قوة إمبراطورية، فلا بأس"[٢٦]. في الشهر نفسه، أشارت "وول ستريت جورنال" إلى أن الحملة البحرية البريطانية ضد تجارة العبيد في منتصف القرن التاسع عشر قد توفر نموذجا يحتذى للسياسة الأمريكية المناهضة لانتشار الأسلحة النووية[٢٧]. بل إن ماكس بوت دعا الولايات المتحدة إلى إنشاء وزارة مستعمرات لإدارة ممتلكاتها الجديدة في الشرق الأوسط وآسيا[٢٨].

الشخص الذي تكرر ربطه بـ"الإمبراطورية الجديدة" داخل البنتاغون هو نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز، الذي اشتهر لأول مرة كمعاون لوزير الدفاع في إدارة والد الرئيس الحالي، وذلك حين قدم الحجة على أن هدف سياسة الولايات المتحدة يجب أن يتمثل في "إقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة لأن يطمحوا للعب دور أكبر أو السعي وراء موقع أكثر هجومية وصدامية لحماية مصالحهم المشروعة"[٢٩]. ويبدو الآن أن هذا الخط من التفكير الذي أثار جدلا خلافيا حادا حين جرى التعبير عنه عام ١٩٩٢، قد أصبح مألوفا وسائدا بشكل لافت. فبعد تسع سنين نظم مكتب وزير الدفاع حلقة دراسية (صيفية) في كلية البحرية الحربية (في نيوبورت) "لاستكشاف مقاربات استراتيجية ضرورية للحفاظ على لهيمنة الولايات المتحدة على المدى الطويل (٥٠ سنة)"، حيث عقدت المقارنات علنا بين الولايات المتحدة والإمبراطوريات الرومانية، والصينية، والعثمانية، والبريطانية[٣٠]. ومن الواضح أن هذه المقارنات لا تبدو غريبة عن كبار ضباط المؤسسة العسكرية الأمريكية. ففي

عام ٢٠٠٠، أبلغ الجنرال انتوني زيني، الذي كان يشغل آنذاك منصب القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية، أبلغ الصحفية دانا بريست أنه "أصبح 'بروقنصل' معاصرا، (الحاكم الإداري) من ذرية رجال الدولة - المحاربين الذين حكموا المناطق النائية للإمبراطورية الرومانية، وحملوا في ركابهم النظام والمثل العليا من قوانين وشرائع روما"[٣١]. ومن الصعب التأكد بأن ذلك مجرد تعبير ساخر.

على الصعيد الرسمي، من المؤكد أن الولايات المتحدة تبقى إمبراطورية في مرحلة الإنكار[٣٢]. فمعظم السياسيين يوافقون على الخط الفاصل الذي رسمه المؤرخ تشارلز بيرد عام ١٩٣٩: "أمريكا لن تكون روما أو بريطانيا. بل ستكون أمريكا"[٣٣]. ريتشارد نيكسون ألح بإصرار في مذكراته على أن الولايات المتحدة هي "القوة العظمى الوحيدة التي لا تملك تاريخا من المزاعم والدعاوى والحقوق الإمبراطورية على الدول المجاورة"[٣٤]، وهو رأي ردد صداه صناع السياسة طيلة العقد المنصرم. وعلى حد تعبير صمويل "ساندي" بيرغر، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كلينتون، "نحن أول قوة عالمية في التاريخ ليست قوة إمبراطورية"[٣٥]. بعد سنة، وفي حملته الانتخابية لخلافة كلينتون، ردد جورج بوش أفكار نيكسون وبيرغر كليهما: "أمريكا لم تكن إمبراطورية أبدا. ولربما نكون القوة العظمى الوحيدة في التاريخ التي امتلكت الفرصة، ورفضت - مفضلة العظمة على القوة، والعدالة على المجد"[٣٦]. وعاد مرارا وتكرارا إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات منذ أن دخل البيت الأبيض. وفي خطاب ألقاه أمام معهد "أمريكان انتربرايز" بعد وقت قصير من غزو العراق، قال بوش: "ليس لدى الولايات المتحدة النية لتقرير الشكل الدقيق لحكومة العراق الجديدة. فالخيار هو للشعب العراقي.. لسوف نبقى في العراق طالما كان ذلك ضروريا ولن نزيد يوما واحدا. لقد قدمت أمريكا هذا التعهد، والتزمت به، في حقبة السلام التي تلت الحرب العالمية. بعد إلحاق الهزيمة بالأعداء، لم نترك خلفنا جيوش احتلال، بل تركنا دساتير وبرلمانات"[٣٧]. وأعاد

التوكيد على افتقاد النية الإمبراطورية هذه في خطاب متلفز إلى الشعب العراقي في العاشر من نيسان/ أبريل، حين أعلن: "لسوف نساعدكم على تشكيل حكومة مسالمة وتمثيلية تحمي حقوق كافة المواطنين. ثم تنسحب قواتنا العسكرية. وسوف يسير العراق قدما كأمة موحدة ومستقلة وذات سيادة"[٣٨]. وحين تحدث من على ظهر حاملة الطائرات "ابراهام لينكولن" في الأول من أيار/ مايو، أوضح هذه النقطة بما لا يدع مجالا للشك: "الأمم الأخرى في التاريخ حاربت داخل أراضي الدول الأجنبية وبقيت فيها لتحتلها وتستغلها. أما الأمريكيون، فلا يريدون شيئا بعد المعركة سوى العودة إلى الوطن"[٣٩]. المسار نفسه اتخذه وزير الدفاع دونالد رمسفيلد، مثلما أوضحت الفقرة الاستهلالية لهذه المقدمة. وفي الحقيقة، يبدو أن هذه من المسائل القليلة التي تتفق عليها كافة الشخصيات الرئيسية في إدارة بوش. ففي خطاب له في جامعة جورج واشنطن في أيلول/ سبتمبر، أصر كولن باول وزير الخارجية على أن "الولايات المتحدة لا تسعى لأن تكون إمبراطورية مهيمنة على مناطق العالم. لم نكن أبدا إمبرياليين، نريد عالما يمكن أن تصبح فيه الحرية، والرخاء، والسلام ميراثا لجميع الشعوب، وليس لنخبة من القلة المتمتعة بالامتيازات"[٤٠].

قلة قليلة من الأمريكيين ستعارض ذلك. وكما تبين فإن أربعة من بين كل خمسة من الأمريكيين الذين استطلعت آراءهم عملية مسح أجراها "معهد بيو" حول المواقف تجاه العالم في السنة الماضية، وافقوا على أن "انتشار الأفكار والعادات والتقاليد الأمريكية في أرجاء العالم أمر جيد"[٤١]. لكن لو سئل الأشخاص نفسه هل يعتبرون ذلك عاقبة للإمبراطورية الأمريكية لما وافق أحد منهم.

عرّف فرويد الإنكار بأنه آلية دفاع نفسية بدائية ضد الصدمة. ولربما كان من المحتم بسبب ذلك أن ينكر الأمريكيون في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر شخصية بلادهم الإمبراطورية بحماس أكبر من ذي قبل، لكن مع انتقال

السياسة الخارجية للولايات المتحدة من الدفاع إلى الهجوم، يبدو أن الحاجة للإنكار قد تضاءلت. ولذلك قد يكون تقرير وتحديد الطبيعة الدقيقة لهذه الإمبراطورية مسألة علاجية - نظرا لكونها إمبراطورية في كل شيء، فيما عدا الاسم.

الهيمنة والإمبراطورية

أطلق يوليوس قيصر على نفسه لقب إمبراطور، لا ملك. أما أغسطس، وريثه الذي تبناه، فقد فضل لقب أمير. يمكن للأباطرة أن يطلقوا على أنفسهم ما يشاءون من ألقاب، وكذلك الإمبراطوريات. هنري الثامن (١٥٠٩ـ١٥٤٧) أعلن مملكة إنكلترا إمبراطورية قبل أن تصبح كذلك[٤٢]. الولايات المتحدة إمبراطورية منذ أمد بعيد، لكنها تحاذر من اللقب.

عند تعريف كلمة إمبراطورية بشكل ضيق يسهل بالطبع إخراج الولايات المتحدة من هذا التصنيف. وهاكم مثالا نموذجيا: "القوة الإمبراطورية الحقيقية.. تعني احتكارا مباشرا للتحكم بتنظيم واستخدام القوة المسلحة. تعني سيطرة مباشرة على إدارة العدالة ومرجعية التعريف المستمدة منها. تعني السيطرة على كل ما يشترى ويباع، وشروط التجارة والسماح بالتجارة.. دعونا نتوقف عن الكلام حول الإمبراطورية الأمريكية، لأنه لم ولن يكون شيء كهذا"[٤٣]. بالنسبة لجيل من الكتاب "الواقعيين"، المتلهفين لدحض التهم السوفييتية الموجهة للإمبراطورية الأمريكية، أصبح من الأمور التقليدية تقديم الحجة على أن الولايات المتحدة اكتفت بـ"مغازلة" هذا النوع من الإمبراطورية النظامية لمدة وجيزة، بدءا بضم الفليبين عام ١٨٩٨ وانتهاء بثلاثينات القرن العشرين[٤٤]. لكن ما فعلته الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان مختلفا اختلافا جوهريا في طبيعته. فتبعا لإحدى الصيغ التي ظهرت مؤخرا، لم تكن "دولة إمبراطورية تنوي السلب

والنهب": بل كانت "أكثر اهتماما بتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، وحماية التجارة الدولية بدلا من مضاعفة وتضخيم قوتها على حساب الآخرين"[45].

إن لم تكن الولايات المتحدة إمبراطورية، فما هي إذن؟ وما هو الذي سعت الإمبراطورية لـ"احتوائه" ولم يعد موجودا الآن؟ يمكن وصف الولايات المتحدة بأنها "القوة العظمى الوحيدة" - المتواجدة في "عالم أحادي القطب". أو "الدولة المفرطة القوة"، حسب التعبير (الساخر بالتأكيد) الذي نحته وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين. بعض الكتاب يفضلون تعابير أكثر ضعفا وفقرا مثل "القيادة" العالمية[46]، في حين اعتبر فيليب بوبيت الولايات المتحدة صيغة ناجحة على نحو خاص من الأمة - الدولة[47]. بينما اختارت سلسلة من حلقات البحث أقيمت مؤخرا في مدرسة كنيدي التابعة لجامعة هارفارد، التعبير المسالم "التفوق"[48]. لكن يظل تعبير "الدولة المهيمنة" أشهر التعابير لدى الكتاب المتخصصين في العلاقات الدولية[49].

ما هو هذا الشيء الذي يدعى هيمنة؟ هل هو مجرد تعبير ملطف عن "الإمبراطورية"، أم هو توصيف لدور الدولة الأولى السابقة لغيرها، التي تقود تحالفا، وليست دولة حاكمة لشعوب خاضعة لها؟ وما هي دوافع الدولة المهيمنة؟ هل هي ممارسة القوة فيما وراء حدودها من أجل أغراضها ومصالحها الذاتية؟ أم هي منخرطة في توفير ما يحتاجه العالم بأسلوب غيري يؤثر الآخرين؟

استخدمت الكلمة أصلا لوصف العلاقة بين أثينا وغيرها من الدول - المدن اليونانية حين اجتمعت معا للدفاع عن نفسها ضد الإمبراطور الفارسي الغازي: قادت أثينا المدن الأخرى لكنها لم تحكمها[50]. وعلى العكس من ذلك، فإن الهيمنة تعني، داخل ما دعي بنظرية النظام العالمي، أكثر من مجرد القيادة، لكن أقل من الإمبراطورية السافرة[51]. وفي واحد من التعريفات الضيقة أيضا، تمثلت وظيفة الهيمنة الرئيسة في القرن العشرين في ضمان نظام دولي حر على الصعيدين التجاري

والمالي[٥٢]. وكان السؤال الجوهري في حقبة ما بعد الحرب (فيما أصبح يعرف - بشكل فظ نوعا ما - بنظرية هيمنة الاستقرار)، هو: إلى أي مدى / وكم ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالتجارة الحرة حالما تتمكن الدول الأخرى من اللحاق بها مستفيدة من ذات النظام الاقتصادي الليبرالي الذي جعلته هيمنة الولايات المتحدة ممكنا. هل سيلجأ الأمريكيون إلى السياسات الحمائية في مسعاهم لتأبيد هيمنتهم، أم يخاطرون بالتشبث بالتجارة الحرة ويعانون من التراجع الانحطاط نسبيا؟ دعيت هذه الفكرة بمعضلة القوة المهيمنة، وبدت للعديد من الكتاب مماثلة في الجوهر لتلك التي واجهتها بريطانيا قبل عام ١٩١٤[٥٣].

لكن إذا بشرت الإمبراطورية البريطانية بأمريكا كقوة عالمية مهيمنة، وكانت سلفا لها، ألا تعتبر الولايات المتحدة أيضا خلفا لبريطانيا كإمبراطورية ناطقة بالإنكليزية؟ يوافق معظم المؤرخين على أن القوة الاقتصادية الأمريكية بعد عام ١٩٤٥ فاقت قوة بريطانيا بعد عام ١٨١٥، وهي نقطة تحول هامة (مقارنة) للقوة في أعقاب الهزيمة النهائية لفرنسا النابولونية. أولا، النمو الاستثنائي في الإنتاجية الذي تحقق بين عامي ١٨٩٠- ١٩٥٠ تجاوز ما حققته بريطانيا في أي وقت سابق، حتى خلال الاندفاعة الأولى للثورة الصناعية. ثانيا، استخدمت الولايات المتحدة - عن سابق إرادة وتصميم - قوتها للتوصل إلى اتفاق حول التخفيضات الجمركية المتعددة الأطراف والمتوازنة بشكل متبادل ضمن إطار . الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة ("الغات"، التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة الدولية). وبالتالي فإن التخفيضات على التعريفات والرسوم التي تم التوصل إليها في جولة كيندي (١٩٦٧)، وفي "الجولات" اللاحقة من المفاوضات، تدين بفضل كبير للضغوط الأمريكية، مثل "المشروطية" المرتبطة بالقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي (ومركزه واشنطن). ومقابل ذلك، كان انتشار التجارة الحرة والملاحة الحرة - "المصالح العامة" التي شاع نسبها إلى الإمبراطورية البريطانية - ظاهرة تلقائية

باعتبارها من التبعات المباشرة للقوة البريطانية. ثالثا، استفادت الحكومات الأمريكية المتتالية - كما زعم - من دور الدولار كعملة رئيسية قبل وبعد انهيار "بريتون وودز". إذ وضعت الولايات المتحدة يدها على "منجم ذهبي من الورق"، وأمكنها بذلك جمع دعم مالي من الدول الأجنبية على شكل رسوم على سك العملة (عبر بيع الدولار والأصول المقدرة بالدولار إلى الدول الأجنبية ثم تنخفض قيمتها فيما بعد)[٥٤]. قاعدة الذهب لم تقدم مثل هذه المزايا والفوائد لبريطانيا، بل ربما أضرت بها. أخيرا، اعتمد "السلام البريطاني" بشكل رئيس على البحرية الملكية وكان أقل قدرة على "الاختراق" من "الهيمنة الكاملة" التي تستهدفها اليوم المؤسسة العسكرية الأمريكية. لقد شعرت بريطانيا، طيلة قرن كامل، بأنها غير قادرة على القيام بعمليات تدخل عسكرية في أوروبا (باستثناء حرب القرم)، التي مثلت المسرح الأكثر أهمية وحيوية بالنسبة لبقائها ذاته، وحين أجبرت على ذلك في عامي ١٩١٤ و١٩٣٩، كافحت بشدة لتسود[٥٥]. نصل الآن إلى نتيجة فيها نوع من المفارقة إلى حد ما وهي أن الدولة المهيمنة يمكن أن تكون أعظم قوة من الإمبراطورية.

سيكون التمييز بين القوة المهيمنة والإمبراطورية أمرا مشروعا إذا كان تعبير "إمبراطورية" يعني ببساطة - مثلما يفترض العديد من المعلقين الأمريكيين على ما يبدو - الحكم المباشر للأراضي والمناطق الأجنبية دون أي تمثيل سياسي لسكانها. لكن الدارسين للتاريخ الإمبراطوري يتبنون إطارا مفهوميا أكثر تعقيدا من ذلك. لقد فهم مسؤولو الإدارة الاستعمارية، مثل فريدريك لوغارد، الفارق المميز بين الحكم "المباشر" و"غير المباشر" بكل وضوح؛ وكانت هناك أجزاء واسعة من الإمبراطورية البريطانية في آسيا وأفريقيا تحكم بأسلوب غير مباشر - أي من خلال الحكام المحليين بدلا من الحكام البريطانيين. هنالك فارق مميز آخر قدمه جون غالاهر ورونالد روبنسون في مقالتهما التي شكلت مصدر إلهام للعديد من

الدراسات اللاحقة، وتناولت قضية "إمبراطورية التجارة الحرة" (١٩٥٣)، التي عبرت عن العناصر الجوهرية للطريقة التي استخدمت فيها بريطانيا في العهد الفيكتوري أسطولها البحري وقوتها المالية لفتح أسواق الدول الواقعة خارج نطاق هيمنتها الاستعمارية[٥٦]. ومما يساعد على تفسير المسألة بالقدر نفسه من الوضوح التمييز الذي شاع قبوله الآن بين "الإمبراطورية الرسمية" و"الإمبراطورية غير الرسمية". فعلى سبيل المثال، لم يحكم البريطانيون الأرجنتين بشكل رسمي، لكن المصارف التجارية في مركز لندن المالي مارست تأثيرا نافذا وقويا على سياسة الأرجنتين المالية والنقدية بحيث كان استقلالها محدودا إلى درجة كبيرة[٥٧]. وحسب تعبير واحد من قلة من المؤرخين الجدد الذين حاولوا إجراء دراسة مقارنة أصيلة للموضوع، تعتبر الإمبراطورية "أولا وقبل كل شيء، قوة عظمى تركت أثرها على العلاقات الدولية لحقبة ما.. وهي نظام سياسي يحكم مناطق شاسعة وشعوبا عديدة، نظرا لأن إدارة المساحة الشاسعة والاثنيات المتعددة تشكل إحدى المعضلات الدائمة والكبرى للإمبراطورية. الإمبراطورية بالتعريف.. ليست دولة تحكم بالموافقة الصريحة لشعوبها. لكن من خلال عملية دمج وتمثل للشعوب بواسطة المؤسسات الديمقراطية، يمكن للإمبراطوريات أن تتحول إلى دول فيدرالية متعددة القوميات أو حتى إلى دول قومية"[٥٨]. من الممكن أن نكون أكثر دقة في هذه المسألة. في الجدول (١)، حاولت وضع تخطيط تصنيفي بسيط بقصد شرح تنوع الأشكال التي يمكن تصنيفها تحت فئة "الإمبراطوريات". ولنلاحظ أن من المتوجب قراءة الجدول باعتباره لائحة وليست شبكة من الخطوط الأفقية والعمودية الدقيقة. على سبيل المثال، يمكن للإمبراطورية أن تكون ذات طبيعة اجتماعية تراتبية وتخضع لحكم القلة (أوليغاركية) في المركز، وتستهدف الحصول على المواد الأولية من الخارج، وبالتالي تزيد التجارة الدولية، مستخدمة الأساليب العسكرية غالبا، لتفرض اقتصاد السوق لصالح النخبة الحاكمة فيها. كما يمكن لإمبراطورية أخرى أن

تكون ديمقراطية في المركز، ذات طبيعة اجتماعية اندماجية تهتم بالأمن بشكل رئيس، وتوفر السلام باعتباره من المصلحة العامة، وتحكم من خلال الشركات والمنظمات الأهلية غير الحكومية (NGOs)، وتشجع الاقتصاد المختلط، لصالح كافة السكان.

العمود الأول يذكرنا بإمكانية اكتساب القوة الإمبراطورية بواسطة أكثر من نمط واحد من النظام السياسي. أما الأهداف الذاتية للتوسع الإمبراطوري (العمود الثاني) فتتراوح بين الحاجة الأساسية لضمان أمن الحواضر عبر فرض نظام على الأعداء عند حدودها (الأولية) وبين جملة من الضرائب والأتاوات المفروضة على الشعوب الخاضعة لها، وذلك دون ذكر الجوائز الأكثر وضوحا من الأراضي الجديدة

الجدول (١)

النظام في المركز	الأهداف الذاتية	المنافع العامة	أسلوب الحكم	النظام الاقتصادي	المستفيد؟	الطبيعة الاجتماعية
استبدادي/ديكتاتوري	الأمن	السلام	عسكري	المزارع	النخبة الحاكمة	إبادة جماعية
ارستقراطي	المواصلات والاتصالات	التجارة	بيروقراطي	إقطاعي	سكان الحواضر	تراتبي
حكم القلة (اوليفاركي)	الأرض	الاستثمار	الاستيطان	تجاري	المستوطنون	ديني/هداية
ديمقراطي	مواد خام	القانون	منظمات اهلية	السوق	النخب المحلية	تمثل ودمج
	ثروات	الحكم	شركات	مختلط	كافة السكان	
	قوة بشرية	التعليم	تمثيل النخب المحلية	مخطط		
	ريع	هداية				
	ضرائب	صحة				

المناسبة للاستيطان، والحصول على المواد الخام والثروات والقوة البشرية. وينبغي التشديد على أنها جميعا بحاجة لأن تكون متوفرة بأسعار أرخص مما ستكلفه لو جرى تبادلها بشكل حر مع الشعوب المستقلة إذا ما أرادت الإمبراطورية أن يكون لتكلفة الفتح والاحتلال والاستعمار ما يبررها[59]. في ذات الوقت، يمكن للإمبراطورية أن توفر "المنافع العامة" - أي الفوائد والمكاسب التي تأتي من الحكم الإمبراطوري بشكل مقصود أو غير مقصود، ولا تتدفق إلى الحكام وحدهم بل إلى المحكومين وحتى إلى أطراف ثالثة في واقع الأمر: تقلص الصراعات، زيادة التجارة أو الاستثمار، تحسن العدالة أو نظام الحكم، تطور التعليم (الذي قد يرتبط أو لا يرتبط بالهداية الدينية، وهذا شيء لا نعتبره في أيامنا هذه من المنافع العامة)، أو تحسن الأوضاع المادية المعيشية. العمود الرابع يظهر لنا أن الحكم الإمبراطوري يمكن تطبيقه بواسطة أكثر من نوع واحد من العناصر الفاعلة: الجنود، الموظفون الحكوميون، المستوطنون، الجمعيات الطوعية، الشركات، النخب المحلية. وكلها يمكن أن تفرض بطرائق مختلفة إرادة المركز على الأطراف. هنالك تشكيلة متنوعة مماثلة تقريبا من الأنظمة الاقتصادية الإمبراطورية، من العبودية إلى سياسة عدم التدخل الحكومي، ومن أحد الأشكال عبودية الأرض (الإقطاع) إلى شكل آخر (الاقتصاد الموجه/ المخطط). ولا يعتبر الجدول بأية حال من الأحوال دليلا يثبت أن فوائد ومكاسب الإمبراطورية يجب أن تتدفق ببساطة إلى المجتمع المديني. فقد تكون النخبة وحدها في ذلك المجتمع هي التي تجني مكاسب الإمبراطورية (وهي حالة تنطبق على الإمبراطورية البريطانية على حد زعم كل من ديفيز وهتباك)[60]: أو المستعمرون الذين أتوا من الجماعات المحدودة الدخل في الحاضرة /المركز: أو الشعوب الخاضعة للاستعمار، أو النخب ضمن هذه الشعوب في بعض الحالات. أخيرا، تتفاوت الطبيعة الاجتماعية للإمبراطورية - أو على وجه الدقة مواقف الحكام تجاه المحكومين. ففي الطرف الأقصى تقع إمبراطورية

الإبادة الجماعية ممثلة بألمانيا النازية، التي استهدفت تدمير واجتثاث مجموعات اثنية محددة والحط من قدر غيرها بشكل متعمد. وعلى الطرف المقابل يقع النموذج الروماني للإمبراطورية، حيث لا يتم الحصول على المواطنة إلا ضمن شروط معينة بغض النظر عن الخلفية الاثنية (نموذج قابل للتطبيق على حالة الولايات المتحدة كما يبدو واضحا). في الوسط، يتوضع النموذج الفيكتوري من التراتبية الاجتماعية والعرقية المعقدة، حيث يجري تهدئة حدة الظلم في توزيع الثروة والمكانة والاعتبار من خلال مبدأ عام (وإن لم يكن بالتأكيد غير مقيد) للمساواة أمام القانون. التوليفة الدقيقة لكافة هذه المتغيرات تحدد - من بين أشياء أخرى - المدى الجغرافي، وبالطبع، مدة بقاء الإمبراطورية.

يبدو من خلال التعريف الأوسع والأكثر تعقيدا للإمبراطورية أن من الممكن الاستغناء كلية عن تعبير "الهيمنة". وبدلا من ذلك، يمكن تقديم الحجة - بشيء من المعقولية - على أن الإمبراطورية الأمريكية قد فضلت حتى الآن، مع بعض الاستثناءات القليلة، الحكم غير المباشر على الحكم المباشر، والإمبراطورية "غير الرسمية" على الإمبراطورية "الرسمية". وفي الحقيقة، يمكن فهم هيمنتها في حقبة الحرب الباردة باعتبارها "إمبراطورية لبت النداء"[٦١]. والسؤال المطروح هو: هل يعتبر غزو أفغانستان والعراق، الذي لم تتلق أية دعوة أو نداء من أحد للقيام به كما هو واضح بجلاء لا لبس فيه، علامة منذرة بتحول متزايد إلى البنى الإمبراطورية المباشرة والرسمية أم لا؟ وباتباع المصطلحات الواردة في الجدول (١)، يمكن إيجاز الإمبراطورية الأمريكية على النحو التالي: من نافلة القول إنها ديمقراطية ليبرالية تتبنى اقتصاد السوق، رغم أنها تخضع لنظام سياسي فيه بعض السمات والخصائص غير الليبرالية[٦٢]، ومستوى تدخل الدولة في اقتصادها مرتفع إلى حد مذهل (تعبير "مختلط" أكثر دقة لوصفه من "اقتصاد السوق"). أما اهتمامها الأول فينصب على أمنها والحفاظ على الاتصالات العالمية، ثم يأتي بعد ذلك ضمان

الوصول إلى المواد الخام (النفط بشكل رئيس وإن لم يكن حصريا). كما تسعى لتوفير عدد محدود من المنافع العامة: السلام، بواسطة التدخل ضد بعض الأنظمة العدوانية وبعض الحروب الأهلية: ضمان حرية البحار والأجواء للتجارة: شكل مميز "للهداية" يدعى عادة "الأمركة"، تطبقه الشركات المصدرة للسلع الاستهلاكية والترفيهية، وليس بواسطة الطراز العتيق من بعثات التبشير بالنصرانية. طرائقها في الحكم "الرسمي" عسكرية في طبيعتها الأساسية؛ ومناهجها في الحكم "غير الرسمي" تعتمد اعتمادا كبيرا على الشركات والمنظمات غير الحكومية، وفي بعض الحالات على النخب المحلية.

من هم المستفيدون من هذه الإمبراطورية؟ قد يقدم بعضهم الحجة، جنبا إلى جنب العالم الاقتصادي بول كروغمان، على أن المستفيدين الوحيدين هم أفراد نخبتها الثرية - خصوصا ذلك الجزء من نخبتها الثرية المرتبطة بالحزب الجمهوري وصناعة النفط[٦٣]. أما المنطق التقليدي الذي يتبناه اليسار فيشير إلى أن الولايات تستخدم قوتها لإفقار شعوب الدول النامية. بينما يزعم آخرون بأن ملايين البشر في مختلف أرجاء العالم قد استفادوا بطريقة أو بأخرى من وجود إمبراطورية أمريكا - لا سيما شعوب أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية التي تمكنت من تحقيق الازدهار خلال الحرب الباردة تحت حماية "المظلة" الأمريكية النووية - وأن الخاسرين اقتصاديا من حقبة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا سكان جنوب الصحراء الأفريقية، ليسوا ضحايا لوجود القوة الأمريكية بل لغيابها. لأن الإمبراطورية الأمريكية محدودة المدى. فهي تفتقد بصورة واضحة الشهية النهمة للتوسع في الأراضي الخارجية، وتلك سمة ميزت إمبراطوريات أوروبا الغربية الساحلية. وهي تفضل الفكرة القائلة إن الأجانب سوف "يؤمركون" أنفسهم بأنفسهم دونما حاجة للحكم "الرسمي". وحتى حين تفتح البلاد وتجتاحها، تعارض ضمها وإلحاقها بها - ولهذا السبب فإن مدة مشاريعها الإمبراطورية الخارجية ظلت،

وسوف تظل على الأرجح، قصيرة نسبيا. وفي الحقيقة، فإن الخاصية المميزة للإمبراطورية الأمريكية - ولربما هي إحدى مثالبها الرئيسة - تتمثل في أفقها الضيق والقصير الأمد إلى حد كبير.

إمبراطوريتان ناطقتان بالإنكليزية

لم يشهد التاريخ برمته سوى ظهور سبعين إمبراطورية. وإذا صدقنا معلومات "أطلس تايمز لتاريخ العالم"، فإن الإمبراطورية الأمريكية هي الثامنة والستون تبعا لحساباتي (الصين الشيوعية هي التاسعة والستون: وبعضهم يعتبر الاتحاد الأوروبي الإمبراطورية السبعين). ما مدى اختلاف الإمبراطورية الأمريكية عن سواها؟ لقد شيدت، على شاكلة الإمبراطورية المصرية، مباني وأوابد شاهقة في مركزها، رغم أنها مخصصة لسكنى الأحياء لا الأموات! ومثل الإمبراطورية الأثينية، أثبتت قدرتها على قيادة تحالف ضد القوى المعادية والمنافسة. وكإمبراطورية الاسكندر، لها امتداد جغرافي هائل. ومثل الإمبراطورية الصينية التي ظهرت في حقبة شين ووصلت إلى ذروتها تحت حكم أسرة مينغ، وحدت أراضي وشعوب مناطق واسعة ونجحت في دمجها لتصبح أمة حقيقية. وامتلكت - مثل الإمبراطورية الرومانية - نظاما مفتوحا بشكل لافت للمواطنة: فقد أسبغت أوسمة التقدير والجنسية الأمريكية على عدد من الجنود الذين خدموا في العراق في السنة الماضية، تماما مثلما كانت الخدمة في الفيالق الرومانية سبيلا للحصول على المواطنة في روما. وفي الحقيقة، تعتبر الولايات المتحدة، بالعمارة الكلاسيكية لعاصمتها والبنية الجمهورية لدستورها، أكثر قربا إلى "روما جديدة" مقارنة بأية إمبراطورية سابقة - وإن احتفظ مجلس الشيوخ حتى الآن بسطوته على الأباطرة المرشحين. في علاقتها مع أوروبا الغربية أيضا، يمكن للولايات المتحدة أن تبدو أحيانا وكأنها روما ثانية، رغم أن من السابق لأوانه اعتبار بروكسل بمثابة بيزنطة جديدة[٦٤].

المقارنة مع روما تتعرض لخطر التحول إلى "كليشيه" مبتذلة[٦٥]. لكن نظرا لقدرة الولايات المتحدة على نشر لغتها وثقافتها - توحيديا ورياضيا في آن معا - فإنها تحمل أيضا بعض الملامح المميزة للخلافة العباسية الإسلامية. فبالرغم من وصفها مرارا بأنها وريثة إمبراطوريات أوروبا الغربية (والنتاج المتمرد عليها أيضا) التي ظهرت في القرن السادس عشر واستمرت في وجودها حتى القرن العشرين، إلا أن الولايات المتحدة في الحقيقة تشترك بكثير من الصفات مع الإمبراطوريات الكبرى وسط وشرق أوروبا. في القرن التاسع عشر، كانت موجة المستوطنين المندفعة غربا عبر السهوب والبراري تشابه اندفاعة المستوطنين الروس شرقا عبر السهوب والسهول. وفي الممارسة العملية، تذكرنا بنياتها السياسية أحيانا بفيينا أو برلين أكثر من لاهاي، عاصمة آخر الجمهوريات الإمبراطورية العظمى، أو لندن، مركز أول إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية. وبالنسبة لأولئك الذين ما يزالون يصرون على "الفرادة" الأمريكية، يمكن لمؤرخ الإمبراطوريات أن يرد بالقول: متفردة مثل كافة الإمبراطوريات التسع والستين الأخرى.

دعونا نفكر بصورة أدق بأوجه الشبه والاختلاف بين هذه الإمبراطورية الأمريكية والإمبراطورية البريطانية، التي عرفت الولايات المتحدة نفسها على الضد منها في البداية، لكنها أخذت تشبهها على نحو متزايد، مثل الابن المتمرد الذي شابه أباه حين كبر بعد أن ازدراه ذات مرة. العلاقة بين الإمبراطوريتين الناطقتين بالإنكليزية فكرة مهيمنة متكررة في هذا الكتاب لسبب بسيط يتمثل في عدم وجود إمبراطورية أخرى في التاريخ اقتربت بهذا القدر من تحقيق الأهداف التي ترغب الولايات المتحدة بتحقيقها اليوم. حقبة بريطانيا من "الإمبراطورية الليبرالية" - الفترة الممتدة بين خمسينات القرن التاسع عشر تقريبا وحتى ثلاثينات القرن العشرين - تبرز كعهد نجحت خلاله القوة الإمبراطورية الرائدة في دعم العولمة الاقتصادية عبر عدم الاكتفاء بتصدير سلعها، ومواطنيها، ورأس مالها فقط، بل

مؤسساتها الاجتماعية والسياسية أيضا. هنالك العديد من العوامل المشتركة بين الإمبراطوريتين الناطقتين بالإنكليزية. لكنهما مختلفتان أيضا اختلافا عميقا.

ومثلما رأينا، تعتبر الولايات المتحدة من قبل بعض المؤرخين "قوة مهيمنة" أكثر فاعلية وكفاءة من بريطانيا العظمى. لكن هذه الأخيرة كانت أشد اتساعا من ناحية المساحة. ففي ذروة امتدادها في فترة ما بين الحربين، تجاوزت مساحة الإمبراطورية البريطانية ١٣ مليون ميل مربع، أي حوالي ٢٣٪ من مساحة اليابسة. ولم تكن المملكة المتحدة ذاتها تشغل سوى جزء ضئيل من هذه المساحة لا يتجاوز ٠.٢٪ تقريبا. وفي مقابل ذلك، تبلغ اليوم مساحة الولايات المتحدة حوالي ٦.٥٪ من مساحة اليابسة، في حين أن المناطق الأربع عشرة التابعة لها[٦٦] - ومعظمها جزر في المحيط الهادي استولت عليها قبل الحرب العالمية الثانية - لا تتجاوز مساحتها ٤.١٤٠ ميلا مربعا من الأرض. وحتى لو لم تتنازل عن الدول التي احتلتها ذات مرة في الكاريبي أو أمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة بين الحرب الإسبانية - الأمريكية والحرب العالمية الثانية، فلن تبلغ مساحة الإمبراطورية الأمريكية اليوم نصف بالمائة من مساحة اليابسة. على الصعيد الديمغرافي، تبدو الإمبراطورية الأمريكية "الرسمية" أصغر حجما. إذ لا يكاد عدد سكان الولايات المتحدة والمناطق التابعة لها يبلغ اليوم نسبة ٥٪ من سكان العالم، بينما حكم البريطانيون نسبة تراوحت بين خمس وربع البشر في ذروة اتساع إمبراطوريتهم.

من ناحية أخرى، تمتلك الولايات المتحدة عددا كبيرا من المناطق داخل الدول المستقلة ذات السيادة - نظريا - تعتبر بمثابة قواعد لقواتها المسلحة. فقبل حشد ونشر القوات لغزو العراق، كان للولايات المتحدة حوالي ٧٥٢ منشأة عسكرية في أكثر من مائة وثلاثين بلدا[٦٧]. وهناك عدد كبير من الجنود الأمريكيين يتمركزون في خمس وستين من هذه الدول[٦٨]. وهو أمر يحد من مصداقية توكيد الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في السادس والعشرين من شباط / فبراير ٢٠٠٣،

وأشار فيه إلى "أننا بعد إنزال الهزيمة بالأعداء [عام ١٩٤٥]، لا نترك خلفنا جيوش احتلال"[٦٩]. ففي السنة الأولى من رئاسته، تم نشر سبعين ألف جندي في ألمانيا، وأربعين ألفا في اليابان. وظل الجنود الأمريكيون متواجدين في هذين البلدين بشكل مستمر منذ عام ١٩٤٥. كما أن هناك عددا مماثلا من الجنود تقريبا (٣٦.٥٠٠) في كوريا الجنوبية، حيث لم ينقطع الوجود الأمريكي منذ عام ١٩٥٠. علاوة على ذلك، كانت الحروب الجديدة تعني إنشاء قواعد جديدة، مثل "كامب بوندستيل" في كوسوفو، التي تم الحصول عليها خلال حرب عام ١٩٩٩ ضد يوغسلافيا، أو قاعدة "بيشكيك" الجوية في قرغيزستان، وهي "منشأة مفيدة" وقع اختيار الولايات المتحدة عليها خلال الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان. وعند كتابة هذه الصفحات، كان هناك عشرة آلاف جندي أمريكي ما يزالون متمركزين في أفغانستان، ويبدو من المؤكد أن قوة كبيرة تقدر بمائة ألف جندي ستبقى في العراق طيلة السنوات القليلة القادمة على أقل تقدير[٧٠].

ولا ينبغي تناسي التكنولوجيا الحربية الرهيبة التي يمكن أن تنطلق من هذه القواعد. بعض المعلقين مولعون بالإشارة إلى أن "ميزانية البنتاغون تعادل الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الاثنتي عشرة أو الخمس عشرة التالية [للولايات المتحدة]، وأنها تساوي نسبة تتراوح بين ٤٠ ـ ٤٥٪ من حجم الإنفاق العسكري لكافة دول العالم (١٨٩ دولة)"[٧١]. هذه القياسات المالية، مهما بدت مثيرة ومؤثرة، لا تظهر برغم ذلك حقيقة ومدى تفوق القوات المسلحة الأمريكية. ففي البر، تملك ٩٠٠٠ دبابة من طراز "م ابرامز". وليس لدى العالم ما ينافسها. في البحر، تمتلك تسع مجموعات قتالية من "الحاملات المتفوقة". ولا يملك العالم مجموعة مماثلة. في الجو، تمتلك ثلاثة طرازات مختلفة من طائرات "ستيلث" (المتخفية) التي لا يكشفها الرادار. وليس لدى العالم أية طائرة من هذا النوع. وهي متقدمة بمراحل عديدة أيضا في مجال إنتاج القنابل "الذكية" وطائرات الاستطلاع - دون طيار - التي تحلق على

ارتفاعات عالية[٧٢]. الإمبراطورية البريطانية لم تتمتع أبدا بهذا النمط والقدر من التفوق العسكري على الدول الأخرى المنافسة. صحيح أن شبكة قواعدها البحرية والعسكرية شابهت - بشكل سطحي - في وقت من الأوقات شبكة القواعد الأمريكية في هذه الأيام[٧٣]، وقارب عدد قواتها المتمركزة في الخارج عدد القوات الأمريكية[٧٤]، كما تمتعت بتفوق تكنولوجي، بغض النظر عما إذا اتخذ شكل مدفع "ماكسيم" أو مدمرة "دريدنوت"، إلا أن إمبراطوريتها لم تهيمن أبدا على الطيف الكامل للقدرات العسكرية كما تفعل الولايات المتحدة حاليا. ومع أن البحرية الملكية حكمت البحار، "إلا أن الفرنسيين، ثم الألمان - ناهيك عن الأمريكيين - كانوا قادرين على بناء الأساطيل وتشكيل تهديد أكيد لتلك الهيمنة البحرية، بينما كان الجيش البريطاني على وجه العموم أصغر حجما وأكثر انتشارا وتوزعا مقارنة بجيوش الإمبراطوريات القارية.

إذا كانت القوة العسكرية هي الشرط الضروري اللازم للإمبراطورية، فمن الصعب تخيل كيف يمكن لأحد أن ينكر الطبيعة الإمبراطورية للولايات المتحدة اليوم. الخرائط التقليدية لانتشار القوات المسلحة للولايات المتحدة تقلل من حجم المدى العالمي الذي تصل إليه[٧٥]. لكن خريطة وزارة الدفاع للعالم، التي تظهر المناطق الواقعة تحت مسؤولية القيادات الخمس الرئيسة، تشير إلى أن مجال النفوذ العسكري الأمريكي يمتد على مساحة العالم كله تقريبا[٧٦]. القادة الميدانيون في مختلف المناطق الإقليمية - "قناصل" هذه الإمبراطورية - يتحملون مسؤولية مساحات من الأراضي يفوق اتساعها أشد خيالات أسلافهم الرومان جموحا. والقيادة الأمريكية في أوروبا تمتد من أقصى الساحل الغربي لغرينلاند إلى مضيق بهرنغ، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى رأس الرجاء الصالح، ومن ايسلندا إلى إسرائيل[٧٧].

هنالك حقيقة معترف بها عالميا تشير إلى استحالة الحفاظ على الالتزامات العسكرية الخارجية الضخمة دون موارد اقتصادية أكثر ضخامة. فهل تعتبر

أمريكا غنية بما يكفي للعلب دور "أطلس"، أي القدرة على حمل ثقل العالم كله على كتفيها؟ طرح هذا السؤال مرارا في السبعينات والثمانينات بحيث أصبح من الممكن التحدث عن نظرية "الانحطاط" كمذهب فكري. وتبعا لبول كيندي، فإن "التوسع المفرط" عسكريا وماليا قد حكم على الولايات المتحدة - مثلها مثل كل "القوى العظمى"[٧٨] قبلها - بخسارة الهيمنة الاقتصادية الذي تتمتع بها[٧٩]. فلفترة وجيزة بعد سقوط جدار برلين، أمكن للولايات المتحدة أن تبتهج لحقيقة أن الاتحاد السوفييتي قد انهار بفعل ثقل التوسع المفرط أولا[٨٠]. أما مجهودات اليابان الاقتصادية، التي وصفت ذات مرة بأنها منافس جيوسياسي مستقبلي، فقد أضافت إلى إحساس الولايات المتحدة بالقدرة على تعويض ما فاتها. وتراجعت فكرة "الانحطاط" عن الواجهة، بعد أن تمتعت الولايات المتحدة بحقبة من "التقدم النسبي" لم تشهده منذ العشرينات، حين أدى السلام الذي شهده العالم إلى ارتفاع مخادع في أسعار الأسهم في البورصة. لكن بحلول التسعينات، وجد المعلقون دولا منافسة جديدة تسبب لهم القلق. بعضهم خشي من الاتحاد الأوروبي[٨١]. بعضهم الآخر نظر نحو الصين[٨٢]. صمويل هنتنغتون أيضا رأى "القطبية الأحادية" مجرد ظاهرة مؤقتة: مع ازدياد غنى أوروبا الموحدة والصين، سوف يعود العالم إلى "التعددية القطبية" التي لم يشهدها منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية[٨٣]. وبرأي ايمانويل تود، فإن مخاوف الفرنسيين من "القوة المفرطة" لأمريكا تجاهلت حقيقة الانحطاط والسقوط الوشيكة[٨٤].

إذا استمرت المعدلات الراهنة لتزايد عدد السكان والناتج الاقتصادي لمدة عشرين سنة أخرى، فإن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي عام ٢٠١٨[٨٥]. لكن من المستبعد أن تظل معدلات النمو في البلدين على حالها الذي كانت عليه في العقدين المنصرمين خلال العقدين القادمين. وكل ما يمكننا قوله اعتمادا على المعطيات الأكيدة هو أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام ٢٠٠٢، محسوبا بأسعار الدولار العالمية، ومعدلا على أساس تكافؤ القوة الشرائية،

كان يساوي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي الصيني، ويعادل أكثر قليلا من خمس الناتج العالمي (٢١.٤٪) - أي يتجاوز المجموع الكلي لناتج حصة اليابان وألمانيا وبريطانيا مجتمعة. وهذا يتجاوز بدوره أعلى حصة من الناتج العالمي الذي حققته بريطانيا بأكثر من الضعفين[٨٦]. وفي الحقيقة، فإن حصة أمريكا من الناتج الإجمالي العالمي، محسوبة بأسعار الدولار الحالية، تقترب من الثلث (٣٢.٢٪)، أي ضعف حصة الاقتصادين الياباني والصيني معا[٨٧]. وعلى صعيد الإنتاج والاستهلاك كليهما، فإن الولايات المتحدة إمبراطورية أشد ثراء وغنى بكثير من الإمبراطورية البريطانية في أي وقت مضى[٨٨].

ولا تمثل كل هذه العوامل المقاييس الوحيدة للهيمنة الاقتصادية الأمريكية. ففي أوج عظمة الإمبراطورية البريطانية، لم يكن هناك سوى حفنة قليلة من الشركات التي يمكن وصفها حقا بـ"المتعددة الجنسية"، بمعنى امتلاك نسب مهمة من أصولها وقوتها العاملة في الأسواق الخارجية. أما اليوم فإن الاقتصاد العالمي خاضع لهيمنة شركات معظمها أمريكية الأصل وما تزال مراكزها تقع في الولايات المتحدة - بدءا بـ"اكسون موبيل"، و"جنرال موتورز"، مرورا بـ"مكدونالد" و"كوكا كولا"، وانتهاء بـ"ميكروسوفت" و"تايم ورنر". ويوفر تاريخ "مكدونالد" القريب مثالا نموذجيا واضحا للطريقة التي استخدمتها الشركات الأمريكية للتوسع في الخارج بحثا عن أسواق جديدة، تذكرنا بنظرية هوبسون - لينين عن الإمبراطورية. ففي عام ١٩٦٧، افتتحت "مكدونالد" أول منافذ بيع خارجية لها في كندا وبورتوريكو. وبعد عشرين سنة، أصبحت تمتلك حوالي عشرة آلاف مطعم في ٤٧ بلدا ومنطقة. وبحلول عام ١٩٩٧، بلغ العدد ٢٣٠٠٠ في أكثر من مائة بلد. وفي عام ١٩٩٩، تجاوزت المبيعات الخارجية للشركة (لأول مرة) مبيعاتها في الولايات المتحدة. واليوم، هنالك أكثر من ثلاثين ألف مطعم "مكدونالد" في أكثر من مائة وعشرين بلدا: أقل من نصفها (١٢٨٠٠) في الولايات المتحدة[٨٩]. وعلى شاكلة دونالد

رمسفيلد، يحتاج رونالد مكدونالد إلى خريطته العالمية، وهي تمثل جغرافيا بديلة مذهلة للإمبراطورية الأمريكية. وحسبما يقول مدير العمليات في الشركة: "هنالك ٦.٥ مليار من البشر يعيشون على الأرض، لا يسكن منهم الولايات المتحدة سوى ٢٧٠ مليونا.. فمن غيرنا يملك الأهلية في العالم للتعامل مع هذه الفرصة؟"[٩٠]. "استعمار الكوكاكولا" هو الشعار المبتذل "للحركة" المناهضة للعولمة، لكنه يحمل بعض الحقيقة حين نأخذ بالاعتبار المدى الجغرافي لمبيعات الشركة من المشروبات الخفيفة: ٣٠٪ في أمريكا الشمالية، ٢٤٪ في أمريكا اللاتينية، ٢٢٪ في أوروبا والشرق الأوسط، ١٨٪ في آسيا، ٦٪ في أفريقيا. ومن المهم ملاحظة أن السوق الصينية هي أسرع أسواق الشركة نموا (خصوصا المشروب الجديد المسمى "ريل ثينغ")[٩١].

النمو السريع - نسبيا - للاقتصاد الأمريكي في الثمانينات والتسعينات - بينما كان اقتصاد منافسه الرئيس في الحرب الباردة يتعرض للانهيار - يفسر كيف تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق ثورة فريدة في الشؤون العسكرية، في ذات الوقت الذي قلصت فيه بمعدل كبير نسبة الإنفاق على الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقع التقرير التمهيدي الذي نشرته وزارة الدفاع (آذار/ مارس ٢٠٠٣) أن يبقى المجموع الكلي للإنفاق الدفاعي باستمرار عند مستوى ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لثلاث سنوات على أقل تقدير[٩٢]. وهذا يجب مقارنته مع الرقم الوسطي خلال الحرب الباردة الذي بلغ ٧٪. وباعتبار "صيغة" بول كيندي التي تشير إلى أنه "إذا خصصت أية دولة على المدى الطويل أكثر من ١٠٪.. من الناتج المحلي الجمالي للتسلح، فإن من المرجح أن يحد ذلك من معدلها في النمو"، يبدو أن التوسع الإمبراطوري المحتوم يشكل خطرا ضئيلا[٩٣]. باختصار، لا تشابه الولايات المتحدة، على صعيد الموارد الاقتصادية والقدرة العسكرية، آخر إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية فقط، بل تبزها في بعض المجالات والنواحي.

القوة "الناعمة"

الحجة المقدمة أحيانا لتمييز الهيمنة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية تعتبر نوعية. فالقوة الأمريكية، كما يقال، لا تتألف من القوة العسكرية والاقتصادية فقط، بل وتشمل القوة "الناعمة" (أو قوة "البرمجيات") أيضا. وتبعا لجوزيف ناي، عميد مدرسة كيندي التابعة لجامعة هارفارد، يمكن لدولة ما الحصول على النتائج التي تتوخاها في عالم السياسة لأن الدول الأخرى تريد اتباعها، والتعبير عن الإعجاب بقيمها، ومحاكاة نموذجها، والطموح لمستواها في الرخاء والانفتاح". بكلمات أخرى، القوة الناعمة تعني الحصول على ما تريد دون اللجوء إلى "القوة أو الإقناع والحث"، إما العصا أو الجزرة: "إنها القدرة على الإقناع والاجتذاب. القوة الناعمة تنبثق في جزئها الأكبر من قيمنا"[٩٤]. وفي حالة أمريكا، :"تأتي من كونها 'مدينة متلألئة على قمة التل' - أورشليم جديدة مغرية من الحرية الاقتصادية والسياسية"[٩٥]. لا نعتقد أن ناي على هذا القدر من السذاجة بحيث يفترض أن الأسلوب الأمريكي مفعم بالجاذبية المغرية لكل فرد في أي مكان يعيش فيه. لكنه يؤمن حقا بأن جعل الأسلوب الأمريكي مغريا أصبح أكثر أهمية الآن منه في الماضي بسبب الانتشار العالمي لتكنولوجيا المعلومات[٩٦]. وبشكل أبسط، يمكن للقوة الناعمة - أو "الأمركة" كما دعاها بعض الكتاب - أن تصل إلى مجالات ومناطق يتعذر على القوة "الصلبة" أن تصل إليها[٩٧].

لكن هل يجعل ذلك القوة الأمريكية شديدة الاختلاف عن القوة الإمبراطورية؟ على العكس تماما. فهو يفسر مدى التشابه الذي وصلت إليه الولايات المتحدة مع آخر إمبراطورية ناطقة بالإنكليزية. إذ سعت الإمبراطورية البريطانية أيضا إلى جعل قيمها جذابة تغري الآخرين، رغم أن المهمة في البداية - قبل انتشار

تكنولوجيا الاتصالات الحديثة - توجب أداؤها بواسطة "رجال في موقع الحدث". فالبعثات التبشيرية البريطانية التي استهدفت نشر مختلف المذاهب المسيحية (السائدة في الجزر البريطانية) ملأت مختلف أرجاء المعمورة. كما أن رجال الأعمال البريطانيين قدموا أيضا أساليبهم المميزة في المحاسبة والإدارة. في حين طبق مسؤولو الإدارة البريطانية أفكارهم عن القانون والنظام. بينما أجبر مدراء المدارس البريطانيون أفراد النخب الاستعمارية على تعلم القراءة، والكتابة، والحساب. وجهدوا جميعا لنشر الهوايات والعادات البريطانية التي تملأ أوقات الفراغ، مثل الكريكيت "واحتساء شاي الأصيل". أما الغاية فكانت دون أدنى شك "إغراء واجتذاب" الناس للقيم البريطانية. علاوة على ذلك، تعززت هذه المساعي والجهود الدؤوبة في نهاية المطاف بالتقانة الجديدة. فبعد ظهور الاتصالات البرقية عبر المحيطات، تمكنت وكالات الأنباء المتمركزة في لندن من تزويد الصحف في مختلف أنحاء العالم بالمحتوى الذي يتمحور حول بريطانيا، لكن اختراع الراديو اللاسلكي - وخصوصا إنشاء هيئة الإذاعة البريطانية - هو الذي مهد فعلا لعصر "القوة الناعمة" بالمعنى الذي أشار إليه ناي. وهكذا، استطاع الملك جورج الخامس في عيد الميلاد من عام ١٩٣٢ أن يذيع خطابه إلى كافة أرجاء الإمبراطورية البريطانية. وبخلال ست سنين، بثت هيئة الإذاعة البريطانية أولى خدماتها باللغة الأجنبية (العربية). وبحلول نهاية عام ١٩٣٨، كانت تبث برامجها بكافة اللغات الرئيسة في القارة الأوروبية. وليس ثمة مجال للشك بأن الهيئة قد لعبت دورا هاما في تشجيع المنشقين والثائرين في المناطق التي احتلتها دول المحور خلال الحرب: وإلا لماذا تهوس جوزيف غوبلز بملاحقة ومعاقبة الألمان الذين يقبض عليهم متلبسين بالاستماع لهيئة الإذاعة البريطانية؟ لقد كانت القوة "الناعمة" التي تمكنت بريطانيا من ممارستها في الثلاثينات أعظم - في بعض النواحي - من القوة "الناعمة" للولايات المتحدة اليوم. ففي عالم سيطرت عليه الصحف، وأجهزة الاستقبال (الراديو)،

والأفلام السينمائية، وكان عدد الشركات المتخصصة بتزويده بالمحتوى والمضمون (تكتلات وطنية احتكارية غالبا) صغيرا نسبيا، أمكن للبرامج الأجنبية التي تبثها الـ"بي. بي. سي" أن تأمل بالوصول إلى عدد كبير نسبيا من المستمعين. لكن كل ذلك لم يفلح في وقف الانحطاط السريع للقوة البريطانية بعد ثلاثينات القرن العشرين.

وهذا يثير السؤال المتعلق بأهمية القوة "الناعمة" لأمريكا اليوم. فإذا أشار التعبير إلى مدلول يتجاوز موسيقى الخلفية الثقافية إلى أشكال أكثر تقليدية للهيمنة، فنحن بحاجة حتما لإظهار أن بمقدور الولايات المتحدة ضمان الحصول على ما تريد من الدول الأخرى دون إجبارها على الإذعان أو إغرائها أو رشوتها، فمنتجاتها الثقافية المصدرة تمتلك ما يكفي من الإغراء والإغواء. أحد الأسباب الداعية للتشكك في مدى انتشار القوة الأمريكية "الناعمة" يتمثل في الامتداد الجغرافي لهذه الصادرات الثقافية. صحيح أن تسعا وثلاثين من أضخم إحدى وثمانين شركة عالمية في مجال الاتصالات هي أمريكية، وحوالي نصف دول العالم تعتمد على الولايات المتحدة بشكل رئيس لتزويد صالاتها بالأفلام السينمائية، إلا أن نسبة كبيرة من صادرات هوليود تذهب إلى حلفاء أمريكا الراسخين داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبغض النظر عن اليابان، فإن الدول الآسيوية - خصوصا الهند - لا تستورد سوى عدد قليل من المنتجات الفنية الأمريكية. وعلى نحو مشابه، فإن غالبية ترجمات الكتب الأمريكية والمستخدمين الأجانب لمواقع الإنترنت الأمريكية تتواجد في أوروبا واليابان. أما المنطقة الأجنبية الوحيدة التي يمكن القول إن قناة اتصالها الرئيسة خاضعة للثقافة الأمريكية فهي أمريكا اللاتينية، حيث تبلغ نسبة البرامج التلفزيونية الأمريكية ٧٥٪[٩٨]. ولذلك فإن من المبالغة الاستنتاج بأن القوة الأمريكية "الناعمة" متوفرة بكثرة حيث تقل الحاجة إليها إلى الحد الأقصى. صحيح أن المعدل المرتفع من مشاهدة الأفلام السينمائية

والتلفزيونية الأمريكية يمثل أحد الأسباب التي تجعل الناس في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا اللاتينية أقل عداء للولايات المتحدة مقارنة بنظرائهم في باقي أرجاء العالم، إلا أن الحقيقة تشير إلى أن القوة الأمريكية "الناعمة" تظل محدودة أكثر مما هو مفترض عموما. الشرق الأوسط مثلا، حيث وجهت هيئة الإذاعة البريطانية أول برامجها الأجنبية، أكثر مقاومة اليوم لسحر "العولمة الإنكليزية" مقارنة بحاله آنذاك. وتظهر قناة "الجزيرة الفضائية" أن حاجز الدخول في لعبة القوة "الناعمة" قد انخفض الآن كثيرا. وحتى في الصومال الذي مزقته الحرب، وجدت القوات الأمريكية أعداءها قادرين على السيطرة على موجات الأثير المحلية التي تبث الدعاية المناهضة لأمريكا. لم تتمكن القوة "الناعمة" من منع عمليات الإبادة الجماعية في رواندا: وحين طلب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي من إدارة الرئيس كلينتون التشويش على برامج راديو "ميل كولينز" الإجرامية، أبلغ بأن مثل هذه الخطوة باهظة التكلفة[99].

هنالك استثناء وحيد، وهو استثناء يوفر مثالا نموذجيا تشترك به الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الأمريكية الحالية. البعثات التبشيرية تعتبر قناة مهمة للانتشار الثقافي في دول العالم النامية اليوم، تماما مثلما كانت قبل قرن ونصف من الزمان. ونظرا لتعددية الطوائف والمذاهب المسيحية المعنية، ليس من السهل العثور على أرقام موثوقة للعدد الإجمالي للبعثات التبشيرية الأمريكية العاملة خارج الولايات المتحدة في الوقت الراهن. وتشير التقديرات (المتعلقة بالبعثات التبشيرية البروتستانتية وحدها) إلى أن هنالك عددا يتراوح بين ٤٠٠٠٠ - ٦٤٠٠٠ من المبشرين، وهو رقم صغير نسبيا مقارنة بحوالي ثلاثمائة ألف مبشر يعملون داخل الولايات المتحدة[100]. ومع ذلك، حتى الأعداد القليلة من المبشرين الإنجيليين يمكن أن يحققوا الكثير، نظرا لما يتمتعون به من دعم مالي كبير من رعايا وطوائف الكنيسة في الولايات المتحدة. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩٤، كان لدى "كنائس

المسيح" ٢٢٣ مبشرا في أمريكا اللاتينية، تجمع أكبر عدد منهم (٨١) في البرازيل. وبعد سبع سنين، ورغم أن عدد المبشرين في المنطقة قد تراجع إلى النصف، إلا أن المجموع الكلي للرعايا الأعضاء في "كنائس المسيح" قد ارتفع بنسبة ٦٠٪[١٠١]. وتشير إحدى التقديرات (التي نشرت عام ١٩٩٠) إلى أن نسبة سكان أمريكا اللاتينية الذين تحولوا إلى البروتستانتية قد وصلت الآن إلى ٢٠٪[١٠٢]. والاستعراض الاستثنائي للإيمان الإنجيلي (البروتستانتي) الذي أظهره الفريق البرازيلي الفائز بكأس العالم الأخيرة لكرة القدم يعطي مصداقية لهذه التقديرات. حول المبشرون اهتمامهم مؤخرا، وقد تلقوا التشجيع من مبشرين إنجيليين من أمثال لويس بوش (الذي ولد في الأرجنتين)، إلى الملايين "من غير البروتستانت" الذين يسكنون ما دعي بـ"طاقة الأمل" بين خطي العرض ١٠ و ١٤". وتبعا لمركز دراسات المسيحية العالمية (في معهد لاهوت غوردون - كونويل في ساوث هاملتون، بولاية ماساتشوستس)، تضاعف تقريبا عدد المبشرين العاملين في الدول الإسلامية منذ عام ١٩٨٢ (من ١٥٠٠٠ إلى ٢٧٠٠٠): نصفهم من الأمريكان[١٠٣].

لكن ماذا عن أهداف أمريكا المتعلقة بالقيم العلمانية والغيرية والبعد عن الأنانية؟ ألا تختلف جوهريا عن تلك التي تبنتها الإمبراطوريات السابقة التي كانت أنانية واستغلالية في مقاصدها ونواياها؟ كثيرا ما تقدم الحجة على أن صناع السياسة، منذ أيام ودرو ولسون، قد تبرؤوا من الاستعمار والإمبراطورية، وسعوا بدلا من ذلك إلى تشجيع انتشار مبادئ ولسون: القانون الدولي، الديمقراطية، السوق الحر[١٠٤]. وبطريقة ما، تحولت هذه الأفكار - كونها صالحة بصورة بدهية كما هو مفترض - لتصبح "هيمنة على الشؤون الدولية". ولذلك فإن أكثر ما تحتاجه الولايات المتحدة هو "التصرف كقائد الشرطة" من أجل منع أية قوى ظلامية من تحدي هذا النظام العالمي الصالح والحميد[١٠٥].

من المؤكد أن تراث الخطاب الولسني لم يكن غائبا عن "استراتيجية الأمن القومي" التي تبناها الرئيس بوش ونشرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، حيث ذكرت بكل وضوح أن من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية "توسيع فوائد الحرية في كافة أرجاء العالم". وأعلنت الوثيقة "بأننا سنعمل بفاعلية ونشاط لنشر الأمل بالديمقراطية، والتنمية، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة في كل ركن من أركان العالم.. ويجب على أمريكا أن تؤيد بحزم متطلبات الكرامة الإنسانية التي لا تقبل النقاش: حكم القانون: تقييد السلطات المطلقة للدولة: حرية التعبير والكلام: حرية العبادة: العدالة: احترام حقوق المرأة: التسامح الديني والاثني: احترام حقوق الملكية الخاصة"[١٠٦]. لكن "استراتيجية الانفتاح" هذه لا تفتقد الإشارات الإمبراطورية المنذرة[١٠٧]. فبدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى حقبة الكساد الكبير (ثلاثينيات القرن العشرين)، كان للإمبراطورية البريطانية العديد من الطموحات المشابهة[١٠٨]. إذ حدد (الشاب) وينستون تشرشل ذات مرة أهداف الإمبراطورية البريطانية باعتبارها "استعادة الأراضي الخصبة والمناطق المأهولة من البرابرة.. وإعطاء السلام للقبائل المتناحرة، وتطبيق العدالة حيث ساد العنف، وكسر قيود العبيد، واستخلاص الثراء من التربة، وزرع بواكير بذار التجارة والتعليم، وزيادة مقدرات الشعوب على الاستمتاع وتقليص احتمالات معاناتها للألم.."[١٠٩]. فهل يختلف كل ذلك كثيرا عن لغة المثالية الأمريكية؟ تبعا لملاحظة السناتور جي. وليام فولبرايت عام ١٩٦٨، فقد "دعا البريطانيون المهمة عبء الرجل الأبيض. وسماها الفرنسيون مهمة التحضير. في حين أطلق عليها الأمريكيون في القرن التاسع عشر اسم 'الواجب المقدر'. أما اليوم فتدعى 'مسؤوليات القوة'"[١١٠]. إن "الترويج للحرية" أو "استراتيجية الانفتاح" هو مجرد التجسد الأخير لها[١١١]. أما الحقيقة فهي أن الإمبراطوريات الليبرالية تزعم بشكل دائم تقريبا أنها غيرية وبعيدة عن الأثرة. وحين تحدث توماس جيفرسون عن الولايات المتحدة بوصفها "إمبراطورية الحرية"، فقد كان يختلس عبارة مجازية عتيقة من الإمبراطورية البريطانية. إذ

عرف ادموند بيرك "الحرية" بأنها السمة المحددة للإمبراطورية البريطانية في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٧٦٦[١١٢].

وعلى شاكلة الإمبراطورية البريطانية على أية حال، احتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة، حين ترى مصالحها مهددة - لا كردة فعل فقط بل بشكل استباقي في بعض المناسبات. وبالتالي فإن "استراتيجية الأمن القومي" التي تبناها الرئيس بوش تؤكد أن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق "بالتصرف بصورة استباقية.. لإحباط أو منع.. الأعمال المعادية التي يقوم بها أعداؤنا.. حتى وإن لم نتأكد من زمان ومكان هجوم العدو"[١١٣]. وهكذا، فالقوة الناعمة ليست سوى قفاز مخملي يخفي الكف الحديدية.

نموذج بريطاني؟

على العكس من غالبية الكتاب الأوروبيين الذين تناولوا هذا الموضوع، أنا أؤيد الإمبراطورية في الجوهر. وفي الحقيقة، أعتقد أنها أكثر ضرورة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بأية حقبة سابقة. التهديدات التي نواجهها ليست جديدة بحد ذاتها، لكن التقدم الذي تحقق في ميدان التقانة جعلها أشد خطرا من ذي قبل. وبفضل سرعة وانتظام السفر بالطائرات الحديثة، يمكن للأمراض الوبائية المعدية أن تنتقل إلينا بسرعة مرعبة. وبفضل الرخص النسبي والقدرة التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة، يمكن للحكام الطغاة والإرهابيين سواء بسواء أن يفكروا واقعيا بتدمير مدننا. ولا يمكن لنظام الدول ذات السيادة الذي ظهر في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ أن يتعامل بسهولة مع هذه التهديدات، لأن هناك العديد من الدول - الأمم التي لا تذعن لمواثيق "المجتمع الدولي". والمطلوب في هذه الحالة مؤسسة منظمة قادرة على التدخل في شؤون مثل هذه الدول لاحتواء الشرور والآفات الوبائية،

وإسقاط الطغاة والمستبدين، وإنهاء الحروب المحلية، والقضاء على المنظمات الإرهابية. هذه هي الحجة "الأنانية" المقدمة لصالح الإمبراطورية التي لا تأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين. لكن هناك أيضا حجة "غيرية" متممة تأخذ مصالحهم بعين الاعتبار. إذ إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في عدد من دول العالم، حتى لو لم تشكل خطرا مباشرا على أمن الولايات المتحدة، تبرر نوعا من التدخل في شؤونها. فالفقر في دول مثل ليبريا لا يمكن تفسيره على أساس النقص في الموارد الطبيعية؛ وإلا فإن بوتسوانا - مثلا - ستكون على الدرجة نفسها من الفقر[١١٤]. المشكلة في ليبيريا، مثلما هو واقع الحال في العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، تنحصر في سوء الإدارة والحكم: أعني الفساد والحكام المستبدين الذين لا يلتزمون بأي قانون والذين تجعل ممارساتهم وأعمالهم التنمية الاقتصادية أمرا مستحيلا، مما يدفع المعارضة السياسية لأن تأخذ شكل الحرب الأهلية[١١٥]. إن الدول التي ترزح تحت عبء مثل هذا الوضع لن تتمكن من تصحيح أوضاعها بنفسها. ولذلك فهي تتطلب فرض نوع من السلطة الخارجية[١١٦].

هنالك من يصر بإلحاح على أن الإمبراطورية - بالتعريف - غير قادرة على لعب مثل هذا الدور: فكل الإمبراطوريات - في نظر هؤلاء - استغلالية بطبيعتها. ومع ذلك، يمكن أن توجد - ووجدت بالفعل - إمبراطورية ليبرالية، تعزز أمنها الذاتي ورخاءها الاقتصادي عبر تزويد باقي دول العالم بالمنافع العامة التي تفيد الناس: لا الحرية الاقتصادية وحدها فقط، بل المؤسسات الضرورية لازدهار الأسواق[١١٧]. وفي هذا السياق، فإن أمام الأمريكيين الكثير ليتعلموه (ويتجاوز ما هم على استعداد للإقرار به) من أسلافهم البريطانيين الذين تمتعوا بثقة أكبر بالنفس، واستطاعوا بعد الفواجع التي شهدها منتصف القرن التاسع عشر (المجاعة في أيرلندا، والعصيان في الهند) إعادة تشكيل إمبراطوريتهم لتصبح مشروعا ليبراليا اقتصاديا، أكثر اهتماما بدمج الأسواق العالمية منه بأمن الجزر البريطانية، وأكثر استنادا

إلى فكرة أن الحكم البريطاني يقدم منافع ومكاسب وفوائد حقيقية تأخذ شكل تجارة حرة، وسيادة حكم القانون، وحماية حقوق الملكية الخاصة، والإدارة النزيهة، إضافة إلى الاستثمارات التي تضمنها وتكفلها الحكومة في مجالات البنية التحتية، والصحة العامة، والتعليم (إلى حد ما)[١١٨]. وكانت وصية أرنولد توينبي واضحة لا لبس فيها إلى طلابه الدارسين في جامعة اكسفورد الذين سيصبحون موظفين في الخدمة المدنية الهندية: "إذا ذهبوا إلى الهند فعليهم أن يعملوا لمصلحة شعبها في واحدة من أنبل المهمات التي يمكن أن يتولاها الإنكليزي"[١١٩].

دعوني أؤكد على أن قصدي لا يتمثل في اقتراح أن يتبنى الأمريكيون بطريقة ما الأساليب البريطانية في العصر الفيكتوري كنماذج تحتذى. فالإمبراطورية البريطانية كانت أبعد ما تكون عن الإمبراطورية الليبرالية المثالية، وما يمكن تعلمه من اخفاقاتها يعادل الدروس المستخلصة من نجاحاتها. لكن أوجه الشبه بين ما حاول البريطانيون فعله عام ١٩٠٤ وما تحاول الولايات المتحدة فعله عام ٢٠٠٤ تعلمنا الكثير برغم ذلك. فعلى شاكلة الولايات المتحدة اليوم، كانت بريطانيا العظمى على أتم الاستعداد لاستخدام تفوقها البحري والعسكري لخوض العديد من الحروب الصغيرة ضد ما يمكن تسميته اليوم بالدول الفاشلة والأنظمة المارقة. ولن يعجز من درس تاريخ الحملة البريطانية ضد الدراويش من أتباع الزعيم "الوهابي" السوداني الشهير المهدي، عن ملاحظة أوجه الشبه المذهلة مع الصراعات التي تندلع هذه الأيام. لكن الإمبراطورية البريطانية في العهد الفكتوري، مثل الولايات المتحدة اليوم، لم تكن تتصرف بدافع الأمن القومي أو أمن الإمبراطورية فحسب. وعلى شاكلة الرؤساء الأمريكيين الذين أكدوا بالحاح في العقود الأخيرة على فوائد العولمة الاقتصادية - حتى وإن انحرفوا عن خط التجارة الحرة في الممارسة العملية - فإن رجال الدولة البريطانيين اعتبروا قبل قرن من الزمان أن انتشار التجارة الحرة وتحرير أسواق السلع والعمالة ورأس المال أمرا مرغوبا أيضا للصالح العام. ومثلما

يعتبر معظم الأمريكيين اليوم عولمة الديمقراطية تبعا للنموذج الأمريكي عملية مفيدة لا يحتاج صلاحها للبشر إلى برهان، كذلك طمح البريطانيون آنذاك لتصدير مؤسساتهم الخاصة بهم إلى بقية أرجاء العالم (لم يقتصر الأمر على القانون المشترك بل تعداه إلى الملكية البرلمانية/الدستورية).

ينسى الأمريكيون بسرعة حقيقة أن الحكومات البريطانية قد تعلمت، بعد الأخطاء الفاضحة التي ارتكبتها في أواخر القرن الثامن عشر، أن من السهولة بمكان منح المستعمرات التي تقدمت كما بدا واضحا على طريق التحديث الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي "حكومات مسؤولة". إذ تمتعت كندا ونيوزيلندا وأستراليا (برغم الحقوق الانتخابية المقيدة) وجنوب أفريقية بمسؤولين تنفيذيين كانوا عرضة للمحاسبة والمساءلة أمام البرلمانات المنتخبة منذ البدايات المبكرة من القرن العشرين. ولم يكن القصد من هذه المكاسب أن تقتصر حصرا على مستعمرات المستوطنين البيض. وفيما يتعلق بأهلية الهند في نهاية المطاف لأن تدار بواسطة حكومة برلمانية على الطراز البريطاني، كان المؤرخ والكاتب والسياسي توماس بابينغتون ماكولي (١٨٠٠ - ١٨٥٩) واضحا كل الوضوح، وإن بدا استعلائيا على نحو مميز: "لن أحاول أبدا منعه أو إعاقته [الحكم الذاتي للهند]. واليوم الذي يبدأ فيه سيكون من أكثر الأيام مدعاة للفخر في التاريخ الإنكليزي. فأن نجد شعبا عظيما غارقا في غياهب العبودية والخرافة، ثم نحكمه بطريقة تجعله تواقا إلى/ وقادرا على التمتع بكافة مزايا المواطنين، فهذا في الحقيقة عنوان لمجد صنعناه بأنفسنا"[١٢٠]. ولم تكن الطموحات التي سمعناها حول موضوع دقرطة العالم العربي في بعض المحافل في السنة الماضية تختلف اختلافا كبيرا عن ذلك. فقد أوضح الرئيس بوش ذاته في خطابه أمام الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي أن هذا واحد من أهدافه في غزو العراق[١٢١]. لكن، وكما سنرى، لم يكن الأمريكان أول غزاة ناطقين بالإنكليزية يدخلون بغداد ويزعمون أنهم أتوا "محررين" لا محتلين[١٢٢].

بنية الكتاب بسيطة بعيدة عن التعقيد. الفصل الأول يتناول بالبحث الأصول والجذور الإمبراطورية للولايات المتحدة، ويسعى لتوصيف المدى والحدود لإمبراطوريتها حتى الحرب العالمية الأولى. الفصل الثاني يطرح السؤال التالي: لماذا واجهت الولايات المتحدة، برغم قدراتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، صعوبات في فرض إرادتها على العديد من الدول التي تدخلت فيها خلال القرن العشرين؟ كما يقدم بعض التفسيرات التوضيحية للنجاحات الاستثنائية التي حققتها أمريكا في عمليات "بناء الدولة" في كل من ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية.

الفصل الثالث يقدم الحجة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، رغم أنها ضربت أمريكا كالصاعقة من السماء، قد مثلت ذروة اتجاهات تاريخية راسخة الجذور: تناقضات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تزايد اعتماد الاقتصادات الغربية على نفط الخليج العربي، تبني/ ونمو الإرهاب كأسلوب تكتيكي يستخدمه العرب المعادون للولايات المتحدة وحلفائها. ولربما يتمثل أكبر تغيير أحدثه الإرهابيون في المواقف الأمريكية: ولم يكن هذا هو النوع من التغيير الذي قصدوه. فأحداث الحادي عشر من سبتمبر هي التي دفعت إدارة مهتمة بشؤون الذات بشكل غريزي، إن لم تكن في الواقع انعزالية (إضافة إلى جمهور الناخبين)، إلى تبني فكرة شن حرب ضد الدول التي ترعى الإرهاب، فعلا أو شبهة، أو حتى احتمالا. ولكن تتبدى هنا أيضا استمرارية مهمة على عدة خطوط. فنقطة التحول التاريخية الحقيقية - لحظة بداية القرن الحادي والعشرين - لم تحدث في ١١ / ٩/ ٢٠٠١، بل في ٩/ ١١/ ١٩٨٩. إذ إن سقوط جدار برلين غير سياق القوة الأمريكية بشكل أعمق بكثير من سقوط برجي مركز التجارة العالمي. وبرغم الطبيعة الشريرة والحقد الدفين لدى الإرهاب الأصولي الإسلامي إلا أنه يبقى أقل خطرا وتهديدا محتملا للولايات المتحدة مقارنة بما كانه الاتحاد السوفييتي.

الفصل الرابع يطرح سؤالا حول ما إذا كان بمقدورنا فهم السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ عام ١٩٩٠ باعتبارها انحدارا من "التعددية" إلى "الأحادية". وهنا أشير إلى أنه على العكس من ذلك، كانت الأمم المتحدة هي التي مارست دورا متغيرا في الخمس عشرة سنة الأخيرة، في حين كانت سياسة الولايات المتحدة على الأغلب ارتجالية ردا على إخفاقات المنظمة الدولية، وخصوصا فشل القوى الأوروبية الممثلة في مجلس الأمن. فخلال التسعينات، تعلمت الولايات المتحدة من تجاربها المريرة قيمة عمليات التدخل العسكري الموثوقة في الأقطار التي يستخدم فيها إرهاب الدولة ضد الأقليات الإثنية. كما تعلمت أن هذه العمليات لا تحتاج تفويضا واضحا على شكل قرارات يصدرها مجلس الأمن الدولي. يكفي فقط "إرادة دول التحالف".

الفصل الخامس يقدم الحجة المؤيدة للإمبراطورية المعاصرة في أعقاب الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق عبر حساب التكاليف والمكاسب لآخر إمبراطورية عظمى ناطقة بالإنكليزية. الاقتراح هنا يشير إلى أن للإمبراطورية الليبرالية معنى منطقيا اليوم على صعيدي المصلحة الأمريكية الذاتية ومصالح الآخرين. فبالنسبة للعديد من المستعمرات السابقة، كانت تجربة الاستقلال السياسي فاشلة اقتصاديا وسياسيا. إذ إن سبب الفقر في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لم يكن نتيجة التركة الاستعمارية التي كثيرا ما تعرضت للإدانة، بل هو عاقبة عقود من سوء الإدارة والحكم منذ الاستقلال. وبالمقارنة مع ذلك، يقدم النموذج الإمبراطوري الليبرالي أفضل الاحتمالات الممكنة للنمو الاقتصادي لا من خلال ضمان الانفتاح الاقتصادي وحسب، بل والأهم من ذلك عبر القواعد والأركان المؤسسية الضرورية للتنمية الناجحة.

الفصل السادس يحاول تقديم تحليل مؤقت لتكاليف ومكاسب الاحتلال الأمريكي للعراق، ويطرح السؤال المتعلق بما إذا كان نموذج الإمبراطورية الليبرالية

سينجح في ذلك البلد المنكوب. كما يشير إلى أن الأهداف الأمريكية عام ٢٠٠٣ - التأكد من نزع أسلحة العراق، وإسقاط الديكتاتور الشرير، وتغيير السياسة في الشرق الأوسط بصورة جوهرية - كانت جديرة بالثناء وممكنة التحقيق في آن معا. لكن مع كتابة هذه السطور ما زال من غير الواضح هل تمتلك الولايات المتحدة القدرة على توفير القوة البشرية اللازمة أو الوقت الضروري لإنجاح خطة "بناء الدولة" في العراق، ناهيك عن أفغانستان. وهذا يرجع بشكل رئيس إلى نفور الناخب الأمريكي من الالتزام البعيد الأمد الذي يشير التاريخ بقوة إلى ضرورته الحيوية لتحقيق تحول ناجح إلى اقتصاد السوق والحكومة/النيابية التمثيلية. ولذلك وضعت موضع المساءلة قدرة الولايات المتحدة على بناء مؤسسات مدنية فاعلة في العراق نظرا لأنها فضلت - تاريخيا - عمليات التدخل العسكري قصيرة الأمد، وأحجمت دوما عن تعلم حقيقة أن هذه العمليات نادرا ما نجحت، أو لم تنجح على الإطلاق. وبرغم كل ذلك آمل من كل قلبي أن تثبت الأيام خطأ رأيي.

الفصل السابع يعقد مقارنة بين النسخ الأمريكية والأوروبية من الإمبراطورية، ويتساءل عما إذا كان الزعماء الأوروبيون اليوم، وبعض العلماء الأكاديميين والخبراء الأمريكيين، على صواب في تنبؤهم بقدوم الزمن الذي يمثل فيه الاتحاد الأوروبي الثقل المؤثر المقابل للقوة الأمريكية. في بعض الأوقات من سنة ٢٠٠٣ بدا أن ذلك يحدث فعلا. لكن الاتحاد الأوروبي في واقع الأمر ليس سوى النقيض المغاير للإمبراطورية: فمؤسساته ليست مصممة للإمساك بزمام السلطة بل لتوزيعها بين الدول الأعضاء والمناطق داخل حدوده.

أخيرا، يتحدى الفصل الثامن الأطروحة التي تقول إن الالتزامات العسكرية الخارجية المتنامية قد تجر الولايات المتحدة باتجاه توسع اقتصادي مفرط. وليس ثمة شك بأن الولايات المتحدة إمبراطورية غير عادية في اعتمادها على رأس المال الأجنبي لتمويل استهلاك قطاعها الخاص واقتراض حكومتها. لكن عجز الميزانية في

القطاعين ليس نتيجة الإفراط في عمليات التدخل العسكري في الخارج. وفي الحقيقة فإن الالتزامات المالية المحلية للحكومة الاتحادية هي المرشحة لزيادة هذا العجز في السنوات القادمة. إن القدمين الفخاريتين للمارد الأمريكي الجبار هما الأزمتان الماليتان الوشيكتان لنظامي الضمان الصحي والرعاية الاجتماعية.

النتيجة التي أستخلصها (بالنسبة لأولئك القراء الراغبين بإشارة نحو وجهتهم النهائية) هي أن القوة العالمية للولايات المتحدة اليوم - رغم حجمها المؤثر - تعتمد على أسس أضعف مما هو مفترض وشائع. صحيح أنها اكتسبت حجما إمبراطوريا، لكن الأمريكان أنفسهم يفتقرون إلى الذهنية الإمبراطورية. فهم يفضلون الاستهلاك على الفتح والاحتلال، وبناء مجمعات التسوق على بناء الدول والأمم. وهم يتوقون لبلوغ أرذل العمر، ويخشون الموت قبل الأوان في ساحات الوغى (بل يخافون من هذا المصير حتى على أولئك الذين تطوعوا لخدمة العلم). ولا يقتصر الأمر على أن الأمريكان، كأسلافهم البريطانيين، قد كسبوا إمبراطوريتهم في "نوبة من شرود الفكر". المشكلة تكمن في أنهم ظلوا، برغم ومضات معرفة الذات بين الحين والآخر، في حالة من الشرود الذهني عن قوتهم الإمبراطورية منذ البداية (أو بالأحرى في حالة من الإنكار لها). وبالتالي، ومع شديد الأسف، فإن من المحتمل والممكن تماما أن تنحل إمبراطوريتهم وتتفكك بالسرعة نفسها التي انهارت فيها الإمبراطورية "المناهضة للإمبراطورية" التي كانها الاتحاد السوفييتي.

أولئك الذين يرغبون بتأبيد تفوق أمريكا عبر تحقيق الهيمنة الكاملة والحفاظ عليها، يسيرون - باختصار - في الطريق الخطأ. لأن التهديد الذي يواجه إمبراطورية أمريكا لا يأتي من إمبراطوريات منافسة جنينية في الغرب أو الشرق. بل يأتي - وأقولها أسفا - من فراغ القوة في الداخل، أو من غياب إرادة القوة الذاتية.

الجزء الأول

النهوض

•١٠•

حدود الإمبراطورية الأمريكية

ماذا تشكل أيرلندا المسكينة لصائد الحيتان المتمرس، جون بول، سوى سمكة سريعة؟ وماذا تشكل تكساس للرماح الرسولي، الأخ جوناثان، سوى سمكة سريعة؟ واخذا بعين الاعتبار كل هذا، الا تمثل "الملكية" القانون برمته؟

لكن إن كان مبدأ "السمكة السريعة" ممكن التطبيق عموما، فإن مبدأ "السمكة الطليقة" الذي يشترك معه في الأصل نفسه يظل اكثر شيوعا في تطبيقه. فهو ممكن التطبيق دوليا وكونيا.

اليست حقوق الإنسان وحريات العالم "سمكة طليقة".. اليست الكرة الأرضية العظيمة "سمكة طليقة".. الم تكن امريكا عام ١٤٩٢ "سمكة طليقة"، غرس فيها كولومبوس الراية الإسبانية بعد أن عثر عليها مصادفة لصالح ملكه ومليكته.

ماذا كانت بولندا بالنسبة للقيصر؟ واليونان بالنسبة للترك؟ والهند بالنسبة لإنكلترا؟ وماذا ستكون المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة في نهاية المطاف؟ أسماك طليقة.

هيرمان ميلفيل، "موبي ديك"، ف ٨٩.

تلميحات وعلامات الإمبراطورية

من الشائع الافتراض أن الولايات المتحدة، التي تشكلت في حرب الاستقلال ضد حكم إمبراطوري، لا يمكن أبدا أن تصبح إمبراطورية بقوة مؤهلاتها وسماتها الذاتية. فقد يقبل العديد من الأمريكيين اليوم حكم المؤرخ روبرت ايمرسون، الذي كتب عام ١٩٤٢ يقول: "باستثناء فترة وجيزة من النشاط الإمبراطوري خلال الحرب

الإسبانية - الأمريكية، أظهر الشعب الأمريكي كرها عميقا لفتح واحتلال الأراضي البعيدة وحكم الشعوب الأجنبية"[1]. والمفارقة تكمن في أنه لا يوجد من يتفوق على الآباء المؤسسين في تأييدهم للحكم الإمبراطوري.

الإمبراطورية التي تخيلوها كانت بالتأكيد مختلفة تمام الاختلاف في طبيعتها عن الإمبراطورية التي انفصلوا عنها. ولم يكن القصد منها أن تشابه الإمبراطوريات البحرية في غرب أوروبا. لكنها تشترك في الكثير من الصفات مع الإمبراطوريات العظمى التي ظهرت في الماضي. فعلى شاكلة روما، بدأت انطلاقا من نواة صغيرة نسبيا - المجموع الكلي لمساحة الولايات المؤسسة لا تتجاوز ٨٪ من المساحة الإجمالية للولايات المتحدة - توسعت لتسيطر على نصف القارة. ومثل روما أيضا، كانت إمبراطورية شاملة، لا تمييزية نسبيا (وإن لم يكن كليا) في الأسلوب الذي تمنح بواسطته الجنسية/المواطنة[2]. ومثل روما، كان لها - على الأقل لفترة من الزمن - عبيدها المحرومون من حقوقهم المشروعة[3]. لكن على العكس من روما، استطاع دستورها الجمهوري أن يصمد أمام مطامح أي قيصر محتمل - حتى الآن (الوقت مبكر بالطبع. إذ يبلغ عمر الولايات المتحدة ٢٢٨ سنة. وحين عبر قيصر نهر روبيكون [في شمال إيطاليا] عام ٤٩ ق.م. كان عمر الجمهورية الرومانية ٤٦٠ سنة).

حقيقة أن الولايات المتحدة ستتوسع تحددت منذ بدايتها تقريبا. وحين اقترح جون ديكنسون، في مسودة مواد الكونفدرالية في تموز/ يوليو ١٧٧٦، إقامة الحدود الغربية للولايات، عرضت الفكرة للنقاش. بالنسبة لجورج واشنطن، كانت الولايات المتحدة "إمبراطورية وليدة"، ثم "إمبراطورية في مرحلة الطفولة"[4]. أما توماس جيفرسون فقد أبلغ جيمس ماديسون بأنه "مقتنع بعدم وجود دستور محسوب بدقة مثل دستورنا من أجل توسع الإمبراطورية الشاسعة والحكم الذاتي". وستكون "كونفدرالية" الولايات الثلاث عشرة بمثابة "عش يستوطنه كل سكان أمريكا،

في الشمال والجنوب"[5]. وفي الحقيقة، استخدم جيفرسون خطابه التدشيني عام ١٨٠١ ليلاحظ أن التاريخ القصير للولايات المتحدة قدم "دليلا جديدا يثبت خطأ مبدأ مونتيسكيو القائل إن الجمهورية لا يمكن الحفاظ عليها إلا ضمن منطقة صغيرة المساحة. فالعكس هو الصواب"[6]. وافق ماديسون: وفي الورقة العاشرة من "الأوراق الفيدرالية"، قدم حجة قوية لصالح "توسيع مجال النفوذ" لإنشاء جمهورية أكبر[7]. الكسندر هاملتون أشار أيضا إلى الولايات المتحدة - في الفقرة الافتتاحية في أولى "الأوراق الفيدرالية" باعتبارها "الإمبراطورية.. الأشد إثارة للاهتمام في العالم من جوانب عديدة"[8]. وتطلع بلهف إلى ظهور "نظام أمريكي عظيم، متفوق على سيطرة كافة قوى التأثير والنفوذ عبر المحيط الأطلسي، وقادر على إملاء شروط الاتصال بين العالمين القديم والجديد"[9].

شاعت مثل هذه الإشارات والتلميحات للعظمة وانتشرت على نطاق واسع. وليام هنري دريتون، رئيس المحكمة العليا في كارولينا الجنوبية، أعلن عام ١٧٧٦: "للإمبراطوريات ذروتها - ثم تتحدر وتضمحل.. الحقبة البريطانية بدأت من سنة ١٧٥٩، حين طاردت منصورة أعداءها في كافة أرجاء الأرض.. الله جل جلاله.. اختار الجيل الراهن لإقامة الإمبراطورية الأمريكية.. ولهذا انبثقت في العالم فجأة إمبراطورية جديدة اسمها الولايات المتحدة الأمريكية. إمبراطورية اجتذبت، حالما ظهرت إلى حيز الوجود، اهتمام بقية الكون: ومن المرجح، إن شاء الله وبارك، أن تفوق كل إمبراطوريات التاريخ مجدا وفخارا"[10]. بعد ثلاث عشرة سنة، نشر قس يدعى جديدياه مورس مطبوعته "أمريكان جيوغرافي"، تنبأ فيها أن "آخر وأوسع موقع" للإمبراطورية سيكون في أمريكا، "أكبر إمبراطورية ظهرت إلى حيز الوجود": "لا يمكننا إلا أن نتوقع الحقبة، التي لن تكون بعيدة جدا، حيث ستشمل الإمبراطورية الأمريكية ملايين البشر غرب المسيسبي.. وتصاب أوروبا بالقلق حين ترى جزر الهند الغربية الخاضعة لها، مع أنها من الميراث الطبيعي لهذه القارة،

ولسوف تطالب أمريكا بهذا الحق دون شك حين تصل إلى عمر يمكنها من الحفاظ على حقوقها"[11].

وبخلال أقل من قرن، تحققت رؤية الإمبراطورية القارية. لكن توقع مورس بأن يتجاوز توسع أمريكا شاطئي المحيطين اللذين تطل عليهما القارة واجهته عقبات كأداء ولم يتحقق تماما. لماذا؟

حدود للبيع!

كان التوسع البري سهلا: وهو أمر جرى نسيانه في أحوال كثيرة. لسبب واحد هو قلة عدد السكان الأمريكيين الأصليين وتخلفهم التكنولوجي، بحيث كانت مقاومتهم متفرقة ومشتتة وعديمة التأثير في وجه حشود المستوطنين البيض الذين اندفعوا غربا وقد أغرتهم الاحتمالات الكامنة في الأرض البكر العذراء. قدم ستة ملايين مهاجر إلى الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠ـ ١٨٦٩، وبلغ عددهم ستة عشر مليونا حتى عام ١٩١٣. في عام ١٨٢٠ انخفض عدد السكان الأصليين إلى ٣٢٥٠٠٠ (٣٪ من السكان)، بعد أن تقلص عددهم إلى النصف في القرن السابق نتيجة الأوبئة والحروب الصغيرة التي شنت عليهم[12]. واصلت الجمهورية الجديدة اتباع الممارسة البريطانية القديمة المتمثلة في التعامل مع أراضي الصيد المحلية التقليدية بوصفها أرضا مشاعا لا مالك لها. وتحدث جيفرسون عن توسع لا يعتمد "على الاحتلال والفتح، بل على مبادئ الاتفاق والعدالة"[13]. لكن مثل الكثير من كتاباته التي تناولت موضوع المساواة، كانت تلك عبارة مشروطة ضمنيا. وكما لم تنطبق "حقوق الإنسان" على عبيده أو عبيد أحد من أصحاب المزارع، كذلك لم يكن التوسع في الأراضي يعتمد على موافقة الشعوب المحلية في أمريكا الشمالية. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨١٧، دشن وزير الحربية، جون سي - كالهون،

سياسة استئصال "الهنود" فيما وراء خط الطول ٩٥°، وهي سياسة أصبحت قانونا عام ١٨٢٥[١٤]. ولم تفلح مزاعم الرئيس اندرو جاكسون فيما يتعلق بالقصد الإنساني في إخفاء الطبيعة الوحشية للممارسات التي كانت تجري: "توصي هذه السياسة العادلة والإنسانية.. بأن يتخلى [الهنود] عن ممتلكاتهم.. ويذهبوا إلى منطقة في الغرب حيث سيكونون على الدوام أحرارا من تأثير المرتزقة من البيض.. وتحت مثل هذه الظروف، يمكن للحكومة العمومية ممارسة سيطرة أبوية على مصالحهم ويحتمل أن تتمكن من إدامة عرقهم"[١٥]. بالنتيجة، سوف تكره قبائل السكان الأصليين على مبادلة "ممتلكاتهم" بـ"احتمال" إدامة عرقهم تحت "السيطرة الأبوية" لمغتصبي أراضيهم. في الدراسة الرائدة التي أجراها فريدريك جاكسون تيرنر بعنوان "أهمية الحدود في التاريخ الأمريكي" (١٨٩٣)، سعى إلى تصوير التوسع القاري كمصدر لحماس أمريكا الديمقراطي المزعوم. وفي الواقع الحقيقي، تحقق هذا التوسع من خلال توليفة جمعت الشهوة لامتلاك الأرض، والحماس الديني، والقوة العسكرية (بهذا الترتيب)[١٦]. وكان عدد المستوطنين والطوائف الدينية يفوق دوما عدد الجنود، فبين عامي ١٨١٦ ـ ١٨٦٠، لم يكن عدد الجيش الأمريكي - في المتوسط - يزيد عن عشرين ألف رجل، أي أكثر قليلا من ١٠/١ من ١٪ من السكان - وهي نسبة ضئيلة من المشاركة العسكرية بالمعايير الأوروبية[١٧]. كانت الحروب الهندية وحشية دون شك، لكنها ظلت حروبا صغيرة. واحتاجت قبيلتا شوني وسيمينول إلى حليف أوروبي لتأمل باحتمال تحقيق أي انتصار. لكن بعد عام ١٨١٥، تلاشى احتمال العثور على هذا الدعم، وترك الهنود ليواجهوا مصيرهم دون معين.

سهلت الأمور على الجمهورية المتنامية حقيقة عدم وجود قوى أوروبية (أو متأوربة) تطالب بحقوق لها في أمريكا الشمالية، ويمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للولايات المتحدة بعد عام ١٧٨٣. كان جيفرسون على صواب في هذه الناحية. وحين

تعلق الأمر بضمان الحصول على أراض ومناطق منها، لم تكن (الولايات المتحدة) إمبراطورية تعتمد على الفتح والاحتلال، بل على البيع مقابل المال - أو بشكل أدق، مقابل سندات الحكومة. ونادرا ما تردد الملاك في البيع حين عرضت هذه السندات مقابل الأراضي. وما تم الحصول عليه من الأراضي عام ١٨٠٣ ضاعف تقريبا مساحة الولايات المتحدة، وهذه شملت جميع، أو على الأقل جزءا من، الولايات المستقبلية الثلاث عشرة. المنطقة الشاسعة التي كانت تسمى "لويزيانا"، تم الحصول عليها بالمال لا بالقتال، لأن الفرنسيين والأسبان الذين كانوا يملكونها لم يروا أية فائدة استراتيجية في الاحتفاظ بها. ومن سخرية القدر أن البحرية البريطانية هي التي جعلت - جزئيا - صفقة شراء لويزيانا أمرا ممكنا: فلولا هيمنتها على الخطوط البحرية عبر الأطلسي، التي حاصرت فعليا قوة نابليون ضمن القارة الأوروبية، لما قبل عرض جيفرسون بهذه السهولة. وكانت عملية بيع "عقار" تبلغ مساحته ثمانمائة ألف ميل مربع مقابل مبلغ ٢ ١١ مليون دولار من سندات خزينة الحكومة الاتحادية التي طبعت حديثا بمثابة صفقة مالية ملائمة بالنسبة للفرنسيين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فكانت في واقع الأمر صفقة العمر وأعظم صكوك الرهن - وعلينا أن نضيف بأن الوسيط كان مصرف بارينغز اللندني[١٨]. وفي مقابل ذلك، حين خاضت الولايات المتحدة الحرب ضد بريطانيا بين عامي ١٨١٢ ـ ١٨١٥، لم تنجح إلا في الحصول على مساحة قليلة من المناطق الإضافية في الجنوب: وبعد تفكك السلطة الإسبانية في فلوريدا، وإعلان السكان المقيمين حول باتون روج قيام جمهورية غرب فلوريدا، أمر ماديسون بضمها[١٩]. أما الأحلام بضم كندا فقد تبددت - رغم الاحتلال العابر لتورنتو - بسبب المقاومة البريطانية المؤثرة. في حين جسدت المعاهدتان اللتان وقعتا في عامي ١٨١٨ مع بريطانيا، و ١٨١٩ مع إسبانيا، نجاحا للديبلوماسية لا للحرب. إذ وافقت بريطانيا على الحدود الشمالية التي تمتد على طول خط العرض ٤٩°، متخلية بذلك عن أي حق لها فيما سيعرف لاحقا باسم

داكوتا الشمالية، بينما تنازلت إسبانيا عن فلوريدا واعترفت بالحدود الغربية الجديدة على طول حدود ما سيصبح لاحقا ولاية أوكلاهوما.

حتى عملية الحصول على تكساس دانت بالفضل إلى المال والاستعمار السلمي مثلما دانت للفتح والقتال سواء بسواء. فبدءا من عام ١٨٢١ وحتى عام ١٨٣٤، أسس ستيفان اوستن مستعمرته وأدارها بموافقة السلطات المكسيكية، التي كانت في الحقيقة أكثر سخاء من الولايات المتحدة تجاه المستوطنين الذين سيأتون لاحقا. في عام ١٨٢٩، كتب اوستن بأسلوب حماسي إلى أخته وصهره، يستحثهما على القدوم إلى تكساس ويصف الحكومة المكسيكية بأنها "أكثر الحكومات ليبرالية وجودا وكرما على ظهر الأرض بالنسبة للمهاجرين". وأضاف قائلا: "وبعد قضاء عام واحد هنا، سوف تعارضان أي تغيير حتى الانضمام إلى العم سام". وظل "شعاره الراسخ"، حتى وقت متأخر يعود إلى عام ١٨٣٢، متمثلا في "الولاء للمكسيك"[٢٠]. قبل ذلك بسنتين اثنتين، صدر قرار يمنع الأمريكيين من الاستيطان في تكساس. لكن بالرغم من أن ذلك استحث المستوطنين على التجمع والاعتراض والرفض، إلا أنهم قرروا الاكتفاء بإرسال اوستن حاملا عريضة بمطالبهم إلى الحكومة المكسيكية[٢١]. ولم يلجئوا إلى القتال إلا في عام ١٨٣٥، بعد أن أمضى اوستن حوالي عام في السجن، وبعد تكرر مضايقات وتعديات الجنود المكسيكيين[٢٢]. لكن حين صوت أهالي تكساس بالإجماع، بعد وقت قصير من الانتصار الذي حققوه على جيش الجنرال انتونيو دي سانتا انا، لصالح الانضمام إلى الولايات المتحدة، رفض طلبهم[٢٣]. وبالرغم من حقيقة أن اندرو جاكسون قد عرض سابقا شراء تكساس من المكسيكيين مقابل خمسة ملايين دولار، إلا أنه لم يتمكن من التغلب على معارضة الضم داخل الكونغرس. وفي الواقع الفعلي، أعيد استقلال أهالي تكساس إليهم[٢٤]. ولم يقدر رئيس تكساس سام هيوستون على إحياء محاولة بلاده للانضمام إلا بعد "مغازلة" بريطانيا العظمى، مما زاد احتمال قيام دولة

تابعة لبريطانيا إلى الجنوب من الولايات المتحدة؛ وحتى حينذاك، رفض الكونغرس عرضا ثانيا بانضمام تكساس إلى الاتحاد في حزيران/ يونيو ١٨٤٤. لكن تحول تكساس إلى قضية انتخابية هو الذي رجح الكفة. إذ خسر مارتن فان بورين ترشيح الحزب الديمقراطي لصالح جيمس ك. بولك لأنه رفض المصادقة على الضم، في حين تابع بولك مشواره ليهزم مرشح حزب "الويغ" (الذي تحول عام ١٨٥٤ إلى الحزب الجمهوري) هنري كلاي، الذي أراد تأجيل انضمام تكساس إلى الاتحاد[٢٥]. وحين أصبحت تكساس الولاية الثامنة والعشرين للاتحاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٥، صور جون اوسليفان رئيس تحرير "ديمكراتيك ريفيو"، العملية بأنها "تحقق لحقنا المقدر بالامتداد والتوسع في القارة"[٢٦]. احتمال الضم ظهر قبل عقد من السنين على أقل تقدير، أما حقيقة أن الأمر قد استغرق كل هذه المدة ليتحقق فتشير إلى أن هناك حدودا أقل بروزا ووضوحا تقيد توسع الولايات المتحدة. والعقبة الحاسمة في هذه الحالة تمثلت في سماح تكساس بالرق. إذ استشعر المطالبون بإلغائه في الشمال في الحملة المنادية بضم ولايات جديدة من الجنوب والغرب وجود مؤامرة مخادعة لزيادة عدد الولايات التي تسمح بالرق في الاتحاد. أما المسألة المصيرية التي فرضتها "المؤسسة الغريبة" (أي مؤسسة الرق) في الجنوب فسوف تعرقل توسع الولايات المتحدة إلى أن لاح الحل في نهاية المطاف من خلال أكثر الحروب التي خاضها الأمريكيون دموية - الحرب التي قاتل فيها بعضهم بعضا.

الحرب مع المكسيك اندلعت بعد، وليس قبل، ضم تكساس؛ ويعود جزء من سبب اندلاعها إلى عدم اتفاق الشاري والبائع على سعر "البضاعة". فقد طالب المواطنون الأمريكيون الحكومة المكسيكية بحقوق قيمتها ٦.٥ مليون دولار؛ وهي حقوق رفض المكسيكيون الاعتراف بها[٢٧]. في آذار/ مارس ١٨٤٦، أمر بولك الجنرال زاكاري تايلور بالزحف من نهر نيوسيس إلى ريو غراندي (ريو

برافو). أعلن المكسيكيون أنهم يخوضون "حربا دفاعية": لكن إدارة الرئيس بولك ردت باتهامهم بسفك "دماء الأمريكيين على التراب الأمريكي". ولم يتوقع أي من الطرفين أن تكون المعارك القادمة من جانب واحد إلى هذه الدرجة: وفي الحقيقة، ندم الجنرال يوليسيس اس. غرانت فيما بعد على عبارته التي وصف فيها ما جرى بأنه "أكثر الحروب التي شنتها أمة قوية على أمة ضعيفة ظلما وجورا"[٢٨]. ففي أقل من عام، أحرز الجيش الأمريكي سلسلة من الانتصارات الحاسمة، ثم حطم قوات الجنرال سنت انا المتفوقة عددا في معركة بوينا فيستا (شباط/ فبراير ١٨٤٧). وبعد ذلك نزل جيش أمريكي آخر بقيادة الجنرال وينفيلد سكوت في فيراكروز وزحف نحو مدينة المكسيك، ليحتلها في أيلول/ سبتمبر[٢٩].

لكن قوة السلاح وحدها لم تكن هي التي حددت مصير تكساس أو مصائر جاراتها في الغرب. فتبعا لمعاهدة غوادلوب هيدالغو (شباط/ فبراير ١٨٤٨)، قايض الأمريكان مرة أخرى الأرض بالدولارات. وبصورة أدق، حصلت الولايات المتحدة على كل الأراضي الممتدة حتى نهر ريو غراندي مقابل حقوق مواطنيها على الحكومة المكسيكية التي بلغت خمسة ملايين دولار، وأضافت إلى سلة مشترياتها مقابل مبلغ خمسة عشر مليونا مقاطعتي نيو مكسيكو وكاليفورنيا العليا، أي الأراضي التي تشمل الآن معظم ولايات نيو مكسيكو، وأريزونا، وكاليفورنيا، وكولورادو، ويوتاه، ونيفادا[٣٠].

كانت تلك حيازات هائلة المساحة. كما كانت أيضا بمثابة استثمار مربح غل عائدا فوريا نظرا لأن الذهب قد اكتشف في كاليفورنيا قبل شهور قليلة. علاوة على ذلك، ونظرا لأن مساحات صغيرة من الأراضي الجديدة كانت صالحة للزراعة، أثارت عملية الضم قدرا أقل من الخلاف مقارنة بحالة تكساس.

في خطاب له أمام مجلس الشيوخ عام ١٨٥٠ ، حيا وليام هنري سيوارد* ضم كاليفورنيا إلى الاتحاد ، وأعلن أن "العالم لا يضم مكانا لإمبراطورية عظيمة رائعة كهذه.. تقدم المؤن من على شواطئ الأطلسي لدول أوروبا المكتظة بالسكان، في حين تعترض تجارة جزر الهند على ساحل المحيط الهادي. يجب على أمة تحتل هذا الموقع أن تكون لها القيادة.. إمبراطورية البحار ، التي هي وحدها الإمبراطورية الحقيقية"[٣١]. لكن الأحداث أشارت على ما يبدو إلى أن الإمبراطورية الحقيقية تلك كانت إمبراطورية الديبلوماسية والدولار. فبعد مرور سنة على خطاب سيوارد ، ضمنت الولايات المتحدة أراضي اوريغون من خلال الاتفاق على أن الحدود القائمة بين الأراضي البريطانية والأمريكية - خط العرض ٤٩ - يجب أن تمتد إلى المحيط الهادي. وتم تجاهل تلك الأصوات العنيفة المطالبة بالحرب ودفع الحدود إلى خط العرض ٥٤ (فيما وراء برنس روبرت)[٣٢].

في عام ١٨٥٣ ، حصل السفير الأمريكي في المكسيك، جيمس غادسدين، على قطاع إضافي من الأرض من المكسيك (المنطقة الواقعة جنوب نهر جيلا ، التي تمتد اليوم بين نيو مكسيكو وجنوب اريزونا). وكان السعر هذه المرة ١٠ ملايين دولار ، وهو أعلى سعر للايكر دفعته الولايات المتحدة في قطعة أرض (انظر الجدول ٢). وبعد خمس عشرة سنة ، وبمبادرة من وزير الخارجية وليام سيوارد ، حصلت الولايات المتحدة على مساحة إضافية تعادل ٥٧٠ ٠٠٠ ميل مربع من سهوب التوندرا (كما بدا آنذاك) عبر شراء ألاسكا من روسيا القيصرية مقابل ٧٫٢ مليون دولار.

---

* سياسي أمريكي رتب حين استلم منصب وزير الخارجية (١٨٦١ – ١٨٦٩) صفقة شراء الاسكا من روسيا القيصرية (١٨٦٩). (المترجم)

الجدول (٢)

شراء الإمبراطورية:

المناطق الرئيسية من الأراضي التي حصلت عليها الولايات المتحدة (دون حرب) بين عامي ١٨٠٣ - ١٨٩٨.

التاريخ	المعاهدة/القانون	المنطقة	المالك السابق	المساحة الكلية (ايكر)	السعر ($)	سعر الإيكر* (سنت)
١٨٠٣	صفقة شراء لويزيانا	لويزيانا	فرنسا	٥٥٩ ٥١٣ ٦٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣
١٨١٩	معاهدة ادامز - اونيس	شرق فلوريدا	إسبانيا	٤٦ ١٤٤ ٦٤٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٣
١٨٤٦	معاهدة اوريغون	شمال غرب الباسيفيكي جنوب خط العرض ٤٩	بريطانيا العظمى	١٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠		
١٨٤٨	غوادالوب - هيدالغو	تكساس، كاليفورنيا، نيومكسيكو..	المكسيك	٣٣٨ ٦٨٠ ٩٦٠	+١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦
١٨٥٠	ضم تكساس	نيومكسيكو	تكساس	٧٨ ٩٢٦ ٧٢٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣
١٨٥٣	صفقة غادسدين	جنوب اريزونا، الحدود المكسيكية الجديدة	المكسيك	١٨ ٩٨٨ ٨٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣
١٨٦٧	صفقة الاسكا	الاسكا	روسيا	٣٧٥ ٢٩٦ ٠٠٠	٧ ٢٠٠ ٠٠٠	٢
١٨٩٨	معاهدة باريس	الفليبين	إسبانيا	٧٤ ١١٢ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧

* الايكر يعادل ٠٫٤٠٥ هكتار أي نحو ٥٠٠ متر.

المصدر:

Richard B. Morris (ed.), *Encyclopedia of American History*, p. 599; Charles Arnold-Baker, *The*

Companion to British History

لا شيء يوضح الحدود المقيدة للتوسع الأمريكي أكثر من فشل الولايات المتحدة في الحصول على أية أراض شمال خط العرض ٤٩. ولا يجب علينا أن ننسى أن الآباء المؤسسين قد قصدوا في الأصل توحيد "سكان كافة المناطق الممتدة من كيب بريتون إلى المسيسيبي"[٣٣]. لكن، وكما رأينا، فشلت محاولات الاستيلاء على كندا بالقوة، أولا خلال حرب الاستقلال، ومرة أخرى في حرب عام ١٨١٢. علاوة على ذلك، وحين تعلق الأمر بالتوسع القاري، ثبت أن كندا تتمتع بالقدر نفسه من الحيوية والدينامية مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة. وكان شراء الولايات المتحدة لالاسكا هو الذي عجل بنشوء الاتحاد الكندي كدولة ذات سيادة عام ١٨٦٧، امتدت بحلول عام ١٨٧١ من الأطلسي إلى المحيط الهادي (والنجاح الاقتصادي الذي حققته أظهر بصورة حاسمة أن رفض المؤسسات السياسية البريطانية ليس شرطا ضروريا للنجاح في قارة أمريكا الشمالية). ليست الحدود الشمالية للولايات المتحدة (ولم تكن) طبيعية، وهي حدود تتبع خط العرض ٤٩ في معظمها ثم تشطر البحيرات العظمى: بل إنها لا تلتزم بمجرى نهر سنت لورنس. هذا الخط العشوائي الذي يمتد مسافة ٢٥٠٠ ميل يوضح بصورة كاملة حدود القوة الأمريكية في القرن التاسع عشر. أما الحقيقة الصارخة فهي أن الأمريكيين خلال القرن الأول لوجودهم تحت مظلة جمهورية مستقلة قد سفكوا من الدماء، وهم يقاتلون بعضهم بعضا (فيما كانت في واقع الأمر حربهم التوحيدية) أكثر مما فعلوا وهم يقاتلون في سبيل المجال الحيوي القاري. وبحلول ستينات القرن التاسع عشر، أصبحت المسألة التي استعد الأمريكيون للقتال والموت في سبيلها لا تتعلق بمدى اتساع جمهوريتهم بل بمدى الحرية التي يجب أن تتمتع بها.

إمبراطورية في البحر

أرسلت الولايات المتحدة عددا من الحملات البحرية الصغيرة في الفترة السابقة

على الحرب الأهلية، وكانت هذه بمثابة غزوات محدودة مثل الحروب التي شنتها بين عامي ١٨٠١ - ١٨٠٦ (باشا طرابلس الغرب)[٣٤]. لكن عملية الضم الفعلي للمناطق الواقعة فيما وراء سواحل القارة كانت أمرا آخر. فهل كانت دستورية؟ رئيس المحكمة العليا ارتأى في قراره المتعلق بقضية سكوت الشهيرة (١٨٥٧)[٣٥] أنه ليست هناك "بالتأكيد أية سلطة يمنحها الدستور للحكومة الاتحادية بتأسيس أو إبقاء مستعمرات خلف حدود الولايات المتحدة أو في أرض بعيدة عنها، تديرها وتحكمها كما تشاء: أو توسيع حدودها الإقليمية بأية طريقة، باستثناء قبول ولايات جديدة"[٣٦]. وبدا أن هذا يوضح حظر إقامة مستعمرات أو أية إشكال أخرى من المناطق المستقلة، وإنما يقتصر الأمر على الولايات الجديدة فقط، ولهذا السبب - جزئيا - رفض الكونغرس اقتراح قبول سانتو دومينغو (جمهورية الدومينيكان فيما بعد) التي عرضت الانضمام إلى الاتحاد عام ١٨٦٩[٣٧]. لكن بعد ثلاثين سنة، أمكن لأبوت لورنس لويل * أن يقدم الحجة بشكل مختلف تماما. فقد كتب يقول في مجلة "هارفارد لو ريفيو": "عمليات التملك والحيازة يمكن أن تجري على هذا النحو أيضا. بحيث لا تشكل [الأراضي المملوكة] جزءا من الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة لا تنطبق القيود الدستورية كتلك التي تتطلب تساوقا مع النظام الضريبي والمحاكمة بواسطة هيئة المحلفين"[٣٨]. كان توقيت مقالة لويل مهما في دلالته، لأنه بحلول عام ١٨٩٩، حصلت الولايات المتحدة على أملاك جيدة من الأراضي التي خضعت لسيطرتها، ولم يكن هناك سوى قلة قليلة منها (أو لم يكن أي منها على الإطلاق) مناسبا على ما بدا للانضمام للاتحاد.

كانت الإمبراطورية الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر مشابهة في طبيعتها من جوانب عديدة لإمبراطوريات أوروبا في تلك الحقبة الزمنية. ففي حين

* أكاديمي أمريكي متخصص بشؤون التربية والتعليم ورئيس جامعة هارفارد (١٩٠١-١٩٣٣). (المترجم)

استحثت المرحلة الأولى من التوسع الأمريكي الهجرة الجماعية واستعمار الأراضي القليلة السكان، فإن هذه المرحلة قد حفزتها توليفة من الدوافع الاستراتيجية، والتجارية، والأيديولوجية. إذ إن أصل ومنشأ الاستراتيجية الأمريكية المهيمنة كانت البطولة السلبية، أو "المبدأ" الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣، وأكد فيه على أن "القارتين الأمريكيتين من حيث المبدأ.. وفي حالة الحرية والاستقلال التي تمتعت بها كل منهما وحافظت عليها، لن تعتبرا من الآن وصاعدا هدفا للاستعمار من قبل أية قوة أوروبية في المستقبل"[٣٩]. لكن هذا المبدأ ظل لعدة عقود أكثر قليلا من مناورة خداعية "يانكية"[٤٠]. فقد أسس البريطانيون مستعمرة غويانا البريطانية (غويانا حاليا) عبر ضم ثلاث مقاطعات كان يملكها الهولنديون عام ١٨٣١، واستمروا في استعمار المناطق الواقعة شمال خط العرض ٤٩ متجاهلين إعلان مونرو العظيم. ثم استولوا عام ١٨٣٩ على جزيرة رواتان قبالة ساحل هندوراس: وفي خمسينات القرن التاسع عشر، احتلوا لفترة وجيزة جزر باي المجاورة: وفي عام ١٨٦٢، حولوا بيليز إلى مستعمرة هندوراس البريطانية[٤١]. الفرنسيون تجاهلوا أيضا مبدأ مونرو، وجهدوا لتحويل المكسيك إلى دولة تابعة لهم تحت حكم الإمبراطور السيئ الحظ مكسيمليان في ستينات القرن: أما إخفاق هذه الخطة فلم يكن له علاقة برفض الأمريكيين لها. القوى الأوروبية قامت بعدة عمليات تدخل في أمريكا اللاتينية، على شكل بعثات لجمع الديون في أغلب الأحوال، قبل وخلال وبعد الحرب الأهلية الأمريكية[٤٢]. ولم تعتبر الولايات المتحدة "دولة ذات سيادة - عمليا - على هذه القارة" (حسب تعبير وزير الخارجية ريتشارد اولني) إلا قرب نهاية القرن التاسع عشر - "لا بسبب الصداقة أو الشعور الودي تجاهها.. أو بسبب شخصيتها السامية كدولة متحضرة، ولا لأن الحكمة والعدالة والمساواة هي السمات الثابتة المميزة لتصرفات وتعاملات الولايات المتحدة.. لبل لأن مواردها اللامحدودة وموقعها المنعزل بالإضافة لكافة الأسس الأخرى، تحولها إلى

سيدة الوضع القائم وتجعلها منيعة وحصينة عمليا[43].

حتى هذا التحليل تجاهل حقيقة مهمة: فقد توجب على الولايات المتحدة الانتظار حتى تمتلك قوة بحرية عالمية المستوى لكي تفرض مطالبها على ما أصبح يعرف بالنصف الغربي من العالم. في ثمانينات القرن التاسع كان الأسطول الأمريكي عديم الأهمية، بل أصغر حجما من الأسطول السويدي[44]. لكن الولايات المتحدة، وقد استمدت إلهامها من كتاب القبطان الفريد ثاير ماهان الشهير "تأثير القوة البحرية في التاريخ" (١٨٩٠)، شرعت في تنفيذ برنامج لبناء قوتها البحرية تجاوز في طموحه حتى أسطول ألمانيا. أما الإنجاز فكان مدهشا: بحلول عام ١٩٠٧، أصبح الأسطول الأمريكي يحتل المرتبة الثانية في العالم (بعد الأسطول الملكي البريطاني)[45]. ونتيجة لذلك اكتسب مبدأ مونرو المصداقية (وإن متأخرة)[46]. وحين فرضت بريطانيا وألمانيا الحصار على فنزويلا عام ١٩٠٢، ردا على الهجمات على السفن الأوروبية والعجز عن تسديد الديون، هدد الرئيس تيودور روزفلت (١٩٠١ــ ١٩٠٩) بإرسال أربعة وخمسين سفينة حربية أمريكية من بورتوريكو، الأمر الذي أجبر الدولتين على قبول التحكيم الدولي[47]. بحلول أوائل القرن العشرين، اعترفت بريطانيا بالولايات المتحدة كواحدة من تلك الإمبراطوريات المنافسة بشكل جدي بحيث تستحق التعامل معها من خلال سياسة التهدئة والاسترضاء[48].

ومثلما هي الحال مع هوس أوروبا ببناء الأساطيل الحربية، وجدت القوة البحرية مسوغها في الحفاظ على المصالح التجارية فيما وراء البحار. فقبل ثمانينات القرن التاسع عشر، لم يفكر سوى عدد قليل من التجار ورجال الأعمال الأمريكيين باقتناص أية فرصة فيما وراء حدود الولايات المتحدة: وبدا واضحا أن المال الذي يمكن جمعه داخل حدود الوطن يكفي وزيادة. صحيح أن بعض

الجنوبيين قد حلموا في خمسينات القرن التاسع عشر بتجاوز حدود تكساس وتأسيس ولايات عبيد جديدة في أمريكا الوسطى، وتمكن المغامر القادم من ولاية تينيسي وليام ووكر، بعد أن خطرت له هذه الفكرة، من الاستيلاء على نيكاراغوا في أواسط الخمسينات[٤٩]، بل عرض مشروع قانون على الكونغرس يطالب بضم كوبا[٥٠]. إلا أن اندلاع - والأهم من ذلك، نتيجة - الحرب الأهلية جعل كل هذه الأفكار تغيب مؤقتا طيلة جيل كامل. وتوجب على جيمس جي. بلين، زعيم الحزب الجمهوري ووزير الخارجية، الانتظار حتى ثمانينات القرن كي يسمح لنفسه بالتعبير عن فكرة أن هناك أيضا "فرصا مضمونة ومريحة أمام مشاريع" الصناعة الشمالية "في مناجم أمريكا الجنوبية والسكك الحديدية في المكسيك.. بل حتى في وسط المحيط" [٥١]. وأعلن أنه "في حين تعمل القوى الأوروبية العظمى على توسيع هيمنتها الاستعمارية بشكل مطرد في آسيا وأفريقيا، فإن المهمة الخاصة لهذه البلاد هي تحسين وتوسيع تجارتها مع دول أمريكا"[٥٢]. أما البرت جي. بيفردج، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية انديانا في أوائل تسعينات القرن التاسع عشر، فقد تقدم خطوة أبعد:

المصانع الأمريكية تنتج أكثر مما يمكن للأمريكيين استخدامه: والتربة الأمريكية تنتج أكثر مما يمكن للأمريكيين استهلاكه. لقد كتب القدر السياسة التي يجب أن ننتهجها: تجارة العالم ينبغي أن/ وسوف تكون لنا.. سنؤسس مراكز تجارية في كافة أنحاء العالم لتكون بمثابة منافذ توزيع للمنتجات الأمريكية.. المستعمرات الكبرى التي تحكم نفسها، وترفع علمنا، وتتاجر معنا، سوف تنمو حول مراكز تجارتنا.. والقانون الأمريكي، والنظام الأمريكي، والحضارة الأمريكية، والراية الأمريكية، ستنغرس على الشواطئ التي ظلت حتى اليوم مخضبة بالدماء وغارقة في الجهل، لكن بواسطة قوى الرب تلك ستصبح من الآن فصاعدا جميلة ومشرقة[٥٣].

كانت حالة من جنون العظمة التجارية جسدتها شخصية هولرويد، المتنفذ الثري المغرور من الساحل الشرقي في رواية جوزيف كونراد "نوسترومو":

الآن، ما هي الكوستاغوانا؟ إنها هوة لا قرار لها من القروض بفائدة ١٠٪ وغيرها من الاستثمارات الخادعة. الرأسمال الأوروبي هو الذي تدفق عليها كالسيل لسنوات عديدة. وليس رأسمالنا. نحن في هذه البلاد نعرف ما يكفي لنبقى داخل بيوتنا حين تمطر. يمكننا أن نجلس ونراقب. بالطبع لسوف ندخل الميدان يوما ما. لا بد من ذلك. لكن لا داعي للتسرع. فالزمن نفسه عليه أن ينتظر أعظم البلاد قاطبة في عالم الرب. سوف نقول كلمتنا في كل مجال: الصناعة، التجارة، القانون، الصحافة، الفن، السياسة، الدين. من كيب هورن إلى مضيق سميث، وفيما وراء ذلك أيضا، إذا تبين وجود مكان يستحق أن نسيطر عليه حتى في القطب الشمالي. وعندئذ سنأخذ وقتنا في الاستيلاء على الجزر النائية والقارات القصية على سطح الأرض. سوف ندير أعمال وتجارة العالم شاء هذا العالم أم أبى. لا مفر من ذلك بالنسبة للعالم - ولا بالنسبة لنا، كما أعتقد[54].

لكن مثل هذا الكلام يمكن سماعه أيضا في أحد أندية لندن، وإن كان بتعابير أقل وقاحة بقليل. فالعناصر التكوينية للإمبراطورية الاقتصادية متماثلة جوهريا على جانبي الأطلسي: رغبة بتخفيض التعريفات والرسوم الجمركية في الدول الأخرى - ومن هنا أتت سياسة "الانفتاح"[55]، وثقة بأن الاستثمارات فيما وراء البحار سوف تعزز أسواق تصدير جديدة (وهو أمر حظي بأهمية خاصة خلال فترة الكساد بين عامي ١٨٩٣ ـ ١٨٩٧)، لكن هناك أيضا استعدادا لاستخدام قوة الدفع السياسية والعسكرية للتفوق بالدهاء والحنكة على المنافسين[56]. ومن الأمور المشابهة المألوفة بالنسبة لدارسي ومحللي الإمبراطوريات الأوروبية التيارات الأيديولوجية التي سادت آنئذ: الداروينية الاجتماعية التي عرضها جوسياه سترونغ،

مؤلف كتاب "التوسع تحت شروط العالم الجديدة" (١٩٠٠)[٥٧]: والشوفينية المرعبة في صحف هيرست وبوليتزر[٥٨].

رأى العديد من المراقبين البريطانيين - بدءا من كيبلنغ، مرورا ببوكان، وانتهاء بشامبرلين و تشرشل - في محاولة أمريكا لاقتناص الأسواق الخارجية العديد من العوامل المشتركة مع "اندفاع" بريطانيا الحماسي في نهاية القرن للحصول على مزيد من المستعمرات. فهذه برغم كل شيء حقبة أمكن لـ"نيويورك تايمز" أن تعلن فيها: "نحن جزء، بل جزء عظيم، من بريطانيا العظمى التي يبدو بكل وضوح أن القدر قد اختارها للهيمنة على هذا الكوكب"[٥٩]. لكن هناك عاملين متعالقين جعلا التجربة الأمريكية مع الإمبراطورية تختلف عن نظيرتها على الطرف الآخر من الأطلسي. أولا، كانت القاعدة السياسية للإمبراطورية أشد ضيقا: فالإمبراطورية اجتذبت النخب في الشمال الصناعي أكثر من سكان بقية البلاد. ثانيا، كان الأس المنطقي الاقتصادي للحصول على المستعمرات أكثر عرضة للتشكيك. فقد اعتنقت بريطانيا مبدأ التجارة الحرة في وقت مبكر يرجع إلى أربعينات القرن التاسع عشر. وبالتالي لم تتخذ أي إجراء لحماية المزارعين البريطانيين من تدفق المواد الغذائية الأرخص ثمنا، وذلك مع نجاح السفن البخارية والسكك الحديدية والبرادات في دمج أسواق الحبوب واللحوم العالمية. وبدا من البديهي أن بريطانيا بحاجة إلى إمبراطورية/ سلطة عالمية، حتى وإن انحصر الهدف في ضمان تدفق السلع التي لا يمكن أن تنتجها بنفسها إلى أسواقها المحلية. علاوة على ذلك، كان للمصرفيين في قلب لندن التجاري والمالي، الذين تولوا مهمة توجيه وإدارة رأس المال البريطاني فيما وراء البحار، مصلحة راسخة في استمرارية التجارة الحرة والإمبراطورية في آن معا. إذ كيف نتوقع من الدول المدينة في العالم الجديد أن تفي بتعهداتها إن لم تتمتع صادراتها من المنتجات الأساسية بحرية الوصول إلى السوق البريطانية؟ وإذا هددت بالامتناع عن الوفاء بديونها، فأي طريقة أفضل من

احتلالها وحكمها تبعا للمبادئ الاقتصادية السليمة؟[٦٠]. في الولايات المتحدة هناك العديد ممن قدموا ذات الحجة، لكن تواجدت مجموعات ضغط حمائية قوية دفعت في الاتجاه المعاكس. أما حجتها فتمثلت في أن الولايات المتحدة لا حاجة بها للمستعمرات حسب الأسلوب البريطاني إن انحصرت وظيفتها في مجرد إغراق السوق الأمريكية ببضائع وسلع يمكن للأمريكيين أيضا إنتاجها لأنفسهم (رغم أنها أرخص ثمنا). المعارضون الآخرون، الذين أحنقهم تغير لون بشرة المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة، اعتبروا المستعمرات مصدرا إضافيا للسلالات العرقية الدونية[٦١] وبالرغم من أن النظريتين الحمائية والأهلانية* (Nativism) لا تتفقان مع الإمبراطورية كما ثبت، إلا أنهما اشتركتا معها في بعض أحكامهما المسبقة الأساسية: ومع الاعتذار لكيبلنغ، لم يكن لمؤيدي أي منهما مصلحة حقيقية في حمل "عبء الرجل الأبيض".

الممتلكات الأولى التي حصلت عليها أمريكا فيما وراء البحار كانت عبارة عن جزر تلائم إقامة قواعد بحرية أو تشكل مصدرا لـ"الغوانو" (سماد طبيعي). فجزيرة ميدواي المرجانية، التي ضمتها رسميا عام ١٨٦٧ بواسطة القبطان وليام رينولدز قائد سفينة "لاكاوانا"، كانت من أوائل محطات الخدمات البحرية هذه. وبعد عقد من السنين ضمنت الولايات المتحدة حق استخدام ميناء باغو باغو، عاصمة ساموا الأمريكية على الساحل الجنوبي لجزيرة توتويلا في المحيط الهادي، رغم أن الجزيرة برمتها لم تصبح من الممتلكات الأمريكية إلا في عام ١٨٩٩، بعد اندلاع حرب أهلية فيها[٦٢]. وقبل سنة، جرى ضم جزيرة غوام أيضا، جنبا إلى جنب

* سياسة اجتماعية – سياسية (شاعت في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر) تحابي السكان المحليين وتفضلهم على المهاجرين. (المترجم)

جزيرة ويك. وبالإضافة إلى صغر حجم كل هذه المراكز - حتى أكبرها (غوام) لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ ميل مربع - فقد كانت نائية أيضا. وأقربها، ميدواي، كانت في منتصف المسافة بين لوس أنجلوس وشنغهاي. أما أبعدها، غوام، فتقع بين اليابان وغينيا الجديدة، على بعد حوالي ٥٨٠٠ ميل إلى الغرب من سان فرانسيسكو. كما أن أول مستعمرة أمريكية حقيقية - هاواي - تقع في المحيط الهادي أيضا. من الألغاز التاريخية المحيرة أن يصبح ذلك الأرخبيل المكون من ثماني جزر والواقع على بعد ألفي ميل من البر الأمريكي، الولاية الأمريكية الخمسين، خصوصا وقد تم استبعاد سواه من المناطق الأكثر ملاءمة للاندماج بالولايات المتحدة. هنالك ثلاث مجموعات توالفت معا لأمركة هواي: المبشرون، ومنتجو السكر، والبحارة. بالنسبة للمجموعة الأخيرة، تقدم هاواي - كما قال وزير الخارجية هاملتون فيش (١٨٦٩. ١٨٧٧) "مكانا لمغريا للراحة في منتصف المحيط، بين ساحل المحيط الهادئ والمناطق الشاسعة في آسيا، التي تتفتح الآن أمام التجارة والحضارة المسيحية"، ناهيك عن كونها وسيلة لـ"كبح" نهضة اليابان التي أمكن تمييزها حتى في ذلك الوقت[٦٣]. وبالنسبة لمنتجي السكر في الجزر، مثلت الولايات المتحدة سوقا واسعة محتملة، إذا أمكن التوصل إلى تجارة معفاة من الرسوم الجمركية، في حين جهزت مدارس التبشير أهالي هاواي كي يخضعوا. واتخذت الخطوات الضرورية لهذا المصير بسرعة: في عام ١٨٧٥، تم توقيع معاهدة للتجارة الحرة[٦٤]، وفي عام ١٨٨٧، جرى تأسيس محطة بحرية لتزويد السفن بالفحم في بيرل هاربر، وفي عام ١٨٩٣، تم إسقاط الملكة ليليوكالاني بواسطة انقلاب عسكري أعده "السفير" الأمريكي في الجزر، جون ل. ستيفنز. لكن الكونغرس رفض، تماما مثلما حدث في حالة تكساس. وبالرغم من تحذيرات ستيفنز من أن هاواي ستصبح "سنغافورة أو هونغ كونغ، تحكم كمستعمرة بريطانية"[٦٥]، إلا أن خطته لضم الجزر قوبلت بالرفض[٦٦]. خشي منتجو السكر من المنافسة[٦٧]، وخاف

العنصريون من "الدماء الرديئة والعادات الرديئة" (نظرا لأن الأمريكيين لا يشكلون سوى نسبة ٢٪ من السكان)، في حين اشتبه الليبراليون في أن نوايا الأقلية الأمريكية غير ديمقراطية. وفي عام ١٨٩٧، حين عارض الحزبان مرة أخرى مسودة معاهدة الضم، تأثر تيودور روزفلت إلى حد الأسف على "الافتقار الغريب للغريزة الإمبراطورية التي أظهرها شعبنا"[٦٨]. ولم يكن بالمستطاع الموافقة على قرار الضم إلا بعد انتشار أنباء الانتصار الأمريكي على القوات الإسبانية في الفليبين[٦٩].

قاوم أهالي هاواي - لكن مقاومتهم كانت سلمية. وفي انتخابات أول مجلس تشريعي إقليمي، فاز "حزب حكم الوطن" بأغلبية المقاعد عبر حشد الناخبين المحليين الذين تحدوا العبارة الواردة في القانون الأساسي التي توجب إجراء النقاش باللغة الإنكليزية[٧٠]. ولم يتمكن الحزب الجمهوري المحلي من المنافسة إلا بعد اختيار جوناه كوهيو كالانياناول، وهو أمير قاوم في البداية استيلاء الولايات المتحدة على هاواي. ولم يكن بمقدور الأمير فعل شيء سوى التفجع والأسف لعجزه عن منع انحطاط وسقوط شعبه، وأصبح واجهة تحركها مصالح غرفة تجارة هونولولو وجمعية مزارعي السكر في هاواي[٧١]. وفي حين أحكمت شركات السكر الخمس الكبرى قبضتها على أكثر مناطق الجزر خصوبة، "أعيد توطين" سكان البلاد الأصليين: في واقع الأمر، أبعدوا إلى الأراضي الهامشية[٧٢]. لكن عملية الاستعمار المألوفة هذه لم تتم حسب الخطة المرسومة. فقد أبعد الأهالي المحليون بطريقة كلاسيكية، لكن لم يحل محلهم المستوطنون الأمريكيون. وبدلا من ذلك، كان المهاجرون اليابانيون ثم الفليبينيون هم الذين استوطنوا هاواي، مثلما كانت الحال قبل عملية الضم. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت لإقصاء وصد القادمين الجدد، إلا أن الجالية اليابانية تنامت بسرعة. ففي أوائل العشرينات، كان هنالك ثلاثة يابانيين من بين كل مائة من المقترعين، لكن بحلول عام ١٩٣٦، أصبحت النسبة واحدا إلى أربعة[٧٣]. ولربما تمثل هاواي قيمة

استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها لم تقدم لرجال الأعمال الأمريكيين سوى القليل من الفرص الاقتصادية تعادل تلك المتوفرة في أرض الوطن.

لم أصبحت هاواي في نهاية المطاف ولاية أمريكية، ولم تصبح كذلك بورتوريكو التي تنازلت عنها إسبانيا للولايات المتحدة عام ١٨٩٨؟ من المؤكد أن السبب لا يتعلق بالبعد أو المسافة، نظرا لأن هذه الأخيرة أقرب بكثير إلى البر الأمريكي (على بعد أكثر قليلا من ألف ميل من ميامي). ولا كانت إحدى مزارع السكر تغل أكثر من الأخرى على الصعيد الاقتصادي. الجواب في الحقيقة يكمن في التقنية القانونية، التي تكشفت حين سعى المنتجون في بورتوريكو لتحدي فرض رسوم جمركية على صادراتهم إلى الولايات المتحدة. وفي حكمين متزامنين أصدرتهما المحكمة العليا عام ١٩٠١، استنتجت فيهما أن بورتوريكو ليست دولة أجنبية، ولكنها ليست مقاطعة محلية أيضا، ولذلك فإن فرض الرسوم الجمركية على منتجاتها يعتبر أمرا دستوريا. وما حظي بأهمية خاصة ذلك التمييز الذي وضعه القاضي إدوارد دوغلاس وايت بين الضم والدمج (الذي يتطلب تفويضا من الكونغرس). وتبعا لرأيه، "لم تدمج بورتوريكو في الولايات المتحدة، وإنما ألحقت بها كممتلكات تابعة لها". وبذلك، لا تنطبق عليها إلا بعض البنود "الجوهرية" المعينة في الدستور. تمثلت الأهمية الدلالية لهذا الحكم، الذي حدد وعرف الوضع المتوسط الغريب الذي تشغله بورتوريكو منذ ذلك الحين - لا هي ومستقلة ولا هي ولاية أمريكية - في أن القرارات الآن يمكن اتخاذها بأثر رجعي فيما يتعلق بالوضع القانوني لباقي الممتلكات الأخرى. فتبعا لشروط إلحاق كل من الاسكا وهاواي، حيث توسعت البنود "الرسمية" و"غير الرسمية" من الدستور لتشملهما معا، كان لا بد - بالتعريف - من دمج كل منهما وبالتالي تصبح مؤهلة لتكون ولاية تتمتع بكامل حقوق الولايات، وهذا ما حصلت الاثنتان عليه أخيرا عام ١٩٥٩[٧٤].

بدت أحكام عام ١٩٠١ وكأنها تمهد السبيل القانوني لضم مستعمرات جديدة وأكبر مساحة، يمكن معاملتها مثل بورتوريكو: "منظمة لكن غير مندمجة"، أي خارج نطاق مظلة الدستور. فلمَ إذن لم تحصل الولايات المتحدة على مزيد من المناطق المشابهة لبورتوريكو؟ الجواب يتلخص بكلمة واحدة: الفليبين.

ما حدث في الفليبين ثبت أنه - لسوء الحظ - أكثر قربا إلى التجربة الأمريكية النمطية مع العالم الخارجي مقارنة بما حدث مع هاواي وبورتوريكو. أو على وجه الدقة، يمكن تبين سبع مراحل واضحة ومميزة للتورط/التدخل الخارجي الأمريكي:

١ - نجاح عسكري أولي مؤثر

٢ - تقييم منقوص لمشاعر السكان المحليين

٣ - استراتيجية الحرب المحدودة وتزايد عدد القوات بالتدريج

٤ - تحرر الرأي العام الداخلي من الوهم في مواجهة صراع بغيض وطويل الأمد

٥ - عملية دقرطة قبل الأوان

٦ - هيمنة الاعتبارات الاقتصادية الداخلية

٧ - الانسحاب في نهاية المطاف.

السرعة التي حققت فيها أمريكا النصر على إسبانيا عام ١٨٩٨ كانت مذهلة بالتأكيد. ففي خلال ثلاثة أشهر من إعلان أمريكا الحرب - الذريعة التي طبّلت لها كانت الانفجار الذي أصاب بشكل عرضي البارجة "مين" في ميناء هافانا واتهمت إسبانيا بالوقوف وراءه - هزمت القوات الإسبانية في الكاريبي والفليبين في آن معا. لكن الأمريكيين رفضوا الاعتراف بأن الفليبينيين الذين وقفوا بجانبهم ضد الإسبان كان يقاتلون في سبيل استقلالهم، وليس لتغيير القوة الاستعمارية المسيطرة عليهم[٧٥]. أما المبرر التسويغي الذي ذكره الرئيس جون مكينلي (١٨٩٧ -

١٩٠١) لضم الجزر فكان نموذجا مغاليا للنفاق والتظاهر بالتقوى، قصد منه التأثير في مستمعيه من أكليروس الكنسية الميثودية (المنهجية):

كنت أذرع غرف البيت الأبيض جيئة وذهابا أمسية بعد أخرى حتى انتصاف الليل: ولا أشعر بالخجل حين أخبركم.. بأنني ركعت على ركبتي وصليت لله القدير كي يهديني سواء السبيل أكثر من مرة. وفي إحدى الليالي أتاني الخاطر على هذا النحو - لا أدري كيف لكنه أتى.. ١) لا يمكننا أن نعيدهم إلى إسبانيا.. ٢) لا يمكننا أن نتخلى عنهم لفرنسا وألمانيا - منافستينا التجاريتين في الشرق.. ٣) لا يمكننا أن نتركهم لوحدهم - فليسوا أهلا للحكم..٤) ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفليبينيين جميعا، وتعليمهم، والنهوض بهم، وتحضيرهم، وهدايتهم للمسيحية، وبذل أقصى طاقتنا بمباركة الرب في سبيلهم باعتبارهم إخوانا لنا مات من أجلهم المسيح أيضا[٧٦].

ومثلما صور مكينلي الأمر، كانت عملية الضم واجبا مرهقا، ألقي على كاهل الولايات المتحدة بواسطة الإرادة الإلهية[٧٧]. مثل هذه الأساليب التي تستخدم المشاعر الدينية حظيت دون شك بصدى شعبي كبير[٧٨]. أما الحجج المقدمة لصالح الاحتلال داخل النخبة السياسية الأمريكية فقد كانت أكثر اتصالا بالنواحي العسكرية والطمع والجشع منها بالتبشير والهداية[٧٩].

الثورة التي قادها اغوينالدو* ضد قرار الضم الأمريكي اندلعت بُعيد نشر شروط معاهدة باريس التي تنازلت فيها إسبانيا عن الفليبين مقابل عشرين مليون دولار (حوالي السعر نفسه الذي دفعته للحصول على تكساس وكاليفورنيا

* اميليو اغوينالدو: زعيم فليبيني قاد ثورة ضد الحكم الإسباني (١٨٩٦ – ١٨٩٨)، ثم انتفاضة ضد السلطة الأمريكية في الفليبين. (المترجم)

وغيرهما من المناطق التي اقتطعت من المكسيك قبل خمسين سنة، ولأن الفليبين أكبر مساحة فهي أرخص سعرا). لكن تبين أن الجزر ستكلف الولايات المتحدة أكثر من ذلك. ففي غضون ثلاث سنين، ارتفع عدد الجنود الأمريكيين في الفليبين من ١٢٠٠٠ إلى ١٢٦٠٠٠ رجل[٨٠]. وبرغم اعتقال اغوينالدو في آذار/مارس ١٩٠١، وإعلان انتهاء الأعمال الحربية بشكل رسمي في تموز/يوليو ١٩٠٢، فقد استمرت المقاومة على بعض الجزر لعدة سنين بعد ذلك. لم تكن الحرب نزهة ممتعة، ولا كانت الاختبار العسكري الأخير للولايات المتحدة في حرب الأدغال ضد مقاومين يستخدمون أسلوب حرب العصابات ويتعذر تمييزهم عن المدنيين[٨١]. وسرعان ما لجأ كبار الضباط إلى الإجراءات العنيفة والوحشية: فقد أمر الجنرال جاكوب سميث جنوده بإعدام حتى الأسرى على جزيرة سامار (وهذا خرق فاضح بالطبع لقوانين الحرب)، مضيفا: "أريدكم أن تقتلوا وتحرقوا، فكلما ضاعفتم عمليات القتل والحرق أدخلتم مزيدا من السعادة إلى قلبي.. أريد منكم قتل كل شخص قادر على حمل السلاح"[٨٢]. وبحلول الوقت الذي توقف فيه القتال، سقط أكثر من أربعة آلاف جندي أمريكي، بينما لم يتجاوز عدد القتلى في الحرب ضد إسبانيا ثلاثة آلاف. في حين قتل في المعارك حوالي أربعة أضعاف هذا العدد من الفليبينيين، وذلك دون ذكر المدنيين الذين قضوا نتيجة ما سببته الحرب من جوع ومرض[٨٣]. في هذه الأثناء، عين قاض من اوهايو، يدعى وليام هوارد تافت، رئيسا للجنة مدنية مؤلفة من خمسة أعضاء سعت لكسب ود الفليبينيين عبر بناء المدارس وتحسين ظروف الصحة العامة، لتثبت (كما عبر أحد أعضائها بأسلوب بارع) أن "السيادة الأمريكية.. هي اسم آخر لحرية الفليبينيين"[٨٤]. بلغت تكاليف الحرب حوالي ٦٠٠ مليون دولار. فكم سيضاف إلى "فاتورة" إعادة الإعمار بعد الحرب؟

لكن التكلفة المالية لم تمثل العامل الذي أثار المعارضة الداخلية في البداية للحرب في الفليبين، بل القضية من حيث المبدأ. ولا ينبغي علينا بالطبع تصور أن

"عصبة مناهضة الإمبراطورية" كانت الناطقة باسم غالبية الناخبين[٨٥]. لكن عضويتها ضمت رئيسين سابقين (كليفلاند وبنجامين هاريسون) وعشرة أعضاء في مجلس الشيوخ من الحزبين كليهما، وثمانية أعضاء سابقين في إدارة الرئيس كليفلاند، إضافة إلى الصناعي المليونير اندرو كارنيجي. امتلكت العصبة ما يكفي من القوة لتجعل مسألة استقلال الفليبين جزءا من برنامج الحزب الديمقراطي عام ١٩٠٠[٨٦]. كما ناصرها مارك توين، أشهر كتاب أمريكا آنذاك وأشدهم نفوذا وتأثيرا.

استبقت مواقف مارك توين مواقف الأجيال التالية من مفكري ومثقفي أمريكا المناهضين للحروب. ففي البداية رحب بـ"تحرير" الفليبين من إسبانيا، حيث كتب في حزيران/يونيو رسالة إلى صديق يقول فيها: "القتال من أجل حرية الآخرين أمر يستحق العناء. وأعتقد أن هذا لم يحدث من قبل". لكن بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٠، استخلص بعد أن "قرأ بعناية" شروط معاهدة باريس "أننا لم نكن ننوي تحرير شعب الفليبين بل إخضاعه.. ولهذا فأنا مناهض للإمبراطورية. كما أعارض أن يضع الصقر براثنه على أية أرض أخرى". أخمد صوت توين، ورفضت مجلة "هاربرز بازار" نشر قصته القصيرة "صلاة الحرب"، حيث يتلو فيها رجل عجوز غريب الصلاة التالية قبل القداس: "يا ربنا، ذهب شبابنا المؤمنون بوطنهم، فلذات أكبادنا، إلى المعركة - فكن أنت معهم! ساعدنا على تغطية حقولهم النضرة بجثث شبابهم الكالحة:.. ساعدنا كي نفطر قلوب أراملهم البريئات بحزن لا طائل تحته: أيدنا كي ندمر بيوتهم، ونشردهم مع أطفالهم في براري أراضيهم المقفرة". وصف توين - سرا - الرئيس مكينلي بأنه رجل أرسل جنود الولايات المتحدة "للقتال ببندقية شائنة تحت راية ملوثة"، واقترح أن تصمم الراية المعنية "بحيث تصبغ الخطوط البيضاء بالأسود وتستبدل النجوم بجمجمة وعظمتين متصالبتين"[٨٧]. كان لرفضه للحرب ثقل مؤثر. ولم يكن مناهضو الحرب

بحاجة للحصول على دعم الأغلبية لعرقلة المجهود الحربي. وبالرغم من فشل الديمقراطيين في إعاقة قانون ضم الفليبين في الكونغرس[٨٨]، وبالرغم من هزيمة مرشحهم الرئاسي أمام مكينلي، إلا أن حجم معارضة الضم في الصحف الأمريكية كان كبيرا وفاعلا[٨٩]. أما الكشف عن قيام الجنرال سميث والكولونيل ليتلتون بإصدار الأوامر بإعدام الأسرى الفليبينيين على الفور، فقد زود الحملة المناهضة للحرب بفرصة سانحة لإحراج الحكومة[٩٠]. ولم يتمكن الرئيس مكينلي من الفوز بانتخابات عام ١٩٠٠ إلا بعد أن نأى بنفسه عن الارتباط بالإمبراطورية بشكل سافر[٩١].

شبه تيودور روزفلت الفليبينيين ذات مرة بالأباتشي، وأغوينالدو بـ"الثور الجالس"*[٩٢]. وحين وصل إلى الرئاسة في أعقاب اغتيال مكينلي (كان نائبا له)، بادر بسرعة لإقامة حكم فيه بعض ملامح الديمقراطية في الفليبين، واعترف سرا أنه "سيشعر بالامتنان فيما لو انسحب" من ورطة بدت وكأنها "حرب بوير" أمريكية[٩٣]. شهدت الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي الوطني، الذي أنشئ تبعا للقانون التأسيسي، فوز الوطنيين المطالبين بالاستقلال الفوري بثمانية وخمسين مقعدا من أصل المقاعد الثمانين التي تضمها الجمعية الوطنية. وبخلال أقل من عقد من السنين، أكد ما دعي بـ"قانون جونز" (١٩١٦) على أن الجزر سوف تمنح الاستقلال "حالما تقام حكومة مستقرة". لكن الضغط الذي مارسه الوطنيون لم يمثل العامل الرئيس في تحديد تاريخ اليوم الموعود. ولا عكس قرار منح الفليبين الاستقلال تراجعا حقيقيا عن عملية الضم الأصلية من جانب الولايات المتحدة. إنها الحملة الحاسمة التي شنها ائتلاف مكون من جماعات الضغط المحلية داخل

* زعيم هندي (١٨٣٤؟ – ١٨٩٠) هزم خيالة الجنرال كستر في معركة "ليتل بيغ هورن" عام ١٨٦٧. (المترجم)

الكونغرس من أجل منح الفليبين الاستقلال، مدفوعة - بصورة كاملة تقريبا - بمصالحها الخاصة: منتجو السكر والألبان والقطن الذين أرادوا إقصاء سكر القصب وزيت جوز الهند الفليبيني عن السوق الأمريكية، إضافة إلى النقابات العمالية التي ضغطت من أجل فرض قيود على هجرة العمال الفليبينيين. وفي الحقيقة كانت شروط منح الاستقلال الأصلي عام ١٩٣٣ شديدة القسوة بحيث رفض المجلس التشريعي في الجزر قبوله. ومع أن قانون "تايدنغز - مكدوفي" لعام ١٩٣٤ كان أقل قسوة - حيث ترك مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية في الجزر خاضعا للتفاوض - إلا أن شروطه الاقتصادية بقيت جوهريا على حالها. وسيعني الاستقلال فرضا مرحليا للرسوم الأمريكية على المنتجات الفليبينية، وهو ما شكل ضربة قاصمة لاقتصاد أصبح يعتمد الآن على السوق الأمريكية لشراء أكثر من ثلاثة أرباع صادراته[٩٤]. وفي الحقيقة، لم يكن لدى الفليبينيين الكثير ليحتفلوا به حين منحوا أخيرا الاستقلال المنشود عام ١٩٤٦.

لربما يكون من الظلم اعتبار الحكم الأمريكي للفليبين قد أخفق إخفاقا ذريعا. لكنه بالتأكيد أبعد ما يكون عن النجاح الذي أعلنه فرانكلين روزفلت فيما بعد[٩٥]. فبغض النظر عن عبء المأزق الاقتصادي الذي أثقل كاهل الفليبينيين نتيجة طردهم من السوق الأمريكية، ثبت أن المكاسب الاستراتيجية لحكم الفليبين تافهة وعديمة القيمة. أولا، لم يتحقق سوى نصف الخطط الأمريكية الطموحة لاختراق آسيا اقتصاديا - الذي شكل أصلا الدافع الكلي وراء إقامة القواعد عبر المحيط الهادي. ثانيا، حين بدأ التحدي العسكري الياباني للولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، ثبت أن كل القواعد الأمريكية - من بيرل هاربر إلى سوبيك باي - عبارة عن أهداف سهلة.

فرض الديمقراطية

لكن كان هناك بديل للإمبراطورية "النظامية" على الطراز الأوروبي: وفي الحقيقة، شكل قرار منح الفليبينيين الحرية السياسية (لا التجارية) جزءا من ذلك البديل. فعوضا عن الاحتلال والاستعمار الكامل، كان بمقدور الولايات المتحدة استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية لتعزيز احتمال ظهور "حكومات كفؤة" في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية. في البداية، لا يعني ذلك بالضرورة مجرد حكومات مؤيدة لأمريكا فقط، بل حكومات على النموذج الأمريكي أيضا. تطور هذه المقاربة الجديدة للإمبراطورية، التي امتلكت بعض العوامل المشتركة مع المفهوم البريطاني عن الحكم غير المباشر، دان بالفضل إلى إدارة الرئيس ودرو ولسون. لكن يمكن اقتفاء أثر الفكرة الأساسية في اقتراح سلفه ثيودور روزفلت حول مبدأ مونرو (كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٤)، الذي أعلن فيه أن "الأخطاء المزمنة، أو العجز المؤدي إلى تفكك الروابط الجامعة للمجتمع المتحضر قد يستدعي - في أمريكا وسواها - تدخل دولة من الدول المتحضرة، وفي النصف الغربي من العالم، فإن التزام الولايات المتحدة بمبدأ مونرو قد يجبرها على ممارسة سلطة الشرطي الدولي، وذلك في الحالات التي ترتكب فيها أخطاء فادحة أو يكون هناك عجز وافتقاد للكفاءة والأهلية، حتى وإن تدخلت بعد تردد وإحجام"[٦٣]. لكن ولسون مضى خطوة إضافية، فبعد أسبوع واحد من دخوله البيت الأبيض، أعلن الرئيس الجديد أمام الصحافة أن التعاون مع دول أمريكا اللاتينية لن يكون أمرا ممكنا في المستقبل "إلا إذا تلقى دعما مستمرا بواسطة أنساق منتظمة من الحكومات العادلة المؤسسة على القانون، لا على القوة العشوائية أو التي تخالف القواعد والأصول.. لا يمكن أن نتعاطف مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على سلطة الحكم لتعزيز مصالحهم وطموحاتهم الشخصية". أما النتيجة

الضمنية المستخلصة من عبارة ولسون فهي أن الولايات المتحدة لن تتسامح إلا مع أنواع معينة من أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية. فستسقط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وكذلك الثورية. وعلق ولسون قائلا: "دعاة التهييج أرادوا تفجير الثورات في بعض الدول، ونزعوا إلى اختبارها مع الإدارة الجديدة.. ولن يتركهم [رئيسها] يفجرون [ثورة] إن استطاع منعها"[٩٧]. ولذلك سيكون المستقبل إلى جانب تلك الحكومات التي تملك ما يكفي من المنطق العقلاني السليم لتضع نفسها في موقع متوسط بين "الحدين المتقابلين البغيضين اللذين تمثلهما "القوة.. العشوائية" و"الثورة". واحتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة ضد الأنظمة غير المقبولة بالنسبة لها[٩٨].

توضحت فجأة الوجهة التي ستقود إليها مثل هذه السياسة لوزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي عام ١٩١٣، حين أعلن ولسون عزمه على عدم الاعتراف بحكومة الجنرال فيكتوريانو هويرتا، الذي استولى على السلطة في المكسيك في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الليبرالي فرانسيسكو ماديرو. وبعد أن شرح السفير الأميركي في لندن، والتر بيج، موقف حكومته إلى غراي، جرى بينهما الحديث التالي:

غري: لنفترض أن عليكم التدخل، ما الذي سيحدث آنئذ؟

بيج: نجعلهم يجرون انتخابات ويعيشون تبعا لقراراتهم.

غري: لكن لنفترض أنهم لن يقبلوا؟

بيج: سوف نتدخل ونجبرهم على التصويت مرة أخرى.

غري: وتكررون ذلك لمدة ٢٠٠ سنة؟

بيج: أجل. الولايات المتحدة ستبقى هناك لمدة مائتي عام، ويمكنها أن تستمر في إرسال الرجال إلى تلك المساحة الصغيرة حتى يتعلم أهلها التصويت في

الانتخابات وحكم أنفسهم[٩٩].

وهكذا ولدت المفارقة التي ستصبح معلما مميزا للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة قرن من الزمان: مفارقة إملاء الديمقراطية، وفرض الحرية بالقوة والوعيد، وانتزاع التحرر بالابتزاز والتهديد.

ينبغي القول فورا إن الدوافع الإمبراطورية القديمة استمرت في عملها إلى جانب هذا "المبدأ الجديد". فالاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية، بالإضافة إلى الافتراضات المعتادة التي تزعم التفوق العرقي، لعبت جميعا دورها في العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وفي الحقيقة، كانت المقاربة الولسنية - من جوانب عديدة - مجرد زخرف ظاهري على سياسية موجودة مسبقا تجاه المنطقة.

كان المحور الاستراتيجي الأساسي للسياسة الأمريكية يتركز على برزخ أمريكا الوسطى والهلال الممتد من الجزر - بدءا من مضائق فلوريدا حتى جزيرة ترينيداد - التي تفصل البحر الكاريبي عن المحيط الأطلسي، أو ما دعاه هنري كابوت لودج "التحصينات الخارجية الجوهرية للدفاع عن القلعة القارية"[١٠٠]. ولذلك فإن الدول الأكثر أهمية في المنطقة كانت نيكاراغوا وبنما إضافة إلى جزر كوبا وهيسبانيولا المقسمة منذ عام ١٨٤٤ بين هايتي وجمهورية الدومينيكان[١٠١].

ما بدا أنه مسألة حيوية متعلقة بالسيطرة على القناة المقترحة التي ستخترق البرزخ تم حلها بالوسائل العسكرية عام ١٩٠٣. ففي الحقيقة، جرى إرسال مشاة البحرية إلى كولومبيا في مناسبتين سابقتين (١٨٨٥ - ١٨٩٥)، لكن تدخلهم الثالث، لدعم الانفصاليين البنميين هذه المرة، هو الذي أثبت أهميته الحاسمة. من حيث الجوهر، استخدم روزفلت البحرية الأمريكية لإقامة دولة بنما المستقلة بعد أن رفض مجلس الشيوخ الكولومبي المصادقة على اتفاقية تأجير الأرض الضرورية

لإنشاء القناة[102]. وبعد تسعين دقيقة من وقوع الانقلاب الذي قاده الانفصاليون، اعترفت الولايات المتحدة رسميا بجمهورية بنما، التي منحت واشنطن بكل سخاء قطاعا من الأرض بعرض عشرة أميال لشق القناة[103]. تم تحقيق ذلك باستعراض صغير للقوة يثير الضحك. لأن الخسائر لم تزد عن "رجل صيني قتل في شارع سلاسيبويديس.. وحمار"[104].

افتتحت قناة بنما عام ١٩١٤، وبقيت خاضعة للسلطة الأمريكية المباشرة حتى عام ١٩٧٩. لكن وضعت خطط أيضا لشق قناة أخرى إلى الشمال عبر نيكاراغوا: وفي الحقيقة، بدا أن تلك الدولة تجسد خيارا مرجحا (عبر بحيرة نيكاراغوا)[105]، وذلك قبل تفجر بركان هناك في عام ١٩٠٢، الأمر الذي سبب ذعرا في مجلس الشيوخ الأمريكي. لم تكن المصالح التجارية للولايات المتحدة في المنطقة مهمة: إذ لم تتجاوز الاستثمارات الأمريكية هناك ٢.٥ مليون دولار عام ١٩١٢، مقارنة بحجمها الكلي البالغ ١.٧ مليار دولار في أمريكا اللاتينية برمتها [106]. لكن حين بدا أن ديكتاتور نيكاراغوا، خوسيه سانتوس زيلايا، يغازل تكتلا من الشركات الإنكليزية والفرنسية (وحين أعدم اثنان من الأمريكيين لدورهما في هجوم قام به الثوار)، قطعت الولايات المتحدة العلاقات مع نيكاراغوا. ثم أجبر زيلايا على الاستقالة، وجرى تعيين حكومة جديدة، مدعومة من قبل الولايات المتحدة، برئاسة ادولفو دياز، أمين الصندوق السابق في شركة "لا لوز اند لوس انجيلوس مينينغ كومباني"[107]. وبطلب منه عام ١٩١٢، أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة آلاف من مشاة البحرية لقمع ثورة اندلعت ضده، وبقيت مفرزة صغيرة مؤلفة من مائة جندي لمدة ثلاث عشرة سنة هناك، مهمتها مساندة نظامه[108]. أما ثمرة هذا التدخل فكانت معاهدة بريان - كامورو (١٩١٦) التي أعطت الولايات المتحدة - مقابل ثلاثة ملايين دولار - حقوقا حصرية لبناء قناة عبر نيكاراغوا، إضافة إلى إقامة قاعدة بحرية على خليج فونسيكا[109].

في كوبا أيضا، أدت حسابات المصالح التجارية والاستراتيجية إلى عمليات تدخل متكررة لا إلى محاولات الضم والإلحاق - الاتكال وليس الاحتلال. وبالرغم من أن هزيمة إسبانيا عام ١٨٩٨ قد وفرت الفرصة المناسبة للاستيلاء على الجزيرة، إلا أن القوات الأمريكية لم تبق هناك إلا لمدة وجيزة. واقتصر كلام مكينلي على "الروابط الاستثنائية الوثيقة والقوية بين كوبا والولايات المتحدة"[١١٠]. أما الصيغة التي ستتخذها هذه الروابط فقد حددها قانون السيناتور اورفيل هـ. بلات المعدل، الذي أُدمج في الدستور الكوبي عام ١٩٠٢، وأعطى الولايات المتحدة الحق بالتدخل عند الضرورة "للحفاظ على استقلال كوبا، والمحافظة على وجود حكومة كفؤة ومؤهلة لحماية حياة المواطنين وأملاكهم وحرياتهم الفردية"[١١١]. وحظر القانون المعدل قيام أية ترتيبات استراتيجية ثنائية بين كوبا والقوى الأجنبية المنافسة، ومنح الولايات المتحدة بالتالي سلطة نقض مؤثرة على سياسة الجزيرة الخارجية. كما قيد قروض الجزيرة في المستقبل. وخول الولايات المتحدة الحق بإنشاء قاعدة بحرية على الساحل الكوبي: أقيمت أولى القواعد المستأجرة على خليج غوانتانامو على الطرف الشرقي من الجزيرة[١١٢]. لم يمض وقت طويل قبل أن تمارس الولايات المتحدة "حقها" في التدخل في الحياة السياسية الكوبية. فحين هددت ثورة اندلعت في أيلول/سبتمبر ١٩٠٦ حياة الرئيس الجديد المنتخب، نشرت قوة من مشاة البحرية وأقيمت حكومة مؤقتة برئاسة حاكم عام أمريكي. لكن حتى روزفلت الذي لجأ ذات مرة إلى أسلوب التخويف والاستئساد، اعترف الآن بأنه "يكره فكرة تولي مهمة السيطرة على الجزيرة كما فعلنا في بورتوريكو والفليبين". وعلى وجه العموم، فقد في هذه المرحلة إيمانه بالفكرة القائلة إن "المناطق المدارية كثيفة السكان"، مثل كوبا، يمكن إدارتها "بواسطة الديمقراطيات الشمالية التي تحكم نفسها بنفسها"[١١٣]. بعد سنتين ونصف غادرت القوات الأمريكية بعد أن نصبت رئيسا جديدا[١١٤]. وعادت سنة ١٩١٢ لتبقى في الجزيرة فترة وجيزة من أجل قمع ثورة العبيد السابقين، ثم رجعت مرة

أخرى وبقيت طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٧ ـ ١٩٢٢، حين رفض الطرف الذي خسر الانتخابات القبول بماريو مينوكال رئيسا منتخبا للبلاد. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون مينوكال مديرا لشركة السكر الكوبية - الأمريكية[١١٥].

وضعت جمهورية الدومينيكان في حالة مشابهة من الاتكالية والاعتماد على الولايات المتحدة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بشكل يكاد يماثل الاحتلال السافر. وأعلن روزفلت قائلا: "أرغب بضمها مثلما ترغب الأصلة العاصرة بالتهام فريستها بأي ثمن"[١١٦]. وبدلا من ذلك، جرى اتباع الطرائق الإمبراطورية المختبرة والمجربة في السيطرة على جباية الرسوم الجمركية، المصدر الرئيس لعائدات الحكومة. وتبعا "للتسوية المؤقتة" لعام ١٩٠٥، كانت الولايات المتحدة تمتلك الحق بالاحتفاظ بنسبة تصل إلى ٥٥٪ من الرسوم الجمركية بغرض خدمة الدين. وما فعله اللورد كرومر في القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر كرره البروفسور جاكوب هولاندر (من جامعة جون هوبكنز) في سانتو دومينغو، حيث إن هو الذي يحدد حجم الديون وطريقة توزيع وتخصيص عائدات الرسوم الجمركية[١١٧]. لكن ثبت أن العثور على دمى متحركة مناسبة تأتمر بأمر الولايات المتحدة مسألة إشكالية، تماما مثلما كانت الحال في كوبا ونيكاراغوا. فاغتيال الرئيس رامون كاسيريز عام ١٩١١، أوقع حكومة البلاد في حالة من الاضطراب والتشوش، الأمر الذي استحث الولايات المتحدة على إقصاء خليفته المرجع وتنصيب آخر بدلا منه[١١٨]. وفي عام ١٩١٤، تحدى رئيس الدومينيكان الجديد المطالب الأمريكية بزيادة سيطرتها الصارمة على الشؤون المالية للبلاد: وحين اندلعت الثورة، لم يكن يبدو أن هناك بديلا آخر سوى إرسال مشاة البحرية مرة أخرى. أخيرا، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، أخضعت البلاد لحكومة عسكرية أمريكية، وبقيت على هذا الوضع طيلة ست سنين. وكان ذلك الخيار، كما قال ولسون: "أهون الشرين في هذا الحالة المحيرة والمربكة"[١١٩].

إلى الغرب من الدومينيكان، تكررت القصة في هاييتي المجاورة. فبين عامي ١٩٠٠ ـ ١٩١٣، أرسلت الولايات المتحدة مفارز صغيرة من الجنود حوالي ست عشرة مرة، لكن ظلت الجزيرة تترنح بفعل الأزمات السياسية المتكررة: وبين عامي ١٩١٢ ـ ١٩١٥، حكم البلاد ستة رؤساء. لكن حين اغتيل الرئيس غويلوم سام (١٩١٥)، أرسل ولسون من جديد مشاة البحرية الذين أعادوا النظام بعد اندلاع العديد من الاضطرابات الدموية[١٢٠]. وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، تم تنصيب رئيس جديد بشرط قبوله معاهدة مشابهة لـ"قانون بلات المعدل". وفي هذه الحالة، وضعت الشؤون المالية، والصحافة، والأشغال العامة، وقوات الشرطة تحت إشراف ومراقبة الولايات المتحدة. أما قائد البحرية الأمريكية المسؤول عن العمليات فقد فرض في واقع الأمر حكما عسكريا على المدن والبلدات الساحلية[١٢١].

وهكذا بدأ تاريخ من عمليات التدخل المتكررة في دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي استمرت حتى يومنا الحاضر. لكن التدخل كسياسة كان مخيبا للآمال في أفضل الحالات. وفي الحقيقة، حين نقارن بين الدولتين اللتين ضمتهما الولايات المتحدة رسميا في المنطقة - بورتوريكو والجزر العذراء (التي ابتاعتها من الدانمرك في عام ١٩١٦) - وبين تلك الدول التي سعت للسيطرة عليها عبر الوسائل غير المباشرة، يصعب علينا تجنب النتيجة المستخلصة التي تؤكد على أن عملية الضم كانت أفضل بالنسبة لها جميعا. إذ خمد الحماس الأمريكي لـ"استنتاج روزفلت" في فترة ما بين الحربين: كما أن اعتقاد ولسون بإمكانية "تثقيف وتعليم [شعوب المنطقة] لانتخاب رجال صالحين" فقد مصداقيته. في عام ١٩٢٤، انسحب مشاة البحرية من جمهورية الدومينيكان[١٢٢]. أما في هندوراس فقد تم التخلي عن الادعاء بالاهتمام بإقامة حكومة ديمقراطية طيلة العشرينات، وبحلول عام ١٩٣٢، قنعت شركة الفواكه المتحدة، التي تسيطر على إنتاج البلاد من الموز، بالتعايش السلمي والمربح مع الديكتاتور تيبورسيو كارياس اندينو، الذي

حكم هندوراس حتى عام ١٩٤٨[١٢٣]. الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) أبلغ المراسلين الصحفيين بعيد انتخابه أن "التدخل لم يكن، ولا هو الآن، ولن يكون في المستقبل، سياسة مرسومة وثابتة للولايات المتحدة"[١٢٤]. وفي الحقيقة، سارع خليفته، فرانكلين روزفلت، دون تردد إلى التدخل في كوبا: لكن النتيجة كانت إقامة حكم ديكتاتوري عسكري آخر برئاسة رقيب شاب اسمه فولجينسيو باتيستا. في عام ١٩٣٤، أوقف العمل فعليا بقانون بلات المعدل: وكل ما بقي خاضعا للسيطرة الأمريكية في الجزيرة انحصر في قاعدة خليج غوانتانامو. وفي تلك السنة نفسها، سحب روزفلت الجنود الأمريكيين من هاييتي أيضا.

لربما تمثل نيكاراغوا الحالة الأشد إثارة للقنوط والإحباط. ففي منتصف العشرينات، اندلعت فيها حرب أهلية بين الفصائل الليبرالية والمحافظة. فتدخل مشاة البحرية مجددا، ضد انقلاب عسكري قاده اميليانو كامورو، وأعادوا دياز إلى القصر الرئاسي، ثم قدم هنري ستيمسون للتوسط من أجل التوصل إلى نوع من الحل السياسي. وفي صيف عام ١٩٢٧، كاد أن يحقق النجاح لو لا المقاومة العنيدة التي أبداها أحد قادة الليبراليين، اوغستو سيزار ساندينو[١٢٥]. أجريت الانتخابات عام ١٩٢٧، ثم أجريت جولة أخرى عام ١٩٣٢، لكن المشاة البحرية وجدوا أنفسهم عالقين في شرك حرب عصابات منهكة ضد الساندينيين، الذين لم يتمكن حتى القصف الجوي من زحزحتهم عن معاقلهم الحصينة في الجبال. بحلول عام ١٩٣٢، أصبح السؤال الذي طرحه العديد من الأمريكيين هو: "لماذا نحن في نيكاراغوا، وما الذي نفعله هناك؟"[١٢٦]. أحد مراسلي "نيويورك تايمز" علق بملاحظة تردد صداها كثيرا: "يجب أن نذهب إلى هناك ونرتب الوضع أو ننسحب ولا نتدخل. فليس ثمة فائدة في إرسال حفنة من أولادنا كي يذبحوا هناك"[١٢٧] (في الحقيقة، لم يتجاوز عدد القتلى الأمريكيين ١٣٦ رجلا). في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، تم سحب آخر جندي من مشاة البحرية. بعد ثلاثة عشر شهرا، أعدم ساندينو على يد

أول قائد نيكاراغوي للحرس الوطني الذي دربته الولايات المتحدة، انستاسيو سوموزا غارسيا، الذي نصب نفسه رئيسا بعد سنتين. ديكتاتورية سوموزا ستستمر طيلة جيلين كاملين حتى عام ١٩٧٩.

لم تكن تلك الطريقة التي خطط لها ولسون. فالحلم باستخدام قوة الولايات المتحدة العسكرية لدعم إقامة حكومات على الطراز الأمريكي في دول أمريكا الوسطى تبدد وفشل فشلا ذريعا. ولم تظهر في المنطقة بأسرها سوى ديمقراطية حقيقية واحدة في كوستاريكا عام ١٩٣٩، حيث لم تتدخل الولايات المتحدة فيها من قبل. من المؤكد أن الولايات المتحدة نجحت في بعض النواحي في ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة على النصف الغربي من العالم، كما ادعت منذ عهد بعيد. كما تعاظمت أهميتها كقوة استثمارية، مستفيدة من الهيمنة البريطانية السابقة (وإن لم تبزها تماما). أما دورها الذي لعبته كحكم ديبلوماسي يفصل بين الجمهوريات المتنازعة في الجنوب، فكان نافذا ومؤثرا أيضا، خصوصا في العشرينات[١٢٨]. لكنها لم تحقق الكثير كإمبراطورية ليبرالية تسعى لتصدير مؤسساتها السياسية إلى أمريكا اللاتينية. وكل ما كان بمقدور فرانكلين روزفلت أن يفعله هو التغطية على الفشل بستار التسامح القائم على "حسن الجوار". ولربما يكون سوموزا، "ابن حرام" للأسف، لكنه مع ذلك "ابننا"، حسبما نقل عن لسان وزير الخارجية في إدارة الرئيس روزفلت[١٢٩]. أما أشد الأحكام إدانة للسياسة الأمريكية فقد صدر عن الجنرال سميدلي بتلر، أشهر قادة البحرية وأكثرهم نيلا للأوسمة في جيله، وذلك في مقال كتبه لمجلة "كومون سينس" عام ١٩٣٥:

قدمتُ المساعدة لجعل هاييتي وكوبا مكانا محترما يليق برجال "ناشيونال سيتي بنك" كي يجمعوا المرابح والفوائد فيه. قدمت العون لاغتصاب ست جمهوريات في أمريكا الوسطى لفائدة "وول ستريت". سجل الابتزاز طويل. مددت يد العون لتطهير

نيكاراغوا من أجل البيت المصرفي الدولي للأخوة براون بين عامي ١٩٠٩ ـ ١٩١٢. حملت النور إلى الدومينيكان من أجل مصالح شركات السكر الأمريكية عام ١٩١٦. ساعدت في جعل هندوراس "ملائمة" لشركات الفواكه الأمريكية عام ١٩٠٣.. حين أنظر إلى الوراء وأرى كل ذلك، أشعر بأنني أرسلت إلى آل كابون بعض الإشارات، فكل ما كان باستطاعته هو ابتزاز ثلاث مناطق في المدينة. أما نحن مشاة البحرية فقد اشتغلنا بنشاط في ثلاث قارات[١٣٠].

سوف يعتبر هذا على الدوام أكثر الاتهامات الموجهة للإمبراطورية الأمريكية ضررا: فبالرغم من النوايا النبيلة المعلنة، تنحط ممارسات الإمبراطورية الأمريكية إلى مستوى عمليات ابتزاز يمارسها شارع المال (وول ستريت).

وماذا عن المكسيك التي شكلت مصدر إلهام لمبدأ ولسون حول التدخل الديمقراطي؟ في عام ١٩١٤، نفذ صبر الولايات المتحدة تجاه نظام هويرتا، وأرسلت قوة صغيرة من مشاة البحرية للاستيلاء على ميناء فيراكروز الرئيسي الذي يصدر منه النفط، إضافة إلى منع استيراد السلاح الألماني. وحين تعرض هويرتا لهجوم مزدوج من قبل القوات المتمردة المدعومة من الولايات المتحدة من جهة، وشركات النفط الأمريكية من جهة أخرى، أعلن استقالته وسلم السلطة إلى قائد المتمردين فينوستيانو كارانزا[١٣١]. كان نظام كارانزا نتاجا للسياسة الأمريكية. لكن بعد عامين اثنين، تصرفت الولايات المتحدة بطريقة بدت وكأنها مصممة لإضعاف سلطة كارانزا، وذلك عبر إرسال القوات الأمريكية عبر الحدود المكسيكية لمطاردة بانشو فيلا، حليف كارانزا السابق الذي انشق عليه[١٣٢]. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى كانت قوات "الحملة العقابية" بقيادة الجنرال جون بيرشنغ قد اخترقت عمق الأراضي المكسيكية، حيث فشلت في العثور على فيلا، لكن وقعت

بينها وبين الجيش المكسيكي النظامي عدة مناوشات صدامية[١٣٣]. ذعر ولسون من احتمال تطور الأمور إلى حرب أمريكية - مكسيكية كاملة، فسحب جنوده، وأجبر بيرشنغ على "التسلل عائدا إلى الوطن تحت جنح الظلام مثل كلب تعرض للجلد وذيله بين قائمتيه[١٣٤]". ولم تكن تلك المرة الأخيرة في تاريخ الولايات المتحدة التي تشرع فيها في حملة لمطاردة رجل مطلوب لديها، ثم تفشل في القبض عليه، وينتهي بها المطاف وقد عادت وأقصت حليفا سابقا لها[١٣٥]. في هذه الأثناء، لم تهدأ حدة العنف المزمن والمستمر والمتأصل في السياسة المكسيكية[١٣٦]. وقبل مرور وقت طويل، بدأت عبارة جديدة ومثقلة بالاحتمالات المنذرة تطبق على ورثة الثورة المكسيكية: إذ بدأ المراقبون الأمريكيون يستشعرون عوارض "الفيروس البلشفي" (رغم أن تأثير الوطنيين مثل كارلوس كالفو كان في هذه المرحلة دون شك أعظم من تأثير لينين)[١٣٧]. المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي الجديد لعام ١٩١٧ أكدت على أن كافة حقوق التعدين وثروات باطن الأرض تعود إلى الأمة المكسيكية. مما شكل تهديدا ضمنيا بتأميمها دهم شركات النفط الأمريكية[١٣٨]. وكان ذلك أمرا سيئا بالنسبة لسميدلي بتلر الذي حاول "أن يجعل المكسيك.. آمنة للمصالح النفطية الأمريكية عام ١٩١٤". أما ما كان أشد سوءا فهو احتمال أن يكون قد فشل تماما في محاولته.

كتب هيرمان ملفيل في روايته "السترة البيضاء" يقول: "نحن الأمريكان، الشعب الاستثنائي المختار، إسرائيل عصرنا: نحمل وصايا الحريات إلى العالم[١٣٩]". في مسار القرن العشرين، لجأ الزعماء الأمريكيون مرارا وتكرارا إلى مثل هذه اللغة التوراتية في مسعاهم الدؤوب لتعظيم، إن لم نقل تقديس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وحين فعلوا ذلك، كانوا يتبعون نموذج بناة الإمبراطورية الأوائل، ناهيك عن مكينلي. أما توسيع ونشر القيم الأمريكية، الاقتصادية والسياسية

معا، فيما وراء حدود الولايات المتحدة، فقد بدت مسألة تتصل "بالحق المقدر" في التوسع شمال القارة الأمريكية، بقدر اتصالها بتوسيع حدودها ذاتها. لكن كانت هناك مشكلة مزمنة في التنفيذ. فكلما بعدت المسافة التي سعت الولايات المتحدة للوصول إليها في المناطق المدارية، كلما تراخت قبضتها عليها. فلدى "إمبراطورية الحرية" - كما بدا واضحا - الكثير لتقدمه إلى دول مثل كوبا ونيكاراغوا والمكسيك، ناهيك عن جمهورية الدومينيكان وهاييتي. لكن تبين أنها تفتقد الإرادة الضرورية لتحويل ما تقدمه إلى مكونات دائمة في جمهورية أمريكية أكبر: تم الاحتفاظ بهاواي وبورتوريكو فقط، ولا يعود السبب إلى مجرد أنهما من أكثر الدول المرشحة قبولا للخضوع للاستعمار. أما البقية فقد قدمت لها مجموعة من المواعظ المتعلقة بالإصلاح السياسي والمالي إضافة إلى الهجمات العسكرية بين الحين والآخر. وكان التناقض بين الغايات النبيلة والوسائل الدنيئة - "إطلاق الرصاص على الناس حتى يتعلموا التصويت في الانتخابات وحكم أنفسهم بأنفسهم" - قد تجسد بصورة مثالية في المكسيك. إذ شابه المسلك الغريب للجنرال بيرشنغ، وهو يعدو على صهوة جواده في عملية مطاردة مهووسة وراء بانشو فيلا، الفصول الكاريكاتورية الساخرة التي قدمها ملفيل في روايته "موبي ديك" - من دون المواجهة الختامية في لحظة الذروة.

لربما كان بيرشنغ مصيبا. فلو عهد إليه القيام بحملة أخرى، لعثر في نهاية المطاف على "سمكته الضائعة" مثل اهاب. لكن لن يحدث ذلك. في الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩١٧، أبحر الجنرال إلى أوروبا كقائد للقوات الأمريكية، وهو يحمل تعليمات تطالبه باصطياد سمكة أكبر. لقد كافحت الولايات المتحدة لتحقيق دعواها بحقها بالهيمنة على النصف الغربي من العالم. أما المفارقة فتمثلت في أن قبضتها الإمبراطورية تكون أشد صرامة وقوة حين تواجه تحديا أكبر تفرضه قوة من القوى العالمية.

٢

الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية

أقلعت الطائرات الأمريكية، وقد خرقتها الثقوب وملأها الجرحى والجثث، عائدة من مطار في إنكلترا..

عاد التشكيل ليحلق فوق مدينة ألمانية تلتهمها النيران. القاذفات فتحت أبواب عنابر القنابل، وأطلقت قوة مغناطيسية خارقة ضغطت النيران، وجمعتها داخل حاويات فولاذية أسطوانية الشكل، ثم حملت الحاويات إلى جوف الطائرات.

حين وصلت القاذفات إلى قاعدتها، أخرجت الأسطوانات الفولاذية من حواملها وشحنت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت المصانع تعمل ليل نهار، لتفكيك الأسطوانات، وفصل محتوياتها الخطرة إلى مكوناتها من المواد المعدنية.

كورت فونفوت، "المسلخ ٥"[1]

أسلحة أمريكا الرئيسية.. هي الجوارب والسجائر، وغيرها من السلع. يريد الأمريكيون إخضاع العالم، لكنهم لا يستطيعون قهر كوريا الصغيرة.

جوزيف ستالين[2]

الحرب العالمية

يمكن القول إن حدثين كارثيين قد ساعدا على تحويل الولايات المتحدة من قوة مترددة في الهيمنة على الأمريكيتين إلى ما يعرف أحيانا بالقوة العولمية[3]. الأول،

هو إغراق السفينة "لوزيتانيا" بواسطة غواصة ألمانية (من طراز يو ٢٠) في السابع من أيار/ مايو ١٩١٥، على مقربة من الساحل الجنوبي لأيرلندا. مما أدى إلى مقتل حوالي ١٢٠٠ شخص: من بينهم ١٢٨ من المسافرين الأمريكيين[٤]. الثاني، كان الهجوم الياباني على بيرل هاربر في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، حيث أغرقت أو دمرت ثلاثة طرادات، وثلاث مدمرات، وثمان بارجات، وقتل ٢٤٠٣ أمريكيين معظمهم من البحارة. هذان الاعتداءان البحريان هما اللذان أجبرا الأمريكيين على الإجابة عما دعي بأقدم الأسئلة في السياسة الخارجية الأمريكية: هل تتم وقاية الأمن القومي الأمريكي "عبر الدفاع عنه على هذا الطرف من كل من المحيطين (الأطلسي والهادي) أم عبر التدخل الفاعل في الأراضي والدول الواقعة على الطرف الآخر من كل منهما"[٥]. ليس ثمة ضرورة هنا للإشارة إلى أوجه التشابه مع الكارثة الأخيرة التي حدثت في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

في الواقع، استمرت بالطبع فكرة "التدخل الفاعل في الأراضي والدول الواقعة على الطرف الآخر من كل من المحيطين" منذ لحظة نشوء الجمهورية، وكانت متطورة ومؤثرة حتى قبل عام ١٩١٥، ناهيك عن عام ١٩٤١. لمَ يرغب الأمريكيون بالسفر بالباخرة إلى أوروبا وهي في أتون الحرب مع علمهم التام بخطر هجوم الغواصات؟ في حكم المؤكد، لم يكن هؤلاء جميعا من السياح. بالنسبة لبيرل هاربر، هل يمكن العثور على دليل ملموس - يثبت نشاط أمريكا المبكر فيما وراء البحار - أقوى من القاعدة البحرية الموجودة منذ خمسين سنة على بعد ألفي ميل من البر الأمريكي؟ على أية حال، لم تكن حادثة إغراق "لوزيتانيا" هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى دخول الحرب العالمية الأولى - أو حتى لجوء الألمان اليائس في نهاية المطاف إلى حرب الغواصات المفتوحة في شباط / فبراير ١٩١٧ - بل افتضاح محاولة وزارة الخارجية الألمانية الحمقاء إلى حد يلفت النظر لدفع اليابان والمكسيك إلى دخول الحرب إلى جانب القوى المركزية غداة إعلان القرار الأمريكي بدخول

الحرب إلى جانب الحلفاء. الإغراء الذي عرضه الألمان على الرئيس كارانزا هو "تفهم.. لحقيقة أن المكسيك سوف تعيد احتلال الأراضي والمناطق التي خسرتها في تكساس، ونيو مكسيكو، وأريزونا"[٦٣].

لم تعد القضية بالنسبة للولايات المتحدة خيارا بين العولمة والعزلة، مهما عنى ذلك في الممارسة العملية: فالقرار بالتحول إلى قوة عالمية اتخذ قبل وقت طويل من اندلاع الحربين العالميتين. القضية الحقيقية، حسبما لاحظ والتر ليبمان بشكل ذكي في مقالة كتبها في صحيفة "نيويورك وورلد" عام ١٩٢٦ تتعلق ببساطة بمعرفة الذات: "نحن مستمرون في التفكير بأننا سويسرا ضخمة ومسالمة، في حين أننا في الحقيقة قوة عالمية كبرى ومتوسعة.. إمبراطوريتنا موجودة في اللاوعي إلى حد ما"[٧٣]. ليس هنالك من جديد، مثلما أشارت ملاحظة ليبمان، في الفكرة التي تقول إن الولايات المتحدة "إمبراطورية في مرحلة الإنكار". أما الأمر الغريب فهو أنها ظلت قادرة على الاستمرار في حالة الإنكار هذه حتى بعد مرور حوالي عشرين سنة على الصراع العالمي. ومثلما عبر الاقتصادي الألماني موريتز جوليوس بون بأسلوب يتسم ببعد النظر: "ظلت الولايات المتحدة مهدا لمناهضة فكرة الإمبراطورية الحديثة، وفي الوقت نفسه منشأ لإمبراطورية جبارة"[٨٣]. وكان قد كتب هذه الكلمات بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

السمة المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة العقود الثلاثة السابقة على عام ١٩٤٧ كانت الإصرار من جانب الرؤساء المتتابعين على أن الولايات المتحدة يمكنها إلى حد ما أن تصبح قوة عظمى دون اتباع أساليب وطرائق أية قوة عظمى سابقة. خطأ ألمانيا في حساباتها زود ولسون بالفرصة المناسبة لذلك، وهي فرصة لم تكن بعيدة الشبه عند تلك التي منحت لحلفاء وليم بث (بث الأصغر، رئيس وزراء بريطانيا ١٧٨٣ - ١٨٠١، ١٨٠٤ - ١٨٠٦) في السنوات الأخيرة من الحروب النابليونية. فبعد أن أنهكت القوى الأوروبية سنوات من المذبحة الدموية، أصبح من

الممكن للقوات الأمريكية تقرير نتيجة الحرب العالمية الأولى، تماما مثلما سدد جيش ولنغتون الضربة القاصمة لبونابرت في عامي ١٨١٤- ١٨١٥(٩). لكن لم يكن بمقدور ولسون أن يرضى بالثمار التقليدية للنصر: فرض التعويضات، رسم حدود جديدة، بل حتى أنظمة جديدة على المهزومين. لربما أذهلته الاتهامات الموجهة إلى الولايات المتحدة بأنها لم تتدخل إلا "بأمر من الذهب"(١٠) - لضمان الوفاء بالقروض التي قدمتها إلى بريطانيا وفرنسا - ولذلك لم يتلهف ذهنه المجهد إلى هدف أقل من إعادة بناء النظام الدولي برمته. في وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، اقترح أن تستهدف أية تسوية سلمية "مصلحة الأمم الأوروبية كشعوب وليس كدول تفرض إرادة حكوماتها على الشعوب الأخرى"(١١). في شهر أيار/ مايو التالي أبلغ أعضاء "عصبة فرض السلام" أن "لكل شعب الحق باختيار السلطة التي سيعيش في ظلها"(١٢). وأعلن بكل وضوح في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧: "يجب أن يترك لكل شعب حرية تقرير نظامه السياسي"(١٣)، وشرح ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية في نقاطه الأربع عشرة الشهيرة (النقاط من ٥ - ٩ تحديدا)(١٤). ومثلما تصورها ولسون، لن تنحصر مهمة "عصبة الأمم" في ضمان سلامة أراضي الدول الأعضاء فقط، بل ينبغي أن تفكر بإجراء تعديلات مستقبلية على حدود الأراضي والمناطق "طبقا لمبدأ حق تقرير المصير"(١٥). لربما بدا ذلك ثوريا بالنسبة للأوروبيين: أما بالنسبة للأمريكيين فقد كان بدهيا، حيث أصر ولسون، كما تؤكد السطور الافتتاحية من وثيقة إعلان الاستقلال، على أن "هذه مبادئ أمريكية، سياسات أمريكية. لا يمكننا تأييد غيرها. وهي أيضا مبادئ وسياسات الرجال والنساء الذين يتطلعون إلى المستقبل في كل مكان، وكل أمة حديثة، وكل مجتمع متنور. إنها مبادئ البشر ويجب أن تسود"(١٦).

هنالك ثلاث صعوبات واجهت فحوى هذه الخطبة. أولا، كانت مفرطة في نفاقها. في عام ١٩١٦، كتب ولسون مسودة خطاب شملت سطرا تبدى فيه الوعظ

والنفاق بكل وضوح: "لن يكون من مسؤولية الشعب الأمريكي فرض شكل الحكم على الشعوب الأخرى..". لكن وزير خارجيته أضاف عبارة موجزة على الهامش: "هاييتي، سنت دومينغو، نيكاراغوا، بنما"[١٧]. المشكلة الثانية، التي كان سيتجنبها لو امتلك معرفة أفضل بالجغرافيا الاثنية لوسط أوروبا، هي أن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير سوف يؤدي إلى توسع كبير للرايخ الألماني، وتلك نتيجة من المستبعد أن تلائم القوى التي حاربت ألمانيا طيلة ثلاث سنوات دون المساعدة الأمريكية العسكرية (قبل دخول أمريكا الحرب). لكن الشرخ الخطير في خطة ولسون تجسد في استحالة تمريرها في مجلس الشيوخ المفعم بالشكوك. فهناك هوة واسعة تفصل بين التوكيد الجريء الجلي لاقتراح روزفلت ونتيجته اللزومية: تفويض الولايات المتحدة بفعل ما تريد في أمريكا اللاتينية، وبين الالتزامات "الهوائية" التي يطالب بها ميثاق عصبة الأمم، وتلزم الولايات المتحدة "باحترام سيادة وسلامة أراضي واستقلال كافة الدول الأعضاء في العصبة والحفاظ عليها ضد أي اعتداء خارجي". وحين اقترح هنري كوبوت لودج أن تكون المصادقة على معاهدة السلام مشروطة ببعض "التحفظات" - وهي تحفظات كان البريطانيون والفرنسيون على استعداد لقبولها - رفض ولسون التراجع عن موقفه. وأصدر تعليماته للأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ للتصويت ضد مثل هذه النسخة المعدلة من المعاهدة، وقد علق آماله على الانتخابات الرئاسية التي منعته "الجلطة القلبية" من خوضها فيما بعد.

أراد الأوروبيون من الأمريكان أن يلزموا أنفسهم بالنظام العالمي الجديد الذي تشكل بعد الحرب. في حين فضل هؤلاء الاحتفاظ بحرية الحركة والفعل. في العشرينات، بدا هذا الانقسام الذي يتعذر تخطيه على درجة من الوضوح بحيث يجعل من الضروري طرح سؤال آخر: لمَ أصبح من الممكن مغالبته (الانقسام) بعد عام ١٩٤٥؟ ما الذي تغير خلال الفترة الفاصلة بين ولسون وترومان؟ تظهر أمامنا

إجابتان اثنتان في هذا السياق. الأولى واضحة لا لبس فيها: في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم تكن الولايات المتحدة متشائمة كثيرا من التهديد الذي مثله النظام البلشفي بعد أن رسخ أركانه في روسيا بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. ومع أن الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا، قد أرسلت قوات لدعم "البيض" في الحرب الأهلية التي اندلعت بعد الثورة، إلا أن جهودها افتقدت الحماس - وهذا أمر مفاجئ في الحالة الأمريكية، نظرا لأن القسم الأعظم من الجيش الضخم الذي حشد لمحاربة الألمان وصل إلى أوروبا متأخرا ولم يشارك في القتال. لم تشعر الولايات المتحدة بالإرهاق والنهك كحال الأوروبيين. وقللت من خطر الوحش الذي ولد في موسكو. في شباط/ فبراير ١٩١٩، أرسل الكولونيل إدوارد م. هاوس مستشار الرئيس ولسون، وليام بوليت إلى روسيا، بذريعة تقديم تقرير حول "الأوضاع السياسية والاقتصادية هناك"، لكن مهمته الحقيقية تمثلت في التفاوض سرا حول شروط السلام مع حكومة لينين. رأى بوليت (الشاب الثري المرفه الذي يعتنق الاشتراكية) ما أراد رؤيته: وبعد الرحلة المترفة التي دامت ثلاثة أسابيع، استنتج هو والوفد الصحفي المرافق أنهم اخترقوا حجب المستقبل وأن النظام "سوف ينجح!". صحيح أن الاقتصاد يمر بظروف بالغة الصعوبة، لكن تلك مجرد فترة عابرة، مثل "الإرهاب الأحمر" الذي انتهى أمره الآن (كما ذكر بوليت بكل ثقة). لم يكن ولسون بحاجة لمزيد من الحث والإقناع. فقد توصل - حتى قبل أن يغادر بوليت إلى موسكو - إلى نتيجة مفادها أن "الجنود الأمريكيين لا يفعلون شيئا مفيدا في روسيا"[١٨]. أما مواقف الأمريكيين في الأربعينات فكانت مختلفة كثيرا.

اتصل التغيير الثاني بالاقتصاد لأمريكي. فالقوة المحفزة التي استحثت النمو في الولايات المتحدة نتيجة الحرب العالمية الأولى كانت أقل تأثيرا من تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية. وكما يظهر "الشكل ١"، كان للحرب العالمية الثانية تأثير أقوى من كافة النواحي. فقد هيمن على السنوات التي سبقت الحرب

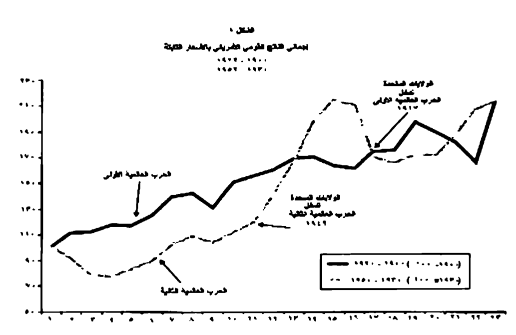
أقسى وأطول ركود اقتصادي في تاريخ أمريكا، بعد أن ضاعفت الحرب الناتج القومي الإجمالي وأدت نهايتها إلى انكماش حاد. وبالتغاير مع ذلك، خضع الأداء الاقتصادي قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى إلى قدر أقل بكثير من التقلب والتذبذب وعدم الاستقرار. إذ اعتبر الانكماش الذي حدث بين عامي ١٩٠٧- ١٩٠٩ ضئيلا جدا بالمقارنة مع ذلك الذي أصاب البلاد في الثلاثينات. بينما كان لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى تأثير هامشي في المحصلة النهائية، وبالرغم من الانكماش الحاد الذي حدث بين عامي ١٩٢١ - ١٩٢٢، إلا أن الانكماش الذي خيم على الاقتصاد بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٨ كان أشد حدة في الحقيقة. ومما كان له دلالة مهمة في هذا السياق أن الانتعاش في الحالة الثانية يعود في جزء كبير منه إلى عملية إعادة التسلح، التي لم تلعب دورا رئيسيا في الازدهار الذي حدث في العشرينات.

الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية

تكرر إنكار الإمبراطورية مرة بعد أخرى وتبدى بكل جلاء في الأربعينات. وحتى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب، استحث هنري لوس، صاحب مجلتي "تايم" و"لايف"، الأمريكان على السعي لإظهار صورة لأمريكا تقدمها كقوة عالمية، وهي صورة حقيقية وصادقة.. أمريكا كمركز دينامي لمجالات متسعة دوما من المبادرات والمشاريع، أمريكا كمركز تدريبي للعاملين المهرة من أجل صالح البشرية، أمريكا 'السامري الشهم'*، أمريكا المؤمنة من جديد بأن الرب يبارك لك حين تعطي ولا تأخذ شيئا بالمقابل، أمريكا كـ'محطة توليد' لمثل الحرية والعدالة - ومن هذه العناصر والعوامل يمكن حتما صياغة رؤية للقرن

* نسبة لعابر السبيل في حكاية العهد الجديد الذي كان الشخص الوحيد المبادر لمساعدة رجل يتعرض للضرب والسرقة (المترجم).

العشرين.. أول قرن أمريكي عظيم"[١٩]. لا يمكن للتناقض بين هذه الوصايا الطنانة الرنانة وردود الأفعال المذعورة المروعة التي ظهرت حين هاجمت اليابان بيرل هاربر، أن يكون أشد وضوحا واكتمالا[٢٠]. وحسب تعبير أحد المراسلين الصحفيين: "لن ينسى أمريكي ما عاش يوم الأحد ذاك. فقد اخترق الخبر عمق الوعي القومي، ليحطم الأوهام التي ظلت تلقى العناية والرعاية طيلة أجيال عديدة. ومع الصدمة الأولى أتى الهلع، ليستهدف بضربته أعمق مشاعر الفخر والاعتزاز، ويحطم أسطورة مناعة بلادنا واستحالة انكشافها أمام الخطر والتهديد، وبدا أن الضربة الموجهة لأسطورة قوتنا التي لا تقهر، قد تركتنا عراة لا حول لنا ولا قوة"[٢١]. في "الواشنطن بوست" كتب ليبمان عن الأمريكيين باعتبارهم "شعبا أفاق من غفوته". لكن حتى بعد أن نهض المارد ورد الصاع صاعين، وتعاظمت ثقته بمساهمته في نصر الحلفاء بعد معركة ميدواي، إلا أنه ظل محجما عن الاعتراف بالطبيعة التي يتعذر إلغاؤها والتي تدفعه للتورط في مشكلات العالم.



Source: B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas*, pp 761–74

ستكون مناهضة فرانكلين روزفلت للإمبراطورية مهمة في دلالتها على نحو

خاص، ولا يعود ذلك إلى مجرد دوره الرائد بين مهندسي النظام العالمي الجديد بعد الحرب. قال لابنه عام ١٩٤٣: "النظام الكولونيالي يعني الحرب. فحين تقوم الدول العظمى مثلا باستغلال موارد الهند وبورما وجاوا؛ وتنهب ثروات كل هذه البلاد دون أن تقدم لها شيئا بالمقابل - كالتعليم، والمستوى اللائق من المعيشة، والحد الأدنى من متطلبات الصحة العامة - فهي تراكم وتفاقم تلك المشكلات التي تؤدي إلى الحرب". وحين زار - لفترة وجيزة - غامبيا وهو في طريقه إلى مؤتمر الدار البيضاء، أذهلته "حفرة الجحيم" - "أشد ما رأيت في حياتي بشاعة وترويعا". بدا الاستعمار لناظريه مرادفا "للقذارة. وللمرض. ولارتفاع معدل الوفيات"[٣٢]. على أساس هذه الافتراضات، صور الرئيس عالم ما بعد الحرب باعتباره "عالم ما بعد الاستعمار أيضا". وأعلن قائلا: "ما إن نكسب الحرب، فسأبذل قصارى جهدي للتأكد من أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقف القبول بأية خطة من شأنها أن تشجع مطامح فرنسا الاستعمارية، أو تساعد أو تدعم الإمبراطورية البريطانية في مطامحها الاستعمارية"[٣٣]. وبرأي روزفلت، فإن المادة الثالثة من ميثاق الأطلسي الموقع في آب/ أغسطس ١٩٤١، التي تؤكد على "حقوق كافة الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي ستعيش في كنفه"، تنطبق على الشعوب الخاضعة للحكم البريطاني مثلما تنطبق على تلك المناطق التي تعرضت لغزو الجيوش الألمانية واليابانية، فقد قال لحليفه تشرشل: "هنالك أربعمائة سنة من غريزة الاستيلاء [على أراضي الغير] تجري في عروقكم، ولا تفهمون كيف لا ترغب أية دولة بالاستيلاء على الأراضي في أي مكان إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا". ثم اشتكى من أن "البريطانيين على استعداد للاستيلاء على أية أرض في أي مكان من العالم، حتى وإن كانت مجرد صخرة أو لسان رملي داخل في البحر"[٣٤].

اعتاد تشرشل النظر إلى مناهضة روزفلت للإمبراطورية بوصفها ميراثا تعود أصوله في أمريكا إلى حرب الاستقلال. وكما كتب في "مفصل المصير": "كان عقل الرئيس مرتبطا بحرب الاستقلال الأمريكية، وفكر بمشكلة الهند ضمن

سياق المستعمرات الثلاث عشرة التي حاربت جورج الثالث.. "[25]. لكن ذلك لم يكن أمرا خاصا به وحده: فمعظم الأمريكيين يشاركون الرئيس رأيه. إذ كشف استفتاء للرأي أجري عام ١٩٤٢، أن ستة من كل عشرة أمريكيين يعتبرون بريطانيا قوة استعمارية قمعية[26]. وأعلنت مجلة "تايم" بشكل سافر في تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها: "نحن متأكدون من شيء واحد لا نحارب من أجله، ألا وهو الحفاظ على تماسك الإمبراطورية البريطانية"[27].

لكن حتى مع تعهد الأمريكيين بمحاربة الإمبراطوريات الحليفة والمعادية على حد سواء، فإن إمبراطوريتهم كانت تتنامى وتتعاظم بسرعة، رغم عدم إقرارهم بذلك. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، وضعت هيئة الأركان المشتركة قائمة مشتريات طويلة بالقواعد التي يجب استثمارها أو وضعها تحت السلطة الدولية في حقبة ما بعد الحرب. في منطقة الأطلسي، سوف تمتد خطوط الدفاع الجديدة عبر أيسلندا، وجزر الأزور، وماديرا، والساحل الغربي لأفريقيا وجزيرة أسنسيون: أما في منطقة المحيط الهادي فستمتد من الاسكا عبر اتو، وبارامشير، وجزر بونين (أوغاساوارا). والفليبين، وبريطانيا الجديدة، وجزر سليمان، وفيجي، وساموا، وتاهيتي، دون نسيان كليبرتون وغالاباغوس. طلب روزفلت - شخصيا من هيئة الأركان المشتركة أن تضم أرخبيل ماركيزيز وأرخبيل تواموتو إلى نطاق نفوذ الولايات المتحدة[28]. في مناطق مثل ميكرونيزيا، تحولت "الوصاية" في حقبة ما بعد الحرب لتعني السيطرة الأمريكية الكاملة[29]. أما وزير البحرية، فرانك نوكس، فقد أبلغ الكونغرس بأن كافة الجزر التي احتلتها اليابان خلال الحرب قد أصبحت - برأيه - "أراض يابانية، ونظرا لأننا استولينا عليها فهي لنا"[30]. بالنسبة للمراقبين البريطانيين، فإن الطبيعة الاستعمارية/الإمبراطورية للتخطيط الأمريكي في فترة ما بعد الحرب واضحة لا يمكن أن تخطئها العين. واكتشف ألان واط (من البعثة الأسترالية في واشنطن) في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٤٤، "علامات في هذا

البلد تدل على تطور موقف إمبراطوري شديد القسوة ولا يعرف الرحمة"[٣١]. بينما استطاع المؤرخ ارنولد توينبي، مدرس ومعلم ومرشد جيل كامل من موظفي الإدارة الاستعمارية البريطانية، تمييز "المرحلة الأولى من تشكل الإمبراطورية الأمريكية العالمية"[٣٢]. وبتعبير هارولد لاسكي، فإن أمريكا ستهيمن قريبا "على العالم مثل مارد جبار: ولم تتمتع لا روما في ذروة قوتها ولا بريطانيا العظمى في حقبة تفوقها الاقتصادي، بمثل هذا النفوذ المباشر والعميق والشامل"[٣٣]. في هذه الأثناء، ضغط روزفلت بشدة وحماس على تشرشل لا ليتخلى عن غامبيا فقط، وهي إحدى الممتلكات البريطانية القليلة التي زارها الرئيس، بل عن الهند وهونغ كونغ أيضا.

خلافا للعديد من المنتقدين اللاحقين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، لم يجد توينبي صعوبة كبيرة في التصالح مع الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية. وكما لاحظ، فإن "سطوتها ستكون أقل بطشا بكثير من روسيا أو ألمانيا أو اليابان، واعتقد أن هذه هي البدائل. فإذا ظهرت إمبراطورية أمريكية بدلا منها، فيكون الحظ قد أسعفنا"[٣٤]، ونظرا لحتمية انحطاط إمبراطوريتهم المفلسة كما بدا واضحا، اعتبر البريطانيون نقل مركز القوة العالمية إلى الولايات المتحدة بمثابة أفضل نتيجة ممكنة للحرب. ففي حالتين اثنتين كان الأمريكيون على مستوى توقعات البريطانيين: اليابان والمنطقة الغربية من ألمانيا المحتلة. وفي الحقيقة، تجسد الدولتان أنجح نموذجين للحكم الإمبراطوري الأمريكي على مر التاريخ. وليس من المفاجئ أنهما شكلتا السابقتين اللتين استشهد بهما الرئيس بوش مرارا وتكرارا في حججه المؤيدة لسياسة بناء الدولة في العراق خلال السنة الماضية. فقد أعلن للشعب الأمريكي في خطاب متلفز في السابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣: "في أعقاب الحرب العالمية الثانية، استنهضنا الدولتين المهزومتين ألمانيا واليابان، ووقفنا إلى جانب كل منهما وهي تقيم حكومتها التمثيلية - النيابية. قضينا سنوات طويلة وأنفقنا موارد كثيرة من أجل هذه القضية. وقد أتى هذا الجهد أكله أضعافا

مضاعفة خلال الأجيال الثلاثة من الصداقة والسلام"[٣٥]. لكن واقع احتلال ألمانيا الغربية واليابان لم يكن كما يحب الأمريكيون تذكره اليوم. وفي الحقيقة، لم يكن أحد متأكدا - حتى عام ١٩٤٧ - من أن الولايات المتحدة ستخصص مثل هذا الوقت والمال لـ"الدولتين المارقتين" (سابقا). وفي ظروف أخرى، كان نمط التدخل الأمريكي (بكل ما يتصف به عادة من تناقض وتردد، كما تبدى في الفليبين ومنطقتي الكاريبي وأمريكا الوسطى) سيتكرر حتما.

حين هبطت طائرة الجنرال دوغلاس ماك ارثر في مطار اتسوغي قرب طوكيو في الثلاثين من آب / أغسطس ١٩٤٥، تبدى في المشهد فعلا عنصرا يشير إلى أن الحدث عبارة عن نسخة مكررة عن واقعة جرت في الماضي. فقد كان ارثر، والد ماك ارثر، هو القائد العام الأمريكي في الفليبين في ذروة القتال المحتدم منذ أوائل عام ١٩٠٠ وحتى منتصف عام ١٩٠١. وفي عام ١٩١٤، كان دوغلاس ماك ارثر، واحدا من الضباط الصغار الذين أرسلوا لاحتلال فيراكروز*. كما كان يشغل منصب قائد القوات الأمريكية في الفليبين حين هاجم اليابانيون الجزر عام ١٩٤١ (وكاد أن يقع في أسرهم). وليس من الغريب أن تحمل مقاربته لاحتلال اليابان طابع الجيل المبكر من بناة الإمبراطورية الأمريكية.

وباعتباره القائد الأعلى للقوى الحليفة، كان ماك ارثر كلي القدرة. يتذكر فيما بعد قائلا: "لم أتمتع فقط بالسلطة التنفيذية العادية، كتلك التي يحظى بها رئيسنا في هذا البلد، بل بالسلطة التشريعية أيضا. وأمكنني بحكم السلطة الممنوحة لي أن أصدر الأوامر والتوجيهات"[٣٦]. ومن مركز قيادته في مبنى داي -

* مدينة مكسيكية على ساحل خليج المكسيك. (المترجم)

ايتشي في قلب طوكيو، شرع ماك ارثر وهيئة أركانه، التي بلغ عدد أفرادها في البداية ألفا وخمسمائة، ثم تضاعف العدد ثلاث مرات في بحر ثلاث سنين، بتحقيق "ثورة" من الأعلى، لفرض "الحضارة" الأمريكية على شعب اعتبر معظم أفراده من عرق دوني[٣٧].

كمنت المشكلة في تناقض وتعارض أهداف السياسة الأمريكية منذ البداية. فمن ناحية، كان من المفترض أن "تشفى" النخب اليابانية - عبر توليفة علاجية جمعت محاكمات مجرمي الحرب وحملات التطهير - من أساليبها العسكرتارية وطرائقها اللاديمقراطية. ومن ناحية أخرى، لم يكن بمقدور ماك ارثر أن يحكم اليابان دون مساعدة البيروقراطية اليابانية الموجودة آنذاك. كما توجب "إعادة تعليم وتثقيف" اليابانيين ودقرطة نظامهم السياسي. لكن ذلك لن يتحقق إلا عبر "ملك" استبدادي مطلق الصلاحية مجسد في شخص ماك آرثر. وكان من الضروري حرمان اقتصاد اليابان من القدرة على شن الحرب، وفي الوقت نفسه توجب تحسين مستويات المعيشة لتجنب نفقات وتكاليف الاحتلال الضخمة.

التسويات والحلول الوسط التي ظهرت نجحت في عملها دون شك، بمعنى أن اليابان خرجت من حكم ماك ارثر دولة ديمقراطية، رغم كونها ديمقراطية محكومة بحزب واحد، وتمتعت باقتصاد دينامي رغم اعتماده إلى حد كبير على تدخل الدولة، إضافة إلى شركات شبيهة بـ"كارتيلات" متواطئة مع بعضها بعضا تفوقت في العدد كثيرا على مثيلاتها الموجودة في الولايات المتحدة. لكن هذا النجاح كان في جوانب عديدة منه انتصارا لقانون التبعات والنتائج غير المقصودة. فقد شرع الأمريكيون "باستهداف الفرد الياباني وإعادة قولبة مشاعره وطرائق تفكيره"[٣٨]. لكن ذلك لم يتحقق: ومحاولات التنصير، التي تعاطف معها ماك ارثر بالتأكيد، لم تثمر شيئا[٣٩]. ولم يطرأ سوى تحول جزئي في إقناع اليابانيين "بقبول الهزيمة" (حسب عبارة جون دور)؛ والتخلي عن المسعى لامتلاك القدرة العسكرية ضمن

سياق منافسة يستحيل كسبها ضد الولايات المتحدة - كما ثبت - لصالح السعي للحصول على الثروة الاقتصادية كشريك ثانوي لأمريكا.

على السطح، بدت التغييرات مؤثرة. محاكمات مجرمي الحرب أدت إلى إدانة كافة الزعماء اليابانيين خلال الحرب، (باستثناء الإمبراطور نفسه) إضافة إلى حوالي أربعة آلاف من المسؤولين الأدنى مرتبة، تم إعدام تسعمائة شخص منهم. علاوة على ذلك، طرد أكثر من مائتي ألف من المسؤولين الكبار من مناصبهم في القوات المسلحة، والأحزاب السياسية، والشركات الكبرى. أما النظام التعليمي فأخضع لفحص دقيق بهدف جعله لا مركزيا وأكثر تحررا وتسامحا: وكذلك الشرطة والأمن العام. كما فرض احترام وإكبار الحريات المدنية والسياسية والدينية: وتحررت المرأة ومنحت حق الاقتراع، وأجيزت النقابات العمالية (قانونيا)، وابتدأ العمل بحرية الصحافة بالتدريج[٤٠]. وبالرغم من أن الإمبراطور (بناء على توصية ماك ارثر)[٤١] بقي على العرش تبعا لدستور أيار/ مايو ١٩٤٧، إلا أنه أصبح منذ ذلك الحين مجرد صورة رمزية، بينما منحت السلطة لحكومة مسؤولة أمام هيئة تشريعية من مجلسين. وتبعا للدستور لا يمكن لليابان اللجوء إلى القوة المسلحة إلا في حالة الدفاع عن النفس[٤٢].

لكن لم يفقد سوى واحد بالمائة من كبار الموظفين اليابانيين مناصبهم، ومن خلال موظفي الخدمة المدنية (وظائف الدولة) حكمت أمريكا اليابان[٤٣]. وإلا كيف يمكن للاحتلال الأمريكي أن يؤدي مهمته؟ فأسياد اليابان في حقبة ما بعد الحرب كانوا في حالة من الجهل المطبق بلغة وثقافة أتباعهم ورعاياهم الجدد. الكولونيل تشارلز كيدز، الذي لعب دورا محوريا في صياغة مسودة دستور عام ١٩٤٧، اعترف في وقت لاحق بأنه لم يملك "أية معرفة مهما كانت بتاريخ أو ثقافة أو أساطير اليابان" ويجهل تماما كل شيء عنها..[٤٤]. علاوة على ذلك، حصر الأمريكان أنفسهم - عموما - داخل نطاق "الحي الأمريكي" (أمريكا الصغرى)

في طوكيو. وكما قال أحد كبار مساعدي ماك ارثر: "لم يشاهد ماك ارثر طيلة أكثر من خمس سنين من اليابان - مع بعض الاستثناءات النادرة - سوى الطريق الواصل بين مبنى داي - ايتشي ومقره في السفارة الأمريكية، الذي لا يتجاوز طوله مسافة ميل واحد"[٤٥]. وتبعا لأحد المطلعين على بواطن الأمور "لم يتحدث معه لماك ارثر] سوى ستة عشر يابانيا أكثر من مرتين"[٤٦]. وتتذكر زوجة كولونيل أمريكي فيما بعد أنها كانت "تسير من طرف [الحي الأمريكي] إلى الطرف الآخر.. دون أن يغيب عنها ولو لحظة وجه لأحد الأمريكيين"[٤٧].

الإنجاز الذي حققه الاحتلال الأمريكي لكل من اليابان وألمانيا الغربية، وجرى التأكيد عليه مرارا هذه الأيام، هو الانتعاش الاقتصادي الاستثنائي الذي تمتع به كل منهما بعد أن استعاد عافيته. لكن ذلك لم يكن - في أي من الحالتين - نتيجة لما قصده المحتلون أصلا. بل على العكس من ذلك، تمثلت الخطة الأولية في "إضعاف" اقتصاد الدولتين وإفقار شعبيهما. إذ كان المزاج السائد لدى العديد من الأمريكيين مع قرب انتهاء الحرب يستهدف العقاب والجزاء لا التجديد والإحياء. واقترح أحد مستشاري لجنة التنسيق التابعة لوزارتي الحربية والبحرية "إبادة كافة اليابانيين - تقريبا - كعرق"[٤٨]. أما تقرير لجنة بولي الأكثر تحفظا (أواخر عام ١٩٤٥) فقد أوصى بتقليص نشاط قطاع بناء السفن في اليابان، وإنتاج الكيماويات والفولاذ، إضافة إلى دفع تعويضات عبر نقل المصانع اليابانية إلى الدول التي احتلتها اليابان خلال الحرب. في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، اقترح الخبير الإحصائي والإداري إدوارد ديمنغ تفكيك الشركات الاحتكارية، وهو اقتراح تبنته هيئة التنسيق، حيث رفعته إلى القائد الأعلى للقوى الحليفة: وحتى وقت متأخر يعود إلى أيار/ مايو ١٩٤٧، ظل التقرير محورا للسياسة الاقتصادية حين تبنته لجنة الشرق الأقصى وأصدرته على شكل أمر توجيهي (FEC-230). الفكرة نفسها شكلت القاعدة المؤسسة لقانون محاربة الاحتكار (نيسان/ أبريل ١٩٤٧)، وقانون

اللامركزية (كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٤٧) الذي وضع لحل وتفكيك أكثر من ثلاثمائة شركة[٤٩]. أما أهداف هذه الإجراءات فهي شبكات "زايباتسو" الشهيرة*، التي تركزت في أيديها ملكية الصناعة اليابانية قبل عام ١٩٤٥[٥٠]. لكن بقيت هناك مشكلة عالقة - مشكلة ميزت الاحتلال الأمريكي في كل مكان.

على الصعيد النظري - وفي معظم فترات التاريخ - استولت الإمبراطوريات على أراضي الدول الأخرى من أجل جباية أنواع متعددة من المداخيل والإيرادات، كفرض ضرائب على سكانها أو استخراج مصادرها الطبيعية. أما في الممارسة العملية، فإن الاحتلال الأمريكي قد زاد من العبء على دافعي الضرائب الأمريكيين، على الأقل في البداية. فالجيش الذي احتل اليابان كان ضخما جرارا: أربعمائة ألف رجل في المرحلة الأولى، ورغم أن هذا العدد قد تقلص إلى النصف، إلا أنه لم ينقص عن مائة ألف حتى عام ١٩٥٧[٥١]. استمرت وزارة الخزانة في تغطية رواتب الجنود ونفقات إطعامهم، رغم أن النية كانت تحميل اليابانيين نفقات السكن وإيجار المكاتب، والتدفئة والكهرباء، والنقل والمواصلات، تحت عنوان "نفقات إنهاء الحرب". لكن كان اليابانيون في الفترة التالية على الحرب مباشرة في حالة لا تسمح لهم بتحمل مثل هذا العبء. في حزيران/ يونيو، كان سكان طوكيو التي دمرتها الحرب يعيشون على نظام غذائي لا يتجاوز مائة وخمسين حريرة في اليوم، أي عشر الكمية الضرورية[٥٢]. وفي الميزانيات الأولى التي أعلنتها الحكومة اليابانية، مثلت نفقات وتكاليف الاحتلال ثلث الإنفاق الحكومي الإجمالي[٥٣]. أما المعونات المقدمة إلى اليابان، لدفع ثمن الأغذية والأسمدة المستوردة، فقد بلغت ١٩٤ مليون دولار في الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس ١٩٤٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦. وبالرغم من

* تكتل من الشركات اليابانية العملاقة. (المترجم)

كل خطط الأمريكيين لـ "تقليص حجم" الاقتصاد الياباني، إلا أن من مصلحتهم استعادته لنشاطه وعافيته بأقصى سرعة.

لم تكن القصة مختلفة كليا عنها في منطقة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا الغربية، مع فارق مهم وحيد: لقد استمتع ماك ارثر بدوره "كنائب الملك"، أما نظيره في ألمانيا، المهندس الجنرال لوسيوس كلاي، الذي خلف الجنرال ايزنهاور كحاكم عسكري لمنطقة الاحتلال الأمريكي، فقد كان أقل تحمسا بكثير لمنصبه. يتذكر فيما بعد قائلا: "لم يبلغني أحد بماهية سياستنا في ألمانيا. فقد اكتفوا بإرسالي إلى هناك. لم أكن راغبا بالوظيفة. فبرغم كل شيء كنا ما نزال نخوض حربا، وحين تصبح نائب الحاكم العسكري في جيش احتلال متمركز في دولة مهزومة بينما الحرب ما تزال مستعرة في المحيط الهادي، ستبدو الطريق مسدودة أمامك كجندي"[٥٤]. الأمر التوجيهي (JCS 1067) الذي أصدرته هيئة الأركان المشتركة في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، اعتبر أن القائد العام الأمريكي في ألمانيا هو "المشرع الأعلى، ويتمتع بالسلطة التنفيذية والقضائية"، وطالبه بممارسة سلطته بأسلوب "عادل لكن صارم ومتجرد"[٥٥]. تلهف كلاي للتخلص من هذه المسؤولية التي لم يسع إلى حملها. وخطط منذ البداية لتكون الحكومة العسكرية قصيرة الأجل: واستهدف تخفيض عدد مساعديه وموظفيه من اثني عشر ألفا إلى ستة آلاف بحلول الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٦، واختار الأول من تموز/ يوليو موعدا لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية كليا[٥٦] وعلى شاكلة ايزنهاور، آمن بضرورة "نقل حكم ألمانيا إلى مؤسسة مدنية في أقرب لحظة ممكنة"[٥٧]. لكنه قدم الحجة على أن وزارة الخارجية، لا الجيش الأمريكي، هي التي يجب أن تتنكب مسؤولية إدارة الاحتلال، وذلك في انتظار نقل السلطة (إلى إدارة مدنية).

وبعد صراع "معكوس" على السلطة بين وزارتي الحربية والخارجية، حيث حاولت كل منهما نقل "الدلو" إلى الأخرى، لفق ترومان حلا مبهما تمثل في تفويض الخارجية بصنع القرار السياسي، وتفويض الحربية بالأعمال الإدارية[٥٨]. لكن الوضع ظل على حاله طيلة عام ١٩٤٩، ثم وافقت الخارجية - من حيث المبدأ - على تولي المهمة في نهاية المطاف، لتتردد وتحجم أمام المسائل العملية: أخيرا، قرر ترومان في آذار/ مارس ١٩٤٨ إبقاء كلاي في منصبه. كافح كلاي طيلة هذه الفترة للاحتفاظ بالضباط المؤهلين والأكفاء، وهي مهمة لم تكن باليسيرة نظرا لعدم التأكد من المدة التي سيظل فيها الجيش ممسكا بزمام السيطرة[٥٩]. وكما ذكر لاحقا، فقد "كان ذلك عملا صعبا، ولم يكن مسليا.. ولو لم نتمكن من دعوة ضباط الجيش أصلا، وإقناعهم بالبقاء معنا كمدنيين، لما استطعنا إيجاد العناصر والكوادر الكفيلة بإدارة الاحتلال حسبما أعتقد"[٦٠]. الأمريكيون الأكثر خبرة، مثل جورج شوستر وجورج كينان، علقوا على جهل زملائهم بثقافة ألمانيا، وهو جهل لازم على الدوام غطرسة الفاتحين والمحتلين[٦١]. وبالرغم من أن الدراسات والأبحاث التي جرت مؤخرا كانت أقل قسوة وحدة في أحكامها، إلا أن الصورة التي ظهرت، ظلت - مرة أخرى - أبعد ما تكون عن الإشارة إلى احتلال مثالي[٦٢]. إذ لم يحدث أو يطبق أبدا ما تم التخطيط له. وما حدث لم يكن مخططا له. أمريكا لم تكن هنا إمبراطورية نتيجة الدعوة والنداء بل اعتمادا على الارتجال.

المثال النموذج على ذلك تجسده سياسة استئصال شأفة النازيين. فبعد أربع محاولات سابقة لمعالجة هذه المشكلة، صنف الأمر التوجيهي الصادر في السابع من تموز/ يوليو ١٩٤٥، الذي ركز الاهتمام على فكرة "الذنب الذي يرتكب بحكم المنصب"، صنف ١٣٦ فئة من الموظفين الذين يتوجب إقصاؤهم عن مناصبهم: وأضيف إليه "قانون كلاي" رقم ٨ (٢٦ أيلول/ سبتمبر)، الذي قضى بعدم إعادة توظيف النازيين السابقين إلا في الوظائف الدنيا والوضيعة. لكن واقع الحال تماثل

في كل من اليابان وألمانيا: التخلص من كبار الموظفين الإداريين الذين عملوا مع النظام البائد يعتبر "وصفه" مناسبة للفوضى والاضطراب. ومنذ شتاء ١٩٤٥ـ ١٩٤٦، أقنعت حالة الفوضى العارمة التي نتجت عن عمليات الاعتقال والعقوبات (بتخفيض مراتب الموظفين)، أقنعت كلاي بالحاجة إلى تغيير السبيل والنهج[٦٣]. وكما قال في آذار/ مارس ١٩٤٦: "لم أتمكن بعدد لا يتجاوز عشرة آلاف شخص من استئصال شأفة النازيين. فالمهمة يجب أن يقوم بها الألمان"[٦٤]. وما عناه ذلك هو اللجوء إلى عدد هائل من الاستبيانات المصممة لكي يقوم الألمان بتصنيف أنفسهم على مقياس دقيق من الشر والإجرام: مرتكبو الانتهاكات الكبرى، والمتوسطة، والعادية، ثم الأتباع، والمتعاطفون، وأخيرا الأنقياء الذين يملكون سجلا ناصع البياض "غسل بالبرسيل" على حد تعبير الألمان الساخر. دعا كلاي فيما بعد عملية استئصال النازيين "خطيئته الكبرى، واعتبره "إجراء يائسا اكتنفه الغموض"، خلق "مصيرا" مشتركا محزنا بين كبار وصغار النازيين[٦٥]. الخطط التي قدمها قرار "هيئة الأركان المشتركة رقم ١٠٦٧"، كانت على القدر نفسه من المطامح التي تفتقد الواقعية والفاعلية، حيث استهدفت إقامة "نظام متناسق للسيطرة على المؤسسة التعليمية الألمانية، وبرنامج إيجابي لإعادة التوجيه.. مصمم كلية لاستئصال النازيين والعقائد العسكرية.. "[٦٦]. في الحقيقة، عادت الحياة الأكاديمية بسرعة إلى نمطها القديم المعتاد. فأساتذة الجامعات الذين اعتنقوا النازية ذات مرة، تحولوا الآن إلى اعتناق "الأطلسية": واحتفظ العديد منهم بوظائفهم. أما أول دليل مهم على التغير الثقافي فكان ظهور الصحافة الحرة، لكن ذلك كان نتيجة جهد الخاضعين للاحتلال مثلما هو نتيجة عمل المحتلين، الذين انحصر دورهم في السماح بحرية الصحافة من حيث المبدأ.

مثلت عملية دمقرطة ألمانيا الغربية دون ريب واحدا من أعظم نجاحات السياسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب. لكن من المهم الإقرار بأنها تلقت الدفع إلى حد

كبير من رغبة كلاي بتسليم الحكم إلى السلطة المدنية بأسرع وقت ممكن. فإذا رفضت وزارة الخارجية القيام بالمهمة، فيجب آنئذ أن يتولاها الألمان أنفسهم. ومع أن القرار رقم ١٠٦٧ قد أشار إلى "الاستعداد في نهاية المطاف لإعادة بناء الحياة السياسية الألمانية على أسس ديمقراطية"، إلا أن خطه القاعدي تمثل - بالنسبة للمستقبل المنظور - في "عدم تشجيع أية أنشطة سياسية لا تنال الموافقة الرسمية"(٦٧). لكن عيل صبر الأمريكان في ألمانيا في انتظار بدء الألمان بالنشاط السياسي. وفي جلسة العمل الأولى لمجلس الحلفاء للتحكم والسيطرة (١٠ آب/ أغسطس ١٩٤٥)، اقترحوا إنشاء مؤسسات إدارية مركزية على الفور، يرأسها وزراء ألمان لتطبيق الأوامر والتوجيهات العامة للمجلس(٦٨). وجرى تعيين فريتز شافر، من حزب الشعب البافاري (قبل عام ١٩٣٣)، رئيسا لوزراء بافاريا بخلال أربعة أسابيع من عيد النصر على ألمانيا (رغم أنه طرد بعد بضعة شهور). سُمح بتنظيم الأحزاب في المنطقة الأمريكية على الفور تقريبا، وفي وقت مبكر يعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، أنشأ كلاي "مجلس رؤساء الولايات" في شتوتغارت، حيث منحه عددا تزايد باطراد من المسؤوليات الإدارية. وبحلول نهاية عام ١٩٤٥، أصبحت كافة الولايات الجديدة أو التي أعيد تشكيلها ضمن المنطقة الأمريكية خاضعة لحكومات و"برلمانات" ألمانية. وفي النصف الأول من السنة اللاحقة، تم تشكيل الحكومات المحلية، وأجريت الانتخابات - محليا في البداية ثم على مستويات المقاطعة، والمدينة، وأخيرا الولاية. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، امتلكت كافة الولايات في المنطقة الأمريكية دساتيرها الخاصة بها، التي جرت الموافقة عليها من قبل الحكومة العسكرية، ثم عبر الاستفتاءات: وفي ذات الوقت، أجريت الانتخابات لشغل مقاعد البرلمان في كل ولاية(٦٩).

في أيلول/ سبتمبر، ألقى وزير الخارجية جيمس بيرنز خطابا في شتوتغارت شدد فيه على الالتزام الأمريكي بتسريع عملية دقرطة ألمانيا:

لم تكن نية الحكومة الأمريكية أبدا حرمان الشعب الألماني من الحق بإدارة شؤونه الداخلية حالما يتمكن من ذلك بطريقة ديمقراطية، مع الاحترام الأصيل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.. وفي رأي الحكومة الأمريكية أنه يجب منح الشعب الألماني.. ضمن ضوابط مناسبة، المسؤولية الأولية لإدارة شؤونه الخاصة.. وبرأينا يتوجب الآن السماح للشعب الألماني إجراء الاستعدادات الضرورية لإقامة حكومة ألمانية ديمقراطية ومساعدته على ذلك.. وفي الوقت نفسه الذي سنصر فيه بإلحاح على التزام ألمانيا بمبادئ السلام، وحسن الجوار، والإنسانية.. فإن الشعب الأمريكي يأمل برؤية الألمان يعيشون في كنف دولة مسالمة وديمقراطية، ويصبحون ويبقون أحرارا ومستقلين.. إن الشعب الأمريكي الذي حارب في سبيل الحرية لا يرغب باستعباد الشعب الألماني، والحرية التي آمن بها الأمريكيون وحاربوا من أجلها هي حرية يجب أن يشارك بها كل الذين يحترمون حرية الآخرين.. الشعب الأمريكي يريد إعادة حكم ألمانيا إلى الشعب الألماني، ومساعدته على العودة إلى مكان مشرف بين الأمم الحرة والمحبة للسلام في العالم(٧٠).

بهذه الكلمات عبر وزير الخارجية عن مطمح متكرر للاحتلال الأمريكي في كل مكان وزمان: الأمل بالانتقال السريع من الحكم العسكري إلى الحكم الذاتي الديمقراطي. لكن هذا الأمل أمكن فقط تحقيقه لأن الألمان أنفسهم ما زالوا يتذكرون آليات عمل المؤسسات الديمقراطية. فبرغم كل شيء، لم يعزلوا عنها إلا لمدة اثنتي عشرة سنة فقط. ولو احتاجوا لتعليمات تفصيلية من كلاي وزملائه فلا بد أن يصابوا بخيبة الأمل حتما. وكما اعترف كلاي في وقت لاحق: "لم أكن أملك خبرة كبيرة في مجال [الديمقراطية]، ولم أقترع أبدا آنذاك. فقد أتيت من ولاية لا يسمح فيها للعسكريين بالاقتراع". في إحدى المناسبات، أمضى هو، وجون فوستر دالاس، ومجموعة من مسؤولي وزارة الخارجية "يوما كاملا ولم نتمكن من التوصل لاتفاق حول أي تعريف مشترك للديمقراطية" (٧١) وخلال

المناقشات مع كونراد اديناور، الذي سيشغل في المستقبل منصب مستشار ألمانيا، سعى كلاي للحصول على التوجيه من واشنطن فيما يتعلق بمسألة الفيدرالية، لكنه وجد نفسه عاجزا "عن الوصول إلى صيغة محددة ودقيقة لما ينوي المسؤولون الأمريكيون فعله لإقامة حكم فيدرالي". وخلص - آسفا وحزينا - إلى النتيجة التالية: "أعتقد أننا نتبنى فكرة غريبة واستثنائية عن حكومتنا باعتبارها كاملة ومثالية، دون أن نعرف حقا وفعلا كيف تعمل"(٧٢).

استنتج أبرز مؤرخي فترة الاحتلال الأمريكي لألمانيا أن "حكومة ألمانيا الجديدة التي ظهرت عام ١٩٤٩.. قد حمل بها وولدها الجيش الأمريكي"، لكن ذلك تم نتيجة التساهل والتسامح أكثر من الخبرة والحنكة في الدقرطة(٧٣). وعلى أية حال، من المهم ألا نبالغ في التشديد على المدى الذي وصلت إليه دقرطة ألمانيا الغربية. فبالرغم من أن أول حكومة ألمانية منتخبة قد استلمت زمام السلطة من الحكومة العسكرية في ربيع عام ١٩٤٩، إلا أن "قانون الاحتلال التشريعي" الذي طبق في تلك السنة، قيد بصورة صارمة سيطرة السياسيين الألمان على سياستهم الخارجية والدفاعية. كما احتفظ لقوات الاحتلال بحق "استعادة.. ممارسة السلطة الكاملة إذا اعتبرت أن قيامها بذلك هو أمر جوهري للأمن أو للحفاظ على الحكم الديمقراطي في ألمانيا"(٧٤).

بالتغاير مع ذلك، سارت عملية استرداد الاقتصاد الألماني لعافيته ونشاطه ببطء موجع. ومثلما هي الحال في اليابان، كان السبب على الأغلب يعود إلى أن اندفاعة السياسة في فترة ما بعد الحرب مباشرة استهدفت (بشكل مباشر أو غير مباشر) كبح النمو لا تحفيزه - إن كانت هناك اندفاعة متساوقة أصلا. في الواقع، ظهر توتر منذ البداية بين الأفكار العقابية القاسية المطالبة بتدمير القدرة الصناعية ضمن خطة هنري مورغينتهوس لعام ١٩٤٤، والأهداف الأكثر براغماتية التي وضعها الجيش وظهرت في "كتيب إرشادات الحكومة العسكرية في ألمانيا": ولم

يكن هناك أي إجماع بين وزارات الخارجية والحربية والخزانة، ناهيك عن هيئة الأركان المشتركة"[٧٥]. كان القرار رقم ١٠٦٧ وثيقة تسوية، وإن ظل يحتفظ بعناصر من خطة مورغينتهوس. وبالتالي، فقد طلب رسميا من الحكومة العسكرية "عدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها: ١) إعادة تأهيل الاقتصاد الألماني؛ أو ٢) الحفاظ على / أو تقوية الاقتصاد الألماني"[٧٦]. وبدلا من ذلك توجب على كلاي أن يستهدف: تفكيك مركزية بنية وإدارة الاقتصاد الألماني إلى أقصى قدر ممكن"، و"الطلب من الألمان استخدام كافة الوسائل المتاحة لمضاعفة الناتج الزراعي إلى الحد الأقصى". وفي ذات الوقت طلب منه "ضمان تأمين إنتاج وصيانة السلع والخدمات الضرورية لمنع حدوث مجاعة أو سواها من الآفات والاضطرابات التي قد تعرض قوات الاحتلال للخطر"[٧٧]. أما النتيجة فكانت منطقة واسعة تعج بالفوضى والاضطراب، كما كشفت شهادة العديد من العارفين ببواطن الأمور، مثل هارولد زينك ولويس براون وكارل فريدريش، في أواخر الأربعينات، حين عاد الكثير منهم إلى الجامعات الأمريكية وحولوا خبراتهم وتجاربهم إلى أطروحات لنيل شهادة الدكتوراه.

في الحقيقة، جرت عدة محاولات لتغيير وجهة السياسة الاقتصادية في المنطقة الأمريكية. ومنذ البداية، رفض لويس دوغلاس، المستشار المالي لكلاي، قرار هيئة الأركان المشتركة رقم ١٠٦٧ (JSC 1067) باعتباره عمل مجموعة "من الاقتصاديين البله" الذين "سيمنعون أمهر العمال في أوروبا من إنتاج ما يقدرون عليه من أجل قارة تحتاج بشدة إلى كل شيء"[٧٨]. وفي وقت مبكر يعود إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، اعترف تقرير رفعه كالفين هوفر إلى الحكومة العسكرية بوجود "تعارض بين الدرجة القصوى من تفكيك الصناعات الألمانية الرئيسية وبين هدف الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة في ألمانيا.. بينما يتوجب تغطية نفقات قوات الاحتلال"[٧٩]. في تشرين الثاني/ نوفمبر، وبتحريض من ترومان، أوصى بايرون

برايس، مدير إدارة الرقابة الأمريكية، بعد أن جال في مختلف مناطق ألمانيا، بمراجعة كاملة للسياسة المطبقة هناك[٨٠]. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، عكست واشنطن موقفها تماما. ولم يعد ثمة نية "بإلغاء أو إضعاف الصناعات الألمانية ذات الطبيعة السلمية". إذ إن رغبة أمريكا الوحيدة "هي رؤية الاقتصاد الألماني يقوى وينشط ويتكيف مع النظام العالمي"[٨١]. واعترف بيرنز في خطابه في شتوتغارت (أيلول/ سبتمبر) بما أقر به دوغلاس منذ البداية: "الانتعاش في أوروبا.. سوف يكون بطيئا إذا تحولت ألمانيا بما تملكه من موارد عظيمة من الحديد والفحم إلى مأوى للمشردين"[٨٢]. ومع دمج المنطقتين الأمريكية والبريطانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، أصبح الهدف "زيادة الصادرات الألمانية.. بقدر ما تسمح الظروف الدولية من سرعة"[٨٣]. لكن التقدم بدا آنذاك بطيئا إلى حد يدعو لليأس، وهو ما نميل إلى تناسيه اليوم. في نهاية عام ١٩٤٥، وصف كلاي الاقتصاد الألماني باعتباره "مجمدا من الناحية العملية"[٨٤]. وبعد ثمانية عشر شهرا، اضطر للتهديد بالاستقالة من أجل دفع وزارة الخارجية إلى الموافقة على هدف زيادة الناتج الصناعي الألماني ليبلغ ٧٥٪ من مستواه في حقبة ما قبل الحرب، وهو هدف لم يتحقق فعلا في المنطقة الأمريكية البريطانية حتى الربع الأخير من عام ١٩٤٨ [٨٥]. ومثلما هي الحال في اليابان، أدت ساسة فرض الركود الاقتصادي إلى زيادة نفقات وتكاليف الاحتلال. وحتى في عام ١٩٤٨، توصل أحد الاقتصاديين الألمان إلى نتيجة حسابية مفادها أن نفقات الاحتلال سوف تستهلك نصف القيمة الإجمالية للضرائب في تلك السنة: وظلت تساوي ثلث ميزانية الحكومة الفيدرالية حتى عام ١٩٥٠[٨٦]. لكن ألمانيا كانت تتلقى في الوقت نفسه معونات كبيرة من الولايات المتحدة[٨٧]. ولم تحظ هذه المعونات بالشعبية ولم تكن مربحة. وفي اقتصاد البلدين كليهما، تساوت الفوضى المالية مع التضخم المفرط، الذي بدا في ألمانيا مشابها للتضخم الهائل الذي حدث عام ١٩٢٣. "ألم يولد هتلر من رحم ذاك التضخم"؟[٨٨].

في الحقيقة، لم تكن الرغبة السلمية التي تستهدف بناء الدولة هي التي حلت المشكلات الاقتصادية لليابان وألمانيا المحتلتين. بل على العكس - وهذا سيثبت أهميته الحاسمة طيلة حقبة الحرب الباردة - كان الدافع الأساسي متمثلا في الخوف من إمبراطورية منافسة. فبالنسبة للإمبراطورية التي تنكر حقيقتها الإمبراطورية، هنالك طريقة وحيدة للتصرف بأسلوب إمبراطوري بضمير مرتاح، ألا وهي مقارعة إمبراطورية الآخرين. وتبعا لمبدأ الاحتواء الذي ظهر إلى حيز الوجود عام ١٩٤٧، عثرت الولايات المتحدة على الأيديولوجيا المثالية للنوع الغريب والاستثنائي من الإمبراطورية التي تمثلها: الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية.

الأس المنطقي الجديد للإمبراطورية الأمريكية عرض بإيجاز في "برقية" جورج كينان المطولة و"السرية للغاية" التي أرسلها إلى واشنطن من موسكو في شباط / فبراير ١٩٤٦، حيث حذر فيها من أنه "لاشيء أقل من نزع الأسلحة الكامل، وتسليم قواتنا الجوية والبحرية إلى روسيا، والتخلي عن سلطات الحكم إلى الشيوعيين الأمريكان" يمكن أن يهدئ من حدة "هواجس ستالين المهلكة"[٨٩]. استخلص ترومان نتائجه الخاصة من تحذير كينان في خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الكونغرس (في الثاني من آذار/ مارس ١٩٤٧). فقد أعلن: "يجب أن تتمثل سياسة الولايات المتحدة في دعم ومساندة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من قبل الأقليات أو الضغوط الخارجية"[٩٠]. أما الضغوط الخارجية التي يقصدها الأمريكيون فقد كشف عنها كينان بعد أربعة أشهر في مقالة بالغة الأهمية ودون توقيع كتبها في مجلة "فورين أفيرز" بعنوان "مصادر المسلك السوفييتي"، حذر فيها من خطر "الضغط السوفييتي على المؤسسات الحرة في العالم الغربي"، وهدف موسكو المتمثل في "التعدي.. على مصالح وسلام واستقرار العالم". كما قدم الدليل على أن "العنصر الرئيس في أية سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي - كما يبدو واضحا - هو أن تكون بعيدة المدى، ومتحلية

بالصبر لكن مع الحزم واليقظة والاحتراس لاحتواء النزعات التوسعية الروسية". في هذا التحليل، غدت الإمبراطورية الروسية حقيقة واقعة. أما النقطة الجوهرية في حجة كينان فهي "إمكانية احتوائها بواسطة التطبيق الحاذق والحذر للقوة المضادة في سلسلة متبدلة باستمرار من النقاط الجغرافية والسياسية، تتصل بتبدلات ومناورات السياسة السوفييتية.. لوتكون) مصممة لمجابهة الروس بقوة مضادة راسخة لا تتغير في كل نقطة.."[٩١]. وبحلول عام ١٩٥٠، تجاوزت السياسة الأمريكية الرسمية حتى خطة كينان فقد كشف مجلس الأمن القومي بلغة تثير الذعر التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة الآن:

يدفع الاتحاد السوفييتي، خلافا لكل الطامحين للهيمنة في الماضي، إيمان متعصب جديد يتناقض مع مبادئنا، وهو يسعى لفرض سلطته الاستبدادية المطلقة على باقي دول العالم.. القضايا التي تواجهنا بالغة الخطورة، لا تشمل تدمير هذه الجمهورية فقط بل الحضارة ذاتها.. إن المخطط الأساسي لأولئك المتحكمين بالاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية الدولية يتمثل في الحفاظ على /وتصليد سلطتهم المطلقة، أولا في الاتحاد السوفييتي، ثم في المناطق التي تخضع الآن لسيطرتهم. لكن تحقيق هذا المخطط - حسب تفكير الزعماء السوفييت - يتطلب توسيعا ديناميا لسلطتهم والقضاء في نهاية المطاف على أية مقاومة لها.. لذلك يستدعي المخطط التخريب الكامل أو التدمير القسري للحكومات والبنى الاجتماعية في دول العالم غير الشيوعي، واستبدالها بأنظمة وبنى تابعة وخاضعة لتحكم الكرملين.. إن الولايات المتحدة.. باعتبارها.. مركز القوة في العالم غير الشيوعي وحصن مقاومة التوسع السوفييتي، هي العدو الرئيس الذي يجب تخريب وتدمير بلاده وقدرته وحيويته.."[٩٢].

ما جعل كل ذلك على هذه الدرجة من الإقناع، رغم أنه اتفاقي في جوانب عديدة، هو الإخفاق الكارثي في احتواء الشيوعية في الصين، ففي هذا الوقت طردت جيوش تشانغ كاي شيك من البر الصيني وفرت مدحورة أمام زحف ماوتسي تونغ وجيش الفلاحين الشيوعيين الذين يقودهم - الورثة الثوريين للفوضى العارمة في حقبة ما بعد الحرب، تماما كما كان لينين والبلاشفة قبل ثلاثين سنة. لكن على الرغم من كافة مضامينها الدفاعية، فإن فكرة الاحتواء الأمريكية - المؤسسة على التهديد الذي يمثله "الآخر"، الإمبراطورية الخبيثة - كانت في حد ذاتها مشروعا إمبراطوريا / إمبرياليا ضمنيا، كما تسرب عن ترومان نفسه حين أعلن أن مسؤولية أمريكا أعظم من تلك التي واجهت ذات مرة "الإمبراطورية الفارسية في عهد داريوس الأول، واليونان في عهد الإسكندر المقدوني، وروما في عهد أدريان، وبريطانيا زمن الملكة فيكتوريا". أما السبيل الوحيد "لإنقاذ العالم من الحكم الاستبدادي التوتاليتاري"[٩٣]، حسبما حاجج ترومان، فهو "تبني العالم برمته النظام الأمريكي" لأن "النظام الأمريكي" لا يمكنه البقاء إلا إذا أصبح "نظاما عالميا"[٩٤].

بالنسبة لثقافة سياسية واعية بذاتها وبمناهضتها للإمبراطورية، قدم الاحتواء الحل المناسب لكافة التناقضات والتوترات السابقة بين فضيلة الجمهورية وممارسة القوة العالمية. وكانت له عاقبة مباشرة وبالغة الأهمية: إذ عمل بصورة دراماتيكية عبر ثلاث طرائق متميزة على تسريع الانتعاش الاقتصادي في اليابان وألمانيا الغربية. أولا، تلقى اقتصاد الدولتين حقنات نقدية هائلة على شكل معونات أمريكية مباشرة. ثانيا، وضعت خطط تغيير بنى الملكية والهيكليات التنظيمية على الرف، واستبدلت بأخرى تستهدف مضاعفة النمو إلى الحد الأقصى. ثالثا، وفرت عملية إعادة التسلح، ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في الدول المعادية - سابقا - نفسها، الدافع المحفز بفعل قوته الذاتية. كانت النتائج تستحق أن توصف بـ"المعجزة الاقتصادية". لكن العجيبة المعجزة حقا هو أن الإمبراطورية الأمريكية بدأت للمرة الأولى تكسب ما يكفي من المال لتغطية نفقات احتلالها.

استعادة ألمانيا لعافيتها الاقتصادية أثارت انتباها أكبر من انتعاش اليابان لأنها جزء من مشروع (وزير الخارجية الأمريكي جورج) مارشال الشهير لإعادة إعمار وبناء أوروبا. لكن ما جرى في آسيا كان على القدر نفسه من الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية. فقد تضاعفت المعونات المقدمة إلى اليابان لتصل إلى ٤٠٤ مليون دولار في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، مقارنة بأقل من ٢٠٠ مليون دولار طيلة الأشهر الثمانية عشر السابقة. في عام ١٩٤٨، زادت المعونات الأمريكية مجددا لتبلغ ٤٦١ مليونا، وقفزت عام ١٩٤٩ إلى ٥٣٨ مليون دولار[٩٥]. ووفر المبلغ الإجمالي الذي تجاوز ١٥ مليار دولار عونا اقتصاديا مشجعا. في الوقت نفسه، تم التخلي عن الحملة لتفكيك شبكات "زايباتسو"، ولم تحل الشركات الكبرى، مثل ميتسوي وميتسوبيشي: في حين أعيد على عجل بناء الشركات الثمانين التي أعدت الترتيبات اللازمة لحلها. في عام ١٩٥١، كانت ثلاث شركات فقط تحتكر إنتاج نسبة ٩٦٪ من الحديد الخام[٩٦]. وقدم عرض موجز للمقاربة المعتمدة على الاقتصاد الضخم (في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) في "خط" من تسع نقاط رسمه المصرفي جوزيف دوج (من ديترويت). "الخط" لم يكن له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بسياسة تحرير الاقتصاد: السيطرة على الأجور والأسعار وفرضها فرضا لمكافحة التضخم، وترشيد الواردات، مع إعطاء الأولوية لصناعات التصدير[٩٧]. أما بالنسبة لحملة تطهير "اليمين"، فقد ضاعت في غياهب النسيان[٩٨]. وتبعا لجون دور، منحت السلطة إلى رئيس الوزراء يوشيدا شيغيرو المتربع على "تركيبة حكم ثلاثية القوائم تمثلها المشاريع التجارية الكبرى، والبيروقراطية، والجماعات المحافظة"[٩٩].

القصة ذاتها مكررة - عموما - في ألمانيا الغربية. خطط تفكيك الشركات والمؤسسات الصناعية والمالية الكبرى وضع معظمها على الرف: وبقي حزب اديناور (الحزب الديمقراطي المسيحي) مهيمنا على الحياة السياسية حتى الستينات. أما

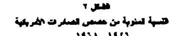
"المعجزة الاقتصادية" اللاحقة فكانت في الواقع أقل إثارة للإعجاب من المعجزة التي حققتها اليابان، لكنها أفضل بمراحل من الانتعاش الذي تحقق في أي مكان آخر من أوروبا تقريبا[١٠٠]. قبل عام ١٩٤٨، ظل الناتج الصناعي أقل من نصف مستوياته عام ١٩٣٦؛ لكن بحلول شهر آذار/ مارس ١٩٤٩، قفز إلى نسبة ٨٩٪. وتضاعفت الصادرات السنوية تقريبا في المدة نفسها[١٠١]. هل يعزى الفضل الأكبر في هذا النجاح إلى المعونات الأمريكية المباشرة أم إلى التغييرات التي أدخلت على السياسة الاقتصادية - خصوصا الإصلاح النقدي في حزيران/ يونيو ١٩٤٨؟ ظلت الإجابة محل جدل خلافي لا ينتهي. برنامج الإنعاش الأوروبي (خطة السنوات الأربع) الذي كشف عنه مارشال في جامعة هارفارد عام ١٩٤٧ وطبق في السنة التالية، يناقش أحيانا وكأنه صفقة اشترت فيها الولايات المتحدة أوروبا الغربية، مثلما ابتاعت بدولاراتها الاسكا ذات مرة. لكن من الضروري ملاحظة حجم المبالغ النقدية المعنية. فالمجموع الإجمالي للمبالغ التي أنفقت لم تتجاوز نسبة ١٪ من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة. وعلى أية حال، لم تكن ألمانيا الغربية هي المستفيد الرئيسي. فقد تلقت ست عشرة دولة معونات مشروع مارشال، التي بلغت قيمتها ١١.٨ مليار دولار؛ إضافة إلى مبلغ ١.٥ مليار دولار على شكل قروض. ولم تتجاوز حصة ألمانيا من إجمالي المعونات ١٠٪، أي نصف المعونات التي ذهبت إلى فرنسا وبريطانيا (أكبر المستفيدين)[١٠٢]. معونات برنامج مارشال بحد ذاتها لم تشكل ضمانا بالانتعاش الاقتصادي: ولو كانت كذلك لحققت بريطانيا معجزة اقتصادية، في حين حدث العكس في واقع الأمر. ويبدو من الأكثر منطقية أن نعزو المعجزة الألمانية إلى موجة الثقة التي ولدها المارك الألماني الجديد، بمصاحبة رفع القيود عن الأسعار[١٠٣].

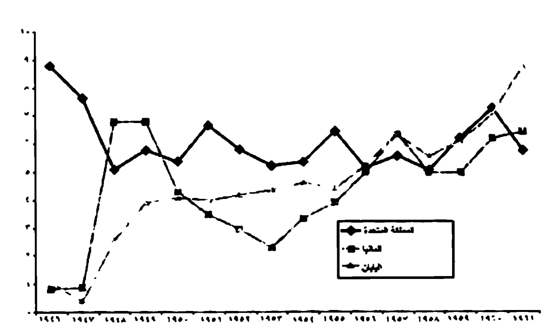
قيل إن المعونات الأمريكية شجعت النمو عبر إشاعة الثقة. لربما يكون ذلك صحيحا. لكن ما يعادله في الأهمية أيضا قد يتمثل في حقيقة أن الثقة هي نتيجة

التواجد المستمر للقوات الأمريكية، ودمج البلدين معا ضمن البنية الأمريكية الجديدة لمعاهدات الأمن. ولربما لم تتمكن الدولارات الأمريكية والماركات الألمانية معا من تحقيق مثل هذا النجاح لو لم يقرر كلاي كسر الحصار السوفييتي حول برلين الغربية عبر جسر جوي (غير مسبوق في التاريخ) استمر أحد عشر شهرا (حزيران/ يونيو ١٩٤٨- أيار/ مايو ١٩٤٩). ومع أن الاحتلال لكل من اليابان وألمانيا الغربية قد انتهى رسميا في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٥ على التوالي، إلا أن أعدادا كبيرة من القوات الأمريكية بقيت هناك لخمسين سنة أخرى: وفي الحقيقة ما زالت متواجدة في البلدين حتى اليوم[١٠٤]، وتلك نتيجة أخرى لم تكن مقصودة. قبل أن تهدأ حدة الحرب الباردة، اقترح الأمريكيون عقد معاهدة لنزع سلاح ألمانيا لمدة خمس وعشرين سنة أو حتى أربعين سنة، لكن رفضته القوى الأخرى[١٠٥]. وبحلول عام ١٩٥٣، تم نشر ست فرق أمريكية في ألمانيا الغربية، إضافة إلى تسع فرق أخرى من الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الذي تشكل حديثا، بما فيها ألمانيا الغربية ذاتها. فإعادة التسلح - لا بالنسبة للولايات المتحدة فقط بل لسواها من أعضاء الحلف - شكلت قوة محفزة أخرى أسهمت في تنشيط صناعات كل الدول المعنية.

السياسات الجديدة التي استلهمت وحيها من الاحتواء فعلت أكثر من مجرد تحفيز وتنشيط اقتصادات الدول المحتلة، وبالتالي تقليص حصة تكاليف الاحتلال التي كان على الأمريكيين دفعها. فمن خلال تشجيع النمو في اليابان وألمانيا ضمن ظروف زيادة حرية التجارة باطراد، ظهرت أسواق جديدة وديناميية للصادرات الأمريكية. وفي وقت مبكر يعود لعامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، بلغ حجم السلع التي بيعت إلى ألمانيا الغربية نسبة ٧٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية. وبحلول عام ١٩٥٧، تجاوزت ألمانيا واليابان لأول مرة بريطانيا في الأهمية بالنسبة للتجارة الأمريكية (انظر الشكل رقم ٢).

باختصار، كان هناك منطق يعتمد على المصلحة الذاتية وراء تحفيز انتعاش الدولتين المعاديتين لأمريكا سابقا. وكان كينان قد قدم الحجة، في ملاحظات أعدها لمارشال قبل الإعلان عن برنامج المعونات، على أن المال ضروري "لكي يستطيع [الأوروبيون] الشراء منا"، وبالتالي "سيمتلكون ما يكفي من الثقة بالنفس لمقاومة الضغوط الخارجية". الآن، تم تبرير مثل هذه الحسابات: للولايات المتحدة "مصلحة اقتصادية حقيقية في أوروبا" ناتجة "عن دور أوروبا.. كسوق وكمصدر رئيس للتزود بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات"[١٠٦].





Source: *Historical Statistics of the United States*, p. 903

أخيرا، بدا أن مبدأ الفضيلة المراوغة قد تم ترسيخه. وأمكن إشباع دوافع المثالية الأمريكية لأن السياسة الإمبراطورية قد جرى تبنيها وممارستها باسم مناهضة الإمبراطورية. لكن المصلحة الذاتية الأمريكية يمكن أيضا إرضاؤها وتحقيقها لأن

احتلال الدول الأجنبية أتى أكله كما تبين بعد فترة وجيزة جدا. وعلى هذا الأساس، أمكن تحويل ألمانيا الغربية واليابان بأسلوب ناجح من نظامين مارقين من أسوأ الأنواع إلى مثالين نموذجيين للاقتصاد الرأسمالي والنظام السياسي الديمقراطي.

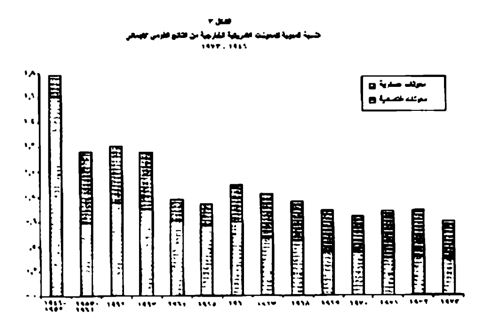
بقي لغز محير وحيد. فإذا ثبت أن التوليفة التي تجمع الاحتلال الطويل الأجل والفوائد الاقتصادية المتبادلة حققت هذا القدر من النجاح في هاتين الحالتين، فلمَ ندر تكرارها في بلاد أخرى؟

ماك آرثر يعبر "الروبيكون"*

في عام ١٩٤٨، مع بداية حقبة الاحتواء، كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها الاقتصادية النسبية. في العقد السابق نما ناتج الاقتصاد الأمريكي (بالقيمة الحقيقية) بمقدار الثلثين. وبلغ الآن حوالي ثلث إجمالي الناتج العالمي، أي أكبر بثلاث مرات من حصة الإمبراطورية المنافسة، الاتحاد السوفييتي[١٠٧]. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تمثل سوى ٦٪ من عدد سكان العالم، إلا أنها تنتج حوالي نصف إجمالي الطاقة الكهربائية التي ينتجها العالم برمته. وتملك في مصارفها النسبة نفسها تقريبا من احتياطي الذهب النقدي وما يعادله. أما الشركات الأمريكية فتسيطر على حوالي ثلاثة أخماس احتياطات النفط العالمية. كما تهيمن على الإنتاج العالمي للسيارات[١٠٨]. تحدث ترومان بمبالغة لها ما يبررها حين قال: "نحن عملاق عالم الاقتصاد. النمط المستقبلي للعلاقات الاقتصادية يعتمد علينا، شئنا أم أبينا. العالم يراقبنا ليرى ماذا سنفعل. الخيار لنا"[١٠٩].

* حين اجتاز قيصر نهر الروبيكون في شمال إيطاليا (٤٩ ق.م) اندلعت الحرب الأهلية التي أوصلته إلى سدة الحكم. ثم بدأ التعبير يعني بدلالته اجتياز نقطة اللاعودة. (المترجم)

اتخذ الخيار صيغة واضحة وجديدة. فقد شرعت الولايات المتحدة في اندفاعة مستدامة استهدفت تقليص حجم العوائق التجارية العالمية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن إطار "الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة" (الغات). أما العوائق أمام حركة رؤوس الأموال العالمية فلم تمنح قمة الأولويات: حيث ساد الاعتقاد بأن من الأفضل العودة إلى نظام معدلات الصرف الثابتة الذي هيمن قبل فترة الكساد الكبير، رغم أن الدولار حل محل السبائك الذهبية كضمان للاستقرار. وظهرت مؤسستان دوليتان جديدتان لإدارة النظام المالي العالمي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن جوهر "الهيمنة" الأمريكية تمثل في المعاملة التفضيلية لحلفاء أمريكا عند تخصيص قروض ومنح المساعدات (لأغراض تنموية أو عسكرية)[١١٠]. ونظرا لحجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة حتى بأغنى حلفاء أمريكا، فإن المبالغ المتواضعة نسبيا - من وجهة النظر الأمريكية - قد تبدو ضخمة جدا بالنسبة للدول المتلقية لها (انظر الشكل ٣).



إذ بلغ حجم المعونات الاقتصادية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٢، حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، قدم نصفها ضمن مشروع مارشال. وطيلة العقد الثاني - بما فيه تلك السنوات المحمومة حين تعهد جون ف. كينيدي "بدفع أي ثمن، وتنكب أي عبء، ومواجهة أي مشقة.. لضمان بقاء ونجاح الحرية" - انخفضت إلى أقل من ١٪.

الأكثر أهمية من كل ذلك هو الإنفاق العسكري الأمريكي. فبعد أن انخفض في أعقاب النصر على ألمانيا واليابان مباشرة، بدأ يرتفع بشكل حاد بعد عام ١٩٤٨، من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد أقصى بلغ ١٤٪ عام ١٩٥٣، أي أكثر من خمسة أضعاف بالقيمة النقدية(١١١). ومثلت الزيادة في مخزون القنابل الذرية جزءا من المشتريات بالطبع: في عام ١٩٤٧، كانت الولايات المتحدة تملك أربع عشرة قنبلة فقط، لكن بحلول نهاية عام ١٩٥٠ ارتفع العدد إلى حوالي ثلاثمائة، ثم تجاوز الثمانمائة مع نهاية عام ١٩٥٢(١١٢). كما كان هناك ارتفاع طفيف لكن مهم في القوات التقليدية الأمريكية. فبين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢، ارتفع عدد القوى العاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية بمعدل مرتين ونصف، ليصل إلى ذروته في حقبة ما بعد الحرب (كما تبين لاحقا)، أي ٣.٤ مليون فرد. وحتى بعد انتهاء الحرب الكورية، فإن الاستعداد العسكري بقي فوق معدل جاهزيته في أواخر الأربعينات. وظلت ميزانية الدفاع في حدود ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ١٩٧٣، وبلغ عدد القوات المسلحة ٢.٢ مليون فرد(١١٣). قلة من هؤلاء الجنود تمركزوا في الخارج ضمن شبكة من القواعد القديمة والجديدة، وانتشر بعضهم في مناطق تخضع مباشرة للولايات المتحدة، لكن معظمهم تواجد في دول مستقلة سياسيا كانت حليفة لأمريكا. بحلول عام ١٩٦٧، تمركز الجنود والخبراء والمستشارون والموظفون الأمريكيون في أربع وستين دولة: تسع عشرة منها في أمريكا اللاتينية، وثلاث عشرة في أوروبا، وإحدى عشرة في أفريقيا، وإحدى عشرة في الشرق الأدنى

وجنوب آسيا، وعشر في آسيا [114]. كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات تحالف مع أكثر من ثمان وأربعين دولة مختلفة، بدءا ببريطانيا وألمانيا، وانتهاء بأستراليا ونيوزيلندا، مرورا بتركيا وإيران وباكستان والسعودية وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان[115]. أطلق على أمريكا آنئذ اسم "إمبراطورية بالاستدعاء" (أو "إمبراطورية لبت النداء")، وأصابت التسمية كبد الحقيقة. لكن المدهش قبول الولايات المتحدة هذا العدد الكبير من الدعوات التي تلقتها. فتبعا لأحد التقديرات، تدخلت القوات المسلحة الأمريكية مائة وثمان وستين مرة في مختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٥[116].

لكن هناك لغزا محيرا. فبالرغم من قوة وجبروت الولايات المتحدة على مختلف الصعد الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، إلا أن عمليات التدخل التي قامت بها أفرزت نتائج مختلطة ومتباينة. وتبعا لأحد التقييمات لتسع حالات تدخل حدثت بعد عام ١٩٤٥، ويمكن أن نميزها - عند مراجعة أحداث الماضي - باعتبارها محاولات لإعادة بناء الدول المستهدفة، لا يمكن الحكم إلا على أربع منها بأنها ناجحة، بمعنى أنها استطاعت إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة. ناقشنا آنفا اثنتين من هذه الحالات: أما بالنسبة للاثنتين الباقيتين - غرينادا (١٩٨٣) و بنما (١٩٨٩) - فقد حدثت كل منهما في المراحل الختامية من الحرب الباردة، بعد إخفاقات ذريعة أشد خطورة. ومن الأفكار التي شاعت أن عمليات التدخل الأمريكية ستكون أكثر نجاحا على الأرجح حين تتم بمشاركة أطراف أخرى (أي بالاشتراك مع الحلفاء) وتدعم القوى الديمقراطية بدلا من النخب العسكرية في البلد المستهدف[117]. لكن هذه الحجة تعتمد معيارا ينطوي على مفارقة تاريخية وتطبقه على حقبة كان فيها احتواء التوسع الشيوعي، وليس بناء وترسيخ الديمقراطية، هو الهدف الذي تسعى إليه السياسة. ولربما يكون السؤال الأوثق صلة بالموضوع هو: لماذا فشلت الولايات المتحدة في تطبيق سياسة الاحتواء في العديد من البلدان التي سعى

السوفييت أو الصينيون إلى اختراقها بالقوة؟ أو على وجه الدقة: لماذا اضطرت الولايات المتحدة بكل ثرائها الهائل أن تكتفي بقبول "الروابط" (مع كوريا مثلا) أو الهزائم الماحقة (كوبا وفيتنام)، في نزاعات وصراعات ومنافسات كان من المنتظر أن تنتصر فيها دوما؟

هنالك أربعة أجوبة عن هذا السؤال. الجواب الأول يتصل بالجغرافيا: فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الوصول إلى مناطق أبعد بالنسبة لها (مقارنة بالاتحاد السوفييتي) في كافة الميادين الرئيسة للتنافس الاستراتيجي باستثناء منطقتي الكاريبي وأمريكا اللاتينية. الثاني يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية: حالما امتلك السوفييت قنبلة ذرية واحدة استطاعوا أن يشكلوا تهديدا أخطر للولايات المتحدة مقارنة بكل التوقعات والمدركات السابقة. ثم أصبح من المعروف أنهم على استعداد لبناء ترسانة أكبر من الأمريكان، بحيث تحول ميزان القوة النووية - إضافة إلى ميزان الأسلحة التقليدية - لغير صالح الولايات المتحدة. ثالثا، باعتبار الولايات المتحدة إمبراطورية اعتمدت على الموافقة والقبول، فإن سلطتها على حلفائها أقل من تلك التي مارسها الاتحاد السوفييتي على الدول التابعة به. وأوضح مثال تجسده أوروبا، حيث لم يتردد الروس في إرسال الدبابات إلى الشوارع لفرض إرادتهم، بينما كان زعماء أوروبا الغربية يعاملون كأنداد - تقريبا - من قبل واشنطن[١١٨]. أخيرا، وربما الأهم، توجب على صناع السياسة الأمريكيين الانتباه لآراء مواطنيهم بشكل أكبر من نظرائهم السوفييت. ولسوء الحظ، حين وضعت سياسة الاحتواء على محك الأصوات الانتخابية، جاءت النتائج مخيبة للآمال. صحيح أن الأمريكيين يكرهون ويخشون "الخطر الأحمر"، إلا أنهم ليسوا على استعداد لشن حروب تقليدية طويلة الأمد لدحره وإنزال الهزيمة به. وما إن بانت هذه الحقيقة بجلاء، حتى بهتت وتضاءلت بسرعة مصداقية العهود والالتزامات الأمريكية "بدعم أي صديق ومقارعة كل عدو".

هنالك استدلال يجب استخلاصه من كل ذلك. من المحتمل أن تقدر الولايات المتحدة على كسب أي حرب "ساخنة" ضد الشيوعية لو استخدمت كامل قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الخمسينات. لكن هذا الاحتمال لم يكن واردا إلا إذا حدث تغيير جذري في طبيعة السياسة الأمريكية الداخلية، تغيير قادر على نقل مركز الثقل الدستوري من الجمهورية إلى الإمبراطورية حقا وفعلا. في عام ١٩٥١، ظهر هذا الاحتمال مؤقتا، كما سنرى لاحقا، لكن رفضه الشعب الأمريكي بازدراء. فلربما تقبل بعض فئاته إمبراطورية تقوم على "الاستدعاء" إلى دول العالم الأخرى، إلا أنه لا يوجد أحد - كما تبين بوضوح - يرغب بدعوة الإمبراطورية إلى داخل الوطن.

كانت الحرب الكورية عاقبة مباشرة للعدوان الشيوعي. أولا، رفض الروس السماح بإجراء انتخابات حرة وتحت إشراف الأمم المتحدة في المنطقة الخاضعة لاحتلالهم[١١٩]. وفي نيسان / أبريل ١٩٥٠، فوض ستالين زعيم كوريا الشمالية كيم ايل سونغ بغزو جمهورية كوريا وإسقاط حكومتها المنتخبة ديمقراطيا (رغم أنها لم تكن ليبرالية كثيرا)[١٢٠]. ومن السهولة بمكان معرفة السبب وراء قرار ستالين شن الحرب بالوكالة. إذ كانت الولايات المتحدة قد أكدت - سابقا - قبولها بتقسيم شبه الجزيرة الكورية كما حدث في ألمانيا، وفي الحقيقة، ومنذ عام ١٩٤٨، كانت تسحب القوات الأمريكية من البلاد. في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، أشار وزير الخارجية دين اتشيسون إلى أنه لا يعتبر كوريا الجنوبية ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة. وفي الشهر نفسه، رفض مجلس النواب فعلا مشروع المعونة الكورية الذي قدمته الإدارة، بالرغم من أنه وافق عليه فيما بعد[١٢١]. وحتى في هذه الحالة، كان لترومان كل الحق باعتبار الغزو عملا "عدوانيا لا مبرر له". وفي غياب المندوب الروسي عن مجلس الأمن، لم يجد صعوبة في استصدار قرار

يدعو الدول الأعضاء "لتقديم المساعدة الضرورية لجمهورية كوريا لصد الهجوم المسلح واستعادة السلام والأمن في المنطقة". وبدا أن الولايات المتحدة، مع خمس عشرة دولة أخرى أسهمت بقواتها المسلحة في المجهود الحربي اللاحق، تمتلك القوة والحق معا[122]. علاوة على ذلك، أيد الرأي العام الأمريكي تأييدا ساحقا في البداية التدخل في كوريا. فثلاثة أرباع الذين شملهم استطلاع الرأي (في تموز/ يوليو ١٩٥٠) وافقوا على خطوة ترومان؛ والأهم من ذلك أن اكثر من نصف المؤيدين اعتبروه إجراء ضروريا "لإيقاف روسيا عند حدها"[123]. أما قرار ماك ارثر بمهاجمة الكوريين الشماليين من الخلف، عبر إنزال القوات في انشون* فقد جعل الشعب الأمريكي يتذوق حلاوة النصر. كان هناك دعم شعبي قوي لقراره بمطاردة الغزاة إلى ما وراء خط العرض ٣٨، الأمر الذي أثار احتمال تغيير النظام في الشمال وإعادة توحيد كوريا[124]. وقبل وقت قصير من اجتياز طلائع القوات الأمريكية الخط، وصلت نسبة التأييد الشعبي للحرب إلى ٨١٪.

لم يكن الهجوم المضاد الذي شنه الصينيون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ هو الذي أنقذ كوريا الشمالية من الدمار. فمع أن التأثير الأولي للتدخل الصيني كان دراماتيكيا، حيث حول - لفترة وجيزة - قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى "قطيع دون راع"[125]، إلا أن القوات الأمريكية امتلكت ما يكفي من القدرة لإنزال الهزيمة بجيش الشعب، الطري العود، بقيادة ماو تسي تونغ. لكن ثلاثة أسباب منعت حدوث ذلك. أولا، المعارضة الصاخبة لحلفاء أمريكا خوفا من احتمال شن ضربة ذرية ضد الصين[126]. ثانيا، قلق حكومة ترومان من أن تستدعي مثل هذه الضربة هجوما مضادا سوفييتيا ضد أوروبا الغربية[127]. ومع أن عدد القنابل الذرية التي كانت بحوزة الولايات المتحدة يفوق عددها لدى الاتحاد

* ميناء كوري على البحر الأصفر إلى الغرب من سيول. (المترجم)

السوفييتي بسبع عشرة مرة تقريبا، إلا أن السياسة الأمريكية تقتضي عدم فعل شيء من شأنه أن يفاقم خطر اندلاع "حرب عالمية ثالثة"[٢٨٣]. لكن السبب الثالث والأهم تمثل في حقيقة أن الرجل الذي يمكن له مغالبة هاتين العقبتين قد أحبطت مناورته السياسية.

لربما تعتبر سنة ١٩٥١ اللحظة الوحيدة في تاريخ الجمهورية الأمريكية التي كادت أن تلاقي فيها مصير الجمهورية الرومانية. أما الرجل الذي كان سيلعب دور قيصر فهو مهندس اليابان الجديدة، والقائد العام - الآن - لقوات الأمم المتحدة في كوريا، الجنرال دوغلاس ماك رثر. ونظرا لاقتناعه بأن سياسة ترومان المختارة والقائمة على مبدأ "الحرب المحدودة" كانت خاطئة وتسبب الهلاك، فقد عبر "الروبيكون" من خلال الإعلان عن ذلك على الملأ. وفي تحديه لترومان، لم يتمتع بالتأييد الشعبي فقط، بل بدغم الزعامة الجمهورية في الكونغرس، إضافة إلى قسم مهم من الصحافة المحافظة. وحين طرده ترومان من منصبه وعاد إلى الوطن ليلقى استقبال الأبطال، بدا الدستور ذاته معرضا لخطر داهم. وقدمت الحجج والبراهين أحيانا على أن ماك ارثر قد هزم لأنه أخطأ في حساب الاستراتيجية الأمريكية. لكن هذا يظل محل نقاش وخلاف. أخطأ ماك ارثر بالتأكيد حين حسب أن بمقدوره تجاهل أو رفض أوامر قائده. لكن أخطأ قيصر أيضا حين تحدى مجلس الشيوخ الروماني: ولم يمنعه ذلك من الوصول إلى قمة السلطة. أما السبب الحقيقي وراء عدم اقتفاء ماك ارثر خطى قيصر فهو وجود خصم مناوئ يفوقه ذكاء وحنكة سياسية.

كره ترومان ماك ارثر منذ أمد بعيد - "مغنية الأوبرا الأولى، الضابط الكبير ذو الخمس نجوم، السيد ماك ارثر": كما كان يلقبه سرا. وبالنسبة للرئيس، كان "دوغلاس الفارغ مغرما بإلقاء الخطب"، و"مولعا بالاستعراض"، ويعتبر نفسه "يد المشيئة الإلهية" - "قنصل حكومة الولايات المتحدة الذي يستطيع فعل ما يريد

ويشتهي"[١٢٩]. ومنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، توقع أن يسعى ماك ارثر إلى إسقاطه من خلال "القيام بمسيرة عظمى عبر البلاد قبل شهر من مؤتمر الحزب الجمهوري"[١٣٠]. ما من شك في أن ماك ارثر كان مذنبا بتهمة "التمرد والعصيان". وأول إثم ارتكبه كان الرسالة التي بعثها إلى المؤتمر الوطني للمحاربين القدماء (في الحروب الخارجية)، التي كان من المفروض أن تتلى على الملأ في الثامن والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥٠، حيث أدان فيها "أولئك المؤيدين لسياسة التهدئة والانهزامية في آسيا". سحب ماك ارثر الرسالة بطلب من ترومان، لكن ليس قبل أن يتسرب مضمونها إلى الصحافة. الخطيئة الثانية ارتكبها ماك ارثر في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥١، حين أجهض - عمدا - وبالتالي أحبط خطط ترومان التي وضعها بكل عناية لبدء المفاوضات مع الصينيين، وهي خطط لم يعرف بها إلا قبل أربعة أيام - وكان ذلك بالنسبة لبعض المراقبين الأوروبيين شيئا يقترب كثيرا من "المانيفستو"[١٣١]. الخطأ الرابع حدث في الخامس عشر من نيسان/ أبريل، حين تلا زعيم الجمهوريين في مجلس النواب رسالة من ماك ارثر تبرهن على ضرورة استخدام "أقصى قدر من القوة المضادة" للصين، وتستخلص في الختام "عدم وجود بديل عن النصر". شكل ذلك خرقا صارخا للأمر التوجيهي الصادر عن البيت الأبيض في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، الذي طلب من ماك ارثر الحصول على موافقة وزارة الخارجية على كل البيانات والتصريحات العلنية التي يصدرها[١٣٢]. من الناحية التقنية، كانت دعوى ترومان راسخة ويتعذر دحضها. لكن من الناحية السياسية لم تكن كافية. إذ إن من المهم نقص ودحض وتكذيب حجج وبيانات ماك ارثر الاستراتيجية. وفي سبيل هذه الغاية، عمل ترومان بدأب واجتهاد لكسب رؤساء ماك ارثر في هيئة الأركان العامة إلى صفه، ونجح في مسعاه في نهاية المطاف.

حين علم ماك ارثر بقرار طرده من الخدمة في الحادي عشر من نيسان/ أبريل - لا من مبعوث رئاسي، كما كانت النية، بل من أحد المساعدين الذي سمع الخبر من

الراديو بعد مؤتمر صحفي، ليلي واستثنائي، عقد في البيت الأبيض - قرر العودة إلى الولايات المتحدة و "فتح أبواب جهنم"[١٣٣]. لم يجد صعوبة تذكر في ذلك. وعندما ذاع الخبر، عمت مشاعر الغضب والاستياء. وتحدث كبار الجمهوريين عن اتهام الإدارة بالخيانة والتقصير، وهو ما رددت صداه صحيفة "شيكاغو تريبيون". فقد امتدح ماك ارثر بوصفه "أحد أعظم القادة العسكريين منذ ما قبل أيام جنكيز خان"، وباعتباره "ماردا عملاقا"، و"الإله المعبود للشعب الأمريكي": أما ترومان فليس سوى سكير وقزم، يقود "الجبهة الشعبية للحكومة الخاضعة لسيطرة الشيوعيين"[١٣٤]. وخرجت مظاهرات مؤيدة لماك ارثر في العديد من المدن الأمريكية، بدءا بنيويورك، وانتهاء بسان غبرييل في كاليفورنيا، مرورا ببلتيمور وهيوستن. كما قامت الهيئات التشريعية في أربع ولايات بإصدار قوانين تدين قرار الرئيس. وتدفقت البرقيات كالسيل من كافة أنحاء البلاد، عارضت أغلبيتها الساحقة الرئيس ترومان. وانحدرت نسبة المؤيدين للرئيس إلى ٢٦٪: في حين أظهر استطلاع لمعهد غالوب أن نسبة المؤيدين لماك آرثر قفزت إلى ٦٩٪. أما مسؤولو البيت الأبيض الذين أطلقوا دعابة تشير إلى أن ماك ارثر سوف يأتي و"يخوض مياه الشط"، و"يحرق" الدستور لتطلق "المدافع ٢١ قنبلة ذرية تحية له"، فكانوا يبذلون قصارى جهدهم للتخفيف من حدة الأزمة السياسية الخطيرة[١٣٥]. إذ لا يمكن التهاون بعودة ماك ارثر. كان أداؤه بارعا عندما ألقى خطابه أمام الكونغرس، نقل فيه النبرة العاطفية المتهافتة من المراءاة الزائفة إلى الوطنية المتحمسة. وشاهده على شاشات التلفزيون ثلاثون مليون أمريكي، وقاطعه نواب الشعب المنتخبون بالتصفيق الحاد ثلاثين مرة. وكما هتف أحد أعضاء الكونغرس المذهولين متعجبا: "سمعنا اليوم الرب يتكلم، كان الرب مجسدا أمامنا، سمعنا صوته!". وعلق أحد أعضاء مجلس الشيوخ قائلا: "راودني شعور بأن الخطاب لو استمر مدة أطول لانطلقت مسيرة إلى البيت الأبيض"[١٣٦]. أما ماك ارثر فقد سار متبخترا في شوارع نيويورك ضمن موكب تلقائي "مرتجل" قيل بأنه استقطب سبعة ملايين أمريكي. كان ذلك نصرا مؤزرا يليق بقيصر.

لكن ترومان هو الذي انتصر أخيرا - لا من خلال مناشدة الرأي العام، بل عبر ضمان دعم رفاق ماك ارثر في السلاح بطريقة هادئة ومنهجية. كانت حجة ماك ارثر تعتمد أولا على أن "الحرب المحدودة" تضعف الروح المعنوية للجنود الأمريكيين في كوريا. وثانيا، على وجوب قيام الولايات المتحدة بتصعيد عملياتها ضد الصين، عبر مهاجمة المطارات الصينية في منشوريا وحصار السواحل الصينية: وثالثا، على ضرورة حشد وتعبئة القوات الوطنية الصينية في فورموزا (تايوان) إلى جانب الولايات المتحدة: وعلى وجوب قصف المدن الصينية بخمسين قنبلة ذرية[١٣٧]. أما البديل عن "النصر" فهو "سياسة التهدئة" التي سوف "تؤدي إلى حرب جديدة أشد عنفا وضراوة". رد ترومان على حجة ماك ارثر بالقول إن الحرب في كوريا "مناورة روسية" مصممة لتشتيت انتباه الولايات المتحدة عن الوضع في أوروبا الغربية الأكثر أهمية، حيث يمكن للهجوم الشامل على الصين أن يحفز الروس لغزوها[١٣٨]. أما الضربة القاضية على ماك ارثر فكانت نجاح ترومان في إقناع هيئة الأركان المشتركة بدعم رأيه والوقوف إلى جانبه. وساعد على ذلك أن خليفة ماك ارثر، الجنرال ماثيو ريدغواي، سارع إلى تقوية عزيمة القوات الأمريكية في كوريا[١٣٩]. لكن العامل الأهم يظل شهادة رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال عمر برادلي، في جلسة مشتركة للجنتي العلاقات الخارجية والخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. حيث قدم برادلي الحجة، بأسلوب مؤثر لا يغيب عن الذاكرة، على أن شن حرب شاملة ضد الصين سيترك أوروبا الغربية تحت رحمة السوفييت: وستكون "حربا خاطئة في كل شيء: المكان والزمان والعدو"[١٤٠]. ولم يجد ماك ارثر جوابا لذلك. فباعتباره "قائدا ميدانيا"، لم يكن "يعرف كافة التفاصيل" المتعلقة بالموقف في أوروبا، ولا استطاع "التعمق" في "المشكلة الدولية"[١٤١]. قضت هذه الشهادة على ماك ارثر نهائيا. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه جلسات مجلس الشيوخ، تبخرت مصداقية ماك ارثر وأظهر استطلاع للرأي أجري في أواخر أيار/ مايو أن دعم الرأي العام له انخفض إلى نسبة ٣٠٪، في حين أخفقت

جولته لإلقاء الخطب والمحاضرات في تكساس، ولم تتحقق حملة "ترشيح ماك ارثر لمنصب الرئاسة" النتائج المتوخاة[١٤٢]. وهكذا، شعر الليبراليون، مثل والتر ليبمان، الذين أدركوا الخطر المهدد للجمهورية، بالارتياح وتنفسوا الصعداء[١٤٣].

حاول ماك ارثر عبور "الروبيكون"، لكنه غرق قبل الوصول إلى الضفة الأخرى. لقد أخطأ في حساباته السياسية. لكن هل أخطأ في السؤال الستراتيجي المتعلق بكيفية كسب الحرب في كوريا؟ على الأقل، يمكن إخضاع المنطق الكامن وراء حجته للنقاش[١٤٤]. في البداية، لم تؤد الحرب المحدودة إلى اتفاق سريع مع الصين حسبما أمل ترومان. فقد بدأت محادثات الهدنة في تموز/ يوليو ١٩٥٢: ولم تصل إلى أية نتيجة ملموسة لمدة عامين آخرين. ولم ينحصر السبب في فقط العقبة الكأداء الرسمية، أي هل يجب إعادة أسرى الحرب الصينيين والكوريين إلى الوطن بالقوة أم لا[١٤٥]. بل لأن الولايات المتحدة شنت الحرب المحدودة بالتزامن مع محادثات السلام، الأمر الذي طمأن الصينيين ولم يدفعهم للخوف من تصعيد الحرب. ولهذا السبب بالتحديد، جرت مناقشة الاستراتيجية التي نادى بها ماك ارثر بعد شهور قليلة من رحيله. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، طالب ترومان نفسه بإصدار إنذار نهائي، يعلم فيه السوفييت بأن الولايات المتحدة ستحاصر الساحل الصيني وتدمر القواعد الصينية في منشوريا إذا لم يحدث تغيير في السياسة (الصينية) بخلال عشرة أيام. وهذا يعني "شن حرب شاملة. ويعني أيضا أن موسكو، وسان بطرسبورغ، وموكدين، وفلاديفستوك، وبكين، وشنغهاي، وبورت ارثر، وديرين، وأوديسيا، وستالينغراد، ستمحى عن الخارطة، إضافة إلى تدمير كل مصنع في الصين والاتحاد السوفييتي". بعد ثلاثة أشهر، أوصت هيئة الأركان المشتركة "بالاستخدام التكتيكي للأسلحة الذرية"[١٤٦]. وحين انهارت المفاوضات مرة أخرى في الخريف، أرسل خليفة رديغواي، الجنرال مارك كلارك، خطة إلى واشنطن "مصممة لتحقيق نصر عسكري والتوصل إلى اتفاقية هدنة تخضع لشروطنا": كما أثارت الخطة

بشكل سافر إمكانية شن هجمات ذرية "ضد أهداف مناسبة"[١٤٧]. وفكر خليفة ترومان، ايزنهاور، باستخدام الرؤوس الذرية "على نطاق واسع إلى حد كاف" لإنهاء الصراع[١٤٨]. وكان ذلك مماثلا تماما للموقف الذي تبناه ماك ارثر منذ البداية. كما جسد موقف الرأي العام أيضا. وحين سأل أحد استطلاعات الرأي عينة من الأمريكيين هل يؤيدون "استخدام القنابل الذرية (التي تطلق من المدفعية) ضد القوات الشيوعية.. إذا انهارت محادثات الهدنة"، أعلن ٥٦٪ منهم موافقتهم[١٤٩].

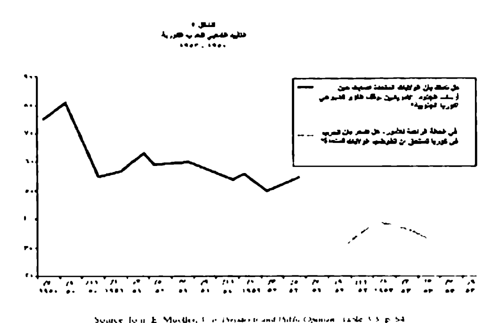
لربما كان هذا التهديد المتأخر هو الذي أقنع الصينيين في نهاية المطاف بالتراجع عن موقفهم والقبول بالعودة الطوعية لأسرى الحرب إلى بلادهم. وإذا صح ذلك، فإن هناك ما يبرر استراتيجية ماك ارثر على الأقل جزئيا. إذ لم تنجح الحرب المحدودة في ضمان الوصول إلى نهاية للحرب: أما التهديد بالتصعيد واستخدام السلاح الذري فهو وحده الذي حقق الغاية المطلوبة. وأدى نقض ودحض حجج ماك ارثر وطرده من الخدمة من قبل ترومان وهيئة الأركان المشتركة إلى إطالة أمد الحرب لأكثر من عامين آخرين، وإن لم يتعمد أي منهما ذلك. وبحلول الوقت الذي وقعت فيه الهدنة (٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٣) قتل أكثر من ثلاثين ألف أمريكي (رغم انخفاض معدل الإصابات بشكل حاد بعد عام ١٩٥١)[١٥٠]. كما فاق عدد الجرحى هذا الرقم، في حين عانى أكثر من سبعة آلاف مرارة وشقاء الأسر، حيث قضى فيه أكثر من ثلث الأسرى. وقتل حوالي أربعة آلاف جندي من قوات الدول الأخرى المشاركة تحت راية الأمم المتحدة. بينما كانت خسائر كوريا الجنوبية أفدح بكثير، حيث قتل حوالي أربعمائة ألف جندي[١٥١]. والأسوأ من كل ذلك أن النتيجة النهائية كانت التعادل. قسمت كوريا إلى شطرين، وبقيت قوات كوريا الشمالية حيث هي حتى الآن، على بعد مسافة لا تزيد عن خمسة وثلاثين ميلا عن سيول.

ما كشفته الحرب الكورية، بطريقة من الطرق، هو الطبيعة الذاتية المقيدة بشكل واضح ومشهود للجمهورية الأمريكية. فقد امتلكت الولايات المتحدة عام

١٩٥١ القدرة العسكرية والتأييد الشعبي لتوجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد الصين بقيادة ماو تسي تونغ. والعديد من القوى الإمبراطورية الأخرى ما كانت لتقدر على مقاومة الفرصة التي أتاحها تفوق أمريكا الهائل في سباق الأسلحة الذرية. لكن ترومان تراجع، والجنرال الذي تحداه تعرض للخذلان وأحبطت مساعيه. لماذا؟ العبرة التي استخلصها هنري كيسنجر وغيره من كوريا هي أن حلفاء أمريكا كانوا بمثابة عقبة أعاقت تحركها مثلما قدموا لها العون. وكما حاجج كيسنجر عام ١٩٥٦: "إما لم يضف الحلفاء سوى القليل لقوتنا المؤثرة أو لم يتبنوا هدفا مشتركا، أو كلا الأمرين معا.. كان علينا مواجهة حقيقة أن الولايات المتحدة وحدها تملك ما يكفي من القوة - داخليا واقتصاديا - لحمل المسؤوليات العالمية، وأن محاولة الحصول على الموافقة المسبقة من حلفائنا لكل خطوة نقوم بها سوف لن تؤدي إلى فعل إجرائي مشترك بل إلى حالة من العجز واللافعل.. يجب أن نحتفظ بحق الفعل والتصرف لوحدنا، أو مع مجموعة من القوى الإقليمية، إذا أملت علينا ذلك مصلحتنا الاستراتيجية"[١٥٢].

ومما لا شك فيه أن الطبيعة التعددية للتدخل في كوريا خلقت بعض الصعوبات. وعلى ما بدا واضحا، لم تكن استراتيجية ماك ارثر هي التي أرادها حلفاء أمريكا في أوروبا أو الكومنويلث. لكن من الجلي أيضا أن ترومان كان سيؤثر خيار الحرب المحدودة حتى وإن دخلت الولايات المتحدة الصراع لوحدها. أما المفارقة فهي أن تصرف ترومان على هذا النحو - دعم وتعزيز سلطة الرئيس والدستور الجمهوري في وجه التحدي الذي شكله ماك ارثر - كان معارضا للإدارة الشعبية. في الشهر الذي طرد فيه ماك ارثر من الخدمة، وصلت نسبة التأييد للحرب إلى ٦٣٪ تقريبا. وبحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، لم يعتقد سوى أقل من نصف الذين استطلعت آراؤهم بأن الحرب في كوريا "تستحق أن تخوضها أمريكا" (انظر الشكل ٤). وتبين أن مشكلة الحرب المحدودة تكمن في محدودية

صبر الرأي العام على احتمالها. وسيتطلب الأمر من الولايات المتحدة خوض حرب طويلة أخرى لتتعلم هذا الدرس، وهذه الحرب لن تنتهي بالتعادل، بل بهزيمة مذلة. أما مفارقة الجمهورية الإمبراطورية فتجسدت في أن النخبة السياسية المدنية - إضافة إلى قسم من النخبة العسكرية - هي التي فضلت الحرب المحدودة، بدلا من عامة الناخبين.



الإمبراطورية تضرب بشدة

"الدرس الحقيقي المستخلص من فيتنام" كان قد تبدى بكل وضوح في كوريا. لكن صناع السياسة الأمريكية اختاروا أن يتعلموا العبر الخاطئة. ولم يكتفوا بالتصميم على التصرف في المستقبل دون العوائق المفترضة التي تجسدها الدول الحليفة والأمم المتحدة فقط، بل عزموا أيضا على التصرف من خلال عملاء لهم بدلا من خوض الصراع بأنفسهم. وهذا ما جعل الأمور أسوأ حالا عوضا عن تحسينها. لربما كان بمقدور المقاربة للمشكلة، تبعا للنموذج الكوري، تحقيق

نتيجة التعادل على شكل خط فاصل يقسم بين الشمال والجنوب. فالمقاربة الأكثر محدودية للإمبراطورية محكوم عليها مسبقا بالفشل الذريع.

ليس ثمة حاجة هنا لحكمة إدراك الحدث بعد وقوعه. في رواية غراهام غرين النبوئية "الأمريكي الهادئ"، التي كتبها حين كانت الولايات المتحدة ما تزال تقدم المساندة والدعم للحكم الاستعماري الفرنسي المحكوم عليه بالسقوط والهلاك، تجسدت المواقف الأمريكية تجاه الهند الصينية في شخصية بايل، الذي أخفق في رؤية حقيقته "الاستعمارية"، مثله مثل الراوي البريطاني المتشكك الساخر، والذي عقد معه أواصر الصداقة (وكان - رمزيا - قوادا له):

كان (بايل) يتحدث عن القوى الاستعمارية القديمة - إنكلترا وفرنسا، وكيفية الفوز بثقة الأسيويين. هنا، اتت امريكا بيديها النظيفتين.

قلت: "هاواي، بورتوريكو، نيو مكسيكو".

.. قال.. هنالك على الدوام قوة ثالثة متحررة من شيوعية ولم تلوثها المطامح الاستعمارية - دعاها الديمقراطية الوطنية: عليك فقط ان تجد قائدا وتحفظه أمنا من القوى الاستعمارية القديمة"[١٥٣].

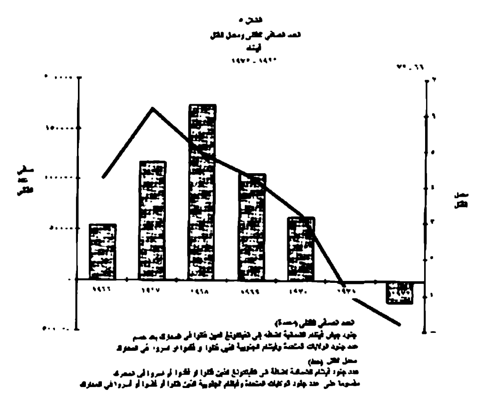
فشل بايل في إدراك حقيقة أن هذا البحث عن متواطئين من الأهالي المحليين هو أسلوب إمبراطوري في جوهره، وفي اكتشاف أن غرس مثل هذه القوة الثالثة دون التزام طويل الأجل لا بد أن يؤدي إلى كارثة في النهاية. وفي محاولة لإقناعه بذلك، عقد الراوي دوما مقارنات واضحة مع البريطانيين في الهند وبورما: "لقد زرت الهند يا سيد بايل، وأعرف الضرر الذي يسببه الليبراليون. لم يعد لدينا حزب ليبرالي - لقد أصابت الليبرالية بعدواها كافة الأحزاب الأخرى. نحن جميعا إما محافظون ليبراليون أو اشتراكيون ليبراليون: نتمتع كلنا بضمير حي.. نحن نذهب ونغزو البلد: القبائل المحلية تؤيدنا: نرفع بيرق النصر: لكن.. (في بورما) صنعنا السلام.. وتركنا

حلفاءنا يصلبون وتقطع أوصالهم. كانوا أبرياء. حسبوا أننا سنبقى. لكننا ليبراليون ولم نرغب بأن نعذب ضميرنا"[154].

الفيتناميون الجنوبيون الذين تصرفوا على أساس أن الأمريكان سيبقون في البلد - وكانوا سيدافعون عن تقسيمها حسب النموذج الكوري على أقل تقدير - قللوا من تأثير القوة المتعاظمة لليبرالية والضمير الحي داخل النخبة الأمريكية. حتى أن ضابطا أمريكيا شابا مثل فيليب كابوتو، الذي أكد صراحة بأنه "يحارب.. البرابرة الجدد الذين عرضوا للخطر مصالح روما الجديدة في المناطق النائية"، قد فعل ذلك بنبرة اعتذارية غريبة[155]: "لربما كان هذا من تأثير دروس الحقوق المدنية التي تلقيتها من جدتي، لكنني شعرت بالقلق [عند تفتيش إحدى القرى الفيتنامية]، وكأنني قاطع طريق أو واحد من الجنود البريطانيين المستأسدين على الضعفاء، حين كانوا يقتحمون بيوت الأمريكيين خلال الثورة.. ابتسمت ببلاهة وأظهرت بأنني أصلح ما أحدثناه من فوضى وخراب قبل أن نغادر. انتبهي يا سيدتي، نحن لسنا كالفرنسيين. نحن جنود أخيار صالحون من جيش الولايات المتحدة. يجب أن تتعلمي كيف تظهرين الحب لنا. نحن الأمريكان نرغب بأن يبادلنا الناس الحب. لسوف ندمر هذا المكان إذا دعت الضرورة، لكننا سنعيد الأمور إلى نصابها"[156]. تأثيرات مثل هذا الإنكار للتوجهات الإمبراطورية أصابت الاستراتيجية الأمريكية بالشلل في نهاية المطاف. وبخلال فترة وجيزة، بدأت الحقيقة - نادرا ما يكون جنود الإمبراطورية محلا للحب والتقدير - تتوضح وتنجلي وتدرك: وكما قال أحد المحاربين القدماء الذين تحرروا من إسار الوهم: "يفترض بأننا سننقذ هؤلاء ونخلصهم، لكن من الواضح أنهم لا ينظرون إلينا باعتبارنا منقذين ومخلصين. لم يظهروا لنا الحب قط. وحين ندخل قرية لا يستقبلنا سكانها بالترحيب والأعلام والورود، ولا تسارع الفتيات لتقبيلنا عندما نسير في موكب النصر. 'آوه، ها هم الأمريكان الملاعين مرة أخرى. يا إلهي، متى سيتعلمون الدرس'"[157].

اعتاد المخططون الحربيون الأمريكيون تعريف النجاح العسكري تبعا لنسبة خسائر العدو إلى خسائرهم: وبالتالي ظهرت المقاييس المريعة مثل "العدد الصافي للقتلى" و"معدل القتل". وكما يظهر (الشكل ٥)، فإن ذروة النجاح العسكري الأمريكي - تبعا للمعايير الأمريكية - قد تحققت في عام ١٩٦٧ أو ١٩٦٨: وبحلول عام ١٩٧١، بدا واضحا أن الولايات المتحدة تخسر الحرب. بالطبع، تفاوتت ردود الفعل تجاه مثل هذه الحسابات بين القبول الساذج والرفض المتزمت القاطع. فحقيقة النجاح العسكري تحددها أيضا النسبة التي خسرها كل طرف من القوة البشرية، والأهم من ذلك الروح المعنوية للمقاتلين والمدنيين في كل طرف. في النهاية، من الأهم لكل جانب دفع الآخر إلى الاستسلام أو الفرار من الميدان بدلا من إنزال الخسائر به[١٥٨]. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد أنزلت عددا أكبر من الإصابات بمقاتلي فيتنام الشمالية والفيتكونغ طيلة مدة الصراع، مقارنة بعدد الإصابات بين جنودها وجنود فيتنام الجنوبية. لكن مع انخفاض عدد القوات الأمريكية المتواجدة في فيتنام، وضعف إرادة الأمريكيين وعزمهم على التضحية بحياة المزيد من الجنود، انقلب الميزان لصالح عدوهم الأكثر التزاما وتصميما وعزيمة.

هل كان بالمستطاع كسب حرب فيتنام لو استخدمت الولايات المتحدة أساليب أكثر وحشية؟ برأي العديد من المحللين العسكريين الأمريكيين، فضحت فيتنام عيوب ومثالب مفهوم الحرب المحدودة. وضع الجنرال وليام ويستمورلاند، الذي قاد القوات الأمريكية المقاتلة حتى عام ١٩٦٨، اللوم على سياسة "الرد التدريجي الخرقاء"، التي اعتقد بأنها منعت الولايات المتحدة من العثور على حل سريع وحاسم للصراع[١٥٩].



Source: http://www.vietnamwall.org/pdf/casualty.pdf

أما الجنرال بروس بالمر فقدم الحجة على أن "استخدام القوة الجوية بشكل تدريجي ضد فيتنام الشمالية انتهك العديد من مبادئ الحرب"[١٦٠]. وألقى الكولونيل هاري سومرز باللائمة على المخططين العسكريين الأمريكيين بسبب تركيزهم على مطاردة رجال حرب العصابات من الفيتكونغ الذين نشروا لعرقلة ومشاغلة الجيش الأمريكي لحين إرسال الفرق العسكرية الأكبر حجما من الشمال. أنهك الأمريكيون أنفسهم في هذا الجهد "المضاد للمتمردين ورجال حرب العصابات"؛ في حين كان من المتوجب عليهم الزحف نحو لاوس لإغلاق منافذ تسلل العدو وطرقه المتجهة جنوبا، وترك مهمة قتال الفيتكونغ إلى قوات فيتنام الجنوبية[١٦١]. وردد هذا الرأي وزير الدفاع جيمس شلسنجر، حيث كتب يقول فيما بعد: "يتمثل أحد الدروس المستخلصة من الحرب الفيتنامية في ضرورة اختراق قلب قوة العدو: وتدمير

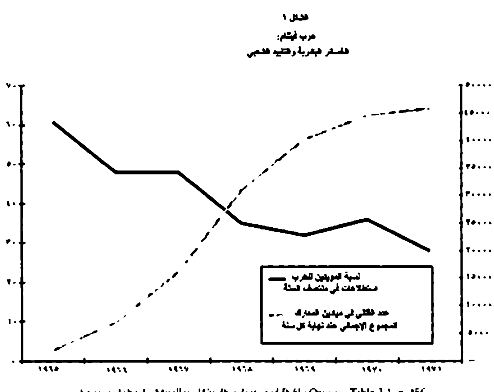
قواته العسكرية، بدلا من الاكتفاء بصد هجماته أو التورط إلى ما لا نهاية في عمليات عسكرية ثانوية"[١٦٢]. وتبعا للأدميرال توماس مور، كان ينبغي على الولايات المتحدة "القتال في الشمال، حيث الكل أعداؤها، وحيث لا يشعر جنودها بالقلق حين يتساءلون هل هم يطلقون النار على مدنيين ليسوا من الأعداء أم لا.. إن السبب الوحيد لخوض الحرب هو قلب نظام الحكم غير المرغوب فيه"[١٦٣].

على المستوى التكتيكي أيضا، كان بالإمكان خوض الحرب بفاعلية أكبر وكفاءة أعظم. فالجنود الأمريكيون الذين تدربوا على قتال الجيش الأحمر في وسط أوروبا احتاجوا إلى وقت طويل للتكيف مع القتال في الجبال المكسوة بالأدغال والحقول الموحلة في فيتنام، وتعلم الفنون الغامضة لحرب العصابات[١٦٤]. ولم يسهل هذه العملية نظام الخدمة لمدة سنة واحدة، الذي أربك الوضع، وأضعف الروح المعنوية، ودمر تلاحم وتماسك الوحدات القتالية، وقلص حجم الخبرة المشتركة والمعرفة الجمعية[١٦٥]. لكن في نهاية المطاف أظهر الأمريكيون فعلا علامات دالة على نجاحهم في حل المشكلات ومواجهة التحديات العملياتية والتكتيكية للحرب. سخر الفيتناميون الشماليون من فشل ولا جدوى "الأسلحة [الأمريكية] المتقدمة، وأجهزتها الإلكترونية وغير ذلك من المعدات الحديثة" في مواجهة الشعب المعبأ والمهيأ للقتال[١٦٦]. لكن في المراحل الختامية للحرب، استخدم الأمريكيون الحوامات الحربية، والقنابل "الذكية"، والقصف الشامل بواسطة قاذفات "ب٥٢"، وألحقوا بعدوهم دمارا جسيما. كان هذا الأسلوب من القصف العنيف هو الذي أباد قوة العدو الفيتنامية في عيد الفصح من عام ١٩٧٢[١٦٧].

كانت هناك طرائق أخرى لتحسين وتعزيز المجهود الحربي. إذ لم تكن سلسلة القيادة واضحة المعالم: القائد العام للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، هو الذي أدار من هاواي الحرب الجوية على فيتنام الشمالية، في حين كان القائد العام "للقيادة العسكرية الأمريكية المساعدة - فيتنام" هو المسؤول عن إدارة العمليات في

فيتنام الجنوبية. كان بالمستطاع جمع المعلومات الاستخبارية بشكل أفضل[١٦٨]، ونظرا لأهمية الارتباط والتنسيق بين الولايات المتحدة وحكومة فيتنام الجنوبية التي تقدم لها الدعم والمؤازرة، كان من الممكن تحسين التنسيق بين القيادة العسكرية الأمريكية والبعثة الديبلوماسية الأمريكية[١٦٩]. لكن حتى لو تضاعفت كفاءة الإدارة الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية للحرب، لما أمكن تجاوز العائق السياسي الجوهري للنجاح: تدهور شعبية الحرب. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧. بعد سنتين ونصف فقط من وصول طلائع قوات "المارينز" للدفاع عن مطار دانانغ[١٧٠] - فاق عدد الناخبين الرافضين للحرب أولئك المؤيدين لها (انظر الشكل ٦). التفسير التقليدي لهذا التدهور في تأييد الحرب أشار إلى أن السبب يعود إلى ارتفاع عدد الضحايا الأمريكيين. هنالك بالتأكيد علاقة سطحية - وإحصائية في واقع الأمر - بين العاملين المتغيرين[١٧١]، لكن محددات التأييد الشعبي للحرب أشد تعقيدا مما تفترضه مثل هذه الحسابات. الخسائر البشرية في فيتنام لم تكن أعلى بشكل استثنائي مقارنة بالحروب الخارجية الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة. فالعدد الإجمالي للأمريكيين الذين قتلوا في ميادين المعارك عام ١٩٦٧ لم يتجاوز ٩٣٧٨، أي أقل من نسبة ٢٥٪ من إجمالي عدد القوات الأمريكية في فيتنام. وفي المحصلة الإجمالية، لم تتجاوز نسبة العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا في جنوب شرق آسيا ١.٤٪ من ٨.٧ مليون فرد خدموا هناك؛ في حين بلغت نسبة الذين أصيبوا بجروح خطيرة تسببت في عاهات مستديمة ٢٢٪. كانت الحربان العالميتان أكثر دموية وفتكا. أما المشكلة الحقيقية فكمنت في ارتفاع نسبة الأمريكيين الذين شككوا بوجود مبرر للتضحية حتى بهذا العدد القليل من أجل تحقيق أهداف الحرب عام ١٩٦٧. الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بأهداف أمريكا في فيتنام، والافتقار إلى الثقة بإمكانية تحقيقها بسرعة، وإلى القناعة بأن الأهداف المعلنة تستحق التضحية لأجل طويل: تلك هي العوامل التي سببت تراجع وتدهور تأييد

الرأي العام للحرب، وذلك مع ارتفاع عدد القتلى - بثبات - نحو ذروته الإجمالية، التي لم تقل عن خمسين ألفا.



Source: John E. Mueller, War, Presidents and Public Opinion, Table 3.1, p. 45f

من الصعب القول أيهما السبب وأيهما النتيجة. هل تدهور شعبية الحرب هو العامل الذي استحث ليندون جونسون على السعي إلى مفاوضات السلام، أم العكس هو الصحيح. هنالك من يقدم الحجة على أن المجتمع الأمريكي في الستينات لم يكن قادرا على متابعة مثل هذه الحرب نحو نهايتها الناجحة[١٧٢]. لكن هناك ما يثبت الافتقار إلى القيادة السياسية المؤثرة. لقد فشل جونسون في تقديم الحجج والبراهين القادرة على إقناع الرأي العام أو الكونغرس بتأييد الحرب[١٧٣]. والأسوأ من ذلك أنه تبنى منذ عيد الميلاد في عام ١٩٦٥ استراتيجية السعي لمفاوضات السلام من خلال وقف الحرب الجوية ضد هانوي. وثبت أن هذه المناورة، التي

تكررت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ ، كانت كارثية. فالإشارة إلى استعداد أمريكا للقبول بتسوية سلمية ، شجعت الفيتناميين الشماليين على الاستمرار في القتال، في حين خلقت توقعا داخل الولايات المتحدة بأن نهاية الحرب وشيكة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تتجاوز نسبة المناهضين للحرب نسبتهم في الشهر التالي. لكن حتى في أوائل عام ١٩٦٨ لم يكن الأوان قد فات بعد. فأكثر من ٤٠٪ من المقترعين ما زالوا يعتقدون بأن "الشيوعيين سوف يستولون على فيتنام ثم ينتقلون إلى مناطق أخرى من العالم" إذا انسحبت الولايات المتحدة من المعركة(١٧٤). ولم يكن العريف جاك سويندر (من البحرية) الأمريكي الوحيد الذي اعتقد أن من الأفضل "القتال لوقف الشيوعية في فيتنام الجنوبية بدلا من التصدي لها في كينكايد أو همبولت أو بلو ماوند أو كانساس"(١٧٥). كان ويستمورلاند يوقع خسائر فادحة بالعدو وذلك مع إخفاق هجوم رأس السنة (القمرية) الفيتنامية الذي شنه الشماليون. أما الخطأ الفادح فقد ارتكبه كل من وزير الدفاع الجديد ، كلارك كليفورد ، حين رفض إرسال مزيد من الجنود ، وجونسون عندما قرر إعلان وقف جزئي آخر للقصف على أمل بدء محادثات السلام. ومنذ ذلك الحين، تمثلت السياسة الأمريكية في البحث عن مخرج مشرف - ثم عن أي منفذ للخروج من فيتنام.

ذلك هو الهدف الذي سعى نيكسون وكيسنجر لتحقيقه بحماس عظيم ومهما كان الثمن. أما قصف كمبوديا سرا بينما يجري التفاوض - سرا أيضا - مع لي دوك ثو في باريس فكان أسلوبا ميكيافيليا مزدوجا. لكن الموقف الذي ورثه الاثنان عن جونسون كان يائسا ويستحيل إنقاذه. في نهاية المطاف، كان توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ ، بمثابة الحكم بالإعدام على نظام فيتنام الجنوبية ، الذي تدخل الأمريكيون أصلا لإنقاذه، في حين أن "الدمار الإضافي" الذي ألحقته الولايات المتحدة بكمبوديا لم يفعل شيئا لمنع وقوع البلد في قبضة أشد الأنظمة الشيوعية في آسيا وحشية وضراوة. بخلال بضعة أيام

(نيسان/ أبريل ١٩٧٥) سقطت بنوم بنه بيد الخمير الحمر وفر آخر الأمريكيين من سايغون. الإذلال الذي لحق بـ"الإمبراطورية/الإمبريالية" الأمريكية - وهو تعبير ازدرائي تكرر الآن في الصحافة الأمريكية بالوتيرة نفسها التي رددته فيها الصحافة الصينية - بدا كاملا وساحقا. وما دعي ذات مرة بـ"عبء الرجل الأبيض"، أعيد تصنيفه تحت عنوان "مسؤوليات القوة"، حسبما قال السيناتور وليام فولبرايت - متحسرا - في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨[١٧٦]. لكن حين نأخذ بالاعتبار كل العوامل مجتمعة، نجد أن الأمريكيين قد فضلوا في الواقع "لامسؤولية الضعف".

كان هناك أولئك الذين أقروا بما توقعه غرين منذ البداية: الولايات المتحدة هي وريثة الإمبراطورية الأوروبية في فيتنام. كتب قائد إحدى الفصائل المقاتلة، ماريون لي كيمبنر قبل ثلاثة أشهر من مقتله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، يقول: "[إذا] جعل منا ذلك شرطي العالم، فليكن. وهذا لن يكون عبئا أثقل من الحمل الذي تكبته بريطانيا منذ عام ١٨١٥ وحتى ١٩١٥، ولدينا سبب أكثر وجاهة لقبوله. نظرا لأن البريطانيين لم يتعرضوا طيلة هذه المدة لخطر الإبادة الشاملة أو الإخضاع الكامل كما يحدث لنا فعلا هذه الأيام"[١٧٧]. لكن ظلت حالة إنكار الإمبراطورية متشبثة بتفكير الكثيرين. لويس جي. هيل، مثلا، أصر على أن أمريكا "لم تكن تحارب في الهند الصينية لأسباب إمبراطورية.. لم نكن نقاتل هناك لأننا نريد زيادة ما نملكه من مناطق وأراض أو لبناء إمبراطورية"[١٧٨]. وعلى العكس من ذلك، كانت حرب فيتنام حالة بسيطة للهوية المغلوطة. إذ ارتكب كل من كيندي وجونسون خطأ مأساويا باعتبار نظام فيتنام الشمالية مجرد أداة في يد الشيوعية الدولية، إمبراطورية الشر التي تعهدت الولايات المتحدة باحتوائها[١٧٩]. لكن تبين فيما بعد أن النظام يستمد وحيه الملهم من المشاعر الوطنية المتحمسة: ألم يستشهد هوشي منه نفسه بإعلان الاستقلال الأمريكي ويطريه ويستحسنه؟[١٨٠].

وعلى عكس ذلك، لم تكن حكومة سايغون تستحق الدعم الأمريكي(١٨١). على أية حال، وكما أدرك الآن بعض المحللين البارزين، مثل جورج ف. كينان وآرثر شلسنجر (الابن)، لم تتمتع الهند الصينية إلا بأهمية استراتيجية هامشية(١٨٢). الاستنتاج الذي يجب استخلاصه واضح لا لبس فيه، وتوصل إليه نيكسون فعلا في "المبدأ" الذي أعلنه في غوام. يجب على أمريكا أن تحارب فقط حين تكون مصالحها القومية على المحك؛ وبالتالي ينبغي على الأنظمة المعرضة للخطر والتي تتطلع إلى الولايات المتحدة لإنقاذها أن تقوم بالعمل القذر بمفردها.

ذاعت هذه الآراء على أوسع نطاق مع حلول النهاية المخزية للتدخل الأمريكي في الهند الصينية. في عام ١٩٧٤، وافق ٤٠٪ من الذين استطلعت آراؤهم على "أن على الولايات المتحدة الاهتمام بمصالحها الدولية الخاصة بها، وأن تترك لكل دولة أخرى أمر الاهتمام بمصالحها". بعد عشر سنوات لم تتجاوز نسبة الذين أيدوا هذا الرأي ١٨٪(١٨٣). وأجمعت الآراء عام ١٩٧٨ على أن حرب فيتنام "كانت أكثر من مجرد خطأ: فهي خطيئة جوهرية ولا أخلاقية"(١٨٤). ظهرت سلسلة من الأفلام التي ركزت الانتباه على ذلك. وبالرغم من ميزانياتها الضخمة تبعا لمعايير هوليود - كما كانت الحال مع فيلم "القيامة الآن" مثلا - إلا أنها أثبتت بشكل حاسم أن المبررات الاقتصادية للأفلام الحربية تتفوق في المنطق السليم على مثيلاتها في الحروب الحقيقية. فبحسب أكثر التقديرات حذرا وتحفظا، كلفت حرب فيتنام أكثر من مائة مليار دولار، جرى تمويل معظمها عبر الاقتراض؛ وبين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢، زاد إجمالي الدين الفيدرالي ليصل تقريبا إلى المبلغ نفسه الذي أنفق على الحرب. صحيح أن ذلك لا يمثل زيادة ضخمة في الدين العام مقارنة بما سيحدث في العقود التالية. فأكبر عجز في الميزانية خلال سنوات حرب فيتنام تجاوز قليلا ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أي أقل من العجز في ميزانية عام ٢٠٠٣. وبهذا المعنى، لم تؤد حرب فيتنام إلى أكبر عجز في ميزانية الولايات المتحدة مثلما لم تكن الحرب التي

سقط فيها أكبر عدد من الضحايا الأمريكيين. لكن حقيقة اضطرارها لإنفاق هذه المبالغ الضخمة في الخارج ستفرز - كما ثبت لاحقا - عواقب ومضامين خطيرة بالنسبة لما افترض أنه الملاذ النقدي للنظام المالي العالمي الذي ابتكر في بريتون وودز. في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٧١، قبل حوالي سنة ونصف السنة من رحيل آخر القوات الأمريكية من فيتنام، اعترف نيكسون بنهاية التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة وذلك من خلال قراره "بإغلاق نافذة الذهب"، منهيا قابلية الدولار للتحويل ومبشرا بحقبة جديدة من تعويم معدلات الصرف. من المهم أن نتذكر أن ضغط الأوروبيين - لا سيما الفرنسيين - على الدولار هو الذي سدد الضربة القاضية لاتفاقية بريتون وودز، متحدين بذلك مكانة الدولار (دون القضاء عليها) كعملة الاحتياطي المهيمنة في العالم. الإخفاق في فيتنام فعل أكثر من مجرد إعادة تحديد المواقف الأمريكية تجاه العالم، ودفع العديد من الأمريكيين نحو إنكار العولمة في حقبة ما بعد الحرب. إذ غير أيضا مواقف العالم تجاه الولايات المتحدة، وأطلق موجة من مشاعر العداء لأمريكا (حتى داخل الطبقة المثقفة في أوروبا الغربية) سوف تستمر إلى نهاية الحرب الباردة، بغض النظر عن فظائع ممثلي الأنظمة الشيوعية في مختلف أرجاء العالم. الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية فشلت فشلا ذريعا حين لعبت الولايات المتحدة دور إمبراطورية الشر. ولا غرابة في أن يكون أنجح الأفلام السينمائية في فترة ما بعد الحرب الفيتنامية فيلما من الخيال العلمي، حيث دعي المشاهدون للتماهي مع مجموعة مهلهلة من المقاتلين في سبيل الحرية، يكافحون مع "تحالف ثوري" خاسر وضعيف ومضطهد ضد إمبراطورية شريرة في المجرة. في "حرب النجوم"، عبر جورج لوكاس بشكل مثالي عن التوق الأمريكي إلى عدم البقاء في الجانب المظلم من الإمبراطورية. ومن الدلالات التي لا تفتقد الأهمية، كما كشفت ملحمته السينمائية بعد جيل كامل، أن زعيم الأشرار دارث فيدر كان في شبابه جيدي نايت، ممثل النمط النموذجي الأمريكي.

القياصرة الصغار

يمكن بالطبع أن نعزو مسؤولية الفشل في آسيا إلى بعد المسافة بين كوريا وفيتنام عن الولايات المتحدة. لكن حتى في "حديقتها الخلفية" - أمريكا اللاتينية والكاريبي - فوجئت الولايات المتحدة بصعوبة نجاح الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية. ومثلما حدث في الماضي، كلما أسقط نظام حكم يساري بمساعدة أو موافقة أمريكا، استبدل - عموما - بديكتاتورية عسكرية باعد مسلكها الإجرامي الشقة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية. حدث هذا في غواتيمالا (١٩٤٥)، وجمهورية الدومينيكان (١٩٦٥)، وتشيلي (١٩٧٣)[١٨٥]. وفي سبيل تبرير قراره بإرسال الجنود الأمريكيين إلى سانتو دومينغو، قدم جونسون العذر البلاغي التقليدي القائم على إنكار المطامع الإمبراطورية: "على مر سنوات تاريخنا دخلت قواتنا إلى أراض ودول عديدة، لكنها عادت دوما حين انتفت الحاجة إليها. لأن هدف أمريكا لم يكن أبدا أخذ الحرية، بل إعطائها للآخرين: لا تدمير السلام بل تعزيزه وترسيخه: لا احتلال الأرض بل إنقاذ الأرواح على الدوام"[١٨٦]. أما السجل اللاحق للأنظمة الديكتاتورية التي نصبت في كل بلد فيسخر من هذه الكلمات. لكن أشد ما يحير فعلا هو إخفاق الولايات المتحدة في القيام بتدخل ناجح في بلد قريب جغرافيا، وواعد اقتصاديا، ومهم استراتيجيا، بحيث لا تعادله أي من الدول الأخرى، الا وهو كوبا. لم يقتصر الأمر على عجز الولايات المتحدة عن منع ثورة فيدل كاسترو الشيوعية من تحقيق النجاح والنصر عام ١٩٥٩ فقط، بل فشلت بشكل مخز ومذل في القيام بانقلاب مضاد بواسطة اللاجئين المناهضين لكاسترو بعد سنتين (عملية خليج الخنازير المخفقة)، في تشرين الأول/ أكتوبر وصلت إلى شفا حرب عالمية ثالثة حين أرسل السوفييت صواريخهم النووية إلى الجزيرة[١٨٧]. ولم يتمكن الأخوان كيندي من تجنب ما كان فعلا "مقامرة جهنمية" - أي غزو الولايات المتحدة لكوبا - وضمان سحب الأسلحة السوفييتية بشكل

سلمي إلا بعد أن عرضا - سرا - سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا[١٨٨]. ما كشفته أزمة الصواريخ الكوبية هو أنه عندما تواجه قوتان عظميان بعضهما بعضا "وجها لوجه"، تكتشفان أن كلا منهما تشبه الأخرى. نعرف الآن أن الطرفين ترددا في المواجهة: نتيجة مفاجأة معرفة الآخر ربما[١٨٩].

الجدول (٣)

الأفلام السينمائية التي تناولت حرب فيتنام - إجمالي إيرادات شباك التذاكر

اسم الفيلم	تاريخ العرض الأول	إجمالي إيرادات شباك التذاكر (دولار امريكي)
العودة للوطن	شباط/فبراير ١٩٧٨	٣٢،٦٣٥،٩٠٥
صائد الغزلان	كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	٤٨،٩٧٩،٣٢٨
القيامة الآن	آب/أغسطس ١٩٧٩	٧٨،٧٨٤،٠١٠
الفصيلة	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	١٣٨،٥٣٠،٥٦٥
السترة المعدنية	حزيران/يونيو ١٩٨٧	٤٦،٣٥٧،٦٧٦
هامبرغر هيل	آب/أغسطس ١٩٨٧	١٣،٨٣٩،٤٠٤
صباح الخير يا فيتنام	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	١٢٣،٩٢٢،٣٧٠
ضحايا الحرب	آب/أغسطس ١٩٨٩	١٨،٦٧١،٣١٧
ولد في الرابع من يوليو	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩	٧٠،٠٠١،٦٩٨
بعث القيامة الآن	آب/أغسطس ٢٠٠١	٤،٦٢٦،٢٩٠
كنا جنودا	آذار/مارس ٢٠٠٢	٧٨،١٢٢،٧١٨
الأمريكي الهادئ	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	١٢،٩٨٨،٨٠١
المجموع الإجمالي		٦٦٧،٤٦٠،٠٨٢
الإيرادات الإجمالية لسلسلة أفلام حرب النجوم	أيار/مايو ١٩٧٧	١،٨٠٢،٥٤٤،٢٨٨

في الحقيقة لم تكن أي من الإمبراطوريتين المناهضتين للإمبراطورية مهتمة بما يكفي بكوبا للمخاطرة بمبارزة نووية. أما المستفيد الأكبر من هذه الأزمة فكان ديكتاتورا صغيرا. ولن تكون مثل هذه النتيجة فريدة متفردة، فقد حدثت قبلا وستحدث دوما. وطالما ظلت القوى العظمى تتنافس من خلال العملاء والوكلاء والأتباع، فإن الدول الصغرى هي التي ستخضع لأشباه قيصر، ولربما إلى أشباه كاليفولا* في أغلب الحالات.



* إمبراطور روماني (٣٧. ٤١م) اشتهر بحكمه الاستبدادي. (المترجم)

٠٣٠

حضارة الصراعات

حيث يسقط السيف على الولايات المتحدة بعد ثمانين سنة، يرفع النفاق راسه وينوح على موتى هؤلاء القتلة الذين استباحوا دماء وشرف المسلمين وعتباتهم المقدسة.. وحين يدافع هؤلاء عن ابنائهم وإخوانهم واخواتهم المضطهدين في فلسطين وغيرها من البلاد الإسلامية يصرخ العالم برمته. يصرخ الكفار، ويتبعهم المنافقون.. يناصرون الزور والبهتان، ويؤيدون الجزار ضد الضحية، والظلم ضد الطفل البريء.. بعد هذا الحدث.. يجب على كل مسلم أن يسارع للدفاع عن دينه. (ترجمة عن الإنكليزية)

اسامة بن لادن، ٢٠٠١/١٠/٧[١].

هنالك ظرف إنساني يجب ان نهتم به في اوقات الحرب. ثمة منظومة قيم لا يمكن التنازل عنها - قيم من عند الله. ليست من اختراع أمريكا. إنها قيم الحرية والإنسانية وحب الأمهات لأبنائهن. ما يهم حين نمارس سياستنا الخارجية عبر الديبلوماسية والأعمال العسكرية، هو أن لا نبدو وكأننا ابتكرنا أو خلقنا هذه القيم.

جورج ووكر بوش، ٢٠٠٢[٢].

إلى الأرض المقدسة

سعت الإمبراطوريات على مر التاريخ إلى السيطرة على بعض مناطق العالم من أجل ثرواتها الباطنية. أغرى الرصاص والفضة الرومان بغزو بريطانيا في القرن الأول.

وكان الذهب هو الذي أغرى الفاتحين الأسبان باحتلال البيرو في القرن السادس عشر، والبريطانيين باحتلال الترانسفال* في القرن التاسع عشر. كما سعت الإمبراطوريات - تقليديا - لفرض ثقافاتها على البلاد التي تستخرج منها المعادن الثمينة. "تلتنت" إنكلترا مثلما "تأنكلزت" منطقة الراند** في جنوب أفريقيا. هذا النموذج أوحى للعديد من المحللين المعاصرين بأن للعلاقة الأمريكية مع الشرق الأوسط طبيعة إمبراطورية. فمن ناحية، هنالك مصلحة واضحة وطويلة الأمد للولايات المتحدة في المخزون النفطي الهائل في المنطقة. ومن ناحية أخرى، يطمح الأمريكيون - كما يقال - إلى تغيير ثقافتها السياسية، التي ثبت أنها معارضة بشكل فريد للدقرطة.

لكن إذا اعتبرت هذه هي الدوافع المحددة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فإن هذه السياسة أبعد ما تكون عن النجاح. فسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العربية تقلصت بحدة في حقبة ما بعد الحرب نتيجة سياسة التأميم التي تبنتها الأنظمة المعادية للولايات المتحدة بشكل سافر. وتبعا لعملية المسح السنوية التي يجريها "بيت الحرية"، لا يمكن اعتبار سوى دولتين فقط هما إسرائيل وتركيا - من بين خمس عشرة دولة في المنطقة - ديمقراطيتين. وهذا يصدق أيضا

---

* منطقة في شمال شرق جنوب أفريقيا، استوطنها البوير الذين أقاموا دولة مستقلة دعيت بـ"جمهورية جنوب أفريقيا" في خمسينات القرن التاسع عشر. ثم ضمتها بريطانيا عام ١٨٧٧، لكن اكتشاف الذهب عام ١٨٨٦ أدى إلى تدفق المستوطنين وتفاقم التوتر بين بريطانيا والبوير. في نهاية المطاف أصبحت الترانسفال إمارة عام ١٩٠٠ بعد حرب البوير. ثم غدت جزءا من جنوب أفريقيا عام ١٩١٠. (المترجم)

** منطقة في شمال شرق جنوب أفريقيا تقع بين نهر فال وجوهانسبرغ. وتضم أغنى مناجم الذهب في العالم منذ اكتشاف الذهب فيها عام ١٨٨٦ (منطقة مناجم الذهب الرئيسة في الترانسفال). (المترجم)

على الوضع عام ١٩٥٠ ، باستثناء أن مصر وإيران ولبنان وسورية كانت أقرب إلى الحرية السياسية مقارنة بحالها الآن.

وكما تشير افتتاحية هذا الفصل، يستخدم قادة أمريكا أحيانا لغة تبدو وكأنها تؤكد مزاعم أعدائها الألداء في العالم العربي الذين يقولون بأنها تشن حربا "صليبية" جديدة على الإسلام. بل إن الرئيس جورج دبليو بوش استخدم في زلة لسان كلمة "حرب صليبية" لوصف الحرب التي رغب بشنها على الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. لكن "صراع الحضارات" فكرة كاريكاتورية مثلها مثل فكرة أن أمريكا مهتمة بنفط الشرق الأوسط فقط. وما يساعد على جعل الأمور أكثر وضوحا هو إدراك دور أمريكا باعتبارها مشاركا أقل تلهفا وحماسا للانخراط في صراعات الحضارة المتميزة في المنطقة، حيث اختلت وظيفة الثقافة، ووفرت الأديان المتنافسة والموارد الطبيعية معظم محتوى الصراع السياسي، لكن "الشكل" هو الأمر المميز حقا. والشكل هو بالطبع الإرهاب.

أصبح من المعروف أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ شكلت واحدة من نقاط التحول في التاريخ الحديث. لكن القول بأنها ليست كذلك لا يقلل من حجم المعاناة التي سببها الإرهابيون لآلاف الأسر - أو من الصدمة التي أصابت الوعي الجمعي الأمريكي. ومما لا شك فيه أن أسامة بن لادن ومساعديه قد ارتكبوا جرائم بشعة يجب محاسبتهم عليها. ويصح ذلك حتى دون أخذ دوافعهم بعين الاعتبار. النقطة الحاسمة من وجهة نظر المؤرخ هي أن هذه الدوافع كانت نتاج قوى تاريخية بعيدة المدى، تعود جذورها إلى عقود خلت، ولم يتغير اتجاهها أبدا - تقريبا - بعد ذلك. في صبيحة ذاك اليوم المشرق بدا أن سيرورة تاريخ علاقة أمريكا مع الشرق الأوسط قد وصلت إلى نقطة تحول حادة. ومثلما كان شهر آذار/ مارس ١٨٤٨ في تاريخ ألمانيا، كان شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول لكن لم يغير فيها هذا التاريخ مساره.

الخطوات الأولى

ساد الافتراض القائل بأن أكبر إخفاق منيت به السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة هو الهزيمة في فيتنام. لكن ثبت أن خسارة معظم مناطق الهند الصينية لصالح الأنظمة الشيوعية لم يكن مهما من الناحية الاستراتيجية وإن كان محرجا من الناحية السياسية. لقد تعرضت الولايات المتحدة للإذلال وبذلت ماء وجهها. هذا كل ما خسرته. بينما دفع الشعب في فيتنام وكمبوديا ثمنا مرعبا وباهظا لفشل أميركا: في حين تمكن الأمريكيون أنفسهم من الابتعاد عن حطام سياسة "الاحتواء". لم تظهر حقيقة أن ما حدث في فيتنام لم يكن مهما إلا ببطء وبالتدريج أمام صناع ومخططي السياسة في واشنطن. وكذلك حال كوبا - عند التمعن العميق والتفكير الناضج - ولهذا السبب تخلت الولايات المتحدة بهدوء عن هدف إسقاط نظام كاسترو. فقد ثبت أن الشيوعيين في الدول النامية - من هانوي إلى هافانا - لا يشكلون تهديدا جديا للأمن القومي الأمريكي. وفي حالة كوبا، فقد يرتكب الشيوعيون كل أنواع الأعمال المزعجة والضارة على المسارح الهامشية (في الأطراف): والشاهد على ذلك مشاركة كاسترو النشطة في الحرب الأهلية التي اندلعت في كل من أنغولا وإثيوبيا. لكن إذا حظيت منطقة الكاريبي ببعض الأهمية، فإن منطقة جنوب الصحراء الأفريقية ليست لها أية أهمية تذكر، مقارنة بالمنطقة التي لم يكن بمقدور الولايات المتحدة "خسارتها" في بداية السبعينات، ألا وهي الشرق الأوسط.

ظهر العديد من التصورات والمفاهيم الخاطئة حول موقف الولايات المتحدة تجاه المنطقة. أحدها يشير إلى أن الولايات المتحدة تتحرك بدافع "العلاقة الخاصة" - غير المشروطة وغير الخاضعة للنقاش - مع دولة إسرائيل. ويؤكد آخر أن الولايات المتحدة أتت إلى الشرق الأوسط بسبب المخزون الهائل من النفط الكامن تحت رمال

صحاريها. ويقول ثالث إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر هي عقوبة عادلة تستحقها الولايات المتحدة نتيجة أفعالها الشريرة وآثامها في المنطقة. هذه الأفكار والآراء تنحصر عموما في دائرة أعضاء "القاعدة". فما كادت تنطفئ النيران وتنجلي سحابة الغبار فوق منهاتن، حتى سارع موكب من أصحاب "الآراء القويمة" لإطلاق وابل من النظريات المشابهة في الصحافة[٣]. لكن الحقيقة أشد تعقيدا بكثير. أولا، اتصفت علاقة أمريكا مع إسرائيل بالتوتر والازدواجية منذ أمد طويل، وهي ليست زواجا مقدسا لا فكاك منه. ثانيا، الولايات المتحدة الغنية بالنفط تظل أقل اعتمادا على نفط الشرق الأوسط من أوروبا الغربية أو اليابان. أما "السيطرة" على مخزون النفط في شبه الجزيرة العربية فهو هدف أنكرته الولايات المتحدة منذ عهد بعيد: وإذا كانت هذه السيطرة ضرورية حقا لضمان تدفق النفط إلى العالم الغربي، فإن الألمان واليابانيين المحرومين من البترول هم الذين يجب أن يضغطوا من أجلها بكل حماس. ثالثا، ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط - وفي كل مكان - لم تكن تستهدف حتى عهد قريب الولايات المتحدة. الملفت في أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو أن يمر هذا الوقت الطويل قبل أن يتفجر غضب إرهابي عارم على التراب الأمريكي. وما بدا أنه الدافع المحفز للمهاجمين يتعذر وصفه بردة الفعل على الأفعال الأمريكية الشريرة والآثمة، فقواتها متمركزة في السعودية بشكل رئيس للدفاع عنها وعن جيرانها ضد عدوان دولة عربية أخرى: العراق.

بلغت أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية حدا يجعل من السهل علينا نسيان القدر القليل من الانتباه الذي تركز عليه قبل ذلك[٤]. فقبل الخمسينات، كان التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط أكاديميا كما كان استراتيجيا، اتخذ شكل مؤسسات أمريكية شهيرة

مثل الجامعتين الأمريكيتين في القاهرة وبيروت، وكلية روبرتس في استانبول، وكلية البورز في إيران. في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦، حدد لوي هندرسون، مدير قسم شؤون الشرق الأدنى وإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية "الهدف الرئيس للسياسة الأمريكية في المنطقة باعتبارها تتمحور حول "منع تنافس المصالح والنزاعات في تلك المنطقة من أن تتحول إلى أعمال عدائية سافرة، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى حرب عالمية ثالثة"(٥). وهذا ما حصر دور الولايات المتحدة في قالب الحكم العادل والصالح على الأغلب. ولم تسع إلى مزيد من التعهدات الملزمة لها. بريطانيا هي التي قررت - عمليا - تسليم الأمريكيين مسؤولية تركيا (واليونان أيضا) في عام ١٩٤٧. بعد ذلك، ظل البريطانيون القوة الخارجية المهيمنة على المنطقة لعقد آخر من السنين على الأقل، وحتى بعد الإخفاق الذريع في أزمة السويس، استمروا في اعتبار الخليج العربي جزءا من مجال نفوذهم.

اهتمت الولايات المتحدة بالمنطقة - اقتصاديا - منذ عهد بعيد. فبدءا من العشرينات، بذلت شركات النفط الأمريكية جهدا دؤوبا لترسيخ موطئ قدم لها هناك، مجبرة الشركات البريطانية المترددة على منحها حصة في شركة النفط التركية (العراقية لاحقا) وذلك بعد سنة من اكتشاف البريطانيين النفط في بابا غرغور عام ١٩٢٧(٦). كان الوقت ما يزال مبكرا؛ وحتى بحلول عام ١٩٤٠، لم تتجاوز حصة منتجي النفط في الشرق الأوسط نسبة ٥٪ من الإنتاج العالمي. لكن الأمريكيين اقتنعوا الآن بالإمكانيات الهائلة غير المستغلة هناك(٧). في الثلاثينات، عملوا بكد ودأب، بمساعدة البريطاني المرتد* المستعرب، هاري فيلبي، لتحويل المملكة الصحراوية التي تحكمها العائلة السعودية إلى دولة حليفة للولايات المتحدة(٨). وخلال الحرب العالمية الثانية استغلوا ضعف بريطانيا لاقتراح عقد صفقة

---

* لم يزل كثير من الغربيين ساخطين على فلبي بسبب إسلامه، كتب انتوني بروان كتابا عنه وعن ابنه سماه: "الخيانة في الدم. (المراجع)

معها: ستأخذ الولايات المتحدة السعودية، وتترك لبريطانيا بلاد فارس: وتتقاسم معها العراق والكويت(٩). وهكذا ترسخ نمط العلاقات الأمريكية - السعودية: مال وسلاح مقابل تنازلات نفطية وقواعد عسكرية(١٠). أما اتحاد شركات النفط الذي شكل شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو)، فقد أصبح قناة ريع للسعودية: وسرعان ما بدأت تدفع لها نصف عائداتها، وهي مدفوعات اعتبرتها وزارة الخزانة الأمريكية محسومة من ضريبة الدخل(١١). تأثر جون فوستر دالاس، أول وزير خارجية أمريكي يزور المنطقة عام ١٩٥٣: وأعلن أن للنفط وغيره من الموارد الطبيعية في المنطقة "أهمية حيوية بالنسبة لسعادتنا ورفاهنا"(١٢).

لكن إذا اعتقدت الولايات المتحدة فعلا بذلك، فقد كان من الواجب عليها بالتأكيد أن تتصرف بشكل مختلف تماما فيما يتعلق بجانب جوهري واحد. فلا شيء يمكن أن يثير عداوة الشعوب العربية مثل الدعم المستمر لإسرائيل، والاعتراف الفوري بالدولة الجديدة كان في كثير من النواحي من مسؤولية هاري ترومان: إذ ألح بإصرار على المسألة في أيار/ مايو ١٩٤٨ خلافا لنصيحة وزارة الخارجية(١٣). التزام ترومان استمر بعده وبحلول عام ١٩٥٨، غدت الأهمية البالغة للعلاقة مع إسرائيل حقيقية بدهية في السياسة الخارجية الأمريكية. وحسب تعبير أحد السفراء الأمريكيين في مصر: "تمثل إسرائيل أقدم اهتماماتنا المباشرة في المنطقة.. فاستمرارية وجود إسرائيل كدولة مستقلة تمثل بالتأكيد التزاما أساسيا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية.. "(١٤). ركز العديد من المحللين انتباههم على الأسباب الكامنة وراء هذا الالتزام: النفوذ السياسي لما يسمى باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة: الشعور بالذنب نتيجة "الهولوكوست" لدى الرأي العام الأوسع: حقيقة أن إسرائيل هي واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط: اعتقاد المسيحيين البروتستانت بأن عودة اليهود إلى الأرض المقدسة هي علامة مبشرة بعودة المسيح الثانية الوشيكة. لكن ما لم يلاحظه الكثيرون الخلافات التي حدثت بين إسرائيل

والولايات المتحدة مرارا وتكرارا. فدعم ترومان لإسرائيل لم يشمل المساعدات العسكرية على سبيل المثال. كما أن دالاس أوقف المعونة لإسرائيل في أكثر من مناسبة. واتخذت الولايات المتحدة موقفا معاديا لإسرائيل حين احتلت سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٦*، وأصرت على انسحابها منهما. وامتنعت عن ضمان حرية المرور في مضائق تيران لسفن الشحن الإسرائيلية عشية حرب الأيام الستة، بالرغم من تعهدها بفعل ذلك أمام الأمم المتحدة. وفيما بعد، فضلت تدويل القدس، وانتقدت سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧[١٥]، فاحتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية لم يخدم المصالح الأمريكية على ما بدا واضحا.

لم يكن العامل الحاسم في جذب الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط في الخمسينات متمثلا في إسرائيل ولا النفط، بل الخوف من الاتحاد السوفييتي: أو على وجه الدقة الخوف من أن ينجح الروس في استغلال أزمة الإمبراطوريات الأوروبية في العالم العربي مثلما فعلوا في آسيا[١٦]. لكن الروس، كما تبين لاحقا، كانوا على درجة مشهودة من الغباء. فمحاولات ستالين لمغازلة طهران أفرزت نتائج عكسية[١٧]: وبالمقارنة مع ذلك، بدا أن إسقاط حكومة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، الذي تعجل في تأميم شركة البترول الأنكلو - إيرانية، وهي عملية استحثتها بريطانيا ونفذتها وكالة المخابرات المركزية (CIA)، قد ضمن الهيمنة الأمريكية بأقل قدر من التكلفة[١٨]. أما الأس المنطقي وراء "عملية أجاكس" الأمريكية فكان في جوهره احتواء الاتحاد السوفييتي بشكل استباقي. ومثلما تذكر أحد عملاء وكالة المخابرات المركزية: "كانت [العملية] تتعلق بما فعله السوفييت وبما عرفناه عن خططهم المستقبلية". فقد احتلت إيران، برأيه، مرتبة "مرتفعة جدا" على "لائحة الأولويات" الروسية[١٩].

* كلام المؤلف هنا ليس دقيقا من حيث الفكرة والمعلومات التاريخية، فاحتلال غزة وسينا كانا في عام ١٩٦٧م. (المراجع)

شكك بعض الأمريكيين بجدوى وحكمة دعم الدول الاستعمارية القديمة ضد زعيم شعبي لم يكن ماركسيا على ما يبدو. في مصر، كان الدافع الأمريكي الأولي هو دعم وتأييد الزعيم الوطني "الديماغوجي" جمال عبد الناصر ضد البريطانيين*: وفي الحقيقة، شجعت وزارة الخارجية بشكل صريح الزعيم المصري على المطالبة بإنهاء الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس. لكن بحلول عام ١٩٥٦، أزعجت مغازلات عبد الناصر مع الروس ومحاولاته إثارة الجماهير في بقية دول العالم العربي كلا من ايزنهاور ودالاس ودفعتهما لتحديه (هو وخروتشوف) أن يطبق ما يعلنه من أهداف. أما رفض الأمريكان تمويل مشروع السد العالي في أسوان، فقد استحث عبد الناصر على تأميم قناة السويس[٢٠] (وهي عملية التأميم الشهيرة الثانية في الشرق الأوسط). عند هذه النقطة المفصلية، كانت الأمور ستتخذ منحى مختلفا تماما - ليس في الشرق الأوسط وحده - لو تمكنت الولايات المتحدة من كبح جماح بريطانيا وإسرائيل، وهما من أقرب حلفائها (كما هو مفترض). بدلا من ذلك، وافق رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن على خطة فرنسية رعناء لإعادة احتلال قناة السويس بالقوة، بذريعة وقف حرب عربية - إسرائيلية أعد مسرحها الإسرائيليون عن طيب خاطر. لم يقتصر الأمر على امتناع ايدن عن استشارة ايزنهاور فقط: بل تلقى تحذيرا صريحا من الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لن تصادق على مثل هذه الخطة، وذلك لسبب بسيط وهو أنها ستبدو مغامرة استعمارية جديدة مفضوحة وأشد فظاعة من إسقاط حكومة مصدق، وقد تدفع كل دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - إلى أحضان خروتشوف. سأل ايزنهاور متشككا: "كيف يمكن أن نؤيد بريطانيا وفرنسا إذا كنا سنخسر العالم العربي برمته لو فعلنا ذلك؟"[٢١].

---

*بشأن هذه العلاقات راجع كتاب: محمد جلال كشك "ثورة يوليو الأمريكية". (المُراجع)

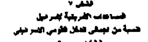
لسوء الحظ، "بدا" أن تهديد خروتشوف العلني باستخدام الأسلحة النووية هو السبب الذي دفع بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب[٢٢]، في حين كان السبب في الحقيقة هو الزيادة الكارثية في الطلب على الجنيه الإسترليني والرفض الأمريكي إقراض بريطانيا سنتا واحدا قبل موافقة ايدن على الانسحاب. والأسوأ من ذلك ما أصاب الغرب من تشوش وفوضى منح الروس حرية استخدام أشد الأساليب وحشية لقمع وإسقاط حكومة امري ناجي الإصلاحية في المجر. وهكذا لم تنل الولايات أي فضل في القاهرة لإيقاف ايدن عند حده[٢٣]، وبعد سنتين وجدت نفسها عاجزة عن فعل أي شيء، حين قامت مجموعة من ضباط الجيش العراقي - بتحريض من عبد الناصر - بثورة في بغداد أسقطت الملك الهاشمي المؤيد لبريطانيا، فيصل الثاني، وقتلته مع رئيس وزرائه نوري السعيد. أما قرار إرسال قوة من "المارينز" قوامها خمسة عشر ألف رجل إلى لبنان في أعقاب الانقلاب في العراق فلم يحقق شيئا يذكر: وفي الحقيقة، يصعب رؤية ما يمكن لهذه القوة أن تفعله في لبنان بحيث يؤثر في مجرى الأحداث في بغداد أو غيرها (كانت بيروت آنذاك ملعبا كوزموبوليتانيا مفتوحا، لا مدينة حرب وقتال كما جرى فيها فيما بعد)[٢٤]. إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية مدفوعة برغبتها بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط، فإن ما حصل سيمثل نكسة خطيرة. إذ لم تنقض فترة طويلة على الانقلاب قبل أن تلغي الحكومة العراقية الجديدة التنازلات والمزايا الممنوحة لشركة البترول العراقية (وتنهي بالتالي المكسب الرئيس لبريطانيا من غزوها الناجح للعراق عام ١٩١٧): وكان العراق واحدا من أولى الدول العربية التي أممت صناعتها النفطية[٢٥]. في تلك الأثناء، أوقفت السعودية مشتريات السلاح من الولايات المتحدة، وامتنعت عن تجديد عقد إيجار قاعدة الظهران الجوية[٢٦]. وخلافا لكاسترو في كوبا، لم يبد عبد الناصر اهتماما كبيرا بالنموذج الاقتصادي السوفييتي. لكنه ابتهج بالحصول على ما تقدمه موسكو من هبات سخية، وسخر هازئا من واشنطن[٢٧].

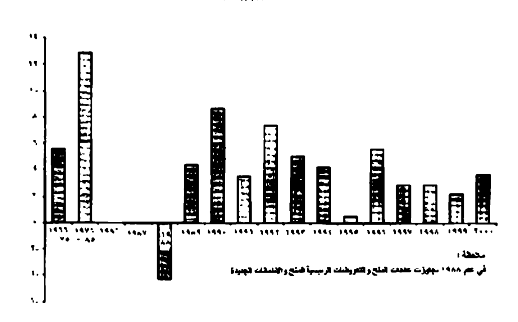
بين غزة والخليج

بحلول أواخر الخمسينات، تبدت ثلاثة عوامل واضحة - ومؤلمة - فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. أولا، اعتبر الإسرائيليون تأييد الولايات المتحدة، لكافة أهدافهم ومقاصدهم، غير خاضع لشروط ولا تحده قيود. فبمقدورهم فعل ما يشتهون. ثانيا، أصبحت شركات النفط الأمريكية معرضة لخطر التأميم - مثلها مثل أسهم بريطانيا في قناة السويس - من قبل الحكومات العربية التي لم تكن راغبة بأن يشاركها الأجانب في ريع نفطها. ثالثا، غدا التعايش السلمي بين إسرائيل وجيرانها العرب أمرا مستبعدا، إن لم يكن مستحيلا: واضطرت الولايات المتحدة لتقليص حجم الضرر الناتج عن الصراع في الشرق الأوسط إلى الحد الأدنى. أما الخبر المشجع من وجهة النظر الأمريكية فهو أن الاختراق السوفييتي للشرق الأوسط كان أقل نجاحا - كما ثبت - مقارنة بتوقعات عام ١٩٥٨. في حين تمثل الخبر السيئ في ظهور تهديد أخطر - أو أقل قابلية للتوقع - من الاختراق السوفييتي في أعقاب الحروب الإسرائيلية، ألا وهو الإرهاب: الإثم القديم الأصيل للشرق الأوسط الحديث. فما فعله الصهاينة المتطرفون ذات مرة لإخراج البريطانيين من فلسطين فعله الفلسطينيون الآن ضد الإسرائيليين، حالما تلاشت آمال العرب بتحقيق نصر عسكري.

على الصعيد النظري، يتحمل الإسرائيليون مسؤولية الخطأ، لأن الدولة التي أعلنوها عام ١٩٤٨ منعت تنفيذ قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين. أما على الصعيد العملي، فكان على الإسرائيليين القتال والكفاح من أجل البقاء. لكن الجيوش المشتركة للبنان وسورية والعراق وشرق الأردن ومصر، مدعومة

بالمملكة العربية السعودية، فشلت فشلا ذريعا في خنق الدولة الوليدة في مهدها. شكلت معركة السويس إذلالا مهينا لبريطانيا وفرنسا، لكنها كانت بمثابة نصر لإسرائيل: فقد احتلت قطاع غزة وشرم الشيخ، رغم وضع المنطقتين بعد ذلك تحت سيطرة الأمم المتحدة: وأصيبت القوات المصرية بخسائر فادحة مقابل كلفة قليلة نسبيا تكبدتها قوات الدفاع الإسرائيلية. وكانت حرب الأيام الستة ردا مباشرا ومشروعا من قبل إسرائيل ضد الاستعدادات الواضحة التي قادتها مصر تحضيرا للحرب: فقبل عشرة أيام من قيام إسرائيل بشن أولى ضرباتها الجوية، تعهد عبد الناصر بجلاء لا لبس فيه بمحو إسرائيل من على الخارطة. مرة أخرى هزم العرب بسهولة، واحتلت إسرائيل - مجددا - سيناء وغزة، كما احتلت الضفة الغربية ومن ضمنها القدس، وذلك ردا على قرار الأردن بالانضمام إلى جانب مصر، بالإضافة





Source. Calculated from data in various issues of the *Statistical Abstract of the United States* and the World Bank *World Development Indicators* database

إلى مرتفعات الجولان. وبالرغم من النجاحات الأولية التي حققتها القوات المصرية والسورية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، إلا أن الهجوم المصري السوري على إسرائيل لم يحقق أهدافه في النهاية. وحتى مع الدعم العراقي والسوفييتي، اضطر الجيشان العربيان للتراجع إلى قواعد انطلاقهما. وبحلول عام ١٩٨٢، شعر الإسرائيليون بالثقة الكافية لغزو لبنان.

في ردهم على هذه التهديدات الخارجية، لم يشعر الإسرائيليون بأن من واجبهم استشارة الولايات المتحدة. لم تبلغ إسرائيل أمريكا عن عزمها على شن الهجوم في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧؛ ولم يهلل الأمريكيون كثيرا للانتصارات الإسرائيلية المتلاحقة. ومثلما علق نيكسون في مقابلة أجراها عام ١٩٧٠، أصبح الشرق الأوسط "خطرا إلى حد مريع - فهو يشبه منطقة البلقان قبل الحرب العالمية الأولى - ويمكن أن يورط القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في مواجهة لا يرغبها أي منهما بسبب الخلافات هناك"[٢٨]. ومع حلول الردع محل الاحتواء، لم تستسغ أي من القوتين العظميين احتمال اندلاع حرب عربية - إسرائيلية أخرى. وحين اندلعت عام ١٩٧٣، لم يقدم الأمريكيون المساعدة لإسرائيل إلا بعد أن توضحت حقيقة دعم الروس للطرف الآخر؛ وفي كلتا الحالتين، تمتعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - نتيجة الدعم المقدم للطرفين المتحاربين - بالقدرة على الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. لكن تبين أن التوسط من أجل السلام عملية بالغة الصعوبة[٢٩]. استمر السياسيون الأمريكيون والإسرائيليون في اتباع صيغة الخطوط المألوفة الآن حول "العلاقة الخاصة" و"الصداقة العميقة"[٣٠]. ووصلت المعونة الأمريكية إلى إسرائيل ذرى غير مسبوقة: فبين عامي ١٩٧٦ـ ١٩٨٥، ذهب ربع كافة المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى إسرائيل - لتبلغ في مجموعها الإجمالي خمسة وعشرين مليار دولار. وهو مبلغ يعادل حوالي ١٣٪ من الدخل القومي الإجمالي في إسرائيل (انظر الشكل

٧). لكن كلما تنامى الدور النزيه الذي اتخذته الولايات المتحدة كوسيط بين مصر وإسرائيل، كلما نقص ما يستطيع المال شراؤه[٣١].

صحيح أن الرئيس جيمي كارتر قد استحث رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن على التخلي عن سيناء من أجل السلام مع مصر، إلا أن ذلك هو كل ما كان بمقدوره فعله: أما المحادثات حول الأراضي المحتلة فلم تسفر عن أية نتيجة. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، حين قررت إسرائيل تغيير الوضع القانوني لمرتفعات الجولان وضمها إليها، وإخضاعها لسلطتها القانونية والقضائية والإدارية، أيدت الولايات المتحدة قرار الأمم المتحدة الذي أدان هذا الإجراء[٣٢]. وحين اجتاحت إسرائيل لبنان بعد سبعة أشهر، أسهمت الولايات المتحدة في قوة حفظ السلام التي جرى نشرها لمنع تصعيد النزاع. في تلك السنة بالذات، اعترض الإسرائيليون عمليا على محاولة رونالد ريغان التي استهدفت تحقيق "بداية جديدة" في عملية السلام. لم يفكر الأمريكيون أبدا بإحداث قطيعة مع إسرائيل. وفي الحقيقة، أعقب الاتفاق الموقع عام ١٩٨٣ بين ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير ازدياد مهم في التعاون العسكري والمعونة الاقتصادية[٣٣]. لكن الإسرائيليين قاوموا بعناد الضغط الأمريكي من أجل التفاوض مع الفلسطينيين. وبحلول أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، قبل ياسر عرفات الشروط الأمريكية المسبقة للبدء بحوار ثنائي (التخلي عن الإرهاب، الاعتراف بدولة إسرائيل، القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨)[٣٤]. لكن الإسرائيليين أصبحوا أقل رغبة في التفكير بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٧. ومع كل عام يمر، ومع استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة (بلغ عدد المستوطنين قرابة ثلاثين ألفا في عام ١٩٨٣)، ولجوء الفلسطينيين الذين يعيشون هناك إلى العنف، أصبحت العودة إلى الوضع السابق على الحالة الراهنة أمرا يصعب تصوره. احتج الأمريكيون على سياسة الاستيطان واستخدام الذخيرة الحية ضد رماة الحجارة الفلسطينيين، لكن من دون طائل[٣٥].

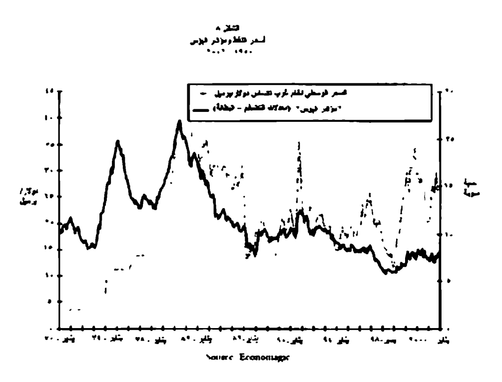
تمثلت الصعوبة الأساسية بالنسبة للأمريكيين في حقيقة أنه مع ترسخ تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية، الأمر الذي دفع الفلسطينيين للجوء إلى الإرهاب بدلا من الحرب التقليدية. تعاظمت الأهمية "الاقتصادية" للدول العربية. في عام ١٩٥٣، كانت الولايات المتحدة ما تزال تنتج أكثر من نصف إجمالي الإنتاج العالمي من النفط: وبحلول عام ١٩٧٣، انخفضت حصتها إلى ٢١٪. أما واردات النفط الأمريكية فكانت ضئيلة للغاية ذات مرة: لكن بحلول عام ١٩٧٧، قفزت إلى ٤٦٪ من الاستهلاك الإجمالي، وأتت من الشرق الأوسط حصة تتنامى باطراد من هذه الواردات[٣٦]. وكان لذلك محاسنه ومساوئه بالنسبة للولايات المتحدة. فمع تنامي ثروة الأقطار المصدرة للنفط، أنفقت مبالغ مالية أكبر على شراء البضائع والسلع الأمريكية واستثمرت مبالغ ضخمة من واردات البترودولار في الولايات المتحدة[٣٧]. فبين عامي ١٩٧٠ـ ١٩٧٢، مثلا، ارتفعت مشتريات المملكة العربية السعودية من السلاح الأمريكي بمقدار عشرين مرة[٣٨]. وفي السنوات التالية، تم بيع أسلحة إلى السعودية تقدر قيمتها بثلاثة وثمانين مليار دولار[٣٩]. وعلى أية حال، ظل جزء مهم من صناعة النفط في الشرق الأوسط بأيدي الأمريكيين، رغم أن النسبة انخفضت حين أممت السعودية "أرامكو" في نهاية المطاف[٤٠]. علاوة على ذلك، لم تبلغ الولايات المتحدة درجة اعتماد حلفائها الرئيسيين فعلا على النفط العربي[٤١]. فخلال الحرب الباردة، أعطى ذلك للشرق الأوسط بعدا استراتيجيا واقتصاديا في آن. وكما برهن يوجين روستو عام ١٩٧٥: "الاهتمام [الأمريكي] الأول والأساسي يتركز على الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط بالنسبة للدفاع عن أوروبا. فتحالفنا مع أوروبا الغربية يحظى بأهمية جوهرية مطلقة لتوازن القوة في العالم، الذي يعتمد عليه الآن الأمن الأساسي للولايات المتحدة.. أما السيطرة المهيمنة على النفط، وعلى المنطقة من قبل الاتحاد السوفييتي فستحمل في ركابها الهيمنة على أوروبا الغربية أيضا. مما يؤدي إلى تفكك حلف شمال الأطلسي (NATO)"[٤٢]. حتى هذه المرحلة، لم يكن في الحقيقة ثمة داع للقلق. فقد توقف السوفييت - إلى حد ما - عن ممارسة

تأثيرهم ونفوذهم في القاهرة منذ طرد خبرائهم العسكريين عام ١٩٧٢. ومع أنهم ظلوا يتمتعون ببعض النفوذ في سورية، إلا أن ذلك لم يرتق إلى مرتبة "السيطرة المهيمنة". وفي المقابل، بدا أن الأمريكيين قد احتلوا موقع البريطانيين السابق من حيث الهيمنة على دول الخليج الصغيرة التي تعتبر من بين أغنى الدول بـ"الذهب الأسود": الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان[٤٣]. وفي تلك الأثناء (٧٣ - ٧٤)، لم تنجح ديبلوماسية هنري كيسنجر المكوكية في إقناع مصر وإسرائيل بـ"فك الارتباط" فقط، بل أنهت بسرعة حظر تصدير النفط السعودي.

إلا أن الهيمنة السوفييتية - تحديدا - على نفط الشرق الأوسط لم تكن بالضرورة السبب الذي جعل الولايات المتحدة والدول الحليفة تعاني من المصاعب الاقتصادية الحادة. إذ تكفي السيطرة العربية في هذا السياق. العقيد الليبي معمر القذافي أظهر ذلك علنا حين استغل زيادة الطلب الغربي على النفط الليبي فرفع الأسعار وزاد من نسبة الأرباح ثم أمم في نهاية المطاف أصول وممتلكات شركات النفط. وحتى عام ١٩٧٢، نجحت الولايات المتحدة في تحقيق ما اعتبر مستحيلا، وذلك عند الجمع بين تأييد إسرائيل ودعم الملك السعودي الذي كان يبغض الصهيونية بقدر كرهه للشيوعية[٤٤]. لكن في عام ١٩٧٣، دعم السعوديون الهجوم المصري على إسرائيل، لا بالجنود بل بزيادة أسعار النفط بنسبة ٧٠٪، وبفرض حظر نفطي تدريجي أوقف إمدادات النفط للدول المؤيدة لإسرائيل بنسبة ٥٪ كل شهر. وعندما ضاعفت أمريكا مساعداتها لإسرائيل، فرضت السعودية حظرا شاملا على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة. وفي وقت كانت فيه السلطات النقدية في أمريكا وأوروبا الغربية ما تزال تتعلم التعايش مع معدلات الصرف العائمة، وحين كانت السلطات المالية هناك تتبنى - عموما - نسخة مبتذلة من النظرية الكينزية*

* - نسبة للاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز (١٨٨٣. ١٩٤٦)، الذي نادى بتحكم الدولة بالاقتصاد عن طريق المال والضرائب. في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والمال"

فيما يتعلق بالتحكم بالطلب، أفرز الارتفاع الحاد في أسعار النفط عواقب وتبعات دراماتيكية. ارتفعت معدلات التضخم، ووصلت التمويلات العامة إلى نقطة الخطر، وتفاقمت نسبة البطالة (انظر الشكل ٨). وستلي ذلك فترة سيئة من "الركود والتضخم" في أعقاب أخطر نكسة تصيب السياسة الخارجية الأمريكية: الثورة الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٧٩، حيث لم يستبدل الحليف الذي تدعمه أمريكا، الشاه محمد رضا بهلوي (الذي أتخمه الغرور والتيه ذات مرة وأصبح الآن مريضا عاجزا)، بعميل سوفييتي بل بحكومة لم يتوقعها أحد أبدا، حكومة ثيوقراطية راديكالية تناصر الأصولية الإسلامية.



(١٩٣٦)، قدم كينز الحجة على أن الاستخدام الكامل للقوة العاملة ليس ظرفا طبيعيا بل يحدده الطلب، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الإنفاق على الأشغال العامة للحد من البطالة وتحفيز النشاط الاقتصادي. (المترجم)

لم يكن الشاه أسوأ الحكام المستبدين الذين نصبتهم ودعمتهم الولايات المتحدة. صحيح أن نظامه كان أبعد ما يكون عن الليبرالية، وميله للاستهلاك والاستعراض كان يفتقد الحكمة، إلا أنه بالمقارنة من الديكتاتوريين الذين رعتهم الولايات المتحدة في نيكاراغوا أو تشيلي، يمكن اعتباره مستبدا مستنيرا. ومما لا شك فيه أن العدالة غابت عن المجتمع في إيران الشاه، تبعا لمعايير الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، لكن الوضع الاجتماعي شابه نظيره في تركيا، ولم ينحدر إلى درك الحالة في دول أمريكا اللاتينية. أما الأمر الغريب فهو اللامبالاة التي أبداها "مهندسو" النظام الأمريكيون عندما أخذت البلاد تنزلق نحو حافة هاوية الثورة. وكما رأينا سابقا، لم تكن لخسارة فيتنام لصالح ورثة هو شي منه أهمية جيوسياسية فعلية. لكن خسارة إيران لصالح آية الله الخميني، لينين الثورة الإسلامية، كانت بمثابة نكبة كارثية صعب - ويصعب - التكهن بعواقبها. فإيران أكبر دولة - بعد تركيا - في الشرق الأوسط، يبلغ عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق. والأهم أنها تحتل المرتبة الثانية - بعد السعودية - في إنتاج النفط، حيث تجاوز إنتاجها نسبة ١٠٪ من الإنتاج الإجمالي العالمي عام ١٩٧٣، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم (كانت الولايات المتحدة ما تزال أكبر منتج للنفط في العالم آنذاك)[٤٥].

في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، قام الرئيس كارتر، الذي كان ما يزال يترنح من أزمة احتجاز اثنين وخمسين أمريكيا رهائن في السفارة الأمريكية في طهران، بمحاولة حماسية لإعادة تحديد الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. ولذلك أعلن أن "أية محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج 'الفارسي' سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة.. وسيتم صد مثل هذا الهجوم بالوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية"[٤٦].

كان القصد من الإعلان إرسال إشارة إلى الاتحاد السوفييتي، الذي قام لتوه بغزوه الكارثي الطائش لأفغانستان، تحذره من مغبة استغلال الأزمة الإيرانية لغاياته الخاصة. وفي ذات الوقت، انحدرت العلاقات بين المعسكرين إلى الحضيض، وبدا الوضع وكأنه يمر بواحدة من أزمات الحرب الباردة الخطيرة: بل إن كارتر نفسه وصف العمل الروسي بأنه أعظم تهديد يدهم السلم العالمي منذ عام ١٩٤٥. وفي أعقاب ذلك، دخل سباق التسلح أخطر مراحله على الإطلاق، حيث نشرت الصواريخ النووية متوسطة المدى من قبل السوفييت أولا، ثم من قبل الأمريكيين في خضم احتجاجات عنيفة ضدها في بعض الأحيان. لم يكن من غير المنطقي الخوف من استغلال موسكو للفوضى العارمة في طهران والاستفادة منها: فقد اعتبرت منذ أمد بعيد أن بلاد فارس تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة، وشاركت في الواقع - بشكل غير رسمي - بريطانيا في الهيمنة على المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين. لكن تبين أن "القوة الخارجية" التي فكر بها كارتر لم تكن هي المشكلة في الشرق الأوسط، فمنذ ذلك الحين أصبحت القوى "الداخلية" في المنطقة هي مصدر أخطر التهديدات الموجهة للمصالح الأمريكية.

على شاكلة كافة الأنظمة الثورية، سرعان ما تورطت إيران الخمينية في حرب مع جارتها، فحين خشي الديكتاتور العراقي صدام حسين اندلاع ثورة يقوم بها السكان الشيعة المؤيدون لإيران في العراق، قرر غزو إيران عام ١٩٨٠، وعكست ملاحظة كيسنجر التهكمية - "من المؤسف استحالة أن يخسر الطرفان معا" - المعضلة التي واجهتها الولايات المتحدة الآن. فمن الصعب أن يشكل نظام يعتبر أمريكا "الشيطان الأكبر" أداة تستخدمها السياسة الأمريكية، لكن النظام الاستبدادي البعثي بقيادة صدام حسين في بغداد، رغم علمانيته تبعا للأسلوب القومي العربي القديم، لم يكن أكثر جاذبية. وفي تطبيق فذ لـ"السياسة

العملية الواقعية" التي بزت حتى سياسة كيسنجر خلال السبعينات، انتهى المطاف بالولايات المتحدة وهي تقدم المساعدات للطرفين المتحاربين كليهما. فقد تم بيع الأسلحة سرا إلى إيران، أولا من أجل "شراء" تحرير رهائن السفارة، ثم لتمويل العمليات السرية في أمريكا الوسطى. في ذات الوقت، حصل صدام حسين على ائتمانات مهمة لشراء السلع، بلغت أكثر من مليار دولار عام ١٩٨٩، رغم حقيقة أن قواته لم تكتف باستخدام الأسلحة الكيماوية فقط، بل هاجمت في إحدى المرات سفينة حربية أمريكية[٤٧]. وإذا انتهت نتيجة حرب الخليج إلى "لا غالب ولا مغلوب"، فإن الفضل يعود إلى الميكافيلية الأمريكية - المراوغة نفسها التي ألهمت إدارة ريغان لإيصال المال والسلاح إلى المجاهدين الذين يقاتلون الجيش الأحمر في أفغانستان.

لكن الصعوبة الحقيقية التي واجهتها الولايات المتحدة تمثلت في اعتماد ممارسة أي تأثير مباشر في الخليج على قدرتها على الاحتفاظ بنوع من الوجود العسكري هناك. إلا أن إحدى عواقب الثورة الإيرانية تجلت في عدم تحمس السعودية لتقديم تسهيلات إلى القوات الأمريكية والسماح لها بالوصول إلى القواعد المنتشرة في منطقة الخليج. ورغم ترحيبها - في أعقاب الثورة الإيرانية مباشرة - بوصول سرب من مقاتلات "اف ١٥" الأمريكية، ثم (في أكتوبر ١٩٨٠) بطائرات "الأواكس"، إلا أنها وضعت حدا لسياسة "الإجماع الاستراتيجي" التي تبناها وزير الخارجية الكسندر هيغ، وتضمنت حرية أكبر في استخدام القواعد في منظمة الخليج من قبل القوات الأمريكية. ومن الأمور التي كان لها أهميتها الدلالية، أن قوة التدخل السريع التي أنشئت لتطبيق مبدأ كارتر قد تمركزت أولا في تامبا، بولاية فلوريدا على بعد آلاف الأميال عن المنطقة. في أيار/ مايو ١٩٨١، أعلن مجلس التعاون الخليجي (الذي تهيمن عليه السعودية) أن منطقة الخليج برمتها ينبغي أن تظل "في منأى عن الصراعات الدولية، خصوصا تواجد الأساطيل الحربية والقواعد

الأجنبية"[٤٨]. ولم يحظ التواجد البحري الأمريكي بالقبول إلا حين غدا واضحا أن إيران والعراق يستعدان لمهاجمة سفن الشحن المحايدة في الخليج. في عام ١٩٨٧، رفعت ناقلات النفط الكويتية العلم الأمريكي لتبرير حماية البحرية الأمريكية لها[٤٩]. وأخيرا، سمحت السعودية عام ١٩٩٠ بتواجد القوات الأمريكية على ترابها. ولسوف يتبين أن القرار محفوف بالخطر للجانبين كليهما. لقد "صنعت" الإمبراطورية الأمريكية - دون قصد - عدوا جديدا وخطيرا.

منطق الإرهاب

لماذا أمر أسامة بن لادن (السعودي) واحدا وعشرين من أتباعه (ومعظمهم من السعوديين) باختطاف أربع طائرات ثم استخدامها لاقتحام مركز التجارة العالمي، والبنتاغون، والبيت الأبيض (على الأرجح)؟ بيان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" (٢٣/ ٢/ ١٩٩٨) الذي وقعه أسامة بن لادن وآخرون، قدم ثلاثة أسباب ("حقائق ثلاث تواترت عليها الشواهد") وراء الفتوى الشهيرة "بقتل الأمريكان وحلفائهم" مدنيين وعسكريين:

نص بيان الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين

أولا: ((.......)).

ثانيا: رغم الدمار الكبير الذي حل بالشعب العراقي على يدي التحالف الصليبي اليهودي، ورغم العدد الفظيع من القتلى الذي جاوز المليون، رغم كل ذلك يحاول الأمريكان مرة أخرى معاودة هذه المجازر المروعة.

ثالثا: وإذا كانت أهداف الأمريكان من هذه الحروب دينية واقتصادية فإنها كذلك تأتي لخدمة دويلة اليهود، ولصرف النظر عن احتلالها لبيت المقدس وقتلها

للمسلمين فيه. ولا أدل على ذلك من حرصهم على تدمير العراق أقوى الدول العربية المجاورة، وسعيهم لتمزيق دول المنطقة جميعا كالعراق والسعودية ومصر والسودان إلى دويلات ورقية تضمن بفرقتها وضعفها بقاء إسرائيل ((.......)).

إذن، الهدف من قتل الأمريكيين واضح جلي: تحرير الأقصى ((.......)) من قبضتهم، وطرد جيوشهم من أرض الإسلام، مهزومة وعاجزة عن تهديد أي مسلم[٥٠]. وردد ابن لادن هذه الكلمات في مقابلة أجراها مع مجلة "تايم" بعد أحد عشر شهرا (وقبل ثمانية أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر)[٥١]. أهدافه - باختصار - هي إخراج القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الأوسط، وإسقاط الحكومات العربية المتعاطفة مع الولايات المتحدة، وتدمير دولة إسرائيل. كما أن معظم البيانات اللاحقة المنسوبة إليه متساوقة مع هذه النقاط[٥٢].

خدع بعض المعلقين الغربيين بخطاب ابن لادن البلاغي الطنان عن الوحدة الإسلامية والجهاد العالمي، وتخيلوا أنه نذير حقيقي يرهص لصراع الحضارات[٥٣]. لكن من الأصح والأدق القول إن ابن لادن نتاج لحضارة الصراعات الواضحة في الشرق الأوسط، ثقافة سياسية متخلفة ومعيقة حل فيها الإرهاب منذ أمد طويل محل السياسة السلمية والحرب التقليدية كلتيهما. ومما لا شك فيه أن من المرضي تخيل وجود شعور إسلامي جمعي بالتحرر من إسار الوهم التاريخي، وهو عقدة تفوق قديمة حولتها قرون من الانحطاط التاريخي إلى "انحدار شديد نحو الكره والحقد، والغضب والرثاء للذات، والفقر والقمع"[٥٤]. لكن أيديولوجيا "القاعدة" لا يجمعها سوى القليل من العوامل المشتركة (نسبيا) مع المنظومات الاعتقادية للأغلبية الساحقة من الجماهير في أكبر الدول الإسلامية، مثل إندونيسيا وتركيا، ناهيك عن الجاليات الإسلامية المهاجرة في الغرب. وحتى معتقدات ابن لادن الدينية تحمل معالم خاصة ((.......))، التي لا يكاد تأثيرها يتجاوز الصحارى في شبه الجزيرة

العربية. إن أفضل فهم للقاعدة هو اعتبارها بمثابة جناح متطرف من الدين السياسي العربي الخاص، وهو تعبير تفسيري استخدمه مؤخرا مايكل بيرلي لفهم الصفات والسمات الجوهرية للنازية: قيادتها المتحمسة، حاجتها لغرس أفكارها ومبادئها، شهوتها للاضطهاد والقمع[٥٥].

يجب ملاحظة أن ذلك لا يماثل القول إن القاعدة نتاج "الفاشية الإسلاموية"، رغم أنهما تشتركان في العنف وفي معاداة السامية[٥٦]. فالحركات الفاشية في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين لم تبرع أبد في ممارسة الإرهاب، حيث فضلت الاستيلاء على السلطة في الدول القومية الموجودة وشن الحرب باستخدام القوات العسكرية التقليدية. التسمية الأقرب إلى واقع الحال هي "الإسلاموية التدميرية"، أو ربما "الإسلاموية البلشفية"، إذ يجب ألا يغيب عن بالنا أن لينين وستالين كانا من الإرهابيين أيضا في سنواتهما المبكرة. في الحقيقة هناك أكثر من مجرد تشابه عابر بين "أوليانوف وارث اللقب النبيل"، كما كان لينين الشاب يحب أن يلقب نفسه، حين رسم الخطط للإطاحة بحكم القياصرة في الفنادق السويسرية الوضيعة، وبين المليونير السعودي، الذي ينسق عملية إسقاط أمريكا من إحدى المغاور الأفغانية النائية المعزولة. ينبغي أن يذكرنا ذلك أيضا بأن "الحضارة الغربية" (إلا إذا عنينا بها الاندماج البروتستانتي - الربوبي* - الكاثوليكي - اليهودي، الذي يشكل اليوم الثقافة الأمريكية) ظلت قادرة في الماضي على "إنتاج" أديان سياسية تماثل "الإسلاموية البلشفية" الحالية في تعصبها وتعطشها للدماء.

لا يعتبر الإرهاب - الذي يعني الاستخدام العشوائي للعنف بواسطة قوى لا تتبع دولة معينة سعيا لتحقيق أهداف سياسية - شيئا جديدا، خصوصا في الشرق الأوسط، وضد الإمبراطوريات. فبحلول أربعينات القرن العشرين، ألف البريطانيون

* الربوبية: الإيمان بوجود خالق متعال لا يتدخل في الكون، وبدين طبيعي مبني على العقل لا على النقل. (المترجم)

العمليات الإرهابية، نظرا لأن الأقليات الراديكالية بين رعاياهم الأيرلنديين والبنغاليين قد انخرط أفرادها منذ مدة طويلة في عمليات وحملات اغتيال واسعة النطاق سعيا لتحقيق الاستقلال. وكان الإرهاب قد لعب دورا حاسما في إسقاط إمبراطوريتي هابسبورغ* ورومانوف**. ومنذ ستينات القرن التاسع عشر، ظهر أشخاص، مثل الفوضوي الروسي سيرغي نيكاييف، يبشرون بمبدأ الإرهاب، حيث أصبح - لمؤازرة وتشجيع "الثورة كفكرة ونظرية" - غاية في حد ذاته. نيكاييف هو الذي كتب "تعاليم الثورة" (١٨٦٨)، وأعلن فيه أن "الثوري لا يعرف سوى عِلم واحد: علم الدمار.. وغرضه واحد فقط: الدمار السريع والأكيد لهذا النظام الفاحش القذر"[٥٧]. هنالك أوروبي آخر، الإيطالي كارلو بيساكين، نحت عبارة "الدعاية بالفعل لا بالقول"[٥٨]. ولو كان جوزف كونراد حيا يرزق لفهم على الفور تفكير بن لادن وأدرك منطقه في انتقاء الأهداف. فقراء روايته "العميل السري" سوف يتذكرون كلمات السيد فلاديمير، العقل المدبر الذي خطط لعملية تفجير مرصد غرينتش ضمن "سلسلة من الاعتداءات.. تنفذ هنا في هذا البلد". ويشرح فلاديمير قائلا: "يجب أن تفرز هذه الاعتداءات تأثيرا كافيا لتجفل وتروع. وتوجه ضد المباني على سبيل المثال.. يجب أن يملك الهجوم كافة السمات الصادمة الرعناء للكفر الذي يفتقد كل المسوغات.. (ويكون) مثل أشد الاستعراضات المرعبة للحماقة الوحشية الضارية". باختصار، يجب أن يكون فعلا رمزيا يتحدث عن نفسه.

---

* عائلة ملكية ألمانية قدمت العديد من الحكام لمختلف الدول الأوروبية بدءا من أواخر العصور الوسطى وحتى القرن العشرين (وصل آل هابسبرغ إلى ذروة قوتهم خلال حكم ملك إسبانيا شارل الخامس ١٥١٦. ١٥٥٦). (المترجم)

** عائلة مالكة روسية حكمت بين عامي ١٦١٣. ١٩١٧. أجبر آخر أفراد آل رومانوف، القيصر نيقولا الثاني، على التنازل عن العرش بعد الثورة الروسية (١٩١٧) وأعدم مع أسرته بعد سنة. (المترجم)

ثم يسأل فلاديمير "الإرهابي" الذي سينفذ العملية[69]: "ما هو الصنم الذي يعبده حاليا كل البرجوازيين يا سيد فيروك؟". قبل مائة سنة كان "الصنم المعبود" هو العلم: ولذلك استهدف الهجوم المرصد. في عام ٢٠٠١، أصبح الاقتصاد هو الصنم، أو على وجه الدقة، العولمة الاقتصادية، ومن هنا الهجوم على مركز التجارة العالمية، كما يمكننا أن نحاجج.

لكن الإرهاب في عالم الواقع يتجاوز مجرد الرمز. إنه استمرار للحرب بوسائل أخرى - من قبل أولئك الذين يمنعهم ضعفهم من شن الحرب العادية سعيا وراء أهدافهم السياسية. الملمح المميز للإرهاب يتمثل في عشوائية وعدم انتظام العنف فيه، التقانة التي يستخدمها بدائية ومتخلفة. والإرهابيون، خلافا للمعتقد السائد، على درجة كبيرة من الضعف والانكشاف أمام الإجراءات المضادة - خصوصا حين لا يملكون قواعد على أراض أجنبية يعملون انطلاقا منها. موارد الإرهابي أقل بكثير من الدول التي يحاربها، ولذلك تعتمد المنظمات الإرهابية على توليفة تجمع سرقة وتسول التمويل. يمكن للمنظمة الإرهابية أن تعمل في بلد دون مصادر خارجية لدعمها، لكنها تتطلب موقعا آمنا يوفر لأعضائها إمكانية تحضير هجماتهم دون خوف من حظر أو منع أو تدخل. وحين لا يتوفر مثل هذا المكان، لابد أن يسعى الإرهابيون للحصول على الدعم من الخارج. أما الدول التي تقدم لهم العون - أو حتى مجرد التعاطف - فيستبعد أن تصبح أهدافا لعنفهم وهجماتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الأجنبية التي تدعم الطرف الآخر - الحكومة التي يحاربها الإرهابيون - ربما تجد نفسها متورطة في الصراع.

بعد أن تعرضت الدول العربية للإذلال في ساحة المعركة، لجأت منذ وقت مبكر إلى رعاية إرهاب اللاجئين الفلسطينيين*. وشن "الفدائيون" الفلسطينيون،

* يرى المؤلف أن مقاومة العرب والمسلمين "إرهابا" حتى حين يعترف أن دوافع الغرب. وإسرائيل =

انطلاقا من قواعدهم في مصر ولبنان والأردن. عددا كبيرا من الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين بعد عام ١٩٤٩. وخلال ست سنوات (١٩٥١- ١٩٥٦) قتل أكثر من أربعمائة إسرائيلي وجرح ثمانمائة نتيجة هذه الهجمات. وبعد حرب الأيام الستة، انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية في عملياتها من أراضي الأردن، إلى أن أجبر الضغط الإسرائيلي حكومته على طرد المنظمة في عام ١٩٧٠[٦٠]، لتنتقل بعدها إلى جنوب لبنان، حيث خلق سقوطه في خضم الحرب الأهلية فيما بعد بنية مثالية للمنظمات الإرهابية (وهو وضع لم يفعل التدخل السوري عام ١٩٧٦ شيئا لتغييره). الهجمات الإرهابية التي شنها مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة في لبنان استحثت إسرائيل على اجتياح البلاد في أعقاب عملية اختطاف دموية لإحدى الطائرات في آذار/ مارس ١٩٧٨، رغم موافقتهم اللاحقة على تسليم المنطقة الحدودية إلى قوات الأمم المتحدة. بعد أربع سنوات (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، شنت إسرائيل هجوما شاملا على لبنان، وحاصرت معقل منظمة التحرير في بيروت الغربية وطردت قياداتها خارج لبنان - إلى تونس هذه المرة. لكن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون، لم يقنع بكل ذلك. وأدى قراره الأناني الازدرائي بإطلاق العنان لحلفاء إسرائيل من الموارنة باستباحة مخيمي صبرا وشاتيلا، إلى مجزرة مريعة حصدت أرواح عدد يتراوح بين سبعمائة وألف شخص. ووسط إدانة عالمية ضارية - شاركت فيها الولايات المتحدة - أعيد نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من جديد. وكان من بينها عدة مئات من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز).

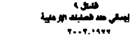
شنت منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها حربا طويلة الأمد على جبهتين اثنتين: على إسرائيل بشكل مباشر، وعلى الإسرائيليين أو المتعاطفين معهم - كما

= تبعا - اقتصادية ودينية، ويعترف أن كلمة إرهاب هي «شكل» أو غلاف لهذه الحروب. (المراجع)

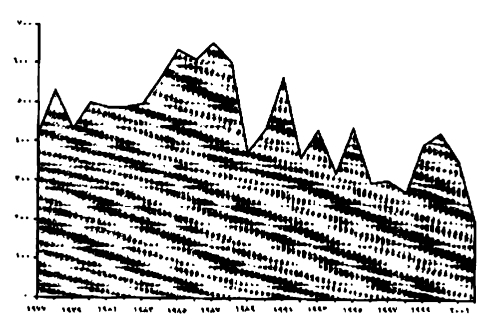
افترضت - في الخارج. لكن الإرهاب وحش أسطوري بعدة رؤوس. فعلى الرغم من أن المنظمة قد تلقت ضربة قوية خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، إلا أن الثمانينات شهدت ظهور وبروز جماعات جديدة، مثل جماعة أبو نضال، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الله، وحماس. وفي حين أن منظمة التحرير الفلسطينية تدين بالفضل الأكبر إلى القومية والماركسية، إلا أن هذا الجيل الجديد من الإرهابيين ارتبط أساسا بالإسلام. وما جعل أساليب أفراده التكتيكية مميزة عن تلك التي سادت في الستينات والسبعينات ميلهم الأقوى لاستخدام العمليات الانتحارية ورغبتهم الأشد بمهاجمة الأمريكيين. يجب أن نعزو أهمية دلالية أقل على الأرجح لهذا الميل. ففي معظم الدول، في معظم الفترات التاريخية، كان الإرهابيون الذين يرتكبون أعمال القتل انتحاريين في واقع الأمر، فإما أن يقتلوا عند ارتكاب عملهم الفظيع، أو ينفذ بهم حكم الإعدام بعد أن يقبض عليهم. وأولئك الخبراء الذين أصيبوا بالحيرة والارتباك - لوهلة - نتيجة رغبة منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر العارمة "لقتل أنفسهم كميلهم لقتل الآخرين"، غاب عن أذهانهم العديد من السوابق المجسدة لمثل هذا المسلك[٦١]. الأهم من كل ذلك حقيقة أن الإرهابيين أصبحوا الآن يعتبرون الأمريكيين أهدافا مشروعة. نقطة التحول في هذا السياق حدثت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل ١٩٨٣، حين فجر انتحاري السفارة الأمريكية في بيروت، ليقتل ثلاثة وستين شخصا، من ضمنهم كل أفراد فريق المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط[٦٢]. بعد ستة أشهر، وفي مهمة انتحارية أخرى، اقتحمت شاحنة محملة بالمتفجرات ثكنات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، فقتل ٢٤١ فردا منهم. الأسلوب التكتيكي نفسه قتل أربعة أشخاص حين استخدم ضد السفارة الأمريكية في الكويت.

كان تأثير هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قويا إلى درجة جعلت من السهل نسيان حقيقة أن عدد الحوادث الإرهابية على المستوى العالمي انخفض في

واقع الأمر بعد أن بلغ ذروته في الثمانينات (انظر الشكل ٩).



الشكل ٩
إجمالي عدد العمليات الإرهابية
١٩٧٧-٢٠٠٢



Source: Department of State, *Patterns of Global Terrorism*, various issues. http://www.usis.usemb.se/terror/.

إذ فاق عدد الهجمات عام ١٩٨٧ تلك التي حدثت عام ٢٠٠٢ بثلاث مرات. لكن في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الهجمات الموجهة إلى الأمريكيين والمصالح الأمريكية (رغم حدوث انخفاض بين عامي ١٩٩٤- ١٩٩٥). وكما يظهر الجدول رقم (٤)، وقع أمريكي واحد من بين كل عشرة ضحايا للعمليات الإرهابية العابرة للحدود منذ عام ١٩٩٣. لقد تعرض مركز التجارة العالمية للهجوم أول مرة في عام ١٩٩٣. وأعقب ذلك تفجير مبنى يضم ثكنات أمريكية في السعودية عام ١٩٩٦، ثم السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في آب/ أغسطس ١٩٩٨، والهجوم على المدمرة "كول" في عدن (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠). ولم تكن نبوءة لجنة الأمن القومي، برئاسة غاري هارت ووارن رودمان، جامحة في خيالها حين حذرت في

تقريرها الأول (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩) من "حصول بعض الإرهابيين وجماعات ساخطة أخرى على أسلحة دمار شامل وتخريب شامل، ومن أن بعض الإرهابيين سيستخدمونها. ومن المرجح أن تسبب موت الأمريكيين على التراب الأمريكي، ويحتمل أن يكون عدد الضحايا كبيرا"[٦٣]. مرة أخرى نقول إن الأمر المفاجئ في أحداث الحادي من سبتمبر هو أنها لم تحدث قبل ذلك. لقد قدمت الولايات المتحدة المعونات والدعم لإسرائيل طيلة سنين عديدة. ودعمت نظام الشاه في إيران. ونشرت جنودها في الجزيرة العربية. ولم تفتقر الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط إلى الدوافع والبواعث لشن هجوم على أمريكا.

ما عرض على المواطن الأمريكي العادي في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أدركه الخبراء والمختصون منذ سنوات عديدة. لم يقتصر الأمر على كون الأمريكيين هدفا وحسب، بل كانوا أيضا هدفا سهلا. صحيح أن الإرهاب قد لا يكون أمرا جديدا، لكن الإرهابيين يتمتعون اليوم بمزايا مدهشة وأفضلية مذهلة على أسلافهم. التقانة تعني إمكانية إلحاق دمار هائل بتكلفة لا تذكر: ومن هنا زيادة عدد الضحايا في كل هجوم[٦٤]. يمكن شراء بندقية "كلاشنيكوف" الهجومية ببضع مئات من الدولارات، والتكلفة الحقيقية لرأس نووي - والتكلفة الفعلية للكيلو طن من المواد النووية بالتأكيد - اقل اليوم مقارنة بأي فترة سابقة منذ أن حقق مشروع منهاتن هدفه. بلغت تكلفة إنتاج أول قنبلة ذرية عام ١٩٤٥ حوالي ملياري دولار. وعند حساب المبلغ بأسعار عام ١٩٩٣ يتضاعف عشر مرات، أي ما يكفي لشراء أربعمائة صاروخ من طراز "تريدنت ٢"[٦٥]. أما حقيقة قدرة فرنسا على مضاعفة ترسانتها النووية (من ٢٢٢ رأسا حربيا عام ١٩٨٥ إلى ٤٣٦ عام ١٩٩١) بينما تزيد ميزانيتها الدفاعية بنسبة تقل عن ٧٪، فهي واضحة المضمون ولا تحتاج إلى شرح[٦٦]. لكن "القاعدة" لم تكن بحاجة إلى مثل هذا السلاح المعقد والمتطور لتدمير أعلى برجين في منهاتن: دروس تدريبية على الطيران وبضع

سكاكين. من الممكن الآن تلقي ثمانين ساعة تدريب على الطيران بمبلغ يقل عن تسعة آلاف دولار. أما ثمن السكين الحادة فلا يتجاوز دولارين ونصف الدولار. وفي مقابل مبلغ نقدي زهيد، تمكنت حفنة من الرجال من قتل ٢١٧٣ شخصا[٦٧]، وإلحاق أضرار اقتصادية مباشرة قدرت تكاليفها بـ ٢٧.٢ مليار دولار، وهذا جزء بسيط من الخسائر التصاعدية في الدخل القومي الذاتي قدرت في البداية بنسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). بالنسبة لصناعة التأمين، وصلت التكاليف النهائية للكارثة - كما قيل - إلى مبلغ تراوح بين ٣٠ - ٥٨ مليار دولار؛ وتعرضت شركات الطيران الأمريكية لضربة قوية، كذلك السياحة. وواجه دافعو الضرائب فاتورة لا تشمل فقط تكاليف إعادة البناء، بل إنقاذ شركات الطيران، وزيادة كبيرة في نفقات الدفاع و"الأمن الوطني"[٦٨]. أما تكاليف أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المدى البعيد - على شكل تفاقم في حالة الوضوح واليقين، وتذبذب أسعار السوق، وتكاليف الأمن، وزيادة حجم المخاطرة - فتبقى خاضعة للتكهنات[٦٩].

قاوم الاقتصاد الأمريكي هذه الضربة بسهولة أكبر مما ظنه الكثيرون آنذاك. فمن وجهة نظر اقتصادية حصرا، يمكن مقارنة هجمات الحادي عشر من سبتمبر بكارثة طبيعية مدمرة: باهظة التكلفة لكن يمكن دفعها، كما تعتبر أقل أهمية بكثير من انخفاض أسعار البورصة الذي بدأ قبل سنة ونصف السنة[٧٠]. وبالمقارنة مع الضرر الذي يمكن أن يسببه الاتحاد السوفييتي فيما لو تحولت الحرب الباردة إلى ساخنة، ليس لهجمات الحادي عشر من سبتمبر أهمية تذكر. ولمجرد أن الحرب العالمية الثالثة لم تندلع، لا ينبغي علينا استخلاص نتيجة خاطئة مفادها أن "القاعدة" أشد خطرا على الولايات المتحدة من الشيوعية السوفييتية. ومثلما رأينا آنفا، تحمل عقيدة كل منهما بعضا من أوجه الشبه بالأخرى، لكن القدرات العسكرية لستالين، وخروتشوف، وبريجينيف تفوق تلك التي يملكها ابن لادن إلى حد بعيد. فلو شن الاتحاد السوفييتي هجوما على الولايات المتحدة لقتل

مئات الآلاف، إن لم نقل ملايين الضحايا الأمريكيين، وأباد مدنا بأكملها لا مجرد برجين اثنين. المشكلة مع القاعدة لا تكمن في أنها تشكل تهديدا خطيرا، بل في صعوبة تحديد مصدر خطر صغير وغير منظم، وهل من الأفضل القضاء عليه أم التفاوض معه. إذن، نحن نملك من جهة إجماعا قويا على عدم السماح لكارثة فاجعة من صنع البشر، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن تحدث مرة أخرى. ومن جهة أخرى، يراودنا شك بأن تجنب تكرارها قد يكون أمرا مستحيلا.

الجدول (٤)

الأعوام	إجمالي عدد الهجمات	إجمالي عدد الضحايا	عدد الضحايا في كل هجوم	الهجمات في أمريكا الشمالية	عدد الضحايا في أمريكا الشمالية	الضحايا من المواطنين الأمريكيين	نسبة المواطنين الأمريكيين من الضحايا
١٩٩١	٥٦٥	١٦٧	٠٣	٢	-	٢٣	١٣٨
١٩٩٢	٣٦٣	٧٢٩	٢٠	٢	١	٣	٠٤
١٩٩٣	٤٣١	١٥١٠	٣٥	١	١٠٠٦	١٠١١	٦٧٠
١٩٩٤	٣٢٢	٩٨٨	٣١	٠	-	١٢	١٢
١٩٩٥	٤٤٠	٦٤٥٤	١٤٧	-	-	٧٠	١١
١٩٩٦	٢٩٦	٣٢٢٥	١٠٩	-	-	٢٧٤	٨٥
١٩٩٧	٣٠٤	٩١٤	٣٠	١٣	٧	٢٧	٣٠
١٩٩٨	٢٧٤	٦٠٥٩	٢٢١	-	-	٢٣	٠٤
١٩٩٩	٣٩٥	٩٣٩	٢٤	٢	-	١٢	١٣
٢٠٠٠	٤٢٦	١١٩٦	٢٨		-	٧٠	٥٩
٢٠٠١	٣٥٥	٥٥٣٤	١٥٦	٤	٤٠٩١	١٥٣٠	٢٧٦
٢٠٠٢	١٩٩	٢٧٣٨	١٣٨	-	-	٦١	٢٢

١١/٩

مثلما سادت في الثلاثينات خرافة أن "القاذفة ستصل إلى هدفها دوما"، كذلك يسود الاعتقاد الخرافي اليوم بأن الإرهابي سيصل إلى هدفه دوما. يمكن تقليص ظاهرة الإرهاب الداخلي، وأن تعذر القضاء عليها تماما، عبر توليفة تجمع بين ضبط الأمن، والشدة والتفاوض.

شكل الإرهاب مشكلة حادة في أوروبا الغربية خلال السبعينات، وذلك حين قامت الأقليات القومية (في أيرلندا وإسبانيا)، والمتطرفون الماركسيون (في إيطاليا وألمانيا واليونان) بالعديد من عمليات الاغتيال والتخريب. أما اليوم، وباستثناء جماعة الباسك الانفصالية (ايتا)، فإن مرتكبي هذه الجرائم قد سجنوا، أو همشوا، أو أقنعوا بنبذ العنف. ولذلك انخفض عدد الحوادث الإرهابية بشكل حاد[٧١]. فمن الناحية العملية، انشق الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، وأجبرت قيادته في نهاية المطاف على الاختيار بين البندقية وصندوق الاقتراع، رغم تلاشي الأمل - حتى على المدى البعيد - بتحقيق هدفه المتمثل بتوحيد أيرلندا. المتطرفون اليساريون الذين برزوا عام ١٩٦٨ إما ماتوا، أو سجنوا، أو وصلوا إلى الحكم بعد أن تحولت آراؤهم - بصورة عجيبة - نحو الاعتدال نتيجة إغراءات السلطة. ولا توجد حركة إرهابية منيعة على الانقسام حين تواجه بسلاحي التهديد والشدة والحوار والتفاوض في آن معا.

هل يمكن نزع فتيل قنبلة الإرهاب في الشرق الأوسط كما حدث في أوروبا؟ يستحيل ذلك على ما يبدو طالما تسعى إسرائيل للتوصل إلى حل عسكري مجرد للمشكلة[٧٢]. لقد سقط حتى الآن (صيف عام ٢٠٠٣) نتيجة أعمال العنف المتبادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة حوالي ثلاثة آلاف

قتيل منذ بداية "انتفاضة الأقصى" في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠: أكثر من ألفي فلسطيني وسبعمائة إسرائيلي[٧٣]. واضطرت حكومة ارييل شارون لبناء جدار عازل يلتف حول قرى وبيوت الفلسطينيين* كإجراء يمثل حالة اليأس التي وصلت إليها: وهي سياسة تدين بشيء من الفضل إلى نظام البريخت في ألمانيا الشرقية ونظام فيرفورت** في جنوب أفريقيا - جدار برلين جديد يخترق الأرض المقدسة لفرض نظام عنصري جديد.

ولن يتوقف الإرهاب في الشرق الأوسط طالما أن هناك دولا على استعداد لرعايته. الإرهاب العالمي - أو على وجه الدقة انتشار الإرهاب الدولي وامتداده نحو الولايات المتحدة - حتم ردا عابرا للحدود. وكان من الواجب أن يتضح - قبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ - أن دعم الجماعات الإرهابية من قبل أفغانستان وكوبا والعراق[٧٤] وإيران وليبيا وكوريا الشمالية والسودان وسورية، لا يمكن وقفه إلا عبر التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. مثل هذا التدخل لم يكن سهلا خلال الحرب الباردة، حين كان في حكم المؤكد أن يثير أي فعل أمريكي رد فعل سوفييتي. لكن حتى بعد أن منح انهيار الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة القدرة على "الهيمنة بحكم انسحاب المنافس"[٧٥]، وجد صناع السياسة الأمريكيون أن من الصعب تخيل القيام بأكثر من إنزال عقوبات تحذيرية لكن رمزية على وجه العموم. في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، أمر الرئيس ريغان بتوجيه ضربات جوية ضد

---

* والتر البريخت (١٨٩٣ـ ١٩٧٣)، سياسي ألماني شغل منصب الأمين العام لحزب الوحدة الاشتراكي (في ألمانيا الشرقية)، وترأس مجلس الدولة، وأمر ببناء جدار برلين عام ١٩٦١. (المترجم)

** هندريك فيرفورت (١٩٠١ـ ١٩٦٦)، رئيس وزراء جنوب أفريقيا (١٩٥٨ـ ١٩٦٦)، تبنى سياسة التمييز العنصري، وأعلن انسحاب جنوب أفريقيا من رابطة الكومنويلث (١٩٦١). اغتيل في مدينة الكاب. (المترجم)

خمسة أهداف ليبية "لتعليم القذافي درسا مفاده أن رعاية الإرهاب من قبل الدولة باهظ الثمن"، على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر[٧٦]. وبعد اثني عشر عاما (آب/ أغسطس ١٩٩٨)، استخدم الرئيس كلينتون التكتيك نفسه، حيث أمر بتوجيه ضربات صاروخية ضد أهداف زعم أنها عبارة عن "منشآت لها علاقة بالإرهاب" في أفغانستان والسودان ردا على تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا[٧٧]. عروض القوة هذه لم تحقق الكثير. وفي الحقيقة، فإن صورة أحد الصواريخ العابرة وهي تصيب خيمة (خاوية) بدت وكأنها ترمز للعجز الأمريكي: وبحسب تعبير خليفة كلينتون كانت هذه الأساليب التكتيكية مجرد "دعاية"[٧٨].

لكن الولايات المتحدة بدأت تزيد ثقتها بقدرتها العسكرية خلال الثمانينات. وبعد ذروة الانحدار في نيسان/ أبريل ١٩٨٠، حين فشلت محاولة "مجوقلة" لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في طهران فشلا ذريعا ومذلا، حدثت تغيرات مهمة في البنتاغون. فقد استمرت الولايات المتحدة في القيام بعمليات سرية مناهضة للشيوعية في أمريكا الوسطى، ورعت حرب "الكونترا" ضد النظام الساندينستا الذي وصل إلى سدة السلطة في نيكاراغوا عام ١٩٧٩، كما قدمت الدعم للحكومة المعادية للشيوعية في السلفادور، وحولت هندوراس إلى ما يشبه ثكنة عسكرية أمريكية[٧٩]. كان كل ذلك - من جوانب عديدة - يجسد المقاربة القديمة القائمة على مبدأ "ابن العاهرة الذي نصبناه هناك" تجاه المنطقة، وقد تزيت بزي الحرب الباردة، ووصفت بالخطاب البلاغي الطنان الذي لم يتغير كثيرا. كان اهتمام الرأي العام الأمريكي محدودا: إذ أظهر أحد الاستطلاعات أن حوالي ثلث الأمريكيين اعتقدوا بأن رجال "الكونترا" يقاتلون في النرويج[٨٠]. أما الأكثر جدة وطرافة فهي عمليات التدخل المكشوفة التي حدثت في الثمانينات. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، أمر الرئيس ريغان بشن غزو شامل لجزيرة غرينادا الصغيرة في البحر الكاريبي لإسقاط

انقلاب يساري هناك. أما الاسم الرمزي للعملية، "الغضب العاجل"، فقد عكس شيئا من المزاج العسكري المتغير[٨١]. النجاح في غرينادا تحقق مرة أخرى - بعد ست سنين - في بنما، حين أمر الرئيس جورج بوش (الأب) بإسقاط الديكتاتور الجنرال مانويل نورييغا. وبالرغم من حقيقة موافقة الولايات المتحدة سابقا على تسليم القناة إلى بنما بحلول الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، إلا أن إلغاء نورييغا للانتخابات في شهر أيار/ مايو زود الولايات المتحدة بذريعة تبريرية لشن غزو شامل بواسطة خمسة وعشرين ألفا من الجنود الأمريكيين[٨٢]. عملية "القضية العادلة" مثلت نقطة انعطاف جديدة: استخدام قوة كاسحة بشكل انفرادي لإسقاط، لا لتنصيب، حاكم ديكتاتوري.

أتت هذه الثقة الجديدة بالنفس من الداخل إلى حد ما. إذ إن قانون غولدووتر - نيكولاس (١٩٨٦) غير الهيكلية القيادية في المؤسسة العسكرية الأمريكية، ورقى دور رئيس هيئة الأركان المشتركة ليصبح المستشار العسكري الأول للرئيس، والأهم من ذلك، أوجد نخبة جديدة مكونة من خمس قيادات قتالية موحدة، تتحمل كل منها مسؤولية الخدمات العسكرية الحربية في منطقة جغرافية محددة[٨٣]. وما حظي بأهمية خاصة هو تحويل قوة التدخل السريع إلى قيادة مركزية جديدة، تتجاوز في "مركزيتها" نطاق المعنى الجغرافي[٨٤]. وكان لإعادة رسم "الأطلس" الكامن في هذه البنية الهيكلية الجديدة مضامين عملياتية مهمة، نظرا لأن الولايات المتحدة - كما هو واضح - لم تكن تملك قوات منتشرة بصورة متساوية في المناطق الخمس كافة. والقيادة المركزية على وجه الخصوص كان تحت تصرفها عدد قليل نسبيا من القوات: رغم أنها مسؤولة عن منطقة حيوية ومهمة استراتيجيا، تمتد من القرن الأفريقي إلى وسط آسيا. ومن تبعات ذلك تنامي أهمية قوات العمليات الخاصة التي تتمتع بقدرة كبيرة على الحركة[٨٥]. من الأمور المهمة في دلالتها أن الزيادات الكبيرة في ميزانيات هذه الكيانات العسكرية الجديدة

تزامنت مع تخفيضات حادة في تمويل وزارة الخارجية(٨٦). وفوق كل شيء، أثمرت عملية إعادة التفكير في الأسلوب الأمريكي الحربي - أو على وجه الدقة، عملية تعلم الدروس من فيتنام - غلالها العقيدية في نهاية المطاف. وشرح الجنرال كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة في إدارة بوش (الأب)، ماهية هذه الدروس: لن يتكرر أبدا ذلك الجيل من الضباط الذين قادوا المجهود الحربي في فيتنام "بصورة صامتة وخانعة ومترددة لأسباب غير مدروسة. لم يتمكن الشعب الأمريكي من فهمها أو تأييدها. ومنذ الآن، لا ينبغي على الولايات المتحدة "أن ترسل قواتها للقتال في الخارج إلا إذا حظيت المعركة المحددة أو المناسبة المعنية بأهمية حيوية لمصالحنا القومية أو مصالح حلفائنا"؛ وفي مثل هذه الحالات، و"كملاذ أخير"، يجب إرسال القوات "بكل إخلاص وحماس، وبقصد واضح لتحقيق النجاح"، وينبغي تزويدها "بأهداف سياسية وعسكرية محددة بكل وضوح"، لكن يتوجب على الوسائل والغايات معا "أن تخضع لإعادة تقييم مستمرة، إضافة إلى التعديل إذا دعت الضرورة"، ولا بد من "ضمان معقول بأننا سنحظى بتأييد الشعب الأمريكي وممثليه المنتخبين في الكونغرس" (من أجل التأكد من هذا التأييد في المستقبل، أضاف باول في وقت لاحق شرطا مهما يوجب على كافة عمليات التدخل الأمريكية اتباع "استراتيجية المخرج"(٨٧).

كان تشديد باول على ضرورة توضيح الهدف صادقا ومفيدا. فلن يتكرر تحت قيادته، كما ذكر بجلاء، الإخفاق الذريع المماثل للحملة على لبنان عام ١٩٨٣. لكن من المهم تذكر أن النمط الجديد من التدخل الذي فكر به باول لن يصبح ممكنا إلا إذا حدث تغير جوهري في سياق الاستراتيجية العالمية. وحقيقة أن غزو بنما قد حدث بعد حوالي شهر من سقوط جدار برلين كانت أبعد ما تكون عن المصادفة(٨٨). في السابق، دفع التهديد السوفييتي الولايات المتحدة للتدخل بشكل سري، وغالبا من تم ذلك للحفاظ على الحكام الديكتاتوريين الموثوقين

والمناهضين للشيوعية في أمريكا اللاتينية. أما الآن، مع تقوض وانهيار الإمبراطورية السوفييتية، أمكن للتدخل أن يصبح علنيا وسافرا، باسم القوى الديمقراطية (ظاهريا على أقل تقدير) لا في أمريكا اللاتينية فقط بل في أي مكان من العالم. بهذا المعنى، لم تحدث نقطة التحول التاريخية الحقيقية في ٩/١١ بل في ١١/٩. فبعد ثورة ألمانيا الشرقية في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، بدا واضحا بشكل مفاجئ أن الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف لا/ولن يقدر على الحفاظ على الإمبراطورية الروسية عبر إرسال الدبابات إلى مدن أوروبا الشرقية. وبرغم أهمية ألمانيا، لم تؤد إعادة توحيدها بقيادة الغرب إلى أي رد فعل من جانب الاتحاد السوفييتي، وهو أمر شكل أسوأ كوابيس قادته السابقين. تبع ذلك ضمنا إطلاق يد الولايات المتحدة نوعا ما في كل بقعة أخرى من العالم. في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، أعلن بوش وغورباتشوف رسميا نهاية الحرب الباردة. وفي التاسع عشر منه بدأ غزو بنما.

حين اجتاح صدام حسين الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، أتاح دون قصد الفرصة للولايات المتحدة لتطبق عليه العلاج الذي استخدمته لتوها مع نورييغا. أم أنه قصد ذلك عامد متعمدا؟ فحتى مع الوضع المأزوم للاتحاد السوفييتي، لا يشبه الشرق الأوسط أمريكا الوسطى. لأن تغيير النظام في بنما من قبل الولايات المتحدة بمفردها جرى دون سماع همسة احتجاج تقريبا من دول العالم. لكن ثبت أن العراق يمثل حالة مختلفة لسببين حاسمين. أولا، الاعتقاد (السائد على أوسع نطاق في عام ١٩٩٠) بأن التدخل في الشرق الأوسط يحتاج إلى تفويض من قبل الأمم المتحدة. ثانيا، إن مثل هذا التفويض، حتى وإن كان بالإجماع، لن يكون شرعيا في نظر "الإسلامويين البلاشفة" الذين لا ينتمون لأية دولة. فانتصار أمريكا في الحرب الباردة كان - في خرائب كابول النائية شبه المنسية - انتصارهم أيضا.

تنقلت بؤرة التركيز الجغرافية للإمبراطورية الأمريكية مرارا وتكرارا خلال القرن العشرين. في بداية القرن، كانت الإمبراطورية تتحصر في نصف العالم الغربي، حيث امتدت شرقا إلى الكاريبي، وجنوبا إلى أمريكا الوسطى، وغربا إلى منطقة المحيط الهادي. في منتصف القرن، أجبرت على الوصول إلى أوروبا (بعد تردد وإحجام)، وخلال معظم سنوات الحرب الباردة، بدا أمن أوروبا الغربية أكثر أهمية من آسيا، أو الكاريبي في حقيقة الأمر. لكن الشرق الأوسط أصبح - بالتدريج - محور الاستراتيجية الأمريكية: بسبب إسرائيل، والنفط، والإرهاب. ومع نهاية الحرب الباردة، سنحت الفرص لأمريكا كي تستخدم قوتها العسكرية المتجددة ضد واحدة أو أكثر من تلك الدول الخطرة التي تشكل خطرا على إسرائيل، وتمتلك النفط، وترعى الإرهاب في آن معا. السؤال لم يكن هل ستلجأ الولايات المتحدة إلى القوة ضد هؤلاء الأعداء الألداء، المصممين على معاداتها: إذ لم يكن بمقدورها السكوت عليهم. السؤال الذي طرح هو هل ستتصرف بمفردها أم بالاشتراك مع حلفائها التقليديين.

-٤-

تعددية مجيدة

غرفة مغلقة دون نافذة.

الديبلوماسي الفنزويلي دييغو اريا، الرئيس السابق لمجلس الأمن الدولي، وهو يصف غرفة اجتماعات المجلس الخاصة، حيث الستائر مسدلة دائما وابدا[١].

من الممتع القول إن بمقدورنا القيام بالعملية بمفردنا، لكنك لن تستطيع.

وزير الخارجية، كولن باول، إلى الرئيس جورج بوش (الابن) في ٥/٨/ ٢٠٠٢[٢].

الولايات المتحدة والأمم المتحدة

هل تحتاج الإمبراطورية الحقيقية إلى حلفاء، أم تستطيع تحقيق ما تريد في العالم بمفردها ودون انتظار معونة من أحد؟ برأي العديد من المعلقين، كشف التهديد الذي مثله عراق صدام حسين عن انقسام بسيط بين "الأحادية" والتعددية". فطيلة سنوات التسعينات، سعت الولايات المتحدة إلى التعامل مع صدام حسين من خلال البنى المؤسسية لـ"المجتمع الدولي"، وهذا تعبير غامض يقصد به عادة الإشارة إلى الأمم المتحدة، لكنه في واقع الأمر يمتدح أحيانا بضع دول تعارض السياسة الأمريكية. لقد قدم منتقدو جورج بوش (الأب) الحجة على أنه بالغ في الحساسية تجاه رغبات هذا المجتمع الدولي عندما امتنع بعد طرد العراق من الكويت (بتفويض من الأمم المتحدة) عن متابعة المهمة وغزو العراق لتغيير النظام الحاكم في بغداد. وبعد اثني عشر عاما، حاول منتقدو جورج بوش (الابن) إثبات العكس تماما: إذ

بالغ في تجاهل رغبات المجتمع حين أصدر أوامره المتهورة بغزو العراق وإسقاط صدام حسين، دون تفويض واضح من الأمم المتحدة. وبرأيهم كانت الحكومة الفرنسية محقة ومتساوقة في حجتها لصالح المقاربة المتعددة الأطراف للعراق.

لكن الانقسام يعتبر زائفا من جوانب عديدة. فغزو العراق عام ٢٠٠٣ لم يكن يفتقد الأس الشرعي في القانون الدولي، كما دعمته - بطريقة من الطرق - حوالي أربعين دولة أخرى[٣] - ولم توجد دولة من الدول التي عارضت بشدة تغيير النظام مستعدة لاتخاذ أي إجراء لمناهضته، باستثناء السبيل الأقل تكلفة وتأثيرا وفاعلية: الخطاب البلاغي الطنان. من ناحية أخرى، يصعب اعتبار الحكومة الفرنسية نموذجا يجسد فضيلة "التعددية"، مثلما لا يمكن اعتبار مجلس الأمن الدولي المصدر الوحيد الشرعي في العلاقات الدولية. لقد نشأت الأزمة في العراق من حالات الغموض العميق الذي غلف مسلك الأمم المتحدة - وخصوصا مجلس الأمن - طيلة السنوات الثلاث عشرة السابقة على عام ٢٠٠٣. تلك هي السنوات التي يفترض أن يبزغ فيها - بعد انتهاء الحرب الباردة - "نظام عالمي جديد"، تلعب فيه الأمم المتحدة، مدعومة من قبل الولايات المتحدة، دورا حاسما في أهميته. وتلك الدول التي تمجد اليوم الأمم المتحدة وتدين وتشجب تصرفات الولايات المتحدة، تعاني من ذاكرة انتقائية. فخطايا إهمال الواجبات الأساسية التي ارتكبتها الأولى تفوق ذنوب التفويض الشرعي التي ارتكبتها الثانية.

اعتاد رجال الدولة في العصر الفيكتوري* السخرية من "العزلة المجيدة"، وهي حالة لم تكن مرغوبة بالنسبة لأية إمبراطورية حسب رأيهم[٤]. لكن تسعينات القرن العشرين كشفت أن للمغالاة في احترام المؤسسات الدولية مثالبها أيضا. التعددية يمكن أيضا ألا تكون مجيدة ورائعة ومفيدة.

---

* نسبة للحقبة التي حكمت فيها الملكة فيكتوريا، ملكة بريطانيا وأيرلندا (١٨٣٧- ١٩٠١)، وإمبراطورة الهند (١٨٧٦- ١٩٠١).

تعتبر الأمم المتحدة كيانا من ابتكار الولايات المتحدة إلى حد بعيد. فالاسم ذاته اقترحه فرانكلين روزفلت، حين أصدرت دول الحلفاء (ست وعشرون دولة) التي تحارب دول المحور إعلانا مشتركا في نهاية عام ١٩٤١. بعد ثلاث سنين ونصف السنة، تم تبني ميثاق الأمم المتحدة رسميا من قبل وفود خمسين دولة في مبنى الأوبرا في سان فرنسيسكو. ومع أن اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة عقدت في البداية في لندن، إلا أنها انتقلت منذ الخمسينات إلى الموقع الذي تبرعت به عائلة روكفلر في نيويورك. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد توقفت عن دفع ما ترتب عليها من التزامات مالية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩٦، تحت ضغط من الكونغرس الخاضع لسيطرة الجمهوريين، إلا أنها استأنفت دفع جزء من حصتها عام ١٩٩٩[٥]. في الوقت الراهن، تبقى الولايات المتحدة، مثلما كانت منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة، أكبر مساهم في ميزانية المنظمة الدولية. فأكثر من خمس (٢٢٪) ميزانية الأمم المتحدة (٢.٥٤ مليار دولار كل سنتين) تدفعه الولايات المتحدة، أي أقل قليلا من حصتها قبل عام ١٩٩٩ (٢٥٪). علاوة على ذلك، تبلغ نسبة مساهمات الولايات المتحدة في ميزانية برنامج الغذاء العالمي أكثر من ٥٠٪: إضافة إلى ربع ميزانيات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهيئة الطاقة الذرية، والمفوضية العليا للاجئين، ومنظمة الطيران المدني الدولية: وحوالي خمس ميزانيات منظمة الصحة العالمية، وصندوق رعاية الطفولة، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. ومثلما تزعم الولايات المتحدة، بلغت قيمة مساهماتها المفروضة والطوعية في كافة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ ما يقارب ثلاثة مليارات دولار[٦].

النقطة الجوهرية فيما يتعلق بالأمم المتحدة لا تتمثل في كونها بديلا عن الولايات المتحدة. فهي كيان أوجدته الولايات المتحدة. ونظرا لضآلة حجم مواردها مقارنة بموارد الحكومة الأمريكية، فإن وظائفها لا يمكن أن تتجاوز المرتبة

التكميلية المساعدة للقوة الأمريكية. وعلى وجه الدقة، تعادل الميزانية السنوية للأمم المتحدة نسبة ٠٧ ٪ من الميزانية الفيدرالية الأمريكية، و ٠٤ ٪ من ميزانية الدفاع، و ١٧.٦ ٪ من ميزانية المعونات الإنسانية والتنموية التي تقدمها لدول العالم. وتبعا لوزيرة الخارجية السابقة مادلين البرايت، التي شغلت أيضا منصب المندوب الدائم في الأمم المتحدة (١٩٩٣-١٩٩٦)، تعادل الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة "ما ينفقه البنتاغون كل اثنتين وثلاثين ساعة تقريبا"[٧]. ولهذا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تأمل بمجابهة الولايات المتحدة أو منافستها والفوز في السباق: وكلما تفجرت خلافات بينهما، مثلما حدث حول السلطة القانونية لمحكمة العدل الدولية، تفعل الولايات المتحدة ما تشاء برغم أنف الأمم المتحدة[٨]. ومع أنها فعلت ذلك مرارا في عهد الرئيس بوش، إلا أن الأمر ليس جديدا[٩]. صحيح أنها تحتاج إلى الأمم المتحدة، لكنها ليست مضطرة للمصادقة على كل قرار دولي تصدره. الأمم المتحدة بحاجة أكبر إلى الولايات المتحدة، ولذلك يجب أن تتساهل مع راعيتها الرئيسية. وحين يحدث شرخ عميق وصريح بينهما، تتقوض أركان الأمم المتحدة وينفرط عقدها لكافة الأسباب العملية التي أتينا على ذكر بعضها.

لذلك ينبغي السعي وراء مثل هذه الكوابح والضوابط لقوة الولايات المتحدة - كما هي عليه اليوم - خلف شعار "التعددية". وهي موجودة بصيغة العضوية الدائمة في مجلس الأمن لثلاث إمبراطوريات قديمة وواحدة لا تزال موجودة حتى الآن (بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين). هذه الدول، لا الأمم المتحدة بحد ذاتها، هي التي تملك السلطة الكافية لحرمان السياسة الخارجية للولايات المتحدة من تفويض "المجتمع الدولي"، على شكل قرارات يتخذها مجلس الأمن، كما يمكنها ممارسة هذه السلطة إفراديا وجمعيا. ولذلك فإن من المفارقة إمكانية الامتناع عن المصادقة على الموافقة الجماعية/ التعددية بواسطة تصرف أحادي من جانب دولة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. أما تساهل الولايات المتحدة مع ذلك حين

يحدث، كما فعلت بشأن العراق في السنة الفائتة، فهو علامة دالة على قدرتها على ضبط النفس، إضافة إلى الاهتمام بمصلحتها الذاتية. فمجلس الأمن - الذي يشبه المؤتمرات المنتظمة التي عقدها وزراء خارجية القوى الكبرى خلال القرن التاسع عشر - عبارة عن "دار مقاصة" مناسبة لمصالح بعض (وليس كل) القوى الكبرى في عالم اليوم. وحين يشرعن السياسة الأمريكية، يصبح مفيدا وإيجابيا. وعندما لا يفعل، يصبح مضايقا ومزعجا. ولربما يجعل الإمبراطوريات السابقة، عبر توفير منصة لها تمكنها من إطلاق العنان لشعورها بأهمية الذات، اقل قوة مقارنة بحرمانها من هذه المنصة - لأن وجودها يشكل إزعاجا ماكرا للقوى الاقتصادية الصاعدة في الوقت الراهن، والتي لا تتمتع بالعضوية الدائمة لأسباب تاريخية بحتة. في الوقت الحالي، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول الأربع الأخرى التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ٤.٥ تريليون دولار. وهو مبلغ يقل قليلا عن نصف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. كما أنه أقل من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ثلاث دول ليس لها حق العضوية الدائمة: اليابان، ألمانيا، الهند.

حرب الخليج الأولى

حين غزا صدام حسين الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، فعل ذلك في إحدى لحظات التاريخ النادرة حيث كان مجلس الأمن في موقع يؤهله لتقديم دعم غير مشروط - إلى حد ما - للإجراء الذي ستتخذه الولايات المتحدة حتما في كل الأحوال. وبخلال ستة أيام، أعلن الرئيس جورج بوش أن القوات الأمريكية سترسل إلى السعودية لحمايتها من أي اعتداء عراقي. وفي كانون الثاني/ يناير من السنة التالية، حيث تم حشد قوة حربية هائلة هناك، أصدر الرئيس أمره بطرد القوات العراقية من الكويت. وبعد حملة جوية دامت ستة أسابيع، هزمت قوات صدام في هجوم بري ساحق لم يستمر أكثر من مائة ساعة.

هنالك خمس نقاط تستحق أن نركز عليها. النقطة الأولى والأشد وضوحا هي أن الاتحاد السوفييتي كان في مرحلة الاحتضار، ولذلك فإن العقبة التقليدية التي تعيق السياسة الأمريكية في مجلس الأمن قد تلاشت، مثلما أزالها الاتحاد السوفييتي حين قاطع جلسة مجلس الأمن خلال الأزمة الكورية. العدوان السافر ضد الكويت انتهك بكل وضوح ميثاق الأمم المتحدة، لكن الكرملين في مرحلة ما قبل غورباتشوف كان سيعارض بشكل غريزي نشر القوات الأمريكية على هذا النطاق الضخم الذي تطلبته عملية درع الصحراء وعملية عاصفة الصحراء. في هذه المرة، لم تظهر صعوبات تذكر أمام إصدار سلسلة من القرارات التي طالبت العراق بالانسحاب من الكويت، وفرضت حظرا على صادرات النفط العراقية، وأجازت وقف الواردات إلى العراق، وأخيرا فوضت الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى من الدول الأعضاء باستخدام "كافة الوسائل الضرورية لتحرير الكويت". ثانيا، استخف صدام حسين بعزيمة الولايات المتحدة وتصميمها على "التخلص من عارض فيتنام إلى الأبد" (حسب تعبير الرئيس بوش) بنصر عسكري حاسم"[١٠]. أما التوليفة التي جمعت القصف المدمر والحرب الصاعقة الخاطفة (لمدة أربعة أيام) فقد أبادت الجيش العراقي دون أن تتجاوز الخسائر الأمريكية الحد الأدنى: ١٤٨ قتيلا (في المعارك) من مجموع عدد القوات المنتشرة في منطقة الخليج البالغة ١.١ مليون جندي[١١]. وحسب تعبير قائد القيادة المركزية السابق الجنرال انتوني زيني: "لقد نجحت عاصفة الصحراء.. لأننا استطعنا مهاجمة الغبي الوحيد على الأرض الذي بلغ به الحمق حد مواجهتنا مباشرة مع افتقاده إلى كل شيء، حتى الحق الأخلاقي لفعل ما فعله في الكويت"[١٢].

لكن النقطة الثالثة تتمثل في أن الولايات المتحدة لم تستغل فرصة تفوقها الكاسح وتغزو العراق ذاته، وذلك خوفا من عارض فيتنام. فقد استحث كولن باول، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة، الرئيس بوش على

وقف الحرب البرية، الأمر الذي مكن حوالي نصف قوات الحرس الجمهوري الموالية لصدام من النجاة. وبعد أن تمرد الكرد في الشمال والشيعة في الجنوب ضد نظام صدام بتحريض من الولايات المتحدة، اتخذت موقف المتفرج حين سحقه الجيش العراقي[١٣]. واقتصرت كل الإجراءات التي اتخذت بعد انتصار الولايات المتحدة على تحديد ملاذ آمن للأكراد في شمال العراق، ثم فرض منطقتي حظر جوي شمال خط العرض ٣٦° وجنوب خط العرض ٣٢. وقامت بالمهتمين (عملية "تقديم المواساة" وعملية "الخفير الجنوبي")[١٤] أطراف دولية متعددة - شارك فيها طيارون فرنسيون وبريطانيون وأتراك - بتفويض من مجلس الأمن. ظلت الولايات المتحدة تأمل برحيل صدام: وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٣، أمر الرئيس كلينتون بتوجيه ضربة صاروخية (عابرة) ضد بغداد في أعقاب محاولة رعتها العراق لاغتيال سلفه بواسطة سيارة مفخخة حين زار الكويت[١٥]. كما لم تتوقف عن فرض قرارات الأمم المتحدة التي تحدد أنشطة العراق الحربية في فترة ما بعد الحرب. وجهت أيضا ضربات صاروخية أخرى في عام ١٩٩٦ لمعاقبة العراقيين على انتهاك منطقة الملاذ الآمن في الشمال، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (عملية "ثعلب الصحراء") بسبب رفض العراق التعاون مع مفتشي الأسلحة[١٦]. لكن بحلول نهاية التسعينات، بدا من الواضح تماما أن التخلص من صدام حسين يتطلب هجوما شاملا على العراق. كانت هناك أيضا أسس مشروعة للشك بفاعلية نظام التفتيش عن الأسلحة وقدرته على وقف مساعي النظام لامتلاك أو تخزين "أسلحة الدمار الشامل" (وهو تعبير مختصر للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية).

كانت لحرب الخليج الأولى (التي شنتها الولايات المتحدة على العراق) تبعات أعظم تأثيرا خارج العراق مقارنة بداخله. وحتى بعد النصر الذي حققته الولايات المتحدة، لم تسحب قواتها كليا من الشرق الأوسط. بل على العكس، فخلال التسعينات زاد عدد القوات المتمركزة هناك - كما يظهر الجدول (٥) - من أكثر

بقليل من ستة آلاف عام ١٩٩٣ إلى حوالي ستة عشر ألفا بحلول عام ٢٠٠٠. وهذا العدد يمثل زيادة في التزامات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة بمقدار ثلاث مرات، وذلك كنسبة من القوات الأمريكية المتمركزة خارج الولايات المتحدة. وما يثير الانتباه على نحو خاص ارتفاع عدد الخبراء والمستشارين والعاملين الأمريكيين في ((.......))، بمصاحبة عدد يتراوح بين مائة ومائتين طائرة حربية[١٧]. هذه الأرقام لا تعكس حجم التواجد الأمريكي لأنها لا تشمل سفن البحرية الأمريكية المنتشرة في/ وحول الخليج العربي. كما لا تظهر جانبا آخر يتمثل في تنامي الاعتماد ((.......)) عسكريا على الولايات المتحدة: ففي الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، تقدمت السعودية بطلبات شراء أسلحة من الشركات الأمريكية تجاوزت قيمتها خمسة وعشرين مليار دولار. وفي واقع الأمر فإن النظام السياسي (العربي) الذي تنخفض فيه معدلات المشاركة في القوات المسلحة إلى الحدود الدنيا، دفع الرياض إلى الاعتماد على القوة ((.......))[١٨]. ((.......))[١٩].

الملمح الخامس والأخير لحرب الخليج الأولى ليس له سوى علاقة واهية بالعراق وهو ما يمكن وصفه بتهميش إسرائيل. فقد تبنت إدارة الرئيس بوش وجهة النظر القائلة إن إسرائيل لا ينبغي أن تكون مركز العمليات العسكرية ضد العراق - ولا حتى لأغراض التموين والتخزين أو الدعم الطبي[٢٠]. وحين أطلق العراق صواريخ "سكود" على تل أبيب، في مسعى من صدام لتقديم نفسه كعدو لدود للصهيونية، عمل الأمريكيون بنشاط محموم لمنع إسرائيل من الرد. علاوة على ذلك، وفي أعقاب "عاصفة الصحراء"، سعى بوش لممارسة الضغط على إسرائيل، آملا بإزالة العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات حول القضية الفلسطينية. ومن أجل هذه الغاية، أعاد التوكيد على الاعتقاد الأمريكي بأن أي سلام "لا بد أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام"[٢١]. وبعد شهرين اثنين، علق

وزير الخارجية جيمس بيكر مؤكدا "بأنه لا توجد اعلى حد علمه اعقبة تعترض السلام أكبر من النشاطات الاستيطانية المستمرة بوتيرة متسارعة". أوقفت ضمانات القروض المقدمة لإسرائيل (بقيمة عشرة مليارات دولار) حين رفضت قبول الشروط الأمريكية المرفقة بها[٢٢]. وبعد عام ١٩٩١، جمدت المساعدات الأمريكية عمليا لإسرائيل، وانخفضت في قيمتها الفعلية في واقع الأمر. وبحلول عام ١٩٩٩، وصلت إلى ثلث مستويات عام ١٩٩٢ بالنسبة لإجمالي الدخل القومي الإسرائيلي.

الجدول (٥)

الجنود والعاملون الأمريكيون الذين يقومون بمهمات في الشرق الأوسط: ١٩٩٣و٢٠٠٠

	١٩٩٣	٢٠٠٠
إجمالي عدد الأفراد الأمريكيين العاملين في الدول الأجنبية	٣٠٨٠٢٠	٢٥٧٨١٧
البحرين	٣٧٩	٩٤٩
مصر	٦٠٥	٤٩٩
إسرائيل	٤٢	٣٦
الأردن	٢١	٢٩
الكويت	٢٣٣	٤٦٠٢
عمان	٢٦	٢٥١
قطر		٥٢
المملكة العربية السعودية	٩٥٠	٧٠٥٣
سورية	١٠	
تركيا	٤٠٤٩	٢٠٠٦

الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٤٠٢
المجموع	٦٣٤٠	١٥٨٧٩
النسبة من القوات المتمركزة في الدول الأجنبية كافة	٢١	٦٢

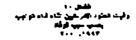
لا تقل أبدا "لن يحدث ذلك مرة أخرى"

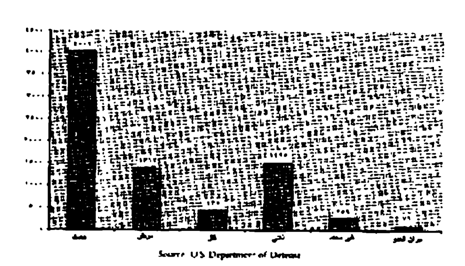
لم يكن بمقدور جورج بوش الأب أن يكون أشد صرامة وتشبثا بالتزامه بفكرة قيام "نظام عالمي جديد" تحت رعاية مجلس الأمن الدولي. فقد تم طرد العراق من الكويت، ثم احتواؤه تبعا لقراراته: وستجبر إسرائيل على تحقيق السلام مع الفلسطينيين على الأساس ذاته. لكن الأحداث التي تكشفت بحلول الوقت الذي انتهت فيه مدة ولايته (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣) سوف تجبر خليفته على إعادة النظر بالموافقة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة (رغم أن ذلك تم بإحجام وتردد).

إحدى القنابل الموقوتة التي ورثها بوش إلى كلينتون تمثلت في التورط الأمريكي في الحرب الأهلية الصومالية. فقد كانت هناك خمسة فصائل عسكرية مميزة - على أقل تقدير - تخوض صراعا متفاقما للسيطرة على البلاد خلال معظم سنوات الثمانينات، لكن لم تتورط الولايات المتحدة في الصومال قبل نهاية ١٩٩٢، حين خيم شبح المجاعة على البلاد. مرة أخرى، تدخلت بتفويض من مجلس الأمن الدولي (القرار ٧٩٤)، وأرسلت قوة مشتركة من الجيش ومشاة البحرية لا لإنهاء القتال بل لمجرد تسهيل عمليات تسليم المعونات للمناطق التي كانت بأمس الحاجة إليها. ومن أوائل الإجراءات التي اتخذها الرئيس في مجال السياسة الخارجية تخفيض عدد أفراد القوة من ستة وعشرين ألفا إلى خمسة آلاف فقط. لكن قام المسلحون الموالون لمحمد فارح عيديد، أحد أمراء الحرب وقائد التنظيم الذي حمل

اسما فخيما هو مؤتمر الصومال المتحد، بقتل أربعة وعشرين جنديا باكستانيا تابعين للأمم المتحدة، فأصدر مجلس الأمن قرارا جديدا (٨٣٧) يجيز اعتقاله. وأدت الولايات المتحدة واجبها بإرسال كتيبة من جوالة الجيش مدعومة بنخبة من جنود "قوة دلتا".

وعلى شاكلة كل الأمريكيين، تعلم وليام جيفرسون كلينتون درسه من حرب فيتنام. لكنه كان مختلفا عن ذلك الذي تعلمه كولن باول. ومثلما رأينا آنفا، يعتقد باول بأن القوات الأمريكية يجب ألا تقاتل إلا من موقع القوة الساحقة، مع أهداف محدودة يمكن تحقيقها بسرعة بينما تتمتع بتأييد الرأي العام الأمريكي. لكن فكرة كلينتون كانت أكثر بساطة. فهي تقول إنه لن يعاد انتخاب أي رئيس أمريكي تندلع خلال ولايته حرب يقتل فيها جنود أمريكيون. مبدأ كلينتون المسكوت عنه إذن كان بمثل بساطة وراديكالية مبدأ باول: يجب ألا تتخرط الولايات المتحدة في أي تدخل عسكري يمكن أن يعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر. وظل مخلصا لهذا المبدأ طيلة الأعوام الثمانية التي قضاها في منصبه، وكما يظهر الشكل(١٠): خلال سنوات ولايتي كلينتون كانت فرص تعرض الجندي الأمريكي للقتل بنيران العدو وهو يقوم بواجبه تقل عن ١/ ١٦٠٠٠٠. في حين تتضاعف فرصة تعرضه للقتل على أيدي رفاقه - خطأ - ست مرات، واحتمال انتحاره تسع عشرة مرة، واحتمال تعرضه لحادث مميت خمسين مرة. وفي الحقيقة، فاق احتمال سقوط الشاب الأمريكي ضحية لنيران "معادية" إذا بقي في المدرسة الثانوية يعادل احتمال تعرضه للمصير نفسه إذا التحق بالجيش (عام ١٩٩٩). ولسوء حظ كلينتون، فإن أول تدخل عسكري أمر به أدى إلى الكارثة العسكرية المشهودة التي خلفت ثمانية عشر قتيلا أمريكيا. إنها الهزيمة النكراء التي يحتفى بها الآن تحت اسم "سقوط البلاك هوك" (حرفيا: "سقوط الصقر الأسود").





Source: U.S. Department of Defense

تبعا لمارك بودين، لم يكن للأمر علاقة بالحظ السعيد ، بل إن الحسابات هي التي أدت إلى نجاح المسلحين الصوماليين بإسقاط حوامتين أمريكيتين أرسلتا على عجل في مهمة في وضح النهار "لاختطاف" عديد وكبار مساعديه. كتب بودين يقول: "كل عدو يكشف عن نقاط ضعفه حين يقاتل. وبالنسبة لمقاتلي عيديد ، كانت مواطن ضعف جوالة الجيش واضحة لا لبس فيها. فهم غير مستعدين للموت.. ومن أجل قتلهم ينبغي دفعهم للقتال. الجواب هو إسقاط حوامة أمريكية. إذ يعني جزء من تفوق الأمريكيين الزائف، أي عدم استعدادهم للتضحية والموت، إنهم سيفعلون أي شيء لحماية بعضهم بعضا ، وهذا يدل على الشجاعة والبسالة أحيانا لكنه يشير إلى الحمق والغباء أيضا"[٢٣] وحين تقرأ روايته، المستمدة من مقابلات شخصية أجراها مع الناجين من الهجوم المجهض، لن تتأثر بتلك الحقيقة فقط (في الواقع، سوف تتأثر بتعمد الرواية تقليل حجم هذه الحقيقة ، نظرا لأن الأمريكيين كانوا على استعداد على ما يبدو للمخاطرة بحياتهم حتى من أجل استعادة جثث رفاقهم الذين سقطوا). بل بالأزمة المسكوت عنها أيضا ، الا وهي الرغبة الجارفة

لدى الجوالة واستعدادهم الدائم لذبح الصوماليين دون تمييز[٢٤]. أما أسوأ جانب من حادثة "سقوط الصقر الأسود" فلم يكن مقتل ثمانية عشر جنديا أمريكيا: بل مقتل عدد مماثل تقريبا من الرجال والنساء والأطفال الصوماليين العزل على أيدي الجوالة الذين أصيبوا بحالة من الهلع الشديد.

اتخذ رد كلينتون شكلا ظل يميز العديد من عمليات التدخل الأمريكية قبل ذلك وحتى الآن. فقد زاد عدد القوات، لكن في الوقت نفسه حدد موعدا لمغادرتها بعد ستة أشهر فقط. كما جرى التخلي بهدوء عن خطة اعتقال عيديد. وفي الحقيقة، ركب طائرة نقل أمريكية لحضور مؤتمر للسلام عقد في أثيوبيا بعد بضعة أسابيع[٢٥]. ليس ثمة حاجة لشرح المشكلة الكامنة في هذه المقاربة: التأكد من رحيل القوات الأمريكية بسرعة ألغى أي باعث محفز لأمراء الحرب الصوماليين كي يعدلوا أساليبهم. شيء مشابه لذلك حدث في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ حين أرسلت إدارة الرئيس كلينتون - مرة أخرى تبعا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠ - خمسة وعشرين ألف جندي إلى هاييتي لإعادة الرئيس المنتخب جان - برتران اريستيد، الذي أطاح به العسكر قبل ثلاث سنين. بعد ستة أشهر، سلمت الولايات المتحدة المسؤولية إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، وتركت وراءها على الجزيرة بضع مئات من الرجال فقط، وسمحت لارستيد باستئناف الروتين العادي للسياسة في هاييتي: سرقة، قتل، تهديد، فساد.

في هاييتي المتجانسة عرقيا، حيث ٩٥٪ من السكان يتحدرون من العبيد الأفارقة، يستبعد حدوث عمليات إبادة جماعية: الممكن الوحيد هو جرائم القتل الجماعية. لكن الإبادة الجماعية، أي قتل قبيلة أو شعب، خيمت بظلالها المهددة وبدت أكثر احتمالا من الجرائم العادية طيلة التسعينات. التعبير ذاته حديث الاستعمال يعود لعام ١٩٤٤، حين صاغه رافاييل ليمكين في كتابه "حكم المحور

في أوروبا المحتلة". والمؤلف لاجئ يهودي بولندي فر من النازية، وقتل جميع أفراد عائلته تقريبا في "الهولوكوست" (مات تسعة وأربعون من أقربائه، بمن فيهم والداه، ولم ينج سوى شقيقته وزوجة شقيقه وأطفاله). حملته التي قام فيها بمفرده هي التي حولت كلمة (genocide/ "إبادة جماعية") المنحوتة إلى واحدة من القواعد المؤسسة للقانون الدولي في حقبة ما بعد الحرب. وبحلول نهاية عام ١٩٤٨، بدا أن ليمكين قد انتصر. إذ لم يقتصر الأمر على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بالإجماع عام ١٩٤٦ يدين الإبادة الجماعية، بل تبنت في عام ١٩٤٨ - بالإجماع أيضا - معاهدة حول حظر ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية[٣٦].

لكن ثبت أن هناك شرخا خطيرا - وقاتلا تقريبا - في مشروع ليمكين. فالدولة التي منحته حق اللجوء، الولايات المتحدة - بكلمات أخرى، الدولة التي تحتل أفضل موقع يؤهلها لفعل شيء يوقف الإبادة الجماعية، من خلال الضغط الاقتصادي أو التدخل العسكري - رفضت المصادقة على المعاهدة. وفي الحقيقة، علينا الانتظار حتى عام ١٩٨٥ لمغالبة الأصوات المعارضة لها في الكونغرس (في محاولة من قبل إدارة ريغان لإصلاح الضرر الذي سببته زيارة الرئيس المتهورة إلى مقبرة بيتبرغ في ألمانيا الغربية، حيث تبين أن تسعة وأربعين من جنود الوحدات القتالية التابعة لقوة الشرطة الخاصة النازية (Waffen SS) قد دفنوا هناك). وما تزال الفئة المتشبثة بالواقعية بكل عناد تقدم الحجة والدليل على ضرورة الامتناع عن المصادقة على المعاهدة لأن في ذلك تعزيز لموقف ومكانة محكمة العدل الدولية. وفي الحقيقة، سعى السيناتور جيسي هولمز إلى التخفيف من حدة شروط المعاهدة بواسطة عدد من التحفظات والتفسيرات والبيانات على حد تعبيره. وبرغم ذلك، ومع احتلال الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمحرقة (الهولوكوست) وإحياء ذكراها، موقعا أكثر أهمية في الحياة الثقافية الأمريكية، لم تعد مثل هذه الواقعية تحظى بالاحترام السابق نفسه. وألح الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء

على وجوب ألا تتكرر عمليات الإبادة الجماعية مرة أخرى. وهكذا قال جيمي كارتر عام ١٩٧٩: "يجب أن نشكل حلفا لا يتزعزع مع الشعوب المتحضرة نتعهد فيه جميعا بأن العالم لن يقف مرة أخرى مكتوف الأيدي لمنع جريمة الإبادة الجماعية المريعة هذه". ورونالد ريغان عام ١٩٨٤: "أقول مثلكم بصريح العبارة: لن يحدث ذلك مرة أخرى". وبيل كلينتون عام ١٩٩٣، عند افتتاح متحف الهولوكوست في واشنطن: "يجب ألا نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى". لكن لسوء الحظ، بدا أن عبارة "لن يحدث ذلك مرة أخرى" ستعني في التسعينات: سيحدث ذلك "أكثر من مرة أو اثنتين في كل عقد من السنين".

ليس ثمة حاجة هنا لتفصيل الأحداث التي أدت إلى تفكك الاتحاد اليوغسلافي المتعدد الاثنيات وتشظيه إلى اثني عشر جزءا. النقطة الحاسمة هي أن التفكك كلما كان عنيفا - كما حدث في البوسنة والهرسك، وكرايينا، وكوسوفو على سبيل المثال لا الحصر - شكل تحديا خطيرا لكل أولئك الذين تعهدوا بمنع حدوث عمليات الإبادة الجماعية مجددا (ناهيك عن حدوثها في أوروبا). الصفقة التي عقدت بين الزعيمين الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش والكرواتي فرانيو توجمان في آذار/ مارس ١٩٩١ لتقسيم البوسنة قصد بها أن تؤدي إلى "تطهير الأرض" من المسلمين (أي "التطهير العرقي"): وكما علق توجمان فيما بعد، كانت هناك نية لاستئصال شأفة المسلمين و"إلغاء الجزء المسلم"، رغم حقيقة أن المسلمين يشكلون خمسي عدد السكان. ومنذ اللحظة التي أعلن فيها صرب البوسنة استقلال جمهوريتهم (حول مدينة بالي) وبدؤوا شن الهجمات على سيراييفو (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، واجه العالم حالة واضحة لا لبس فيها من الإبادة الجماعية حسب تعريف ميثاق الأمم المتحدة[٢٧]. علاوة على ذلك، وبالرغم من الفظائع المرتكبة بحق المدنيين من قبل الأطراف الثلاثة المتورطة في الصراع، ظهر دليل دامغ منذ المرحلة المبكرة يثبت أن معظم عمليات الإبادة الجماعية تتحمل مسؤوليتها السلطات الصربية في بالي وأسيادها في

بلغراد. وتبعا لوزارة الخارجية الأمريكية، لا يتحمل مسلمو البوسنة سوى ٨ ٪ من الأعمال الوحشية الموثقة خلال الحرب. ولا يوجد بين كافة الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب ما يماثل في الوحشية والبربرية المذبحة المروعة التي ارتكبتها القوات الصربية في سربنيتشا وراح ضحيتها أكثر من سبعة آلاف مسلم.

إذن، هنا حالة إبادة جماعية لا شك فيها. أين كانت الأمم المتحدة؟ الجواب: إنها هناك: ومن سخرية القدر المروعة أن قواتها كانت تسيطر على المناطق التي وقعت فيها أسوأ فظائع الإبادة الجماعية.

المساعي الأولية لتجنب تفجر الصراع في يوغسلافيا تركت لمؤتمر دولي خاص برئاسة وزير خارجية بريطانيا السابق اللورد كارينغتون. لكن في عام ١٩٩١، عهدت إلى الأمريكي سايروس فانس (وزير خارجية الولايات المتحدة السابق) مهمة التفاوض لنشر قوات حفظ السلام التي أرسلت في حينه إلى كرواتيا ثم إلى البوسنة. وتم تحديد بعض المدن والبلدات باعتبارها "مناطق آمنة" تتحمل قوات حفظ السلام مسؤولية إدارتها وحمايتها. في ذات الوقت، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على كل يوغسلافيا، بما فيها البوسنة، وهو أمر أثر تأثيرا بالغا على المسلمين الذين لم يكن لديهم مصدر داخلي مهم للتزود بالسلاح وسواه من المؤن والمعدات: في حين تلقى صرب البوسنة مساعدات ضخمة من بلغراد.

من المهم تذكر أن معظم مسؤولية هذه الاستجابة المفجعة السيئة التخطيط تتحملها الدول الأوروبية التي ادعت أنها تملك القدرة على التعامل مع الأزمة اليوغسلافية دون المساعدة الأمريكية. إنها "ساعة أوروبا" كما هو مفترض. لكن أوروبا، كعادتها، تحدثت بأصوات متعددة. وزير خارجية ألمانيا، هانز ديتريتش غينشر، المتخم بالسعادة بسبب السهولة التي حققت فيها بلاده إعادة توحيد الوطن عام ١٩٩٠، هو الذي سرع وتيرة تفكك الاتحاد اليوغسلافي عبر التعجل بالاعتراف

باستقلال سلوفينيا وكرواتيا في خريف السنة التالية. وعلى العكس من ذلك، تبنت الحكومة البريطانية موقفا حياديا مترويا، إن لم نقل مخزيا، مع الإصرار حين تفاقمت حدة الصراع على أن هناك حربا أهلية بين أعداء متعادلين أخلاقيا، ومتهوسين "بمشاعر الكراهية القديمة" بينهم. وتجاهل وزراء الخارجية المتعاقبون بكل عناد الدليل الذي يثبت الحملة المستمرة بقيادة ميلوسيفيتش لإثارة المشاعر القومانية الوحشية بين الصرب، وكثفوا جهودهم لعرقلة قيام أية دولة - مهما كانت - بالتدخل في الأزمة.

في الحقيقة، فكر المسؤولون في إدارة الرئيس بوش "بحملة مصغرة على النموذج العراقي" منذ شتاء عام ١٩٩١، حيث وضعوا خطط طوارئ لتوجيه ضربات عسكرية ضد الصرب. لكن تقرر بدلا من ذلك القبول بخطة الأوروبيين وتصديق تفسيراتهم. إلا أن وزير الخارجية الأمريكي لورنس ايغلبرغر أكد قائلا: "سوف يسيئون التدبير، وسيعلمهم ذلك درسا مفيدا"[٢٨]. كما نزع خليفته، وارن كريستوفر، إلى الابتعاد عما دعاه "مشكلة من جهنم". وخلال حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢، قدم كلينتون الحجة على وجوب عدم إرسال الجنود الأمريكيين "إلى مستنقع ليس سوى حرب أهلية في الجوهر"[٢٩]. ذلك هو الخط السياسي الذي أكده في العديد من المناسبات كبار المسؤولين الأمريكيين، ومن ضمنهم كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك ("لا يستطيع أي رئيس أمريكي الدفاع أمام الشعب الأمريكي عن التضحية الضخمة بالأرواح التي يتطلبها حل هذا الصراع المحير")، ووزير الدفاع وليم كوهين، الذي أعطى دون قصد "ضوءا أخضر" للهجمات الصربية على غورازدي حين أعلن أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب لتجنب سقوطها[٣٠]. ومع ذلك، لم تغب الحجج والبراهين المؤيدة للتدخل عن واشنطن[٣١] أبدا. بل زادت قوة وإقناعا مع ورود كل خبر مروع من البوسنة.

لكن السخط الأمريكي تطلب وقتا لمغالبة سياسة التهدئة الأوروبية. في أيار/ مايو ١٩٩٣، عرقلت الحكومة البريطانية اقتراحات أمريكية برفع العقوبات وشن غارات جوية ضد الصرب ("ارفع العقوبات واقصف بالقنابل"). في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة التالية، احتجت وزارة الخارجية البريطانية مظهرة سخطها الشديد حين توقفت الولايات المتحدة بشكل أحادي عن تطبيق حظر توريد السلاح[٢٢]. وحملت الطائرات الأمريكية شحنات من الأدوية إلى سيراييفو، وفرضت منطقة للحظر الجوي حسب الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة (كأنما التطهير العرقي يمارس بواسطة الطائرات المقاتلة!). لكن البريطانيين عارضوا توجيه ضربات جوية ضد مواقع الصرب على أساس أن ذلك سيترك قوات حفظ السلام عرضة لردات فعل انتقامية من قبل الصرب. وتطلب الأمر ارتكاب أعمال عنف وحشية بحجم مذبحة سربنيتشا - وهي بلدة من المفترض أن تكون برعاية أصحاب القبعات الزرقاء الهولنديين - لدفع الأوروبيين باتجاه الموافقة - المتأخرة - على التدخل الأمريكي. الآن، ألحت الولايات المتحدة على قيام طائرات حلف شمال الأطلسي بقصف الصرب بشكل جدي. وتأكيدا لذلك، تزامنت العملية مع هجوم كرواتي كبير وحدوث انشقاق بين ميلوسيفيتش وزعيم صرب البوسنة رادوفان كارازيتش، الأمر الذي أجبر الصرب على التراجع.

الإطار المؤسسي الذي ارتقت ضمنه السياسة الأمريكية تجاه البوسنة كان محيرا ومربكا في تعقيده. إذ لم تتدخل فيها الأمم المتحدة فقط، بل أسهم في صياغتها حلف "الناتو" أيضا، ناهيك عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (الذي تحول إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لاحقا)، والمجلس الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية[٢٣]. لكن يبقى الانطباع السائد الذي يؤكد على أن الأمم المتحدة هي التي أخطأت تماما من بين كل هذه المؤسسات. وكانت إخفاقاتها - إلى حد بعيد - نتيجة مسلك اثنتين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن: بريطانيا، وفرنسا

بدرجة أقل (الأمر المهم في دلالته أن قوات الأمم المتحدة المسؤولة عما سمي بالمناطق الآمنة وضعت تحت قيادة جنرال فرنسي وذلك بسبب إلحاح جاك شيراك)[٣٤]. في نهاية المطاف، لم يكن التوصل إلى اتفاقية دايتون وفرضها على الصرب المشهورين بعنادهم وتمردهم - بعد أن عقد الكروات والمسلمون اتفاقية خاصة بهم - نتيجة مساعي هذه الهيئات والمؤسسات الجليلة المهيبة، بل مجموعة اتصال غير رسمية مكونة من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا. القوى العظمى نفسها في القرن التاسع عشر، وطريقة العمل القديمة نفسها، لكن الآن تحت القيادة الأمريكية الصارمة ممثلة بشخص ريتشارد هولبروك[٣٥]. وظل وزير الخارجية الفرنسي يلح بلا مبالاة: "لا يمكن للمرء أن يدعوه سلاما أمريكيا"، بل طلب بأن تتم الإشارة إلى اتفاقية دايتون باعتبارها "معاهدة الاليزيه"[٣٦]. إلا أن الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف. فتهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية هو الذي أجبر الصرب على قبول حصة أصغر من البوسنة المقسمة. كما أن تواجد عشرين ألفا من الجنود الأمريكيين - ثالث أكبر قوة ضمن قوات حفظ السلام، هو الذي ضمن عدم قيام الصرب بنقض الاتفاق والنكث بعهودهم.

مثلما بدأ تفكك الاتحاد اليوغسلافي في كوسوفو: انتهى هناك أيضا. ففي حشد جماهيري في كوسوفو عام ١٩٨٩ - لإحياء ذكرى مرور ستمائة سنة على معركة بولجا - كشف ميلوسيفيتش لأول مرة عن تحوله من الشيوعية إلى القومية الراديكالية. كان وضع كوسوفو - في جانب من الجوانب - واضح لا لبس فيه: فخلافا للبوسنة، هنالك أكثرية اثنية ساحقة من الألبان يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان، وهي نسبة ارتفعت خلال الثمانينات بفضل ارتفاع معدل الولادات لدى الألبان. لكن بالرغم من أن تيتو منح سكان كوسوفو نوعا من الحكم الذاتي عام ١٩٧٤، إلا أن الإقليم بقي مقاطعة من صربيا. وفي حين لم يتردد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الاعتراف باستقلال البوسنة، الذي كان يعني

انفصال إحدى الجمهوريات عن الاتحاد اليوغسلافي، إلا أنهما عجزا عن فعل الشيء نفسه مع كوسوفو. المشكلة كمنت في أنه حتى برغم إجبار الصرب على التنازل في البوسنة، إلا أنهم صعدوا من حدة حملة العنف والترهيب والتخويف المستمرة من زمن طويل ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفو. واستؤنفت عملية التطهير العرقي: في درينتشا، قتل خمسة وثمانون من ألبان كوسوفو (آذار/ مارس ١٩٩٨): في راتشاك (بعد عشرة أشهر) قتل خمسة وأربعون آخرون. وتنامى الدعم لمقاتلي جيش تحرير كوسوفو. وبدأ الألبان المسالمون البحث عن ملاذ لهم عبر الحدود.

التسوية المنبثقة في رامبوليه من الوساطة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كانت مصممة لوقف العنف عبر تأجيل القرار المتعلق بوضع كوسوفو الدستوري: سيظل الإقليم لمدة ثلاث سنوات تحت سيطرة قوات "الناتو"، وبعد ذلك يجري استفتاء لتحديد مستقبله[٣٧]. رفض الصرب الخطة. لكن الولايات المتحدة عرفت كيف تغير رأيهم. ومع ذلك كانت هناك ثلاثة أشياء مختلفة فيما يتعلق بإطلاق العنان للقوة الجوية الأمريكية لا ضد القوات الصربية في كوسوفو فقط، بل ضد صربيا كلها. أولا، لم تسع إدارة كلينتون إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي: فحلف "الناتو" لا الأمم المتحدة هو الذي خاض الحرب. ثانيا، التدخل انتهك بكل وضوح سيادة صربيا، ولهذا السبب بالتحديد لم يتم السعي للحصول على موافقة مجلس الأمن. في ذلك الوقت، شعر بعض المعلقين والمراقبين (ومنهم مؤلف هذا الكتاب) بالقلق من أن الحرب لا تنتهك المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فقط بل اتفاقية هلسنكي (القانون الختامي) والأس المنطقي الدفاعي لحلف "الناتو" ذاته أيضا[٣٨]. هناك أرضية معقولة ومقبولة للتدخل - لمنع عمليات الإبادة الجماعية - لكنه يتطلب قرارا من الأمم المتحدة ليصبح شرعيا. ثالثا، كان للضربات الجوية تأثير غير متوقع فاقم من سوء الوضع بالنسبة لأولئك الذين شنت الهجمات من أجلهم. وبشكل إجمالي، قتل حوالي ثلاثين ألف ألباني وأجبر مليون

على النزوح من منازلهم وذلك خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و أيار/ مايو ١٩٩٩. جرت معظم هذه الأحداث بعد أن بدأ القصف في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٩. ومع إعلان الحرب، شعر ميلوسيفيتش بالقدرة على متابعة سياسة التطهير العرقي بقسوة "هتلرية" لا تعرف الرحمة. لكنه قلل من شأن عزم وتصميم الولايات المتحدة، وبعد ثمانية وسبعين يوما من القصف اضطر للرضوخ والإذعان. مرة أخرى، كانت القوة الجوية كافية للقضاء على مقاومة الصرب؛ وأمكن نشر الجنود الأمريكيين - سبعة آلاف جندي من أصل خمسة وخمسين ألفا هم عديد "قوة كوسوفو" - دونما حاجة لإطلاق رصاصة واحدة، رغم أن رضوخ ميلوسيفيتش ربما يعود إلى رغبته بتفادي التعرض لهجوم بري أمريكي لدعم جيش تحرير كوسوفو[٣٩].

في عام ٢٠٠٣، بدا أن هذه الحقيقة قد غابت عن الأذهان عموما: إذ لم توافق الأمم المتحدة على حرب حلف "الناتو" ضد صربيا. وبعد اندلاع الحرب فقط - في العاشر من حزيران/ يونيو في اليوم التالي على استسلام ميلوسيفيتس - أصدر مجلس الأمن قرارا (١٢٤٤) أمكن للاحتلال العسكري لكوسوفو أن يعتمد عليه، مما أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، التي تحكم الإقليم حاليا. الحقيقة التي غابت عن الأذهان أيضا - عند كتابة هذه الصفحات - هي أن مسألة كوسوفو لم تصل إلى حل بأي معنى من المعاني. إذ لم تتوقف أعمال العنف في الإقليم بالرغم من كافة المبادرات الحكيمة التي رعتها "قوة كوسوفو": في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، قتل شابان داخل المنطقة الصربية الصغيرة غورا زديباش[٤٠]. ولا أظهرت الحكومة الصربية أية إشارة دالة على تخليها عن الحق بالسيادة على الإقليم، الذي ظل في حالة حرب أهلية كامنة مؤقتا.

ومع ذلك، حدث أمر بالغ الأهمية في دلالته. وكما قال مايكل ايغناتيف، أحد أذكى المراقبين الذين تابعوا الحرب عن كثب: "التدخل الإنساني في

كوسوفو.. لم يكن في الجوهر أبدا كما بدا في المظهر. لم يكن أبدا مجرد محاولة لمنع ميلوسيفيتش من الإفلات من عواقب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها في الفناء الخلفي لأوروبا. بل كان أيضا بمثابة استخدام للقوة الإمبراطورية لدعم مطالبة أقلية قومية بحق تقرير المصير - مطالبة استخدمت العنف لضمان جلب انتباه العالم[٤١]. صحيح أن الولايات المتحدة، كما لاحظ ماكس بوت، كانت "تحاول لعب دور إمبراطوري بثمن بخس"، كبحته "ذهنية عدم التعرض لأية خسائر" التي تبنتها إدارة كلينتون، مع اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه "الدمار الذي أصاب المناطق المدنية" نتيجة القصف الجوي من ارتفاعات عالية[٤٢]، لكن اكتشاف أن بإمكان الولايات المتحدة إطلاق النار أولا ثم السعي للحصول على قرار من مجلس الأمن بعد ذلك كان مفاجأة مدهشة. وعلى القدر نفسه من الأهمية إدراك القائد العام الأمريكي ويسلي كلارك أن عملية صنع القرار ضمن البنية الهيكلية لحلف "الناتو" أقل بطئا وإزعاجا بقليل من عملية صنع القرار داخل أروقة الأمم المتحدة[٤٣]. أما النزعة الأمريكية الجارفة للتحكم بمغامراتها العسكرية والإشراف عليها دون أية قيود أو كوابح فقد تنبهت وتحركت وأثيرت قبل أكثر من عامين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

على السطح الظاهري، هنالك العديد من العوامل المشتركة بين الأزمتين في يوغسلافيا والعراق. فكلا المجتمعين متعدد الاثنيات ظهر إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الأولى. كما حكم كل من البلدين في الثمانينات ديكتاتور لا يعرف الرحمة ومدان بجريرة انتهاك حقوق الإنسان، إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليهما لم تؤد إلى أية نتيجة. وكل حالة منهما كشفت عن القيود المحددة لأداء الأمم المتحدة ككيان ومؤسسة، وأظهرت العقبات المعيقة والمحبطة للقدرة العسكرية الأمريكية. بالنسبة لبعض المراقبين، هنالك نتيجة واضحة تبدت في أعقاب الحرب على صربيا: سوف تستمر صربيا والعراق في

تشكيل مصدر للعنف وعدم الاستقرار طالما بقيتا تحت حكم سلوبودان ميلوسيفيتش وصدام حسين. والولايات المتحدة قادرة على إسقاط نظام الحكم في كل منهما، لكن قد يتوجب عليها العمل دون تفويض من الأمم المتحدة[44].

جرى إنجاز العديد من المهمات في التسعينات باسم المعونات الإنسانية؛ بعض المتشككين تذمروا من "إمبراطورية حقوق الإنسان". لكن أخطر انتهاك كارثي لحقوق الإنسان تلقته الولايات المتحدة والأمم المتحدة بلا مبالاة مؤسفة تبعث على الأسى. كان حالة جلية من الإبادة الجماعية، مذبحة منهجية لأقلية التوتسي في راوندا ارتكبت بتحريض من قادة البلاد المنتمين لأغلبية الهوتو.

ينبغي إجبار أولئك المرتبطين عاطفيا ووجدانيا بالأمم المتحدة كمؤسسة على دراسة إخفاقها الذريع في الاستجابة للأحداث المريعة التي تكشفت في رواندا في منتصف التسعينات، وأودت بحياة ما لا يقل عن نصف مليون من الضحايا. ومن المعروف أن موقف إدارة كلينتون قد تحدد كالعادة بالخوف من وقوع خسائر في صفوف الأمريكيين. أما القرار بإرسال قوة صغيرة تثير الضحك قوامها مائتي جندي أمريكي إلى مطار كيغالي عام ١٩٩٤، فقد اعتمد على حساب مقزز مفاده "أن سقوط جندي أمريكي واحد يعادل موت خمسة وثمانين ألفا من الروانديين"[45]. الإصرار على إبقاء قوة الأمم المتحدة في أصغر حجم ممكن: وتكتيكات التسويف والتأخير الأمريكية تجاه مقترحات إرسال تعزيزات إلى رواندا؛ والإلحاح على دفع أجور الجنود الأمريكيين من قبل الأمم المتحدة مقدما: ورفض التشويش على بث محطة إذاعة الهوتو - كانت جميعها من أعمال وتصرفات الإهمال المخزي في وجه عملية إبادة جماعية تفوق إلى حد بعيد كل ما حدث في البلقان[46]. لكن يتوجب على هؤلاء الذين يعتبرون اليوم الرئيس الفرنسي جاك شيراك حافظا وممثلا لضمير

المجتمع الدولي، أن يفكروا بدور فرنسا في هذه الأحداث الكابوسية. لأن فرنسا هي التي قدمت منذ أوائل التسعينات المساعدات العسكرية لحكومة جوفينال هابياريمانا الخاضعة لهيمنة الهوتو. وفرنسا هي التي اعتبرت التدخل الأوغندي لدعم ومساندة جبهة التوتسي الوطنية الرواندية مؤامرة "انكلوسكسونية" ضد "الفرانكفونية" في أفريقيا. وهي التي أرسلت جنودها لإقامة "مناطق آمنة" للهوتو - ومن بينهم أولئك الذين ارتكبوا المجازر - في جنوب غرب البلاد. والفرنسيون هم الذين اعترضوا بشدة حين طوقت الأزمة في رواندا الحكومة العميلة لهم في زائير، مما أدى إلى سقوط واحد من أكثر الحكام المستبدين فظاعة في حقبة ما بعد الاستعمار، المارشال موبوتو سيسي سيكو[٤٧]. وحين زار شيراك نيويورك (صيف عام ١٩٩٥)، أربك مسؤولي الأمم المتحدة بقوله: "إن أردتم العثور على المسلك الأحمق فيمكنكم الاعتماد على الأمريكان"[٤٨]. كان في عبارته شيء من الوقاحة دون شك.

كلاوزفيتز

حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لم تخف إدارة الرئيس بوش نفاذ صبرها تجاه العمليات العسكرية التي ترعاها الأمم المتحدة. فقد كانت نية الرئيس المعلنة هي تجنب "إرسال الجنود الأمريكيين في مهمات عسكرية مفتوحة النهاية أو غير واضحة الهدف"، وتحقيق "انسحاب منظم وفي الوقت المناسب من مناطق مثل كوسوفو والبوسنة". كانت سياسة بوش تتمثل في "اقتراح مبادئنا" بتواضع لا في "فرض ثقافتنا" بتغطرس[٤٩]. لكن حين انتقد جورج بوش، كمرشح للرئاسة، مغامرات كلينتون الخارجية، لم يكن ينكر فكرة التدخل العسكري الخارجي بحد ذاتها، بل فكرة أن تنحصر عمليات التدخل بالأمم المتحدة. وكما قال خلال

حملة عام ٢٠٠٠: "لا أعتقد أن علينا استخدام جنودنا لبناء وإقامة الدول الأخرى، بل يجب استخدامهم لخوض الحروب والانتصار فيها. أعتقد أن علينا استخدام جنودنا للمساعدة على إسقاط أي ديكتاتور حين يكون ذلك في مصلحتنا. لكن في هذه الحالة بالذات لوكان يشير هنا إلى الصومال)، كان تدخلنا يستهدف بناء دولة"(٥٠). "بناء الدولة" كانت عبارة قذرة لأنها ارتبطت بالأمم المتحدة. أما عملية "تغيير النظام" بقيادة الولايات المتحدة فهي أمر آخر.

غدت الأهمية الدلالية الكبرى لذلك واضحة بجلاء في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. فمنذ البداية ألح الرئيس بوش على أن الولايات المتحدة في ردها "لن تفرق بين أولئك الذي خططوا لهذه الهجمات والذين يؤوونهم"، وإذا لم يسلم نظام طالبان في كابول ابن لادن وغيره من أعضاء القاعد المتمركزين في أفغانستان فلسوف يتم إسقاطه. وكان هو من بين كبار مسؤولي الإدارة الأشد "نشاطا وديناميـة" في الضغط من أجل تغيير سريع وحاسم للنظام في أفغانستان(٥١). والأكثر إصرارا وإلحاحا على أن الحرب على الإرهاب يجب أن تتجاوز مجرد "إطلاق صاروخ بمليوني دولار على خيمة خاوية لا تساوي عشرة دولارات، وقصف الجمل في مؤخرته"(٥٢). وهو الذي ضغط على وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووزارة الدفاع من أجل "العمل على الأرض" في أفغانستان. وهو الذي أراد الرد على الإرهاب بحرب سافرة شاملة.

في أشهر عبارة في كتابه الهام "حول الحرب" (نشر عام ١٨٣٢)، اعتبر كارل فون كلاوزفيتز أن الحرب "ليست مجرد فعل سياسي، بل أداة سياسية حقيقية، استمرار للتعامل السياسي، ينفذ بوسائل أخرى". وقدم الحجة على أن "الحرب هي وسيلة تحقيق الهدف السياسي"(٥٣). وليس ثمة شك في أن رغبة إدارة بوش باستخدام الحرب لتحقيق أهدافها بعد الحادي عشر من سبتمبر تثبت أنها أقرب إلى مبادئ كلاوزفيتز من الإدارة التي سبقتها. صحيح أن من الصعب على كلاوزفيتز تخيل

وجود أعداء مجهزين بطائرات مخطوفة، وقنابل قذرة، وجراثيم الجمرة الخبيثة، وغاز السارين السام، وقادرين على توجيه الضربات في كل مكان: من منهاتن إلى ممباسا. وأن العدو في هذه الحرب الجديدة يتألف - تبعا لـ"استراتيجية الأمن القومي" التي نشرت عام ٢٠٠٢ - من "شبكات مبهمة غامضة من الأفراد (الذين) يمكنهم إحداث فوضى عارمة ومعاناة قاسية على شواطئنا بتكلفة تقل عن شراء دبابة واحدة"، ولذلك فإن الحملة ضد عدو من هذا النوع ستفتقد حتما الإثارة والدرامية: اعتقال شخص في مطار فرانكفورت، أو في فندق باكستاني رخيص قذر، أو عملية اغتيال تنفذ في إحدى دور بغداد أو زقاق في مدينة فلسطينية. وأن الحرب ضد الإرهاب احتفظت - في ناحية من النواحي - بجاسوسية الحرب الباردة لكن دون المعدات المعروضة في الواجهة: إذ تحل هنا الكاميرات بعيدة المدى، التي خبئ بعضها في علب الكبريت وأطلق بعضها الآخر إلى مدارات حول الأرض، محل أرتال الدبابات الهادرة والصواريخ العابرة. لكن الحرب على الإرهاب تشبه أيضا اللعبة الكبرى القديمة - في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأفغانستان، إلا أنها تتم بواسطة أدوات مجهولة الاسم. فهي بحاجة لمواجهة المزايا التكنولوجية التي يتمتع بها الإرهابي (القوة التدميرية وصغر حجم المتفجرات الحديثة) بالمزايا التي تتمتع بها عمليات التجسس الحديثة (القوة غير المسبوقة لتكنولوجيا المراقبة والتنصت).

لكن ما لن يصعب على كلاوزفيتز إدراكه هو الحرب الموازية التي تشنها إدارة بوش: ضد الدول التي "ترعى" الإرهاب أو تدعم المنظمات الإرهابية. من تبعات وعواقب الحادي عشر من سبتمبر تحطم الوهم القائل إن بمقدور الأمريكيين الانكفاء والتراجع والتمتع بثمار إنتاجيتهم خلف درع دفاعي صاروخي، تاركين دول العالم الجاهلة المتخلفة تتخذ سبيلها بنفسها إلى جهنم. لأن الإرهاب يترعرع تحت مظلة أنظمة الحكم "المارقة" والدول "المخفقة" التي تمزقها الاضطرابات، وبمقدور أمريكا تجاهله كما اعتقد بعض الجمهوريين ذات يوم. هذا النوع من

الحرب - التدخل لإسقاط الحكومات الفاسدة - ليس جديدا، ولا خياليا. وفي الحقيقة، فهو النوع الذي برع فيه البريطانيون في العصر الفيكتوري. والمثال النموذجي الذي يثبت ذلك تجسده الحرب على أنصار المهدي المتعصبين المتزمتين الذين كان قتلهم للجنرال تشارلز غوردون في الخرطوم بمثابة كارثة الحادي عشر من سبتمبر (في تأثيراتها العامة) بالنسبة للإنكليز آنذاك، قبل أن ينالوا عقابهم عام ١٨٩٨ على يد حملة صغيرة لكن مجهزة بأسلحة فتاكة في معركة غير متكافئة إلى حد مذهل جرت في أم درمان[٥٤]. هذا النمط من المحاسبة هو الذي فكر به جورج بوش. وبالرغم من عدم وجود خطة قائمة لتغيير النظام في أفغانستان، إلا أن وكالة المخابرات المركزية والقيادة المركزية وضعتا خطة مشتركة على عجل[٥٥]. استخدمت القوة الجوية مرة أخرى لإحداث تأثير مدمر. لكن ما ميز عملية "الحرية الدائمة" هو الدور الذي قام به أكثر من مائة من عملاء المخابرات المركزية وحوالي ثلاثمائة من أفراد القوات الخاصة لتحريض وحشد التحالف الشمالي المعادي لطالبان، وحث أمراء الحرب الأفغان على الانضمام إلى جانبهم[٥٦]. أولى الضربات الجوية الأمريكية وقعت في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، بعد مرور أقل من شهر على انهيار مركز التجارة العالمي. وبخلال شهرين أجبر الطالبان على الانسحاب من كابول. وأقسم حامد كرزاي اليمين كرئيس للحكومة المؤقتة قبل انقضاء عام واحد.

لم يكن بمقدور الأمم المتحدة معارضة "أم درمان" الأفغانية، خصوصا في الجو المحموم المهيمن على أواخر عام ٢٠٠١. لقد قدم نظام طالبان ملاذا لأسامة بن لادن منذ أيار/ مايو ١٩٩٦. وبالرغم من أن التفاصيل العملياتية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر قد وضعت في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن العقل المدبر وراءها كان ابن لادن: لكن الطالبان رفضوا تسليمه. ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، كانت الحرب على أفغانستان عملا مشروعا من أعمال الدفاع عن النفس بالنسبة

للولايات المتحدة. ومنذ تموز/ يوليو ٢٠٠١، وصف مجلس الأمن نظام طالبان بأنه يشكل "تهديدا للسلام العالمي والأمن في المنطقة" (القرار ١٣٦٣). وفي اليوم التالي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أكد في قرار جديد على أن "أولئك المسؤولين عن مساعدة، أو دعم، أو إيواء مرتكبي ومنظمي ورعاة هذه الهجمات سوف يحاسبون" (القرار ١٣٦٨). وبعد بدء الحرب تجنب مجلس الأمن بحرص شديد أية إشارة إلى الولايات المتحدة، مقتصرا على التعابير المهدئة والمؤيدة "لمساعي الشعب الأفغاني لاستبدال نظام طالبان" (القرار ١٣٧٨). ونظرا لأن إدارة بوش لم تتأخر في إقامة حكومة أفغانية جديدة، لم يجد الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن سببا للشكوى. كما قبلت الدول الأخرى الأعضاء في حلف "الناتو" بسرعة الدعوة لمساعدة قوات الاحتلال في فترة ما بعد الحرب. لكل هذه الأسباب، لقي تغيير النظام ترحيبا واسعا من قبل "المجتمع الدولي" بالرغم من السابقة الواضحة التي جسدتها الحرب على أفغانستان.

في خطاب له في ويست بوينت (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، بعث الرئيس بوش المفهوم القديم للحرب "الاستباقية"، وهي حالة سيتم وصفها بتفصيل أشمل بعد ثلاثة أشهر في تقرير من ثلاث وثلاثين صفحة لـ"استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة". ولأن "وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي شبكة إرهابية أو ديكتاتور مجرم.. يشكل تهديدا خطيرا كما يظهر واضحا"، فقد أكد الرئيس على حقه كقائد أعلى بإحباط أي "تهديد مميت" لأمن الولايات المتحدة بشكل مسبق. "وتبعا للمنطق البدهي السليم وحق الدفاع عن النفس" فإن أمريكا "ستتصرف ضد هذه التهديدات البازغة قبل أن تأخذ شكلها الكامل" (حسب تعبير نائب الرئيس ديك تشيني)[٥٧]. العديد من النقاد اعتبروا "مبدأ بوش" هذا خطرا، بل هو انحراف جذري عن الممارسة المعهودة للولايات المتحدة في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥[٥٨]. لكن فكرة الإجراء الاستباقي الضروري لمواجهة أي تهديد وشيك لم تمثل انحرافا جذريا عن

مسار السياسة الأمريكية[٥٩]. فالجانب الراديكالي في مبدأ بوش لم يكن النظرية بقدر ما كان التطبيق. والنقطة الحاسمة هي أن الرئيس بوش كان يعني فعلا ما قاله من أنه على استعداد للقتال من أجل الحرية وضد الإرهاب "في كل ركن من أركان العالم". وإذا كانت الطريقة الوحيدة لهزيمة الإرهاب هي إسقاط الأنظمة الراعية له، فلن يتردد أبدا.

من هو التالي؟ هنالك عناصر داخل الحزب الجمهوري تاقت بلهف طيلة التسعينات لتصفية الحسابات مع صدام حسين. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة تقريبا، بدأ وزير الدفاع دونالد رمسفيلد يمارس الضغط لكي توجه الحرب المخطط لها ضد الإرهاب إلى العراق إضافة إلى أفغانستان، وهو رأي ردد صداه نائب الرئيس ديك تشيني. لكن بوش قدم الحجج المعارضة لذلك، مصرا على وجوب تركيز بؤرة الاهتمام أولا على طالبان، الذين يؤوون منفذي الهجمات على نيويورك وواشنطن. إلا أن ذلك لم يكن يعني معارضة بوش لتغيير النظام في بغداد في موعد آخر في المستقبل. وفي خطابه حول حالة الاتحاد (٢٩ كانون الثاني/ يناير)، وصف العراق صراحة بأنه واحد من ثلاثة أهداف رئيسية في "محور الشر"، إلى جانب إيران وكوريا الشمالية. أما الآن فالسؤال الوحيد يتعلق بما إذا كان بمقدوره الاعتماد على التحالفات الراسخة والمؤسسات المتعددة الأطراف - التي لم ينكر أهميتها - بالصدفة - تقرير "استراتيجية الأمن القومي".

هنالك العديد من الأسباب المشروعة لشن حرب على صدام بتفويض من الأمم المتحدة - بل عدد كبير جدا من الأسباب. إذ لم تكتف الحكومة العراقية بتطوير الأسلحة البيولوجية والكيماوية طيلة الثمانينات (استعملت الأسلحة الكيماوية - ومنها غاز الخردل والسارين - ضد الكرد في حلبجة)، بل حاولت أيضا امتلاك أسلحة نووية. أما بعثة الأمم المتحدة الخاصة التي أنشئت بعد حرب الخليج من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، فقد حملت مسؤولية التحقق من إزالة أسلحة الدمار

الشامل التي يملكها العراق: وإلى أن تؤكد اللجنة الخاصة على إنجاز المهمة، بقيت العقوبات مفروضة على العراق، لتمنعه من تصدير نفطه[60]. منذ البداية، أحبط صدام حسين مساعي وجهود اللجنة. ومرة تلو أخرى، تبين كذب الإعلانات والتصريحات العراقية حول ما أنتجه العراق من الأسلحة المحظورة. في عام ١٩٩٤، أوقف العراقيون التعاون مع اللجنة الخاصة، ولم يسمحوا للمفتشين باستئناف عملهم إلا بعد مواجهة التهديد بالتعرض لعمل عسكري. حدث هذا مرة أخرى عام ١٩٩٧، حين منع المفتشون من دخول بعض المواقع المعينة، الأمر الذي حفز التهديد بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، وهي خطوة لم يكن بالمستطاع تجنبها لو لم يسافر كوفي عنان إلى بغداد في شباط/ فبراير ١٩٩٨ ويحصل على تعهد آخر من صدام باستئناف المفتشين لعملهم. التعاون لم يستمر سوى بضعة أشهر. أما التقرير الختامي للجنة الخاصة، فقد أدان العراق إلى حد دفع الولايات المتحدة وبريطانيا لشن ضربات جوية ضد المنشآت العراقية التي يشتبه بأنها تضم أسلحة دمار شامل (عملية ثعلب الصحراء). وشكل فريق آخر للمفتشين عام ١٩٩٩، لكن لم يسمح له بدخول العراق حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢[61].

انتهاكات حقوق الإنسان، إن لم نقل عمليات إبادة جماعية، رعاية المنظمات الإرهابية، وأشهرها منظمة "أبو نضال": انتهاك الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والجرثومية: محاولة الحصول على الأسلحة النووية - لائحة الاتهامات الموجهة إلى نظام صدام كانت طويلة فعلا عند بداية القرن الجديد. لكن ما كان ينقصها بصورة واضحة ثبوت أي دليل دامغ على التورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وحين نأخذ بالاعتبار قائمة انتهاكات صدام حسين للقانون الدولي وازدرائه الظاهر بالعديد من قرارات مجلس الأمن التي صدرت بحقه - سبعة عشر قرارا بخلال أربع سنين[62] - يتبين لنا أن السؤال المحير الوحيد هو: لماذا لم يتم غزو العراق قبل عام ٢٠٠٣؟

ينبغي أن نجد التفسير في موقف الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن. ولربما ساد الظن بأنهم يشاركون أمريكا رغبتها في نزع أسلحة العراق. بريطانيا فعلت ذلك. لكن فرنسا وروسيا والصين شجعت جميعا العراق بشكل ماكر على عدم الإذعان لنظام التفتيش عن الأسلحة. أما الولايات المتحدة وبريطانيا فهما اللتان هددتا باستخدام العمل العسكري ونفذتا التهديد لفرض نظام التفتيش. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، أغضب مسلك الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد بتلر إلى حد أنه اتهمها بـ"قتل" اللجنة الخاصة[٦٣]. وفي الحقيقة لم تظهر هذه الدول حماسا كبيرا على ما يبدو لإحياء برنامج التفتيش الميت، ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي يستخدم فيها الفرنسيون سلطتهم في مجلس الأمن لا لعرقلة السياسة الخارجية الأمريكية فقط، بل الرغبات المعلنة بوضوح لمجلس الأمن ذاته.

كتب الكثير خلال السنة الماضية عن "فشل" الدبلوماسية الأمريكية عام ٢٠٠٣. وحين شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق، اصطف الزعماء الديمقراطيون لتوجيه اللوم إلى الرئيس على افتقاره إلى الكفاءة والبراعة والذكاء. فقد أعلن توم داشل زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ: "أشعر بالحزن، بسبب فشل هذا الرئيس على هذا النحو البائس في الدبلوماسية". بينما كان الحكم الذي أصدره عضو الكونغرس ستيني هوير هو: "لربما يكون ما حصل أقل محاولاتنا نجاحا في التعامل مع الحلفاء منذ أمد بعيد". وتساءل روبرت بيرد، السناتور الديمقراطي الذي يحظى بالاحترام، قائلا: "متى أصبحنا دولة تتجاهل/ وتوبخ أصدقاءنا وتعتبرهم عديمي الأهمية؟". ردد مثل هذه الآراء معلقون أكثر عقلانية، أشهرهم ستانلي هوفمان، إضافة إلى أعضاء في فريق السياسة الخارجية للإدارة السابقة[٦٤]. إلا أن من الممكن أيضا تقديم الحجة على مبالغة الرئيس بوش ومستشاريه في التشبث بالدبلوماسية في مقاربتهم. فبرغم كل شيء، رغبوا عن التحرك بشكل أحادي

مما أدى إلى الإخفاق الذريع لـ"القرار الثاني" بكل ما اتصف به من سطحية (وهو القرار الذي لو تم تبنيه لكان أقرب إلى القرار الثاني والعشرين حول موضوع العراق). لكن الهدف الجوهري للسياسة الأمريكية كان متساوقا وتم تحقيقه: إسقاط نظام صدام حسين إلى الأبد. كما نجحت الولايات المتحدة في القيام بذلك مع دعم بعض - وليس كل - حلفائها التقليديين، بعد بناء "تحالف من الراغبين" أقيم خصيصا لهذا الغرض بالطريقة ذاتها التي تصورتها استراتيجية الأمن القومي التي تبناها الرئيس. لم تكن الدبلوماسية الأمريكية هي التي فشلت. بل دبلوماسية أولئك الذين اعتقدوا أن بمقدورهم منع الحرب أو على الأقل عزل الولايات المتحدة.

نفد صبر إدارة بوش تجاه صدام حسين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. فمنذ السادس والعشرين من آب/ أغسطس، عبر نائب الرئيس ديك تشيني علنا عن تقززه من "لعبة الخداع والتراجع" التي يمارسها صدام. وتوصل كتاب كينيث بولاك "العاصفة المهددة" إلى النتيجة التالية: "مسار العمل الوحيد، الحاذق والواقعي، الذي ترك للولايات المتحدة هو شن هجوم شامل على العراق لتحطيم القوات المسلحة العراقية، وإسقاط نظام صدام، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل". وقدم حجة معقولة على أن ذلك سيكون أفضل من استمرار سياسة الاحتواء إلى ما لا نهاية، وهو يعادل هدف التوليفة التي جمعت العقوبات الاقتصادية، وعمليات التفتيش عن الأسلحة، ومنطقتي الحظر الجوي، والتواجد الأمريكي في الدول المجاورة[٦٥]. ومع ذلك فإن القرار قد اتخذ، احتراما في جزء منه لرغبات رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، بنقل المسألة مرة أخرى إلى مجلس الأمن[٦٦]. النتيجة كانت القرار رقم ١٤٤١، الذي كرر - بصورة مطولة - خطايا صدام المتعلقة بعدم وفائه بالتزاماته، والجرائم التي ارتكبها، وتحديه، وعدم إذعانه، لكنه منح العراق "فرصة أخيرة لتنفيذ التعهدات الخاصة بنزع سلاحه تبعا لقرارات المجلس ذات الصلة"، وطالب

بغداد بتقديم "بيانات دقيقة وكاملة عن كافة الجوانب المتعلقة ببرنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية"، بخلال ثلاثين يوما، كما تضمن الدعوة لاستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة. واختتم القرار بأسلوب يذكر نوعا ما - وبشكل غير مقنع - بتحذيرات مجلس الأمن السابقة من أن العراق "سيواجه عواقب وخيمة نتيجة استمراره في عدم الوفاء بتعهداته"[٦٧]. بالنسبة للأمريكيين، كانت القشة الأخيرة - أو ربما آخر قنطار من القش - تتمثل في الوثائق المكونة من ١٢ ألف صفحة التي قدمها العراقيون استجابة لهذا المطلب، لكنهم رفضوها باعتبارها "وثائق غير جديدة بالتصديق"[٦٨].

الآن، امتلك بوش ومستشاروه قاعدتين مناسبتين للانطلاق:

١- فشل العراق المستمر في الامتثال لقرارات مجلس الأمن، واحتمال (لا يمكن التأكد من ذلك نتيجة عدم تعاون العراق) احتفاظه أو استعادته للقدرة على استخدام أو تصدير الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية.

٢- صدام حسين طاغية دموي ارتكب جرائم ضد الإنسانية، إن لم تكن جرائم إبادة جماعية صريحة.

بعيدا عن هذين المبررين الشرعيين لشن حرب تستهدف نزع أسلحة العراق، أو تحريره (أو كلا الأمرين معا)، يبدو أن هناك ثلاث حجج عملية إضافية يمكن تقديمها:

١ - إسقاط نظام صدام قد يساعد على كسر الحاجز المعيق لعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك عبر إرسال إشارة واضحة من العداء لأي نظام حكم يتحدى الولايات المتحدة - أي "لتشجيع الآخرين" في الوقت نفسه الذي يتم فيه التخلص من صدام نفسه.

٢ - إقامة "عراق ديمقراطي" قد يؤدي إلى البدء "بتغييرات (بالجملة) في الشرق الأوسط" (حسب تعبير كوندوليزا رايس)، حيث يصبح العراق نموذجا يحتذى لباقي الدول العربية.

٣ - السيطرة على العراق قد يوجد قواعد بديلة للجنود الأمريكان في الشرق الأوسط، مما يسمح لهم بمغادرة السعودية (وبالتالي تلبية واحد على الأقل من مطالب الإسلاميين الراديكاليين)[٦٩].

لم تقبل كافة العناصر في إدارة بوش هذه الحجج والبراهين الإضافية المؤيدة للتدخل - هنالك اختلافات في الرأي حتى داخل وزارة الدفاع. لكن الرئيس نفسه على ما يبدو اعتبر الحجج الثلاث قانونية ومشروعة. والآن حان موعد تطبيق مبدأ كلاوزفيتز وشن الحرب في مسعى لتحقيق هذه الأهداف السياسية.

تبع ذلك محاولة فاشلة لكن ضارة جدا من قبل الحكومة الفرنسية، مدعومة من الألمان والروس، لوقف الحرب. في العشرين من كانون الثاني/ يناير، أعلن وزير الخارجية الفرنسي، الشاعر والمؤرخ دومنيك دو فيليبان، خلال مؤتمر صحفي عقد في أعقاب جلسة مجلس الأمن أن الفرنسيين "لن يربطوا أنفسهم بتدخل عسكري لا يؤيده المجتمع الدولي"[٧٠]. بعد يومين اثنين، كرر الرئيس شيراك هذا الرأي العاطفي في خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ثلاثين سنة على معاهدة الاليزيه الفرنسية - الألمانية، بدا فيه أنه يصادق على معارضة المستشار الألماني غيرهارد شرودر الذي أعيد انتخابه حديثا لأية "مغامرة عسكرية" أمريكية في العراق (المعارضة استهدفت ضمان تأييد الناخبين الألمان). وفي العاشر من شباط/ فبراير، وخلال اجتماع لمجلس شمال الأطلسي في بروكسل، انضمت بلجيكا إلى فرنسا وألمانيا في عرقلة طلب تقدمت به تركيا - بتشجيع من أمريكا - للحصول على المساعدة في حالة اندلاع حرب مع العراق. وفي اليوم نفسه، زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره الفرنسي في باريس لإعلان معارضة روسيا للحرب.

أهيل العديد من عبارات الازدراء والتحقير على وزير الدفاع رونالد رمسفيلد بسبب تعليقه الاستعلائي اللامبالي حين أشار إلى أن المعارضة للحرب تأتي من "أوروبا القديمة" فقط. وفي الحقيقة، كان من الأصوب والأكثر دقة القول إنها أتت من حوالي ربع أوروبا القديمة إضافة إلى الدولة القديمة المنافسة لأمريكا والتي تمتد أراضيها في قارتي أوروبا وآسيا. من ناحية أخرى، عبر عن الدعم والتأييد لأمريكا كل من بريطانيا وإسبانيا والدانمرك والبرتغال وإيطاليا - وكلها من الدول الأعضاء الراسخة في الاتحاد الأوروبي - وبولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك، الأعضاء الثلاثة من بين الأعضاء العشرة الجدد الذين انضموا للاتحاد الأوروبي. وكانت الرسالة المؤيدة للموقف الأمريكي التي بعثت بها هذه الدول إلى صحيفة "وول ستريت جورنال" في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، واتهمت فيها مجلس الأمن بالسماح لصدام حسين "بانتهاكات قراراته بشكل منهجي"، وتضمنت إشارة إلى أن صدام قد فوت "آخر فرصة له لنزع سلاحه"، قد كررت فحواها عشر من الدول الأوروبية الأصغر حجما، بما فيها دول البلطيق الثلاث وبلغاريا. لذلك فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأوروبية (ثماني عشرة دولة) وقفت إلى جانب أمريكا، وهو أمر لا يشكل مفاجأة حين نأخذ بالاعتبار إدانة المسلك العراقي من قبل رئيس مفتشي الأسلحة ذاته قبل بضعة أيام. لقد هزم الفرنسيون هزيمة نكراء، كما أثبت ذلك هجوم الرئيس شيراك الفظ على دول أوروبا الشرقية في أعقاب نشر الرسالتين[٧١]. علاوة على ذلك، قدمت حتى الدول الأوروبية التي لم تؤيد الحرب بعض المساعدات المحدودة، مثل استخدام مجالها الجوي، أو الخبراء المتخصصين في مكافحة الأسلحة الكيماوية، أو المعونات الإنسانية. من الممكن تقديم الحجة على أن خطأ أمريكا الوحيد عند هذه المرحلة حدث عندما أقنع رئيس الوزراء البريطاني الرئيس بوش بالسعي وراء قرار آخر من مجلس الأمن يجيز بوضوح شن الحرب على العراق. وهذا جعل أغلبية الدول الأوروبية المؤيدة للولايات المتحدة خارج السياق نظرا

لوجود دولتين فقط تؤيدان أمريكا - إلى جانب بريطانيا - في مجلس الأمن (إسبانيا وبلغاريا). وتحت وهج الدعاية التي اجتذبتها الآن، لم تكن أية دولة من الدول الأخرى غير الدائمة العضوية - سورية، باكستان، الكاميرون، أنغولا، غينيا، تشيلي، المكسيك - راغبة بأن تبدو مؤيدة لحرب "أمريكية". ومن المفارقة، على ضوء الاهتياج اللاحق حول "الانشقاق" عبر الأطلسي، أن أوروبا قد أثبتت أنها أكثر القارات الممثلة في مجلس الأمن تأييدا لأمريكا. ومع ذلك، فإن النقطة المفتاحية تمثلت في اعتراض الرئيس شيراك الذي أعلنه بشكل مسبق عبر التلفزيون الفرنسي، لا من خلال "الفيتو" الرسمي في مجلس الأمن، مما حدد مصير قرار بلير "الثاني"، الذي تم سحبه في الوقت المناسب.

بعد وقت قصير من سقوط الصواريخ الأولى على بغداد، اتهم شيراك الولايات المتحدة "بخرق شرعية الأمم المتحدة والتشجيع على استخدام القوة". لكن يصعب معرفة ما فعلته فرنسا حتى الآن من أجل شرعية الأمم المتحدة. وكان شيراك قد أعلن بأن فرنسا ستعارض إصدار قرار آخر "مهما كانت الظروف". لكن جان - دافيد ليفيت، السفير الفرنسي في واشنطن، أضاف شرطا مهما: "إذا استخدم صدام حسين أسلحة كيماوية أو بيولوجية، سيتغير الوضع كليا وفوريا بالنسبة للحكومة الفرنسية". شيراك ذاته أضاف جملة أخرى: سوف يفكر في الحقيقة "بكافة الخيارات بما فيها الحرب" إذا ظل صدام يخرق بشكل مادي القرار رقم ١٤٤١ بعد ثلاثين يوما أخرى[٧٢]. وهذا ما دحض الموقف الفرنسي. ففي الجوهر، لم يكن الفرنسيون على استعداد لتأييد حرب تشن على العراق إلا إذا استخدم صدام أسلحة كيماوية أو بيولوجية أولا. أما إذا كان يملكها في مخبأ سري، فليس ثمة حاجة للحرب. يكفي في هذه الحالة إنذار نهائي فارغ آخر. وبالنسبة للفرنسيين، يمكن للمفتشين متابعة لعبة مطاردة الصواريخ في بلاد ما بين النهرين إلى ما لا نهاية، وتبقى الولايات المتحدة جنودها في الخليج كنظارة ومشاهدين طيلة تلك

المدة، فالهم الوحيد الذي يشغل بال الفرنسيين هو تجنب الحرب - مثلما فعلت بريطانيا طيلة الأزمة البوسنية. وبرغم كل مواقف شيراك وفيليبان، لم تكن السياسة الفرنسية سوى سياسة تهدئة واسترضاء. وتركت الولايات المتحدة لتتحمل كل تكاليف الاحتواء التي تضمنتها تلك السياسة.

التماس السيد بلير الخاص

هل سيقدر صدام على استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، على افتراض أنه امتلك بعضا منها في مخبأ سري؟ حظي هذا السؤال بأهمية حيوية بالنسبة لتوني بلير، الذي ملأت الشكوك حزبه حول الحكمة من دعم وتأييد حرب أصبحت الآن معروفة بأنها حرب "أمريكية". استقال اثنان من أعضاء حكومته بسبب هذه القضية، ولو هزم في مجلس العموم في ليلة الثامن عشر من آذار/ مارس، لشعر هو أيضا بأن لزاما عليه الاستقالة. لم يكن في ذهن بلير سوى علاج وحيد للمعضلة. دليل دامغ يثبت أن صدام لا يملك أسلحة دمار شامل فقط، بل هو قادر على استخدامها، وهذا سيقنع نواب حزب العمال بأن بريطانيا تخوض الحرب دفاعا عن النفس.

لا مجال للشك على ما يبدو في حقيقة استغلال رئيس الوزراء للتقارير الاستخبارية التي تشير إلى هذا الاتجاه، رغم أنه تصرف كمحام يختار وينتقي أفضل دليل ظرفي لإثبات وجهة نظره، وليس كشاهد زور يحلف يمينا كاذبة كما اتهمه مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية. في مقدمة ملف الاستخبارات البريطانية الذي نشر في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر، ذكر السيد بلير بكل وضوح ما يلي: "ليس لدي أدنى شك بأن التهديد جدي وخطير وراهن.. فالتخطيط العسكري [لصدام حسين] يتيح لبعض أسلحة الدمار الشامل أن تكون جاهزة بخلال خمس

وأربعين دقيقة من إصدار الأمر باستخدامها"[٧٣]. في اليوم نفسه، قال أمام مجلس العموم: "العراق يملك أسلحة كيماوية وبيولوجية.. استمر صدام في إنتاجها.. لديه خطط عسكرية موجودة وفاعلة لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، التي يمكن تجهيزها بخلال خمس وأربعين دقيقة"[٧٤]. وبعيدا عن غموض وإبهام الجملة الأخيرة - هل هي الأسلحة أم الخطط التي يمكن تجهيزها؟ - يبدو أن هناك تناقضا مهما بين الانطباع الذي نقله رئيس الوزراء والمعلومات الاستخبارية الأصلية التي استندت إليها ملاحظته. وحين طلب اللورد هوتون في شهر آب/ أغسطس من العام الماضي من رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، جون سكارليت، التعليق على نوع الأسلحة التي اعتقدت المخابرات البريطانية أنها ستكون جاهزة للاستخدام بخلال خمس وأربعين دقيقة، كشف في إجابته عن المعلومة التالية: "الأمر يتعلق بالذخيرة، التي فسرناها لتعني قذاف مدفعية الهاون الميدانية أو الأسلحة الخفيفة، أي غير الصواريخ"[٧٥].

وحين وقف رئيس الوزراء أمام مجلس العموم في الثامن عشر من آذار/ مارس، ألقى واحدة من ألمع وأذكى الخطب في حياته السياسية. فقد ربط (بأسلوب بليغ حاذق لا يمكن أن يجاريه فيه الرئيس الأمريكي) بين التهديد الذي يشكله طغيان واستبداد صدام حسين والتهديد الذي يمثله الإرهاب الإسلامي. وقدم الحجة والدليل على أن الحرب لا تستهدف نزع سلاح العراق فقط بل تحرير الشعب العراقي أيضا، وإعادة تفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وإنقاذ مصداقية مجلس الأمن الدولي (ولربما تكون هذه العبارة الأخيرة أكثر ذكاء). لم تقدم حجة أشد إقناعا لصالح الحرب. لكن خطابه تضمن في جوهره عملية دمج "فانتازية" جمعت بين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي لم ينجح مفتشو الأمم المتحدة في اقتفاء آثارها في العراق، مع احتمال التعرض لهجوم إرهابي مماثل لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. الفقرتان المعنيتان، اللتان فصلت بينهما بعض الاستجوابات الدقيقة

والتفصيلية من قبل النواب، تستحقان الاستشهاد بهما:

> في السابع من آذار/ مارس، نشر المفتشون وثيقة مثيرة.. تجيب بالتفصيل عن كل الأسئلة التي لم تجد أجوبة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية. الوثيقة أدرجت تسعا وعشرين منطقة لم يتمكن فيها المفتشون من الحصول على المعلومات. على سبيل المثال، تذكر التالي حول غاز الأعصاب (VX): "الوثائق المتوفرة لدى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (UNMOVIC) تشير إلى أن العراق يمتلك على الأقل خططا بعيدة المدى لتحويل غاز الأعصاب إلى سلاح". أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية، فيذكر تقرير المفتشين أنه "اعتمادا على معدلات نمو لم تؤخذ بعين الاعتبار، يمكن أن يصل إنتاج العراق من جراثيم الجمرة الخبيثة إلى كمية تتراوح بين ١٥٠٠٠. ٢٥٠٠٠ لتر.. واعتمادا على كافة الأدلة المتاحة، هناك افتراض راسخ يشير إلى أن ١٠ آلاف لتر من الجمرة الخبيثة لم تدمر وقد تكون موجودة حتى الآن..".
>
> دعوني أشرح الأخطار. ثلاثة كيلو غرامات من غاز الأعصاب تطلق بواسطة صاروخ يمكن أن تلوث حيا مساحته كيلو متر مربع من أية مدينة. اللتر الواحد من الجمرة الخبيثة يحتوي ملايين الجرعات القاتلة. فما بالكم بعشرة آلاف. لقد غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سيكولوجية أمريكا[٧٦].

نجحت براعة وبلاغة السيد بلير. لكن من الصعب تجاهل النتيجة المستخلصة وهي أنه عرض القضية بأسلوب يخلق انطباعا في أذهان مستمعيه يؤكد قدرة صدام حسين على القيام بهجوم يكون نسخة كيماوية أو بيولوجية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر - ربما ضد لندن ذاتها. وإذا لم يتمكن السيد بلير من

استعادة مصداقيته لدى الناخبين البريطانيين (بالرغم من غفران اللورد هوتون) فليس من أحد يلومه سوى نفسه. فالحجة لصالح الحرب على صدام حسين مقنعة بما يكفي وليس ثمة حاجة لاستحضار تهديد "القاعدة" الذي يفتقد الواقعية.

اعتبر الأمريكيون أن من القضايا المسلم بها إمكانية اعتمادهم على البريطانيين. وأعلن بوش بعد أسبوع من أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن "البريطانيين وحدهم سيظلون معنا بعد سنتين من الآن"[٧٧]. وحقيقة هذا الأمر - عدم وجود دولة أخرى تجاري بريطانيا في دعمها العنيد وتأييدها الثابت للسياسة الأمريكية بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ - كانت مهمة ومفاجئة في آن معا. فهي مهمة لا لأنها طمأنت الولايات المتحدة وضمنت لها دعم ومساندة أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فقط، بل أضافت - وتلك نقطة ربما لم يفهمها الأمريكان - إلى "النكهة الإمبراطورية" لغزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق. وهي مفاجئة لأن المملكة المتحدة لم تكن متحمسة كثيرا للعمل العسكري الأمريكي خلال الأزمة البوسنية. وحين أيد توني بلير قرار الولايات المتحدة بخوض الحرب في كوسوفو، كان يدعم رئيسا أمريكيا أكثر اعتدالا في قضية أكثر ملاءمة تحظى بتأييد أوسع نطاقا. إذ إن حرب كلينتون في سبيل حقوق الإنسان تختلف اختلافا بينا عن حرب بوش على الإرهاب (ومن أجل تغيير أنظمة الحكم المعادية). ومع ذلك يبقى السؤال المطروح: لماذا بريطانيا؟ من السهل إدراك السبب الذي دفع الرئيس بوش إلى حد تلبية مطالب بلير بالحصول على تفويض الأمم المتحدة لشن الحرب. فانضمام بريطانيا إلى الركب، يعطي مصداقية لزعم الولايات المتحدة بأنها تقود تحالفا ضد صدام وتضمن تعزيز الجنود الأمريكيين بقوات بريطانية مؤثرة، أثبتت بالرغم من قلة عددها وضعف تجهيزاتها مقارنة بالقوات المسلحة الأمريكية، أنها أكثر قدرة على أداء مهام الشرطة وحفظ النظام التي تولاها

بسرعة الغزاة المنتصرون. لكن لماذا خاطر رئيس الوزراء البريطاني بحياته السياسية في سبيل خطة عمل ضد العراق صممت في واشنطن لتلبية حاجات الأمريكيين أولا وقبل كل شيء؟ من منظور المصلحة البريطانية الضيق، كانت تكاليف تأييد ومساندة الولايات المتحدة واضحة على الفور: تحملت بريطانيا حصة من تكاليف الحرب والاحتلال اللاحق، لتصبح في ذات الوقت الهدف الثالث المفضل للمتعصبين الإسلاميين (بعد إسرائيل والولايات المتحدة). لكن إذا ذهبت الغنائم - كما جرت العادة تقليديا - إلى المنتصر، فما هي الحصة التي سيحصل عليها الحليف الثانوي للمنتصر؟ من المستبعد جدا على ما يبدو أن تضمن شركات النفط البريطانية مثلا دورا مهما في إعادة بناء وتأهيل حقوق النفط العراقية في حقبة ما بعد الحرب. وفي المرة القادمة التي سيشعر فيها الرئيس بوش بالحاجة إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات لأسباب سياسية داخلية، فإن المصدرين البريطانيين لن يعفوا منها حتما، نظرا لأن كافة المفاوضات التجارية مع بريطانيا تتم من خلال الاتحاد الأوروبي. ففي الحرب والسلام هنالك أوروبا "قديمة" و"جديدة". أما في التجارة فليس هناك سوى بروكسل. ولذلك بدت فوائد ومكاسب بريطانيا من العلاقة الخاصة غامضة ومبهمة إلى حد غريب عام ٢٠٠٣[٧٨].

بالطبع، تعرض كافة رؤساء الحكومات البريطانية - تقريبا - منذ الحرب إلى إغراء فكرة العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وهي علاقة جسدها ونستون تشرشل بمزيجها الغريب من الود والتعاطف والإحباط المتبادل. ففي الوقت الذي حدث فيه انقلاب في العراق أنهى الحكم البريطاني هناك، سيطر على السياسي العجوز المتقاعد (٨٣ سنة آنذاك) إغراء قوي دفعه لإلقاء خطاب حول موضوع الدور الأنكلو - أمريكي في الشرق الأوسط. تبقى ملاحظاته صالحة ويبدو أنها تدل على بصيرة نافذة بعد مرور ستة وأربعين عاما:

يجب على أمريكا وبريطانيا العمل معا ،
وتحديد وحدة الهدف.
التعقيدات التي تفرضها المشكلة
يمكن معالجتها فقط إذا تم التعامل معها
من خلال القوى المتحدة والمبادئ المشتركة ،
وليس بمجرد زيادة القوة.
وحين نتفرق نخسر[٧٩].

كانت فكرة تشرشل، الذي قرر في النهاية عدم عرضها، تتلخص في أن التهور في إرسال الحملة الأمريكية الأولى إلى لبنان، جعل من انقلاب عام ١٩٥٨ في بغداد يبدو كإشارة دالة على احتمال تورط أمريكا مستقبلا في أزمة تشابه أزمة السويس. قال تشرشل عابثا: "سيكون من السهل جدا خداع وتضليل الولايات المتحدة. هذا ليس وقت موازنة الحسابات. فهذه المهمة ستتحقق من تلقاء ذاتها"[٨٠]. لكن هل تعتبر حسابات العلاقة الخاصة متوازنة؟

لم يفترض كافة رؤساء الوزارات أنها كذلك. هارولد ويلسون قاوم بكل حكمة جميع الضغوط التي مارسها الأمريكان لإرسال حتى قوة رمزية إلى فيتنام. وحين ذهب وزير الخارجية جورج براون إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، قال له أحد المسؤولين الأمريكيين بإلحاح: "كن بريطانيا. كيف يمكن لكم خيانتنا"[٨١]. كان دين راسك سيرضى بكتيبة واحدة من فوج "البلاك ووتش". ودمدم متذمرا حين رفض حتى مثل هذا الطلب: "عندما يغزو الروس. سسيكس *، لا تنتظروا منا القدوم لنجدتكم"[٨٢]. لكن حتى ويلسون لم يكن منيعا ضد المداهنة الأمريكية. إذ أبلغ باربرا كاسل، الوزيرة في حكومته، بعد زيارة قام بها إلى

* مقاطعة في جنوب إنكلترا.

واشنطن عام ١٩٧٥: "مراسم الاستقبال والترحيب تجاوزت كل ما عرفته قبلا"[٨٣].
سيزودنا هذا بمفتاح اللغز الذي يفسر السبب وراء تشبث العديد من رؤساء الحكومات بالعلاقات الخاصة، حتى وإن صعب كثيرا جني ثمارها. ففي نهاية المطاف تعتبر زيارة البيت الأبيض (أو حتى كروفورد بولاية تكساس) أكثر متعة من زيارة قصر الاليزيه، ناهيك عن دار المستشارية الاتحادية الألمانية. وكلما واجه رؤساء الحكومات البريطانية احتمال الاختبار بين بروكسل وبيلتواي، فضل معظمهم هذه الأخيرة. أما الاستثناء الحقيقي الوحيد لهذه القاعدة فمثله ادوارد هيث، الذي استمتع بإبلاغ ريتشارد نيكسون بأن عليه من الآن فصاعدا التعامل مع كافة الأعضاء التسعة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ككيان واحد[٨٤]. وحتى توني بلير، الذي بدا ذات مرة بأنه يفضل - غريزيا - توسكاني على تكساس، أثبت أنه غير قادر على مقاومة إغراء العلاقة الخاصة.

إذن من الذي كسب؟ أحد الأجوبة يشير إلى كلاوزفيتز. إذ سعت الولايات المتحدة مرة أخرى لتحقيق أهدافها عبر الحرب، حيث ضمن تفوقها الاقتصادي والعسكري الهائل أن تكون سريعة ولا تكلف سوى القليل من الخسائر الأمريكية في الأرواح: مجرد واحد وتسعين جنديا قتلوا في المعارك بين بدء الحرب في العشرين من آذار/ مارس وإعلان الرئيس بوش النصر من على ظهر حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن" بعد ستة أسابيع. كانت حربا مختلفة عن تلك التي جرت في التسعينات. وبعد الكثير من الحديث عن "الصدمة والرعب"، كانت حملة القصف الجوي الأولية قصيرة وانتقائية، وتركت مهمة القيام بمعظم العمليات القتالية للقوات البرية، التي التفت حول المدن الرئيسية، ولم تواجه سوى مقاومة متقطعة.

سقط صدام حسين. وبعد تسعة أشهر من المطاردة عثر عليه مختبئا في "جحر". وكما تبين لاحقا، كان يمارس الخداع: فعمليات البحث الأولية لم تكتشف أي

أثر لأسلحة الدمار الشامل أو حتى منشآت تصنيعها. فلو تخلى عن حمقه وقال الحقيقة للمفتشين بدلا من تضليل وكالة المخابرات المركزية (CIA)، لربما بقي متربعا على سدة السلطة حتى أواخر أيامه ليتمتع بقصوره العديدة الباذخة. حتى أسلحته التقليدية ثبت أنها عقيمة على أرض الواقع، ومعظم الجنود الذين تجهزوا بها فروا من الميدان بدل أن يقاتلوا.

لكل ذلك، بدت الحرب على العراق في نهاية المطاف حربا تستهدف غايات إنسانية بشكل تجاوز توقعات الجميع. ففي غياب أكداس أسلحة الدمار الشامل كما ثبت بكل وضوح، تحول الانتباه إلى الهدف المعلن الثاني للتحالف: تحرير الشعب العراقي من الطغيان والاستبداد. وهنا وضح بخلال فترة قصيرة أن كلاوزفيتز لم يكن الرابح الوحيد، بل الولايات المتحدة أيضا. فلربما كانت لدى المبحوثين الفرنسيين والطليان والألمان، الذين شملهم استطلاع للرأي أجراه معهد "بيو لمسح الآراء العالمية" (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) حول تبعات الحرب في العراق، تحفظات حول الرئيس بوش، لكن ثلاثة أرباعهم اتفقوا على أن الشعب العراقي سيكون أفضل حالا دون صدام حسين[٨٥]. واللافت أكثر أن المواطنين العراقيين العاديين يؤمنون بالرأي نفسه. إذ أظهر أول استطلاع دقيق يجرى في بغداد (نشر في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي) أن ٦٠٪ من سكان العاصمة يعتقدون بأن "طرد صدام من الحكم يستحق معاناة أية مشقة عانوا منها منذ.. الغزو". علاوة على ذلك، اعتقد ثلثا العراقيين (٦٧٪) بأن العراق سيكون أفضل حالا إلى حد ما (٣٥٪)، وأفضل حالا بكثير (٣٢٪) بعد خمس سنين من الآن مقارنة بالوضع قبل الغزو الأمريكي. أما تأييد تغيير النظام فكان قويا بشكل خاص في المناطق الفقيرة من المدينة[٨٦]. وتمثل العزاء الوحيد لمعارضي الحرب في حقيقة أن جاك شيراك كان السياسي الغربي الأوحد الذي حظي بالشعبية في العراق[٨٧].

لا يوجد شيء اسمه رد الجميل في الشؤون الدولية: وحسب القول المأثور لا تفلت المأثرة من العقاب. في عام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة حربا على نظام حكم خرق القانون الدولي مرارا وتكرارا: وتحدى مجلس الأمن الدولي، وتبعا لمنظمة حقوق الإنسان مارس أعمال القتل المتكررة بحق مواطنيه، ولربما كان صدام السبب الرئيس وراء إعدام ثلاثمائة ألف عراقي دفنوا في المقابر الجماعية. أيدت معظم الحكومات الغربية القرار الأمريكي بإسقاط نظام صدام. ومعظم الأشخاص العقلانيين في أوروبا وفي العراق ذاته أبدوا ترحيبهم بزوال حكمه. لكن عددا كبيرا من هؤلاء اشتكوا من أن الولايات المتحدة قد تصرفت "بشكل أحادي": وأنها هي "الدولة المارقة" وليس العراق. وهذا هراء سخيف ولغو فارغ. فقد تبين بكل وضوح حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر أن الأمم المتحدة - كمؤسسة - كانت على درجة من الضعف تمنعها من التعامل بصورة فاعلة ومؤثرة مع الدول المارقة المتورطة في العدوان العسكري أو عمليات الإبادة الجماعية (أو كلا الأمرين معا). وأظهر النموذج في كل من البوسنة وكوسوفو أن القيادة العسكرية الأمريكية هي الحل الوحيد المؤثر لمثل هذه التحديات. كما أظهرت أفغانستان أن بمقدور الولايات المتحدة تحقيق النجاح العسكري بمفردها إلى حد ما. لكن لم يكن في نيتها أبدا التصرف وهي في عزلة تامة، لا هناك ولا في العراق. هنالك دور تلعبه الأمم المتحدة - وحلف الناتو وكل المنظمات الأخرى المكونة للمجتمع الدولي - بعد إسقاط النظام الاستبدادي. ويتمثل هذا الدور في تقديم المساعدة في أداء المهمة المختلفة تماما والتي تبين أنها ملازمة بشكل حتمي يتعذر اجتنابه لتغيير النظام: عملية "بناء الدولة" التي أعرب الرئيس بوش وأقرب مستشاريه عن شكوكهم العميقة بها.

حين سئل وزير الدفاع رمسفيلد في مؤتمر صحفي خلال الحرب الأفغانية عما ستفعله الولايات المتحدة بعد سقوط نظام طالبان، قدم إجابة مهمة في دلالتها

ومعلوماتها، إذ أعلن قائلا: "لا أظن أن من مسؤوليتنا اكتشاف وتقرير شكل الحكم الذي ينبغي على تلك البلاد تبنيه، ولا يوجد على حد علمي أشخاص يتمتعون بما يكفي من الذكاء والحذق لتحديد نوع الترتيبات التي يجب على شعب دولة أخرى اتخاذها لكي يحكموا أنفسهم"[٨٨]. ذلك هو رأي الرئيس أيضا. فقد أعلن في اجتماع لمجلس الأمن القومي بعد ثلاثة أيام من تصريح رمسفيلد: "أعارض استخدام العسكر في عملية بناء الدولة، وبعد أن ننجز المهمة، لن تتحول قواتنا إلى قوات حفظ سلام. يجب أن نضع الأمم المتحدة للحماية ثم نغادر..". كما اشتهر بتعاطفه مع فكرة وزير خارجيته كولن باول التي تشير إلى أن "حكم كابول يجب أن يتم بتفويض من الأمم المتحدة إضافة إلى قوات طرف ثالث"[٨٩] لكن، وعلى شاكلة الانقسام بين الأحادية والتعددية، كان هذا التمييز الذي يفرق بين تغيير النظام بواسطة الولايات المتحدة وبناء الدولة بواسطة الأمم المتحدة وهم لا يتصل بالواقع. ففي الممارسة العملية، لم يكن بمقدور الولايات المتحدة مغادرة أفغانستان أو العراق ببساطة في اللحظة التي زال فيها من الوجود النظام البغيض الذي كانت تقاتله.

حتى قبل غزو العراق، بدأ تداول ما دعاه مايكل ايغناتيف "شكلا متميزا جديدا من الوصاية الإمبراطورية تحت اسم بناء الدولة" - "الإمبراطورية الخفيفة" حسب تعبيره الذكي - في ثلاث دول على أقل تقدير[٩٠]. في كل حالة، كان التدخل العسكري الأمريكي، رغم أنه لم يتم في أية مرحلة بطلب من الأمم المتحدة، هو الذي جعل من بناء الأمة (أو بناء الدولة على وجه الدقة) عملية ممكنة بواسطة الأمم المتحدة. وفي كل حالة، كانت الأمم المتحدة هي التي أعطت الوجود الأمريكي الشرعية وبالتالي قدمت له التعزيزات. أما أهداف الطرفين فقد تغيرت بالتأكيد بمرور الوقت. في البلقان كان الهدف إنسانيا: وقف عمليات الإبادة الجماعية وتدفق اللاجئين. وصحيح أن طرد طالبان من سدة الحكم في أفغانستان

كانت له فوائد إنسانية واضحة، لكنها اعتبرت "ظاهرانية"* على حد تعبير الاقتصاديين. فقد تمثل الهدف الرئيس في "اجتثاث" الإرهابيين ومن يرعاهم. لكن النزوع الجوهري كان إمبرياليا باسم العالمية. وبغض النظر عن مشيئة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وبغض النظر هل كان العدو من مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية أو الإرهاب، فإنهما الآن تعملان معا على شكل "شبه إمبراطورية"[91].

وهذا سيصدق على العراق أيضا، بالرغم من تشكيك الأمم المتحدة بالأس المنطقي الأمريكي لتغيير النظام. فبناء الدولة وتغيير النظام لا يعتبران نشاطين متمايزين، مثلما أمل الرئيس بوش. إذ يتداخل أحدهما في الآخر بشكل يتعذر اجتنابه. وفي حين قد تكون الولايات المتحدة قادرة على تغيير النظام بشكل منفرد (أو على الأقل دون الأمم المتحدة)، إلا أنها ليست قادرة بمفردها على بناء الأمة/الدولة، وكذلك الأمم المتحدة، وهذا من سوء حظ بوش ورمسفيلد[92]. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، تبدت الحقيقة الواقعية التي يستحيل تفاديها: من أجل إعادة إعمار العراق، يجب على الولايات المتحدة والأمم المتحدة العمل بيد واحدة ووضع خلافاتهما على الرف.

* تأثير جانبي، أو عاقبة عارضة تؤثر في الأطرف الأخرى دون أن تنعكس على تكلفة الخدمات أو سعر السلع المعنية. (المترجم)

الجزء الثاني

السقوط؟

-٥-

الحجة المؤيدة للإمبراطورية الليبرالية

لا يدرك المستعمرون ما يمكنهم فعله، ما يمكنهم خلقه! لقد سرقوا المليارات من هذه القارة [افريقيا]. لأنهم يتصفون بقصر النظر وعدم القدرة على فهم حقيقة ان ملياراتهم ليست سوى قروش مقارنة بالإمكانات والاحتمالات! إمكانات واحتمالات يجب ان تشمل حياة كريمة افضل للناس الذين استوطنوا هذه الأرض.

فرانكلين روزفلت[1]

سيكون من اللغو الجاهل الخطر الحديث عن منح الحكم الذاتي الكامل للعديد من المناطق غير المستقلة في المستقبل المنظور. في هذه الحالات يشبه الأمر إعطاء طفل في العاشرة مفتاح البوابة، وحساب مصرفي، وبندقية.

هيربرت موريسون، ١٩٤٣[2].

لا للإمبراطورية؟

تعتبر الدول - الأمم حديثة مقارنة بالإمبراطوريات، نظرا لوجود هذه الأخيرة منذ بدء التاريخ المكتوب. الاستعمار بالطبع - أي تأسيس مستوطنات جديدة بواسطة مجموعات كبيرة ومنظمة من المهاجرين - عبارة عن نسق يعود إلى ما قبل التاريخ المكتوب. أما الحضارة - ظهور بنى اجتماعية معقدة لها مراكز حضرية - فيمكن اقتفاء آثارها إلى الألف الرابع قبل الميلاد. لكن الإمبراطورية تشير في دلالتها إلى شيء أكثر تعقيدا: توسع وامتداد إحدى الحضارات، عبر القوة

العسكرية عادة، لحكم الشعوب الأخرى. من حقائق التاريخ البدهية أن الإمبراطوريات تنهض وتسقط. ومن المضامين التي حظيت بفهم أقل شيوعا أن هناك فترات في التاريخ تغيب عنها الإمبراطوريات المهيمنة، بل لا تظهر خلالها أية إمبراطورية على الإطلاق. في التسعينات واجه العالم هذا الاحتمال. وبعبارة أشد وضوحا، انحصر الخيار بعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية بين عالم من الدول - الأمم المستقلة، بعضها - لكن ليس كلها - تتبنى نظام الحكم الديمقراطي، وبين سلطان الإمبراطورية الأمريكية. والمعارضون لإدارة الرئيس بوش الذين كان شعارهم "لا للإمبراطورية" عام ٢٠٠٣، اعتبروا من القضايا المسلم بها أن الخيار الأول كان وسيبقى نظاما عالميا قابلا للحياة والتطبيق. ومن المفارقة أن ذلك هو رأي الرئيس بوش ذاته ومعظم كبار مستشاريه. ومثلما رأينا آنفا، لم تكن لدى هؤلاء رغبة كبيرة في "بناء الدولة"، وهو تعبير لطيف لوصف نوع جديد من "الإمبراطورية التعددية" تستلم فيه الولايات المتحدة والأمم المتحدة معا زمام الأمور وتعملان على إدارة شؤون البلد بعد تغيير نظامه، وذلك على الرغم من استعدادهم التام وميلهم لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية لتغيير حكومات الدول المارقة والدول الفاشلة. على الصعيد النظري، يمكن لهذه الإمبراطورية العالمية أن تستمر إلى وقت غير محدد في الدول غير القادرة بصورة ملموسة على إقامة حكم ذاتي مستقر. لكن بالنسبة إلى الرئيس بوش، ليس التواجد الأمريكي في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق، سوى مرحلة مؤقتة: وهذا لا علاقة له ببناء الدولة بالمعنى الذي قصده كلينتون، بل مجرد صيغة مؤقتة وانتقالية للإدارة، تمهد السبيل للعودة إلى الحكم الذاتي للدول المعنية.

باختصار، اتفق معارضو ومؤيدو الحرب التي استهدفت الإطاحة بصدام حسين على أن إعادة السيادة السياسية الكاملة للعراق وبسرعة أمر يرغب به الجميع: والشيء نفسه ينطبق على الدول الأخرى الخاضعة للإدارة الدولية. أما السؤال الذي

يتطرق إليه هذا الفصل فهو: هل من الصواب - أو الخطأ - اعتبار الاستقلال الوطني - أو ما دعاه وودرو ولسون "حق تقرير المصير" - نموذجا عالميا/ شموليا قابلا للحياة والتطبيق؟ أليس من الأفضل لبعض الدول الخضوع لشكل من أشكال الحكم الإمبراطوري، بمعنى تعليق سيادتها الوطنية، جزئيا أو كليا بدلا من الاستقلال التام، لا لمدة بضعة أشهر أو بضع سنوات بل لعقود؟[3]. فهل يكمن الأمل الوحيد بالنسبة لمثل هذه الدول لتصبح ناجحة وذات سيادة (خصوصا إذا اعتبرنا الديمقراطية المعيار المفتاحي للنجاح) في فترة من الاتكال - لا الاستقلال - السياسي والسلطة المحدودة لمؤسساتها النيابية/ التمثيلية؟[4]. للإجابة عن هذا السؤال الموهم بالتناقض، نحتاج إلى مقارنة التكاليف والمكاسب للإمبراطورية والاستقلال في الحقبة الحديثة.

من الإمبراطوريات إلى الدول - الأمم

بلغ عصر الإمبراطوريات ذروته في السنوات المائة الممتدة بين ثمانينات القرن التاسع عشر وثمانينات القرن العشرين. وخلال معظم فترات هذه الحقبة حكم عدد قليل نسبيا من الإمبراطوريات العالم برمته تقريبا. وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، التي تشغل رقعة لا تتجاوز ١٪ من مساحة اليابسة ويسكنها أقل من ٨٪ من سكان العالم، تسيطر على ثلث مساحة العالم وأكثر من ربع عدد سكانه[5]. استراليا كلها، و ٩٠٪ من أفريقيا، و٥٦٪ من آسيا، كانت خاضعة بشكل من الأشكال للحكم الأوروبي. إضافة إلى كافة جزر الكاريبي تقريبا، والمحيطين الهندي والهادي. وبالرغم من أن ربع مساحة القارة الأمريكية فقط - كندا بصورة رئيسية - قد خضعت للوضع نفسه، إلا أن بقية أجزائها كلها تقريبا خضعت لحكم إحدى الدول الأوروبية في مرحلة ما خلال القرنين

السابع عشر والثامن عشر. ففي الشمال والجنوب على حد سواء، تشكلت الأنظمة السياسية والاجتماعية للجمهوريات الأمريكية جوهريا عبر ماضيها الكولونيالي.

لا تعبر هذه الحسابات المتعلقة بمدى اتساع إمبراطوريات أوروبا الغربية البحرية عن القصة الكاملة للقرن التاسع عشر الإمبراطوري. فمعظم مناطق وسط وشرق أوروبا كانت خاضعة لحكم الإمبراطوريات الروسية أو الألمانية أو النمسوية. وفي الحقيقة، امتدت الإمبراطورية الروسية من البلطيق إلى البحر الأسود، ومن وارسو إلى فلاديفوستوك. وهناك الإمبراطوريتان العثمانية في الشرق الأوسط والصينية في الشرق الأقصى، حيث بقيت كل منها في حالة سليمة رغم دونيتها وضعفها المتزايد أمام الإمبراطوريات الأوروبية. باختصار، كانت الدول - الأمم المستقلة الاستثناء في عالم خضع للحكم الإمبراطوري. وحتى اليابان، أشهر نموذج لدولة آسيوية قاومت الاستعمار (رغم أنها أجبرت بالقوة على فتح اقتصادها أمام التجارة من قبل الولايات المتحدة)، شرعت في بناء مشروعها الإمبراطوري، بعد أن احتلت كوريا. ومثلما رأينا، بدأت الولايات المتحدة خطواتها الأولى على الطريق نحو الإمبراطورية، رغم أنها تشكلت في بوتقة الحرب ضد الإمبراطورية. وهكذا ضمت تكساس (عام ١٨٤٥) وكاليفورنيا (١٨٤٨)، وألاسكا (١٨٦٧). والفليبين وبورتوريكو وهاواي وغوام (١٨٩٨). وفي الحقيقة، يمكن قراءة تاريخها في القرن التاسع عشر باعتباره فترة انتقالية من الإمبراطورية القارية إلى الإمبراطورية المهيمنة على النصف الغربي من العالم.

لكن القرن العشرين رفض الإمبراطوريات من حيث المبدأ والنظرية وإن قبلها على صعيد الممارسة والتطبيق. ويمكن القول إن الرفض قد بدأ مع نشر واحد من الكراسات المناهضة للإمبراطورية. وأشدها نفوذا وتأثيرا: "الإمبراطورية: مقالة" من تأليف جي. ايه. هوبسون: حيث تمحور الهدف الرئيس حول اعتبار الإمبراطورية

البريطانية مجرد مشروع لابتزاز المال، يدار لمصلحة نخبة صغيرة من المموّلين وعملائهم، واستلهم منه لينين فيما بعد كراسه: "الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية". بالنسبة للينين، كانت الحرب العالمية الأولى نتيجة مباشرة للتنافس الاستعماري والإمبراطوري. لكن عواقبها تمثلت في إسقاط أربعة أباطرة على الأقل في وسط وشرق أوروبا (رغم أن لينين نفسه أكد على أن إمبراطورية رومانوف قد ولدت من جديد لتتخذ صورة أكثر حقدا وضغينة تحت حكم البلاشفة). أما الإمبراطوريات الخمس التي استطاعت البقاء في أوروبا الغربية فقد ترنحت وضعفت طيلة العشرينات والثلاثينات، ثم تداعت وانهارت في الأربعينات نتيجة محاولات الألمان والطليان واليابانيين بناء إمبراطوريات جديدة في أوروبا وأفريقيا وآسيا. القوتان العظميان اللتان خرجتا منتصرتين من الحربين العالميتين، كانتا مناهضتين بحزم للإمبراطوريات في الخطاب البلاغي رغم أن كلا منهما تعتبر إمبراطورية في كافة المظاهر والجوانب فيما عدا الاسم. وحين أضاف فرانكلين روزفلت مزيدا من التفصيلات على المسودة الأولى لسلفه ودرو ولسون حول النظام العالمي الجديد، أدرك الحرب العالمية الثانية باعتبارها حربا تنهي الإمبراطوريات. من جانبه، أصر الاتحاد السوفييتي على المساواة بين الفاشية والإمبريالية، ولم يطل به الأمر كثيرا بعد عام ١٩٤٥ لاتهام الولايات المتحدة برعاية إحداهما وممارسة الأخرى. واعتقدت كل من هاتين الإمبراطوريتين بأنها ستجني الفوائد والمكاسب الاستراتيجية من انحسار المد الاستعماري.

تصور روزفلت نظاما من الوصاية المؤقتة[٦] لكافة المستعمرات السابقة، كمرحلة تمهيدية لاستقلالها على أساس مبدأ ولسون القائم على حق تقرير المصير (الذي شددت قوى حفظ السلام بعد الحرب العالمية الأولى على استثناء الشعوب غير الأوروبية منه). ولم تفلح المساعي الدؤوبة التي بذلها تشرشل لمعارضة هذا الاتجاه[٧]. التحرر من الاستعمار حدث على شكل موجات كاسحة، لم تتأخر (في الشرق

الأوسط والهند الصينية) إلا حين كان الأمريكيون على استعداد لدعم الحكومات الاستعمارية الأوروبية ضد "المتمردين" الشيوعيين[٨]. أدت الحرب العالمية الأولى إلى تفكك ثلاث إمبراطوريات - هابسبرغ، هوهنزولرن، آل عثمان - لكن العديد من أملاكها انتقلت إلى أيدي إمبراطوريات أخرى، بعد أن تذوقت بشكل عابر وسريع طعم الاستقلال. إلا أن الوضع كان مختلفا بعد عام ١٩٤٥. تفككت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية والبرتغالية، بشكل سريع في بعض مناطق العالم، وبطيء ومؤلم في بعضها الآخر، ولم يبق منها بحلول السبعينات سوى أطلالها. وصمدت ثلاث إمبراطوريات فقط ضد عوادي الدهر: الروسية والصينية (التي اعتبرها روزفلت مختلفة نوعا ما عن إمبراطوريات أوروبا الغربية لأن مستعمراتها ليست خارجية، وربما لأن أيديولوجياتها تقوم على المساواة على نحو صريح)، وبالطبع الإمبراطورية الأمريكية المسكوت عنها[٩]. أما النتيجة فكانت زيادة سريعة في عدد الدول المستقلة في العالم، تجاوزت الضعفين. في عام ١٩٢٠، بلغ عدد الدول المستقلة ٦٩. وبحلول عام ١٩٥٠، ارتفع إلى ٨٩، وفي عام ١٩٩٥ (بعد تفكك الإمبراطورية الروسية) وصل إلى ١٩٢. وقد حدثت أكبر زيادة في العدد في الستينات (خصوصا في أفريقيا، إذ تشكلت خمس وعشرون دولة بين عامي ١٩٦٠- ١٩٦٤)، وفي التسعينات (لاسيما في أوروبا الشرقية)[١٠].

إذن، ونتيجة توليفة من الدوافع والبواعث الملزمة جمعت الإنهاك الذي أصاب أوروبا، وتنامي الشعور القومي اللاأوروبي، والمثالية الأمريكية، دخل العالم في حقبة تجريبية، تجربة لاختبار الفرضية التي تشير إلى أن العصر الاستعماري/ الإمبراطوري هو الذي سبب الفقر وأشعل الحروب، وأن حق تقرير المصير سيمهد السبيل في نهاية المطاف إلى الرخاء والازدهار والسلام.

لماذا فشلت الدول التي تحررت من الاستعمار

ثبت زيف وخطأ تلك الفرضية على وجه العموم. فعهد الاستقلال السياسي لم يجلب الازدهار والرخاء إلا لحفنة قليلة من المستعمرات السابقة. وبالرغم من أن القوى الإمبراطورية السابقة لم تعد تحارب بعضها بعضا، إلا أن التحرر من الاستعمار أعقبه في حالات عديدة صراع مستمر بين الدول المستقلة حديثا، إضافة إلى صراعات داخلية كثيرا ما تفجرت ضمن حدود هذه الدول. شكل ذلك خيبة أمل كبرى (ومضاعفة) طيلة السنوات الستين التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم تقف خيبة الأمل المحبطة عند هذا الحد. فمن المفترض أن يسير حق تقرير المصير جنبا إلى جنب مع الديمقراطية. لكن التحرر من الاستعمار لم يؤد غالبا إلى الديمقراطية، بل إلى الديكتاتورية المحلية (بعد فترة تمهيدية وجيزة). ومعظم هذه الديكتاتوريات كانت أسوأ على الشعوب التي تعيش تحت حكمها من بنى الحكم الاستعمارية القديمة: كانت أشد فسادا وأقل التزاما بالقانون، وأكثر عنفا وقسوة. وفي الحقيقة، فإن هذه السمات بالضبط هي التي تفسر السبب وراء تدهور مستويات المعيشة في العديد من الدول الأفريقية الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى منذ أن نالت استقلالها[11].

معظم المستعمرات السابقة في الشرق الأوسط تعتبر أكثر غنى وثراء لأن الطبيعة وهبت بعضها مخزونا ضخما من النفط، لم تتمكن من استغلاله بالكامل إلا بعد أن نالت استقلالها. لكن أنظمتها السياسية مستبدة، مع بعض الاستثناءات القليلة. لم يكن كل ما في الاستعمار جيد وخير بالطبع، ولا كان الاستقلال سيئا في جميع حالاته ونماذجه. لكن من غير المقنع (رغم أنه يناسب بالتأكيد أمثال حاكم زيمبابوي المستبد، روبرت موغابي) إلقاء مسؤولية كافة مشكلات الدول النامية اليوم على الآثار اللاحقة الشريرة للحكم الكولونيالي. وتبعا لتقرير بنك

التمية الإفريقي لعام ٢٠٠٣ فإن "أكثر من أربعة عقود من الاستقلال.. يجب أن تكون مدة كافية للتخلص من التركة الاستعمارية والتحرك قدما إلى الأمام"[١٢]. إن تجربة معظم الدول في أفريقيا والشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٥، إضافة إلى أجزاء كبيرة من آسيا، تضع إيمان روزفلت بالتحرر من الاستعمار في غير محله.

لنأخذ الفقر على سبيل المثال. فبالرغم من أن الإحصاءات التاريخية المتعلقة بدخل الفرد أبعد ما تكون عن الكمال أو الدقة، إلا أن من الممكن بشكل تقريبي قياس أداء الإمبراطوريات والمستعمرات السابقة في الفترة التي شهدت ذروة المد الاستعماري وتلك التي أعقبت انحساره. فأرقام متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متوفرة بالنسبة لثمان وأربعين دولة، يمكن اعتبار ثمان منها إمبراطوريات قبل الحربين العالميتين، وأربع عشرة من المستعمرات. في الجدول (٦) تتبدى حقيقتان اثنتان بشكل واضح وفوري، حيث تعقد مقارنة بين مجموعتين من الدول في عامي ١٩١٣ و ١٩٩٨. الأولى، هناك مستعمرة سابقة وحيدة استطاعت إلى حد كبير تحسين موقعها الاقتصادي النسبي، ألا وهي سنغافورة، التي لم تتجاوز حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩١٣ ربع معدلها في الولايات المتحدة، لكنها تجاوزت كافة القوى الإمبراطورية الأوروبية السابقة عام ١٩٩٨. أما المستعمرة السابقة الأخرى التي حسنت موقعها، ماليزيا، فقد نجحت في ذلك بشكل أكثر تواضعا، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ إلى ٢٦٪ قياسا إلى مستوياته في الولايات المتحدة. بينما تخلفت كل الدول الأخرى، وبعضها بمراحل عديدة، عن الولايات المتحدة مقارنة بمعدلاتها عام ١٩١٣. الحقيقة الثانية التي تنتج عن الأولى، تشير إلى أن الفجوة قد اتسعت إلى حد كبير بين إمبراطوريات العالم السابقة ومستعمراتها السابقة. ففي عام ١٩١٣، بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفليبين ومصر والهند وفيتنام وغانا وبورما نسبة تتراوح بين ١٣ - ٢٠٪ من مستوياته في الولايات المتحدة. في عام ١٩٩٨، انخفض

متوسط دخل الفرد في الدول الست إلى أقل من عشر مستواه في الولايات المتحدة. وبالمقارنة نجد أن كافة الإمبراطوريات السابقة بقيت قريبة من الدولة الاقتصادية الرائدة في العالم، باستثناء المملكة المتحدة التي تراجعت نسبيا عن وضعها عام ١٩١٣.

لكن هذه الأرقام تبهت حقيقة الاختلاف الصارخ بين دول العالم الغنية والفقيرة، لأنها تسقط من الحساب العديد من أفقر الدول التي لا توجد لها معطيات وسجلات تاريخية. وحين نركز بؤرة الاهتمام على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٩، وهي حقبة حاسمة في أهميتها بالنسبة للدول التي ظهرت في حقبة انحسار المد الاستعماري في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، يمكن أن نميز دليلا دامغا ولافتا يثبت الإخفاق الاقتصادي للدول المستقلة. فمن بين إحدى وأربعين مستعمرة بريطانية سابقة، لم تنجح سوى أربع عشرة خلال تلك السنوات الثلاثين في تضييق الهوة الفاصلة بين متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها وبين مستوياته في الدولة التي حكمتها سابقا[١٣]. وفي الحقيقة، ازداد الفارق بين دخل الفرد في بريطانيا وبين معدله في كافة مستعمراتها الأفريقية السابقة (باستثناء بوتسوانا وليسوتو) زيادة كبيرة[١٤].

في جانب من الجوانب، لربما يتقلص هذا الفارق الكبير الذي تبدى في مرحلة ما بعد الاستعمار، كما هي الحال في الهند، أكبر المستعمرات الأوروبية السابقة من حيث عدد السكان، ويدخل حقبة متأخرة من النمو الاقتصادي. لكن استمر تخلف معظم المستعمرات السابقة عن ركب النخبة من الدول الغنية. وتبعا للبنك الدولي، لا يوجد في العالم سوى أربع عشرة دولة يساوي فيها متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو يتجاوز ثلاثة أرباع مستواه في الولايات المتحدة. كل هذه الدول تقع في أوروبا: باستثناء اثنتين: اليابان وهونغ كونغ، حيث تمثل كل

منهما تجربة الحد الأقصى في آسيا، إذ لم تخضع الأولى للاستعمار أبدا، بينما بقيت الثانية تحت الحكم البريطاني طيلة أكثر من مائة وخمسين سنة. لكن على الطرف الآخر من المقياس، هنالك عشرون دولة ينخفض فيها متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ أو أقل من معدله في الولايات المتحدة. ففي العالم ثلاثون دولة يقل فيها متوسط الدخل عن دولار واحد في اليوم[١٥]. كل هذه الدول - باستثناء ست منها[١٦] - تقع في أفريقيا وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في سيراليون، أفقر المستعمرات البريطانية السابقة، ١٤٠ دولارا في السنة حاليا: بينما يفوق متوسط دخل البريطاني هذا الرقم بأكثر من مائتي مرة (في عام ١٩٦٥، كان الفارق في الدخل ثمانية أضعاف). على سبيل المثال، تحسن أداء غامبيا قليلا، بعد أن أرعب وضعها روزفلت عام ١٩٤٣. متوسط الدخل هناك يعادل ٨٠٪ من متوسط الدخل في بريطانيا، وهو فارق أكبر بكثير من مستواه عند الاستقلال عام ١٩٦٥. وتبعا للبنك الدولي، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غامبيا بنسبة ١٤٪ منذ عام ١٩٧٠، على الرغم من تلقيها معونات بلغت ١،٦ مليار دولار منذ الاستقلال - أي ما يعادل في المتوسط حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي.

الجدول (٦)

متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمبراطوريات والمستعمرات خلال/ وبعد انتهاء عصر الإمبراطوريات (بأسعار عام ١٩٩٠)

الدولة	١٩١٣			١٩٩٨			التغير في الدرجة
	الولايات المتحدة = ١٠٠ درجة			الولايات المتحدة = ١٠٠ درجة			
الولايات المتحدة	٥.٣٠١	١٠٠	٢	٢٧٣٣١	١٠٠	١	١
سنغافورة	١٢٧٩	٢٤	٢٨	٢٢٦٤٣	٨٣	٣	٢٥
كندا	٤.٤٤٧	٨٤	٥	٢٠٥٥٩	٧٥	٧	٢-
استراليا	٥.٧١٥	١٠٨	١	٢٠٣٩٠	٧٥	٨	٧-
هولندا	٤٠٤٩	٧٦	٨	٢٠٢٢٤	٧٤	٩	١-
فرنسا	٣.٤٨٥	٦٦	١٢	١٩٥٥٨	٧٢	١٠	٢
بلجيكا	٤.٢٢٠	٨٠	٧	١٩٤٤٢	٧١	١١	٤-
المملكة المتحدة	٤.٩٢١	٩٣	٤	١٨٧١٤	٦٨	١٤	١٠-
ألمانيا	٣.٦٤٨	٦٩	١١	١٧٧٩٩	٦٥	١٦	٥-
إيطاليا	٢.٥٦٤	٤٨	١٧	١٧٧٥٩	٦٥	١٧	٠
نيوزيلندا	٥.١٥٢	٩٧	٣	١٤٧٧٩	٥٤	١٩	١٦-
البرتغال	١٢٤٤	٢٣	٢٩	١٢٩٢٩	٤٧	٢١	٨
ماليزيا	٨٩٩	١٧	٣٦	٧١٠٠	٢٦	٢٩	٧
جنوب أفريقيا	١.٦٠٢	٣٠	٢٤	٣.٨٥٨	١٤	٣٧	١٣-
سيريلانكا	٨٥٠	١٦	٣٨	٣٣٤٩	١٢	٣٩	١-
إندونيسيا	٩٠٤	١٧	٣٥	٣.٠٧٠	١١	٤١	٦-
الفليبين	١٠٦٦	٢٠	٣٢	٢.٢٦٨	٨	٤٣	١١-
مصر	٧٣٢	١٤	٤٥	٢١٢٨	٨	٤٤	١
الهند	٦٧٣	١٣	٤٧	١.٧٤٦	٦	٤٥	٢
فيتنام	٧٥٤	١٤	٤٢	١.٦٧٧	٦	٤٦	٤-

الصين	٧٣٩	١٤	٤٤	١٢٤٤	٥	٤٧	-٣
بورما	٦٨٥	١٣	٤٦	١٠٢٤	٤	٤٨	-٢

باختصار، كانت تجربة الاستقلال السياسي، خصوصا في أفريقيا، بمثابة كارثة بالنسبة لأفقر الدول. فمتوسط عمر الفرد انخفض في أفريقيا وتوقف الآن عند ٤٧ سنة. وذلك بالرغم من المعونات والقروض، وخطط وبرامج الإعفاء من الديون. ولم تتمكن سوى دولتين فقط من مقاومة الفشل الاقتصادي المحتوم، هما بوتسوانا وموريشوس، من بين ست وأربعين دولة في جنوب الصحراء الأفريقية[١٧].

لماذا فشل هذا العدد الكبير من الدول المستقلة حديثا فشلا ذريعا في تحقيق النمو الاقتصادي؟ لماذا لم تتمكن سوى حفنة قليلة من الدول من تحسين موقعها النسبي منذ أيام الحكم الاستعماري/ الإمبراطوري؟ هنالك من يزعم بأن الفارق الضخم في دخل الفرد بين الدول الغنية والفقيرة منذ الستينات هو عاقبة مباشرة للعولمة. لكن هذه الحجة تعاني من خلل خطير. فعلى الصعيد النظري، تنزع العولمة - التي تعني ببساطة اندماج الأسواق العالمية من أجل السلع والخدمات ورأس المال والعمل - إلى مضاعفة الكفاءة الاقتصادية لتغل مرابحها على كافة الأطراف المعنية. إن المشكلة الحقيقية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لا تكمن في العولمة بل في غيابها أو كبحها. وفي الواقع، فإن الحقيقة المرة والمحزنة للعولمة تتمثل في أنها ليست عالمية فعلا على الإطلاق.

يكمن جزء من المشكلة في واقع أن التجارة العالمية ما زالت بعيدة عن كونها تجارة حرة بالفعل. بعض المحللين - على الأقل - يضعون المسؤولية على عاتق دول العالم الغنية المستمرة في تقديم دعم حكومي لمزارعيها يعادل الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا برمتها[١٨]. فالدعم الحكومي للمنتجين الأمريكيين ما يزال في حدود ٢٠٪ من إجمالي مداخيل المزارعين: بينما تقفز النسبة إلى أكثر من ٣٠٪ في الاتحاد الأوروبي[١٩]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الدعم المقدم إلى مزارعي

القطن الأمريكيين يخفض قيمة صادرات القطن من بينين ومالي وتشاد وبوركينا فاسو، بمقدار ربع مليار دولار في السنة، أي ما يعادل ٣٪ من مجموع الدخل القومي للدول الأربع[٢٠]. لكن الخطأ لا يقع على عاتق الدول الغنية وحدها. فالعديد من الدول الفقيرة طوقت اقتصاداتها بتشكيلة متنوعة ومربكة من القيود التي تعرقل التجارة. وثبت أن أحد الأسباب الرئيسة وراء اتساع وتفاقم التباين واللاتكافؤ بين الدول الفقيرة والغنية في السبعينات والثمانينات قد كمن في السياسة الحمائية التي تبنتها الدول الأقل تطورا. ووجدت إحدى الدراسات المقارنة لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أن الاقتصاد "المفتوح" يحقق نموا يبلغ ٤٥ ٪ سنويا، بينما لا تتجاوز النسبة في الاقتصاد "المغلق" ٠٧ ٪ إلا بشق النفس[٢١]. اعتبرت نتائج الدراسات والأبحاث هذه بمثابة حجة دامغة تؤيد العولمة في وقتنا الحالي - أي أنها تظهر أن الدول التي تزيل العراقيل المعيقة للتجارة يرجح أن تحقق نموا أسرع من تلك التي تنزع إلى تبني السياسة الوطنية القائمة على الاكتفاء الذاتي.

حجة مشابهة يمكن تقديمها لصالح تدفق العمالة. فمن الحقائق الراسخة الآن أن الهجرة العالمية (أو تقييدها) تلعب دورا حاسما في تحديد المدى الذي يصل إليه اللاتكافؤ بين الأغنياء والفقراء. وكلما زادت حرية حركة العمالة، كلما نزعت مستويات الدخل في دول العالم إلى التقارب. ويكمن أحد أسباب ارتباط العولمة الحديثة باتساع الفارق في متوسط الدخل بين الدول في القيود العديدة على حرية انتقال العمالة من المجتمعات الأقل تقدما إلى المجتمعات المتقدمة[٢٢]. ويشير أحد التقديرات التي صدرت مؤخرا إلى أن تحرير سوق العمل العالمي سوف يغل مرابح ومكاسب تفوق بمقدار خمس وعشرين مرة المرابح المتوقعة من زيادة تحرير تدفق السلع ورأس المال[٢٣].

لنفكر قبل كل شيء بالدليل المتعلق بحركة وتدفق رأس المال العالمي، وهو مكون أساسي من مكونات العولمة. لقد أمضى الخبراء الاقتصاديون المتخصصون

بالتنمية عقودا عديدة من السنين وهم يحاولون استنباط العوامل الكفيلة برفع مستوى الاستثمار في المجتمعات الزراعية المتخلفة. وتمثل أوضح الحلول أمامهم في اجتذاب رأس المال من البلاد التي يتوفر فيها بكثرة - أي من دول العالم المتقدم. وتبعا للنموذج الكلاسيكي الأساسي للاقتصاد العالمي، ينبغي أن يحدث ذلك دون تدخل من أحد: أي يجب أن يتدفق رأس المال - آليا - من الاقتصادات المتطورة إلى تلك الأقل تطورا، حيث يرجح أن ترتفع العائدات. لكن كما اشار روبرت لوكاس (الفائز بجائزة نوبل) في مقالة تستشف المستقبل نشرت عام ١٩٩٠، لا يبدو أن ذلك يحدث في الممارسة العملية[٢٤]. وبالرغم من أن بعض الخطوات الإجرائية نحو الاندماج المالي العالمي تشير إلى أن تسعينات القرن العشرين قد شهدت تدفقا ضخما واستثنائيا من رؤوس الأموال التي عبرت الحدود القومية، إلا أن معظم الاستثمارات الخارجية تجري اليوم "داخل" العالم المتقدم. ففي عام ١٩٩٤، لم تذهب إلى الدول الفقيرة (الدول التي يساوي/ أو يقل دخلها القومي عن ثلث معدله في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)[٢٥]، سوى ٣٦٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و١٠٪ من حقيبة الاستثمارات. وبحلول عام ٢٠٠٠، انخفضت حصة الدول الفقيرة إلى حوالي ١٢٪ و ٢٪ على التوالي[٢٦]. واليوم لا تتلقى أفقر الدول أية استثمارات خارجية تقريبا[٢٧]. ومعظم رأس المال المتدفق عبر الحدود ينحصر في الواقع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. فبكل بساطة، يفضل المستثمرون في الدول الغنية الاستثمار في الدول الغنية الأخرى. ولذلك ليس لإجمالي تدفق رأس المال في العقود الأخيرة علاقة وثيقة باتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء: أما العامل الحاسم الذي يتحمل المسؤولية فهو عدم تدفق صافي رأس المال من الدول الغنية إلى الفقيرة.

تبعا لأحد مذاهب الفكر الاقتصادي، توفر الجغرافيا والمناخ والأوبئة تفسيرا كافيا لاتساع الهوة وغياب التكافؤ بين الدول الغنية والفقيرة. فالدول البعيدة - جغرافيا - عن الطرق البحرية الرئيسة، والواقعة في المناطق المدارية حيث يتعرض

السكان للأوبئة والأمراض (مثل الملاريا)، يرجح أن تكون فقيرة، إن لم نقل أن القدر قد حكم عليها بمثل هذا المصير[٢٨]. لكن هناك سببا وجيها يدعونا للاعتقاد بأن مفتاح النجاح الاقتصادي يكمن في تبني مؤسسات قانونية ومالية وسياسية توائم الاستثمار والابتكار والإبداع - بغض النظر عن الموقع الجغرافي، وحرارة المناخ، وانتشار الحشرات التي تنقل الأمراض[٢٩]. ولذلك يفضل المستثمرون استثمار أموالهم في بلاد تحمي بشكل فاعل حقوق الملكية الخاصة، رغم ضرورة اعتبار ذلك بمثابة الحد الأدنى المطلوب. في كتاب "ثراء وفقر الأمم"، يوجز ديفيد لانديز هذا الرأي عبر الافتراض بأن نظام الحكم "المثالي للنمو والتنمية" يجب أن يضمن ما يلي:

١ . حماية حقوق الملكية الخاصة، وتشجيع الادخار والاستثمار؛

٢ ـ حماية حقوق الحرية الفردية.. ضد انتهاكات الطغيان والاستبداد.. والجريمة والفساد؛

٣ . تنفيذ واحترام حقوق وشروط العقود (التجارية)..

٤ . وجود حكومة مستقرة.. تخضع لقوانين وأنظمة معروفة ومعلنة..

٥ . وتكون سريعة الاستجابة للمطالب..

٦ . ونزيهة.. وبعيدة عن المحاباة والمحسوبية..

٧ ـ ومعتدلة، وكفؤة، وغير جشعة.. تبقي الضرائب منخفضة، وتقلص مطالبها بالحصول على الفوائض والمكاسب الاجتماعية..[٣٠].

في دراسة شملت عدة دول وتناولت النمو الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب، استنتج عالم الاقتصاد روبرت بارو أن هناك ستة متغيرات تتصل اتصالا وثيقا بأداء الدول الاقتصادي. منها سيادة حكم القانون وتجنب الإفراط في الإنفاق الحكومي والتضخم[٣١]. ومن المقبول على نطاق واسع الآن أن حقوق الملكية ستحظى على

الأرجح بالاحترام في الدولة التي تخضع السلطة فيها للحكم النيابي/ التمثيلي[٣٢]. وأنظمة الحكم الدستوري المؤسسة على حكم القانون تتمتع بدورها على الأرجح بدورة رأس المال التي تشجع الاستثمارات الخارجية وتشكل رأس المال المحلي في آن معا. وتخلق الهيئة التشريعية النيابية، والنظام المالي القائم على الشفافية، والسلطة النقدية المستقلة، والسوق المنتظمة للسندات المالية، بيئة مؤسسية يمكن أن تزدهر في إطارها كافة أنواع الشركات، لاسيما الشركات المحدودة[٣٣]. أما الديمقراطية، بمعنى وجود هيئة تشريعية قائمة على الاقتراع، فلا تعتبر شرطا أساسيا لا غنى عنه للنمو الاقتصادي: والشاهد على ذلك النجاح الاقتصادي الذي حققته مؤخرا الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان وتايلند. بل قد تبطئ الدقرطة التطورَ الاقتصادي للدولة إذا أدى التهور والاستعجال في توسيع الحق الانتخابي إلى إطلاق المطالب الشعبية بتبني سياسات مالية ونقدية ضارة بالاقتصاد. من ناحية أخرى، يرجح أن تستثمر المجتمعات الديمقراطية في مجالي التعليم الجماهيري العام والصحة العامة، مما يؤدي أيضا إلى تعزيز وتدعيم أداء المجتمع الاقتصادي[٣٤]. وبالرغم من أن أداء الأنظمة الاستبدادية في آسيا كان جيدا على الصعيد الاقتصادي، إلا أن معظمها فشل في مناطق العالم الأخرى. الاستثناءات، مثل تشيلي بعد عام ١٩٧٣، ربما ساد فيها حكم القانون في المجال الاقتصادي، لكنه غاب بالتأكيد عن مجال حقوق الإنسان: فقد تمتعت حقوق الملكية بحماية لم يحظ بمثلها الشعب التشيلي تحت حكم الديكتاتور اوغستو بينوشيه.

في مجال هذه المؤسسات الاقتصادية والقانونية والسياسية بالذات أخفق العديد من الدول الفقيرة. وجرت محاولات كثيرة خلال السنوات الماضية لمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي بواسطة القروض والمعونات. وفي الحقيقة، قدمت الدول الغربية حوالي تريليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٥) على شكل منح ومعونات لا ترد إلى الدول

الفقيرة بين عامي ١٩٥٠- ١٩٩٥. لكن هذه المساعي والجهود أعطت نتائج هزيلة، ويعود السبب بشكل رئيس إلى افتقار الدول المتلقية إلى المؤسسات السياسية والقانونية والمالية الضرورية لتحويل المعونات إلى مشروعات منتجة[٣٥]. ويحمل الحكام المستدون والفاسدون جزءا كبيرا من مسؤولية هذا الفشل الاقتصادي[٣٦]. ومعظم الأموال التي تدفقت على الدول الفقيرة تسربت إلى الخارج - إلى الحسابات المصرفية في سويسرا - نظرا لأن الحكام الفاسدين أودعوا ما نهبوه من أموال في الدول الأجنبية[٣٧]. وتوصلت إحدى الدراسات التي تناولت ثلاثين من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى أن الرقم الإجمالي لرأس المال الذي هرب من المنطقة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٦، بلغ ١٨٧ مليار دولار، وهذا يعني ضمنا أن النخبة الحاكمة في أفريقيا تملك أصولا مالية في الخارج تعادل نسبة ١٤٥٪ من الديون العامة التي تثقل كاهل هذه الدول. واستنتج الخبيران اللذان قاما بهذه الدراسة أن "ثمانين سنتا من كل دولار تستدينه الدول الأفريقية يعود إلى الخارج مع هروب رأس المال في السنة نفسها"[٣٨]. ويبدو أن هناك علاقة وثيقة تربط بين الإخفاق الاقتصادي في دول جنوب الصحراء الكبرى وبين الغياب المعمم لحكم القانون والمسؤولية السياسية: خمس دول فقط من بين خمسين يمكن اعتبارها اليوم ديمقراطية ليبرالية في أفريقيا[٣٩].

لربما يكون أفضل دليل يثبت الحجة المؤسسية هو إمكانية تحقيق الازدهار الاقتصادي بواسطة المؤسسات السليمة والمناسبة حتى من قبل الدول التي لا تتمتع بموقع جغرافي مهم. فقد حظيت بوتسوانا بأسرع معدلات نمو لمتوسط دخل الفرد في العالم خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية، بالرغم من عدم تميزها بالموقع الجغرافي المناسب، والمناخ الملائم، والموارد الطبيعية، مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى في جنوب الصحراء الكبرى. وتبعا لإحدى الدراسات التحليلية التي صدرت مؤخرا، فإن السبب الرئيس وراء نجاح بوتسوانا يرجع إلى تبنيها مؤسسات جيدة وكفؤة:

النظام الأساسي للقانون والعقود عمل بشكل معقول وجيد. وعمليات النهب في القطاعين العام والخاص محدودة جدا. وبالرغم من العائدات الكبيرة من الماس، إلا أن ذلك لم يؤد إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي أو الصراع من أجل السيطرة على هذا المصدر. واستطاعت الحكومة الحفاظ على الحد الأدنى من بنية الخدمة العامة التي ورثتها عن البريطانيين، ثم طورتها إلى نظام قائم على الجدارة والأهلية، لتصبح طبقة بيروقراطية كفؤة لم ينخرها الفساد (نسبيا).. علاوة على ذلك، استثمرت الحكومة في البنية التحتية، والتعليم، والصحة. وتمتعت السياسة المالية بالذكاء والحذق إلى حد بعيد، وظلت معدلات الصرف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجوهريات"[٤٠].

استطاعت بوتسوانا على وجه الخصوص تطوير مؤسسات وظيفية من الملكية الخاصة، "وفرت الحماية لحقوق الملكية العائدة للمستثمرين الفعليين والمحتملين، والاستقرار السياسي، وضمنت تقييد النخب السياسية بواسطة النظام السياسي ومشاركة قطاعات عريضة من المجتمع"[٤١].

أجريت تجارب مفيدة ومنظمة في أوروبا وآسيا كلتيهما بعد عام ١٩٤٥ لمعرفة الأداء الاقتصادي للسكان المتماثلين عمليا - على صعيد البيئة والوضع والثقافة - تحت مظلة نظم مؤسسية متباينة. وأكدت التجارب الشديدة الاختلاف للدولتين الألمانيتين والدولتين الكوريتين أن المؤسسات تلعب بالفعل دورا حاسما في التنمية والتطور. وهذا ما أثبتته أيضا تجربة بقاء مدينة صينية واحدة - هي هونغ كونغ - خاضعة للنظام الإمبراطوري الليبرالي البريطاني، وجزيرة صينية واحدة - هي تايوان - تحت نظام لا يختلف كثيرا برعاية الولايات المتحدة، فيما ظلت باقي أرجاء البلاد تكابد شقاء وبؤس حكم ماو تسي تونغ الاستبدادي الماركسي.

تبقى غالبية الدول الفقيرة على حالها لأنها تفتقد المؤسسات السليمة، ناهيك عن المؤسسات المناسبة لتشجيع الاستثمار. ونظرا لأن أنظمة الحكم الاستبدادية لا

تعتبر نفسها مسؤولة أمام مواطنيها، فهي أكثر عرضة للفساد مقارنة بالدول التي ترسخ فيها حكم القانون. والفساد بدوره يكبح ويثبط التنمية الاقتصادية بطرائق متعددة، مما يؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن تشكيل رأس المال المادي وتحسين رأس المال البشري من خلال نظام أفضل للتعليم والرعاية الصحية. وتبعا للاتحاد الأفريقي، تعادل تكاليف الفساد حوالي ربع إجمالي الناتج المحلي الأفريقي[٤٢] علاوة على ذلك، تعتبر البلاد الفقيرة أكثر تعرضا لأخطار الحروب الأهلية مقارنة بالدول الغنية، مما يزيد فقرها فقرا. وفي غياب الوسائل والأساليب السلمية لمحاسبة الحكام الديكتاتوريين، يصبح العنف السياسي أكثر احتمالا. لكن ما إن تندلع الحرب الأهلية حتى تصير أسلوبا حياتيا سائدا. هذه الحلقة المفرغة موجودة الآن فعلا في العديد من الدول الفقيرة، وذلك مع تقاتل أمراء الحرب المتنافسين من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، ومزارع الحشيش، وحتى المعونات الخارجية، وتجنيد عصابة بعد أخرى من الشباب الفقراء الجهلة الذين يعانون من انسداد آفاق المستقبل والحياة ولا يجدون وسيلة لكسب العيش سوى الانخراط في الحرب[٤٣]. المشكلة لا تقتصر على أفريقيا: كولومبيا أيضا سقطت في خضم هذه الدوامة المرعبة.

مما لا شك فيه أن كلا من هذه "الدول الفاشلة" قد أخفقت بطريقتها الخاصة المميزة. لكنها تشترك أيضا في العديد من أوجه الشبه. من بين أفقر دول العالم جمهورية أفريقيا الوسطى، وأوغندا، ورواندا، وتشاد، وطاجيكستان، والنيجر، وإريتريا، وغينيا - بيساو، وليبريا، وسيراليون، وبوروندي، وأثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، والصومال. وعلاوة على فقرها المدقع، فإن متوسط عمر الفرد فيها لا يتجاوز الأربعين سنة، كما غابت عنها جميعا أنظمة الحكم الديمقراطية الليبرالية، وعانت كلها - في الماضي أو الحاضر - من شكل من أشكال الحرب[٤٤]. في معظم الحالات، يكمن الأمل الوحيد في المستقبل على ما يبدو في تدخل أية قوة خارجية قادرة على بناء القاعدة المؤسسية الأساسية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية.

الجدول (٧)

الفقر، الحرب الأهلية، غياب الحرية

الدولة	متوسط دخل الفرد (بأسعار الدولار الحالية)	تقديرات تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (الدولار = ٠٩٣٧)	الحقوق السياسية (الأفضل: ١ الأسوأ:٧)	الحقوق المدنية (الأفضل:١ الأسوأ:٧)	سنوات الحرب الأهلية
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٦٠	٠٣٦٣	٥	٥	٢٠٠١
أوغندا	٢٥٠	٠٤٨٩	٦	٤	٧٢،١٩٧١، ٧٩،١٩٧٧، ٩١،١٩٨١، ٩٥،١٩٩٤، ٢٠٠١،١٩٩٦
رواندا	٢٣٠	٠٤٢٢	٧	٥	٩٥،١٩٩٤، ٢٠٠١،١٩٩٦
تشاد	٢٢٠	٠٣٧٦	٦	٥	٨٨،١٩٦٥، ١٩٨٩، ١٩٩١ ٩٤،١٩٩٠، ٢٠٠١،١٩٩٧
طاجيكستان	١٨٠	٠٦٧٧	٦	٥	٩٣،١٩٩٢، ٩٦،١٩٩٤، ١٩٩٨
النيجر	١٧٠	٠٢٩٢	٤	٤	٩٢،١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٧
اريتريا	١٦٠	٠٤٤٦	٧	٦	٢٠٠٠،١٩٩٨
غينيا - بيساو	١٥٠	٠٣٧٣	٤	٥	٦٤،١٩٦٣، ٧٣،١٩٦٥، ١٩٩٨، ١٩٩٩
ليبريا	١٥٠	غير متوفر	٦	٦	١٩٨٠، ٩٦،١٩٨٩، ٠١،٢٠٠٠
سيراليون	١٤٠	٠٣٧٥	٤	٤	٢٠٠٠،١٩٩١

بوروندي	١٠٠	٠٣٣٧	٦	٥	١٩٦٥. ١٩٩٠-٩٢. ١٩٩٥-٩٦. ١٩٩٧-٢٠٠١
إثيوبيا	١٠٠	٠٣٥٩	٥	٥	١٩٦٠. ١٩٦٢-٦٧. ١٩٦٨-٧٣. ١٩٧٤-٩١. ١٩٩٦-٩٧. ١٩٩٨-٢٠٠١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩٠	٠٣٦٣	٦	٦	١٩٦٠-٦٢. ١٩٦٤-٦٥. ١٩٦٧. ١٩٧٧. ١٩٧٨. ١٩٩٦. ١٩٩٧. ١٩٩٨-٢٠٠٠. ٢٠٠١
أفغانستان	غير متوفر	غير متوفر	٦	٦	١٩٧٨-٢٠٠١
الصومال	غير متوفر	غير متوفر	٦	٧	١٩٧٨. ١٩٨١-٩٦

العولمة

لنفكر إذن بالإمبراطورية الليبرالية كند سياسي للعولمة الاقتصادية. وإذا كان الانفتاح الاقتصادي - التجارة الحرة، حرية انتقال العمالة، حرية حركة رأس المال - يساعد على النمو، وإذا زاد احتمال تشكل رأس المال حيث يسود حكم القانون ولا ينخر الفساد الحكومة، فإن من المهم عدم الاكتفاء بمعرفة كيفية عولمة النشاط الاقتصادي فقط، بل كيفية نشر المؤسسات المفيدة اقتصاديا في مختلف أرجاء العالم، إضافة إلى الآلية الضرورية لنشرها.

حقيقة أن العولمة تنطبق على السياسة إضافة إلى الاقتصاد هي إحدى الرسائل المستخلصة من الجدول (٨). العمود الأول يدرج ما يمكن اعتباره بمثابة معطيات ووقائع حول العالم الذي نسكنه، الثاني يعدد تلك الأشياء التي يمكن أن تتدفق وتنتقل في أرجائه: الثالث يحدد الآليات التي تسهل التدفق والانتقال: الرابع يشير إلى الوسائط التي تشغل هذه الآليات: الخامس يعدد السياسات التي تسمح لتلك الآليات بالعمل: السادس يعدد الأنظمة الدولية المحتملة.

الجدول (٨)

العولمة: نظرة عامة

المعطيات (اكثر او اقل)	التدفق	الآلية	الواسطة	السياسة	النظام الدولي
قوانين الفيزياء: الجاذبية، القانون الثاني للديناميكا الحرارية.. إلخ	مرض	الطبيعة	لا يوجد	حرية الهجرة	فوضى
المناخ	سلع/بضائع	تقانة المواصلات	شركات	تجارة حرة	ليبرالي
طبوغرافيا	رأس المال	تقانة الاتصالات	غير حكومية	تدفق نقدي حر	استبدادي
موارد طبيعية	عمالة		حكومية	تدفق معلومات حر	إمبراطوري
سيادة الكائنات المعادية للبشر	تقانة		حكم القانون		
البيولوجيا البشرية	خدمات مؤسسات معرفة أزمات		شفافية مالية	معايير نقدية	

ينزع الخبراء الاقتصاديون والمؤرخون الاقتصاديون على حد سواء إلى تركيز بؤرة اهتمامهم على تدفق السلع ورأس المال والعمالة حين يتناولون تاريخ العولمة. لكن هناك أشياء أخرى يمكن أن تتدفق وتتنقل على مستوى العالم، إذ لا يقتصر

الأمر على تدفق التقانة والخدمات بل المؤسسات والمعرفة والثقافة أيضا. كما أن هناك أحداثا محددة، مثل اندلاع ثورة أو إفلاس مصرف، يمكن أن تنتقل بواسطة نوع من التقليد أو المحاكاة عبر العالم[٥٥]. أما المرض الوباني فقد "تعولم" قبل كل هذه الأشياء. ولا يمكن فهم تاريخ القرن الرابع عشر دون معرفة شيء عن الطاعون الدبلي*. وما كان بمقدور الأوروبيين فتح الأمريكيتين بهذه السهولة (في الفترة الممتدة بين أواخر القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر) لولا انتقال الأمراض الوبائية المعدية التي أهلكت القسم الأعظم من السكان الأصليين. مع الأمراض المعدية، أحضر الفاتحون والمستعمرون التقانة، والمؤسسات، والأفكار: البارود، الحصان، المسيحية بمختلف كنائسها، مفاهيم وأفكار الأوروبيين حول الملكية، والقانون، والحكم. وبرغم بطء وغرابة عملية الدقرطة العالمية منذ سبعينات القرن الثامن عشر، إلا أنها تفسر وتبين الطريقة التي يمكن أن تنتشر بواسطتها المؤسسات والأفكار على الصعيد العالمي، تماما مثل تبادل البضائع والسلع عبر الحدود أو المال المستثمر في الخارج. ولا شك في أن لظاهرة انتشار العدوى، المألوفة لدارسي ومحللي الأسواق المالية الدولية، نسختها السياسية المطابقة ممثلة في انتشار الأوبئة الثورية العالمية بعد أعوام ١٧٨٩ و١٨٤٨ و١٩١٧ و١٩٨٩.

إذا وضعنا جانبا آليات العالم الطبيعي، الذي يمكن أن ينشر فعلا الأوبئة المعدية (دون أن ننسى العامل البشري المساعد في هذا السياق)، فإن كل هذه الأشياء المختلفة تمكنت من عبور العالم بسبب التقدم الذي حققته تقانة النقل والمواصلات والاتصالات. والأهم من كل ذلك أن التحسينات التي أدخلت على تصميم السفن العابرة للمحيط، وزيادة عددها، هي التي أدت إلى عولمة الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، رغم أن أسس هذه الثورة ترسخت في وقت أبكر نتيجة تقدم علوم الملاحة والطب والقوة الميكانيكية الدافعة. لكن التقدم المستمر

* Bubonic Plague: مرض بكتيري معد تظهر فيه أورام في الغدد الليمفاوية. (المترجم)

الذي حققته تقانة النقل والمواصلات والاتصالات - اختراع الطائرات، والبث اللاسلكي، والأقمار الصناعية في الفضاء - لم يشكل في حد ذاته ضمانا لاستمرارية العولمة الاقتصادية. فقد جرى الاعتماد - وما زال - على الوسائط الخاصة والعامة التي تتحكم بوسائل الاتصالات. في منتصف القرن العشرين، أدت تعديات الحكومات على الحياة الاقتصادية إلى عكس مسار الاندماج الاقتصادي في الحقبة السابقة على عام ١٩١٤، وذلك مع تبني المزيد من أنظمة الحكم سياسات معادية لحرية المبادلات التجارية الدولية.

يميل المؤرخون الاقتصاديون إلى تركيز انتباه أكبر على الطرائق التي تستطيع الحكومات عبرها تسهيل العولمة من خلال إزالة مختلف القيود والعوائق (البنود الأربعة الأولى من العمود الخامس، الجدول (٨)، مقارنة بالطرائق الأخرى التي تستخدمها لترويج وتشجيع العولمة بصورة أكثر فاعلية. لكن تاريخ اندماج أسواق السلع العالمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر يتعذر فصله عن نسق التنافس الإمبراطوري بين البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا. فإيجاد الأسواق العالمية للتوابل والأنسجة والبن والشاي والسكر كان من عمل شركات احتكارية مثل شركتي الهند الشرقية الهولندية والإنكليزية، حيث انخرطت كل منهما في الوقت نفسه في تنافس تجاري وبحري على حصص السوق. وبذات الطريقة، ارتبط انتشار التجارة الحرة وتدويل أسواق رأس المال في القرن التاسع عشر ارتباطا وثيقا وجوهريا بتوسع القوة الإمبراطورية البريطانية. من ناحية أخرى، كان انهيار العولمة في منتصف القرن العشرين عاقبة لزومية إلى حد بعيد للتحديات المكلفة والباهظة والمدمرة التي واجهت الهيمنة البريطانية من قبل ألمانيا وحلفائها في عامي ١٩١٤ و١٩٣٩. ولم يكن هناك ما يفوق الحربين العالميتين في القدرة على الترويج لنماذج المنظومة الاقتصادية البديلة لتلك الناظمة للسوق العالمية الحرة. لقد شنت الحرب ضد التجارة البحرية في حين أن مختلف التجارب التي جرت وقت الحرب حول

السيطرة على التجارة والقطع الأجنبي، والتوزيع المركزي للمواد الخام، وتقنين الاستهلاك، هي التي شكلت مصدر إلهام النظريات التي ظهرت وقت السلم حول التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي وغيره. ولا بد أن عولمة الحرب في القرن العشرين تحمل جزءا كبيرا من مسؤولية انهيار التجارة الدولية، وتدفق رأس المال، وانتقال العمالة في منتصف القرن.

يقال إن أي نظام عالمي يعتمد على عدد وافر من الدول/ الأمم المستقلة المتساوية نظريا هو أفضل نظام مصمم لمضاعفة الاندماج الاقتصادي ونشر المؤسسات المتصلة بنجاح الأسواق الحرة، لكن ذلك بالتأكيد ليس حقيقة بدهية لا تحتمل النقاش[٤٦]. في العالم المثالي ستكون التجارة الحرة أمرا طبيعيا. إلا أن التاريخ والاقتصاد السياسي ينفيان ذلك. فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية خطوات عظيمة لتقليص الحواجز الجمركية التي فرضتها الذهنية المهيمنة خلال حقبة الكساد الكبير، لكن تحت مظلة نظام بريتون وودز نظمت حركة رأس المال العالمي بشكل صارم وبقيت حتى الثمانينات على حالها بعد انهيار نظام معدلات الصرف الثابتة. ولم تضمحل معارضة السياسات الاقتصادية الليبرالية كليا حتى في الحقبة الجديدة من العولمة الحالية: فما زالت هناك حواجز هائلة تعيق حركة العمال والمنتجات الزراعية. وبغض النظر عن درجة إقناع الحجج المقدمة لصالح الانفتاح الاقتصادي، إلا أن الدول/ الأمم ما زالت على ما يبدو متشبثة بالتعرفة والحصص والدعم الحكومي. وخلافا لذلك، فرض الانفتاح الاقتصادي في الحقبة الأولى من العولمة (من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى) من قبل القوى الاستعمارية لا على المستعمرات الآسيوية والأفريقية فقط، بل على أمريكا الجنوبية، وحتى على اليابان[٤٧]. وبصورة أكثر دقة، انتشرت التجارة الحرة بسبب قوة بريطانيا ونموذج بريطانيا. لسوف نعود الآن إلى العصر الأول من "العولمة الإنكليزية" وذلك لتقييم تكاليفها ومكاسبها وفوائدها في آن معا.

العولمة الإنكليزية

بقيت النخبة السياسية البريطانية والناخبون البريطانيون، طيلة الفترة الممتدة من أربعينات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين، على ارتباط محكم بالمبدأ القائم على سياسة عدم التدخل الحكومي في الاقتصاد وحرية المرور - وممارسة "الخبز الرخيص". وهذا يعني بالتأكيد أن التعرفة الجمركية البريطانية أكثر انخفاضا من تلك التي تطبقها جاراتها الأوروبيات[48]؛ كما يعني أيضا انخفاض التعرفة الجمركية في معظم أصقاع الإمبراطورية البريطانية. أما التخلي عن السيطرة الرسمية على مستعمرات بريطانيا فقد أدى حتما إلى ارتفاع التعرفة والرسوم الجمركية بفرض عرقلة دخول الصادرات البريطانية إلى أسواق هذه المستعمرات، إضافة إلى أشكال أخرى من القيود التجارية؛ والدليل على ذلك السياسات الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة والهند بعد أن نالت كل منهما استقلالها، إضافة إلى أنظمة التعرفة التي تبنتها الإمبراطوريات المنافسة لبريطانيا منذ أواخر سبعينات القرن التاسع عشر. وبغض النظر عما إذا نظرنا إلى الرسوم المفروضة على المنتجات الأساسية أو على تلك المصنعة، فقد كانت بريطانيا أقل القوى الإمبراطورية تمسكا بالسياسة الحمائية. في عام ١٩١٣، بلغت معدلات التعرفة الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات المصنعة ١٣٪ في ألمانيا، وأكثر من ٢٠٪ في فرنسا، و٤٤٪ في الولايات المتحدة، و٨٤٪ في روسيا. أما في بريطانيا فكانت صفرا[49].

تبعا لأحد التقديرات، بلغت الفائدة الاقتصادية لبريطانيا جراء فرض التجارة الحرة نسبة تراوحت بين ١٨ - ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[50]. لكن ماذا عن الفائدة التي جنتها بقية دول العالم؟ حسب تعبير السير جون غراهام، الإصلاحي

المزيد لحرية التجارة، كانت بريطانيا "السوق العظيمة لتجارة العالم"[51]. وكانت سوقها المحلية، إضافة إلى أسواق معظم إمبراطوريتها، مفتوحة بدرجة أو بأخرى لكل القادمين الجدد لبيع بضائعهم كما يريدون. ويبدو الدليل الذي يثبت أن استمرار بريطانيا في انتهاج سياسة حرية التجارة قد أفاد مستعمراتها واضحا لا لبس فيه. وذلك في وقت تزايد فيه تبني السياسات الحمائية. فبين سبعينات القرن التاسع عشر وعشرينات القرن العشرين، ارتفعت حصة المستعمرات من واردات بريطانيا من الربع إلى الثلث[52]. وبشكل أكثر عمومية، أدت معارضة السلطات الاستعمارية البريطانية للسياسة الحمائية إلى انخفاض دراماتيكي في الأسعار نتيجة العولمة التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر[53]. في هذه الحالة، ينبغي التمييز بين غالبية المستعمرات، التي فرضت عليها التجارة الحرة، وبين نخبة قليلة ضمنت، عبر منحها "حكومات مسؤولة"، الحق بوضع تعرفتها الجمركية الخاصة. فعلت ذلك كندا عام ١٨٧٩، وحذت حذوها أستراليا ونيوزيلندا[54]. علاوة على ذلك، بدا أن هناك علاقة إيجابية تصل بين فرض هذه الرسوم والتعريفات والنمو الاقتصادي لما أصبح يعرف باسم "دول الكومنويلث المستقلة" - وهو اكتشاف أربك على ما يبدو أنصار "الانفتاح" الاقتصادي غير المشروط[55]. الأمر الذي أفرز مضامين مهمة بالنسبة للتاريخ الاقتصادي للإمبراطورية البريطانية. وإذا استفادت كندا وغيرها من دول الكومنويلث من السياسة الحمائية، يصبح السؤال المطروح هو: هل سيكون أداء الهند أفضل لو فرضت هذه الرسوم والتعريفات؟ ما يسعد الاقتصاديين الليبراليين الصعوبة التي تواجه الحجج والبراهين في هذا السياق. أولا، الرسوم التي فرضتها كندا وغيرها كانت مصممة لرفع العائدات، وليس لمنع الواردات. وأتى النمو الكندي من صادرات المنتجات الزراعية، لا من خلال استيراد البدائل بواسطة المصنعين المحليين[56]. ثانيا، الحجة تتجاهل التأثيرات الأشد ضررا للتجارة المقيدة على المنتجين الرئيسيين خلال ثلاثينات القرن العشرين. كانت فترة الكساد الكبير

صعبة وقاسية على الجميع، لكنها بدت أكثر صعوبة وقسوة على المنتجين الرئيسيين خارج نظام التفضيل الإمبراطوري مقارنة بأولئك الذين ينضوون تحت لوائه.

إذن، يبدو أن من المتعذر دحض الدليل الذي يثبت تشجيع ورعاية الإمبراطورية البريطانية لدمج أسواق السلع والمنتجات المصنعة على مستوى العالم. ولولاها لما حدث مثل الحراك والانتقال للعمالة. صحيح أن الولايات المتحدة المستقلة كانت الوجهة الأكثر إغراء للمهاجرين في القرن التاسع عشر، لكن مع زيادة القيود الأمريكية المفروضة على الهجرة، ارتفعت بشكل لافت أهمية دول الكومنويلث البيضاء كوجهة تجذب المهاجرين البريطانيين، حيث اجتذبت حوالي ٥٩٪ منهم بين عامي ١٩٠٠- ١٩١٤، و٧٥٪ بين عامي ١٩١٥- ١٩٤٩، و٨٢٪ بين عامي ١٩٤٩- ١٩٦٣[٥٧]. كان لذلك تبعات توزيعية هامة. وكثيرا ما قدمت الحجة على أن حصة الأسد من عائدات الإمبراطورية تدفقت إلى مجموعة صغيرة من المستثمرين النافذين سياسيا. لكن تأثير الهجرة الجماعية إلى الدول الغنية في ثرواتها والفقيرة في اليد العاملة، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا، تمثل في تخفيف حدة حالة عدم المساواة على الصعيد العالمي[٥٨]. ولا يجب أن يغيب عن بالنا العدد الكبير من الآسيويين الذين غادروا الهند والصين للعمل بعقود رسمية لفترات محددة مقابل السماح لهم بالبقاء في البلاد الجديدة، ومعظمهم عمل في المزارع والمناجم البريطانية خلال القرن التاسع عشر. ولربما هاجر عدد يصل إلى ١٦ مليون هندي تبعا لهذا النظام، الذي يقف في المنطقة الوسطى بين العمل المجاني (السخرة) والعمل المأجور[٥٩]. وليس ثمة مجال للشك في أن الغالبية العظمى منهم قد عانت من مشقات صعبة وظلم شديد: بل كان من الأفضل بالنسبة لبعضهم البقاء في الوطن[٦٠]. لكن مرة أخرى، لا يمكن أن ندعي بأن حشد واستخدام هذه العمالة الآسيوية الرخيصة وغير الماهرة - لجني الصمغ أو التنقيب في مناجم الذهب ربما - لم تكن لهما أهمية اقتصادية.

الأهم من كل ذلك، أن الإمبراطورية البريطانية - وهنا يتجلى خطأ روزفلت وغيره من منتقدي الإمبراطورية - كانت بمثابة المحرك لدمج الأسواق الرأسمالية العالمية. فبين عامي ١٨٦٥- ١٩١٤، تدفق مبلغ يتجاوز ٤ مليارات جنيه من بريطانيا إلى باقي دول العالم، مما وفر لها موقعا تاريخيا فذا وغير مسبوق كدائن للذهب الصافي. كانت بريطانيا "مصرفي العالم" في واقع الأمر، أو على وجه الدقة، بنك سندات العالم. وبحلول عام ١٩١٤، وصل إجمالي الأصول البريطانية في الخارج إلى مبلغ يتراوح بين ٣.١ – ٤.٥ مليار جنيه، مقابل إجمالي الناتج المحلي الذي لم يتجاوز ٢.٥ مليار جنيه[٦١]. هذه الحقيبة كانت عالمية أصيلة: إذ ذهبت نسبة ٤٥٪ من الاستثمارات البريطانية إلى الولايات المتحدة، ومستعمرات المستوطنين البيض، و ٢٠٪ إلى أمريكا اللاتينية، و١٦٪ إلى آسيا، و١٣٪ إلى أفريقيا، مقارنة بنسبة ٦٪ ذهبت إلى أوروبا[٦٢]. ومن بين كل رأس المال البريطاني الذي جمع من خلال الإصدارات العامة للسندات المالية، تساوت نسبة السندات التي ذهبت إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين عامي ١٨٦٥ - ١٩١٤ مع تلك التي ذهبت إلى المملكة المتحدة ذاتها[٦٣]. ولم يطرأ على هذا النمط تغير يذكر نتيجة آثار الحرب العالمية الأولى وحقبة الكساد الكبير [٦٤]. ومثلما هو معروف تماما، اتخذت الاستثمارات البريطانية في الاقتصادات النامية بصورة رئيسية شكل حقيبة استثمارية في البنى التحتية، لاسيما السكك الحديدية ومنشآت الموانئ البحرية. لكن البريطانيين وظفوا أيضا مبالغ ضخمة (ليس من السهل حسابها) في المزارع بشكل مباشر لإنتاج محاصيل نقدية جديدة مثل الشاي والبن والنيلة والمطاط.

قدمت الحجج والدلائل على وجود شيء من "تأثير لوكاس" في الحقبة الأولى من العولمة - بكلمات أخرى، اجتذبت رأس المال البريطاني الدول التي تمتعت بمتوسط دخل مرتفع أكثر من الدول الفقيرة نسبيا[٦٥]. لكن الانحياز إلى تفضيل الدول الغنية كان أقل صراحة ووضوحا من حاله الآن. في عام ١٩٩٧، لم تتجاوز

نسبة رأس المال العالمي المستثمر في الدول التي يعادل/ أو يقل فيها دخل الفرد عن خمس معدلاته في الولايات المتحدة خمسة في المائة تقريبا. أما في عام ١٩١٣ فقد بلغت ٢٥٪[٦٦]. كما لم تتجاوز حصة الدول النامية من إجمالي الخصوم المالية العالمية نسبة ١١٪ عام ١٩٩٥، مقارنة بـ ٣٣٪ عام ١٩٠٠، و٤٧٪ عام ١٩٣٨[٦٧]. في عام ١٩١٤، كان نصف رأس المال العالمي تقريبا مستثمرا في الدول التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ثلث مستواه في بريطانيا أو أقل[٦٨]، وامتلكت بريطانيا حوالي خمسي إجمالي المبلغ المستثمر في هذه الدول الفقيرة. التغاير مذهل وملفت بين الماضي والحاضر: ففي حين تفضل الاقتصادات الغنية اليوم "مقايضة" رأس المال مع بعضها بعضا، متجاهلة ومتجاوزة الدول الفقيرة عموما، فإن الاقتصادات الغنية قبل قرن من الزمان كانت أكثر توازنا مع الدول الأقل حظا في العالم.

هنالك مخاطرة على الدوام في الاستثمار في المناطق النائية: وترتفع عموما معدلات ما يدعوه الاقتصاديون بـ "اللا تساوق المعلوماتي"، كلما بعدت المسافة بين المقرض والمقترض[٦٩]. كما أن الدول الأقل تقدما تكون أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلمَ إذن كان المستثمرون قبل عام ١٩١٤ على استعداد للمخاطرة بهذه النسبة المرتفعة من مدخراتهم من خلال شراء السندات أو الأصول المالية الأخرى في الدول البعيدة؟ أحد الأجوبة المحتملة يتمثل في أن تبني قاعدة الذهب من قبل الدول النامية منح المستثمرين نوعا من "خاتم المصادقة على الإدارة الجيدة"[٧٠]. في عام ١٨٦٨، لم تكن سوى عملات بريطانيا وعدد من الدول التابعة لها اقتصاديا - البرتغال، مصر، كندا، تشيلي، أستراليا - قابلة للتحويل إلى ذهب عند الطلب. أما فرنسا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد النقدي اللاتيني، إضافة إلى روسيا، وإيران، وبعض دول أمريكا اللاتينية فكانت تتبع "قاعدة المعدنين" (الذهب والفضة). لكن بحلول عام ١٩٠٨، لم يبق سوى الصين وإيران وحفنة من دول أمريكا اللاتينية على قاعدة الفضة. وأصبحت قاعدة الذهب

في واقع الأمر تمثل النظام النقدي العالمي، رغم أن عددا من الدول الآسيوية، خصوصا الهند، تبنت في الممارسة العملية قاعدة الصرف بالذهب (حيث العملات المحلية قابلة للتحويل إلى الجنيه الإسترليني لا الذهب)، بينما لم تحافظ بعض الاقتصادات "اللاتينية" في أوروبا وأمريكا على قابلية تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب على الصعيد التقني[٧١]. لربما شجع هذا النظام العالمي القائم على معدلات الصرف الثابتة التجارة الدولية. أما التشبث بالذهب فكان بمثابة إشارة أيضا إلى الإصلاح النقدي والمالي الذي زعم أنه سهل دخول الدول "المحيطية" (في الأطراف) إلى الأسواق الرأسمالية في أوروبا الغربية (المركز). إنه آلية التزام، طريقة للتوكيد على أن الحكومة سوف تتجنب السياسات المالية والنقدية غير المسؤولة، مثل طبع أوراق العملة أو التخلف عن الوفاء بالديون[٧٢]. إن الالتزام بقابلية التحويل إلى الذهب قلص، تبعا لأحد التقديرات، العائد على سندات الدولة بحوالي أربعين نقطة[٧٣]. وبتعبير أكثر بساطة، كان يعني ذلك أن بإمكان الدول التي تتبنى قاعدة الذهب أن تقترض بسعر أقل حين تذهب خانعة إلى سوق لندن للسندات.

لكن العضوية في نظام قاعدة الذهب كانت - كالتزام مشروط - أكثر من مجرد وعد بضبط النفس تحت بعض الظروف المعينة. فالدول التي تبنت قاعدة الذهب احتفظت بالحق بتعليق التحويل في حالات الطوارئ، مثل الحرب أو الثورة أو التدهور المفاجئ في أوضاع التجارة. في الحقيقة، كانت مثل هذه الحالات الطارئة أمرا شائعا قبل عام ١٩١٤. وعانت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي جميعا من أزمات مالية ونقدية خطيرة بين عامي ١٨٨٠ - ١٩١٤. وبحلول عام ١٨٩٥، انخفضت قيمة عملات الدول الثلاث حوالي ٦٠٪ مقابل الجنيه الإسترليني. وكانت لذلك مضامين وتبعات خطيرة على قدراتها على خدمة ديونها الخارجية التي اقترضتها بالعملة الصعبة (الإسترليني عادة) لا بالعملات المحلية. تخلفت الأرجنتين عن الوفاء بديونها بين عامي ١٨٨٨ - ١٨٩٣، والبرازيل في عامي ١٨٩٨ و١٩١٤. بكلمات أخرى، لم

يكن لدى المستثمرين الذين اعتمدوا على تبني الدولة لقاعدة الذهب ضمان يؤكد أنها لن تتخلف عن الوفاء بديونها (في الحقيقة، زادت بعض الدول من فرص تخلفها عن الوفاء بالتزاماتها وذلك بطلب الذهب خلال سنوات قلة العرض النسبي بين منتصف سبعينات ومنتصف تسعينات القرن التاسع عشر، نظرا لأن انخفاض أسعار السلع جعل من الأصعب عليها الحصول من الصادرات على العملة الصعبة التي تحتاجها لخدمة ديونها الخارجية - المقدرة بالذهب).

تبدى الفارق عموما في نوع الالتزام الذي حدث مع فرض الحكم البريطاني المباشر. وبلغ ذلك حد ضمان "عدم التخلف عن الوفاء بالدين" دون قيد أو شرط: أما حالة عدم اليقين الوحيدة التي توجب على المستثمرين مواجهتها فهي مدة استمرار الحكم البريطاني. قبل عام ١٩١٤، وبرغم نمو الحركات القومية في المستعمرات - بدءا من أيرلندا وصولا إلى الهند - كان الاستقلال السياسي ما يزال يبدو احتمالا بعيدا، حتى مع منح المستعمرات الرئيسية التي يسكنها المستوطنون البيض استقلال سياسيا ذاتيا محدودا. علاوة على ذلك، فرض البريطانيون مجموعة متميزة من المؤسسات على مستعمراتهم تعزز على الأرجح القدرة على اجتذاب المستثمرين: لم يقتصر ذلك على العملة المعتمدة على الذهب فقط، بل الانفتاح الاقتصادي أيضا (حرية التجارة إضافة إلى حرية حركة رأس المال)، والميزانيات المتوازنة - ناهيك عن حكم القانون (على وجه الخصوص، حقوق الملكية على الطراز الإنكليزي)، والإدارة النظيفة نسبيا التي لم ينخرها الفساد[٧٤]. بكلمات أخرى، في حين أن المستثمرين الذين وظفوا أموالهم في الدول المستقلة التي تعتمد قاعدة الذهب لم يحصلوا على أكثر من وعد بعدم طبع أوراق العملة، فإن المستثمرين الذين اختاروا المستعمرات كان بمقدورهم الاعتماد لا على مجرد النظام المالي الآمن فقط بل على سلسلة كاملة من "السلع والمنافع العامة" في العصر الفيكتوري. ولذلك فإن من الطبيعي ألا يعتبر المستثمرون أستراليا أكثر موثوقية (في سداد ديونها) من الأرجنتين أو أن كندا أكثر موثوقية من تشيلي.

يمكننا قياس "التأثير الإمبراطوري" في تدفق رأس المال العالمي بطريقتين اثنتين: حجم رأس المال المستثمر في المستعمرات البريطانية ومعدلات الفائدة التي تدفعها هذه المستعمرات. وتبعا لأفضل التقديرات المتوفرة، فإن أكثر من خمسي (٤٢٪) التدفقات المتراكمة للحقيبة الاستثمارية من بريطانيا إلى بقية دول العالم ذهبت إلى المستعمرات البريطانية. أما النسبة التي نالتها المناطق التابعة للإمبراطورية من الاستثمار الخارجي عشية الحرب العالمية الأولى فكانت أكثر ارتفاعا: ٤٦٪[٧٥].

ويبدو من الواضح أيضا أن الأملاك الإمبراطورية كانت قادرة على الاقتراض بمعدلات فائدة أقل مقارنة بالدول المستقلة أو مستعمرات القوى الأخرى. وكان المعدل الوسطي للعائد على السندات في بريطانيا ومستعمراتها الرئيسة الأكثر انخفاضا في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٠ - ١٩١٤. وبالمقارنة مع ذلك، كان المعدل أعلى بكثير بالنسبة للسندات التي أصدرتها دول أمريكا اللاتينية (وهذه اجتذبت تدفقات مهمة من رأس المال البريطاني دون أن تخضع فعليا للحكم البريطاني). سندات الأرجنتين، على سبيل المثال لا الحصر، كانت أعلى بأكثر من مائتي نقطة أساسية من السندات الهندية[٧٦]. ومن بين ثلاث وعشرين دولة توفرت عنها أرقام عائد السند خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٠ - ١٩١٤، نجد من اللافت جدا أن أخفض المعدلات كانت في الدول الخمس الخاضعة للإمبراطورية البريطانية، وكلها أقل من ٤٪. ولم تتمكن سوى النرويج والسويد من الاقتراض في لندن بمعدلات أقل من نيوزيلندا وأستراليا. أما مصر، التي بدأت الفترة وهي خارج الإمبراطورية لكنها أصبحت مستعمرة في واقع الأمر عام ١٨٨٢، فقد شهدت انخفاضا دراماتيكيا في متوسط العائد من ١٠.١٪ (١٨٧٠ - ١٨٨١) إلى مجرد ٣.٤٪ (١٨٨٢ - ١٩١٤)[٧٧]. الفارق كان أشد وضوحا في فترة ما بين الحربين، التي شهدت تخلف العديد من الدول المدينة عن السداد، بما فيها الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك واليابان وروسيا وتركيا[٧٨]. وبحلول عشرينات القرن على أقل تقدير،

جرى التوكيد على أن العضوية في الإمبراطورية أفضل من الذهب، باعتبارها "خاتم المصادقة على الإدارة الجيدة"[٧٩]. وأظهرت التجربة أن استثمار المال في المستعمرة البريطانية الكاملة، كالهند مثلا، أو الخاضعة للإمبراطورية في كل شيء ما عدا الاسم، كمصر مثلا، أكثر أمانا من الاستثمار في الدول المستقلة، مثل الأرجنتين. وبالمقابل، فإن علاوة انخفاض نسبة المخاطرة التي دفعتها المستعمرات حين جمعت رأس المال في لندن، قلصت من احتمال سقوطها في أنماط شراك الديون التي علقت في شباكها الأسواق الجديدة الأخرى. حيث تجاوزت مدفوعات الفوائد إلى المقرضين الأجانب حجم الأموال المتدفقة من القروض الجديدة والتي ولدتها الاستثمارات الممولة من الخارج.

العضوية في الإمبراطورية قدمت للمستثمرين ضمانا أفضل من مجرد تبني قاعدة الذهب، وهذا يجب ألا يشكل مفاجأة بالنسبة لنا. عند نهاية القرن التاسع عشر، أدخلت تشريعات جديدة، اتخذت شكل قانون قروض المستعمرات (١٨٩٩)، وقانون أسهم المستعمرات (١٩٠٠)، منحت السندات التي تصدرها المستعمرات المكانة نفسها من الموثوقية والوصاية التي تمتعت بها سندات الحكومة البريطانية المعيارية الدائمة، "الكونسولز"[٨٠]. وحين ارتفعت نسبة الدين الوطني الموجودة لدى "بنوك الادخار والوصاية"، اعتبر ذلك تشجيعا ودعما لسوق سندات المستعمرات[٨١]. علاوة على ذلك، وبعد الحرب العالمية الأولى، اتفقت وزارة الخزانة و"بنك إنكلترا" على إعطاء ميزة تفضيلية للسندات الجديدة التي تصدرها المستعمرات البريطانية على الإصدارات الجديدة للدول الأجنبية المستقلة[٨٢]. وحتى دساتير المستعمرات حين وضعت مسوداتها أعطت بعض الاهتمام - على أقل تقدير - لما يفضله الدائنون[٨٣]. ومثلما أعلن حاكم إحدى المستعمرات عام ١٩٣٣، إن من غير المفهوم وجوب تخفيض الفائدة على سندات الشاطئ الذهبي بشكل إلزامي: فلماذا "يقبل [المستثمرون البريطانيون] عبئا آخر من أجل إغاثة أشخاص في بلد آخر يتمتعون بكل

المكاسب والفوائد دون أن يفوا بما عليهم من التزامات"[٨٤]. وحين كادت نيوفوندلاند* (كانت آنذاك منطقة متمتعة بالحكم الذاتي وعضوا في الكومنويلث) تصل إلى مرحلة عدم الوفاء بديونها في أوائل الثلاثينات، أوصت لجنة ملكية برئاسة اللورد امولري بأن يحل البرلمان، ويعهد بحكمها إلى هيئة من ستة أعضاء، وتعيين حاكم ملكي من لندن. وأوضح تقرير امولري أنه وأعضاء لجنته يعتبرون أن أهون الشرين هو إنهاء الحكومة النيابية/ التمثيلية وليس الامتناع عن تسديد الديون[٨٥].

لا عجب إذن أن ينتهي المطاف بحصة متعاظمة من الاستثمارات البريطانية الخارجية في الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الأولى. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤، ذهبت نسبة تقدر بحوالي ٣٩٪ من رأس المال البريطاني في الخارج إلى الإمبراطورية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى تغير الوضع. في العشرينات، بلغت حصة الإمبراطورية من كافة الإصدارات الجديدة في سوق لندن حوالي الثلثين[٨٦]. لاحظ جون مينارد كينز عام ١٩٢٤ بأسلوب لاذع أن "من اللافت أن يكون بمقدور روديسيا الجنوبية - الواقعة في قلب إفريقيا ولا يسكنها سوى بضعة آلاف من المستوطنين البيض وأقل من مليون إفريقي - الحصول على قروض دون ضمان وبشروط لا تختلف كثيرا عن قروض الحرب [البريطانية]. وبدا على القدر نفسه من "الغرابة" بالنسبة له أن هناك "مستثمرين فضلوا.. أسهم نيجيريا (التي لا تضمنها الحكومة البريطانية).. على سندات لندن والسكة الحديدية الشمالية الشرقية"[٨٧]. أما حجة كينز فهي أن هذا الوضع لا يتلاءم مع المصالح الاقتصادية لبريطانيا ذاتها. فمع تجاوز معدلات البطالة مستوياتها في فترة ما قبل الحرب، وظهور الدليل الدامغ على حدوث ركود صناعي، بدا تصدير رأس المال كفشل في تخصيص وتوزيع

* مقاطعة في شرق كندا انضمت إلى الاتحاد الكندي عام ١٩٤٩. (المترجم)

الموارد. لكن كينز لم يأخذ في اعتباره الفوائد والمكاسب التي جنتها اقتصادات المستعمرات من هذا النوع من الوصول إلى المدخرات البريطانية بثمن بخس. فمن وجهة نظر إمبراطورية لا وطنية ضيقة، كان من المفضل تشجيع تدفق المدخرات من الحواضر والمراكز الغنية إلى المناطق النامية في الأطراف. وعلاوة على ضمان أن يحصل المستثمرون البريطانيون على فوائدهم مدفوعة بانتظام، ويستعيدون رأسمالهم، كان النظام الإمبراطوري متصلا بالنمو الاقتصادي العالمي. أكثر من اتصاله - بالتأكيد - مع سياسة بديلة من النوع الذي فكر به كينز، نوع كان سيعطى الأولوية للإنتاج الصناعي والاستخدام في المملكة المتحدة.

خطايا الإهمال الإمبراطورية

نتائج العولمة الإمبراطورية كانت مذهلة من جوانب عديدة. فالتوليفة التي جمعت التجارة الحرة، والهجرة الجماعية لرأس المال البريطاني المنخفض الكلفة، دفعت أجزاء كبيرة من الإمبراطورية إلى واجهة التنمية الاقتصادية العالمية. وحسب إنتاج السلع المصنعة لكل فرد من السكان، احتلت كندا وأستراليا ونيوزيلندا مرتبة أعلى من ألمانيا عام ١٩١٣. وفي الحقيقة، ارتفع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كندا بسرعة أكبر من الولايات المتحدة في السنوات التسعين التي سبقت الحرب العالمية الأولى[٨٨].

لكن ظهرت مشكلة. فأداء دول الكومنويلث لم يكن متوازنا في باقي أصقاع الإمبراطورية، خصوصا في آسيا، حيث تقع جوهرة التاريخ الإمبراطوري كما هو مفترض. الأمر الذي أثار سلسلة من الأسئلة الحاسمة في أهميتها. لماذا كان الأداء الاقتصادي الهندي أسوأ من أداء دول الكومنويلث الأخرى؟ اجتذبت الهند ٢٨٦ مليون جنيه من كل رأس المال الذي جمع في لندن بين عامي ١٨٦٥ - ١٩١٤

(أي ١٨٪ من إجمالي رأس المال الموظف في الإمبراطورية، ولم تسبق الهند في هذا السياق سوى كندا). لكن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل بطئ جدا. فبين عامي ١٨٥٧ - ١٩٤٧ ـ أي بين التمرد والاستقلال - ارتفع بمقدار ١٩٪ فقط، مقارنة بزيادة بلغت نسبتها ١٢٤٪ في بريطانيا[٨٩]. وبين عامي ١٨٢٠ - ١٩٥٠، نما بمعدل ٠.١٢٪ سنويا - وهو لا يعتبر نموا بمعايير المستعمرات "البيضاء" من الإمبراطورية، وأبطأ بالمقارنة حتى مع تلك الأفريقية منها.

هنا يتبدى أحد الألغاز المحورية المحيرة للتاريخ الاقتصادي الحديث. فقد كان الاقتصاد الهندي - أكثر من معظم الاقتصادات الكبرى الأخرى - يعتمد على التجارة الحرة، كما خضع للمعايير التجارية الغربية التي فرضت عليه. لكن النتيجة كانت تدهورا في النشاط الصناعي وركودا اقتصاديا. وخلافا لذلك، تخلصت الولايات المتحدة من الحكم البريطاني وتبنت نظاما من معدلات التعرفة والرسوم الحمائية - بلغ في المتوسط ٤٤٪ على المواد المصنعة المستوردة - لو طبقه اقتصاد أية دولة نامية اليوم لواجهناه بالإدانة. النتيجة؟ بحلول نهاية القرن التاسع عشر، بزت الولايات المتحدة المملكة المتحدة تبعا لمعظم مقاييس الأداء الاقتصادي. وإذا أمكننا أن نحمل البريطانيين مسؤولية التراجع الاقتصادي النسبي للهند، فإن الحجة المقدمة ضد الإمبراطورية الليبرالية تبدو قوية ومقنعة إلى حد يصيبنا بالإحباط.

التفسير القومي لـ"تخلف" الهند تحت الحكم البريطاني يشمل أربعة مكونات جوهرية. أولا، تسبب البريطانيون في تدهور الصناعة الهندية حين فتحوا أسواق الهند أمام الأنسجة المنتجة في مصانع لانكشير، بعد أن وُفرت الحماية الأولية للمصنعين هناك من المنافسة الهندية إلى أن ترسخ تفوقهم التقاني[٩٠]. ثانيا، فرض البريطانيون ضرائب مفرطة وتنازلية. ثالثا، "استنزفوا" رأس المال من الهند، بل تلاعبوا بمعدل صرف الروبية - الإسترليني لصالحهم. أخيرا، لم يفعلوا شيئا يذكر للتخفيف من

حدة المجاعات التي سببتها هذه السياسات. ووصل أحد المؤرخين المعاصرين حد الإشارة إلى "ضحايا الهولوكوست في أواخر العهد الفيكتوري" في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر[٩١]. هذه النظرة السلبية للدور البريطاني في الهند، التي يمكن اقتفاء أثرها في كتاب ناوروجي داداباي "الفقر والحكم اللابريطاني في الهند" (١٩٠١)، ما زالت تتمتع بقبول واسع النطاق كحقيقة راسخة[٩٢]. ولربما تمثل أقوى الأدلة الدامغة التي تثبت الحجة ضد الإمبراطورية الليبرالية.

دون شك، لم يستفد الاقتصاد الهندي كثيرا من الحفاظ على أكبر جيوش العالم كقوة من المرتزقة - في واقع الأمر - تحت إمرة بريطانيا[٩٣]. لكن الأبحاث والدراسات التي أجريت مؤخرا ألقت ظلالا من الشك على الجوانب الأخرى من النقد القومي. وأظهر المؤرخ الهندي تيرثانكار روي أن إلغاء وتدمير فرص العمل في صناعة النسيج الهندية كانا أمرا محتوما يتعذر اجتنابه على الأرجح، بغض النظر عمن حكم الهند، وأن هناك عددا مماثلا - إن لم يكن أكبر - من الوظائف الجديدة أوجدته القطاعات الاقتصادية الجديدة التي أنشأها البريطانيون[٩٤]. حتى في حالة الصناعة النسيجية، كانت الحكومة الهندية (بحلول عشرينات القرن) تعطي الأفضلية إلى المصنعين الهنود على مصانع لانكشير كما بدا واضحا. في حين لم يثبت أن الضريبة كانت باهظة تحت الحكم البريطاني نظرا لأن العبء الضريبي على الأرض انخفض من حوالي ١٠٪ من صافي الناتج في خمسينات القرن التاسع عشر إلى ٥٪ بحلول ثلاثينات القرن العشرين[٩٥]. وتبين أن "الاستنزاف" المزعوم لرأسمال المال من الهند إلى بريطانيا كان متواضعا نسبيا: حوالي ١٪ فقط من الدخل القومي الهندي بين ستينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، تبعا لأحد تقديرات فائض التصدير (الذي كان يفكر به عادة كل المناصرين للفكرة القومية)[٩٦]. على أية حال، كانت نسبة كبيرة من "الرسوم الوطنية" السيئة الذكر التي تحول إلى بريطانيا تدفع للخدمات التي احتاجتها الهند ولم تتمكن من توفيرها[٩٧]. أخيرا،

كانت أسباب المجاعات التي أصابت الاقتصاد الهندي بيئية أكثر منها سياسية، وبعد عام ١٩٠٠ خفت حدة المشكلة من خلال عملية دمج أكبر لأسواق المواد الغذائية الهندية. وحدثت مجاعة البنغال (١٩٤٣) لأن التحسينات التي أدخلت تحت الحكم البريطاني قد انهارت نتيجة تأثيرات الحرب[٩٨].

كان للحكم البريطاني بعض التأثيرات الإيجابية الواضحة على الهند. فقد زاد إلى حد كبير أهمية التجارة، من نسبة تراوحت بين ١ـ ٢٪ من الدخل القومي إلى أكثر من ٢٠٪ بحلول عام ١٩١٣[٩٩]. لقد أوجد البريطانيون سوقا هندية متكاملة: وحدوا الموازين والمقاييس والعملة، وألغوا رسوم العبور (الترانزيت)، وأدخلوا "إطارا قانونيا شجع حقوق الملكية الفردية وقانون العقود بشكل أكثر وضوحا". كما استثمروا مبالغ ضخمة في إصلاح وتوسيع نظام الري القديم في البلاد: وبين عامي ١٨٩١ - ١٩٣٨، تضاعفت مساحة الأرض الزراعية المروية[١٠٠]. وغيروا نظام الاتصالات الهندية، ليدخلوا نظاما بريديا وبرقيا، واستخدموا السفن البخارية في الممرات المائية الداخلية، وبنوا أكثر من أربعين ألف ميل من السكك الحديدية (حوالي خمسة أضعاف طول السكك الحديدية التي شيدت في الصين خلال المدة نفسها). شبكة الخطوط الحديدية هذه استخدمت أكثر من مليون شخص بحلول العقد الأخير من الحكم البريطاني. أخيرا، حدثت زيادة مهمة في الوساطة المالية[١٠١]. وكما استنتج روي: "السكك الحديدية، الموانئ، أنظمة الري الرئيسة، النظام البريدي، البرق، تعزيز الصحة العامة والرعاية الطبية، الجامعات، المحاكم القانونية، كانت جميعا مصادر نفع وقوة ما كان بمقدور الهند اكتسابها إلى هذا الحد والنوعية لو لم تطور روابط سياسية وثيقة مع بريطانيا.. ويبدو أن ما أنجزه الحكم البريطاني تجاوز بكثير قدرات أنظمة الحكم السابقة والمعاصرة في الهند وما يمكن أن تفعله"[١٠٢]. من المحتمل أيضا (كما اعتقد البريطانيون بالتأكيد) أن حكمهم في الهند نزع إلى تقليص حدة الظلم الاجتماعي[١٠٣] ومن المؤكد أن أداء

الهنود كان جيدا، بالمقارنة مع نظرائهم في الاقتصادات الكبيرة الأخرى في آسيا التي بقيت تحت السلطة السياسية الآسيوية طيلة تلك الفترة. فمتوسط حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين انخفض بنسبة ١٧٪ تقريبا بين عامي ١٨٧٠ - ١٩٥٠، أي بحوالي ارتفاع الدخل في الهند نفسه. وبالرغم من أن مشكلات الصين نتجت إلى حد بعيد عن التأثيرات العاصفة للاستعمار الأوروبي (غير الرسمي) ثم الاستعمار الياباني، إلا أن من الممكن - على الأقل - الدفاع عن الحجة القائلة إن أداء الصين الاقتصادي سيكون أفضل لو امتد الحكم البريطاني فيما وراء مراكز ومحطات ما دعي بموانئ المعاهدات، مثل هونغ كونغ.

إذا تركنا جانبا الثروات الطبيعية المختلفة اختلافا جوهريا بين الدول، فإن تفسير تخلف الأداء الاقتصادي للهند مقارنة بكندا على سبيل المثال، لا يكمن في الاستغلال البريطاني بل في عدم التدخل الكافي من قبل بريطانيا في الاقتصاد الهندي. وسع البريطانيون النظام التعليمي الهندي، لكن ليس إلى حد التأثير الحقيقي في نوعية رأس المال البشري. صحيح أن عدد الهنود المتعلمين قد ارتفع بمقدار سبعة أضعاف بين عامي ١٨٨١ - ١٩٤١، لكن نسبة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية من عدد السكان كانت أقل بكثير من المعدلات الأوروبية (٢٪ في الهند عام ١٩١٣، مقارنة بـ ١٦٪ في بريطانيا). لقد استثمر البريطانيون في الهند - لكن استثماراتهم لم تكن كافية لانتشال معظم الفلاحين الهنود من خط الفقر ومستوى الكفاف وتأمين لقمة العيش بشق النفس. وبالتأكيد لم تكن كافية أيضا للتعويض عن مستوى تكوين رأس المال المحلي المنخفض إلى حد يثير الرثاء، كما زادت الوضع سوءا عادة اكتناز الذهب[١٠٤]. لقد بنى البريطانيون المشافي والمصارف - لكن ليس إلى حد إدخال تحسينات مهمة على الصحة العامة وشبكات الائتمان[١٠٥]. تلك الخطايا ناتجة عن الإهمال والغفلة لا عن تعمد إلحاق الضرر والأذى. ولسوء حظ الهنود، فإن الوطنيين الذين وصلوا إلى السلطة عام ١٩٤٧

استخلصوا نتائج خاطئة كليا حول الأسباب التي جعلت الأمور لا تسير على ما يرام تحت الحكم البريطاني، وشرعوا بدلا من ذلك في تنفيذ برنامج مستمد من النظام السوفييتي يقوم على الاكتفاء الذاتي بقيادة الدولة، الأمر الذي أدى إلى توسيع الهوة التي تفصل بين دخل الفرد في كل من الهند وبريطانيا، التي بلغت أقصى حدها التاريخي عام ١٩٧٩[١٠٦].

دروس الإمبراطورية الليبرالية

لسوف يستمر المؤرخون الاقتصاديون دون شك في مناقشة أسباب "الاختلاف الكبير" في الحظوظ والمصائر الاقتصادية الذي ميز النصف الأخير من الألفية. وإذا وفرت العوامل البيئية تفسيرا كافيا لاتساع الهوة بين دول العالم وعدم التساوي بينها، فإن السياسات والمؤسسات التي صدرتها الإمبراطورية البريطانية ستكون لها أهمية هامشية: فالتقانات الزراعية والتجارية والصناعية التي تطورت في أوروبا منذ القرن الثامن عشر كانت ستعمل حتما بشكل أفضل في المناطق المعتدلة المطلة على الطرق البحرية. لكن إذا كمن مفتاح النجاح الاقتصادي - وهو أمر أكثر احتمالا - في تبني المؤسسات القانونية والمالية والسياسية الصحيحة، فإن من الأهمية بمكان خضوع ربع مساحة العالم للحكم البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر. وحتى في المناطق المدارية، سعى البريطانيون لإدخال المؤسسات التي اعتبروها ضرورية ولا غنى عنها للازدهار الاقتصادي: التجارة الحرة، الهجرة الحرة، الاستثمار في البنى التحتية، الميزانيات المتوازنة، النظام النقدي السليم والراسخ، حكم القانون، الإدارة النزيهة النظيفة. وإذا كانت النتائج أقل من المطلوب في أفريقيا والهند مقارنة بالمستعمرات التي استوطنها البريطانيون، فإن السبب يعود إلى حقيقة أن أفضل المؤسسات تعمل بكفاءة أقل في المناطق البعيدة عن السواحل البحرية، أو التي يسودها مناخ شديد الحرارة، أو تعاني من انتشار الأوبئة

والأمراض. هناك، يصبح الاستثمار الضروري لمغالبة الجغرافيا والمناخ، وتأثيراتهما الضارة على رأس المال البشري، خارج إطار وتفكير الحكام الاستعماريين الذين تتلمذوا ضمن إطار التراث المالي للميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة. وفي حكم المؤكد أن السياسات المختلفة ذاتها التي تبنتها حكومات مرحلة ما بعد الاستقلال لم تحقق نجاحا أكبر إلا في حفنة قليلة من الحالات.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، قال وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو، لمجلة "نيو ستيتسمان": "لست من دعاة الإمبراطورية الليبرالية. هنالك العديد من الأخطاء في الإمبراطورية الليبرالية، مع أنني ليبرالي. والعديد من الأخطاء في الإمبراطورية. وكثير من المشكلات التي يتوجب علينا التعامل معها الآن هي عاقبة لماضينا الكولونيالي". النقطة المحورية في حجتي هي اعتقادي بوجود إمبراطورية ليبرالية، وأنها كانت أمرا مفيدا حين تؤخذ كل العوامل بعين الاعتبار. فمنذ خمسينات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين، كانت المقاربة التي تبناها البريطانيون لحكم إمبراطوريتهم العالمية المترامية ليبرالية في الجوهر على صعيدي النظرية والتطبيق في آن معا. التجارة الحرة، حرية حركة رأس المال، حرية الهجرة لقيت جميعا التشجيع والرعاية. كما وازنت الحكومات الاستعمارية ميزانياتها، وأبقت التعرفة والرسوم الجمركية منخفضة، وحافظت على استقرار النظام النقدي إضافة إلى مأسسة حكم القانون. الإدارة كانت نظيفة اليد نسبيا، خصوصا عن مستوى القمة. ومنحت السلطات لمجالس نيابية/ تمثيلية بشكل تدريجي حالما بلغ التطور الاقتصادي والاجتماعي مستوى اعتبر مناسبا. هذه السياسة "المتعددة الوجوه" شجعت المستثمرين البريطانيين على توظيف نسبة مهمة من رأسمالهم في الدول الفقيرة، والمطالبة بالتقليل نسبيا من حجم المخاطرة في مقابل ذلك. وسرعان ما أدخلت التقانات الجديدة، مثل السكك الحديدية والقوة البخارية، إلى المستعمرات الفقيرة بكلفة أقل مما لو كانت مستقلة سياسيا. ولا

شك أن نتائج الإمبراطورية الليبرالية كانت متباينة ومختلفة. إذ لم تحقق كافة المستعمرات معدلات النمو السريعة التي حققتها تلك التي استوطنها البيض. لكن حتى تلك الدول التي لم تحقق سوى زيادة بطيئة جدا في متوسط دخل الفرد (مثل الهند)، كان أداؤها الاقتصادي بالتأكيد - تقريبا - أفضل من حالتها فيما لو خضعت لأنظمة أخرى بديلة.

هنالك نتيجتان اثنتان تتبعان لزوما كل ما أشرنا إليه. أولا، في العديد من حالات "التخلف" الاقتصادي، يمكن أن يكون أداء الإمبراطورية الليبرالية أفضل من الدول القومية. ثانيا، لكن حتى الإمبراطورية الليبرالية الناجحة والقادرة يمكن أن تفشل في تحقيق الرخاء والازدهار بشكل عادل في كافة المناطق التي تديرها. مع هذا التوضيح، بمقدورنا أن نقدم ما يمكن تسميته بـ"الحجة الغيرية" لصالح انخراط الولايات المتحدة فيما يشبه الإمبراطورية الليبرالية في عصرنا الحالي. فدولة كليبيريا - على سبيل المثال لا الحصر - سوف تستفيد إلى أقصى حد من "الإدارة الاستعمارية الأمريكية"[١٠٧]. فهي واحدة من تلك الدول المدرجة في الجدول (٧)، حيث خرجت كل الأمور تقريبا عن المسار الصحيح. ودفعها سوء الحكم والإدارة، والحرب الأهلية إلى أسفل قائمة دول العالم في ميدان التنمية البشرية. في عام ٢٠٠٣، حين غرقت البلاد في مزيد من الفوضى والاضطراب بعد هروب حاكمها الديكتاتور تشارلز تيلور، تعرضت الولايات المتحدة لضغوط تدعوها لإرسال جنودها إلى مونروفيا لفرض النظام هناك. من وجهة نظر معينة، يعتبر ذلك بالضبط نمط التدخل الإنساني الذي انتقد الجمهوريون سابقا إدارة كلينتون بسببه: وما كان ضروريا بكل وضوح هنا هو "بناء الأمة/ الدولة" لا مجرد تغيير النظام. لكن إذا كانت ثمة دولة في أفريقيا تحمل الولايات المتحدة من أجلها مسؤولية تاريخية فهي ليبيريا، الدولة الأفريقية الوحيدة التي استعمرها الأمريكان في القرن التاسع عشر (كي يعود العبيد السابقون إلى "الوطن" بعد تحريرهم). وإذا كانت

الإمبراطورية الليبرالية احتمالا جديا في القرن الحادي والعشرين، فأين تجد مكانا أفضل لبدء مهمتها من ليبيريا البائسة التعسة، حيث شكل الاستقلال السياسي نقمة، لا نعمة، وتحول حق تقرير المصير ليعني في الممارسة العملية تدمير الذات؟

حقيقة أن الاستعداد للتدخل الأمريكي في ليبيريا يجري على قدم وساق - عند كتابة هذه الصفحات - تدفعنا إلى السؤال التالي (والأهم في جوانب عديدة): هل تمتلك الولايات المتحدة القدرة على القيام بذلك النوع من التدخل الطويل الأجل، (مهما كان الاسم المهذب الذي يطلق عليه) الذي سيفشل المشروع الإمبراطوري الليبرالي دونه حتما؟

-٦-

العودة إلى الوطن

أم نفاق منظم؟

جيوشنا لم تأت إلى مدنكم وأراضيكم غازية او عدوة، بل محررة.. لا رغبة لحكومتنا في فرض مؤسسات غريبة عليكم.. لنحن نرغبا بازدهاركم مثلما كان حالكم في الماضي، حين كانت أراضيكم خصبة، حين أعطى أسلافكم للعالم الأدب والعلم والفن، وحين كانت مدينة بغداد إحدى عجائب الدنيا.. نأمل بأن تتحقق تطلعات فلاسفتكم وكتابكم، وتزدهر حال سكان بغداد مرة أخرى، ويتمتعوا بالثراء والثروة في ظل مؤسسات تنسجم مع شرائعكم المقدسة ومثلكم العرقية السامية

خطاب الجنرال اف. اس. مود إلى شعب بلاد الرافدين، ١٩/ ٣/ ١٩١٧.

سرعان ما ستعود حكومة العراق ومستقبل بلادكم إليكم.. لسوف نسقط نظاما وحشيا.. بحيث يتمكن العراقيون من العيش في أمان. سوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة، حيث مبادئ العدالة والرحمة جوهرية لمستقبل العراق. سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة. ومن ثم ستغادر قواتنا العسكرية. سيسير العراق قدما كدولة موحدة، ومستقلة وذات سيادة بعد أن يستعيد مكانه اللائق في العالم. أنتم شعب طيب وموهوب - ورثة حضارة عظيمة قدمت إسهامات الصالح! كل البشرية.

خطاب الرئيس جورج ووكر بوش إلى شعب العراق، ٤/ ٤/ ٢٠٠٣.

كل أرض يفتحها الروماني، يستوطنها.

سينيكا *

* (٤ ق.م؟ - ٦٥م) فيلسوف رواقي روماني كان معلما لنيرون. تضم أعماله رسالات حول البلاغة والحكم إضافة إلى تسع مسرحيات. (المترجم)

عودة أخرى إلى بلاد الرافدين

كل من يشك بوجود بعض من أوجه الشبه - على الأقل - بين الإمبراطورية الليبرالية الأمريكية اليوم والإمبراطورية الليبرالية البريطانية قبل حوالي مائة عام، عليه أن يقرأ بتمعن الفقرتين الافتتاحيتين لهذا الفصل. الخطاب البلاغي نفسه الذي استعمله القائد البريطاني الذي احتل بغداد عام ١٩١٧، كرره بشكل لا يحتمل الشك، رغم أن ذلك تم دون وعي دون ريب، الرئيس بوش في خطابه المتلفز إلى الشعب العراقي بعد وقت قصير من بدء الاحتلال الأمريكي لبغداد. في الحالتين كلتيهما، تمكن الجنود الناطقون بالإنكليزية من الاندفاع في هجوم كاسح من جنوب البلاد إلى العاصمة بخلال أسابيع قليلة. وفي كلتا الحالتين، أنكرت حكومة الاحتلال وجود أية رغبة لديها بحكم العراق بأسلوب مباشر، وتابعت المهمة، بعد بعض المراوغة، لتنصيب حكومة عراقية تتمتع في المظهر على الأقل بالشرعية الشعبية. وفي كلتا الحالتين، تبين أن فرض القانون والنظام أصعب بكثير من تحقيق النصر العسكري في البداية: الجنود البريطانيون تعرضوا لرصاص المسلحين طيلة عام ١٩١٩، واضطرت بريطانيا لشن غارات جوية كاسحة لإخماد التمرد الرئيسي الذي حدث في صيف عام ١٩٢٠، وأودى بحياة ٤٥٠ جنديا بريطانيا[١]. في كلتا الحالتين، تعرضت قوات الاحتلال لإغراء الانسحاب الكلي بدلا من تحمل مزيد من الخسائر[٢]. أخيرا، وفي كلتا الحالتين أيضا، لم يكن وجود مخزون كبير من النفط - أكدته شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية عام ١٩٢٧ - عاملا منبتّ الصلة كليا عن هدف الاحتلال، رغم أنه لم يشكل السبب الوحيد وراءه[٣].

لكن يوجد أيضا فوارق بين الحالتين. أحدها التوتر الذي حدث بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة فيما يتعلق بمستقبل العراق. بينما لم تواجه بريطانيا مثل هذه

الصعوبات بعد الحرب العالمية الأولى، حين شرعنت عصبة الأمم، المنظمة التي سبقت الأمم المتحدة، الحكم البريطاني في بلاد الرافدين دون أي اعتراض - تقريبا - وذلك عبر اعتبار العراق واحدا من الدول الخاضعة "للانتداب"[٤]. من المستحيل تخيل أن يناشد ونستون تشرشل، وزير المستعمرات آنذاك، عصبة الأمم عام ١٩٢١ طلبا للعون والتعزيزات مثلما اضطر جورج بوش لالتماس عون الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. لكن ذلك ليس الفارق الوحيد بين التجربتين البريطانية والأمريكية في العراق. ففي سياقين جوهريين، اعتمد الحكم البريطاني على التزام بعيد الأمد. وبغض النظر عن الترتيبات الرسمية - زعم البريطانيون عام ١٩٢٣ أن انتدابهم سيدوم أربع سنين فقط وليس عشرين سنة كما حدد أصلا - فإن نيتهم كانت السيطرة على العراق في المستقبل المنظور. ثانيا، كان هناك ما يكفي من البريطانيين المستعدين لقضاء جزء كبير من حياتهم في بغداد لجعل النفوذ البريطاني حقيقة واقعة بقيت في البلد طيلة أربعين سنة. المحتلون البريطانيون والأمريكان قدموا الوعود بتسليم السلطة للعراقيين ومغادرة العراق. أما الفارق بينهم فهو أن الأمريكيين جادون في الوفاء بالوعد. فهم يريدون بصدق العودة إلى الوطن.

"إياك أن تذهب إلى هنالك!"، واحدة من العبارات الشائعة التي يسمعها المرء يوميا في نيويورك. وهي عبارة توجز المشكلة بشكل دقيق. فبالرغم من ثراء أمريكا الفاحش وأسلحتها الرهيبة الفتاكة، فإن الأمريكيين لا يدون اهتماما كبيرا بالنشاط الأساسي الذي لا يمكن دونه للإمبراطورية الحقيقية أن تتأسس وترسخ وتبقى. فهم يحجمون عن "الذهاب إلى هناك" وإذا توجب عليهم ذلك، فهم يعدون الأيام حتى يعودوا إلى أرض الوطن. الأمريكيون يتحاشون الأطراف، ويتشبثون بالمراكز والحواضر.

إمبراطورية "تستخدم لمرة واحدة"!

لم يكن العالم في حاجة للانتظار طويلا من أجل رمز مثالي يدل على أن الحكم الأمريكي في العراق أمر عابر وسريع الزوال. ففي التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، يوم سقوط بغداد، لف عريف البحرية ادوارد تشين علما أمريكيا على رأس تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس. لكن بعد ثوان معدودات، استبدل العلم الأمريكي بالعلم العراقي(٥). التغيير السريع قصد منه على ما يفترض طمأنة العراقيين الذين يراقبون المشهد بأن ما يجري أمامهم هو عملية تحرير لا احتلال. وكما قال الرئيس بوش في خطابه المتلفز إلى العراقيين الذي بث بعد وقت قصير من سقوط عاصمتهم: "سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة. ومن ثم ستغادر قواتنا المسلحة"(٦).

لكن متى بالضبط؟ في الرسالة الأخيرة التي بعث بها العريف كيمافوم تشاناونغز إلى الوطن قبل أن يدخل هو ووحدته العراق، قال الجندي الشاب هازلا إن معسكره ذكره بالمسلسل التلفزيوني "M*A*S*H" (ماش)، باستثناء أن الحروف ينبغي أن تكون في هذه الحالة "M*A*H*T*S*F" ("المارينز سيبقون هنا إلى الأبد"). لكن العريف تشاناونغز قتل بعد أسبوع، حين فجرت عربته البرمائية الهجومية في الناصرية. أما مضمون آخر دعاباته اللاذعة فيعني أنه ووحدته على أحر من الجمر لإنهاء المهمة والعودة إلى أرض الوطن. إنها الرغبة التي أشار إليها الرئيس بوش بشكل مباشر في خطاب الانتصار المتعجل إلى حد ما على متن حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن" في الأول من أيار/ مايو: "في التاريخ، حاربت الدول الأخرى في الأراضي الأجنبية وبقيت (جيوشها) لاحتلالها واستغلالها. أما الأمريكيون فلا يريدون شيئا آخر بعد المعركة سوى العودة إلى الوطن"(٧).

تبقى مدة استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق - عند كتابة هذه الصفحات - معروفة وواضحة ضمن سياق واحد: سوف تكون قصيرة الأمد. في الخطاب الذي ألقاه قبل الحرب أمام معهد "أمريكان انتربرايز"، أبقى الرئيس بوش الخيارات مفتوحة أمامه: "سوف نبقى في العراق طالما كان ذلك ضروريا ولن نزيد يوما واحدا"[٨]. لكن من اللافت أن "الوحدة" التي استعملها هي "اليوم". وقبل بضعة أيام من سقوط بغداد، أشار نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز إلى أن الجنرال جاي غارنر، أول أمريكي يكلف بإدارة البلاد، سيبقى في منصبه (كمسؤول عن إعادة البناء وتقديم المساعدة الإنسانية) ستة أشهر على أقل تقدير: لكن غارنر نفسه تحدث عن تسعين يوما[٩]. ومنذ ذلك الحين تباينت المدة المحددة من أسبوع لأسبوع. وبدا أن القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية الجنرال تومي فرانكس (الذي كان على وشك التقاعد)، يشير إلى مدة احتلال تستمر بين عامين وأربعة. لكن في تموز/ يوليو، أبلغ بول بريمر (الحاكم المدني الجديد لـ"سلطة الاحتلال") الصحفيين بأن: "مدة بقاء قوات التحالف هنا يحددها الآن الشعب العراقي"، وأضاف: "ليست لدينا رغبة في البقاء يوما واحدا أكثر مما هو ضروري"[١٠]. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه توقع أن تجري الانتخابات بحلول منتصف عام ٢٠٠٤، يعقبها تسليم السلطة (من قبل سلطة الاحتلال المؤقتة برئاسة السفير بريمر) إلى حكومة عراقية منتخبة، وبعد ذلك "سوف تنتهي مهمتي هنا" على حد تعبيره[١١]. في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أبلغ وزير الخارجية كولن باول صحيفة "نيويورك تايمز" أن مجلس الحكم المعين من قبل الأمريكيين سوف يمنح ستة أشهر لوضع دستور جديد للبلاد: وبعد ذلك ستجري الانتخابات وتسلم السلطة إلى الفائزين[١٢]. أعاد بريمر التأكيد في تشرين الثاني/ نوفمبر على أن هدفه هو "إعادة السيادة إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن"[١٣]. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه استدعي إلى واشنطن لمناقشة كيفية التعجيل بتسليم السلطة. في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن أن

حكومة عراقية مؤقتة (معينة وليست منتخبة) سوف تتسلم مقاليد الحكم في تموز/ يوليو، مع تأجيل الانتخابات ووضع الدستور إلى السنة التالية.

باختصار، حين يقول الأمريكان إنهم أتوا محررين لا فاتحين، فهم يعنون ذلك فعلا. وإذا كانت أمريكا تباشر افتتاح عصر جديد من الإمبراطورية - كما يزعم العديد من المعلقين - فإنها تأخذ شكل إمبراطورية مؤقتة بل أسرع الإمبراطوريات زوالا في التاريخ. فبعض بناة الإمبراطوريات الأخرى تخيلوا أنها ستخضع الشعوب المغلوبة لألف سنة. لذلك ستبدو هذه أول إمبراطورية في التاريخ تدوم ألف يوم. إمبراطورية ليست "خفيفة" بقدر ما هي "صالحة للاستخدام لمرة واحدة" (disposable).

علاوة على القيود الواضحة المفروضة على الإدارات الأمريكية من خلال النظام الانتخابي، الذي يطالب بأن تظهر عمليات التدخل الخارجي نتائج إيجابية بخلال سنتين أو أربع سنوات على أبعد تقدير، هنالك تفسير مهم لعارض "ضيق النفس" المزمن هذا يشير إلى الصعوبة التي تواجه الإمبراطورية الأمريكية في تجنيد الأشخاص المناسبين لإدارتها. فمؤسسات التعليم العالي في أمريكا متفوقة في تخريج شباب وشابات على مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية. وفي الحقيقة، ليس ثمة شك في أن الجامعات الأمريكية المرموقة هي الأفضل في العالم. لكن قلة قليلة من خريجي هارفارد، أو ستانفورد، أو ييل، أو برينستون، يطمحون إلى قضاء العمر في محاولة لتحويل بلاد تسفع الشمس رمالها الجرداء، كالعراق مثلا، إلى ديمقراطيات رأسمالية مزدهرة تساير تخيلات بول ولفوويتز. إذ إن ألمع وأكفأ الأمريكيين يطمحون لإدارة "ام تي في" لا لحكم بلاد ما بين النهرين. وخلافا لنظرائهم البريطانيين قبل قرن من الزمان، الذين تركوا نخبة الجامعات البريطانية الشهيرة مدفوعين بباعث إمبراطوري مهيمن وسافر، فإن الشبان الأمريكيين الطموحين يفضلون أن يسبق أسماءهم لقب "كبير المهندسين التنفيذيين" لا "قائد في جيش الإمبراطورية البريطانية".

على شاكلة الولايات المتحدة اليوم، اضطر البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة ضغوط الرأي العام الداخلي والعراقي، إلى تسليم السلطة إلى حكومة عراقية. لكنهم فعلوا ذلك بشكل بطيء وناقص. ففي السنوات الثلاث الأولى التالية على احتلالهم للعراق، أدار البلاد مفوض مدني هو السير ارنولد ولسون[14]، الذي شكك، مع مساعدته غيرترود بل، بقدرة شعب بلاد الرافدين على حكم نفسه بنفسه. لذلك وضعا خطة لإقامة دولة عراقية موحدة دون استشارة أحد من السكان تقريبا، وتجاهلا أولئك الذين نصحوا بعدم جمع آشور وبابل: السنة والشيعة معا. في عام ١٩٢٠، طمأن ولسون الحكومة البريطانية - سرا - بالقول: "ليس ثمة رغبة حقيقية في بلاد ما بين النهرين بقيام حكومة عربية. والعرب سيؤيدون الحكم البريطاني"[15]. ولم تتغير السياسة إلا بعد تمرد عام ١٩٢٠، والإدانة العلنية العنيفة للسياسة الرسمية من قبل تي. أي. لورنس ("لورنس العرب"). في مؤتمر عقد في القاهرة (آذار/ مارس ١٩٢١)، تقرر عرض تاج العراق على صديق لورنس وحليفه خلال الحرب، الأمير الهاشمي فيصل، مع تحويل البلاد إلى ملكية دستورية على الطراز البريطاني[16]. وشكل مجلس وزاري "مدجن" برئاسة نقيب أشراف بغداد، وجه الدعوة إلى فيصل للقدوم إلى بغداد كـ"ضيف" على البلاد. وفي الحادي عشر من تموز/ يوليو، تبنى المجلس بالإجماع قرارا بإعلان فيصل ملكا على العراق. وتم اعتقال سيد طالب (من البصرة)، أخطر المنافسين على السلطة، ثم نفي إلى سيلان بسبب تجرؤه على استخدام شعار "العراق للعراقيين"[17]. وأجري استفتاء عام في الموعد المناسب للمصادقة على ترقية فيصل، ونصب ملكا في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس. وهكذا "خلق" البريطانيون الدولة التي ستعرف لاحقا باسم العراق ومن سخرية القدر أن مدلوله يشير إلى "البلد الراسخ الجذور"[18].

لم يكن فيصل مجرد ألعوبة في أيدي الذين نصبوه. فهو الذي أصر على تخفيض مدة الانتداب البريطاني من عشرين سنة إلى أربع سنين. لكن حتى بعد

المعاهدة الإنكليزية العراقية (١٩٢٢)، لم يكن هناك شك حول من يحكم العراق فعلا. فالسيطرة على العراق أمر حيوي من الناحية الاستراتيجية. فهي تمنح بريطانيا موقعا مهيمنا على الشرق الأوسط لا يجاريها فيه أحد. كما كانت مغرية على الصعيد الاقتصادي. وحين دخل خبيران جيولوجيان من شركة "ستاندارد اويل" الأمريكية إلى العراق في بعثة استكشافية أملا في العثور على النفط، قبض عليهما المفوض المدني وسلمهما إلى قائد شرطة بغداد[١٩]. وفي عام ١٩٢٧، غلت السيطرة على العراق ثمارها اليانعة حين اكتشف النفط في بابا غرغور. وبالرغم من تخلي البريطانيين رسميا عن السلطة كاملة إلى العائلة المالكة الحاكمة في بغداد، إلا أنهم ظلوا أكثر من مجرد قوة تمارس نفوذها المؤثر في البلاد طيلة الثلاثينات. وفي نيسان/ أبريل ١٩٤١، لم يجدوا صعوبة كبيرة في إرسال حملة عسكرية عبر البصرة لإسقاط انقلاب مؤيد لدول المحور في بغداد. في الحقيقة، لم يفقدوا سلطتهم المحكمة على البلاد إلا مع اغتيال عميلهم فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد خلال ثورة عام ١٩٥٨. باختصار، بقي في بغداد ممثلون عن الحكومة البريطانية، من العسكريين والمدنيين، طيلة أربعين سنة دون انقطاع. إذن، حين دخل البريطانيون العراق، بقوا فيه.

هل سيكون في بغداد أمريكان يلعبون الدور نفسه عام ٢٠٤٣؟ ببساطة، يبدو أن الأمر غير مرجح.

كانت غيرترود بل أول امرأة تنال المرتبة الأولى عند تخرجها من جامعة اكسفورد. تعلمت التحدث بالعربية خلال زيارة "اركيولوجية" إلى القدس عام ١٨٩٩، وعلى شاكلة لورنس، انضمت إلى الاستخبارات العسكرية البريطانية. في عام ١٩١٧، عينت سكرتيرة لشؤون الشرق لدى المفوض المدني البريطاني في بغداد. أمتعها المنصب، حيث كتبت تقول: "لا أهتم بالبقاء في لندن كثيرا. أحب بغداد،

وأحب العراق. إنه الشرق الحقيقي، وهو مثير، أشياء مثيرة تحدث هنا، ورومانسيتها تحرك مشاعري وتستحوذ علي"[20]. هنالك الآلاف من "المستشرقين" في مختلف أصقاع الإمبراطورية البريطانية، مثل غيرترود بل، افتتنوا في ذات الوقت بـ"الآخر" الغريب، وبالهيمنة عليه. أما روايتها عن تنصيب فيصل الأول عام ١٩٢١ فيوضح بشكل مثالي تفكيرهم وأسلوب عملهم: "بدا فيصل وقورا مهيبا لكن متوترا - إنها لحظة هياج وإثارة. نظر إلى الصف الأمامي ولمحني فأومأت له محيية. ثم وقف السيد حسين وقرأ بيان [المفوض البريطاني] الذي أعلن فيه انتخاب فيصل ملكا بعد أن فاز بنسبة ٩٦٪ من أصوات شعب بلاد ما بين النهرين. عاش الملك! عندئذ، وقفنا جميعا وألقينا التحية عليه، ثم رفع العلم الوطني على سارية بجانبه، وعزفت الفرقة الموسيقية نشيد "حفظ الله الملك" [البريطاني] - إذ لم يكن لهم نشيد وطني بعد"[21]. بالنسبة لامرأة مثل غيرترود بل، فإن وجودها هناك للإشراف سرا على عملية تغيير النظام المخطط لها بدقة، كان أمرا ممتعا إلى حد بعيد على ما يبدو. ولم تكن ترغب على الإطلاق بأية "استراتيجية خروج" تعيدها إلى إنكلترا.

لا بد من الاعتراف بأن معظم البريطانيين الذين انتقلوا إلى الخارج فضلوا الهجرة إلى مناطق معتدلة المناخ ضمن نخبة مختارة من المستعمرات - كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا - سرعان ما ستغدو من دول الكومنويلث شبه المستقلة. فبين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤، غادر حوالي ٢.٦ مليون بريطاني المملكة المتحدة إلى مختلف مستعمرات الإمبراطورية (وصل العدد إلى حوالي ستة ملايين بحلول عام ١٩٧٥): ذهب ثلاثة أرباعهم إلى كندا أو أستراليا ونيوزيلندا[22]. إلا أن عددا كبيرا منهم ذهب أيضا إلى مناطق لا تتمتع بمناخ ملائم في آسيا وإفريقيا. فقد كان هناك حوالي ١٦٨ ألف بريطاني في الهند عام ١٩١٣[23]. في حين عمل في الخدمة الاستعمارية الرسمية في إفريقيا أكثر من ٧٥٠٠ وافد[24].

غادر البريطانيون إلى الخارج للعب أدوار متعددة: ليس فقط كجنود ومدراء، بل كرجال أعمال، ومهندسين، وأطباء، ومبشرين. ومثل إمبراطورية أمريكا غير الرسمية اليوم، اتسمت إمبراطورية بريطانيا بطبيعة غير حكومية: وكانت هناك شركات بريطانية متعددة الجنسيات و"منظمات أهلية" في العهد الفيكتوري. لكن النقطة المهمة هي أن البريطانيين، مهما كان الدور الذي لعبوه، أقاموا عموما في المستعمرات - إلى أن بلغوا سن التقاعد، أو وافاهم الأجل المحتوم، كما تشهد مقابرهم التي تنأى عن الحصر في مختلف أرجاء الإمبراطورية. والجاليات الكبيرة من البريطانيين المقيمين في الخارج كانت عاملا حاسما في عمل وأداء الإمبراطورية البريطانية. حيث مثلت "رجالا (لا غنى عنهم) في موقع الحدث"، تعلموا اللغة المحلية، ولربما تبنوا العادات والتقاليد المحلية أيضا - رغم أن ذلك لم يصل إلى حد الخطر المهلك المتمثل في "التحول إلى أهالي محليين" - كما أدوا مهمة الوسطاء بين السلطة الاستعمارية البعيدة وأفراد النخب المحلية التي اعتمدت الإمبراطورية على استعدادهم للتعاون والتواطؤ معها.

ما حظي بأهمية حاسمة في هذا السياق الدور الذي لعبته الخدمة المدنية الهندية، التي أصبحت مركز جذب لأفضل خريجي النظام التعليمي الجامعي. فقد بلغت نسبة خريجي اكسفورد وكمبريدج في الخدمة المدنية الهندية مستوى مرتفعا إلى حد لافت، لتزداد بشكل ثابت بعد ثمانينات القرن التاسع عشر إلى أكثر من ٧٠٪. وثلث الموظفين في الخدمة المدنية الهندية الذين التحقوا بها في ثلاثينات القرن العشرين تلقوا تعليمهم في أفضل المدارس العامة في إنكلترا: كما دخل ثلاثة أرباعهم جامعة اكسفورد أو كمبريدج في عام ١٩٣٨، وكان جميع حكام المقاطعات الثمانية في الهند - باستثناء واحد فقط - قد تلقوا تعليمهم في اكسفورد."[٢٥]. أما جون مينارد كينز، الذي غالى بحلول عشرينات القرن في ذم الإمبراطورية والاستخفاف بها، فقد عانى واحدة من النكسات القليلة التي أصابت

حياته المهنية المتألقة حين احتل المرتبة الثانية - لا الأولى - في امتحان الخدمة المدنية الهندية[٢٦]. والتحق خريجو اكسفورد وكمبريدج أيضا بالخدمة الاستعمارية الأقل شهرة ومكانة ومجدا، والمسؤولة عن إدارة المستعمرات البريطانية في أفريقيا وبعض مناطق آسيا. ومن بين ٩٢٧ موظفا التحقوا بالخدمة الاستعمارية بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٩، درس حوالي نصفهم في اكسفورد أو كمبريدج[٢٧]. هنالك أيضا أعداد مهمة من طلاب الجامعتين الذين عملوا في المؤسسات التابعة للحكومة والقطاع الخاص التي مارست نشاطها في المستعمرات[٢٨].

السؤال المفتاحي المطروح هو: لماذا رغب هذا العدد الكبير من خريجي أفضل الجامعات البريطانية المرموقة في قضاء حياتهم العملية المهنية برمتها بعيدا عن الوطن الذي ولدوا فيه، لإدارة بلاد تسفعها الشمس المحرقة وتجتاحها الأوبئة المهلكة؟ لنفكر بمثال نمطي يجسده ايفان ماكونوتشي، خريج اكسفورد الذي اجتاز امتحان الخدمة المدنية الهندية بنجاح، وشد الرحال إلى البنغال عام ١٨٨٧، ليقضي في الهند السنوات الأربعين التالية من عمره[٢٩]. أحد مفاتيح اللغز يكمن في لقبه السلتي (Celtic). فقد كان الاسكتلنديون متواجدين إلى حد مفرط لا في مستعمرات المستوطنين البيض فقط، لكن أيضا بين أفراد النخب التجارية والمهنية المقيمة في مدن مثل كلكتا وهونغ كونغ والكاب. الأيرلنديون لعبوا أيضا دورا كبيرا في تعزيز وترسيخ الحكم البريطاني، حيث زودوا جيش الإمبراطورية بنسبة ضخمة من الضباط والجنود. وليس من قبيل الصدفة أن يمثل ضابط صف يحمل اسم ملفاني الجيش الهندي في إحدى قصائد كيبلنغ. لأن اسكتلندا (والشمال خصوصا) وأيرلندا (والجنوب) أفقر إلى حد كبير من إنكلترا. وبالنسبة للشبان الذين ترعرعوا على الأطراف المطيرة والصخرية من المملكة المتحدة، كانت المستعمرات تمثل فرصة سانحة. وبدا أن المكاسب المحتملة للهجرة ترجح المخاطر المؤكدة في المناطق المدارية. ومثلما كان من المفترض أن تُنظم مصارف هونغ كونغ

لتجنيد موظفيها الاسكتلنديين في غالبيتهم العظمى، كذلك كانت كلية باليول بمثابة قناة يمكن من خلالها للشبان الاسكتلنديين الطموحين العبور من "شمال بريطانيا" إلى الإمبراطورية عن طريق اكسفورد.

لكن الاقتصاد وحده غير قادر على تفسير الدافع الذي استحث رجلا مثل ماكونوتشي أو امرأة (تخرجت من اكسفورد) مثل غيرترود بل. فالدافع الإمبراطوري تستثيره جملة معقدة من المشاعر: الاستعلاء العرقي، أجل، لكن هناك حماسة تبشيرية أيضا: الربح، ربما، لكن يتعذر تجاهل الإيمان الصادق بأن نشر "التجارة، والمسيحية، والحضارة" يصب في مصلحة رعايا مستعمرات بريطانيا مثلما هو في مصلحة الحاضرة الإمبراطورية ذاتها.

التغاير يبدو صارخا مع الأمريكيين اليوم. وبتعبير أكثر صراحة، يمكن القول إن أخطر الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة حاليا هي النقص المزمن في القوة البشرية. وببساطة لا يوجد ما يكفي من الأمريكيين خارج الولايات المتحدة لتفعيل عملية بناء الدول والأمم.

عند كتابة هذه الصفحات، اعترف كل مراقب مطلع تقريبا خارج مكتب وزير الدفاع بوجود نقص في القوات العسكرية العاملة في العراق. فمن بين ألوية الجيش الثلاثة والثلاثين في خط المواجهة الأمامي، لم يتواجد في العراق في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، سوى ستة عشر لواء؛ وبحلول نهاية العام، ارتفع عدد القوة العاملة بمقدار ٣٣ ألف جندي، وتم استدعاء ١٦٥ ألفا من أفراد الحرس الوطني وقوات الاحتياط توجه عدد كبير منهم إلى العراق. لكن حتى مع دعم الدول الأخرى، بدا أن إجمالي عدد القوات الأمريكية البالغ حوالي ١٢٠ ألفا ليس كافيا لفرض النظام في البلد[٣٠]. وبلغت الأزمة حدا دفع الإدارة إلى التخلي عن كبريائها وطلب التعزيزات الأجنبية، حتى من دول عارضت الحرب في البداية[٣١]. يمكن اعتبار ذلك

بمثابة عاقبة مباشرة لتقليص حجم القوات المسلحة الأمريكية المستمر منذ أوائل السبعينات (حين بلغ عدد القوات العاملة في الخدمة ذروته: ثلاثة ملايين مقابل ١٤ مليون حاليا). صحيح أن الولايات المتحدة تملك اليوم عدد العاملين نفسه في الخدمة في الخارج الذي كان تحت إمرة المملكة المتحدة عام ١٨٨١، أي أكثر من ربع مليون في كل حالة[٢٢]، لكن التشابه ينتهي هنا. ففي تلك الأيام، كان أقل من ثلث إجمالي القوات المسلحة البريطانية متمركزا في المملكة المتحدة ذاتها. في حين أن ٨٢٪ من القوات الأمريكية العاملة (أربعة أخماسها) تتمركز في الولايات المتحدة[٢٣]. وحتى قاذفات "ب٢" (المتخفية) التي قصفت صربيا وأجبرتها على التخلي عن كوسوفو عام ١٩٩٩، انطلقت من قواعدها في نوب نوستر بولاية ميسوري. من اللافت أيضا أن الأفراد العاملين في القوات المسلحة الأمريكية لا يبقون مدة طويلة عموما حين يتمركزون خارج أرض الوطن. إذ إن العمل بنظام المناوبة لمدة سنة في العراق شكل قطيعة مع نظام الحد الأدنى من مدة المهمات الخارجية الذي أدخل قبل ثلاثين سنة بعد حرب فيتنام.

من المؤكد أن اثني عشر شهرا مدة أطول من تلك التي يمضيها مصرفي مستثمر من "شارع المال" (Wall Street) في رحلته إلى الخارج التي يمكن قياسها بالأيام، لكنها لا تكفي للتعرف على أحوال الدول وشؤونها المحلية. على أية حال، من المفيد تذكر أن أكثر من نصف القواعد الأمريكية الرئيسية في العالم، والبالغ عددها ثلاثا وسبعين، تتموضع في أوروبا الغربية، وهناك أكثر من خمس وعشرين منها في ألمانيا، قرب مدن مثل هيدلبرغ وكايسرسلوترن، حيث مستوى المعيشة أعلى منه في بعض الولايات الأمريكية[٢٤]. وخلافا للبريطانيين الذين بنوا الثكنات في المناطق المعادية لإخضاعها، فإن الأمريكيين اليوم ينشرون ربع جنودهم العاملين في الخارج في أكثر دول العالم ازدهارا وأمانا، (من المهم أن

نذكر أن البنتاغون حين يستشعر وجود مشاعر عدائية جدية لدى السكان المحليين ضد إحدى قواعده الخارجية، كما في حالة قاعدة خليج سوبيك في الفليبين، فإنه يسارع إلى إغلاقها).

لكن مشكلة القوة البشرية ليست عسكرية مجردة. فعلى العكس من المملكة المتحدة قبل قرن من الزمان، تعتبر الولايات المتحدة "مستوردا" للمهاجرين، حيث بلغ معدل الهجرة الصافي ثلاثة من كل ألف أمريكي، وإجمالي عدد السكان المولودين خارج الولايات المتحدة ٣٢ مليونا (واحد من كل تسعة مقيمين في الولايات المتحدة)[٣٥]. علاوة على ذلك، حين يختار الأمريكيون فعلا الإقامة في الخارج، فإنهم يميلون إلى التشبث بدول العالم المتقدم. ويقدر عدد الأمريكيين المقيمين في الخارج حاليا بحوالي ٣.٨ مليون شخص. يبدو في الظاهر أن العدد كبير، لكنه لا يتجاوز ثمن عدد الأجانب الذين يعيشون في الولايات المتحدة. يقيم ثلاثة أرباع "المغتربين" الأمريكيين في دولتين مجاورتين (مليون في المكسيك و٦٨٧ ألفا في كندا)، أو في أوروبا (أكثر من مليون). كما أن ثلثي عدد الأمريكيين المقيمين في الشرق الأوسط (٢٩٠ ألفا) يعيشون في إسرائيل. بينما لا يتجاوز عددهم في أفريقيا ٥٠٠ ٣٧[٣٦]. بكلمات أخرى، تعتبر أمريكا إمبراطورية دون مستوطنين، أو بالأحرى، يأتي المستوطنون إلى حواضر الإمبراطورية بدلا من أن يرحلوا عنها إلى الأراضي البعيدة. أما المدى الذي يصل إليه احتمال ممارسة السلطة خارج حدود الدولة من خلال جذب الأجانب إلى داخل تلك الحدود، فيظل أمرا خاضعا للنقاش والجدل على أقل تقدير. ولربما يمكن تقديم الحجة على أن إغراء النخب الأجنبية بالدراسة في الجامعات الأمريكية هو نوع من الحكم غير المباشر، بمعنى أنه يشمل نوعا من علاقة التواطؤ والاستغلال، ولا نقول التثاقف، مع النخب المحلية. لكن الكثير يعتمد على طول المدة التي يقضيها هؤلاء الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة. ونظرا لأن نسبة كبيرة منهم لا ترجع إلى أوطانها، فليس من الواضح مدى التأثير الذي يمارسه ذلك في حقيقة الأمر[٣٧].

من أوجه التغاير الإضافية المهمة مع التجربة البريطانية أن خريجي صفوة المؤسسات التعليمية الأمريكية يحجمون على ما يبدو عن الذهاب إلى الخارج، باستثناء الزيارات والعطلات. والأمريكيون الذين يؤدون أطول فترات الخدمة هم من الجنود المتطوعين، ويشكل الأمريكيون الأفارقة نسبة كبيرة منهم (١٢.٧٪ من السكان، و٢٨.٩٪ من الأفراد الذين يخدمون في الجيش)[٣٨]. ومن هنا جاءت تورية تيموثي غارتون آش، التي سخر فيها من عبارة كيبلنغ الشهيرة عندما زار كوسوفو بعد حرب عام ١٩٩٩: هنا (كما في فيتنام)، يحمل "عبء الرجل الأبيض" عدد كبير من الرجال السود على ما يبدو"[٣٩]. من الممكن طبعا أن يلعب الأمريكيون الأفارقة في الإمبراطورية الأمريكية الدور الذي لعبه السلتيون* في الإمبراطورية البريطانية، يدفعهم إلى المغامرات الخارجية انعدام الفرص وانسداد الأفق - نسبيا - في الوطن: تماما كحال الأيرلنديين الاسكتلنديين في القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة، إذا استمر احتلال العراق لأية فترة زمنية، فلا بد أن يخلق فرص عمل مهني لعدد متزايد من الضباط الأمريكيين الأفارقة في الجيش. والناطق الصحفي الكفء للقيادة المركزية خلال الحرب، الجنرال فينسنت بروك، يجسد هذا النموذج.

لكن البريطانيين حاذروا على الدوام من إعطاء العسكر سلطة مفرطة في إدارتهم الإمبراطورية. فنواب البرلمان في الـ"ويستمنستر" قرؤوا ما يكفي من تاريخ روما بحيث أرادوا دوما إخضاع الجنرالات للحكام المدنيين. كبار القادة العسكريين كانوا موجودين لإحداث المعادل "الفيكتوري" لـ"الصدمة والرعب" كلما تململ السكان المحليون: وفيما عدا ذلك كان الحكم الاستعماري بيد كبار الموظفين الذين تخرجوا من اكسفورد وكمبريدج. من المثير أن نعرف -

* سكان أيرلندا واسكتلندا وويلز وغيرها.. (المترجم)

بالمقارنة - عدد الأمريكيين الذين درسوا في هارفارد أو ييل عام ٢٠٠٤ وفكروا جديا بالالتحاق بإدارة الحكم في العراق في حقبة ما بعد الحرب. يرجح أن يكون العدد صغيرا. ففي العام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩، التحق ٤٣.٦٨٣ طالبا بدورات في جامعة ييل، ولم يدرس منهم لغات وحضارة الشرق الأدنى سوى ٣٣٥ (أي أقل من ١٪). هنالك طالب وحيد تخصص في الموضوع (مقابل سبعة عشر طالبا تخصصوا في الدراسات السينمائية)[٤٠]. وبعد التخرج أيضا، يؤمن أفراد النخبة الأكاديمية الأمريكية عموما بمبدأ: "لا يوجد مكان يعادل الوطن". وتبعا لعملية مسح جرت عام ١٩٩٨، بلغ عدد الخريجين المسجلين في جامعة ييل ٧٩٨ ١٢٤ خريجا، كان حوالي ٥٪ منهم فقط يعيشون خارج الولايات المتحدة. ولم يزد عدد المقيمين في الدول العربية عن خمسين[٤١]. في اكسفورد وكمبردج قبل مائة سنة، كان الشاب الطموح يحلم بالنجاح في امتحان الخدمة المدنية الهندية والعمل كحاكم لإحدى المستعمرات التابعة للإمبراطورية. أما النخبة من خريجي الجامعات الأمريكية المرموقة فتتطلع اليوم إلى كلية الحقوق أو إدارة الأعمال: وحلم أفرادها - بالتعريف - هو حلم أمريكي. إذن، أمريكا ليست مجرد إمبراطورية دون مستوطنين، بل إمبراطورية دون مدراء وحكام أيضا. وبالرغم من أن بول بريمر ذاته ديبلوماسي محنك عمل سابقا في بلاد عديدة - بدءا بأفغانستان وانتهاء بملاوي - إلا أن من الواضح أنه يفتقد - مع موظفيه - الخبرة في الشرق الأوسط. كما تبين من إحدى الإحصائيات الرصينة أن ثلاثة فقط من فريق المسؤولين العاملين معه في البداية يتكلمون العربية[٤٢].

لربما يتوق خريجو مدرسة كيندي (التابعة لجامعة هارفارد) الأكثر جرأة إلى تقديم المشورة لمجلس الحكم العراقي فيما يتعلق بخياراته الدستورية. وقد تتلهف حفنة من أشهر الاقتصاديين الأمريكيين لتحليل الواقع العراقي وتقديم الحلول الناجعة كما فعلت مع روسيا بعد الحقبة السوفييتية في أوائل التسعينات. لكن

يمكننا التأكد من أن مساهمة هؤلاء سوف تأخذ شكل سلسلة من الرحلات التي تستمر أسبوعا بدلا من الإقامة هناك لمدة طويلة: المشورة والنصح لا الاستعمار والاستيطان. وبالنسبة لبناة الأمم/ الدول من أساتذة الجامعات الأمريكية المرموقة، من الممكن إنشاء مصرف مركزي مستقل، وإصلاح القانون الضريبي، وتحرير الأسعار، وخصخصة المرافق الرئيسية، ثم العودة على الفور إلى أرض الوطن قبل بدء الفصل الدراسي الجديد.

يمكن بالطبع تقديم الحجة على أن ميل الأمريكيين إلى القيام بزيارات خاطفة إلى أصقاع إمبراطوريتهم المفترضة - بدلا من الإقامة هناك - ليس سوى نتيجة لأداء التقانة المتقدمة. ففي سبعينات القرن التاسع عشر، حين أكمل البريطانيون إلى حد بعيد شبكتهم العالمية من السكك الحديدية والسفن البخارية، ظل الإبحار حول العالم يستغرق ثمانية أيام على أقل تقدير، كما افتخر جول فيرن في قصته عن فيلياس فوغ. أما الآن فيمكن القيام بذلك بخلال أقل من ثلاثة أيام. لكن المشكلة تكمن في تزامن فوائد ومزايا التقانة الحديثة التي لا ريب فيها مع مثالب وعوائق انقطاع الاتصال. فخلال الأزمة الديبلوماسية حول العراق في أوائل عام ٢٠٠٣، وجهت الانتقادات إلى وزير الخارجية كولن باول بسبب ممارسة سياسته الخارجية بواسطة الهاتف. ورد باول بالقول إنه سافر مرتين في تلك السنة، لكن لوجهة ومدة كل من الرحلتين دلالات مهمة: واحدة إلى دافوس في سويسرا لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٥ - ٢٦ كانون الثاني/ يناير)، والأخرى إلى الشرق الأقصى (٢١ - ٢٥ شباط/ فبراير)[٤٣]. يمكننا فقط أن نخمن ما حققته هاتان الرحلتان - وما كان الوزير باول سيحققه لو زار باريس وأنقره.

لا يفضل كبار المسؤولين الأمريكيين وحدهم ما يوفره الوطن من راحة وهناء. فقبل وقت قصير من هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، اعترف أحد الموظفين السابقين في وكالة المخابرات المركزية (CIA) بأن الوكالة "ليس لديها

على الأرجح موظف واحد مؤهل يتحدث العربية ويتمتع بخلفية معرفية عن الشرق الأوسط بحيث يتنكر بزي مسلم أصولي ورع ويتطوع لقضاء سنوات من عمره في جبال أفغانستان المحرومة من الطعام المريء والنساء الفاتنات". وأضاف: "فمعظم الموظفين يسكنون ضواحي فيرجينيا. نحن لا نقوم بهذا النوع من المهمات". وحسب تعبير لا ينسى لموظف آخر: "العمليات التي تشمل الإصابة بالإسهال غير مقبولة"[٤٤].

هذا هو بالضبط الموقف الذي سعى أحد مسؤولي الوكالة لمواجهته في أعقاب الهجمات الإرهابية حين علق لوحة خارج مكتبه تقول: "نطلب موظفين للقيام برحلة خطرة. الراتب ضئيل. البرد قارس. أشهر طويلة من الظلام الدامس. خطر متواصل. العودة الآمنة إلى أرض الوطن غير مضمونة. الشرف والمجد والتقدير في حالة النجاح". من المهم الإشارة إلى أن إعلان التوظيف هذا استخدمه المستكشف البريطاني ارنست شاكلتون قبل القيام ببعثته الاستكشافية إلى القطب الجنوبي عام ١٩١٤[٤٥]. وخلال غزو العراق، استمد مكتب "إعادة البناء والمعونة الإنسانية" (الذي لم يستمر طويلا) مصدر إلهامه من الإمبراطورية البريطانية أيضا: فقد اعتمد على "الغوركا" النيباليين المتقاعدين من الجيش البريطاني لتوفير الحماية لقاعدته في الكويت[٤٦].

ماذا إذن عن دور القطاع الطوعي المجيد الذي غالى بعضهم في مدحه وإطرائه، أي دور منظمات ووكالات المعونة الحكومية والأهلية؟ ألا توفر في مكان الحدث ما يكفي من الأمريكيين الذين يصعب تجنيدهم كما هو واضح في خدمة الدولة؟ المؤسسة الأكثر تفوقا - منذ الستينات - في توجيه مثالية الشباب الأمريكي نحو ما ندعوه الآن عملية "بناء الدول والأمم" هي بالطبع فيلق السلام*.

* منظمة حكومية اتحادية أنشئت عام ١٩٦١ لتدريب وتأهيل وإرسال المتطوعين الأمريكيين إلى الدول النامية للعمل في مشاريع تستهدف تحسين أوضاعها التقانية والزراعية والتعليمية. (المترجم)

فقد انضم إليه منذ عام ١٩٦١ أكثر من ١٦٨ ألف أمريكي، خدموا في وظائف متنوعة في نحو ١٣٦ بلدا. هنالك اليوم حوالي ٦٦٧٨ متطوعا في فيلق السلام (مقارنة بـ٥٣٨٠ عام ١٩٨٢) يعملون في ٦٩ دولة[٤٧]. من المؤكد أن فيلق السلام يجتذب النوع المناسب من الأشخاص: من بين الجامعات التي جاء منها معظم المتطوعين بيركلي وهارفارد؛ هنالك عدد آخر أتى من كليات الآداب (الليبرالية) المرموقة، مثل دارتموث وتوفتس وميدلبري[٤٨]. لكن يبقى العدد الإجمالي عند حدود ثلثي العدد - الهدف الذي وضعه الكونغرس عام ١٩٨٥، وهو عشرة آلاف، الذي افترض تحقيقه عام ١٩٩٢.

على أية حال، لا ينبغي أن نعلق آمالا كبيرة على وكالات ومؤسسات مثل فيلق السلام. إذ يمكن لوكالات المعونات المدنية، تماما كالبعثات التبشيرية في الماضي، أن تزعج وتربك بقدر ما تساعد وتعين أولئك الذين يحاولون إدارة بلد مثل العراق. ومن الحقائق المسكوت عنها في "إمبراطورية حقوق الإنسان" الجديدة، أن يتدفق سيل من عمال الإغاثة مع تفجر كل أزمة دولية. وفي كثير من الأحيان لا تكون جهودهم تكميلية بشكل تام. وحين تنجح الولايات المتحدة في فرض القانون والنظام في العراق، سوف تنتعش الحياة الاقتصادية بسرعة، وستكون معظم المعونات سطحية وهامشية التأثير. أما إن فشلت فلسوف يتعرض عمال الإغاثة للقتل.

بعد كيبلنغ، كان جون بوكان** أوسع الكتاب الذين أنجبتهم الإمبراطورية البريطانية شهرة وانتشارا. في روايته المثيرة "المدفأة الأخضر"، (١٩١٦)، جسد بأسلوب لا ينسى بريطانيا الإمبراطورية في شخصية ساندي اربوثنوت، المستشرق الماكر الذي يمكن أن يبدو كالمغربي في مكة، والباتاني في بيشاور. نقيض

** السير جون بوكان (١٨٧٥ـ ١٩٤٠)، روائي اسكتلندي شغل منصب الحاكم العام لكندا (١٩٣٥. ١٩٤٠). من أشهر أعماله رواية المغامرات: "تسع وثلاثون خطوة" (١٩١٥). (المترجم)

اربوثوت هو المليونير الأمريكي النكد سكانتلبري بلينكيرون، "الرجل الضخم، بوجهه السمين، الشاحب، الحليق، وعينيه الناعستين، مثل ثور يتأمل". ويقول لبطل الرواية، ريتشارد هاناي: "لم تبصر هاتان العينان ما هو أفظع من الانتخابات الرئاسية". صحيح أن الرمز فظ قليلا، إلا أن فيه بعض الدلالة.

منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، رأى أشباه بلينكيرون بالتأكيد شيئا أفظع من الانتخابات. لكن هل سيثير شهيتهم وحماسهم لإمبراطورية على الطراز البريطاني؟ لن يحدث ذلك على ما يبدو إلا إذا أعاد الأمريكيون التفكير بصورة جذرية بموقفهم من العالم القابع فيما وراء حدودهم. وإلى أن يوجد مزيد من المواطنين الأمريكيين الذين لا يكتفون بالرغبة في حمل "عبء بناة الأمم والدول" بل بالتلهف لأداء المهمة، فإن مغامرات مثل احتلال العراق سوف تفتقد مكوناتها الحيوية. لأن العبرة المستخلصة من تجربة بريطانيا الإمبراطورية واضحة لا لبس فيها: لا يمكن إقامة إمبراطورية دون مواطنين مؤمنين بها - يعملون هناك، في مواقع الأحداث - لإدارتها.

هل يمكن لبلينكيرون أن يتحول إلى اربوثوت؟ هل يمكن للولايات المتحدة أن تنجب رجالا مثل جون بوكان نفسه، الذي قادته حياته المهنية من عزلة القسيس الاسكتلندي إلى وهج منصب الحاكم الاستعماري (عن طريق اكسفورد)؟ ربما. فبرغم كل شيء، حدث ذلك قبلا. في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، غادر الجيل الشاب الذي لم يشارك في الحرب هارفارد وييل مدفوعا بما يشبه حماسة بوكان للعب دور عالمي. انضم العديد منهم إلى وكالة المخابرات المركزية، وكرسوا حياتهم لمحاربة الشيوعية في البلاد النائية - من كوبا إلى كمبوديا. لكن مثلما تنبأ غراهام غرين في "الأمريكي الهادئ"، فإن مساعيهم الهادفة لما كان البريطانيون سيدعونه بالحكم غير المباشر أحبطت نتيجة النوعية الرديئة من الحكام الذين دعموهم، وتقيدت بالحاجة إلى مؤازرتهم بواسطة العمليات السرية إلى حد ما. واليوم فإن القصة نفسها التي شكلت أساس الاستراتيجية الأمريكية

في فيتنام - أمريكا لا تحاول بعث الحكم الاستعماري الفرنسي في الهند الصينية - تروج في واشنطن لعقلنة ما يجري في العراق. لربما يبدو الأمر وكأنه بعث للحكم الاستعماري البريطاني. لكن كل ما يريد الأمريكيون فعله هو منح الديمقراطية للعراقيين ثم العودة إلى أرض الوطن.

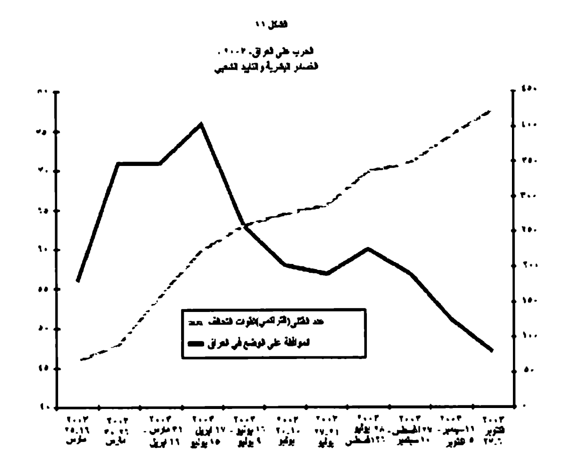
الدافع للتواطؤ

لربما يكون من العوامل المتأصلة في طبيعة الإمبراطورية الديمقراطية أن عليها العمل ضمن أفق زماني ضيق. فالقيود المفروضة على السلطة التنفيذية بواسطة الدورة الانتخابية شديدة وصارمة، وهناك دليل دامغ من الحروب السابقة - لا في كوريا فقط بل في فيتنام أيضا - يثبت العلاقة العكسية بين مستوى الخسائر البشرية الأمريكية وشعبية السلطة التنفيذية التي تشن الحرب. ثمة من يصر على أن "عارض فيتنام" قد تم التخلص منه أخيرا في التسعينات. لكن في الحقيقة، يبدو أن حساسية الناخبين الأمريكيين للخسائر البشرية قد ازدادت حدة منذ الحرب الباردة. فبين نيسان/ أبريل و تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، حدث انخفاض في شعبية الحرب على العراق بنسبة ٢٩٪، ومع ذلك لم يكن قد سقط خلال تلك الفترة سوى ٣٥٠ جنديا، قتل ثلثاهم فقط نتيجة الأعمال العدائية (انظر الشكل ١١). وبمقارنة ذلك مع فيتنام، نجد أن الأمر تطلب حوالي ثلاث سنين وأكثر من ثلاثين ألفا من القتلى في المعارك كي ينخفض التأييد الشعبي للحرب بالنسبة نفسها. فلا عجب إذن أن يميل السياسيون الأمريكان للبدء بالبحث عن مخرج قبل انتهاء فصول الدراما هناك.

لسوء الحظ، هنالك عيب قاتل في مشروع "بناء الدولة/الأمة" القصير الأمد، يتمثل في الصعوبة الكبيرة في تأمين التأييد الداخلي حين يعلن التعهد الأمريكي

بالانسحاب حتما، والأهم من ذلك، أن يصدقه سكان البلد المعني الواقع تحت الاحتلال. كانت الإمبراطورية البريطانية - ربما أكثر من أي شيء آخر - إمبراطورية تعتمد على تواطؤ السكان المحليين: وإلا كيف استطاع أقل من ألف موظف في الخدمة المدنية الهندية حكم أربعمائة مليون هندي؟ لكن لمَ يخاطر أي عراقي بالتواطؤ مع محتل لا يعتمد عليه وغير جدير بالثقة مثل بول بريمر؟ فما إن أوجد مجلس حكم للعراق حتى بدأ الحديث عن شد الرحال وحزم الأمتعة. واللافت على نحو خاص أن هذه الرغبة الأمريكية بالانسحاب لا تشترك فيها الأغلبية من السكان العراقيين. ففي استفتاء أجري في بغداد (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، وجه السؤال التالي للعراقيين: "في هذه اللحظة، هل تفضل بقاء الولايات المتحدة (وبريطانيا) أم انسحابها؟". ١٣٪ فقط فضلوا الانسحاب الفوري. بينما أجاب ٣١٪ بأن على "قوات التحالف البقاء لبضع سنين": وفضل ٢٥٪ من المستفتين بقاءها "لحوالي سنة"[٤٩].

يقودنا كل ذلك إلى نقطة حاسمة في أهميتها. ببساطة، يعتبر الإطار الزمني عاملا مفتاحيا في نجاح بناء الأمم/ الدول[٥٠]. وليس من قبيل الصدفة أن أكثر عمليات التدخل العسكري الأمريكي نجاحا حدثت في تلك الدول التي حافظت فيها الولايات المتحدة على تواجد عسكري طويل الأمد. ومثلما رأينا آنفا، فإن الرئيس بوش مغرم بالاستشهاد باليابان وألمانيا الغربية بعد عام ١٩٤٥ كنموذجين يثبتان ما يمكن للتدخل الأمريكي الناجح أن يحققه. وأكد قائلا في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، في معرض مقارنته الضمنية مع عام ١٩٤٥: "بعد إنزال الهزيمة بالأعداء لم نترك وراءنا جيوش احتلال، لبل تركنا دساتير وبرلمانات"[٥١].



Source: Poll data from the Gallup Organization, casualty data from http://lunaville.org/warcasualties/Summary.aspx

وهذا يتجاهل الحقيقة المرة التي تشير إلى أن نظام الاحتلال الرسمي استمر مدة سبع سنين في حالة اليابان وعشر سنين في ألمانيا الغربية، وما يزال حتى اليوم حجم القوات الأمريكية المنتشرة في هذين البلدين هو الأكبر مقارنة بدول العالم الأخرى. ومن المفيد أيضا تذكر قصة نجاح ثالثة: كوريا الجنوبية، التي توجب عليها الانتظار حتى أواخر الثمانينات لتصبح ديمقراطية حقيقية، بعد حوالي أربعين سنة من التواجد العسكري الأمريكي[٥٣]. وبالتغاير مع ذلك، تأتي عمليات التدخل الأمريكية العديدة والقصيرة الأجل في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي التي

بدأت عام ١٨٩٨ ، وفاقت عواقبها السيئة كل ما حققته من نتائج طيبة. لسوء الحظ، فإن الإطار الزمني الذي حدد للعراق (ناهيك عن أفغانستان) كان أقرب إلى الأطر الزمنية لعمليات التدخل "الكئيبة الموحشة" هذه مقارنة بقصص النجاح التي تحققت بعد عام ١٩٤٥. فبغداد - ببساطة - لا يمكن تحويلها إلى حاضرة ديمقراطية على الطراز الغربي بخلال سنة واحدة. الهدف بحد ذاته ليس خياليا كلية، بالرغم من الفوارق الاجتماعية والثقافية الواضحة بين العراق عام ٢٠٠٣ وألمانيا الغربية عام ١٩٤٥*. في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، اختار ٣٩٪ من أولئك الذين شملهم استفتاء أجراه معهد غالوب في بغداد الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية الحزبية باعتبارها شكل الحكم الذين يريدون أن يقام في العراق. واعتقد ٤٢٪ منهم أن هذا النظام سوف يحكم البلاد على الأرجح بخلال خمس سنين. لكن أكثر من ٥١٪ اعتقدوا أن النتيجة ستكون بسبب التأثير الأمريكي المباشر[٥٣]. ويبدو أن ذلك يشير إلى أن العديد من العراقيين توقعوا بقاء الأمريكيين مدة أطول من تلك التي يخطط لها هؤلاء أنفسهم، إضافة إلى مكاسب سياسية يحققونها من استمرار الوجود الأمريكي. ولسوء الحظ، إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق خلال عام ٢٠٠٤ ، فإن آمال العراقيين ستحبط بالتأكيد. ولسوف تخفق الانتخابات المبكرة التي تجري قبل الأوان، وقبل استعادة النظام واستئناف النشاط الاقتصادي، في إقامة حكومة مستقرة. كما يرجح أن تبرز وتتفاقم الانقسامات الاثنية والمذهبية داخل المجتمع العراقي[٥٤].

* تقول الحكمة التقليدية بأن عملية الدقرطة كان لا بد أن تنجح في ألمانيا ما بعد الحرب لأن المجتمع الألماني على درجة رفيعة من التقدم والتجانس. إضافة إلى ذكرياته الواضحة عن كيفية عمل الديمقراطية منذ العشرينات. مثل هذه المقارنات تتجاهل المدى الذي وصل إليه الرايخ الثالث في تثوير الثقافة السياسية الألمانية بواسطة إحدى أكثر الأيديولوجيات تطرفا في التاريخ. كانت ألمانيا الهتلرية نظاما مارقا وأشد خطرا من عراق صدام حسين. ولا يبدو تحول ألمانيا إلى ديمقراطية غربية أمرا سهلا إلا الآن حين ندرك الحدث بعد وقوعه بسنين عديدة.

هل من سبيل لتهدئة دافع الأمريكيين للعودة إلى الوطن بسرعة، وإقناعهم بالحاجة الملحة للالتزام الطويل الأمد في العراق إن أرادوا النجاح لعملية "بناء الأمة/ الدولة"؟ مرة أخرى نقول إن هناك عبرة نتعلمها من التجربة البريطانية في هذا السياق. مع أن المكان ليس العراق هذه المرة بل مصر. فبرغم كل شيء، خضع العراق للإمبراطورية البريطانية في وقت متأخر نسبيا، وكانت موازنة إدارته غير كافية إلى حد ما. لم يتحمس البريطانيون أبدا للتورط في العراق، وحتى لو أرادوا لمنعتهم القيود والعقبات المالية. أما مصر فلها قصة أخرى. إذ جرى احتلالها في ثمانينات القرن التاسع، عندما بلغت بريطانيا ذروة قوتها الاقتصادية والاستراتيجية. وظلت تحت إدارتها حتى الحرب العالمية الثانية، وكانت نموذجا لما يمكن للإمبراطورية الليبرالية أن تفعله. لكن منذ البداية، أصر البريطانيون علانية على أن مصر يديرها المصريون.

أوجه التشابه بين احتلال بريطانيا لمصر قبل مائة وواحد وعشرين عاما وبين الاحتلال الأمريكي الحالي للعراق لافتة ومثيرة إلى حد غريب حقا. هنالك أيضا عبرة يمكن لإدارة بوش أن تتعلمها من هذه الحالة. ففي الحقيقة يمكن قول الكثير عن إطلاق الوعود بالانسحاب - حين يعرف من يطلقها بأنه لن يفي بها ويعمل لتحقيقها.

في عام ١٨٨٢، استولى الضابط الوطني أحمد عرابي على السلطة في مصر، وأسقط الخديوي توفيق المؤيد للبريطانيين. لنلاحظ أولا أوجه الاختلاف: أحمد عرابي ليس صدام حسين، كما أن ذريعة التدخل الأجنبي لم تكن متماثلة في الحالتين: أعمال العنف ضد الأوروبيين المقيمين في مصر، مقابل عدم الإذعان للنداءات الدولية بنزع السلاح. لكن الأسباب الحقيقية للتدخل والعواقب التي

أفرزتها تعطي صورة مسبقة وملفتة للوضع المعقد في العراق اليوم. فمنذ البداية، تعهدت الحكومة البريطانية (المنتخبة حديثا) خلال الحملة الانتخابية لعام ١٨٧٩ بعدم التصرف بأسلوب استعماري/ إمبراطوري. الزعيم الليبرالي وليام ايوارت غلادستون أدان بكل وضوح خصمه اللدود بنجامين ديزرائيلي بسبب تدخله في الشؤون المصرية. وحذر قائلا: "موقعنا الأول في مصر، بغض النظر عما إذا حصلنا عليه بالسرقة أو بالشراء، سيكون مركز انطلاق لإمبراطورية شمال إفريقية سوف تتوسع وتتوسع إلى.. أن تصل في نهاية المطاف عبر خط الاستواء إلى الناتال ومدينة الكاب.."[٥٥]. وفي الخطاب الثالث من خطبه الشهيرة التي ألقاها أمام الناخبين في ميدلتون، عرض غلادستون مبادئه الستة للسياسة الخارجية الليبرالية، شملت الحفاظ على السلام، والعلاقات الطيبة مع القوى الأوروبية الأخرى، وتجنب التورط الخارجي الذي لا ضرورة له، والحقوق المتساوية لكافة الأمم، و"حب الحرية". يصعب اعتبار الخطاب بمثابة بيان للتدخل الإمبراطوري الأحادي الجانب. وفي الحقيقة، ظل غلادستون حتى أواخر كانون الثاني/ يناير ١٨٨٢ يؤكد أن مبدأ "مصر للمصريين" سيكون "الحل الأفضل والوحيد لـ'المسألة المصرية'"[٥٦]. ولم يتوقف عن الأمل "بحركة حقيقية نحو المؤسسات والحكم الذاتي المحلي" في مصر[٥٧].

ثانيا، لكن كانت لبريطانيا مصالح اقتصادية جوهرية في البلاد. قناة السويس آنذاك تماثل نفط العراق اليوم، إذ إن أكثر من ٨٠٪ من السفن العابرة للقناة كانت بريطانية - في الحقيقة، كانت تمر عبر القناة ١٣٪ من التجارة البريطانية الكلية. وفي عام ١٨٧٦، حصلت بريطانيا على حصة مهمة في شركة القناة ذاتها. علاوة على ذلك، بدأ الاقتصاد المصري خلال الحرب الأهلية الأمريكية يشكل مصدرا بديلا للقطن الخام الذي تستهلكه صناعة النسيج في بريطانيا بنهم شديد. وكأنما كل ذلك ليس كافيا، إذ حاز حملة السندات البريطانيون - بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه - جزءا كبيرا من الديون الخارجية المصرية. المعلقون

الليبراليون يشعرون بالقلق اليوم من الروابط والصلات التي تجمع إدارة بوش وشركات النفط، مثل هاليبرتون. لكن سعر أسهم هاليبرتون انخفض بمقدار الثلث خلال السنوات الثلاث التي أعقبت تسلم كبير المدراء التنفيذيين السابق ديك تشيني منصب نائب الرئيس، بينما ارتفعت قيمة استثمارات غلادستون المهمة في الديون المصرية ارتفاعا كبيرا - بمقدار ٤٠٪ تقريبا - كنتيجة مباشرة لقراره بغزو مصر. لو عرف الرأي العام هذه الحقيقة آنئذ، فإن من الصعب تقدير الأثر الذي تخلفه على سمعة غلادستون المشهور بالاستقامة والخلق القويم! وحتى دون ذلك، هنالك اشتباه واسع النطاق في أن دوافع الجشع - على أقل تقدير - هي التي حركت الحكومة: فقد اكتشف أحد المنتقدين عنصر المصالح المالية "التي انحصرت رغبتها في تحويل مصر إلى صراف آلي للسندات يوجهه المراقبون الأوروبيون ويدار لصالح المستخدمين الأوروبيين وحدهم"[٥٨].

العامل الثالث تمثل في توقع أن يحتاج أي قرار متعلق بالأزمة إلى مشاركة الفرنسيين، الذين امتلكوا حصة مهمة من السندات المصرية وأسهم القناة، وكانوا مسؤولين في الواقع عن عملية حفر القناة ذاتها. ومنذ تخلفت الحكومة المصرية عن سداد الديون في عام ١٨٧٦، وضعت الشؤون المالية للبلاد تحت إشراف لجنة إنكليزية - فرنسية مشتركة. الرد المباشر لغلادستون على الأزمة تمثل في الاستمرار في العمل ضمن إطار هذه الشراكة بين طرفي القنال الإنكليزي. وساد اعتقاد واسع النطاق بأن القرارات المتعلقة بحكم ما كان يعرف آنذاك بالشرق الأدنى يجب أن تتفق عليها القوى الخمس الكبرى - بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا - مع استشارة تركيا (التي ما تزال تحتفظ بالسيادة الرسمية على مصر) والاستئساد عليها في أغلب الأحيان. مرة أخرى نقول إن مؤتمرات القوى الكبرى المنتظمة كانت المعادل "الفيكتوري" لمجلس الأمن الدولي اليوم، وفي ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت على القدر نفسه من الفاعلية. حاول

غلادستون، المؤمن بسياسة التعاون الدولي، ضمان الحصول على التأييد الأجنبي للعمل العسكري ضد مصر، تماما مثلما سعى جورج بوش (الابن) للحصول على تفويض صريح من الأمم المتحدة للعمل العسكري ضد العراق. في كلتا الحالتين، أدى الإخفاق في تحقق ذلك، ثم اتخاذ القرار بالتصرف مهما حصل، إلى توتر العلاقات مع القوى الكبرى، خصوصا فرنسا. ظل غلادستون يصر بالحاح على أنه "كادح من أجل قضية السلام"، وأن مصر قد تم "تحييدها بواسطة التصرف الأوروبي"[٥٩]. اكتفى الفرنسيون بالسخرية والازدراء بينما راقب الألمان المشهد بارتياح خبيث. وجه الشبه الرابع جسدته بعض المعارضة الشعبية للاحتلال الأجنبي - على الأقل - مثلما هي الحال في العراق اليوم. وحسب التعبير اللاذع لإبرز المتشككين بدوافع غلادستون، السياسي الداهية اللورد ساليزبوري: "مشاعر [الاستياء لدى] المسلمين ما زالت قوية بحيث أعتقد بأن شد الخيوط لمن خلف الكواليس] يجعلنا في وضع أكثر أمانا وقوة من حكم البلاد بشكل سافر"[٦٠]. مشاعر الاستياء، والسخط لدى المصريين لم تهدأ أبدا.

ومثلما حدث عام ٢٠٠٣ حول العراق، ملأ السرور والفرح الرأي العام الداخلي في البداية نتيجة النصر العسكري السريع في أعقاب صدور الأمر بغزو مصر. إذ سحق السير غارنيت ولسلي جيش عرابي في معركة التل الكبير بخلال ساعات مع أقل قدر ممكن من الخسائر البريطانية (أربعة وخمسون جنديا بريطانيا مقابل ما لا يقل عن ألفين من الجنود المصريين)[٦١]. ذلك هو النصر الذي تعشقه الصحافة الشعبية (الوليدة آنئذ): في الحقيقة، حتى غلادستون، بما عرف عنه من نبل المشاعر وسمو المبادئ، أصيب بعدوى النشوة والبهجة والثمالة بالنصر. كتب يقول بعد وقت قصير من انتصار ولسلي: "نحن وكل البلاد في حالة من البهجة العارمة. ولا بد أن نكون في حالة مزاجية طيبة، لأننا راضون عن جيشنا، وأسطولنا، وأدميرالاتنا، وجنرالاتنا، ونظامنا"[٦٢]. الفارق اللافت الذي يستحق الذكر هو أن هذه الحالة

المزاجية دامت مدة أطول من تلك التي غمرت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وفي الحقيقة، سرعان ما تحمس قراء الصحف البريطانية لاحتمال توسيع ومد الحكم البريطاني أيضا إلى السودان المجاور لمصر، خصوصا حين اندلعت ثورة إسلامية راديكالية بقيادة المهدي الذي كان يتمتع بشخصية جماهيرية آسرة.

أخيرا، هنالك الاقتصاد المصري. فسرعان ما غدا واضحا بالنسبة للمدراء البريطانيين الذين تولوا المهمة أن أمور مصر المالية لا يمكن أن تستقر إلا بإجراء إصلاحات جذرية وشاملة، لكن ذلك مستحيل دون استمرار التواجد العسكري البريطاني. وحسب التعبير الاستعلائي لايفلين بارينغ (اللورد كرومر فيما بعد)، السياسي البريطاني الواسع النفوذ والقنصل العام في مصر (١٨٨٣_ ١٩٠٧): "لسنا بحاجة دائما للتساؤل بشكل دقيق عما يعتقد هؤلاء الناس أنه في مصلحتهم.. فمن المهم تقرير كل قضية خاصة بالرجوع إلى ما نعتقد نحن أنه الأفضل للأعراق والأجناس الخاضعة، تبعا لما يمليه ضميرنا وعلى ضوء معرفة الغرب وتجربته"[٦٣]. وكما كتب غلادستون في يومياته، تمثل التحدي في "كيفية غرس المؤسسات الغربية الراسخة والمفيدة في تربة المجتمع المحمدي"[٦٤]. وبدا من الواضح تماما أن ذلك لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها.

الخلاصة إذن هي: حكومة راغبة عن تصنيفها في خانة "الإمبراطورية/ الاستعمارية"، أسباب اقتصادية قاهرة للتدخل، فشل في التوصل إلى حل متعدد الأطراف، مقاومة محلية للاحتلال، تأييد شعبي (في بريطانيا) للاحتلال، أسباب تكنوقراطية تدعو للإبقاء على الوجود العسكري لفترة زمنية غير محددة. النتيجة النهائية تقدم نموذجا مثيرا لوضع الولايات المتحدة في العراق.

ما إن احتل البريطانيون مصر حتى بدؤوا على الفور - تقريبا - بإطلاق وعودهم بالانسحاب. أعلن غلادستون قائلا: "بناء على رغبة الخديوي، فقد تبقى قوة

بريطانية صغيرة في مصر تتحمل مسؤولية البلاد إلى أن تترسخ سلطته وتثبت وتتجاوز حدود الخطر"[65]. لكن بعد وقت قصير ظهرت، تبعا لمؤرخ سيرة غلادستون، "أولى التوكيدات الستة والستين - كما تبين فيما بعد - على الطبيعة المؤقتة للوجود البريطاني في مصر"[66]. ومنذ آب/ أغسطس ١٨٨٣، تعهد غلادستون نفسه خمس مرات - على الأقل - أمام الملأ بأن بريطانيا ستغادر مصر[67]. لكن فشلت كافة المحاولات للاتفاق على موعد للانسحاب مع القوى الأخرى. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، تجرأ البريطانيون على تحويل "محميتهم المستترة" إلى محمية حقيقية وعلنية. إلا أنهم أعلنوا رسميا في عام ١٩٢٢ استقلال مصر، وفي عام ١٩٣٦ أعلنوا إنهاء احتلالهم العسكري. التوضيح الوحيد الضروري هنا هو أن القوات البريطانية لم تغادر مصر فعلا. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، أي بعد ثمانية عشر عاما من انتهاء الاحتلال كما هو مفترض، كان ثمانون ألف جندي بريطاني ما يزالون يرابطون في منطقة القناة، التي تحولت إلى قاعدة عسكرية ضخمة تعادل في مساحتها ولاية ماساتشوستس. وتوجب الانتظار حتى حزيران/ يونيو ١٩٥٦ حين أجبرت بريطانيا على الوفاء بتعهداتهم المتعددة والمتكررة بالانسحاب، أي بعد أربعة وسبعين عاما من الغزو الأصلي، ونتيجة لضعف الاقتصاد البريطاني على الأغلب. وحتى في هذه الحالة - مثلما رأينا آنفا - قامت بمحاولة يائسة أخيرة للعودة إلى مصر بعد أن أمم جمال عبد الناصر القناة. باختصار، كان الاستقلال المصري طيلة الفترة الممتدة بين عام ١٨٨٢ وأزمة السويس - مثلما قال اللورد ساليزبوري منذ بداية الاحتلال - "مهزلة صارخة"[68].

فهل يجب إذن أن تمارس السياسة الأمريكية في العراق على هذا النحو: ستة وستون وعدا بالانسحاب واثنان وسبعون عاما من الاحتلال؟ تتمثل إحدى طرق الإجابة عن السؤال في طرح السؤال المتعلق بمدى نجاح المشروع البريطاني للإصلاح الاقتصادي في مصر. فهذا برغم كل شيء هو الأس المنطقي الأساسي للاحتلال

أصلا. في جوانب عديدة، هناك خاصية حديثة جدا ميزت ما حصل آنذاك. إذ اشتركت الإدارة البريطانية لشؤون مصر المالية في العديد من أوجه الشبه مع بعثات صندوق النقد الدولي - أو بالأحرى مع أسلوب عمل أية بعثة لصندوق النقد الدولي إذا ما طلبت من البحرية الملكية تطبيق "وصفتها" الاقتصادية. أدار ايفلين بارينغ الشؤون المالية المصرية على شاكلة أي برنامج للتعديل الهيكلي الحديث. أما النتيجة فكانت نصرا ماليا مدويا. فحين استلم البريطانيون إدارة الشؤون المالية المصرية كانت خدمة الدين تستهلك ثلثي العائدات الضريبية[٦٩]. وفي الحقيقة، كانت الضرائب الباهظة والتخفيضات في ميزانية الجيش من الأسباب الرئيسة وراء الثورة العرابية الوطنية. لكن بحلول عام ١٨٨٥، تم التوصل إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون مع حملة السندات الأجانب، مما منح الاقتصاد المصري فسحة عامين اثنين لالتقاط الأنفاس، إضافة إلى قرض جديد بضمانة دولية قيمته تسعة ملايين جنيه إسترليني. وبحلول عام ١٨٩٢، انتهت أزمة الديون، وفي خلال العقدين التاليين انخفضت نسبة الدين إلى العائدات بمقدار النصف: من ١٠: ١ إلى ٥: ١[٧٠].

مهد الإصلاح المالي السبيل أمام قروض جديدة من مستثمرين بريطانيين وأوروبيين (جنوا ثمار الاحتلال البريطاني بينما كانوا في العلن ينتقدونه بقسوة). وبلغ إجمالي تدفق رؤوس الأموال من سوق لندن إلى مصر أربعين مليونا من الجنيهات[٧١]. ولأن مصر تحت الحكم البريطاني تحديدا، وبالتالي فهي مضمونة ولن تتخلف عن السداد، كان بمقدورها الاقتراض من الخارج بمعدل فائدة يقل بمقدار النصف مقارنة بحالها في السابق. وساعدت القروض الجديدة على تمويل استثمارات مهمة في البنية التحتية المصرية، لاسيما سد أسوان (الأول) الذي بني بين عامي ١٩٠٢- ١٩٠٦، بهدف تخزين مياه الفيضان في الصيف ثم إطلاقها في فصل الجفاف، الأمر الذي ضاعف مرتين أو ثلاثا المحاصيل الزراعية التي يمكن للفلاحين إنتاجها[٧٢]. وبين عامي ١٨٨٩- ١٩٥٣، وازدادت مساحة الأراضي الصالحة

للزراعة بمقدار ٥٠٪ تقريبا. كما توسعت شبكة السكك الحديدية بمقدار أربعة أضعاف. ونما حجم التجارة المصرية بسرعة إلى أن توقف في بداية فترة الكساد الكبير، ليعاود نموه مرة أخرى خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. واستفاد الفلاحون المصريون بصورة مباشرة لا من البنية التحتية الأفضل حالا فقط، بل من الضرائب المنخفضة وسهولة الحصول على قروض ائتمانية أيضا. أما نسبة الذين انتسبوا إلى المدارس من عدد السكان فقد تضاعفت أربع مرات. كل ذلك تحقق عبر توليفة جمعت "العقول الإنكليزية والسواعد المصرية"، حسب المقولة الأثيرة التي أغرم بها البريطانيون. لكن عدد أصحاب العقول الإنكليز كان صغيرا إلى حد لافت: إذ لم يتجاوز ٦٦٢ مسؤولا بريطانيا (في مصر) عام ١٩٠٦ [٧٣].

لكن ثمة عقبة كأداء عرقلت المسيرة. فتبعا للتقديرات تجمد متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩١٣- ١٩٥٠[٧٤]. لماذا؟ مثلما حصل في الهند البريطانية خلال المدة نفسها، أبطل تأثيرات التقدم الاقتصادي النمو الاستثنائي في عدد السكان، حيث تضاعف معدله تقريبا بين عامي ١٨٨٢- ١٩١٧، ثم ازداد بنسبة ٥٠٪ خلال الثلاثين سنة التالية. ومما زاد الطين بلة ضعف محصول التصدير الرئيس في البلاد، القطن، وتعرضه لتقلبات الطلب العالمي. باختصار، صحيح أن مصر أصبحت أكثر ثراء إلا أن المواطن المصري العادي ظل على حاله. وفي الحقيقة لم يطرأ أي تحسن على وضع الصحة العامة الذي تردى إلى حد مريع. بل إن معدل وفيات الأطفال ارتفع فعلا بين عام ١٩١٧- ١٩٣٤.

ما الذي يجب على الأمريكيين استخلاصه من كل هذا؟ أولا، من الممكن احتلال بلد لعقود من السنين، مع الإنكار العنيد بوجود أية نية بذلك. يطلق على هذه الحالة اسم النفاق، وتمثل ملجأ يجب على الإمبراطوريات الليبرالية أن تلوذ به أحيانا. ثانيا، يمكن أن تكون إدارة العراق - ومحاولة دفعه إلى التكيف مع المُثل المؤسسية الغربية - عملا محبطا، بحيث لا تغل سوى ثمار هزيلة. في العديد من

النواحي، أصاب كرومر وخلفاؤه في السياسات والمؤسسات. وفي الحقيقة، قد يمنحهم خبراء التنمية الاقتصادية اليوم الدرجة الكاملة تقريبا: إذ أعادوا جدولة الدين والتوازن إلى الميزانية، وأصلحوا النظام الضريبي، ونجحوا في جعل العملة مستقرة، واجتذبوا استثمارات أجنبية جديدة في البنية التحتية، وحاربوا الفساد، وطبقوا حكم القانون، وأدخلوا تحسينات على النظام التعليمي. لكن النتائج الاقتصادية لم تصل إلى حد إثارة الإعجاب ولم تتوقف النخب المصرية عن التعبير عن استيائها من الحكم البريطاني. وفي الحقيقة، ترسخت قبل الحرب العالمية حركة وطنية حديثة (عرفت باسم "الوفد" فيما بعد).

هل يعد ما ذكرناه حجة ضد استخدام الأساليب التكتيكية نفسها في العراق اليوم؟ لا. لربما لم تشهد مصر "معجزة اقتصادية" تحت الحكم البريطاني. لكنها لم تصب أيضا بكارثة اقتصادية كان من المحتمل أن تحدث بسبب السياسات المالية اللامسؤولة لحكامها المتعاقبين. أما السؤال الذي نحتاج إلى طرحه فهو: كم كانت ستبلغ عائدات مصر في غياب الاستثمار الأجنبي الذي ضمنه الوجود البريطاني؟ ولربما يكون الأهم من ذلك أن نشير إلى أن مصر قد شكلت - كما ثبت - مصدر قوة استراتيجية لا تقدر بثمن خلال الحربين العالميتين. فانطلاقا من مصر، تمكن البريطانيون من شن الحرب على السلطنة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وإليها زحف الطليان ثم الألمان - من ليبيا - في محاولتهم لتأمين مناطق جنوب البحر المتوسط في الحرب العالمية الثانية. وهنالك سبب وجيه دفع المؤرخين لاعتبار النصر البريطاني في معركة العلمين (الثانية) التي جرت على بعد خمسين ميلا فقط غرب الإسكندرية بمثابة واحدة من نقاط التحول الحاسمة في الحرب ضد دول المحور. ولأسباب استراتيجية مشابهة، لا يمكن للولايات المتحدة ببساطة الانسحاب من عراق ما بعد صدام حسين؛ فآخر ما هي بحاجة إليه ظهور إيران أخرى، أو دولة غنية بالنفط يحكمها

الأصوليون الإسلاميون، أو نسخة شرق أوسطية عن يوغسلافيا، تسقط في مهاوي حرب أهلية ضروس. وبغض النظر عن مدى تلهف المنتقدين الأجانب والناخبين الأمريكيين لخروج أمريكي مبكر من العراق، فإن الخيار المعقول الوحيد في الحقيقة هو التشبث بالبقاء في العراق بقوة والعمل على إنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.

لذلك، دعونا نحدد ما يمكن تعلمه من تجربة بريطانيا في مصر. أولا، يجب وضع حدود لحجم السلطة التي يمكن منحها لمجلس الحكم المؤقت الذي يضم عددا من أبرز الشخصيات العراقية، ناهيك عن أية جمعية وطنية منتخبة. فالتحكم بسياسات البلاد العسكرية والمالية والنقدية بحاجة لأن يظل - على الأقل في المستقبل المنظور - في أيدي الأمريكيين. وهو أمر لن يكون سهلا. نكرر القول إن البريطانيين اضطروا - خلال فترة حكمهم لمصر - لمعارضة مساعي حكام البلاد الاسميين لإدارتها وحدهم. إذ قاموا في أعوام ١٨٨٤، ١٨٨٨، ١٨٩١، ١٩١٩، بطرد الوزراء المصريين المتمردين. وفي الحربين العالميتين توجب عليهم استخدام القوة لفرض ما يريدون، حيث عزلوا الخديوي عام ١٩١٤، وحاصروا قصر الملك فاروق بالدبابات عام ١٩٤٢. القوى المناهضة للإنكليز ردت بهجوم معاكس تمثل في اغتيال السير لي ستاك القائد العام للجيش المصري الذي عينه البريطانيون.

ثانيا، تحتاج الولايات المتحدة إلى تقديم مبالغ مالية كبيرة من أجل إعادة اعمار العراق - لا سيما اقتصاده - في حقبة ما بعد الحرب، تماما كما ساعدت المؤسسات والأوساط المالية والتجارية البريطانية في استقرار أوضاع مصر المالية، في ثمانينات القرن التاسع عشر. فعلى المدى المتوسط، يمكن للعراق أن يأمل باجتذاب الاستثمار الأجنبي وتمويل بعض عمليات استعادة نشاطه الاقتصادي من استغلال مخزونه النفطي. لكن الثقة بحاجة لأن تبنى وتستثار: العراق بحاجة لشيء يشابه القروض الكبيرة التي قدمها "بنك روتشيلد" في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع

عشر التي استخدمت لمنح الاستقرار للأوضاع المالية المصرية. المشكلة تكمن في ضخامة ديون العراق الخارجية الحالية: ١٢٠ مليار دولار للحكومات الأجنبية وعدد من المقرضين والبنوك التجارية، ناهيك عن حوالي ١٢٥ مليار دولار قيمة دعاوى التعويضات نتيجة حروب صدام العدوانية. لهذا السبب يجب إشراك صندوق النقد الدولي، المعادل الحديث لآل روتشيلد، بصورة عاجلة لإصلاح أوضاع العراق المالية[٧٥]. ودون إعفاء العراق من قسم كبير من ديونه سيصاب اقتصاده بالشلل.

لكن الدرس الثالث والأهم درس ديبلوماسي. فعلى شاكلة غلادستون لم يدفع النجاح العسكري الرئيس بوش إلى حد التهور وتجاهل الرأي العام العالمي حول مستقبل العراق. ومثلما سعى غلادستون إلى التوصل لاتفاق مع فرنسا وألمانيا حول موعد انسحاب بريطانيا من مصر، كذلك عاد بوش إلى الأمم المتحدة ليضمن رفع العقوبات عن العراق ويعرض (على الأمم المتحدة) دورا محدودا تلعبه في إعادة الاعمار - خصوصا تحمل بعض أعباء حفظ الأمن الذي تكره المؤسسة العسكرية الأمريكية القيام به نظرا لافتقاده التألق والإثارة. ومثل غلادستون، كان بوش بحاجة لمنح "محميته" الخارجية شكلا ظاهريا - على الأقل - من أشكال الشرعية الدولية، خصوصا إذا أراد مساعدة القوات الأجنبية. في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية (كما عرف السياسيون في العهد الفيكتوري بصورة أفضل ربما من بعض المحللين للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه الأيام) لا يوجد خط فاصل صارم وحاد بين الأحادية والتعددية (في العمل). وحتى بعد أن غزا البريطانيون مصر، لم يكن بمقدورهم التنكر لمصالح القوى الأوروبية الأخرى. وظل الفرنسيون ممثلين في "صندوق الدين العام" الذي أنشئ لإدارة شؤون مصر المالية بعد أن عجزت عن السداد عام ١٨٧٦. وحتى عام ١٩١٤، بقيت مصر تدين بالولاء للسلطنة العثمانية، التي خضعت على نحو متزايد للنفوذ الألماني. وبالطريقة نفسها، لا يمكن تقرير مستقبل العراق دون مشاركة الدول الأوروبية اليوم، وهذا يصح حتى في حالة

استعداد الولايات المتحدة لتحمل كافة تكاليف حفظ الأمن والنظام. لهذه الأسباب مجتمعة ليس لدى الرئيس بوش وغيره من المسؤولين الأمريكيين من خيار حقيقي سوى الاستمرار في إطلاق الوعود بانسحاب الجنود الأمريكان الوشيك من العراق. ومثلما فعل البريطانيون في مصر، من الممكن تقديم عدد كبير من الوعود والتعهدات بمغادرة البلاد، على مدى حقبة زمنية طويلة، دون الاضطرار للوفاء بها.

دعا بنجامين ديزرائيلي ذات مرة حكومة المحافظين بـ "النفاق المنظم". ولربما يكون أفضل ما نأمل به أن يطلق على العراق "المحرر" الصفة نفسها ذات يوم. وقد يحتاج الأمر إلى إعلان العودة الرسمية للحكم الذاتي في العراق خلال هذه السنة. لكن هناك حاجة أيضا إلى وضع قيود مستمرة على سيادة البلاد من أجل ضمان استعادة النشاط الاقتصادي، والاستقرار السياسي الداخلي، والأمن المستقبلي بالنسبة لتلك الدول التي هددها العراق ذات مرة[٧٦]. ويجب على السيد بريمر، أو أي مسؤول مثله، أن يستعد ليكون لورد كرومر العراق، نائب الملك والمتحكم بكل شيء لعقود قادمة من السنين فيما عدا الاسم. وإذا لم يتم العثور على أمريكي يقبل بالوظيفة، يمكن أن يتطوع أوروبي لأداء المهمة ضمن الشروط المناسبة، وهو أمر نؤكد على معقوليته.

في خطاب مهم - لكن لم يلق ما يستحقه من تغطية إعلامية - ألقاه الزعيم السابق للحزب الديمقراطي الليبرالي، بادي أشدان، تطرق بشكل متعمق إلى "مبادئ صنع السلام" التي تعلمها بوصفه الممثل الأعلى في البوسنة والهرسك (وهو منصب أوجدته اتفاقية دايتون). أما مبادؤه السبعة فكانت كالتالي:

١. لرسم خطة جديدة والتمسك بها. هذه الخطة تحتاج لأن توضع مسبقا - وليس لاحقا - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط للحملة العسكرية.

٢. ترسيخ حكم القانون - بأسرع ما يمكن.. والأهم ترسيخ حكم القانون قبل الديمقراطية. فدون الأول سرعان ما تضعف الثانية وتتقوض أركانها.

٣ـ تأسيس المصداقية على الفور. وكلما قويت ونشطت طريقة تعامل قوة حفظ السلام مع أية تحديات تواجه سلطتها في البداية، كلما تناقص عدد هذه التحديات في المستقبل.

٤. البدء بأسرع ما يمكن بإصلاحات رئيسة في البنية التحتية. من الجمارك، إلى قاعدة ضريبية موثوقة، إلى إدخال إصلاحات على الشرطة والخدمة المدنية، وإعادة بناء وحماية وفصل النظام القضائي، وتغيير هيكلية القوات المسلحة.

٥. [ضمان] أن يتمكن المجتمع الدولي من تنظيم وتنسيق جهوده في مسرح العمليات بطريقة تجعله قادرا على العمل واتخاذ القرارات.

٦ـ [توطيد] علاقة وثيقة إلى حد استثنائي بين الجوانب العسكرية والمدنية لآلية تطبيق مقررات السلام.

٧. تجنب تحديد مواعيد نهائية، والاكتفاء بـ"المدى البعيد".. فتنصيب "برمجيات" المجتمع الحر والمفتوح عملية بطيئة ولا يمكن إتمامها.. بخلال سنة أو نحوها.. وحفظ السلام عمل لا يقاس بالأشهر بل بالعقود. ما نحتاجه هنا.. هو "الإصرار على التشبث بالمكان".. الإرادة السياسية، ووحدة الهدف، القدرة على الاحتمال، على اعتبار أننا نمثل مجتمعا دوليا يريد أن يرى المهمة تنجز بنجاح. وهذا يعني الصمود، والتشبث بتحقيق الهدف، بعد وقت طويل من تلاشي تأثير الـ"سي ان ان""[٢٧].

هنالك حكمة لا شك فيها في كافة مبادئ اشداون السبعة، لا سيما الأخير منها. ومع ذلك فإن من المهم القول إن مثل هذه الأفكار الذاتية يمكن أن يعبر عنها بريطاني يدير "محمية" دولية في دولة أوروبية بشكل أسهل من أمريكي يدير سلطة مؤقتة في دولة شرق أوسطية. أما مبدأ اشداون الثامن والأخير فلا يقل أهمية:

٨ (إعطاء) عملية بناء السلام.. وجهة سياسية. بالنسبة للعراق، يتجسد ذلك في إقامة دولة ديمقراطية ومزدهرة في الشرق الأوسط الراتع في السلام والأمن. بالنسبة للبوسنة، تحل أوروبا محل الشرق الأوسط.

حان الوقت الآن للتفكير بمدى معقولية اعتبار أوروبا بالفعل "وجهة سياسية": ليس فقط للبوسنة، بل لكافة الأعضاء الفعليين والمحتملين في الاتحاد الأوروبي. فإذا كان ثمة ثقل مقابل لقوة الولايات المتحدة حاليا، فهو الاتحاد الأوروبي.

-٧-

"الإمبراطورية": أوروبا بين بروكسل وبيزنطة

حلم اوروبي اصبح الآن حقيقة.

عنوان لصحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ٢٠٠١

ثقل مقابل؟

هنالك دور معقول يلعبه الاتحاد الأوروبي كشريك للإمبراطورية الأمريكية: حافظ السلام الذي يسير في أعقاب صانع السلام. لكن الحرب في العراق أثارت احتمال قيام أوروبا بلعب دور مختلف جذريا: منافس إمبراطوري محتمل للولايات المتحدة. وهو دور يفضل زعماء أوروبا السياسيون لعبه. الرئيس الفرنسي جاك شيراك يريد - كما قال أحد مستشاريه السابقين - "عالما متعدد الأقطاب تمثل فيه أوروبا الثقل المقابل للقوة السياسية والعسكرية الأمريكية". المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت أعلن أن لبلاده وفرنسا "مصلحة مشتركة في عدم الخضوع لهيمنة حليفتنا القوية، الولايات المتحدة"[1]. كريس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، دعا أوروبا بكل وضوح، في خطاب ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، لتصبح "لاعبا جديا.. وثقلا جديا مقابلا للولايات المتحدة وندا لها"[2]. رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، صرح عشية توليه منصب رئاسة الاتحاد الأوروبي (تموز/ يوليو ٢٠٠٣) بأن "أوروبا لن تقدر على النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها غير خاضعة لها إلا إذا أصبحت أوروبا الكبرى"[3]. وحتى تيموثي

غاتون اش أكثر المعلقين البريطانيين دهاء ومراوغة، وجد نفسه مؤخرا تواقا لدور أوروبي عالمي أشد بروزا وثقة. وأكد في صحيفة "نيويورك تايمز" (أبريل/ نيسان ٢٠٠٢) على أن "أمريكا لديها القوة التي تفيد الجميع، بمن فيهم هي ذاتها"[٤].

على الصعيد الاقتصادي، لربما تلحق الصين بالولايات المتحدة في مرحلة ما خلال السنوات الأربعين القادمة. لكن في الوقت الراهن، لا يقترب من مساواة الناتج الأمريكي سوى الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن الحل يكمن في أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر قوة من الناحية السياسية، لتفعيل واستغلال ثقله الاقتصادي (وستعم الفائدة الجميع كما هو مفترض، خصوصا أوروبا بالتأكيد). لقد جرى التعبير عن هذه الأفكار والآراء بوتيرة متسارعة منذ الغزو الأنكلو - أمريكي للعراق.

في نظر العديد من المعلقين، فإن ذلك بالضبط هو هدف المعاهدة الجديدة لتأسيس دستور للاتحاد الأوروبي، الذي صاغته لجنة الميثاق برئاسة فاليري جيسكار ديستان (الرئيس الفرنسي السابق) وقدم إلى المجلس الأوروبي في سالونيك (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣). لنتناول بالبحث ما تقوله المعاهدة حول موضوع القوة العسكرية لأوروبا. في المادة " I-11 "، تشير الفقرة ٤ صراحة إلى أن "الاتحاد سوف يملك الصلاحية والأهلية لتحديد وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بما في ذلك صياغة واستنباط سياسة دفاعية مشتركة بصورة مكثفة ومتواصلة". أما في المادة " I-40 "، فتذكر الفقرة ٣ أن "الدول الأعضاء سوف تضع قدراتها المدنية والعسكرية بتصرف الاتحاد من أجل تطبيق سياسة الأمن والدفاع المشتركة"، وسوف "تعمل بشكل مكثف ومستمر على تحسين قدراتها العسكرية"[٥]. وفي حين ركز المعارضون البريطانيون لتوسيع سلطات الاتحاد الأوروبي على الجوانب الاتحادية السرية والخفية لمسودة الاتفاقية (كما هو متوقع)، اعتبرها بعض المعلقين الأمريكيين أحدث تمظهرات النزعة "المناهضة لأمريكا" في أوروبا. وتبعا للصحفي اندرو سوليفان، "هنالك أساس منطقي واحد لمثل هذا الاقتراح في هذا الوقت

بالذات، وهو كبح جماح قوة الولايات المتحدة". وحين يقول جيسكار ديستان نفسه إنه يريد أن يحظى الاتحاد الأوروبي "بالاحترام ويؤخذ رأيه باعتباره قوة سياسية على قدم المساواة مع القوى الكبرى الأخرى على الأرض"، فإن ذلك يبدو استدلالا جديرا بالتصديق(٦).

لا يثير هذا النوع من الكلام بالطبع سوى السخرية لدى بعض الأوساط. ففي جدله العنيف والشهير حول الموضوع، ازدرى روبرت كاغان بـ"الضعف النسبي" للأوروبيين مقارنة بالقوة الفاعلة والشجاعة الحربية للأمريكيين، مؤكدا أن "ضعف أوروبا العسكري أدى إلى تجنب ممارسة القوة العسكرية، وهذا أمر مفهوم تماما. وفي الحقيقة، أفرز اهتماما أوروبيا قويا بالإقامة ضمن عالم لا تلعب فيه القوة دورا مهما.. [لكن] رفض أوروبا لسياسة القوة، وتبخيسها لقيمة القوة العسكرية كأداة للعلاقات الدولية، اعتمد على تواجد القوات العسكرية الأمريكية على التراب الأوروبي"(٧). يمكن للمرء في الحقيقة المضي خطوة أبعد من كاغان. إذ لا يقتصر السبب الذي حول الأوروبيين من إله الحرب إلى ربة الجمال على التجارب المريعة التي كابدوها في الحربين العالميتين. بل يرجع أيضا إلى حقيقة أن قارتهم أصبحت أقل أهمية - نسبيا - مقارنة بحالها في القرن التاسع عشر. فنسبة سكانها إلى سكان العالم أصبحت نصف ما كانت عليه عام ١٨٢٠. وحصتها من الناتج العالمي انخفضت إلى الخمس، مقارنة بأكثر من الثلث عام ١٨٧٠. ومن المؤكد أن هذا الانحطاط النسبي سوف يستمر على ما يبدو في المستقبل المنظور. وفي نظر العديد من الأمريكيين، لا تكمن أهمية أوروبا الرئيسية اليوم في كونها منافسا استراتيجيا محتملا بل وجهة سياحية مقصودة(٨).

لكن إصرار كاغان العنيد على ضعف أوروبا يبقى ضمن رأي الأقلية داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية. وهناك عدد مهم من المعلقين والباحثين الذين اقتفوا خطى صمويل هنتنغتون في رؤية الاندماج الأوروبي بمثابة "أهم خطوة" تنأى

عن العالم "أحادي القطب" الذي ظهر في الفترة - الفجوة التي أعقبت الحرب الباردة، باتجاه قرن جديد "متعدد الأقطاب حقا"[٩]. وتوقع تشارلز كوبتشان أن "تلحق أوروبا بأمريكا في وقت قريب.. لأنها تتجمع معا، وتحشد مصادر وموارد كبيرة ومؤثرة، وتمتلك الدول الأعضاء رأس مال فكريا جاهزا. إن اتحاد أوروبا السياسي هو مركز تغير المشهد العالمي". وتبعا لكوبتشان فإن "أوروبا الجماعية.. تقف على عتبة" تحدي القوة الأمريكية"[١٠]. كما عقد مقارنة تشبيهية تثير الفضول مع العالم القديم، حيث صور الاتحاد الأوروبي كـ"قطب بازغ، يقسم الغرب إلى نصفين، أمريكي وأوروبي"[١١].

هل يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي بمثابة بيزنطة جديدة؟ آراء كوبتشان أقل فرادة وأصالة مما تبدو للوهلة الأولى. إذ ألهمت التشبيهات الكلاسيكية أيضا الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر ليطالب "بنوع جديد من الإمبراطورية، تكون مقبولة في عالم حقوق الإنسان والقيم العالمية.. إمبراطورية تستهدف، مثل كافة الإمبراطوريات، إحلال النظام والتنظيم، لكنها تعتمد اليوم على المبدأ الطوعي". ومن المهم الإشارة إلى أن كوبر يعتبر الاتحاد الأوروبي، لا الولايات المتحدة، المؤسسة الأقدر على التحول إلى مثل هذه الإمبراطورية المابعد حداثية:

الاتحاد الأوروبي المابعد حداثي يقدم رؤية للإمبراطورية التعاونية، حيث الحرية المشتركة، والأمن المشترك دون الهيمنة الاثنية/ العرقية والاستبداد المركزي اللذين خضعت لهما الإمبراطوريات السالفة، ودون الإقصاء الاثني الذي شكل علامة مميزة للدولة/ الأمة.. ويمكن للإمبراطورية التعاونية أن تكون.. إطارا يشارك فيه الجميع في الحكم، حيث لا تهيمن دولة بمفردها، ولا تكون مبادئ الحكم اثنية بل قانونية. ولن يطلب من المركز سوى "ألطف" اللمسات: "البيروقراطية الإمبراطورية" يجب أن تخضع للسيطرة، والمحاسبة والمساءلة، وأن تكون خادما لا سيدا لدول الرابطة المستقلة ذات المصلحة المشتركة. يجب على هذه المؤسسة أن

تكرس للحرية والديمقراطية وتخلص لهما باعتبارهما من أجزائها التكوينية. وعلى شاكلة روما، سوف توفر هذه الرابطة لمواطنيها القوانين والعملات والطرقات (١٢).

لكن لا حاجة بنا لاستحضار ذكرى روما أو بيزنطة لإثبات قدرة أوروبا على إفساد حفلة القطب الواحد الأمريكية. جوزيف ناي أيضا يرى أن أوروبا قد أصبحت ندا مكافئا لأمريكا في المجال الاقتصادي، حيث "لا تهيمن الولايات المتحدة، وينبغي عليها المساومة كند معادل لأوروبا" (١٣). وبالرغم من أن نهوض الصين يسبب قلقا أكبر لجون ميرسهايمر، إلا أنه معني أيضا بالتحديين المحتملين اللذين يتوقع أن يصدرا من أوروبا للقوة الأمريكية: "إما أن تغادر الولايات المتحدة أوروبا.. لأنها ليست مضطرة لاحتواء ند منافس يبرز للعيان، وفي هذه الحالة تصبح المنطقة أقل استقرارا، أو تبقى، لاحتواء منافس رهيب، في وضع يرجح أن يكون خطيرا" (١٤). أما المؤرخ بول كيندي فقد انضم إلى الجوقة، مؤكدا على الأهمية الديمغرافية للاندماج والتوسع الأوروبي. كتب قائلا في الذكرى السنوية الأولى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية: "حتى في الوقت الحاضر، تتفوق [أوروبا] في عدد السكان على الولايات المتحدة.. بينما تعادلها - أو تتفوق عليها قليلا - في حصتها من إجمالي الناتج العالمي. ومع وجود خطط لضم مزيد من الأعضاء، وترسخ استعمال اليورو، يظهر اتجاه لا يعرف شيئا عن الخط الفاصل للحادي عشر من سبتمبر على ما يبدو" (١٥). والخاتمة الناجحة لاتفاقيات ضم عشرة من الأعضاء الجدد - ناهيك عن الارتفاع المستمر لقيمة اليورو مقابل الدولار منذ ظهور مقالة كيندي - قد بررت على ما يبدو هذا التحليل. وكذلك حال المعارضة الصاخبة والفاعلة إلى حد ما - في نظر بعض المعلقين - لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الأقل للسياسة الأمريكية في العراق. وإذا كان هناك منافس إمبراطوري للولايات المتحدة اليوم، فيبدو أنه الاتحاد الأوروبي.

الحجج المؤيدة

ما هي الطرائق التي يمثل فيها الاتحاد الأوروبي حقا ثقلا مقابلا - ولنتجنب كلمة "تهديد" المغالية - للولايات المتحدة؟

الديمغرافيا

مثلما أصاب كيندي بالقول، إن سكان الاتحاد الأوروبي يزيدون بمقدار الربع على سكان الولايات المتحدة. وتتمثل إحدى نتائج التوسع الوشيك للاتحاد في تزايد حجم الفجوة الديمغرافية، ليبلغ عدد سكانه أقل قليلا من ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة بمرة ونصف.

الناتج

على صعيد إجمالي الناتج الاقتصادي، لا يتخلف الاتحاد الأوروبي كثيرا عن الولايات المتحدة، اعتمادا على المقياس المستخدم. وتبعا للبنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي للدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة (قبل توسعته) ٨٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ١٠.٤ تريليون دولار في الولايات المتحدة. بكلمات أخرى، يبلغ حجم الاقتصاد الأوروبي ٨٢٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي. أما تعديل الأرقام على أساس تكافؤ القوة الشرائية فيخفض الفجوة - على أساس أن ناتج الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة ٦٪ تقريبا - لكنه لا يلغيها. لكن حين يقاس الناتج بالأسعار الثابتة (سعر الدولار عام ١٩٩٥) يمكن القول إن إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي يحتل مرتبة أعلى[١٦]. ولن تشكل الدول العشر التي توشك على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إضافة مهمة إلى مجمل الناتج[١٧]. لكن بعد انضمامها، سيكون إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء الخمس والعشرين أكبر من الناتج المحلي للولايات المتحدة، على أساس تكافؤ القوة الشرائية، رغم أنه سيظل أصغر بنسبة ١٥٪ تقريبا بأسعار الدولار الحالية.

الإنتاجية

أمضت اقتصادات أوروبا الغربية معظم سنوات نصف القرن الماضي محاولة بسرعة اللحاق بالولايات المتحدة (حين يقاس الأداء بمقياس الإنتاجية). في عام ١٩٥٠، كان إجمالي الناتج المحلي/ ساعة العمل في الولايات المتحدة أعلى بثلاث مرات منه في ألمانيا: أما اليوم فوصلت الإنتاجية الألمانية إلى معدل يقل بنسبة ٢٣٪ فقط، بينما لا يقل مستوى الإنتاجية الفرنسية سوى بنسبة ٢٪. وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٩٨، ارتفع المعدل الوسطي للإنتاجية في الولايات المتحدة بنسبة ١.٥٪ سنويا، مقارنة بنسبة ٢٤٪ في فرنسا[١٨].

التجارة

تعاني الولايات المتحدة من عجز كبير في حساباتها الخارجية، بغض النظر عما إذا أخذنا بالاعتبار التجارة "المرئية" أو الحساب الجاري برمته. وهذا لا ينطبق على الاتحاد الأوروبي. ولا يقتصر الأمر على أن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات الدولية تتجاوز قليلا حصة الولايات المتحدة (٢٠٪ مقابل ١٨٪)، بل إن لديه فائضا تجاريا صغيرا[١٩]. ولا مجال للشك في وجوب تعامل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي كند مساو لها في أية مفاوضات تجارية. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي لا يعتمد على تدفق رأس المال الأجنبي مثلما تفعل الولايات المتحدة (وهي نقطة سنقوم باستقصائها بتركيز أكبر في الفصل التالي)، فهو في الحقيقة مصدر لرأس المال.

العملة الواحدة

استطاع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي تغيير سوق رأس المال العالمية إلى حد بعيد، لكن ذلك لم يحظ بتقدير واسع النطاق. فحجم السندات الحكومية

بالعملات الأوروبية كان ضخما حتى قبل ظهور العملة الموحدة: في عام ١٩٩٨، كان الحجم غير المدفوع للسندات الحكومية في منطقة اليورو يساوي حوالي نصف الحجم غير المدفوع لسندات الحكومة الأمريكية[٢٠]. لكن، ومثلما أظهر التحول السريع لعائدات السندات في منطقة اليورو، قلص الاتحاد النقدي إلى حد كبير ما يدعوه المستثمرون بـ"مخاطرة البلد"، ولذلك فإن سندات كافة الأعضاء في منطقة اليورو تعتبر الآن مضمونة مثل السندات الألمانية القديمة. لقد نجح الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي في تعزيز وتشجيع سوق السندات المالية الأوروبية. وتبعا لبنك التسوية الدولي، فإن حوالي ٤٧٪ من صافي إصدار السندات الدولية قد تم باليورو منذ الربع الأول من عام ١٩٩٩، مقارنة بنسبة ٤٥٪ بالدولار. وخلال المدة الزمنية السابقة نفسها على بدء العمل باليورو كانت النسبة - على التوالي - ٢٩٪ للعملات التي اندمجت لتشكيل اليورو، و ٥١٪ للدولار[٢١]. علاوة على ذلك، فرضت اتفاقية الاستقرار والنمو قيودا صارمة على السياسات المالية لدول منطقة اليورو، رغم أننا لا نعرف هل سيفرض القانون الذي يقيد العجز في الميزانية بحدود ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى أم لا. نظريا على الأقل، جرى "تعليق" العمل بالاتفاقية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

لذلك لا يمكن إغفال احتمال أن يبدأ المستثمرون باعتبار اليورو على مستوى الدولار حين يتعلق الأمر بتعيين السندات المالية التي ينخفض فيها مستوى المخاطرة. وفي الحقيقة، بدأوا بذلك فعلا. ففي السنة التي تلت شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٢، انخفضت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة ٤٥٪. أما عائدات السندات الأمريكية الطويلة الأجل فظلت أعلى من عائدات منطقة اليورو بمعدل يتراوح بين ١٠ـ ٧٠ نقطة منذ عام ١٩٩٧، بعد أن بقيت أدنى طيلة العشرين سنة الماضية (باستثناء سنتين اثنتين)[٢٢]. وتبعا لأحد التقديرات، سوف يكون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس القادمة أعلى إلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي منه في الولايات

المتحدة[٣٣]. وحين استحث رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد شركة النفط الماليزية الحكومية على تسعير إنتاجها من الغاز والنفط باليورو بدلا من الدولار، كان يستهدف دون شك تسجيل نقطة سياسية على حساب الولايات المتحدة. لكن اقتراحه (في حزيران/ يونيو الماضي) لم يكن عبثيا. ومن الأمور ذات الدلالة المهمة أن يستغل رسامو الكاريكاتير العرب مناسبة ارتفاع قيمة اليورو ويعتبروه دليلا دامغا على ضعف الولايات المتحدة. وفي إحدى الرسوم الكاريكاتورية التي عرضتها قناة الجزيرة عام ٢٠٠٣، ظهر اليورو مرفرفا على سارية بدل الدولار الذي انخفضت قيمته، بينما وقف العم سام متكدرا والدموع في عينيه[٣٤].

دستور فيدرالي

ظاهريا، لا تقيم مسودةُ معاهدة الميثاق الأوروبي المؤسسة للدستور فيدراليةً أوروبية. نحن نعرف ذلك لأن عبارة الولايات المتحدة الأوروبية لا تكاد تظهر، ولأن كلمة "فيدرالية" حذفت من النسخة الأولية للمادة "I-1"، الفقرة ١. أما النسخة الأصلية فتذكر ما يلي: "أخذا بالاعتبار رغبة شعوب ودول أوروبا في بناء مستقبل مشترك، فإن هذا الدستور يؤسس اتحادا.. سوف تنسق ضمنه سياسات الدول الأعضاء، وسوف يدير بعض القدرات المعينة المشتركة على أسس فيدرالية". أما النسخة النهائية فكانت مختلفة نوعا ما: "أخذا بالاعتبار رغبة مواطني ودول أوروبا في بناء مستقبل مشترك، فإن هذا الدستور يؤسس الاتحاد الأوروبي، الذي تمنحه الدول الأعضاء الصلاحيات لتحقيق أهدافها المشتركة. لسوف ينسق الاتحاد السياسات التي تستهدف الدول الأعضاء من خلالها تحقيق هذه الأهداف، وسيمارس بطريقة الجماعة هذه الصلاحيات التي منحتها له[٣٥]". السؤال المطروح بالطبع يتعلق بالمدى الذي تبقى فيه الاتفاقية التمهيدية في التطبيق العملي وثيقة فيدرالية. بعض المعنيين قصدوا بالتأكيد أن تكون كذلك. وحين عقد الاجتماع الذي ضم مائة وخمسة من الأعضاء في ليكين (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، أعلن أن هدفه سيكون

"بناء اتحاد سياسي" لإكمال الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي أنشئ في ماستريخت قبل تسع سنين. وفي بيان مشترك ألقي أمام اجتماع ليكين، عبر الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني عن الرغبة بأن يحول المؤتمر الاتحاد الأوروبي إلى "فيدرالية من الدول/ الأمم". وتقدم رئيس الوزراء اليوناني خطوة أبعد حين دعا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ إلى وجوب أن يرتقي "الاتحاد الأوروبي الموسع إلى اتحاد سياسي كامل مع مؤسسات وسياسات حكومية قوية ذات طبيعة فيدرالية"[٢٦].

في بعض النواحي، يجب التوكيد على أن الاتحاد الأوروبي له طبيعة شبه فيدرالية منذ الآن. وهذا يبدو أشد وضوحا في المجال القانوني. إذ تعادل تشريعات الاتحاد الأوروبي حوالي نصف كافة التشريعات والقوانين الجديدة مع أوروبا [٢٧]. المادة "I-10" من المعاهدة التمهيدية تؤكد مجددا (رغم أنها ربما تعزز أيضا) مبدأ راسخا منذ زمن بعيد، وهو أولوية قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الوطني. فلدى أوروبا ميثاق لحقوق الإنسان، تعمل به محكمة حقوق الإنسان المستقلة في ستراسبورغ. لكن المعاهدة التمهيدية تشمل شرعة جديدة للحقوق الأساسية، تتحمل محكمة العدل الأوروبية مسؤولية تفسيرها، وبالتالي تعزز وتدعم موقف تلك المحكمة (ومقرها لوكسمبورغ) باعتبارها المحكمة العليا في أوروبا. اقترحت المعاهدة التمهيدية أيضا إنشاء فئة جديدة من الجرائم العابرة للحدود، أي تدخل في نطاق سلطة النائب العام الأوروبي، وبالتالي توسع صلاحية الاتحاد الأوروبي إلى مجال القانون الجنائي.

للاتحاد الأوروبي - حتى لو كان ذلك على الورق - العديد من المؤسسات التي ينتظر من الفيدرالية أن تملكها: لا يقتصر الأمر على المحكمة العليا فقط، بل ما يدعوه الألمان بـ"البوندسرات" (مجلس وزاري يمثل حكومات الدول الأعضاء). إضافة إلى برلمان، ومصرف مركزي، ووظائف بيروقراطية دائمة. أما التغييرات المؤسسية الرئيسة التي تصورتها معاهدة ديستان فهي مصممة - جزئيا - لمنح هذه الفيدرالية

الأولية لا مجرد الشخصية القانونية بل الفعلية أيضا. وهكذا فإن رئاسة المجلس الأوروبي (المكون من رؤساء وزعماء الدول الأعضاء الذي ينعقد مرة كل ٣ أشهر) لن تشغلها الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر: بل سيحتلها شخص واحد، ينتخبه أعضاء المجلس ليشغل المنصب مدة خمس سنوات. وخلافا لذلك، سوف يعين المجلس الأوروبي رئيس المفوضية الأوروبية، لكنه سيحتاج إلى موافقة الأغلبية في البرلمان الأوروبي للمصادقة على تعيينه في المنصب. فأي منصب إذن هو المهيمن؟ في حكم المؤكد تقريبا أنه هذا الأخير، نظرا لانعقاد اجتماعات المفوضية بوتيرة أكبر. ولسوف يكون هناك أيضا مفوض وحيد يلعب دور وزير الخارجية، وهو دور يؤديه حاليا - بشكل فيه بعض التشويش والارتباك - شخصان منفصلان.

لكن أكثر الفقرات التي تؤكد على الفدرالية ضمنا في مسودة الدستور هي تلك التي توضح صلاحيات الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، ومناطقها ومواقعها. لم يخضع حتى الآن سوى عدد محدود من المجالات السياسية - ثلاثة وأربعين على وجه الدقة - لنظام الأغلبية المحددة والمؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري. أما القرارات في المجالات الأخرى فكانت تتطلب الإجماع؛ بكلمات أخرى، يمكن للقرارات أن يعترضها "فيتو" دولة واحدة فقط. المعاهد التمهيدية لا تلغي حق كل دولة باستخدام "الفيتو"، لكنها تحصره في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، والدفاع، والضرائب. ونظام تصويت الأغلبية سوف يطبق الآن في سبعين مجالا، تشمل الهجرة والسياسة الاجتماعية. وفي أكثر الفقرات شمولية في تأثيرها، تؤكد المعاهدة التمهيدية أن صلاحية الاتحاد الأوروبي لا تشمل السياسة الخارجية والدفاعية فقط بل "تنسيق سياسات الاقتصاد والعمالة للدول الأعضاء" (المادتان "I-14/11-I")، إضافة إلى "السياسة التجارية المشتركة" (المادة "I-12"). كما تفوض الاتحاد الأوروبي بجمع أية تمويلات يعتبرها "ضرورية لتحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته" (المادة "I-53"). تبدو التنازلات السطحية لصالح السيادة الوطنية - "مبدأ

التشاور" و"مبدأ سلطة الدولة الإضافية" - غامضة ومبهمة مقارنة مع هذا التوكيد الصريح على السلطة المالية للاتحاد. الأمر الحاسم في أهميته هو أن الحق باقتراح قوانين وتشريعات الاتحاد الأوروبي تحتكره المفوضية. وتبعا لأحد التقييمات، فإن توسيع وتعديل الأغلبية المحددة المؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري سوف يزيدان إلى حد كبير فرص تحول مسودات القوانين إلى أوامر وتوجيهات[٢٨].

لكل هذه الأسباب، هنالك دليل ظاهري على الأقل يثبت أن الاتحاد الأوروبي سيصبح - في الممارسة العملية - كيانا قريب الشبه بفيدرالية الولايات المتحدة الأوروبية، إذا حازت معاهدة الميثاق التمهيدية على موافقة الدول الأعضاء.

الثقافة

ليس ثمة شك في أن ثقافة أوروبا السياسية تزداد اليوم وعيا بالذات، واختلافا عن الولايات المتحدة، وعداء لها (بل إن ذلك قد تحول إلى "كليشيه" شائعة). وأظهرت أحدث الاستطلاعات التي أجراها مركز بيو للأبحاث أن أغلبية كبيرة في فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، تفضل الآن سياسة أوروبية خارجية أكثر استقلالية (أقل تأثرا بالولايات المتحدة) (انظر الجدول ٩)[٢٩]. وهذا دون ريب عاقبة معارضة الرأي العام الواسعة للحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق. بين عامي ١٩٩٣- ٢٠٠٠، كانت لأكثر من ٨٣٪ من البريطانيين المبحوثين آراء "إيجابية" حول الولايات المتحدة: وبحلول آذار/ مارس ٢٠٠٣، انخفضت النسبة إلى ٤٨٪. في فرنسا، انخفضت نسبة المؤيدين لأمريكا خلال المدة نفسها بمقدار النصف (من ٦٢٪ إلى ٣١٪). في إيطاليا انحدرت من ثلاثة أرباع إلى الثلث: في ألمانيا، من أكثر من ٧٥٪ إلى ٢٥٪: في إسبانيا من ٥٠٪ إلى ١٤٪[٣٠]. أما قصر أمد الحرب وكشف شرور نظام صدام حسين بعد الحرب فقد أحدثا تعديلا جزئيا لكن ليس كاملا على هذه الاتجاهات والنزعات[٣١].

الجدول (٩)

الأراء العامة حول التحالف الأمريكي - الأوروبي، ٢٠٠٣

	التحالف الأمريكي - الأوروبي يجب ان يبقى وثيقا	*يجب ان يبقى بلدنا اكثر استقلالا*
فرنسا	٢٣	٧٦
إسبانيا	٢٨	٦٢
إيطاليا	٣٧	٦١
ألمانيا	٤٢	٥٧
بريطانيا	٥١	٤٥
الولايات المتحدة	٥٣	٣٩

لا يمثل ذلك الدليل الوحيد على الاختلاف في الثقافات السياسية. فالافتراضات النظرية التي ما زال يطلقها الأمريكيون حول الوحدة الجوهرية لـ"الحضارة الغربية" تبدو عرضة لشكوك متزايدة على ضوء الانحسار الحاد في نسبة المتدينين في أوروبا (انظر الجدول ١٠). في هولندا، وبريطانيا، وألمانيا، والسويد، والدانمرك، لا يذهب سوى أقل من واحد من كل عشرة أشخاص إلى الكنيسة مرة في الشهر على الأقل، وهذا انخفاض دراماتيكي مقارنة بالوضع في الستينات. في إيطاليا وأيرلندا الكاثوليكيتين فقط يذهب أكثر من ثلث السكان للتعبد في الكنيسة مرة في الشهر أو أكثر[٣٢]. وفي عملية مسح أجراها معهد غالوب للمواقف الدينية (عام ١٩٩٩)، تبين أن ٤٩٪ من الدنمركيين، و ٥٢٪ من النروجيين، و ٥٥٪ من السويديين، قالوا إنهم لا يأبهون لوجود الله. في حين قال ٨٢٪ من المبحوثين في أمريكا الشمالية إن الله "مهم جدا" بالنسبة لهم. ولا يمثل ذلك أمرا استثنائيا في أوروبا الغربية (أو "القديمة"). فتبعا لمعهد غالوب، فإن ٤٨٪ من سكان أوروبا الغربية لم يرتادوا كنيسة أبدا: أما النسبة في أوروبا الشرقية فهي أقل قليلا: ٤٤٪. ستة من

كل عشرة أمريكيين يؤمنون بوجود الله، لكن المعدل في أوروبا الشرقية ينخفض إلى أربعة من عشرة. كما أن ثلثي التشيك تقريبا يعتبرون أن الله غير مهم في حياتهم - وهي نسبة تفوق مثلتها حتى في السويد.

الجدول (١٠)

قصة حضارتين؟

المواقف الدينية في أمريكا الشمالية وأوروبا

	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية
نسبة الذين يحضرون الطقوس الدينية مرة أو أكثر في الأسبوع	٤٧	٢٠	١٤
نسبة الذين يعتبرون الله مهما أو بالغ الأهمية في حياتهم	٨٣	٤٩	٤٩
نسبة المنكرين لوجود الله أو الروح أو قوة الحياة الدافعة	٢	١٥	٩
نسبة الموافقين على عدم وجود حقيقة جوهرية في الدين	٦	١٧	١١

اللازمة الطبيعية لهذا الصدع الثقافي المتوسع بين طرفي المحيط الأطلسي هي تنامي الوعي الأوروبي بالذات. واحد فقط من بين عشرة أوروبيين يعتبر الآن العضوية في الاتحاد الأوروبي "أمرا سيئا" لا لبس فيه. حتى في بريطانيا المعارضة لتوسيع سلطات الاتحاد الأوروبي، انخفضت نسبة المواطنين في هذا المعسكر من ٣٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢١٪ اليوم. في حين يريد نصف الأوروبيين تقريبا أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا أكبر في حياتهم بخلال مدة خمس سنوات. كما أن ثلث الأوروبيين الذين استطلعت آراؤهم عام ٢٠٠٢، اعتبروا أن الاتحاد الأوروبي مرشح ليمارس "نفوذا أقوى في الشؤون الدولية"[٣٢٣].

العلاقات الخارجية

أخيرا، لا يجب التقليل من أهمية القوة المحتملة للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية. وبالرغم من تخلف الدول الأوروبية كثيرا عن الولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا السلاح، إلا أن من المتعذر تجاهل قدراتها العسكرية. صحيح أن ميزانية الدفاع الأمريكية تبلغ حوالي ضعف مجموع الميزانيات الدفاعية للدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٣٤]. وصحيح أنه على الصعيد المالي، تتجاوز المساهمة الأمريكية في حلف الناتو مساهمات دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الحلف بنسبة ٣٠٪ تقريبا[٣٥]. لكن مجموع الإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي يفوق إلى حد كبير ما تنفقه روسيا أو اليابان أو الصين على الدفاع. وفي الحقيقة، تسبق دول الاتحاد الأوروبي الآن الولايات المتحدة في القوة البشرية (حوالي ١.٨ مليون شخص في الخدمة مقابل ١.٥ مليون)، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصين (٢.٥ مليون). أما جيوش أوروبا فهي أقل تدريبا وتجهيزا من جيش الولايات المتحدة بالطبع: ولا يمكن اعتبار سوى جزء بسيط من الجنود بوصفهم "جاهزين وفاعلين قتاليا". إلا أن هناك دورا مهما وواضحا للجنود الأوروبيين لا يتطلب منهم امتلاك كامل تقانة الأسلحة الأمريكية: حفظ السلام في عدد متزايد من الأماكن التي تسودها "حالات ما بعد الصراع". في عامي ٢٠٠٠و ٢٠٠١، بلغ عدد جنود دول الاتحاد الأوروبي الذين شاركوا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سبعة أضعاف عدد الجنود المشاركين فيها من الولايات المتحدة[٣٦].

تفوقت دول الاتحاد الأوروبي أيضا على الولايات المتحدة إلى حد كبير في المعونات المقدمة إلى الدول النامية. وإذا أجريت تعديلات على ميزانيات المعونة الرسمية لتأخذ في الاعتبار جملة متنوعة من العوامل ذات الصلة، يبدو لنا أن مجموع موازنات المعونة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يبلغ ثلاثة أضعاف موازنة المعونة الأمريكية[٣٧]. وحينما تجمع هذه المؤشرات مع غيرها - الانفتاح

أمام التجارة الدولية، الاستثمار في الدول النامية، الانفتاح أمام الهجرة الشرعية، تبني ممارسات بيئية "مسؤولة" - تحتل الولايات المتحدة مرتبة متدنية (إن لم نقل مخزية) على سلم الاقتصادات المتقدمة "الملتزمة بالتنمية" (المرتبة العشرون من بين واحد وعشرين دولة)[٣٨]. ومما له دلالة لا تفتقد الأهمية أن خمس عشرة من الدول التسع عشرة التي تسبق الولايات المتحدة في هذا المجال هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بالطبع يجب أن نعزو التزام الأوروبيين بالتنمية إلى غيرية الحكومات الوطنية لا إلى الاتحاد الأوروبي ذاته. ومع ذلك، لا بد أن يكون لحقيقة تفوق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة في هذه الميادين بعض المضامين الجيوسياسية. علاوة على أن الاتحاد الأوروبي يلعب بمفرده دورا متناميا من خلال مكتب المعونات الإنسانية التابع للمفوضية، والوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومن المهم في دلالته أن توضع هيئة المعاملات المصرفية والمدفوعات والهيئة المالية المركزية في إقليم كوسوفو (الذي تحتله الأمم المتحدة) تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي: وفي الحقيقة، يعتبر اليورو العملة الرسمية في الإقليم حاليا[٣٩].

نزعت عمليات المسح الدولية التي أجريت مؤخرا إلى التركيز على المواقف السلبية المتزايدة التي تتبناها شعوب الدول النامية تجاه الولايات المتحدة. ويبدو من المرجح أن مواقفها تجاه الاتحاد الأوروبي أكثر إيجابية. ومهما كان مدلول "القوة الناعمة"، يبدو أن الاتحاد الأوروبي مصمم على اكتسابها.

لكل هذه الأسباب، لا يبدو من غير المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة اعتبار الاتحاد الأوروبي منافسا محتملا، إن لم يكن فعليا.

الحجج المعارضة

لكن هناك وجها آخر لبيان الميزانية هذا، يتعرض للتجاهل من قبل أولئك الذين يفترضون وجود منافسة (إن لم نقل عداوة) وليدة بين جانبي الأطلسي. وحين نتفحص "جانب المدين" من حساب الاتحاد الأوروبي، يتضح لنا عدم وجود ما يقلق الأمريكيين. فبعيدا عن كون الاتحاد الأوروبي إمبراطورية منافسة في طور التشكل، تشير طبيعته "الانطوائية" إلى أن من الأفضل فهمه باعتباره كيانا يوجه معظم جهوده نحو الحفاظ على توازنه الداخلي بدلا من ممارسة القوة فيما وراء حدوده.

نسبة كبيرة من السكان المسنين

أوروبا تهرم وتشيخ. منتصف العمر سيرتفع في ألمانيا من ٤٠ سنة حاليا إلى ٤٧ في عام ٢٠٥٠؛ وفي فرنسا من ٢٨ إلى ٤٥؛ وفي هنغاريا من ٣٨ إلى ٥٠ (أمريكا تهرم أيضا بالطبع، لكن ليس بهذه السرعة، فمنتصف العمر سيرتفع فيها خلال الخمسين سنة القادمة من ٣٥ إلى ٤٠). المضامين سيئة والعواقب خطيرة. وتبعا للمفوضية الأوروبية، فإن ارتفاع معدل الإعالة يمكن أن يخفض نسبة النمو السنوي بمقدار ثلاثة أرباع النقطة بحلول عام ٢٠٤٠ (انظر الفقرة التالية)[٤٠]. لربما يقلل هذا الحساب من حجم المشكلة. فتبعا لتقديرات عدم التوازن بين الأجيال في الأنظمة المالية للاقتصادات العالمية، تحتاج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة عاجلة إلى زيادة الضرائب أو تخفيض التحويلات الحكومية إن أرادت تجنب فرض أعباء ضريبية غير مسبوقة في أوقات السلم على الجيل القادم. وفي حالة النمسا وفنلندا وهولندا، يجب أن تصل التخفيضات في التحويلات الحكومية إلى ٢٠٪ لتحقيق التوازن بين الأجيال[٤١]. وليس من قبيل المصادفة أن تستهلك المجادلات الخلافية حول المعاشات التقاعدية معظم وقت السياسيين الألمان والفرنسيين. الإصلاحات الضرورية لتجنب انهيار أنظمة الرعاية الاجتماعية الأوروبية تتطلب تضحيات فورية بالمكاسب والمصالح القوية.

الأداء الاقتصادي

منذ الأربعينات، جرى باستمرار تسويق الاندماج الأوروبي للناخبين بلغة الفوائد والمكاسب الاقتصادية. وبدا أن تزامن أول موجة من الاندماج الأوروبي مع "المعجزة الاقتصادية" في الخمسينات والستينات يؤكد ذلك، رغم أن العلاقة العرضية بينهما (الاندماج والمعجزة) كانت ضعيفة[42]. لكن الزعم بأن الاندماج والتكامل يعززان النمو أصبح مؤخرا أكثر معقولية وقابلية للتصديق. يمكن للمرء أن يشكك في قدرة قانون أوروبا الواحدة (١٩٨٦)، ومعاهدة ماستريخت (١٩٩٢)، على زيادة تكامل واندماج اقتصاد أوروبا الغربية. صحيح أن الحواجز غير الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات قد تقلصت إلى حد كبير. واستخدام عملة موحدة جعل من السهل - على الأقل - مقارنة الأسعار عبر حدود اثنتي عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي (من أصل خمس عشرة). لكن أداء أوروبا الاقتصادي منذ تطبيق هذه الإجراءات كان مخيبا للآمال على أقل تقدير. فبين عامي ١٩٥٠- ١٩٧٣، بلغ معدل النمو السنوي الوسطي لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الغربية (عموما) ٤١ ٪. وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٩٨، انخفض إلى ١،٨ ٪. وخلال هذه الفترة الأخيرة، لم يحدث فرق مهم بين النمو الذي شهدته "الموجة الأولى" من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أي الأعضاء الجدد الذين انضموا بعد عام ١٩٧٣ وبين الدول غير الأعضاء[43]. اللافت على نحو خاص هو الأداء الهزيل للدول التي شاركت في الاتحاد النقدي منذ عام ١٩٩٩. وتبعا لصندوق النقد الدولي، توسعت "فجوة الناتج" في كافة اقتصادات منطقة اليورو بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، وتقف حاليا عند نسبة تتراوح بين ٢و- ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[44].

تفوقَ أداء الاقتصاد الأمريكي (بالمقارنة مع الأداء الأوروبي). ففي كل سنة من العقد الأخير (باستثناء عام ٢٠٠١)، كان معدل النمو السنوي لاقتصاد الاتحاد

الأوروبي أقل منه في الاقتصاد الأمريكي[٤٥]. وتبعا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة حوالي ٣.٦٪ وسطيا في السنة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠١. أما في الاتحاد الأوروبي فلم يتجاوز ٢.١٪. وبين عامي ١٩٧٠- ١٩٨٣، كانت نسبة البطالة في أوروبا أقل باستمرار منها في الولايات المتحدة. أما الآن فهي أعلى إلى حد كبير. ففي النصف الثاني من التسعينات، تجاوزت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي ١٠٪، بينما انخفضت في الولايات المتحدة إلى ما دون ٥٪. وحتى خلال السنوات الثلاث الماضية التي تميزت بزيادة فقدان الأمريكيين لوظائفهم، ظلت نسبة البطالة في أوروبا أعلى منها في أمريكا بمعدل تراوح بين نقطتين وثلاثة نقاط مئوية. وفي سبع من دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، تجاوزت نسبة البطالة ٧٪ عام ٢٠٠٢[٤٦]. ولم يكن هذا الضعف في الأداء أشد وضوحا وإثارة للانتباه منه في ألمانيا، التي اعتبرت سابقا مفخرة الاقتصاد الأوروبي ومركز قوته الناشط. فمنذ عام ١٩٩٦، كان الاقتصاد الألماني "رجل أوروبا المريض"، حسب تعبير مجلة "الايكونوميست"، حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو ١١٪، أي نصف معدله في منطقة اليورو[٤٧]. ولا توجد بادرة تشجع على الأمل في المستقبل المنظور. إذ وقف عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا عند ٤.٥ مليون شخص في منتصف عام ٢٠٠٣ (١٠.٦٪ من القوة العاملة)؛ وانكمش الاقتصاد بنسبة ٠.٢٪ في الربع الأول والثاني من عام ٢٠٠٣.

أخيرا، لربما يكون نمو الإنتاجية الأوروبية أسرع منه في أمريكا خلال معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن انعكس الوضع في السنوات السبع الأخيرة. وتبعا لمجلس المؤتمر، حقق الناتج المحلي الإجمالي/ ساعة العمل في أمريكا نموا بلغ معدله السنوي الوسطي أقل قليلا من ٢٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠٢، في حين لم يتجاوز في الاتحاد الأوروبي ١.٢٪. ولم تحقق سوى دولة واحدة في الاتحاد - أيرلندا - نموا أعلى في الإنتاجية من الولايات المتحدة[٤٨].

أوروبا "تفضل الراحة"

أداء أوروبا الاقتصادي الهزيل بالرغم من الإجراءات الهادفة لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي يستدعي السؤال الوجيه الواضح: لماذا؟ التفسير الشائع يشير إلى أن عدم مرونة سوق العمل في أوروبا إلى درجة كافية، ولا يرجع السبب فقط إلى الحواجز اللغوية البينة، ولكن أيضا إلى القواعد والأنظمة التي طبقت على مر السنين استجابة لمطالب النقابات العمالية.

أخذت إحدى الدراسات التي أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي بعين الاعتبار الدليل المستخلص من الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠-١٩٩٨، وطرحت سؤال بسيطا: ما هو التأثير الذي ستفرزه "أمركة" سوق العمل في الاتحاد الأوروبي على نسبة البطالة في أوروبا؟ الدراسة تصورت على وجه الدقة ما يلي:

- زيادة معدل المشاركة (نسبة السكان في القوة العاملة)
- تخفيض معدل الاستبدال (نسبة فائض الدخل السابق للعامل الذي استبدل بتعويض البطالة).
- تخفيض تكاليف حماية الوظائف.
- تخفيض معدل الضرائب على العمل (إدخال إصلاحات مالية للقضاء على شراك الفقر).
- إضعاف النقابات العمالية.
- إبطال المركزية في التفاوض على الأجور (حيث تؤدي الاتفاقات الجمعية على المستوى الوطني إلى وجود فوارق كبيرة في معدلات البطالة على مستوى الأقاليم والمناطق).

الجدول (١١) يوجز التأثيرات المتوقعة على المدى القريب، والمتوسط، والبعيد لثلاث من هذه السياسات. أما الرسالة التي يقدمها فهي واضحة لا لبس فيها: لن

تخفض معدلات البطالة الأوروبية لتماثل مستوياتها الأمريكية إلا إذا تم تطبيق السياسات الثلاث - ولن تظهر النتيجة إلا على المدى البعيد. الأمر الذي يؤكد أن إصلاح سوق العمل سيكون عملية صعبة. وثمة ضرورة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية، لكن العوائد والفوائد لن تتمظهر إلا بشكل بطئ.

هنالك فارق آخر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا تلحظه هذه الحسابات - أو بالأحرى المقاييس المعيارية للإنتاجية - تجسده الفجوة المتوسعة بين مدة عمل الأمريكيين ومدة عمل الأوروبيين. فتبعا لدراسة أجرتها مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعمل الموظف الأمريكي وسطيا أقل من ٢٠٠٠ ساعة في السنة (١.٩٧٦). بينما لا يتجاوز المعدل لدى الألماني ١٥٣٥- أي أقل بنسبة ٢٢٪. ويتدنى لدى الهولندي والنرويجي. وحتى مدة عمل البريطانيين تنخفض بنسبة ١٠٪ عن أبناء عمومتهم على الطرف الآخر من المحيط. الأمر الغريب هو حجم ما تبدى من هذا الفارق خلال العشرين سنة الماضية. فبين عامي ١٩٧٩- ١٩٩٩، ازداد طوال سنة عمل الأمريكيين وسطيا بمقدار خمسين ساعة، أو حوالي ٣٪. بينما قصرت في ألمانيا بنسبة ١٢٪، وفي هولندا بنسبة ١٤٪[٤٩]. ولذلك فإن من الأمور الجديدة نسبيا حصول الأمريكيين على عطلة عشرة أيام في السنة بينما يحصل الأوروبيون على ثلاثين يوما.

لا تظهر هذه الأرقام في الواقع المدى الكامل لحقيقة "تفضيل الراحة" لدى الأوروبيين، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أن نسبة أكبر من الأمريكيين يعملون فعلا. فبين عامي ١٩٧٣- ١٩٩٨، ارتفعت نسبة الأمريكيين العاملين من ٤١٪ إلى ٤٩٪ من عدد السكان. لكن النسبة انخفضت في ألمانيا وفرنسا إلى ٤٤٪ و ٣٩٪ على التوالي. أما معدل الاستخدام الإجمالي للسكان في عمر العمل فيبلغ ٧٣٪ في الولايات المتحدة: بينما لا يتجاوز ٦٤٪ في الاتحاد الأوروبي[٥٠]. في حين تتجاوز معدلات البطالة في معظم الدول الأوروبية إلى حد كبير معدلاتها في الولايات

المتحدة - أكثر من ١٠٪ في بلجيكا وأسبانيا، أي أكثر من ضعف نسبتها في الولايات المتحدة. هنالك أيضا الإضرابات بالطبع. فبين عامي ١٩٩٢- ٢٠٠١، خسر الاقتصاد الإسباني - في المعدل الوسطي - ٢٧١ يوما لكل ألف مستخدم نتيجة الإضرابات في المصانع. أما في أيرلندا وفرنسا فيتراوح الرقم بين ٨٠- ١٢٠ يوما، مقارنة بأقل من ٥٠ في الولايات المتحدة[٥١].

الجدول (١١)

تأثيرات "أمركة" سوق العمل على البطالة في منطقة اليورو

	التأثير على البطالة في منطقة اليورو		
	على المدى القصير	*بعد ثلاث سنين*	*على المدى البعيد*
تخفيض معدل الاستبدال في منطقة اليورو إلى مستوياته في الولايات المتحدة	- ٠٢٦	- ٠.٦٢	- ١.٢٤
تخفيض في حماية الاستخدام إلى مستوياتها في الولايات المتحدة	- ٠٣٥	- ٠.٨٣	- ١.٦٥
تخفيض الضرائب على العمل إلى مستوياتها في الولايات المتحدة	- ٠٠٨	- ٠.٢٠	- ٠.٤٠
تأثير السياسات الثلاث مجتمعة	- ٠٦٩	- ١.٦٥	- ٣.٢٩

إذن، هذا هو السبب الرئيس وراء تفوق الاقتصاد الأمريكي على منافسيه في أوروبا خلال العقدين الماضيين. فالأمر لا يتعلق بارتفاع معدل الإنتاجية، ولا يتصل بالكفاءة والفاعلية، بل بحقيقة أن الأمريكيين يعملون مدة أطول. حقيقة أن

الأوروبيين يأخذون إجازات أطول ويتقاعدون في عمر أبكر. حقيقة أن هناك عدداً أكبر من الأوروبيين الذين يعانون من البطالة أو ينظمون الإضرابات. لقد تأخر زعماء أوروبا السياسيون في الانتباه لهذه المشكلة. في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، خاطر أحد السياسيين الألمان بمستقبله حين تجرأ على الإشارة إلى أن الاقتصاد الألماني قد ينمو بسرعة أكبر إذا قبل الألمان بتخفيض عدد أيام إجازاتهم. ولم تعد مثل هذه الآراء من المحرمات في فرنسا أيضا. لكن قرنا من الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية خلق عادات في التفكير يصعب جدا القضاء عليها. فمنذ بدايته الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، طالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بتخفيض ساعات العمل، ثم نادى مؤخرا بتقليص عمر العمل. أما بالنسبة للفرنسيين، فقد اعتبر ضمان العمل لمدة خمس وثلاثين ساعة في الأسبوع كحد أقصى بمثابة إنجاز عظيم تحقق في الماضي القريب. هذا التقليد التراثي راسخ الأركان ويصعب تغييره. والملمح اللافت في المعاهدة التمهيدية لإصدار الدستور الأوروبي هو سعيها لضمان وحماية عدد من الإجراءات التي تجعل المواطن الأوروبي أقل فاعلية من نظيره الأمريكي، باعتبارها من "الحقوق الأساسية". ومما دق ناقوس الخطر بالنسبة لرجال الأعمال البريطانيين أن المادة "II-27" تضمن وتحمي حق العمال بأن تستشيرهم الإدارة حول كيفية إدارة الشركة التي تستخدمهم. المادة المماثلة في أهميتها الدلالية هي "II-31": "لكل عامل الحق بتحديد الحد الأقصى من ساعات العمل، والحصول على فترات راحة يومية وأسبوعية، إضافة إلى إجازة سنوية مدفوعة الأجر"[٥٢٣].

السياسة الزراعية المشتركة

لربما تتمتع أوروبا حاليا بفائض تجاري، لكن جزءا من السبب يعود إلى بطء النمو النسبي للطلب المحلي. هنالك عامل آخر وثيق الصلة يتمثل في استمرار السياسة

الحمائية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، حيث تتجلى بأوضح صورها في القطاع الزراعي. وعند كتابة هذه الصفحات (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، تم التوصل إلى اتفاق - متأخر - لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة، التي يخصص لها حاليا نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي تقريبا. وسيتم التخلي جزئيا عن النظام الذي يقدم من خلاله الدعم الحكومي للمزارعين على أساس حجم الإنتاج[٥٣]. كما ستخفض الأسعار التي ألزم الاتحاد نفسه بدفعها لشراء المنتجات الزراعية، رغم الإبقاء على الالتزام بالشراء. والدعم الحكومي الذي سيقدم للمزارعين في الدول العشر الجديدة لن يتجاوز ربع ما يقدم للدول الأعضاء حاليا[٥٤]. لكن هذه الإصلاحات لن تؤدي لتخفيض التعرفة والرسوم المفروضة في الوقت الراهن على واردات أوروبا الزراعية. لذلك فإن الاقتراحات الأمريكية المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، قبل مؤتمر كانكون المجهض، شملت تقليص الدعم المقدم للصادرات الزراعية بشكل مرحلي خلال مدة خمس سنوات، إضافة إلى تخفيض الدعم ليبلغ ٥٪ من قيمة المنتجات الزراعية، ووضع سقف للتعرفة والرسوم لا يتجاوز ٢٥٪. قبل مؤتمر كانكون، أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده لتخفيض الدعم الحكومي، الذي بلغ قبل إصلاحات السنة الماضية حوالي ٣٣٪ من قيمة المنتجات الزراعية، مقارنة بحوالي ٢١٪ في الولايات المتحدة. لكن دون اتفاقية تجارية عالمية، سوف يستمر هذا الدعم الحكومي[٥٥]. في الحقيقة، يتعذر الدفاع عن هذا الوضع، ويستحيل فهمه سياسيا، باعتبار أن ٤٪ فقط من القوة العاملة في الاتحاد الأوروبي تعمل في الزراعة حاليا.

الولايات المتحدة ليست أفضل في هذا السياق[٥٦]. لكن يجب أن نأخذ بالاعتبار تشبث أوروبا بسياسة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ونظام التعرفة والرسوم، حين نطلق الأحكام المتعلقة بمساعدات الاتحاد الأوروبي الإيجابية للدول النامية. ولربما تكون سياسة المعونات الأوروبية أكثر سخاء من المعونات الأمريكية،

لكن طالما ظلت السياسة الزراعية المشتركة قائمة - حتى في نسختها المعدلة - سيأخذ الاتحاد الأوروبي بشماله ما أعطى بيمينه. والأسوأ من ذلك، ستؤدي سياسته إلى الاتكال على المعونات كبديل للتنمية الاقتصادية المؤسسة على الصادرات الزراعية. أما إذا استطاع التحرر من إسار جماعة الضغط - القليلة العدد - المطالبة بالسياسة الحمائية، فإن الفوائد والمكاسب - خصوصا بالنسبة للدول النامية على حدودها المتوسطية والسلافية - ستكون هائلة. كما سيجني المستهلكون في أوروبا الغربية فائدة حقيقية أيضا. ولن يخسر سوى عدد قليل نسبيا من المزارعين الذين يفتقدون الكفاءة، خصوصا في فرنسا. وعلى أولئك الذين يؤكدون على أن الريف الفرنسي يستفيد - من الناحية الجمالية - من الدعم الحكومي للقطاع الزراعي أن يراجعوا موقفهم. فإذا كان المهم هو المشاهد الريفية الرائعة، فيمكن بسهولة أن تدفع رواتب للمزارعين الفرنسيين للعمل في "البستنة" والحفاظ على جمال وسحر فرنسا، بدلا من إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية التي تستورد بسعر أرخص من خارج الاتحاد الأوروبي.

المصرف المركزي الأوروبي وتخفيض نسبة البطالة في ألمانيا

السياسة الزراعية المشتركة ترفع سعر المواد الغذائية حتى بالنسبة للعائلات الأوروبية، مما يقلص دخلها بشكل مزدوج: عبر دفع ضريبة الدخل وعبر مضاعفة أسعار مشترياتها من المواد الغذائية. لكن ذلك لا يمثل السبب الرئيس وراء ضعف الأداء الاقتصادي الأوروبي حاليا. فالأهم هو سوء إدارة السياسة النقدية في منطقة اليورو منذ تبني العملة الموحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

إن نجاح اليورو كبديل للدولار في بعض المعاملات التجارية الدولية يغطي في الواقع على فشل ذريع، يتمثل في التقليل - بشكل منهجي - من حجم الضغوط التي تمارس على الاقتصاد الألماني (من أجل تخفيض نسبة التضخم وربما تخفيض

الأسعار)، من قبل سياسة نقدية مصممة لتحقيق استقرار في الأسعار داخل الدول الاثنتي عشرة المختلفة تماما في بناها الاقتصادية.[٥٧]. فبين عامي ١٩٩٩_ ٢٠٠١، أدت الوحدة الاقتصادية والمالية إلى ارتفاع معدلات الفائدة في ألمانيا، ليعوض عن ذلك تخفيض سعر الصرف[٥٨]. بينما أدت في عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣ إلى تخفيض متأخر وغير كاف لمعدلات الفائدة وإلى صعوبة الحصول على قروض بسبب ارتفاع معدلات الصرف. وظهرت بعض أعراض الهبوط العام في مستوى الأسعار في ألمانيا قبل ذلك. وبالرغم من أن المعدل الرسمي للتضخم في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ظل إيجابيا، فإن هناك سببا يدعونا للاعتقاد بأن ذلك يخفي تضخما حقيقيا. انخفض مؤشر أسعار السلع الرئيسية في عام ٢٠٠٢، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية منذ منتصف عام ٢٠٠١[٥٩]. وشهدت ألمانيا، ومن بين الاقتصادات الغربية الكبرى، انخفاضا في أسعار العقارات بلغ ١٣٪ خلال العقد المنصرم[٦٠].

تفاقمت المشكلة لأن سياسة ألمانيا المالية قيدت وطوقت أيضا بالقواعد والأنظمة الأوروبية. فمعاهدة الاستقرار والنمو، التي لم تكن اسما على مسمى (والمفارقة أن الألمان أنفسهم طالبوا بها كشرط ضروري للوحدة النقدية)، تضمنت أن تتعرض ألمانيا للغرامة من قبل الاتحاد الأوروبي إذا تجاوز العجز في الميزانية ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (وهو أمر مرجح على ما يبدو) لثلاث سنوات متتالية (٢٠٠٢_ ٢٠٠٤). على العموم، يعكس هذا العجز تشغيل عناصر الاستقرار الآلية عند حدوث انكماش أو قرب حدوثه. أما فكرة مضاعفته عبر فرض غرامات (وهو آلية مصممة للقضاء على السياسة المالية الناجحة من قبل إيطاليا وغيرها من الدول الأعضاء التي عرفت تاريخيا بتهورها وتبذيرها) فتعتبر من أغرب وأسوأ النتائج غير المقصودة للوحدة النقدية. ولا عجب أن يجري بسرعة تعليق العمل بمعاهدة الاستقرار والنمو في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة الماضية.

من الطرائق التي توفر رؤية واضحة للمسار الذي أوصل البنك المركزي الأوروبي إلى وجهة خاطئة طرح السؤال التالي: لو لم يجر إضعاف البنك المركزي الألماني (Bundesbank)، كم كانت معدلات الفائدة الألمانية ستبلغ اليوم؟ حين نأخذ بالاعتبار سجل البنك - الذي يشمل خمس مناسبات، على الأقل، خفضت فيها المعدلات بشكل حاد (في أعوام ١٩٦٧، ٥٧، ٨٢ - ٨٣، ٨٧، ٩٤- ٩٦) - يبدو من المنطقي الافتراض أن المعدلات ستكون أكثر انخفاضا. ولو لم يضطر البنك المركزي الأوروبي لاستهداف التضخم، لا في ألمانيا وحدها بل في اليونان وأيرلندا أيضا، لكانت قاعدة المعدلات الألمانية أقرب إلى المعدلات الأمريكية على الأرجح - أي أقرب إلى ١٪ منها إلى ٢٪[٦١].

تحت هذه الظروف، ليس من المفاجئ أن تتجنب الحكومة البريطانية - بعد الكثير من المواربة والمراوغة - الالتزام بالانضمام إلى منطقة اليورو في المستقبل القريب. وبالرغم من أن إحدى الدراسات التي تناولت تقرير وزارة الخزانة الضخم (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) حول الموضوع، قد أشارت إلى أن العضوية في اليورو يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي البريطاني، إلا أن ذلك لن يتجاوز ٢٥ ٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أفضل الحالات، و ٠٢ ٠٪ في أسوأها[٦٢]. حتى هذه الحسابات (التي افترضت أن الانتقال إلى اليورو سوف يعزز التجارة عبر القنال الإنكليزي، وهذا بدوره سيزيد الإنتاجية) يجب التشكيك في صدقيتها على ضوء الأداء الهزيل لمنطقة اليورو منذ إنشائها[٦٣]. ويتوجب على الدول العشر التي توشك على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تفكر مرتين قبل التحول إلى اليورو. إذ يمكن أن تخسر أكثر مما تربح إن طلب منها - كي تثبت أهليتها للعضوية - أن تمضي سنتين في "منطقة الأعراف"، خاضعة لآلية الجيل الثاني من معدلات الصرف، نظرا للتدفقات المتقلبة من رأس المال المحفوف بالخطر الذي يميل هذا النظام لاجتذابه (رأس المال الذي يجتذب المضاربين)[٦٤]. العجز في ميزانيات بولندا وهنغاريا وتشيكيا تجاوز ٤٪

عام ٢٠٠٢؛ وفي الحقيقة قارب العجز في ميزانية هنغاريا ١٠٪. ومن حسن حظ هذه الدول أيضا أن يعلق العمل بمعاهدة الاستقرار والنمو[٦٥].

إذا تبين أن توسيع الاتحاد يعني أن تكتسب اقتصادات أوروبا الشرقية المنخفضة الإنتاجية نظام الرعاية الاجتماعية والرفاه في أوروبا الغربية إضافة إلى عملتها، فإن تأثيرات الاقتصاد الضخم سوف تشابه إعادة عرض - بالحركة البطيئة - لإعادة توحيد ألمانيا، التي أخرجت ملايين الألمان الشرقيين من سوق العمل. إن معدلات الإنتاجية في جمهورية التشيك، وبولندا، وسلوفاكيا، وهنغاريا تقارب ثلث مستوياتها في فرنسا. وبأسلوب أكثر صراحة يمكن القول إن ما يعنيه ذلك أن عمال تلك الدول لن يستطيعوا منافسة نظرائهم في أوروبا الغربية إلا إذا حددت الأجور فيها عند ثلث المستوى الفرنسي. لكن لسوء الحظ، صممت قوانين وتشريعات العمل في الاتحاد لمنع ما يدعى في أوروبا الغربية - بأسلوب ماكر - "الإغراق الاجتماعي"، وهو تعبير ازدرائي يشير إلى منافسة الاقتصادات التي تنخفض فيها الأجور. يملك عمال دول أوروبا الشرقية حاليا القدرة على التعويض عن انخفاض الإنتاجية عبر العمل ساعات أطول حتى من الأمريكيين. فالعامل التشيكي يعمل في المعدل المتوسط أكثر من ألفي ساعة سنويا، وهو رقم يرتفع بثبات منذ انهيار الشيوعية، حتى في الوقت الذي تنخفض فيه ساعات العمل في أوروبا الغربية. ومن المرجح أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعكس هذا المسار، حيث سيلزم العمال التشيك بالعمل لمدة أقل، عبر منحهم الحقوق القانونية بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وزيادة أيام العطل والإجازات، وتقوية سلطة النقابات، ورفع سقف الحد الأدنى من الأجور، وبالطبع تعويضات بطالة سخية حين تفلس الشركات التي تستخدمهم نتيجة منحهم كل هذه الحقوق. إن الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية سوف يزيل آخر ما تبقى من المرونة الاقتصادية، أي احتمال تخفيض سعر العملة.

تابع: إنقاذ الدولة/ الأمة

ماذا، إذن، عن الخطوات الأوروبية باتجاه الدستور الفيدرالي؟ هنا، كما هي الحال دائما، تظهر الحاجة إلى التمييز بين الخطاب البلاغي والواقع الحقيقي. لقد ظل بعض السياسيين الفرنسيين والألمان يستخدمون لغة الفيدرالية الأوروبية طيلة سنوات. لكن الواقع الحقيقي ظل على الدوام متخلفا عن طروحاتهم، لسبب بسيط هو أن هؤلاء السياسيين أنفسهم - حين تطلب الأمر الانتقال من الأقوال إلى الأفعال - دافعوا بعناد عن مصالح بلادهم الوطنية. وما زالت الحكمة المأثورة عن الان ميلوارد صالحة حتى اليوم (المرحلة الأولى من الاندماج الأوروبي تتصل مع إنقاذ الدول/ الأمم أكثر من اتصالها بالفيدرالية)[٦٦]. وليس ثمة سبب يدعونا للظن بأنها لن تصدق حتى وإن جرى تبني مشروع معاهدة فاليري جيسكار ديستان. وفي الحقيقة، فإن قراءة متعمقة للمعاهدة التمهيدية - ولتعليقات وملاحظات رئيس الاجتماع خلال مناقشتها - تؤكد أن النقطة المهمة في التطبيق هي منع اكتساح الدول الأوروبية الأربع الكبرى من قبل الدول الأصغر في أعقاب التوسع نحو الشرق (وهو أمر يتعذر اجتنابه).

لربما يقول ناقد متشكك مثلا إن المنصبين الجديدين لرئيس المجلس الأوروبي ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي هما منصبان مثاليان لنوع معين من رجال الدولة الفرنسيين المتقدمين في السن - ولا يختلف عن ذلك كثيرا منصب رئيس اجتماع لجان وضع الدستور. تصور ديستان تجميد عدد المفوضين الأوروبيين عند خمسة واحدا على الأقل. وإذا لم يحدث ذلك، تبعا للحجة التي قدمها، فإن الدول السبع الصغرى في الاتحاد الأوروبي المتوسع - التي لا يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي ٢٪ من ناتج الاتحاد - ستمنح عددا من المفوضين يفوق ذالعدد الممنوح للدول الست الكبرى. بالرغم من حقيقة أن حصة المجموعة الأخيرة من الناتج الإجمالي للاتحاد تتجاوز ٨٠٪. أثار ديستان أيضا فكرة جعل التمثيل النيابي في البرلمان الأوروبي

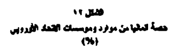
أكثر تناسبا مع الحجم السكاني للدول الأعضاء. إذ أعلن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ "يجب أخذ عدد السكان بعين الاعتبار لأننا نعمل تبعا للقواعد الديمقراطية هنا"[٦٧]. والأهم من كل ذلك - ربما - أن التغيرات التي أدخلت على نظام الأغلبية المؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري ستعني أن تشريعات الاتحاد الأوروبي سيجري تبنيها حتى إن تمتعت بتأييد نصف عدد الدول الأعضاء، بشرط أن تمثل ٦٠٪ على الأقل من عدد سكان الاتحاد الأوروبي - وهذا نظام أفضل من ذلك الذي تمت الموافقة عليه في نيس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠) بالنسبة للدول الأربع الكبرى.

أصاب ديستان في رأيه. فمؤسسات الاتحاد الأوروبي كما هي قائمة حاليا تبالغ إلى حد كبير فعلا في تمثيل الدول الصغيرة، كما يظهر الجدول ١٢. وطيلة العديد من السنين ظل لهذا التناقض، المتمثل في زيادة تمثيل الدول الصغيرة وتقليص تمثيل الدول الكبيرة، أبعاده المالية أيضا. فمنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ (١٩٥١)، ظل يعني ضمنا نقل وتحويل الموارد من الدول الأكبر والأغنى إلى الأصغر والأفقر. وفي الخمسينات، تلقت صناعة الفحم البلجيكية العاجزة عشرات الملايين من الدولارات من الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة، خصوصا ألمانيا. وبعد معاهدة روما، تلقت مستعمرات فرنسا السابقة (التي استطاعت التسلل إلى داخل السوق الأوروبية المشتركة بفضل دهاء ومكر الفرنسيين) ٣٨٠ مليون دولار على شكل معونات تنموية من الدول الخمس الأخرى الموقعة، خصوصا ألمانيا (أيضا). أما السياسة الزراعية المشتركة، التي نالت - بحلول عام ١٩٦٩. ٧٠٪ من ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد ألزمت المستهلكين الألمان في واقع الأمر بشراء المنتجات الفرنسية والهولندية الأغلى ثمنا[٦٨]. وتبعا لبيانات الميزانية الألمانية، تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات الألمانية (التي لا ترد) إلى الدول الأعضاء الأخرى قبل بضع سنين - بالقيمة الاسمية - مبلغ المائة واثنين وثلاثين مليارا التي طالبت الدول المنتصرة ألمانيا بدفعه بعد الحرب العالمية الأولى[٦٩].

الجدول (١٢)

الاتحاد الأوروبي بالنسب المئوية

	الناتج المحلي الإجمالي	السكان	المقاعد في البرلمان الأوروبي	الأصوات في المجلس الوزاري	المفوضون	القضاة في المحكمة الأوروبية	عدد السكان لكل صوت في المجلس الوزاري
المانيا	٢٣٤	٢١٨	١٥٨	١١٥	١٠	٦٧	٨ ٢١٩ ٣٠٠
بريطانيا	١٨٠	١٥٩	١٣٩	١١٥	١٠	٦٧	٥ ٩٨٣ ٢٠٠
فرنسا	١٦٦	١٥٨	١٣٩	١١٥	١٠	٦٧	٥ ٩٥٢ ١٠٠
إيطاليا	١٣٨	١٥٣	١٣٩	١١٥	١٠	٦٧	٥ ٧٨٤ ٤٠٠
إسبانيا	٧٤	١٠٥	١٠٢	٩٢	١٠	٦٧	٤ ٩٣٦ ٢٥٠
هولندا	٤٨	٤٢	٥٠	٥٧	٥	٦٧	٣ ١٩٦ ٦٠٠
بلجيكا	٢٩	٢٧	٤٠	٥٧	٥	٦٧	٢ ٠٥٢ ٤٠٠
السويد	٢٧	٢٤	٣٥	٤٦	٥	٦٧	٢ ٢٢٠ ٧٥٠
النمسا	٢٤	٢٢	٣٤	٤٦	٥	٦٧	٢ ٠٣٠ ٢٥٠
الدنمرك	٢٠	١٤	٢٦	٣٤	٥	٦٧	١ ٧٨٣ ٠٠٠
اليونان	١٥	٢٨	٤٠	٥٧	٥	٦٧	٢ ١٠٢ ٢٠٠
فنلندا	١٥	١٤	٢٦	٣٤	٥	٦٧	١ ٧٢٧ ٠٠٠
البرتغال	١٤	٢٧	٤٠	٥٧	٥	٦٧	٢ ٠٠٤ ٦٠٠
ايرلندا	١٣	١٠	٢٤	٣٤	٥	٦٧	١ ٢٧٣ ٣٣٣
لوكسمبورغ	٠٢	٠١	١٠	٢٣	٥	٦٧	٢٢٠ ٥٠٠



الشكل ١٢
حصة ألمانيا من موارد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي
(٪)

Source: John McCormick, *Understanding the European Union*, OECD

لكم من غير المتوقع أن يبقى هذا النظام قائما لفترة طويلة. فبغض النظر عن كل شيء آخر، يدخل توسع الاتحاد الأوروبي عددا من الدول الأكثر فقرا - نسبيا - مقارنة بالأعضاء "الجدد" الذين انضموا للاتحاد سابقا. ففي التوسعات السابقة، كان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأغنى الدول الأعضاء - لوكسمبورغ على الدوام - لا يتجاوز مرتين أو مرتين ونصف مستواه في أفقر الدول المنضمة حديثا (أيرلندا عام ١٩٧٤: اليونان، ١٩٨١: البرتغال، ١٩٨٦: فنلندا، ١٩٩٥). لكن انضمام الدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا بشكل بمجمله

تحديا أكبر. فالمواطن العادي في لوكسمبورغ أفضل حالا بخمس مرات من نظيره الليتواني. في كوبنهاغن تم الاتفاق على أن "الحد الأقصى من التزامات التوسع" المترتبة على الاتحاد لصالح الدول العشر الجديدة لن يتجاوز ٤٠٨ مليار يورو في السنوات الثلاث ٢٠٠٤-٢٠٠٦. لكن من سيمول هذه الالتزامات؟ من الصعب رؤية كيف يمكن للسياسيين الألمان الاستمرار في تبرير دفع أضخم المساهمات الصافية في ميزانية الاتحاد الأوروبي بينما يتجه الاقتصاد الألماني نحو الانكماش. ومن الواضح أن الغيرية الألمانية لعبت دورا هاما في تاريخ الاندماج منذ عام ١٩٤٥. ومع ذلك، لا بد من وجود حدود لاستعداد دافع الضرائب الألماني لدفع "التعويضات الصامتة" لبقية أوروبا.

من النتائج التي لم تصادف اهتماما كبيرا واكتشفتها عمليات المسح للتغييرات الطارئة على الرأي العام الأوروبي، أن هناك تناقضا مهما بين أعداد الذين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي "أمر جيد ومفيد" على وجه العموم، وبين أعداد الذين يظنون أنه جيد ومفيد لدولهم. ولربما تكون هناك صلة رابطة بين هذه التناقضات وبين آليات عمل ميزانية الاتحاد الأوروبي. في الدول التي تتلقى مبالغ مالية كبيرة - اليونان، أيرلندا، البرتغال، وكلها تلقت مساعدات مالية تجاوزت ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠١- تتجاوز نسبة الناخبين الذين يعتبرون الاتحاد الأوروبي مفيدا لدولهم نسبة الناخبين الذين يعتبرونه مفيدا على وجه العموم. وعلى العكس من ذلك، هنالك عدد أكبر من الناخبين في بعض الدول المانحة - ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ - يعتبرون الاتحاد الأوروبي مفيدا على وجه العموم مقارنة بأولئك الذين يعتبرونه كذلك بالنسبة لدولهم[٧٠]. وهذا يشير بدلالته، من بين أشياء كثيرة، إلى إقرار الناخبين في بعض - وليس كل - الدول الأعضاء بوجود فارق مميز بين المصلحة الأوروبية والمصلحة الوطنية.

حدود "التأورب"

في حين أنه من المغري تمثيل المواقف "الأوروبية" بوصفها "معادية لأمريكا باطراد"، وأكثر وعيا بالذات الأوروبية، إلا أن ذلك يعتبر تمثيلا كاريكاتيريا في أفضل الأحوال. أولا، وكما تظهر بيانات ومعطيات مركز بيو، فإن معظم الأوروبيين يرسمون خطا حادا يميز الأمريكيين عموما عن إدارة بوش. فهناك ٧٠٪ على الأقل بين الفرنسيين الذين يتبنون آراء سلبية عن الولايات المتحدة يعتبرون "المشكلة" متصلة بـ"بوش خصوصا"، مقارنة بنسبة ٢١٪ فقط يعتقدون بأنها تتعلق بـ"أمريكا عموما"، و٤٤٪ يضعون اللوم على بوش وأمريكا معا. هذه النسب تشابه كثيرا مثيلاتها في ألمانيا وإيطاليا. ثانيا، من المفارقة التي تثير السخرية نوعا ما، أن هناك بعض الجوانب - على الأقل - من سياسة بوش الخارجية تتمتع بتأييد الأوروبيين. فثلاثة أرباع المبحوثين من الفرنسيين، والألمان، والطليان، في استطلاع مركز بيو اتفقوا على أن الشعب العراقي أصبح أفضل حالا دون صدام حسين. وثمة أغلبية واضحة في كافة الدول الأوروبية الرئيسية مستمرة في تأييد الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. على وجه العموم، لا توجد اختلافات عبر أطلسية في المواقف تجاه العولمة الاقتصادية والثقافية. وتجدر الملاحظة أيضا أن المشاعر المعادية للولايات المتحدة لا تمنع الشباب الأوروبيين من تعلم اللغة الإنكليزية. وباستثناء بريطانيا وأيرلندا، يدرس الإنكليزية حوالي ٩٢٪ من طلاب المدارس الثانوية في دول الاتحاد الأوروبي، أي ثلاثة أضعاف عدد الذين يدرسون الفرنسية، وسبعة أضعاف عدد الذين يدرسون الألمانية[٧١].

في ذات الوقت، يبقى الأوروبيون أقل "تأوربا" بكثير من الفرنسيين والبريطانيين والألمان والطليان.. فتسعة من كل عشرة أوروبيين يشعرون "بارتباط معتدل" أو "ارتباط وثيق" مع أوطانهم. لكن أقل من خمسة من كل عشرة (٤٥٪) يشعرون "بارتباط" بالاتحاد الأوروبي. في بعض الدول - السويد، هولندا، بريطانيا،

فنلندا - يصف عدد يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع المواطنين أنفسهم بأنهم "غير مرتبطين بشكل وثيق" أو "غير مرتبطين على الإطلاق" بالاتحاد الأوروبي: كما أن حوالي نصف الأوروبيين يرون أنفسهم منتمين إلى الجنسية التقليدية أولا ثم الأوروبية ثانيا. علاوة على ذلك، تتعرض الآن شعبية العضوية في الاتحاد الأوروبي للتدهور، ففي عام ١٩٩٠، اعتقد أكثر من ٧٠٪ من الأوروبيين أن العضوية أمر مفيد: لكن استطلاعات الرأي التي جرت مؤخرا تظهر انخفاضا إلى نسبة لا تتجاوز ٥٥٪.

كما أن أقل من نصف الأوروبيين يعتبرون أن للعضوية في الاتحاد الأوروبي "حسناتها وسيئاتها أيضا". وعلى ضوء هذه الأرقام، يبدو أن الهوية الأوروبية ليست راسخة الجذور تماما.

علاوة على كل ذلك، فإن تأثيرات الهجرة إلى أوروبا، التي سوف تستمر حتما، وفي الحقيقة ستزيد لمواجهة ارتفاع نسب الاتكالية التي ناقشناها آنفا، تنزع إلى إضعاف لا إلى تقوية اللحمة الثقافية الأوروبية. فقد انتقل ملايين الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي خلال العقد المنصرم، كمهاجرين لأسباب اقتصادية، أو لاجئين سياسيين، أو من أصول إثنية ألمانية. وهؤلاء المهاجرون يتبعون مسارات التدفق والهجرة التقليدية، خصوصا تلك التي أتت عبرها شعوب المستعمرات السابقة التي تحررت في الستينات والسبعينات. فتبعا لآخر التقديرات، تتراوح نسبة السكان المسلمين في هولندا وألمانيا وبريطانيا الآن بين ٣ - ٤ ٪، أما في فرنسا فهي ضعف ذلك تقريبا (٧.٥٪)[٧٢]. والاتجاهات الجديدة فيما يتعلق بطالبي اللجوء ومعدلات نجاحهم في ذلك تشير إلى أن بعض الدول سوف تضم على الأرجح عددا أكبر من السكان المهاجرين مقارنة بغيرها. فبين عامي ١٩٩٠. ٢٠٠٠، قبلت الدانمرك وألمانيا وهولندا والنمسا والسويد أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بعدد سكانها. وبالنسبة للمستقبل المنظور، سوف تظهر توترات عميقة بين الحاجة الاقتصادية الماسة

لاجتذاب مزيد من المهاجرين الشرعيين إلى أوروبا الغربية وبين العداوة السياسية تجاه القادمين الجدد التي ستتبدى بشكل أكثر حدة في (أو قرب) الأحياء الفقيرة - نسبيا - حيث يستقرون.

سيكون من المبالغ فيه تصوير النجاحات التي حققها السياسيون المعادون للهجرة مؤخرا كتمظهرات لانبعاث المشاعر القومية المتطرفة أو السياسة العنصرية في أوروبا. إذ لا يجمع السياسيين المعنيين - بدءا من جان - ماري لوبان إلى يورغ هايدر إلى (الراحل) بيم فورتيون - سوى القليل من العوامل المشتركة، كما يمكن وصف هذه النجاحات العابرة بدقة أكبر باعتبارها تمثل نوعا من اندفاع الناخبين المستاءين الذين يعانون من رهاب الأجانب بشكل مبالغ فيه. ومع ذلك، فإن العداء للأجانب منتشر على نطاق واسع. إذ وجد أحد استطلاعات الرأي الذي أجري مؤخرا أن أكثر من نصف الأوروبيين يعتقدون بأن الأقليات الاثنية تسيء استخدام أنظمة الرعاية الاجتماعية، وأن المهاجرين يفاقمون مشكلة البطالة. كما يعتقد ٤٠٪ بوجوب إعادة حتى المهاجرين الشرعيين إلى بلادهم الأصلية [٧٣]. وليس من المفاجئ أن يتعرض الشعبويون المتجردون من المبادئ الأخلاقية (الذين يسعون لكسب تأييد المواطن العادي) لإغراء إشباع مثل هذه الرغبات والعواطف. ولا ريب أن مضامين كل ذلك تسبب الإحباط وتوقع الكآبة في النفس بالنسبة للحالمين بأوروبا الفيدرالية. وحين سأل أحد استطلاعات الرأي في أوروبا الناخبين عما يعنيه الاتحاد الأوروبي بالنسبة لهم، وضع أكثر من خمسهم علامة أمام "لا يوجد ما يكفي من السيطرة على الحدود". وبغض النظر عن القيود الموضوعة، يبدو في حكم المؤكد أن توسع الاتحاد سوف يعزز الإدراك بأنه يشجع على الهجرة عبر إتاحة فرص جديدة للشباب في أوروبا الشرقية وحوض المتوسط للانتقال غربا. وهناك بعض الديماغوجيين الذين بدؤوا ربط العداء للمهاجرين بمعاداة الاندماج الأوروبي. ويبدو أن هذه النزعة ستزداد قوة بشكل يتعذر اجتنابه.

ثم هناك المسألة التركية. فقد طلب الأتراك لأول مرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، رفضت كافة طلباتهم، غالبا على أساس سجل تركيا الملتبس والمنفلت على صعيد الحقوق السياسية والمدنية إضافة إلى حقوق الإنسان؛ كما يستند الرفض ضمنا (وأحيانا علنا) إلى كون تركيا دولة إسلامية بأغلبيتها الساحقة. لكن الحجة الاقتصادية المؤيدة لعضوية تركيا في الاتحاد تزداد قوة وإقناعا. وتبعا لبعض التقديرات، فإن متوسط دخل الفرد في تركيا أعلى منه في هنغاريا أو لاتفيا أو ليتوانيا، وجميعها على وشك الانضمام للاتحاد، كما يفوق بمقدار الضعف مثيله في معظم دول البلقان. وخلافا لذلك، غدت الحجة الدينية محرجة وخاطئة سياسيا، كما اكتشف ديستان نفسه حين تهور وعرضها في السنة الفائتة. ففكرة أن أوروبا مسيحية - بالتعريف - لم تعد صالحة ولا منطقية؛ ومثلما رأينا، هنالك قلة من المسيحيين الملتزمين وكثرة من المهاجرين غير المسيحيين. ولا يمكن بعد الآن الزعم بأن تركيا ليست ديمقراطية في الممارسة العملية. فقد وصل إلى السلطة حزب إسلامي معتدل عبر انتخابات حرة ونزيهة؛ ولم يتدخل الجيش، كما كان يفعل في الماضي. وفي ذات الوقت فإن الحجج والبراهين الاستراتيجية لصالح وصل تركيا بالغرب عبر روابط مؤسسية جديدة تبدو مقنعة وضرورية. فقد أظهر رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية لاجتياح شمال العراق، أن أعضاءه - على الأقل - قد قرؤوا وفهموا معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي لا تشمل فقرة تبرر الحرب الاستباقية. ومن خلال إسقاط نظام صدام حسين، أظهرت الولايات المتحدة بكل وضوح المخاطر التي تواجه "النظام المارق" في الشرق الأوسط. لكن أية إشارة تكافئ النظام الديمقراطي المعتدل دينيا أفضل من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي؟

هنا تكمن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها اعتبار فكرة تشالز كوبتشان حول أوروبا كبيزنطة جديدة استشفافا مستقبليا (غير مقصود). فعندما

تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتستمر الجاليات الإسلامية في أوروبا في النمو، سوف يأتي يوم يدعونا فيه سبب وجيه لعقد مقارنات توازي بين بروكسل وبيزنطة - أو بالأحرى الأستانة العثمانية.

"ساعة أوروبا"

بالرغم من أن الهجرة إلى فرنسا لم تكن مرتفعة على نحو خاص مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، إلا أن وجود جاليات مسلمة كبيرة العدد في فرنسا - ينتمي أفرادها إلى الجيل الثالث من المهاجرين الآن - قد يساعد في تفسير نجاح الجبهة الوطنية، بزعامة جان - ماري لوبان، في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٠٢. ومن أجل التأكد من النصر في الجولة الثانية، اضطر جاك شيراك للابتعاد عن موقف لوبان حول الهجرة، وهذا بدوره قد يساعد في تفسير السبب وراء إحجامه عن الارتباط بالعمل العسكري ضد العراق عام ٢٠٠٣.

هذه الاعتبارات السياسية المحلية - أو على وجه الدقة، تنوع المجموعات السياسية الداخلية - تمثل السبب الرئيس وراء صعوبة تنسيق ديبلوماسية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما ثبت لاحقا. على الصعيد النظري، تعتبر السياسة الأوروبية المشتركة للشؤون الخارجية والأمن فكرة جذابة: أما على صعيد الممارسة، فقد ثبت مدى صعوبة تحقيقها. ومثلما رأينا، تبين بكل وضوح أن "ساعة أوروبا" لم تدق في البوسنة: وأدت الخلافات بين الدول الأعضاء إلى نوع من الشلل السياسي. وحول العراق، ظهر شرخ عميق في بنيان الاتحاد الأوروبي. فهل سيغير كل ذلك فكرة إنشاء وزارة خارجية أوروبية وتعيين وزير لها؟ يبدو أن من المستبعد حدوث ذلك.

باختصار، الاتحاد الأوروبي اتحاد من نوع غريب، كونفيدرالية تتخيل أنها فيدرالية دون أن تكون كذلك. فهي تملك سلطة تنفيذية، وتشريعية، وبرلمانا،

ومحكمة عليا، ومصرفا مركزيا، وعملة مشتركة، وعلما، ونشيدا وطنيا. لكنها لا تملك سوى ميزانية صغيرة مشتركة وجيشا هزيلا مشتركا. وما زالت الحكومات الوطنية تتخذ مزيدا من القرارات (بحيث تجاوزت ما أراده مهندسو الاتحاد الأوروبي) في اجتماعات المجلس الأوروبي أو في المؤتمرات المنعقدة بين الحكومات. وفي الحقيقة، يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى لغة مشتركة، ونظام بريدي مشترك، وفريق موحد لكرة القدم، بل إلى توحيد المقاييس بالنسبة لمآخذ الكهرباء مثلا. وفي رأي بعض المنتقدين - وربما يكون أشهرهم وزير حكومة المحافظين السابق نيكولاس ريدلي - يهدد الاتحاد بالتحول إلى "رايخ رابع"، لا تسيطر عليه ألمانيا فقط، بل يصبح ألمانياً في بنيته المؤسسة. ويعتقد غيرهم - خصوصا أستاذ العلوم السياسية بجامعة اكسفورد، لاري سيدنتوب - بأن الفرنسيين هم الذين يديرون الاتحاد تبعا لأسلوبهم البيروقراطي الذي لا يخضع للمساءلة بشكل كامل، الأمر الذي أعاق ارتقاءه ليصبح ولايات متحدة على النموذج الأمريكي[٧٤]. وبرأي سيدنتوب، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر شبها بإمبراطورية بونابرتية ثالثة منه برايخ ألماني رابع.

التشابه الأقرب من هذين الكيانين قد يكون مع سويسرا، حيث الاقتصاد أشد أهمية من السياسة، والكانتونات والمقاطعات أقوى من الحكومة المركزية. لكن حتى فكرة "سويسرا عملاقة" تقلل من أهمية جانبي العجز الديمقراطي الصارخ اللذين يميزان الاتحاد الأوروبي: أي ضعف البرلمان الأوروبي مقارنة بالمفوضية الأوروبية، وهي مؤسسة تفاخر بافتقارها للشفافية، ويبدو أنها لا تخضع لمحاسبة أو مساءلة أحد تقريبا. لربما لا يكون الاتحاد الأوروبي بيزنطة، لكن آليات عمله الداخلي تعتبر بيزنطية بالتأكيد. العجز الديمقراطي الثاني أقل وضوحا لكنه أكثر أهمية، حيث لا يملك الناخب الألماني سوى حق محدود بالمشاركة في القرار السياسي مقارنة بنظيره الأوروبي في لوكسمبورغ أو أيرلندا. لربما يكون هذان

الجانبان ضروريين لوجود الاتحاد الأوروبي، نظرا لأن النظام الديمقراطي الأصيل قد يطلق مشاعر رهاب الأجانب من عقالها لدى العديد من الأوروبيين، أو يبعث المسألة الألمانية - النائمة منذ عهد طويل - في أذهان الألمان وجيرانهم على حد سواء. لكن تحت مثل هذه الظروف، يبدو من المستبعد أن يعزز الاتحاد الأوروبي شرعيته دون سياسة مشتركة على صعيد الشؤون الخارجية والأمن.

تم اتخاذ إجراءات وخطوات مهمة باتجاه ما يعرف - بتعبير مهذب - باسم "الهندسة المتغيرة". إذ لم تتبن اليورو حتى الآن سوى اثنتي عشرة دولة من أعضاء الاتحاد فقط؛ وقبل وقت قصير من الانتهاء من تأليف هذا الكتاب، صوت السويديون بحزم ضد العضوية في العملة الأوروبية الموحدة خلال استفتاء ثان أجري في السويد، الأمر الذي قلص احتمال أن يصوت البريطانيون لصالحها. إذ لم توقع بريطانيا ولا أيرلندا على اتفاقية شينغين للتخفيف من القيود على الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي. وبين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٧، رفض البريطانيون أيضا الميثاق الاجتماعي، أحد "الأعمدة" الثلاثة للاتحاد الأوروبي التي أعلن عنها في ماستريخت. وبأسلوب مشابه، لن تطبق الدول الجديدة في الاتحاد - بشكل فوري - كل بنود وشروط العضوية. إذ إن مفهوم الامتناع الإيجابي البناء عن التصويت الذي أدخل في معاهدة أمستردام، وفكرة تعزيز التعاون في معاهدة ديستان الدستورية التمهيدية (المادة: I-43) يشيران باتجاه مزيد من هذه الترتيبات المنفصلة حسب رغبة كل دولة من الأعضاء على حدة. ولا يتوقع أحد بشكل جدي أن يؤدي ذلك إلى تقوية الاتحاد الأوروبي. وكلما زاد عدد المنسحبين والممتنعين عن تبني قرارات الاتحاد، ضعفت لحمته وتماسكه. فأوروبا المتعجلة يصعب عليها تحقيق هدف معاهدة روما المتمثل في "اتحاد تزداد الصلات بين أعضائه قوة". على العكس من ذلك، تزداد هذه الصلات والروابط وهنا وضعفا. وبدلا منه، ستظهر تعددية من الاتحادات المصغرة، بدءا من معاهدة روما، وانتهاء بملتقى الخطوط السياسية المتشابكة لـ"تحالفات

الراغبين" المتطابقة جزئيا - حيث تحدد التحالفَ المهمةُ المستهدفة في كل حالة. ومن الإشارات والأعراض الدالة على هذه النزعة أن الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني تحدثا صراحة، في أعقاب تأجيل أي قرار حول المعاهدة الدستورية في قمة بروكسل (كانون الأول/ ديسمبر الماضي)، بأن بلديهما يمثلان "طليعة" ما يعتبر ضمنا أوروبا ذات الطبقتين*.

الأساطير، والحكايا، والاستعراضات

النتيجة المستخلصة من هذا الفصل صريحة ومباشرة: لا يوجد سبب يدعو الولايات المتحدة للخوف لا من توسع ولا من تجذر الاتحاد الأوروبي - ولا يرجع ذلك فقط إلى تناقض العمليتين مع بعضهما بعضا. الحديث عن بروز أوروبا الفيدرالية كثقل مقابل للولايات المتحدة مؤسس على خطأ فادح في قراءة التطورات. فالاتحاد الأوروبي مكتظ بالسكان، لكنه عجوز وهرم. اقتصاده أكبر وأضخم لكنه بطيء وكسول. إنتاجيته ليست سيئة، لكن تفسدها المبالغة في منح العطل والإجازات للمنتجين. اتحاد ناجح لكنه ما يزال غير كاف على صعيد التحرر من الرسوم الجمركية. اتحاد يشمل وحدة نقدية عرقلت - بدلا من أن تعزز - النمو الاقتصادي للدول الأعضاء. اتحاد قانوني بالتأكيد، لكن العديد من قوانينه صدرت عن مفوضية ليست منتخبة ولا تخضع لمحاسبة تجعلها تحظى بالشرعية القانونية. ويبدو من المرجح أن الاتحاد - ككيان سياسي - سيبقى كونفدرالية في المستقبل المنظور. ما قاله ديغول عام ١٩٦٢ يبقى صحيحا في جوهره حتى اليوم: "في

* السبب الظاهر لفشل قمة بروكسل هو رفض إسبانيا وبولندا القبول بإضعاف تأثيرهما النسبي في المجلس الوزاري، حسب ما تضمنته القواعد والأنظمة الجديدة المقترحة حول تصويت الأغلبية المؤهلة. أما "نظام نيس" فهو يناسبهما أكثر.

الوقت الحاضر، لا يمكن وجود أي أوروبا باستثناء أوروبا المكونة من ولايات، بغض النظر - طبعا - عن الأساطير والحكايا والاستعراضات". حتى هذه الأساطير لا تحظى بالكثير من الاحترام. وبالرغم من وجود آثار لثقافة أوروبية مشتركة تتميز عن الفكرة الأمريكية عن "الغرب" الذي يفتقد الشكل المحدد، إلا أن الهويات الوطنية ما زالت مسيطرة، ولا تضعفها الهجرة إلى أوروبا. لكل هذه الأسباب، تبدو صياغة سياسة مشتركة على صعيد الشؤون الخارجية والأمن مطمحا بعيد المنال وربما مستحيل التحقيق.

من ذا الذي يرغب بوجود ثقل مقابل على أية حال؟ في التحليل الأخير، تستفيد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التعاون أكثر من التنافس. العامل الجوهري يتمثل في أن كلا منهما بحاجة للآخر، بل يعتمد على الآخر. وهذا يتبدى بأوضح صوره في المجال الاقتصادي. فربع صادرات الاتحاد الأوروبي تقريبا تذهب إلى الولايات المتحدة، بينما يأتي خمس الواردات منها، وبلغت حصة الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي ٦٥٪ عام ١٩٩٩: وهي نسبة استثمارات الاتحاد الأوروبي نفسها في الولايات المتحدة. وهنالك ما لا يقل عن ٤٥٪ من أسهم الاستثمارات الأمريكية الخارجية المباشرة في الاتحاد الأوروبي[٧٥]. كما أن حصة مهمة من دين الحكومة الأمريكية، إضافة إلى ديون الشركات الأمريكية، تملكها حقائب المستثمرين والمؤسسات في أوروبا. إذن، هنالك شيء يمكن أن يقال عن توصيف ريتشارد روزكرانس للعلاقة كشراكة بين "قيصر وكريساس* "[٧٦]. لكن المصالح الأوروبية - الأمريكية المشتركة مصالح ثقافية أيضا: وأولئك الذين يتذمرون ويتشكون من انتشار مطاعم مكدونالد في كل بقعة وركن من أوروبا يتجاهلون العدد الهائل من المطاعم الفرنسية والإيطالية في الولايات

* آخر ملوك ليديا (٥٦٠- ٥٤٦ ق.م). خلال فترة حكمه سقطت مملكته المزدهرة الغنية أمام زحف الفرس. (المترجم)

المتحدة. ومثلما قال مايكل ايزنر، رئيس المدراء التنفيذيين في "ديزني" ذات مرة: "'الأميرة النائمة Sleeping Beauty' هي الثقافة، وهذه فرنسية: أما 'بيتر بان Peter Pan' فهو إنكليزي، و'بينوتشيو Pinocchio' إيطالي، و'بياض الثلج' ألمانية Snow White German"(٧٧). وفوق كل شيء، ليس ثمة مجال للشك في أن لدى الأمريكيين والأوروبيين مصلحة مشتركة في محاربة الإرهاب. وجهود ومساعي حفنة من المتعصبين المتحمسين للقتل والتدمير والتخريب، في منهاتن أو ممباسا، لن تواجه الهزيمة إلا إذا تعاونت الأجهزة الاستخبارية وقوات الشرطة في الولايات المتحدة وأوروبا وعملت معا(٧٨). إن مشاريع بناء الأمم/ الدول في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق، سوف يرجع نجاحها إذا أقيم تعاون هادف عبر الأطلسي.

لذلك يجب على أولئك الذين شعروا بالقلق في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة "نهوض" الولايات المتحدة الأوروبية أن يسترخوا ويهدئوا من روعهم. وأولئك الذين تخيلوا حالمين في أوروبا الأمر نفسه تماما، عليهم أن يعودوا إلى أرض الواقع. فما زالت بروكسل - حرفيا ومجازيا - على مسافة قصية جدا عن بيزنطة.

- ٨ -

الباب المغلق

.. الموضوع المثير للشؤون المالية لإمبراطورية في طور الانحطاط.

ادوارد غيبون[1]

استعادة التقارب العظيم؟

خلال معظم الحقبة الممتدة بين انحطاط الإمبراطورية الرومانية ونهوض الاتحاد الأوروبي، كان الموضوع المميز لأوروبا هو التشظي السياسي. أما فترات الوحدة الإمبراطورية - بدءا من شارلمان، وصولا إلى هتلر، مرورا بشارل الخامس ونابليون - فكانت الاستثناء لا القاعدة. وعلى الطرف الآخر من العالم، في شرق آسيا، كان العكس هو الصحيح. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد، حين قام شيه هوانغ - تي، أول إمبراطور صيني، بتوحيد الصين وبناء السور العظيم، كانت الوحدة الإمبراطورية هي المعيار السائد. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من فترات الحروب الأهلية المتفرقة وضعف الأسر الحاكمة، ظلت الصين تمثل أطول الإمبراطوريات عمرا في تاريخ العالم - إضافة لكونها أضخمها وأكبرها. في عشرينات القرن التاسع عشر، حكمت أسرة مانشو مساحة شاسعة من الأرض، تعادل - تقريبا - مساحة جمهورية الصين الشعبية اليوم؛ إضافة إلى أن كوريا، والهند الصينية، وسيام، وبورما، ونيبال، كانت جميعا من الدول التابعة لها. وخلال معظم فترات التاريخ الحديث، ظلت الصين وطنا لنسبة تتراوح بين ثلث وربع سكان العالم - لربما كانت تمثل ٣٧٪ منهم عام ١٨٢٠. قبل الثورة الصناعية، كانت الصين أيضا

عملاق الاقتصاد العالمي. فبين عامي ١٥٠٠ـ ١٨٢٠، لم تنقص حصتها من الناتج العالمي عن الخمس، ولربما ارتفعت حتى بلغت الثلث عام ١٨٢٠[٢].

لكن شهد القرنان التاسع عشر والعشرون انهيارا كارثيا لمستويات المعيشة في الصين. فبين عامي ١٨٢٠ـ ١٩٥٠، انخفض متوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي إلى الربع تقريبا. وبحلول عام ١٩٧٣، بلغ متوسط دخل الفرد في الصين حوالي خمس معدله في العالم، أي أسوأ من العديد من دول أفريقيا. كما هبطت حصة الصين من الناتج العالمي - التي قاربت نسبة ٣٣٪ عام ١٨٢٠ـ إلى أقل من ٥٪. يبقى سبب حدوث ذلك سؤالا جداليا حامي الوطيس. الصينيون أنفسهم يعزون سبب انحطاطهم إلى التأثيرات السلبية للاستعمار الأوروبي بعد الحروب الإنكليزية - الصينية في منتصف القرن التاسع عشر (ما دعي بحروب الأفيون ١٨٣٩ـ ١٨٤٢ و ١٨٥٠ـ ١٨٦٠). وثمة فرضية غربية أحدث عهدا تشير إلى أن وحدة الصين السياسية الطويلة الأمد كان لها تأثير خانق على تطور البلاد التقاني والاستراتيجي، في وقت كانت فيه أوروبا مقسمة إلى دول متنافسة، وتنافسها هذا - داخل القارة وخارجها - هو الذي أعطى الغرب تفوقه الاقتصادي والعسكري الحاسم على الشرق المكتظ بعدد أكبر من السكان[٣]. أما الحصول على المستعمرات في العالم الجديد، فكان - تبعا لكينيث بوميرانز - بمثابة القوة المحركة التي دفعت أوروبا للتفوق على الصين. وبحلول نهاية البدايات المبكرة للعصر الحديث، واجهت أوروبا الغربية ووادي يانغتسي أزمات بيئية مرتبطة بإزالة الأحراج والغابات، لكن كان بمقدور الأوروبيين الاعتماد على الفضة من أمريكا والسكر من الكاريبي - ناهيك عن الفحم المتوفر لديهم محليا - من أجل النجاة من "الفخ المالثوسي"* عبر التجارة والتصنيع[٤].

---

* نسبة إلى رجل الدين ورائد علم الاقتصاد الحديث توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦ – ١٨٣٤). يقدم مالثوس الحجة على أن البشر محكوم عليهم بالبقاء قرب خط الجوع لأن النمو – الرياضي – في إنتاج الغذاء يعادل الزيادة – الهندسية – في عدد السكان. ولذلك طالب بالعفة الجنسية وتحديد النسل لتفادي الكارثة. (المترجم)

بدا مصير الصين في القرن العشرين بائسا وحالكا. فقد أحدث الأوروبيون تحولا اقتصاديا على تخوم الصين، لكنهم لم يدخلوا إلا إلى حفنة قليلة من مدن الصين - وأشهرها هونغ كونغ - كامل المؤسسات القانونية والإدارية التي أحضروها إلى الهند (في حقبة ما بعد إمبراطورية المغول). وبتحريض من بريطانيا، اتفقت القوى الغربية المتنافسة (بما فيها الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر) على سياسة "الباب المفتوح": ستكون الصين منطقة تجارية حرة هائلة الحجم، لكن بإمكانها الاحتفاظ بمؤسساتها السياسية، البقايا المتهالكة من إمبراطورية تشينغ أو مانشو[٥]. أجهضت الفترة الانتقالية من الإمبراطورية إلى الجمهورية عام ١٩١١، ويرجع السبب قبل كل شيء إلى التبعات والعواقب الكارثية للاستعمار الياباني في ثلاثينات القرن العشرين والحرب الأهلية التي أعقبته. النصر كان من نصيب ماو تسي تونغ، الذي نجح في حشد وتعبئة الفلاحين الفقراء، ليسقط المجتمع الصيني فريسة أسوأ مجاعة من صنع البشر في التاريخ ("القفزة الكبرى إلى الأمام")، وواحد من أسوأ الاضطرابات الاجتماعية التي أثارها نظام حكم (الثورة الثقافية). استمرت الصين الشيوعية في أداء وظيفتها كإمبراطورية ناجحة، ساعية وراء تحقيق أهداف سياستها الخارجية بواقعية أثرت تأثيرا عميقا في هنري كيسنجر. إلا أن ضعفها الاقتصادي وضع قيودا حدت من قوتها.

لكن منذ الإصلاحات التي ابتدأها دينغ شياو بينغ في السبعينات، شهدت الصين حقبة مذهلة من النشاط الاقتصادي. وخلافا للاتحاد السوفييتي، الذي سعى لتحرير اقتصاده القائم على التخطيط المركزي ودقرطة نظامه السياسي في آن معا (وانهار بسببهما)، ركز الصينيون جهدهم على تعديل وتكييف مؤسساتهم الاقتصادية القائمة لا التخلص منها، بينما لم يدخلوا سوى تغييرات سياسية محدودة[٦]. أما النتيجة فكانت زيادة دراماتيكية في معدل النمو الاقتصادي[٧]. وخلال العشرين سنة الماضية، تراوح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي بين ٨ ١٢٪. وعلى أساس تكافؤ القوة الشرائية، ارتفعت حصة الصين من الناتج العالمي من ٤ إلى ١٢٪ منذ عام ١٩٨٣[٨]. كما ارتفعت أيضا حصتها من الصادرات العالمية. وتبعا لدراسة أجراها غولدمان ساخس، يمكن للاقتصاد الصيني أن يتفوق في الحجم على الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٤١[٩]. ولا عجب أن يقفز العديد من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى نتيجة مفادها أن الصين هي التي ستمثل التحدي الاستراتيجي في المستقبل[١٠]. ويبدو تبعا للمفهوم الاقتصادي الضيق أن الصين مرشحة بصورة أكثر معقولية للعب دور الثقل المقابل للولايات المتحدة مقارنة بالاتحاد الأوروبي. كما يبدو أن "التباين العظيم" يخلي مكانه لبعث "التقارب العظيم"، الذي سيشهد استعادة الصين لمكانها الطبيعي الذي تستحقه في "النظام العالمي"[١١]. إن تجدد الاهتمام التاريخي بمنجزات الصين الماضية، التي جسدتها - رمزيا - الرحلات الاستكشافية التي قام بها الأدميرال الصيني (المخصي) تشينغ هو في المحيط الهندي (القرن الخامس عشر)، يردد صدى هذه التوقعات المستقبلية.

ومع ذلك، وعلى شاكلة التنبؤات المحمومة التي توقعت أن يصبح العالم "يابانيا" في الثمانينات، ينبغي التعامل بحذر مع هذه التوقعات. لسبب وحيد يتمثل في أن معدلات النمو المتسارعة هذه قد تحمل في ركابها عدم الاستقرار إضافة إلى الازدهار إلى الصين. ومثال روسيا القيصرية قبل قرن من الزمان يوضح الكثير. فتحت حكم الكسندر الثاني وخليفتيه، شرعت الإمبراطورية الروسية في برنامج مشابه يستهدف التصنيع، وفتح اقتصادها أمام التجارة الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية، وحققت نموا سريعا واستثنائيا بمعايير تلك الأيام. لكن العواقب والتبعات الاجتماعية لهذا الازدهار الاقتصادي وضعت قيودا وعراقيل ضخمة أمام مؤسسات نظام رومانوف الأوتوقراطي، الذي سقط ضحية للثورة حين سعى لتسخير ثروة البلاد الجديدة لخوض الحرب. ليس من المتوقع اندلاع ثورة صينية جديدة، ومهما

تفاقمت حالة الظلم الاجتماعي وغابت العدالة، فإن المجتمع لن ينخرط بثورة جديدة، حيث ما يزال عالقا في الأذهان اضطرابان اجتماعيان هائلان - وليس واحدا - لم ينس الناس آثارهما المدمرة بعد. لكن هناك "سيناريوهات" معقولة يمكن تبعا لها حدوث نوع من الأزمة الداخلية التي قد تزعج وتقلق بكين، مثل أزمة تصيب النظام المصرفي والمالي الهش في البلاد[12]. أحد الاحتمالات التي لا يمكن استبعادها هو أن اعتماد الصين مؤخرا على التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر ليس سوى عودة إلى حقبة "الباب المفتوح" قبل قرن من الزمان، ولم تكن العاقبة السياسية سعيدة. ترتبط بذلك العقبة الثانية والمباشرة أمام القوة الصينية، متمثلة في تنامي "الاعتماد المتبادل" بين الصين والولايات المتحدة. فبعيدا عن كون الإمبراطوريتين في حالة من العداء والتنافس، تظهر عليهما أمارات الشراكة. والسؤال الوحيد هو: أي من الطرفين أكثر اعتمادا على الآخر، أو على وجه الدقة، أيهما أكثر قدرة على تحمل الخسارة في حالة نشوب أزمة في علاقتهما الودية التي يتجاوز عمرها الآن ثلاثين عاما؟ اليوم، ومثلما كانت الحال قبل قرن من الزمان، هنالك باب مفتوح بين أمريكا والصين. لكن هل يمكن إغلاقه؟

الإفراط في التوسع مرة أخرى

إن إسقاط ثلاثة طغاة بخلال أربع سنين لا يعتبر إنجازا قليلا تبعا لمعايير أية إمبراطورية عالمية سابقة. فمنذ عام ١٩٩٩، تم إسقاط سلوبودان ميلوسيفيتش، والطالبان، وصدام حسين كنتيجة للتدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد قواتهم العسكرية (مع الإقرار بأن سقوط الأول كان نتيجة غير مباشرة له). ما جعل كل ذلك لافتا ومثيرا أنه حدث بعد مرور أكثر قليلا من عقد من السنين على موجة القلق الناتجة عن الانحطاط الأمريكي. ففي عام ١٩٨٧، حذر بول كينيدي

من أن الولايات المتحدة "تواجه خطر.. ما يمكن دعوته تقريبا بـ"الإفراط في التوسع الإمبراطوري"". وأكد أن أمريكا تنفق نسبة مرتفعة من دخلها على التزاماتها العسكرية. وهذا ما أحدث تأثيره في أداء الاقتصاد الأمريكي مقارنة بدولتي ألمانيا واليابان المنزوعتي السلاح تقريبا، والقادرتين على إنفاق مبالغ أكبر على الأبحاث والتنمية المدنية. فهل بمقدور الولايات المتحدة أن تأمل بالحفاظ على موقعها في الحرب الباردة كقوة عظمى؟ كتب كيندي يقول: "الجواب الوحيد عن السؤال هو: لا"[13]. وفي الحقيقة، ذهب أبعد من ذلك حين ألمح إلى العواقب السياسية المحلية الوخيمة التي قد تنتج عن الإفراط في التوسع الإمبراطوري. ثم استشهد بزيادة الدين الفيدرالي نتيجة ازدياد الإنفاق الدفاعي في عهد إدارة الرئيس ريغان، ليعقد مقارنة مع فرنسا قبل الثورة: "المثال الآخر الوحيد الذي يخطر ببالي عن قوة عظمى زادت ديونها إلى هذا الحد في وقت السلم"[14].

مثلما قال كينز ذات مرة، حين تتغير الحقائق والوقائع، يجب أن يغير المرء رأيه[15]. في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، كتب بول كيندي عن ارتقاء أمريكا اللاحق من مرتبة القوة العظمى إلى مرتبة "الدولة المفرطة في القوة"، بعد أن استحضر طوقا إنقاذيا متمثلا في "الثورة في الشؤون العسكرية" لتفسير السبب وراء عدم تحقق توقعاته حول الإفراط في التوسع. فكل ذلك الاستثمار في التطوير والأبحاث العسكرية (الذي كان يعارضه في الثمانينات) قد غل مرابح غير متوقعة[16]. ولم يقتصر الأمر على انهيار الاتحاد السوفييتي نتيجة الضغوط المتراكمة من الإنفاق الهائل على التسلح من قبل ريغان - واينبرغر، بل إن الولايات المتحدة جمعت في التسعينات أرباحا مضاعفة ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب الباردة: انخفاض في حصة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي الإجمالي، تسارع في النمو الاقتصادي، قفزة نوعية في القدرة العسكرية خلفت القوى الأخرى وراءها بمسافات بعيدة.

المفارقة أن أطروحة كينيدي الأصلية حول الإفراط في التوسع "المالي" يمكن تبريرها مع ذلك - بالرغم من قراره بالتخلي عنها. فالتوسع المفرط في الإنفاق المالي أصبح أسوأ اليوم مقارنة بكل ما تصوره قبل ستة عشر عاما. النقطة المفتاحية - وهنا ينتهي التشابه مع حجة كينيدي السابقة - هي أن هذا التوسع لا علاقة له تقريبا بالتزامات الولايات المتحدة العسكرية في الخارج. فهو نتيجة للشؤون المالية الأمريكية المحلية التي تعاني من مشكلة اختلال توازن مزمنة، بلغ حجمها حدا دفع معظم الأمريكيين، بمن فيهم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مطلعين على شؤون البلاد المالية، إلى عدم تصديقها. وفي الحقيقة، فإن السبب الرئيس وراء بقاء أزمة أمريكا المالية في حالة كمون هو بالضبط رفض الأمريكيين للاعتقاد بوجودها[١٧]. وهم قادرون على ذلك لأن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد - دون أن يدرك أحد - على رأس المال القادم من شرق آسيا لإضفاء الاستقرار على ميزانيتها غير المتوازنة. ولاحظ العديد من المعلقين ردة فعل الصين الهادئة، بل الصامتة، على عمليات التدخل العسكري التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخرا[١٨]. ولم تقدر سوى قلة من المراقبين مدى ما وصلت إليه الصين الآن في المساعدة على ضمان ودعم القوة الأمريكية.

على شاكلة إمبراطورية بريطانيا الليبرالية قبل قرن من الزمان، فإن إدارة إمبراطورية أمريكا الليبرالية الناشئة رخيصة الكلفة إلى حد مذهل. وهذا يعود على الأغلب إلى ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي. فمنذ عام ١٩٨٠، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي - حسب أسعار الدولار الحالية - من ١٠٪ من الناتج العالمي إلى ٣١٪ عام ٢٠٠٢. أي أنه أكبر بمرتين ونصف المرة من الاقتصاد الياباني، وثماني مرات ونصف من الاقتصاد الصيني، وثلاثين مرة من الاقتصاد الروسي. أما الإنفاق العسكري الأمريكي فيتجاوز مجموع موازنات الدفاع للاتحاد الأوروبي، والصين،

وروسيا معا. لكن التكاليف العسكرية الأمريكية انخفضت بشكل حاد نسبيا، من معدل بلغ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينات إلى مجرد ٤٪ في التسعينات، ويتوقع أن تهبط إلى ٣.٥٪ في النصف الأول من العقد الحالي.

يشعر العديد من الأمريكيين بالقلق من تكلفة احتلال العراق. وهذا يعود على الأغلب إلى انهم تلقوا التشجيع على تخيل أن الاحتلال لن يكلف شيئا. في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، تحدث بعض الناطقين باسم إدارة بوش وكأن إعادة إعمار العراق ستكون ذاتية التمويل تقريبا. لقد كانت حرب الخليج الأولى مجانية عمليا بالنسبة للأمريكيين نتيجة التحالف الواسع النطاق، الذي ضم أيضا ألمانيا واليابان. وغطى نسبة تراوحت بين ٨٠ ٩٠٪ من إجمالي التكاليف العسكرية[١٩]. لكن في الحرب الثانية لم تكتف الولايات المتحدة بهزيمة العراق: بل احتلته. وفعلت ذلك بدعم عدد أقل من الحلفاء الأغنياء. وبدا أن المسؤولين الأمريكيين طيلة السنة الفائتة يحجمون عن مواجهة هذه الحقيقة. اري فليتشر، الناطق الرسمي باسم الرئيس أعلن جذلا أن "العراق دولة غنية. ولسوف تملك قاعدة مالية ضخمة في الداخل، يمكن أن تعتمد عليها.. نتيجة ثروتها النفطية". إن شعار أكبر الشركات الأمريكية، وال - مارت، شعار بسيط ووثيق الصلة بموضوعنا: "دائما أرخص الأسعار. دائما". تبنت إدارة بوش المبدأ نفسه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. سياستها تغيير النظام، لكن الوسائل والموارد المخصصة لتطبيقها قليلة وشحيحة.

من الأمور التي تستحق أن نتذكرها أن إدارة بوش ظلت حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ تنفق القليل - نسبيا - على إعادة إعمار أفغانستان، حيث عملية بناء الدولة مستمرة منذ سنة ونصف السنة كما هو مفترض. وتبعة لمنظمة "كير" الدولية، فإن حصة الفرد السنوية من المبالغ التي تعهدت كافة الدول المانحة بتقديمها إلى أفغانستان عند ذلك التاريخ لم تكن تزيد عن ربع المبلغ الذي أنفق فعلا في إقليم كوسوفو لكي يستعيد عافيته بعد الحرب، بالرغم من حقيقة أن حاجات

أفغانستان كانت كما هو واضح أشد إلحاحا بكثير. على أية حال، وتبعا لحسابات مركز التعاون الدولي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، لم "يوزع" فعلا أكثر من ١.٦ مليار دولار من أجل إعادة إعمار أفغانستان، تم "تفعيل" ٩٤٧ مليون دولار منها (أي إنفاقها على العربات والكمبيوترات الضرورية لفرق "تقييم الاحتياجات" الغربية). ولم يتجاوز ما أنفق على المشاريع المنجزة سوى ١٩٢ مليون دولار[٢٠]. إن الاستقرار في أفغانستان يعتمد في المستقبل ببساطة ووضوح على نجاح الإدارة المؤقتة التي أقيمت في كابول برئاسة حامد كرزاي. لكن عند كتابة هذه الصفحات، لم يذهب سوى أقل من خمس التمويلات في فترة ما بعد الحرب إلى الصناديق المالية التابعة للحكومة الأفغانية: ووزعت مبالغ أكبر من ذلك بكثير بواسطة الدول المانحة. وبحلول أيار/ مايو ٢٠٠٣، قدمت الولايات المتحدة مبلغا زهيدا لا يتجاوز خمسة ملايين دولار لصندوق الإدارة الأفغانية المؤقتة[٢١].

لا يمكن أن نحمل مسؤولية مثل هذا الشح والتقتير على عاتق إدارة بوش وحدها. فانخفاض ميزانية المعونات الخارجية الأمريكية - من الذروة التي بلغتها في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حين قاربت ١.٨٪ من الناتج القومي الإجمالي، إلى مستواها الحالي الذي لا يتجاوز ٠.٢٪[٢٢] - إنما هو حصيلة سنوات عديدة من جهد المشرعين المقترين الأمريكيين. في المراحل الأولى للحرب على العراق جرى لقاء "سوريالي" بين مفاوضين من مجلسي النواب والشيوخ لتقرير كيف - وأين - ينفق مبلغ السبعة والتسعين ملياراً الذي طلبته إدارة بوش في البداية لتغطية نفقات الحرب. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه المناقشات، تم تخصيص مبلغ ٢.٩ مليار دولار لإنقاذ شركات الطيران الأمريكية، التي انخفضت أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الخطر على المستوى العالمي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر. كما تم تحويل مبلغ ٢٧٥ مليونا للعمال الذين أوقفتهم شركات الطيران عن العمل مؤقتا. بل كانت هناك لحظة هزلية حين اقترح السيناتور باتريك ليهي (من فيرمونت) إنفاق مبلغ ٣.٢ مليون

دولار من ميزانية الحرب على إعادة بناء جسر قرب منزله في ووتربري! وحين يعرض على الكونغرس الاختيار بين المال المقدم لمشاريع محلية وبين الأمن القومي، فلسوف يكون هناك على الدوام بعض الأعضاء الذين يختارون الحالة الأولى حتما.

لكن المواقف تغيرت بوضوح خلال عام ٢٠٠٣؛ الذي شهد موافقة الكونغرس على طلب الإدارة (في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي) تخصيص مبلغ ٨٧ مليار دولار لتمويل احتلال / وإعادة إعمار العراق وأفغانستان. هنالك، برغم كل شيء، فارق مميز بين المعونات التي توزع على الدول الأجنبية التي لم تتبع نهج الإصلاح، وبين المعونة التي تذهب لإنجاح عملية تغيير النظام التي تقوم بها الولايات المتحدة. والمشرعون الأمريكيون ليسوا غافلين عن مكاسب وفوائد، إضافة إلى تكاليف، إسقاط نظام صدام حسين.

تعتبر الحرب ذاتها زهيدة الكلفة نسبيا، حيث ينخفض الرقم كثيرا عن المبلغ المطلوب وقدره ٧٩ مليار دولار (ربما يقترب من حدود ٤٨ ملياراً)[٣٣]. علاوة على ذلك، وكما أشار الاقتصاديون في جامعة شيكاغو، لربما استطاعت الولايات المتحدة أن تدخر وتقتصد النفقات عبر التخلص من صدام حسين (بالحرب السافرة)، نظرا لأن تكلفة احتواء التهديد العسكري الذي كان يمثله بلغت حوالي ١٣ ملياراً في السنة[٣٤]. ودون شك، يبدو مبلغ ٨٧ مليار دولار مبلغا ضخما بالنسبة لمعظم الأمريكيين. لكنه لا يعادل سوى ٠.٠٨ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وحين نأخذ بعين الاعتبار استحالة توقع كم يكلف الفشل في العراق، يبدو الثمن زهيدا نسبيا مقابل إقامة نظام حكم مستقر وصديق في تلك البلاد، على افتراض إمكانية تحقيق ذلك. ولا بد من الإقرار بأن معظم المبلغ سوف تمتصه نفقات تواجد القوات الأمريكية هناك. ولم يخصص سوى عشرين ملياراً لإعادة الإعمار. سيذهب ربعها لتحديث قوات الأمن العراقية[٣٥]. وقد يكلف إصلاح

آبار النفط المتهالكة، والأنابيب والمصافي المتآكلة أكثر من خمسة مليارات: وأكثر من ضعف هذا المبلغ لإصلاح الشبكة الكهربائية. ومع ذلك يبقى مبلغ عشرين مليار دولار مبلغا ضخما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي البائس في العراق، وهو - نسبيا - يشكل حافزا أكبر بكثير من مشروع مارشال الذي قدمت عبره الولايات المتحدة المعونات لألمانيا في أواخر الأربعينات، نظرا لأن الاقتصاد الألماني لم يتعرض للانهيار الكلي تحت حكم هتلر كما حدث للاقتصاد العراقي تحت حكم صدام[٢٦]. علاوة على أن الدول المانحة قد عرضت تقديم حوالي ١٣ ملياراً من كلفة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

لماذا لا يكفي إنفاق مبلغ يصل إلى مائة مليار دولار على الأمن وإعادة الإعمار لعودة الانتعاش إلى الاقتصاد العراقي؟ برغم كل شيء، يمتلك العراق ثاني أضخم مخزون للنفط في العالم. وقبل أن يسقط العراقيون في حبائل الفقر نتيجة حكم صدام الديكتاتوري، كان دخل المواطن العادي يتراوح بين ربع ونصف معدله لدى نظيره الأمريكي، وذلك بالاعتماد على طريقة الحساب. لكن بحلول عام ١٩٩٩، أدت عشرون سنة من الحروب، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، والسرقات الحكومية، والعقوبات الاقتصادية إلى تقليص دخل الفرد العراقي إلى ٠٧٥٪ من دخل المواطن الأمريكي العادي[٢٧]. عشرون سنة ليست مدة كافية لمحو الذاكرة الجمعية عن كيفية عمل اقتصاد السوق: وتجارب بولندا وروسيا في التسعينات توضح بكل جلاء أن خمسة وأربعين عاما لا تكفي. رغم أن البداية الجديدة حدثت بعد خمسة وسبعين عاما. إذن، تحت الظروف المناسبة، يمكن للعراق أن يسترد عافيته بسرعة ليحقق مستويات المعيشة نفسها التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٩. وبالطبع، تتطلب استعادة النشاط الاقتصادي ثلاثة أشياء بشكل ملح وعاجل: فرض القانون والنظام بصورة فاعلة ومؤثرة: إصلاح وترميم البنية التحتية الأساسية (خصوصا شبكات الماء والكهرباء)، وإنفاق سخي على إعادة الإعمار

لتحديث حقول النفط المتهالكة: تحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى. لكن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بشرط عدم إنهاء الاحتلال قبل الأوان، وإعطاء مهلة كافية لترسيخ وتجذر المؤسسات الاقتصادية والقانونية المستقرة.

لم تقدم إدارة بوش على غزو العراق بسبب مخزون النفط في أراضيه، وذلك على العكس من نظرية المؤامرة الواسعة الانتشار[٢٨]. لكن استعادة الإنتاج النفطي شرط ضروري ومسبق لنجاح تحول وتطور العراق على أيدي الأمريكيين. لا يشكك أحد بحقيقة أن العراق يمتلك مخزونا كبيرا من النفط، رغم أن الحجم الدقيق للمخزون محل جدل حامي الوطيس بين خبراء الصناعة. لكن القول إن لدى العراق ٧٨ مليار برميل أو ٣٠٠ مليار يظل هدفاً للاهتمام الأكاديمي الصرف على المدى القريب. السؤال الحقيقي هو: ما هي كمية النفط التي ستستخرج من باطن الأرض هذه السنة، وفي السنة القادمة، والتي تليها، وما هو سعر كل برميل؟ الجدول (١٣) يعرض ثلاثة سيناريوهات محتملة لاحتلال يفترض - متفائلا - أن يبقى أربع سنين. في السيناريو الأفضل، يتمكن العراق من زيادة الإنتاج إلى ٣٫٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٦، ويبقى السعر عند مستوى ٣٠ دولارا / برميل، وبالتالي ينتج ما قيمته مائة مليار دولار خلال السنوات الأربع. في الواقع، من المرجح أن يزداد العرض بشكل أبطأ، ويكون السعر أقل - في المعدل الوسطي - بحيث لا تتجاوز العائدات طيلة تلك الفترة ٤٠ ملياراً. لنلاحظ أيضا أن الأرقام تمثل إجمالي العائدات، ولذلك يجب أن نطرح منها كافة أنواع التكاليف والنفقات. كما لا يجب أن ننسى ديون العراق الخارجية القائمة، التي تبلغ ١٢٠ ملياراً للمقرضين الأجانب، إضافة إلى ١٢٥ مليارا على شكل تعويضات. إلغاء هذه "الديون الكريهة" - لأنها بسبب صدام الطاغية - هو السبيل الوحيد لتحرير عائدات النفط المستقبلية من أجل تمويل إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن مجمل الوضع ليس يائسا. إذ ينبغي في نهاية المطاف أن تغطي مبيعات النفط جزءا - على الأقل - من تكاليف إعادة الاستقرار للعراق.

أخيرا، إذا نجحت عملية إعادة الاستقرار هذه، فلن يقتصر الأمر على نمو اقتصاد العراق فقط، بل ستنمو الصادرات الأمريكية أيضا، تماما مثلما حدث حين انبعثت ألمانيا واليابان في أواخر الأربعينات. ويتذمر منتقدو إدارة بوش من أن الشركات الأمريكية منحت عقود إعادة تشييد البنية التحتية في العراق. لكن ينبغي عليهم بدلا من ذلك الاحتفاء بحقيقة أن سياسة ما بعد الحرب قد أوجدت وظائف لبعض العمال الأمريكان، فدون مثل هذه العوائد والمكاسب والجوائز المادية، تخسر السياسات التي تتسم بالشهامة ورحابة الصدر تجاه الأعداء السابقين الدعم الشعبي بسرعة. إن حسابات الاحتلال ليست لعبة تخسر فيها أمريكا بالشمال ما كسبته باليمين كما تبدو أحيانا لأشد منتقدي الرئيس بوش تطرفا، الذين يصرون بإلحاح على أن كل دولار ينفق في العراق يحسم من مخصصات المدارس والمشافي الأمريكية[٢٩]. بل على العكس، فالنجاح في العراق سوف يغل أرباحا مهمة، لن تذهب فقط إلى تلك الشركات التي ركبت مخاطرة القبول بعقود إعادة إعمار ذلك البلد.

الجدول (١٣)

عائدات النفط العراقية: بعض العائدات المتوقعة: ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المجموع
متوسط					
السعر/برميل (دولار)	٢٥	٢٥	٢٥		
برميل/يوم (مليون)	١٧	٢٥	٢٥	٢٥	
برميل/السنة (مليون)	٦٢٠٥	٩١٢٥	٩١٢٥	٩١٢٥	
العائد السنوي (مليار $)	٣٩	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٧٢٣

نخفض					
السعر/برميل (دولار)	١٥	١٥	١٥	١٥	
برميل/اليوم (مليون)	١٧	٢	٢	٢	
برميل/السنة (مليون)	٦٢٠.٥	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	
العائد السنوي (مليار $)	٢٣	١١٠	١١٠	١١٠	٢٥.٢
مرتفع					
السعر/برميل (مليون)	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	
برميل/يوم (مليون)	١٧	٢٥	٣	٣٥	
برميل/السنة (مليون)	٦٢٠ ٥	٩١٢٥	١٠٩٥	١٢٧٧٥	
العائد السنوي (مليار $)	٤٧	٢٧٤	٣٢٩	٣٨٣	١٠٣٢

مدافع وزبدة

ليست إذن تكلفة تغيير النظام وبناء الدولة هي التي هددت الإمبراطورية الأمريكية بخطر المبالغة والإفراط في التوسع. بل هو الإنفاق في مكان أقرب بكثير إلى أرض الوطن. لأن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعتمد إلى حد لم يشهده التاريخ على الاستهلاك والائتمان، على الصعيدين العام والخاص كليهما. ونظرا لأن قوة أمريكا الخارجية مستندة إلى قوة الاقتصاد، فإن هناك مفارقة غريبة. تقليديا، واجهت الإمبراطوريات خيارا بين المدافع أو الزبدة - بين الإنفاق العسكري والاستهلاك - وحوصرت بحبائل الديون. لكن الإمبراطورية الأمريكية تحتاج الاستهلاك لدفع وتحفيز نموها الاقتصادي، الذي تستطيع من خلاله بسهولة تمويل إنفاقها العسكري. ويبدو أنها قادرة على اقتراض مبالغ غير مسبوقة من أجل الحفاظ على نمو الاستهلاك. إنها إمبراطورية المدافع والزبدة.

المفارقة تتجسد بشكل نموذجي في العربة المتعددة الأغراض والاستعمالات، والمعروفة باسم "هامر" (Hummer). تصميمها الأصلي وضع من قبل شركة "ايه. ام. جنرال" (AM General) عام ١٩٧٩ كناقلة جند خفيفة للجيش الأمريكي، وأصبحت وسيلة النقل المفضلة للدوريات الأمريكية في كافة مناطق الصراع التي انتشرت فيها القوات الأمريكية. لكن العربة هي أيضا سلعة استهلاكية. ومنذ أن تم بيع حقوق إنتاجها للاستخدام المدني إلى شركة "جنرال موتورز" عام ١٩٩٩، بدأت عربات "هامر" تظهر بتشكيلة متنوعة من الألوان الزاهية (غير العسكرية) على طرقات أمريكا السريعة، بدءا من كاليفورنيا[٣٠]. فهل عربة "هامر" مصممة للفتح أم الاستهلاك؟ الجواب: كلا الأمرين معا. وفي الحقيقة، وبسبب إسرافها في استهلاك الوقود (١١ ميلا / غالون) ووزنها وعرضها، فهي تمثل نموذجا لتبذير الوقود الأمريكي.

لربما يغلق بعضهم الدائرة بالقول إن العربة ضرورية في العراق للحفاظ على تزويد تلك التي تنطلق على طرقات كاليفورنيا بوقود رخيص. لكن هذا الرأي يبالغ مرة أخرى في تضخيم أهمية النفط في قرار الحرب على صدام حسين. لأن مفارقة إمبراطورية المدافع والزبدة يمكن شرحها أيضا عبر المقارنة بين حظوظ شركتين أمريكيتين منذ انتخاب الرئيس بوش. كل من استثمر في شركة هاليبرتون (المتخصصة في هندسة حقول النفط) في أواخر عام ٢٠٠٠، متوقعا أن تستفيد الشركة من النصر الذي حققه الجمهوريون في الانتخابات، قد خاب أمله. ففي السنوات الثلاث التالية (حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، هبطت أسعار أسهم الشركة بأكثر من الثلث ولم تستفد كثيرا من السياسة الشرق أوسطية الأشد جسارة وعدائية التي يؤيدها أصدقاؤها في المناصب الرفيعة النافذة. أما المستثمر الذي وضع أمواله في أسهم وال - مارت في أواخر عام ٢٠٠٠ فقد ارتفعت قيمة أسهمه بنسبة الخمس. ومن وجهة نظر اقتصادية صارمة، ثبت أن الاستثمار في قطاع

السلع الاستهلاكية الأساسية يغل مرابح أكبر من الاستثمار في شركة يفترض أنها تتموضع في قلب الصناعة النفطية - العسكرية.

الأهمية المتزايدة للاستهلاك الشخصي في النمو الاقتصادي الأمريكي، شكلت واحدا من التطورات اللافتة خلال العقود الأربعة الماضية. فقد ارتفع - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - من حوالي ٦٢٪ في الستينات إلى ما يقرب من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢. أما اللازمة الطبيعية لذلك فهي تراجع المدخرات: إذ انخفض معدل الادخار الشخصي من ٩٪ بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٦٢ إلى حوالي ٤٪ طيلة السنوات الإحدى عشرة التالية. وفي الحقيقة، مول الأمريكيون جزءا مهما من استهلاكهم المتزايد من خلال الاقتراض. وارتفع حجم ديون القطاع المنزلي/الأسري في السوق من ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الستينات والسبعينات، إلى ٧٨٪ عام ٢٠٠٢.

المواطن الأمريكي العادي ليس الوحيد الذي يعتمد على الائتمان لتغطية نفقاته المتعاظمة على السلع الاستهلاكية. فقد أقرت الحكومة الاتحادية (في تموز/ يوليو ٢٠٠٣) بأن فائض الميزانية المقدر بمبلغ ٣٣٤ مليار دولار (والذي جرى توقعه قبل سنتين) قد تحول - بفضل توليفة جمعت الركود، والحرب، وتخفيض الضرائب - إلى عجز لا يقل عن ٤٧٥ مليارا[٣١]. الرقم أحدث صدمة لدى العديد من الأمريكيين. فبرغم كل شيء، توقع مكتب الموازنة التابع للكونغرس خلال عهد إدارة كلينتون فوائض كبيرة في الميزانية. لكن هذه التوقعات اعتمدت على افتراض أن الحكومة الاتحادية، بغض النظر عن التضخم أو النمو الاقتصادي، سوف تنفق المبالغ المالية نفسها كل سنة على كل شيء باستثناء الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرهما من القطاعات الأساسية. في الوقت نفسه، افترض مكتب الموازنة - بكل ثقة - أن عائدات الضرائب الاتحادية سوف تنمو بمعدل سنوي قدره ٦٪ تقريبا. في عام ٢٠٠١، قرر أن الامتناع عن تعديل الإنفاق الاختياري الذي خطط له لمكافحة التضخم (لا لدعم النمو الاقتصادي) لم يعد

"مفيدا أو ممكنا". أما إحداث هذا التعديل فسيؤدي إلى تخفيض الفائض المتوقع بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠١١، من ٦.٨ تريليون دولار إلى ٥.٦ تريليون. لكن ذلك لا يهم بالمقارنة مع تأثير الأحداث اللاحقة غير المتوقعة. فبعد مضي سنتين، شهدت البلاد خلالهما فترة من الركود، وتخفيضا ضخما على الضرائب، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، انخفض الفائض الذي توقعه مكتب الموازنة خلال عشر سنوات إلى ٢٠ مليار دولار. ومع ذلك كان ما يزال قادرا على التنبؤ بانخفاض في الدين الفيدرالي العام من ٣٥.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦.٨٪ خلال عشر سنين (على المدى المتوسط)[٣٢]. ومن أجل هذه النتيجة، افترض المكتب - بأسلوب مريح - أن الإنفاق الاختياري سوف يبقى ثابتا طيلة العقد القادم حتى مع النمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، فإن المشتريات، التي شملت التكاليف العسكرية والأمنية الإضافية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ارتفعت بمعدل تجاوز ضعفي سرعة نمو الناتج الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية. وعند كتابة هذه الصفحات، عدل مكتب الموازنة توقعاته من جديد. وهو يتنبأ الآن بعجز يصل إلى نصف تريليون دولار عام ٢٠٠٤، ليصبح الفائض السابق (بالنسبة لفترة عشر سنوات تمتد بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠١١) عجزا مقداره ٢.٧ تريليون دولار. أي أن هناك دينا جديدا يتجاوز ما توقعه مكتب الموازنة قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة (قبل أقل من أربع سنوات) بـ ٩.٥ تريليون دولار.

لكن حتى آخر تصورات مكتب الموازنة التابع للكونغرس ما زالت تقلل من الحجم الحقيقي لديون الحكومة الاتحادية، لأن "النتيجة النهائية للحساب" تنحصر في ذلك الجزء (الظاهر) من الديون الذي يأخذ شكل سندات.

يريد الأمريكيون الأمن. لكنهم يفضلون الأمان الاجتماعي على الأمن القومي. وهاجسهم حول أخطار الشيخوخة واعتلال الصحة هو الذي يشكل السبب

الحقيقي وراء مغالاة بلادهم بالتوسع في الإنفاق المالي، وليس انشغالهم بأخطار الإرهاب و"محور الشر". إن الأزمة المالية الكامنة اليوم ليست نتيجة للأعباء العسكرية المفرطة التي تتحملها أمريكا في الخارج، لكنها عاقبة لفشل مزمن في المواءمة بين تشريعات الضمان الاجتماعي القديمة، وبعضها يعود إلى "البرنامج الجديد"*، وبين التغيرات الديمغرافية في المجتمع الأمريكي.

بخلال أربع سنين فقط، سوف يبدأ أوائل السبعة والسبعين مليونا، في حقبة زيادة معدل الولادات، بجني ثمار الضمان الاجتماعي. وبخلال سبع سنين سيبدؤون بجمع ثمار الضمان الصحي. وبحلول موعد تقاعدهم، سوف تضاعف الولايات المتحدة - تبعا للتقديرات الرسمية - حجم سكانها المسنين، لكن لن يزداد عدد العاملين من دافعي الضرائب القادرين على تعويض الفوائد والمكاسب التي يتمتع بها هؤلاء إلا بنسبة ١٥٪. يشير الخبراء الاقتصاديون إلى التزام الحكومة بدفع المعاشات التقاعدية وتوفير الرعاية الصحية للسكان المسنين حاليا ومستقبلا كجزء من ديون الحكومة "الضمنية". لكن هذه الديون حقيقية وملزمة مثلها مثل الالتزام بدفع رأس المال والفائدة على السندات الحكومية. وفي الحقيقة، قد يكون من الأسهل - على الصعيد السياسي - الامتناع عن الوفاء بالديون الظاهرة مقارنة بالتوقف عن توفير مستلزمات وفوائد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وفي حين لا يمكن التأكد من الديون التي ستتخلف الحكومة عن سدادها أولا، إلا أن هناك أمرا واحدا لا لبس فيه: الديون الضمنية تقزم الديون الظاهرة.

جرى الكشف عن حجم هذه الديون في السنة الماضية في دراسة أجراها جاغاديش غوخال، كبير الخبراء الاقتصاديين في بنك الاحتياطي الفيدرالي

* برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس روزفلت (١٩٣٣- ١٩٤٥) في ثلاثينات القرن العشرين بهدف تشجيع الانتعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. (المترجم)

(كليفلاند)، وكينت سميترز، نائب المعاون السابق لوزير الخزانة لشؤون السياسة الاقتصادية. طرح الاثنان السؤال التالي: لنفترض أن الحكومة قادرة اليوم على وضع يدها على كافة الإيرادات التي تتوقع جمعها في المستقبل، لكن عليها استخدامها - اليوم أيضا - لتسديد نفقات كل التزاماتها، بما فيها خدمة الدين. فهل تكفي القيمة الحالية المخفضة لكافة إيراداتها المستقبلية لتغطية القيمة الحالية المخفضة لكل نفقاتها المستقبلية؟ الجواب: لا، حاسمة وصارمة. وتبعا للحسابات التي أجراها الخبيران، سيبلغ العجز ٤٥ تريليون دولار[٣٢]. وحين نضع الرقم في سياقه الصحيح، نجد أنه أكبر باثنتي عشرة مرة من حجم الدين الرسمي الجاري لدى العموم، وأكبر بأربع مرات من ناتج البلاد السنوي. كما طرح الاثنان سؤالا آخر هو: كم يجب زيادة الضرائب أو خفض النفقات - على أساس فوري وثابت - لتوليد ٤٥ تريليون دولار بالقيمة الحالية؟ ثم قدما أربع إجابات محتملة (انظر الجدول ١٤). يمكن للحكومة - بدءاً من اليوم - زيادة ضرائب الدخل (للأفراد والشركات) بنسبة ٦٩٪، أو زيادة الضرائب على الأجور بنسبة ٩٥٪، أو تقليص مزايا الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية بنسبة ٥٦٪، أو إلغاء الإنفاق الفيدرالي الاختياري برمته - أي تخفيضه إلى نقطة الصفر.

هنالك طريقة أخرى للتعبير عن المشكلة تتمثل في مقارنة العبء الضريبي التي نتحمله طيلة حياتنا مع العبء الضريبي الذي سيحمله الجيل القادم إذا لم تتخذ الحكومة أيا من الإجراءات الآنفة - ومن هنا جاء التعبير الذي كثيرا ما استخدم لوصف حسابات كهذه: "حساب الأجيال". وما تتضمنه مثل هذه الحسابات هو أن كل سيئ حظ ولد في أمريكا اليوم - على عكس من ولد في الأربعينات أو الخمسينات - سوف ينوء بأعباء معدلات ضريبية ثقيلة طيلة حياته العملية، تبلغ ضعفي تلك التي دفعها أبوه أو جده. وبالرغم من التخفيضات التي أدخلتها إدارة بوش على الضرائب، لا يعتبر الأمريكيون اليوم متحررين من عبء الضرائب الثقيلة. إذن

لا تعتبر فكرة فرض ضرائب على الجيل القادم تعادل ضعفي الضرائب الحالية - على أقل تقدير - فكرة وهمية.

الجدول (١٤)

النسبة المئوية للزيادة في الضرائب أو التخفيض في الإنفاق التي يتطلبها اليوم تحقيق التوازن العام في السياسة المالية للولايات المتحدة

السياسة	التغيير (٪)
زيادة في ضرائب الدخل الاتحادية	+٦٩
زيادة في ضرائب الأجور	+٩٥
تخفيض في المشتريات الاتحادية	-١٠٠
تخفيض تكاليف الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية	-٥٦

لكن هناك مشكلة جدية في هذه الأرقام، لا تتعلق بالحسابات التي تشكل الأساس لها بل بقبولها وتصديقها. وبتعبير أكثر صراحة، هذا الخبر سيئ إلى حد يصعب تصديقه. فمن المعروف أن الأمريكيين يعمرون أكثر من غيرهم وأن الأموال التي ستدفع للنسبة المرتفعة من كبار السن من السكان سوف تكون باهظة. ما لا يدركه الأمريكيون حتى الآن هو كم يبلغ حجمها. إحدى الإجابات الشائعة تشير إلى أن الاقتصاديين المعنيين يسعون لتحقيق مآرب سياسية ولذلك يضعون فرضيات مصممة لرسم أكثر الصور كآبة وسوادا. لكن الحقيقة هي أن بول اونيل حين كان وزيرا للخزانة، فوض كلا من غوخال وسميترز بإجراء الدراسة، وتم تحضيرها حين كان الأول يعمل في بنك الاحتياطي الفيدرالي والثاني في وزارة الخزانة. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن كونها تمثل أسوأ سيناريو، فإن أرقام الخبيرين اعتمدت على افتراضات رسمية متفائلة حول زيادة تكاليف الرعاية

الصحية ومتوسط العمر المتوقع في المستقبل. تاريخيا، تجاوز معدل النمو السنوي لفوائد الرعاية الصحية الحقيقية لكل مستفيد معدلات إنتاجية العمل بـ ٢.٥ نقطة مئوية*. لكن التوقعات الرسمية تفترض وجود فارق لا يتعدى نقطة مئوية واحدة في المستقبل (كما تفترض - متفائلة - أن الأمر سيتطلب خمسين سنة كي يبلغ الأمريكيون متوسط العمر المتوقع لدى اليابانيين). وتبعا لافتراضات مختلفة إلى حد ما، يمكن أن يتجاوز إجمالي العجز المالي حتى حدود الـ ٤٥ تريليون دولار.

لا يمكن أن يفاجئ أحد حين تهمش مثل هذه الحسابات المالية "التي لا تسر" داخل النظام السياسي الأمريكي. إذ لا يوجد مرشح رئاسي عاقل يمكن أن يجعل شعار حملته: "سأرفع الضرائب بنسبة الثلثين". ولن نجد مسؤولا عقلانيا يقلص حجم فوائد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إلى النصف. ولذلك يمكننا الافتراض بكل ثقة أن أحدا لن يتصدى على المدى القريب لمشكلة "العجز في ميزانية الجيل القادم". ولسوء الحظ، فإن ذلك يعني أنها ستتفاقم. وتبعا لغوخال وسميترز، إذا بقيت السياسة على حالها دون تغيير حتى عام ٢٠٠٨، سترتفع ضريبة الدخل أكثر - لتصل إلى ٧٤٪ - من أجل سد الفجوة بين الجيلين. بكلمات أخرى، يتضمن "حساب الأجيال" تقديرات توزيعية عند نقطة ما في المستقبل. وعلى الحكومة - عاجلا أو آجلا - تخفيض إنفاقها والتزاماتها أو زيادة عائداتها الضريبية. للأسف، تبدو مقاربة إدارة الرئيس بوش للأزمة المالية الاتحادية الكامنة حتى الآن تنويعا على شعار لينين القديم: "إذا اشتدت الأزمة تنفرج". وفي مواجهة عجز متفاقم في الموازنة، اختار الرئيس ورجاله إجراء ثلاثة تخفيضات ضريبية كبيرة من خلال الكونغرس. في بعض الأحيان، دافع مسؤولو الإدارة عن هذه الإجراءات باعتبارها محفزا للنشاط الاقتصادي، نسخة من "اقتصاد الفودو"، الذي سخر منه والد الرئيس ذات يوم.

* وحدة للتعبير عن الفارق الرقمي بين نسبتين مئويتين. (المترجم)

لكن هنالك أسبابا وجيهة للتشكيك في ذلك، ليس أقلها أن المستفيدين الرئيسيين من هذه التخفيضات الضريبية هم الأفراد الأثرياء.

أحد الحلول المالية الممكنة لمشكلة غياب التوازن بين الأجيال طبق فعلا في بريطانيا: وهو ببساطة إلغاء الآلية التي تسمح بارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعية أكثر من معدل التضخم. ففي عام ١٩٧٩، قامت حكومة مارغريت تاتشر المنتخبة حديثا - بأسلوب حذر ومتكتم - بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية الراسخ الجذور، الذي ازدادت تكاليفه كل سنة بالتوازي مع مؤشرين اثنين: المؤشر القياسي لأسعار التجزئة أو مؤشر متوسط الإيرادات. أول ميزانية لحكومة تاتشر عدلت القاعدة بحيث يرتفع المعاش التقاعدي بالتوازي مع المؤشر القياسي لأسعار التجزئة فقط، مع فك ارتباطه بمؤشر متوسط الإيرادات[٣٤]. وكانت للادخار المالي على المدى القصير أهمية جوهرية، نظرا لأن نمو الإيرادات كان أعلى بكثير من زيادة التضخم بعد عام ١٩٨٠. أما الادخار على المدى الطويل فله أهمية أكبر. وتعد ديون الحكومة البريطانية غير المسددة للصندوق التقاعدي العام، التي لا تتجاوز ٥٪ حتى عام ٢٠٥٠، قليلة جدا مقارنة بديون الحكومات الأخرى في القارة، حيث تبلغ ٧٠٪ في إيطاليا، و١٠٥٪ في فرنسا، و١١٠٪ في ألمانيا[٣٥]. ويشكل هذا وغيره من الإصلاحات التي أدخلتها تاتشر السبب وراء اعتبار المملكة المتحدة واحدة من نخبة الدول المتقدمة التي لا تعاني من فجوات في "حساب الأجيال"[٣٦].

في الوضع الأمريكي الراهن، يجب أن يكون الأمر الجوهري وضع الإنفاق على الرعاية الصحية تحت السيطرة، لأنه يمثل حصة الأسد - ٨٢ ٪ - من ثقب الميزانية الأسود (العجز البالغ ٤٥ تريليون دولار). فمجرد تخفيض معدل نمو المدفوعات لكل مستفيد بمقدار نصف نقطة مئوية في السنة، سوف يحسم ١٥ تريليون دولار من فجوة الميزانية البالغة ٤٥ تريليون دولار على المدى البعيد. ولا بد من وجود طريقة لوضع حد لنمو البرنامج دون تهديد قدرته على تقديم الخدمات الطبية

للمسنين المحتاجين فعلا. لكن لسوء الحظ، فإن إصلاح نظام الرعاية الصحية - عبر دعم تكاليف الوصفات الطبية - الذي قدمه الرئيس بوش وصادق عليه الكونغرس عام ٢٠٠٣، سوف يعطي مفعولا عكسيا[٣٧]. الخيار الآخر سيكون ببساطة خصخصة نظام الضمان الاجتماعي[٣٨].

هل ستطبق أي من السياستين؟ يبدو أن ذلك بعيد الاحتمال على ضوء تنامي التنظيم السياسي والوعي الذاتي لدى المسنين الأمريكيين. إذ يشير السياسيون الأمريكيون أحيانا إلى الضمان الاجتماعي بوصفه "السكة الثالثة"، لأن أي سياسي يلامسه عبر اقتراح إجراء تخفيض في المكاسب والفوائد سوف يتلقى صدمة سياسية عنيفة من "الجمعية الأمريكية للمتقاعدين" (AARP). فقد فوضت الجمعية - وفي ذهنها التجربة البريطانية في الثمانينات - بإجراء دراسة تظهر ما سوف يحدث إذا ألغت الحكومة الأمريكية الصلة الرابطة بين النظام التقاعدي (الحكومي) والأسعار، وربطته بمؤشر التضخم. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ربط المعاشات التقاعدية (وغيرها من المتغيرات الاقتصادية مثل الأجور..) بمستوى التضخم سوف يسبب انخفاضا في معدل الاستبدال المتوسط (الفوائد كنسبة مئوية من الدخل قبل التقاعد) بمقدار النصف خلال الأعوام الخمسة والسبعين التالية، "ليغير بصورة جوهرية العلاقة بين مساهمات العمال والفوائد التي يتلقونها"[٣٩]. ليس من المعلوم تماما لماذا يجب على المسنين اليوم أن يشعروا بالقلق حول مستوى معاشاتهم التقاعدية بعد ثلاثة أرباع القرن من الآن. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحجة الجدالية لا تتردد بين المتقاعدين فقط بل بين أولئك الذين على وشك التقاعد. فأفراد جيل حقبة زيادة المواليد تقدم بهم العمر الآن إلى حد أنهم يهتمون بالحفاظ على مكاسبهم المستقبلية أكثر من اهتمامهم بالضرائب على الأجور الحالية. وفي الحقيقة انضم الكثيرون إلى "الجمعية الأمريكية للمتقاعدين" التي أرسلت طلبات انتساب للأمريكيين الذين بلغوا الخمسين. وطالما بقيت المواقف تجاه

الشيخوخة على حالها، وطالما بقي المتقاعدون والذين على وشك التقاعد على هذه الدرجة من حسن التنظيم، يبدو أي إصلاح جذري لنظام دولة الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة - وبالتالي موازنة التمويلات الفيدرالية - احتمالا مستبعدا.

مرحلة الخطر

تقول الحكمة التقليدية: إذ توقع المستثمرون والمتاجرون بالسندات الحكومية عجزا متناميا في سياسة الحكومة المالية، فلسوف يبيعون سندات تلك الحكومة. هنالك أسباب وجيهة لذلك. فالهوة المتوسعة بين الإيرادات والنفقات الحالية يمكن ملؤها عادة بطريقتين اثنتين: أولا، من خلال بيع مزيد من السندات إلى الجمهور. ثانيا، عبر إصدار مزيد من أوراق العملة[٤٠]. الأمور الأخرى متساوية، إذ تؤدي الاستجابتان كلتاهما إلى انخفاض في أسعار السندات وارتفاع في معدلات الفائدة، الحافز الذي يحتاجه الناس لشراء السندات. يجب أن يكون الحافز أكبر عندما يتعرض رأس المال الحقيقي مع الفائدة على السند للتهديد من خلال العجز عن الوفاء بالدين أو التضخم. وكلما ارتفع معدل التضخم المتوقع سترتفع معدلات الفائدة، نظرا لعدم وجود من يرغب بإقراض المال واستعادته على شكل أوراق نقدية (بنكنوت) انخفضت قيمتها الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار. العملية التي تؤثر عبرها السياسة المالية الراهنة في التوقعات المتعلقة بالتضخم في المستقبل عملية دينامية لها تأثيرات قوية على صعيد معلومات التغذية الإرجاعية. وإذا قررت الأسواق المالية أن دولة ما مفلسة وسوف تعاني من التضخم، تتصرف بطرائق تجعل تلك النتيجة مرجحة. وعبر رفع معدلات الفائدة، ترتفع تكلفة تمويل الدين الحكومي، وبالتالي تتفاقم خطورة وضع الدولة المالي. قد يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى ركود النشاط التجاري. إذ تتوقف الشركات عن الاقتراض وتبدأ بتسريح عمالها.

أما الركود الناتج فيؤدي إلى تخفيض العائدات الضريبية، ويدفع الحكومة إلى ورطة مالية أشد صعوبة. وتبدأ الحكومة - من شدة يأسها - بطبع النقود وإقراضها عن طريق النظام المصرفي، إلى القطاع الخاص. النقود الإضافية تؤدي إلى التضخم، ومعدلات التضخم المرتفعة التي تتبناها السوق تتحول إلى نبوءة تحقق ذاتها. وهكذا يدخل كل من القطاع الخاص والحكومة في لعبة خطرة يكون الخاسر فيها أول من ينسحب من الميدان. فإذا استطاعت الحكومة إقناع القطاع الخاص بقدرتها على دفع "فواتيرها" دون طبع مزيد من النقود، تبقى معدلات الفائدة منخفضة. أما إن فشلت، فسترتفع معدلات الفائدة وقد تضطر الحكومة لطبع النقود دون تأخير.

لكل ذلك، كان من المتوقع أن تعجل أرقام كتلك التي قدمها غوخال وسمتيرز بحدوث انخفاض حاد في أسعار السندات. لكن عند نشر دراستهما، لم تظهر السوق المالية أية ردة فعل. فالعائد الناتج عن سندات الخزانة لعشر سنين انخفض نحو ذلك الناتج عن عشرين سنة. عندما وصل الذروة عام ١٩٨١ تجاوز نسبة ١٥٪. وكان في عام ١٩٩٤ فوق نسبة ٨٪. وبحلول منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. بعد أسبوعين من ظهور رقم العجز المالي البالغ ٤٥ تريليون على صدر الصفحة الأولى من "فايننشال تايمز" - بقي عند حدود ٣,١٪، أي أخفض مستوى منذ عام ١٩٥٨[٤١]. وبعد ستة شهور لم يرتفع إلا بنسبة ١٪

أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة التي لا تتفق مع المقدمات على ما يبدو هو أن المتاجرين بالسندات وجدوا أنفسهم في مأزق مشابه لذلك الذي واجهه زملاؤهم من المتاجرين بالأسهم قبل خمس سنين. فقد أقر - سرا - كل من في شارع المال (Wall Street) آنذاك، واعترف - علنا - معظم الخبراء الاقتصاديين، بأن الأسهم الأمريكية، خصوصا في قطاع التكنولوجيا، مغالى في قيمتها إلى حد كبير. في عام ١٩٩٦، أعلن الان غرينسبان أن سوق الأسهم تعاني من "وفرة غير منطقية". وطيلة السنوات الثلاث التالية، سعى عدد من الاقتصاديين لتفسير السبب الذي

يجعل من غير الممكن زيادة المرابح المستقبلية للشركات الأمريكية إلى حد يكفي لتبرير تقديرات أسعار أسهمها المبالغ فيها. ومع ذلك ظلت أسعار السوق ترتفع. ولم تنفجر الفقاعة حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠[٤٢]. ولربما حدث شيء مشابه لاحقا في سوق السندات. فمثلما عرف المستثمرون والتجار أن معظم شركات الإنترنت لا يمكن أن تكسب ما يكفي لتبرير تقديراتها عام ١٩٩٩، كذلك عرفوا في عام ٢٠٠٣ أن إيرادات الحكومة في المستقبل لا يمكن أن تغطي الفائدة على الديون والتمويلات الفيدرالية بسبب ديونها الضمنية. لكن مثلما كان المشاركون في سوق الأسهم أسرى سوق مرتفعة الأسعار لمدة خمس سنين، كذلك كانت حال المشاركين في سوق السندات خلال العام الماضي، حين ارتفعت أسعار سندات العشرين سنة، وشهدت السوق ارتفاع سندات الخزينة الطويلة الأجل بمقدار مرتين ونصف. عرف الجميع بأن "التصحيح" سيحدث حتما. لكن لم يرغب أحد أن يكون أول لاعب يخرج من السوق. بين كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، هبط مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٣٨٪، وذلك حين عادت الأسعار إلى مستوياتها المنطقية. وفي منتصف عام ٢٠٠٣ لم يعد من الصعب تصور حدوث "تصحيح" مماثل في سوق السندات[٤٣].

حين يحاول الكتاب جعل الأمور المالية أشد وضوحا، فإنهم كثيرا ما يستحضرون صورا تخييلية من العالم الطبيعي (الفقاعات تنفجر. الدببة تطارد الثيران*). لكن الأزمة المالية التي تحوم في الأفق مهددة أمريكا على درجة من الخطورة والعمق بحيث تغري المرء بتشبيهها بالعاصفة، أو بالزلزال، أو إن شئت

* "الدببة" في البورصة هم الذين يبيعون الأسهم أملا بشرائها فيما بعد بسعر أقل. أما "الثيران" فهم الذين يشترون الأسهم أملا ببيعها لاحقا بسعر أعلى. ولربما أتى التعبير من القول (الإنكليزي) المأثور الذي يحذر من مغبة "بيع جلد الدب قبل صيده". (المترجم)

بحريق الغابات. في هذه الحالة تقدم الطبيعة أكثر من مجرد لون أدبي. لأن ديناميات التوسع المالي المفرط تشترك بالعديد من العوامل مع ديناميات الكوارث الطبيعية. نحن نعلم فقط أن أزمة مالية كبيرة ستنفجر، مثلما نعلم أن زلزالا كبيرا سيحدث. ما لا نعلمه هو متى ستنفجر وما هو حجم الصدمة. وعند استعارة لغة العلماء الذين يدرسون الأنماط التي لا يمكن التنبؤ بها من الكوارث الطبيعية، نضطر لأن ننتظر ونرى متى سيدخل نظامنا المالي مرحلة "الخطر الناتج عن العوامل الذاتية" - بكلمات أخرى، متى يدخل المرحلة الحرجة، عابرا بسرعة دراماتيكية وعنيفة من توازن إلى آخر[11].

أبسط مثال لهذه الظاهرة هو ما يحدث حين تحاول إضافة مزيد من الرمل إلى كومة من الرمال. فإذا وضعت ذرة كل مرة على قمة الكومة، فسترتفع لوهلة. ثم تنهار فجأة. وليس ثمة سبيل لمعرفة أية ذرة ستحدث ذلك. الانهيار يحدث عندما تصبح كومة الرمل في مرحلة الخطر. شيء مشابه تقريبا يحدث عندما تدفع واحدة من الصفائح التكتونية في القشرة الأرضية واحدة أخرى على طول أحد الصدوع، مما يؤدي لحدوث زلزال. بمقدورنا الآن ترجمة كل ذلك إلى عالم الثدييات، التي تملك إحساسا - على عكس ذرات الرمل. لنتخيل قطيعا يرعى بهدوء، بينما يتنزه رجل وكلبه الشرس في الحقل. في البداية، تلمحه بقرة أو اثنتان في أطراف الحقل: ثم ثلاث أخريات. تبدأ البقرات بالشعور بالتوتر. لكن القطيع لن يفر مذعورا إلا حين يبدأ الكلب بالنباح. الفرار المذعور هو مرحلة "الخطر الناتج عن عوامل ذاتية" لدى الثدييات المصابة بالهلع.

ما الذي يجعل المتاجرين بالسندات الأمريكية الطويلة الأجل - كمهنة لكسب الرزق - يصابون بالهلع؟ هنا، تتألف كومة الرمل، من "توقعات" ملايين الأفراد. وعلى شاكلة ذرات الرمل، تتراكم الأخبار السيئة فوق رؤوسنا، يوما بعد يوم، وأسبوعا بعد أسبوع. ومثل كومة الرمل، يمكننا الصمود لفترة قبل أن يدفعنا

الثقل التراكمي "لذرات" الأخبار السيئة إلى تغيير توقعاتنا الأساسية. لكن يوما ما سيحدث شيء - ربما خبر سيئ إضافي - يطلق العنان للانتقال من التوازن إلى مرحلة الخطر الناتج عن أسباب ذاتية. لذلك فإن كل شيء يعتمد على توقعات التجار والمستثمرين فيما يتعلق بإجراءات الحكومة تجاه الثقب الأسود - أو الخمسة والأربعين تريليون دولار، وما الذي سيحدث لتغيير توقعاتهم الراهنة. يتبدى لنا هنا أحد السيناريوهات المحتملة. سيبدأ حملة السندات ببيعها حالما تدرك مجموعة كبيرة منهم أن ديون الحكومة الضمنية والظاهرة كبيرة جدا بحيث يصعب التعامل معها من خلال السياسة المالية التقليدية، ويتوصلون إلى نتيجة مفادها أن السبيل الوحيد المتاح أمام الحكومة لتتمكن من سداد "الفواتير" المتوجبة عليها هو طبع العملة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. إن ما يطلق هذا التغير في التوقعات لا يزيد عادة عن خبر مالي سيئ[٥٥].

أحد الأسباب الذي يعطي هذا السيناريو معقولية سطحية هو أنه يردد صدى الأحداث السابقة. وبالرغم من أن قلة من المتاجرين بالسندات قد تخرجوا من كليات التاريخ، إلا أنهم يتذكرون أن عائدات السندات المرتفعة في أوائل الثمانينات كانت على الأغلب نتيجة للسياسات المالية والنقدية المرتبطة بالتضخم خلال العقد السابق. كما لم تشكل السبعينات السابقة التاريخية الوحيدة للتضخم الناتج عن الأزمات المالية. لقد التجأت الحكومات التي تعاني من صعوبات مالية إلى إصدار أوراق العملة لأن ذلك يساعدها عبر ثلاث طرائق. أولا، تستبدل قصاصات من الورق لا قيمة لها فعليا ببضائع وسلع وخدمات حقيقية. ثانيا، التضخم يضعف القيمة الحقيقية للدين الرسمي. ثالثا، إذا تأخرت الحكومة في دفع رواتب موظفيها، أو لم تعدلها سوى جزئيا تبعا لمعدلات التضخم، فسوف يخفض التضخم من قيمة دخلهم الحقيقي. الأمر نفسه ينطبق على المدفوعات الحكومية التحويلية.

لكن هنالك أسبابا تدفعنا للتشكك بفكرة التضخم الجديد، نظرا لوجود ضغوط قوية لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة اليوم. فالتنامي المفرط للطاقة الإنتاجية التي تولدت خلال حقبة الازدهار الاقتصادي في التسعينات، وإحجام المستثمرين في أعقاب فترة الركود، وقلق المستهلكين من خسارة وظائفهم - كل هذه العوامل كانت تعني أن القطاع الوحيد في الاقتصاد الأمريكي الذي ظل ناشطا في منتصف عام ٢٠٠٣ هو الإسكان، لسبب بسيط يتمثل في أن معدلات الرهونات كانت في أدنى مستوياتها طيلة جيلين كاملين. في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وصفت إحدى أهم القصص على موقع بلومبرغ انخفاض الأسعار بأنه "أخطر 'بعبع' يهدد الأسواق والاقتصاد في أوائل القرن الحادي والعشرين"[٤٦]. وبعد شهر، اعترف رئيس الاحتياط الفيدرالي، الان غرينسبان بأن هناك "احتمالا" لانخفاض الأسعار في شهادته أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس[٤٧]. الحجة الثانية المناقضة لسيناريو ارتفاع معدلات التضخم أكثر براغماتية: لن تنخفض سوى نسبة متواضعة من العجز المالي للحكومة الفيدرالية (٤٥ تريليون دولار) عبر ارتفاع درامي في معدلات التضخم من خلال الطرائق الموصوفة آنفا. أولا، معظم دين الحكومة من النوع القصير الأجل: وفي الحقيقة فإن ثلثه واجب الاستحقاق بخلال سنة أو أقل[٤٨]. مما يجعل من الأصعب إحداث التضخم لأن أية زيادة في التوقعات التضخمية ستجبر الحكومة على دفع معدلات فوائد أعلى حين تسعى لتجديد هذه السندات القصيرة الأجل. ثانيا، تتوفر الحماية لفوائد الضمان الاجتماعي من التضخم عبر تعديلها سنويا حسب معدلاته. فوائد الرعاية الصحية محمية أيضا ضد التضخم لأن الحكومة تدفع دون تردد أية "فاتورة" تستلمها. ثالثا، من المستبعد أن يكتفي موظفو الحكومة بالجلوس دون حراك ومراقبة الأسعار وهي تزداد بسرعة أكبر من زيادة رواتبهم. لكل هذه الأسباب، لن تؤدي العودة إلى السبعينات إلى حل المشكلات المالية للحكومة الاتحادية.

لكن هناك احتمالا آخر أشد قسوة. فما يقلق أسواق السندات هو عجز الحكومة عن الوفاء بديونها المالية الظاهرة لا ديونها الضمنية، مثل تكاليف الضمان الاجتماعي. ولربما يبدو من الصعب تخيل عجز أية حكومة عن الوفاء بديونها الضمنية (غير التجارية)، لكن توجد لهذه الحالة سابقة تاريخية. ففي عهد النظام البائد في فرنسا (ما قبل الثورة) لم يكن أكبر عبء مالي يثقل كاهل الحكومة الملكية يتخذ شكل سندات بل رواتب مستحقة لآلاف أصحاب المناصب الحكومية، من الذين اشتروها وانتظروا بالمقابل الحصول على رواتبهم مدى الحياة. فشلت كافة المحاولات لتخفيض هذه الديون الضمنية في إطار النظام السياسي القائم. ولم تلغ هذه المناصب إلا بعد قيام الثورة، التي يعدها بعض المراقبين نتيجة مباشرة للأزمة المالية التي غرق فيها النظام الملكي. وجرى تعويض أصحاب المناصب بالنقد السائل (بالعملة الجديدة "الاسينيه")، التي حولتها مطابع الثورة بخلال بضع سنين إلى أوراق لا قيمة لها[٤٩]. فالمصالح الراسخة التي تقاوم الإصلاحات المالية الضرورية يمكن أن تصاب بخسائر فادحة من الحل الثوري.

لربما، إذن، لم يكن بول كيندي مخطئا إلى هذا الحد حين عقد مقارنة شبه فيها أمريكا الحديثة بفرنسا ما قبل الثورة. فقد كانت لفرنسا تحت حكم آل بوربون، مثل أمريكا اليوم، مطامح وذرائع للعظمة الإمبراطورية، لكنها تعرضت للدمار بسبب نوع غريب من الإفراط في التوسع. لم تكن مغامرات ملوك آل بوربون هي التي حطمت إمبراطوريتهم. في الحقيقة، لاقت آخر حروب لويس السادس عشر الخارجية، دعما للمستوطنين الأمريكيين الثائرين، نجاحا استراتيجيا كاسحا. بل هو الإفراط الفرنسي في التوسع داخليا، وفي صميمه "ثقب أسود" من الديون الضمنية. وبذات الطريقة، فإن انحطاط وسقوط إمبراطورية أمريكا غير المعلنة لن يسببهما الإرهابيون على أبوابها أو الدول المارقة التي ترعاهم، بل أزمة مالية تصيب نظام الرعاية الاجتماعية داخل البلاد.

هذه الأزمة المالية ليست مشكلة خاصة بأمريكا وحدها بالطبع. فهي تصيب ثاني وثالث أضخم الاقتصادات العالمية بصورة أشد خطورة. لكن لا اليابان ولا ألمانيا تطمح بأن تكون إمبراطورية عالمية مهيمنة، ولذلك فليس لانحطاطهما ودخولهما سن الشيخوخة الاقتصادية سوى أوهى التبعات والمضامين الاستراتيجية. وهذا لا يصدق على الحالة الأمريكية. ومثلما قال غيبون، إن الشؤون المالية لأية إمبراطورية في طور الانحطاط موضوع مثير حقا.

الإمبراطورية المدينة

ومع ذلك، لا يمكن مناقشة المدى الذي وصلت إليه المشكلات المالية للولايات المتحدة وتوقيت تمظهرها ضمن سياق توقعات الأمريكيين فقط. فهذا عالم من تدفقات رأس المال المعولم، ولا يمكن فصل أية مبادرة أمريكية على صعيد السياسة الخارجية عن حقيقة حاسمة وحيدة: أمريكا إمبراطورية مدينة.

إنها حالة غير عادية، وإن لم تكن غير مسبوقة. ففي أوج الإمبراطوريات الأوروبية، كان من المفترض بالقوة المهيمنة أن تكون دائنة، تستثمر قسما كبيرا من مدخراتها في تنمية مستعمراتها اقتصاديا. فالهيمنة - باختصار - عنت أيضا الثروة. وحين سيطرت آخر إمبراطورية كبرى ناطقة بالإنكليزية على العالم قبل مائة عام، كان تصدير رأس المال واحدا من الأركان المؤسسة لقوتها. وبين عامي ١٨٧٠ـ ١٩١٤، تراوحت نسبة رأس المال الصافي المتدفق من لندن بين ٤ و ٥٪ (وسطيا) من الناتج المحلي الإجمالي: في حين بلغ نسبة مذهلة قاربت الـ ٩٪ عندما وصل إلى ذروته عشية الحرب العالمية الأولى. لم يكن ذلك مجرد تحويل للمدخرات البريطانية وتنويع للاستثمار في مناطق خارج حدود الوطن. بل كان أيضا محاولة

لافتة ومشهودة لتغيير الاقتصاد العالمي عبر الاستثمار في تشييد البنية التحتية التجارية - أرصفة وأحواض السفن، وخطوط السكك الحديدية والتلغراف - داخل ما نطلق عليه اليوم الدول النامية. وبغض النظر عن المساوئ والمثالب الأكيدة للهيمنة البريطانية في السياقات الأخرى، إلا أن إحدى فوائدها التي لا يمكن إنكارها تمثلت في تشجيع المستثمرين على المخاطرة بأموالهم في دول لا يرغب المستثمرون حتى في يومنا هذا بزيارتها.

لا يعتبر هذا مجرد مزاجية بريطانية خاصة. فحين استطاعت الولايات المتحدة توكيد ذاتها في أمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي، وأوروبا، وآسيا، في النصف الأول من القرن العشرين، تمكنت من الانخراط في "ديبلوماسية الدولار"، لأنها مصدر مهم لرأس المال الصافي. وبحلول عام ١٩٣٨، بلغ إجمالي قيمة الأصول الأمريكية في الخارج ١١٥ مليار دولار[٥٠]. وبعد أن قدمت الدعم المالي للدول المنتصرة في الحربين العالميتين، اتجهت نحو مؤازرة وتمويل إعادة إعمار الدول المهزومة وقت السلم أيضا. وأشهر مثال على تصدير رأس المال الأمريكي - كما رأينا آنفا - جسده مشروع مارشال، أضخم تحويلات رسمية لا ترد إلى حكومات أجنبية. ومع ذلك، استمرت قروض القطاع الخاص الأمريكي في تحفيز الانتعاش الاقتصادي العالمي طيلة العقدين التاليين. وبين عامي ١٩٦٠- ١٩٦٧، قاربت فوائض الحساب الجاري في الولايات المتحدة ٦٠ مليار دولار.

لقد ولت تلك الأيام. الآن، حتى وإن تمكنت الولايات المتحدة بكل جسارة من إسقاط نظام مارق إثر الآخر إلا أنها تظل أكبر دولة مقترضة في العالم. ومنذ عام ١٩٨٢، بلغ عجز الحساب الجاري حوالي ٣ تريليون دولار. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عجز الميزانية ٤.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي: وفي عام ٢٠٠٣، ارتفعت النسبة أكثر[٥١]. وتبعا لأحد التقديرات، بلغ إجمالي الديون الخارجية على الولايات المتحدة حوالي ٨

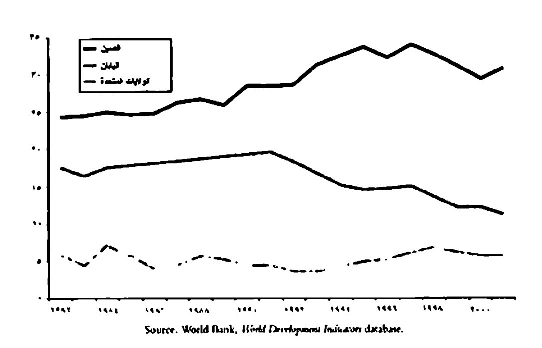
تريليون دولار من الأصول المالية الأمريكية، بما في ذلك ١٢٪ من كافة الأسهم، و٢٤٪ من سندات الشركات. تغير الوضع الاستثماري الدولي للبلاد بصورة دراماتيكية. من صافي أصول تعادل ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠، إلى ديون صافية تبلغ ٢٣٪ عام ٢٠٠٢. في آذار/ مارس ٢٠٠٣، طرحت "وول ستريت جورنال" السؤال التالي: "هل علقت الولايات المتحدة بخطاف الديون الخارجية؟"[٥٢]. الجواب: أجل، وهذا ينطبق على الحكومة أكثر من القطاع الخاص. وتبعا لتقدير الاحتياطي الفيدرالي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، يملك المستثمرون الأجانب حاليا ٤٦٪ من الدين الفيدرالي (للأفراد). أي أكثر من ضعف نسبته قبل عشر سنين[٥٣]. هذه مستويات استثنائية من المديونية الخارجية، وهي أكثر ارتباطا عادة بالأسواق الجديدة منها بالإمبراطوريات. وفي الحقيقة فإن صافي مديونية البرازيل الدولية اليوم أقل حجما من مديونية الولايات المتحدة. وفي مؤتمر صحفي عقد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، علق كين روغوف، كبير المستشارين الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، قائلا: "إنه يشعر بالقلق" حين "يزداد العجز في الحساب الجاري لأية دولة نامية، سنة بعد سنة، بنسبة ٥٪ أو أكثر، ويتفاقم العجز في ميزانيتها ليتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذه السنة، إضافة إلى نفقات أمنية مفتوحة النهاية". وأضاف بسرعة، طبعا إن الولايات المتحدة "ليست سوقا جديدة بازغة"، لكن "على الأقل هنالك جزءا صغيرا من هذا الحساب ينطبق على وضعها"[٥٤]. لربما يكون أكثر من مجرد جزء صغير.

حين نأخذ بالاعتبار أن حالة الجمود السياسي الداخلي سوف تؤدي حتما إلى عجز في الميزانية طيلة سنوات العقود القادمة، نجد أن الكثير يعتمد على رغبة المستثمرين الأجانب - أو عدم رغبتهم - في امتصاص الكميات المتزايدة من السندات الحكومية الأمريكية. وتبعا لإحدى الحجج، لا شيء يدعو للقلق في هذا

القطاع. أما السبب وراء تدفق هذا القدر الكبير من رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة فهو - كما يقال - أن الاقتصاد الأمريكي محرك النمو العالمي، ويريد المستثمرون الأجانب ببساطة "قطعة من الكعكة". لكن هؤلاء يقبلون بعائدات أقل حين يستثمرون في الولايات المتحدة مقارنة بالعائدات التي يحصل عليها الأمريكيون حين يستثمرون في الخارج[٥٥]. وبدلا من الحصول على أسهم الشركات الأمريكية الدينامية، تبين أن العديد من المستثمرين الأجانب يبدون اهتماما على الأغلب بشراء السندات الحكومية. لماذا؟ التفسير يكمن في حقيقة أن حصة مهمة ومتعاظمة من السندات الأمريكية التي يملكها المستثمرون الأجانب هي في الواقع في خزائن البنوك المركزية لدول شرق آسيا، التي ظلت تشتري الأصول الدولارية للحفاظ على قيمة عملاتها ومنعها من الهبوط أمام الدولار. ومنذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، اشترى المصرف المركزي في كل من الصين وهونغ كونغ سندات حكومية أمريكية بقيمة ٩٦ مليار دولار[٥٦].

من وجهة نظر اقتصادية صارمة، فإن هذا لا يبرر القلق لأن للمصارف المركزية الآسيوية مصلحة قوية في الإجراءات والترتيبات المالية مثلها مثل أكبر دولة مقترضة تماما. فصادرات الصين إلى الولايات المتحدة تعتبر واحدة من القوى الدافعة الرئيسة للنمو وخلق فرص العمل. وحين ننظر إلى المسألة من زاوية أخرى نجد أن هناك توازنا دقيقا بين النزعة الأمريكية للاستهلاك والميل الصيني للادخار. وكما تظهر الأرقام في الشكل (١٣)، تلعب الصين جوهريا الدور الذي لعبته اليابان في الثمانينات، حيث وجهت فائض مدخراتها إلى الحساب الأمريكي الجاري، والقطاع المالي الذي يعاني من العجز. لكن ما هي المضامين الاستراتيجية لحقيقة أن الولايات المتحدة تعتمد من أجل استقرارها الاقتصادي - أو على وجه الدقة، من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتراض الفيدرالي بنسبة ٤٪ تقريبا في السنة - على المصرف المركزي في جمهورية الصين الشعبية؟

الشكل ١٢
صافي المدخرات الوطنية كنسبة من إجمالي الدخل القومي
الصين، اليابان، الولايات المتحدة
١٩٨٢-٢٠٠١



Source. World Bank, *World Development Indicators* database.

هنالـك طريقتـان للـتفكير بهـذه العلاقـة التكـافليـة بـين الآسـيويين المولعين بالادخار والأمريكيين المغرمين بالإنفاق. أولا، العلاقة تعطي الآسيويين ميزة على الولايات المتحدة، مثلمـا يتمتـع الـدائن بالأفضـلية والنفـوذ علـى المـدين (بـالمعنى التقليدي). أما في حالة حدوث خلاف حول قضية من قضايا السياسة الخارجية - وأوضح مثالين يخطران على البال فورا هما تايوان وكوريا الشمالية - فقد يفكر الصينيون بتقليص مدى انكشافهم وضعفهم أمام السندات الأمريكية عبر بيع ما قيمته بضعة مليارات منها. لكـن هـذا المنطـق السـليم يتجاهـل مـا سـتكلف هـذه الاستراتيجية الصينيين أنفسهم. لأن ارتفاع قيمة عملتهم سيكون له تأثير فوري على صادراتهم. كما سيكون له تأثير تضخمي قوي على اقتصادهم برمته. والأهـم من ذلك ربما، أنه سيلحق خسائر فادحة بالمؤسسات الصينية التي ما زالت تملك أصولا

دولارية. وحين نأخذ بالاعتبار أن المصارف الآسيوية تحتفظ بالدولار في احتياطيها، لكنها تقرض بعملاتها المحلية، نجد أن انخفاض سعر الدولار يمكن أن يعاقب الصينيين عبر دفع نظامهم المصرفي (الذي يعاني أصلا) إلى خضم الأزمة[٥٧].

المشكلة المحيرة هي أن العلاقات الآسيوية - الأمريكية ليست متساوقة. لقد منح تاريخ القرن العشرين الولايات المتحدة موقفا متميزا في الاقتصاد العالمي: عملتها أصبحت - وبقيت - العملة العالمية المفضلة. ومنذ عام ١٩٤٥، استخدمت أكثر من أية عملة أخرى في عقد الصفقات الدولية، مما جعلها المفضلة أيضا لاحتياطي المصارف المركزية[٥٨]. قبل قرن من الزمان، تمتع الجنيه الإسترليني بمكانة مشابهة. لكنه ربط بإحكام بالذهب، كما كانت حال الدولار - لكن بوسائل أخرى - خلال سنوات نظام بريتون وودز*. اشتكى ديغول في الستينات من أن الولايات المتحدة تسيء استخدام موقعها كطابع لعملة الاحتياطي العالمي، لكن طالما احتفظ الدولار بارتباطه بالذهب، فإن هناك حدودا لمثل إساءة استخدام الموقع هذه. بدءا من السبعينات فقط، حين أصبح الدولار مجرد أوراق نقدية تصدرها الحكومة من غير تغطية، يملي حجم توريده المجلس الاحتياطي الفيدرالي بغض النظر عن قابلية التحويل إلى ذهب، تمكنت الولايات المتحدة فعلا من استغلال جاذبية الدولار الفريدة بالنسبة للأجانب. ومنذ ذلك الحين، جمعت الولايات المتحدة من الأجانب بشكل دوري الضريبة الخاصة المعروفة باسم "حق سك العملة"، أي التحويل الآلي من مالك العملة إلى مصدرها حين تتضاءل قيمتها. تخفيض سعر

* في عام ١٩٤٤ عقد مؤتمر في بريتون وودز (ولاية نيو هامبشير) أسست فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا نظاما من القواعد المالية العالمية، أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية. وافقت الدول الثلاث على إبقاء عملتها ضمن نسبة ١٪ من القيمة المثبتة تبعا للذهب. في عام ١٩٧١ توقفت الولايات المتحدة عن تثبيت قيمة الدولار بالذهب وانهار النظام. (المترجم)

الدولار ظل الوسيلة التي يستخدمها الأمريكيون بصورة دورية لتقليص القيمة الحقيقية لديونهم الخارجية، وأشهر مثال على ذلك ما حدث في منتصف الثمانينات. لا يوجد اقتصاد آخر في العالم يجني مثل هذه الفوائد من تخفيض قيمة الدولار كاقتصاد الولايات المتحدة. فتكلفة أغلى الواردات لا يعوضها الحافز المعياري للتصدير، بل - والأهم - التخفيض الحقيقي لديون أمريكا الخارجية.

لم يمض وقت طويل منذ أن انخفضت قيمة الدولار بشدة في أسواق الصرف العالمية: حدث ذلك بين عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٧. ولربما يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ بداية تخفيض مشابه. ومع أن معدل صرف الدولار تبعا لثقله التجاري الحقيقي قد ارتفع قليلا، إلا أن سعره الاسمي انخفض بأكثر من الخُمسين (٢/٥) مقابل اليورو منذ شباط / فبراير ٢٠٠٢. وهذا يثير سؤالا مهما. تناولناه بإيجاز في الفصل السابق: هل يمكن أن تتعرض مكانة الدولار كعملة للاحتياطي العالمي للتهديد من قبل اليورو؟ لنتذكر أنه منذ إنشاء العملة الأوروبية الجديدة، حصل المستثمرون في العالم على سلسلة جديدة من السندات باليورو، واعتبرت على نطاق واسع بدائل للأصول المالية الخاضعة لسيطرة الدولار. لا بد من الاعتراف بأن اقتصادات منطقة اليورو تبدو في حالة ركود وانكماش مقارنة بالولايات المتحدة تبعا لمعظم مقاييس الأداء الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، اكتسبت دول أوروبا خصلة وسمعة الدول المحبة للسلام التي ترفض خوض الحروب حتى وإن اشتعلت على عتبات أبوابها. كما أن الزعماء الفرنسيين والألمان أقل تحمسا لمواجهة الأصوليين الإسلاميين مقارنة بنظرائهم الأمريكيين. هذه الأمور لها فوائدها المراوغة. بالنسبة للمستثمرين، فإن أهم ما يتعلق بالملاذ الآمن هو أن يكون - برغم كل شيء - آمنا.

على أية حال، تبدو إدارة بوش في بعض الأحيان مصممة على عض اليد التي تقرضها. والعلاقة الموصوفة آنفا بين الولايات المتحدة والصين لا تعتمد على الغيرية الصينية. فالصينيون يشترون السندات الدولارية لا لمساعدة جورج بوش، بل للحفاظ

على معدلات صرف عملتهم أمام الدولار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهم في نظر المستهلك الأمريكي[٥٩]. في السنة الماضية بلغ فائض التجارة الصينية مع الولايات المتحدة ١٠٥ مليار دولار. أما السبب الحقيقي وراء ذلك - والعامل المفتاحي لعلاقة الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة - فهو أن الأسرة الصينية تدخر - كما رأينا - قسما أعظم بكثير من دخلها مقارنة بنظيرتها الأمريكية. لكن بالنسبة للشركات الأمريكية التي تتعرض للضغوط نتيجة منافسة البضائع الصينية الأرخص ثمنا، من المغري استخدام منظور آخر: الصين تنافس بسلعها الرخيصة الشركات الأمريكية بصورة غير عادلة. وهذا يفسر الضغط المتعاظم على واشنطن خلال عام ٢٠٠٣ من أجل إما إعادة تسعير العملة الصينية تجاه الدولار (الاسم الرمزي لتخفيض الدولار) أو فرض الرسوم والتعريفات على الواردات الصينية[٦٠].

هنالك سببان رئيسيان وراء اعتبار مثل هذه المطالب طائشة وتفتقد الحكمة - على أقل تقدير. أولا، تخفيض سعر الدولار سيكون له عواقب وخيمة على المؤسسات المالية الصينية، وغالبيتها تحتفظ باحتياطات دولارية، وإن احتفظت بأصول بالعملة المحلية. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض عام في الأسعار يصيب الاقتصاد الصيني برمته بالانكماش[٦١]. ثانيا، الإجراءات المعادية للصين قد تضر بالشركات الأمريكية، وهنالك أعداد متزايدة منها تستثمر مباشرة في الصين مستغلة عمالتها الرخيصة لكن الماهرة - نسبيا - في بيئة مؤسسية مستقرة على ما يبدو. ويبلغ الآن إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهذا مستوى من المساهمة الغربية في الاقتصاد الصيني لم تشهده الصين منذ حقبة الباب المفتوح الإمبراطورية.

معدلات الفائدة المتدنية على المدى الطويل هي العامل المفتاحي في تأجيل يوم الحساب المالي لأمريكا. وطالما ظل بإمكانها تمويل الدين في الخارج بمعدلات تتجاوز قليلا ٤٪، لن تكون ثمة ضرورة لمعاناة اللدغات السياسية والأشواك المحيطة

بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. أما ثمن هذه المعدلات المتدنية فهو أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتوقع تخفيض سعر الدولار: إذ يجب أن تتعايش مع معدل صرف حقيقي جامد أو حتى مرتفع لأن شركاءها التجاريين في آسيا يشترون السندات الدولارية للمحافظة على معدلات الصرف الاسمية على حالها. ومن هذا المنظور، يبدو العالم وكأنه بلغ مرحلة سعيدة - إلى حد ما - من التوازن والتساوق. لكن في التاريخ، لم تستمر هذه الحالة دون انقطاع. ففي العقد السابق على عام ١٩١٤، بدا للعديد من المراقبين وكأن الاعتماد المتبادل بين بريطانيا وألمانيا سيجعل من الحرب بين الإمبراطوريتين العظميين أمرا مستبعدا، إن لم يكن مستحيلا. ومع ذلك اندلعت الحرب بينهما. وفي الأشهر التي تلت انفجار الفقاعة في بورصة شارع المال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩، بدا وكأن الولايات المتحدة لن تواجه سوى ركود اقتصادي تقليدي مؤقت. لكن قانون التعرفة (سموت - هولي) الذي طبق في حزيران/ يونيو ١٩٣٠، أطلق حقبة طويلة من الكساد طالت العالم بأسره.

لا يمكن لأحد منا أن يعرف ما الذي سيطلق التحول من التوازن الذي ساد في السنة الماضية إلى وضع مختلف تماما الاختلاف[٦٢]. قد يكون مشاعر القلق داخل الولايات المتحدة من العجز عن الوفاء بالتزامات دولة الرعاية الاجتماعية: ويمكن أن يكون تغيرا استراتيجيا في موقف دول شرق آسيا. كما لا يعلم أحد متى سيحدث هذا التحول ولا حجمه. ومثلما هي الحال مع الزلزال، فإن من المستحيل التنبؤ بموعده وشدته. بل لا نستطيع حتى التأكد من المكان الذي ستكون فيه آثاره أشد حدة. ولا يمكن استبعاد احتمال أن يكون تخفيض سعر الدولار - كما حدث في الثمانينات - أكثر كلفة بالنسبة لمصارف شرق آسيا مقارنة باقتصاد الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة - إذا لاقت الصين مصير اليابان ودخلت في مرحلة من الانكماش وانخفاض الأسعار بسبب تقلبات ونزوات السياسة الاقتصادية الأمريكية - لن يكون مستقبل الدولار كعملة العالم المفضلة مضمونا. ويمكن للباب المفتوح اليوم بين أمريكا وآسيا أن يصفق مصدرا صوتا يذهل دويه العالم.

خاتمة

النظر إلى جهة الوطن

اشتريته
لمدة تسعمائة وتسعة وتسعين عاما
لكن بمقدوري إلغاء الصفقة بإشعار قبل شهر
يبدو أن البيوت والعقود مرنة في هذه البلاد.

جياكومو بوتشيني. "مدام بتر فلاي". الفصل الأول.*

كل منا يمثل المبلغ الذي لم يدخله في حسابه: اطرحنا وابعدنا إلى العري والحلكة كرة أخرى، ولسوف ترى الحب الذي بدأ في كريت قبل أربعة آلاف عام وانتهى في تكساس البارحة. إن بذار دمارنا ستنبت وتزهر في الصحراء..

توماس وولف. "انظر باتجاه الوطن، أيها الملاك"[1].

بنكرتون وشوارزنغر

الولايات المتحدة إمبراطورية اليوم - لكنها إمبراطورية من نوع غريب. فثراؤها عظيم، وقوتها العسكرية لا نظير لها، وتأثيرها الثقافي منتشر إلى حد مذهل. لكنها، بالمقارنة مع الإمبراطوريات الأخرى، غالبا ما تكافح جاهدة لفرض إرادتها

---

* موسيقار اوبرالي إيطالي شهير (١٨٥٨، ١٩٢٤). (المترجم)

فيما وراء تخومها وشطآنها. أما نجاحاتها في "تصدير" المؤسسات الأمريكية إلى الدول الأجنبية فلا تعادلها سوى إخفاقاتها في هذا السياق.

تشترك هذه الإمبراطورية الأمريكية - من جوانب عديدة - بذات التطلعات والطموحات مع آخر إمبراطورية عظيمة (ومهيمنة) ناطقة بالإنكليزية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة انطلقت وولدت من الثورة ضد الإمبراطورية البريطانية، إلا أنها ورثت العديد من سمات منجبتها المميزة. لقد اعتبرت نفسها "إمبراطورية الحرية" (باستعارة لغة مؤيدي الثورة على إنكلترا)، جمهورية وليدة شرعت بسرعة مدهشة باستعمار مناطق الحزام الأوسط لقارة أمريكا الشمالية. ولربما كان الأمريكيون المستقلون أكثر قسوة ووحشية في مصادرة واغتصاب أراضي السكان الأصليين مقارنة بحالهم حين كانوا رعايا بريطانيين[٢]. لكن الفوارق بين الإمبراطوريتين البريطانية والأمريكية تتبدى بشكل أوضح حين تسعى الولايات المتحدة إلى نشر نفوذها في العالم[٣]. وكانت لتجربتها الاستعمارية السافرة بعد عام ١٨٩٨ نتائج مختلفة ومميزة، وانتهت نهاية غير سعيدة في المحيط الهادي والبحر الكاريبي، باستثناء هاواي وبورتوريكو. وعلى شاكلة الملازم المتقلب بنكرتون في أوبرا بوتشيني "مدام بترفلاي"، مرت عمليات التدخل الأمريكية في الخارج بثلاث مراحل: الحماس (في الفصل الأول)، والغياب (في الفصل الثاني)، والتبريح (الألم) (في الفصل الثالث).

عندما تلعب الولايات المتحدة دور المناهض للإمبراطورية - أولا، ضد الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم (بحكمة أكبر) ضد الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة - عندها فقط يتمكن الأمريكيون من أداء دورهم الإمبراطوري الخفي بكل ثقة بالنفس. وحتى في هذه الحالة، هنالك حدود واضحة لقدرتهم على الاحتمال. لقد أدى مبدأ الحرب المحدودة إلى تعادل في كوريا وهزيمة في فيتنام. الالتزامات والتعهدات المتناقضة تضعف هيمنة الولايات

المتحدة على الشرق الأوسط أيضا. وتطلب الأمر سلسلة من الكوارث الإنسانية في الخارج (خلال عقد التسعينات)، وهجمات إرهابية في الداخل (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، لإعادة تحفيز وإلهاب الحماسة العامة لسياسة أمريكية خارجية أكثر حسما وثقة بالنفس، وحتى هذه السياسة توجب تغطيتها بعباءة التعابير اللطيفة، وإنكار طبيعتها الإمبراطورية مرارا وتكرارا.

قامت الولايات المتحدة بغزو واحتلال العديد من البلدان خلال القرنين الماضيين. لكن المؤسسات الاقتصادية والسياسية لهذه البلاد لم ترتق لتشابه - ولو من بعيد - المؤسسات الأمريكية، باستثناء قلة قليلة منها. هل الأوضاع أفضل حالا في كوسوفو وأفغانستان والعراق؟ وهل يستطيع الرئيس بوش تنفيذ تهديداته المبطنة بالتعامل عاجلا أو آجلا مع الدول الأخرى الأعضاء في "محور الشر"، إيران وكوريا الشمالية - ناهيك عن كوبا وليبيا وسورية، التي انضمت إلى قائمة الدول المارقة في أيار/ مايو ٢٠٠٢، إضافة إلى بورما وزيمبابوي، اللتين شكلتا هدفا لازدراء وانتقاد الرئيس في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي؟[٤].

عند كتابة هذه الصفحات ثبت أن مجرد فرض النظام في العراق عملية بالغة الصعوبة، حتى بمساعدة البريطانيين والبولنديين. فبعد كل التبجح بالنصر السريع في حرب الأسابيع الثلاثة، شعرت إدارة بوش بأنها مضطرة لطلب مساعدة الأمم المتحدة لسلطة التحالف المؤقتة. وتوجب عليها، أملا بضمان ذلك، أن تعد بالإسراع بنقل السلطة من التحالف الأمريكي - البريطاني إلى حكومة عراقية منتخبة. القوة الأمريكية بدت مطوقة أيضا في الشرق الأوسط. وحين زار جورج ووكر بوش المنطقة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، عبر بعض المراقبين عن الأمل بأن الإطاحة بصدام حسين سوف تساعد على إزاحة العقبات من أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وترسل إشارة إلى سورية وإيران بأن دعمهما للمنظمات الإرهابية المصممة على تدمير إسرائيل لم يعد بالإمكان احتماله، وتقوي المعتدلين في القيادة الفلسطينية، وتشجع الحكومة

الإسرائيلية المتشككة على المضي قدما في تبني خطة "خارطة الطريق". لكن بحلول خريف تلك السنة، أعاد ياسر عرفات توكيد سيطرته على الإدارة الفلسطينية، وشيد أرييل شارون جدارا عازلا - شبيها بجدار برلين - حول الفلسطينيين، واستهدف الإرهابيون في المناطق الفلسطينية المحتلة الأمريكيين لأول مرة.

في هذه الأثناء، لم تحقق إدارة بوش تقدما كبيرا في تعاملها مع أخطر الأنظمة المارقة في العالم، كوريا الشمالية. فقيام بيونغ يانغ بتطوير صواريخ بعيدة المدى وأبحاثها في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية - ناهيك عن قواتها المسلحة التقليدية الضخمة - شكل تهديدا خطيرا للاستقرار في شرق آسيا. في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، تنصلت من اتفاقية عام ١٩٩٤ التي تعهدت فيها بإغلاق مفاعلاتها النووية، وطردت مراقبي الأمم المتحدة؛ وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، هدد ناطق باسم الخارجية الكورية الشمالية، بأسلوب مراوغ تقريبا، "بكشف الردع النووي (لكوريا الشمالية) أمام الملأ كقوة مادية". هل بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل شيئا حيال ذلك؟ على ما يبدو لا تستطيع فعل شيء - بالرغم من حقيقة أن البلاد ما زالت تعتمد على المعونة الأمريكية لإطعام سكانها الذين يعانون من المجاعة تقريبا. وفي إصرار هذه الدولة الديكتاتورية الصغيرة والمقيتة على عقد معاهدة عدم اعتداء كاملة مع الولايات المتحدة، فإنها تتحدى القوة الأمريكية الكاسحة وتفلت من العقاب.

ترددت الولايات المتحدة حتى قبل إرسال قوة صغيرة إلى دولة تمثل حالة يائسة في إفريقيا، ويمكن اعتبارها مسؤولة تاريخية عن الوضع فيها: ليبيريا. في آب / أغسطس أرسلت الولايات المتحدة إلى ليبيريا ثلاث سفن تحمل ٤٥٠٠ من البحارة ومشاة البحرية، بعد تكرر النداءات المطالبة بالتدخل الأمريكي. لكن لم ينزل على الشاطئ سوى ٢٥٥ فردا أصيب خمسون منهم بالملاريا. وبعد شهرين انسحبت القوة الأمريكية.

بدت المغامرة الإفريقية المترددة أنها تضرب مثلا نموذجيا على حدود القوة الأمريكية. لكن كيف سنشرح هذه الحدود؟ مثلما رأينا، لم يعرف التاريخ إمبراطورية أقوى من الولايات المتحدة اليوم، وذلك تبعا لمعظم المقاييس التقليدية، الاقتصادية والعسكرية والثقافية. ولا يمكن أن تلقى مسؤولية الصعاب التي واجهتها مؤخرا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية على إدارة بوش وعدم كفاءتها الدبلوماسية كما زعم. بل علينا أن نعيد التفكير بشكل جوهري بما نعنيه بمفهوم القوة، لأننا كثيرا ما خلطناه بأشياء أخرى مختلفة تمام الاختلاف - الثروة، الأسلحة، الانتصار عن طريق "القوة الناعمة". في الحقيقة، يمكن تماما للدولة أن تمتلك قدرا كبيرا من هذه العوامل، ومع ذلك لا تتمتع إلا بقوة محدودة. وفي الواقع، ذلك هو بالضبط مأزق الولايات المتحدة.

إن انتخاب الممثل ارنولد شوارزنغر حاكما لولاية كاليفورنيا (في أكتوبر من العام الماضي) يقدم مفتاحا مهما لفهم طبيعة القوة الأمريكية. في واحد من أحدث أفلامه "المبيد" (Terminator 3)، يلعب شوارزنغر دور رجل آلي (روبوت) مفتول العضلات ويستحيل تدميره، بعد أن تمت برمجته لحماية شاب قدر عليه أن ينقذ العالم. الفيلم متخم بالسخرية والتهكم (وإن لم تكن كل مشاهده الساخرة مقصودة). وفي مشهد يمثل ذروة الإثارة، طرأ عطل على نظام تشغيل "المبيد": وبدلا من إنقاذ منقذ المستقبل، كاد أن يقتله. ومع قيام برنامجه الأصلي بمقارعة هذا الأمر المناقض له، ومضت كلمة "توقف" بحروف حمراء براقة في رأسه، وشلت حركته.

"المبيد" استعارة مجازية، وإن لم تكن مقصودة، عن القوة الأمريكية، وذلك من خلال ثلاث طرائق مميزة. فبالرغم من جسد شوارزنغر الفتي المفتول العضلات، إلا أنه في الحقيقة على بعد أربع سنين من عيد ميلاده الستين. أما تصميمه العنيد

على البقاء بطل العالم في كمال الأجسام فيجسد عزم جيل بأكمله على البقاء في مرحلة الشباب، رغم أنه يهرم - بكل ما يفرزه ذلك من تبعات اقتصادية مهمة. "المبيد" أيضا بطل أمريكي بامتياز لسبب بسيط هو عدم وجود مثيل له. وهو هنا يشخصن النقص المزمن في القوة العاملة التي تعيق حاليا عمليات بناء الدول/ الأمم التي تقوم بها أمريكا. و "المبيد"، قبل كل شيء، يجسد حدود القوة الأمريكية، لأن كلمة "توقف" تبدأ بالوميض في رأسه قبل أن يكمل مهمته. من الخارج، يبدو شوارزنفر ماردا عملاقا دون شك؛ ويصعب أن نتخيل جسدا ذكوريا أضخم وأقوى. وهو بالنسبة للجسم البشري ما هي الولايات المتحدة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي. لكن شخصيته تجسد العيوب الثلاثة الأساسية التي تفسر السبب الذي يجعل أمريكا تبدو في المظهر الخارجي بالغة القوة دون أن تكون فعلا على هذا القدر من القوة.

العيوب الثلاثة

حاولت في هذا الكتاب إظهار أن هناك ثلاثة نواقص/ عيوب جوهرية تفسر معا السبب الذي جعل الولايات المتحدة إمبراطورية أقل تأثيرا وفاعلية من سابقتها البريطانية. هذه العيوب/النواقص هي عيب في الاقتصاد، وخلل في القوة البشرية، ونقص في الاهتمام والانتباه - وهذا الأخير أخطرها.

بخلال مدة أربع سنين تدخل الأمريكيون عسكريا ضد ثلاث دول مارقة في البلقان، ووسط آسيا، والشرق الأوسط. الآن (عند كتابة هذه الصفحات)، تقوم القوات الأمريكية بدوريات في شوارع كوسوفو، وكابول، وكركوك. ومهما كان الأس المنطقي للغزوات الأمريكية، فإن كلا منها قد أدت إلى تغيير النظام السياسي، واحتلال عسكري، ومحاولة للتغيير المؤسسي اعتبرناها - بتعبير ملطف - عملية لبناء الدولة / الأمة. لكن من أين يأتي المال الضروري لإنجاح هذه المهمات؟

وكم عدد الأمريكيين الراغبين بالذهاب إلى هذه الأماكن للإشراف على إنفاق تلك الأموال؟ وكم سيدوم استعداد الرأي العام الأمريكي - لدعم وتأييد سياسة لا تكلف المال فقط بل تزهق الأرواح أيضا - حتى وإن كانت الخسائر في المجالين متواضعة؟

لربما توجد طرق لمعالجة اثنين من هذه العيوب الثلاثة، على الأقل في الوقت الراهن. فمنذ عام ١٩٨٥ تحولت الولايات المتحدة - مثلما رأينا - من دائن عالمي إلى أكبر مدين في العالم: ويعادل صافي ديونها الآن حوالي ربع ناتجها المحلي الإجمالي. لكنها ليست الدولة المتقدمة الوحيدة في هذا المجال. ففي التسعينات، بلغ صافي الدين الخارجي لأستراليا ٦٠٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي: بينما قارب في نيوزيلندا ٩٠٪[٥]. ولذلك، يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في الاقتراض من الخارج، نظرا لوجود نهم لا يشبع على ما يبدو من جانب المستثمرين الأجانب للسندات الدولارية، بغض النظر عن ضآلة العائد عليها[٦]. وخلافا لأستراليا ونيوزيلندا - برغم كل شيء - تصدر الولايات المتحدة سندات بعملة الاحتياطي العالمي.

لا بد من الاعتراف بأن اعتماد أمريكا على رأس المال الأجنبي عملية تشبه التوازن على حبل مشدود على علو شاهق. أحد السيناريوهات الممكنة والمقلقة يشير إلى احتمال تغير التوقعات على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى ضغط على معدل الصرف وأسعار السندات في آن معا، مع تهديد معدلات الفائدة المرتفعة للنمو في أمريكا بأكثر مما يستطيع الدولار تعزيزه[٧]. ولا ينبغي استبعاد احتمال أن يترافق التبذير المالي الأمريكي، حتى مع تطبيق أنسب وأفضل السياسات المالية في تاريخ الاحتياطي الفيدرالي، مع انخفاض في الأسعار (انكماش على الطراز الياباني) بدلا من التضخم، خصوصا إذا بدأ المستهلكون الأمريكيون بالادخار أكثر وحاولوا تخفيض ديونهم. وسيكافح أفراد جيلين لم يختبروا انخفاض الأسعار بشكل مستدام، لتكييف مسلكهم بطرائق مناسبة. فأولئك الذين راكموا رهونات

كبيرة وديونا استهلاكية - على وجه الخصوص - سيجدون أن معدلات الفائدة الاسمية المنخفضة على ما يبدو ترتفع إلى مستويات مزعجة في القيمة الحقيقية إذا انخفضت الأسعار بأكثر من ١ أو ٢٪ سنويا.

لكن تكاليف مثل هذه الأزمة ستكون أكبر خارج الولايات المتحدة مقارنة بداخلها. فحتى لو طرأ انخفاض بسيط على نمو طلب المستهلك الأمريكي في السنوات القادمة سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، نظرا لأن نسبة ٦٠٪ تقريبا من إجمالي النمو في الناتج العالمي منذ عام ١٩٩٥ قد أتت من الولايات المتحدة[٨]. وإذا ما ضغطت الولايات المتحدة من أجل تخفيض سعر الدولار وبعض الإجراءات الحمائية ضد الواردات الصينية، قد تحدث ردة فعل متسلسلة من انخفاض الأسعار والانكماش تطال الاقتصاد العالمي برمته[٩]. العالم الذي تنخفض فيه الأسعار ليس بالضرورة عالما يعاني من ركود كارثي: لربما سيكون أشبه بحاله في ثمانينات القرن التاسع عشر لا ثلاثينات القرن العشرين. فحقبة الكساد الكبير الأصلية التي بدأت في أعقاب انهيار البورصة عام ١٨٧٩ واستمرت حتى عام ١٨٩٥، شهدت انخفاضا في الأسعار لا في الناتج (الذي تضاعف أكثر من مرتين في الولايات المتحدة)، ورغم أن الفترة ترافقت بزيادة في الرسوم والتعرفة، إلا أنها لم تكن كبيرة بحيث تخنق التجارة العالمية. وإذا ما حدث هذا الانكماش الكبير مرة أخرى (نتيجة انخفاض عام في الأسعار)، فلن تنتهي بالطبع أزمة أمريكا المالية الكامنة: في الحقيقة قد تتفاقم إذا ارتفعت معدلات الفائدة الفعلية لتتجاوز معدل النمو الحقيقي، أو إذا استمرت تكاليف الرعاية الطبية بالارتفاع في وقت تنخفض فيه الأسعار الأخرى. ومثلما حدث في حقبة الكساد في ثمانينات القرن التاسع عشر، فإن الخاسرين من حقبة الانكماش قد يلجئون إلى أشكال راديكالية من السياسة للتعبير عن سخطهم واستيائهم. لقد ازدهرت الشعبوية والاشتراكية حين ضغطت الأسعار الهابطة على الفلاحين والعمال، في حين لجأ أصحاب الياقات

البيضاء والمشاريع التجارية الصغيرة إلى أرومات جديدة من القومانية المصابة برهاب الأجانب. تلك كانت أولى نذر "نهاية العولمة" في منتصف القرن العشرين[10]. من ناحية أخرى، تعزز الموقع الاستراتيجي للإمبراطورية البريطانية بالتباطؤ الذي حدث في أواخر العهد الفيكتوري، لا سيما وأنها أحبطت الطموحات الاستراتيجية للمنافسين المحتملين. ولم تبدأ ألمانيا ببناء أسطولها البحري وتبني "سياسة عالمية" إلا بعد انتهاء حقبة الانكماش. ومن المرجح أن يضر الانكماش الكبير بأوروبا والصين أكثر من أمريكا.

النقص في القوة البشرية ليس مشكلة عصية على الحل في أمريكا. هنالك دون شك شيء محير فيما يتعلق بالنقص الظاهر في الجنود الجاهزين للقتال في الولايات المتحدة، بينما يزداد عدد سكانها بنسبة ١،٢٥٪ سنويا، ومشكلة البطالة تقاوم بعناد الانتعاش الاقتصادي كما ثبت (تبعا لأحد التقديرات هنالك حوالي ٤ ملايين ضحية لـ"فجوة العمل")[11]، وعدد نزلاء السجون يتجاوز مليوني شخص - أي واحد من كل ١٤٢ من السكان[12]. وإذا أضفنا الهجرة غير الشرعية، والعاطلين والمحكومين، سنجد مصدرا غنيا لإنشاء جيش أمريكي جرار. من مفاتيح توسع الإمبراطورية الرومانية - برغم كل شيء - الفرصة التي منحت لغير الرومان لاكتساب الجنسية عبر الخدمة العسكرية. وأحد العوامل الأساسية المحركة للاستعمار البريطاني سياسة النقل التي أفرغت عنابر سجون إنكلترا في القرن الثامن عشر في عنابر السفن المتجهة إلى أستراليا. إن إحياء التجنيد الإجباري لن يكون سياسة تفتقد الشعبية بالضرورة، طالما تم استهدافه بالشكل المناسب.

البديل الوحيد هو الاعتماد على الجيوش الأجنبية لتوفير قوات إضافية مساعدة. هنالك سوابق تاريخية لذلك أيضا. فلولا جيش الهند لعانت إمبراطورية بريطانيا من نقص مزمن في القوة البشرية. كانت الهند "ثكنة إنكليزية في البحار الشرقية تأخذ منها أي عدد من الجنود دون أن تدفع لهم"، كما علق اللورد

ساليزبوري بعبارته التي لا تنسى[١٣]. لقد اعتمدت الإمبراطورية البريطانية اعتمادا شديدا على مستعمراتها لتوفير القوة البشرية وقت الحرب: ثلث، وأقل من نصف إجمالي القوات البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية على التوالي. وبعد أن تهور بول بريمر في حل الجيش العراقي، اكتشف - متأخرا - أن إحياءه قد يمثل أفضل أمل له في ترسيخ النظام وتقليص مشكلة البطالة. أما البديل - كما رأينا - فهو تسول الدعم والتعزيزات من الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي. فإذا أحجم الأمريكيون أنفسهم عن الانخراط في قوات حفظ السلام، فلا بد أن يقوموا بدور "صراف رواتبها"، وعقد الصفقات التي يطلبها مرتزقة "المجتمع الدولي".

لكن معالجة العيب الثالث هي الأصعب كما ثبت في الواقع: النقص في الاهتمام والانتباه الذي يبدو أنه متأصل في النظام السياسي الأمريكي، ويهدد بوقف عملية إعادة البناء والإعمار - قبل الأوان - في كل من أفغانستان والعراق[١٤]. لا نقصد هنا الإساءة أو الانتقاد. المشكلة عامة تشمل النظام كله: إنها الطريقة التي تقارع فيها العملية السياسية القيادة الحكيمة التي تتمتع ببعد النظر. وبتعبير الجنرال المتقاعد انتوني زيني:

> هنالك سؤال جوهري يتجاوز المؤسسة العسكرية: "ما هو التزامنا تجاه العالم؟". نحن نلقي المواعظ حول القيم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، لكننا لم نقنع الشعب الأمريكي بأن يدفع ويزيد.. لا توجد زعامة تقف وتقول: "هذا هو الحق فاتبعوه".. هذه هي المشكلة الأساسية.. لا بد من وجود إرادة سياسية ودعم وتأييد لهذه الأمور. يجب أن نؤمن بأن العالم حين يكون مستقرا هو مكان أفضل بالنسبة لنا. فإذا كانت للولايات المتحدة سياسة فاعلة واستراتيجية تقدمية للاشتباك والقتال، فستجعل العالم مختلفا اختلافا بينا. سوف تتدخل في وقت أبكر وتخوض القتال بشكل أفضل[١٥].

لكن تبني "استراتيجية تقدمية للاشتباك والقتال" يعتبر أسهل تصورا بالنسبة للجندي منه للسياسي المنتخب. ولا يقتصر الأمر على أن الرؤساء الأمريكيين في فترة الولاية الأولى ليس لديهم سوى سنتين ونصف السنة قبل أن يخيم عليهم شبح ضمان إعادة انتخابهم. بل حقيقة أن انتخابات الكونغرس (في منتصف الفترة الرئاسية) يمكن أن تؤدي بتأثيرها إلى إضعاف برنامجهم التشريعي. إنها حقيقة اشتغال السياسة الأمريكية على ثلاثة محاور في ذات الوقت: الوطني، والدولي، والمحلي. فكيف يمكن أن ننتظر من أهالي كاليفورنيا أن يركزوا كل اهتمامهم على مشكلة بناء الدولة في بغداد خلال ربيع عام ٢٠٠٣، حين حاولت جماعة مشاغبة وصاخبة من السياسيين الهواة - المنتخبين ذاتيا - إعادة حاكمهم المعين؟ حقيقة أن السلطة التنفيذية الاتحادية كيان غير متجانس. المنافسة والعداوة بين الإدارات والأقسام تشكلان بالطبع المعيار السائد في معظم المؤسسات من كافة الأحجام. لقد مرت فترات في عام ٢٠٠٣ غاب فيها التنسيق تماما بين وزارات الدفاع والخارجية والخزانة - ناهيك عن وزارة التجارة، والممثلين التجاريين، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومجموعة المؤسسات المعنية الآن بـ"الأمن الوطني" - ذكرتنا بأسوأ "مراكز القوى المتعددة" في ألمانيا القيصرية[١٦]. صحيح أن الرئاسة منصب يحتله الرئيس بالانتخاب لا بالوراثة، لكن الذين شغلوه مؤخرا بدوا أحيانا وكأنهم يمارسون عملهم بأسلوب آخر قياصرة ألمانيا، حيث سمحوا بأن تقرر السياسة بواسطة المنافسة بين الوزارات والمؤسسات والإدارات لا صياغتها من خلال شعور بالمسؤولية الجمعية. ولا عجب أن للعديد من عمليات التدخل الأمريكية في الخارج الطبيعة المتشنجة نفسها وغير الدبلوماسية لـ"السياسة الدولية" التي تبناها القيصر ويلهلم الثاني. فألمانيا الإمبراطورية أيضا مارست ما دعاه مايكل ايغناتييف بـ"الإمبراطورية المتعجلة"، إذ كانت هي أيضا "نافذة الصبر في انتظار النتائج"[١٧].

لكن خلافا لألمانيا القيصرية، تنكر الولايات المتحدة أي اهتمام بالحصول على "أماكن جديدة تحت الشمس". فاحتلال أراضي الغير مجرد عمليات مؤقتة: بل لا تسمى احتلالا. لقد سخر المؤرخ الفيكتوري جي. آر. سيلي من أن بريطانيا قد بنت إمبراطوريتها "في نوبة من شرود الذهن". لكن الأمريكيين بالكاد تجاوزوا ذلك. فشرود الذهن هنا أصبح قصر نظر وقلة تبصر. ولا يشك سوى قلة قليلة من الناس خارج الولايات المتحدة بوجود إمبراطورية أمريكية: وهي حقيقة بدهية في نظر معظم المثقفين الأوروبيين[١٨]. لكن مثلما لاحظ اللاهوتي راينهولد نيبور منذ عام ١٩٦٠، فإن الأمريكيين يصرون بإلحاح "محموم على تجنب الاعتراف بالإمبراطورية التي يقيمونها ويمارسون أساليبها على أرض الواقع"[١٩].

هل يهم إنكار الإمبراطورية؟ الجواب: أجل. فنادرا ما تعتمد الإمبراطورية الناجحة على الإكراه والإجبار: لا بد من وجود مرابح اقتصادية ينالها المحكومون والحكام على حد سواء، حتى لو اقتصر الأمر على شراء ولاء النخب المحلية، وهذه المرابح بحاجة لأن تكون مستدامة وطويلة الأمد. أما مشكلة الإمبراطورية التي تنكر ذاتها فهي نزوعها لارتكاب خطأ مزدوج حين تختار التدخل في شؤون الدول الأضعف. الأول، تخصيص موارد غير كافية لجوانب المشروع الاسمية الظاهرية[٢٠]. الثاني، والأخطر، محاولة إحداث تغيير اقتصادي وسياسي ضمن إطار زمني يفتقد الواقعية. الآن، تبدو الولايات المتحدة وكأنها ترتكب الخطأ الثاني في العراق وأفغانستان كليهما. فعبر الإصرار - المقصود على ما يبدو - من جانب الناطقين الرسميين الأمريكيين على البقاء في العراق حتى قيام حكومة ديمقراطية "دون زيادة يوم إضافي واحد"، فإنهم يخلقون دون قصد حاجزا إضافيا يعيق تعاون السكان المحليين معهم. فمن يستطيع في هذه البلاد أن يثق بأنه لو قدم الدعم والتأييد للمبادرات الأمريكية فلن يعرض نفسه للاتهام بالتواطؤ (مع العدو) حالما يرحل الأمريكان؟ علق الجنرال جون شاليكاشفيلي في أواخر التسعينات قائلا:

"إذا أدرك أهالي البلقان بأن أمريكا ستبقى هناك فسيكون الأمر عظيما.. لماذا تعتبر الإشارة إلى البقاء مدة طويلة في البوسنة وكوسوفو (كما حدث عند احتلال ألمانيا الغربية واليابان) جريمة لا تغتفر؟"[٢١]. الجواب له علاقة بالسياسة. إذ يجب أن يعود الجنود الأمريكيون اليوم إلى أرض الوطن وبأسرع وقت.

تساعد هاتان النقطتان في تفسير السبب الذي يجعل لهذا الاقتصاد البالغ القوة، بالإضافة إلى قدراته العسكرية الاستثنائية، ذلك السجل المخيب للآمال حين يسعى لإحداث تغييرات في الأنظمة السياسية في الخارج. أسوأ الاخفاقات - في هاييتي، وكوبا، وفيتنام - سببتها هذه التوليفة المهلكة التي جمعت الموارد غير الكافية للأهداف الاسمية - الظاهرية والأفق الزمني المختصر. وسيتحول الأمر إلى مأساة لو كرر النسق نفسه في البلقان وأفغانستان والعراق. لكن لن يكون بمثابة مفاجأة لأحد.

باتجاه غياب القطبية؟

الاستهلاك اعتمادا على الاقتراض، الإحجام عن الذهاب إلى جبهات القتال، النزعة لفقد الاهتمام بالمهمات والمشاريع الطويلة الأمد: إذا كانت كل هذه السمات تستحضر صورة أمريكا في الذهن كمارد كسول مغرم بالجلوس وعدم مغادرة البيت - أو بتعبير أكثر فظاظة، مدمن "استراتيجي" على الجلوس ومشاهدة التلفزيون - فإن الصورة تستحق التفكير والتأمل. وتبعا للقياس المعياري للبدانة، مؤشر كتلة الجسم[٢٢]، فإن نسبة الأمريكيين الذين يعانون من السمنة المفرطة قد تضاعفت تقريبا خلال العقد الماضي (من ١٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠١). كما أن ثلثي الرجال الأمريكيين تقريبا يعانون من زيادة في الوزن، إضافة إلى حوالي ثلاثة أرباع جميع الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ـ ٦٤ سنة[٢٣]. بكلمات

أخرى، يوجد مقابل كل "شوارزنغر" مفتول العضلات ثلاثة مترهلين على شاكلة فرانك كانون. المقارنات الدولية (إذا كانت ممكنة) تشير إلى أن أهالي ساموا الغربية والكويت وحدهم يتفوقون على الأمريكيين في الأجسام اللحيمة الشحيمة[٢٤]. ويبدو اليوم أن "عبء الرجل الأبيض" محمول على كرشه[٢٥].

لكن لا يجب اعتبار ذلك بمثابة ذريعة تبريرية لأولئك المتشائمين الذين يتوقعون انحطاطا عظيما يصيب الولايات المتحدة، مقارنة إما بأوروبا أو الصين. المشكلة في مخاوف "الواقعيين" من التحول من "الأحادية القطبية" إلى "التعددية القطبية" تكمن في أنهم يتجاهلون احتمال العجز المعمم - أو إن شئت غياب القطبية. وأولئك الذين ركزوا اهتمامهم على النموذج البسماركي لتوازن القوى يميلون إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية تشابه تفاعل قطع المغناطيس، حيث القوى الأكبر تجتذب التوابع الأصغر إذا كانت محشوة بالحديد، لتتقارب وتتجمع أحيانا وتتباعد وتتنافر في معظم الأحيان. لكن ماذا لو فقدت القوى الكبرى اليوم طاقتها المغناطيسية، أي لم تعد قادرة على الجذب والنبذ؟ ماذا لو أصبحت حتى الولايات المتحدة، المنشغلة دائماً وأبداً بمشكلاتها الداخلية، المعادل الاستراتيجي لقطعة من الحديد "الخردة"؟ من جوانب عديدة، هذا هو المصير الذي حل باليابان والاتحاد الأوروبي: حيث كان كل منهما عملاقا اقتصاديا ذات مرة، ليتقزم استراتيجيا ويتحول إلى مجتمع هرم مسن، ولن تفلت الصين أيضا من "الشيخوخة" الديمغرافية.. فميراث سياسة "إنجاب طفل واحد" سوف يرفع معدل الاتكالية في العقود القادمة.

إن الصراع الذي "تغيب" فيه القوة العظمى مفهوم غير مألوف في التاريخ الدولي الحديث. في مقالته الكلاسيكية "القوى العظمى" (١٨٣٣)، صور المؤرخ الألماني الشهير ليوبولد فون رانكه التاريخ الأوروبي منذ القرن السادس عشر باعتباره محاولات متعاقبة للهيمنة من قبل إحدى الإمبراطوريات، بعد أن نجحت كل منها في

مقاومة الأخرى: أولا إمبراطورية هابسبورغ، ثم فرنسا في القرن السابع عشر، ومرة أخرى بين عامي ١٧٩٣ـ ١٨١٥. ولو عاش لمدة تسعين سنة أخرى، لتمكن فون رانكه من إضافة ألمانيا بين عامي ١٩١٤ـ ١٩٤٥. وبالنسبة له، يعتبر نظام أوروبا الطبيعي متعدد الأقطاب حقا: القوة تقاسمتها سلطة خماسية مؤلفة من فرنسا، والنمسا، وإنكلترا، وروسيا، وبروسيا. وكانت كل منها - بطريقتها الخاصة - قوة إمبراطورية[٢٦]. ومنذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨٩، عشنا في عالم ثنائي القطب، كان سيدهش رانكه (وإن لن يؤثر ذلك على معاصره الكسيس دي توكفيل)، عالم مقسم بين إمبراطوريتين قاريتين، تتهم كل منهما الأخرى بأنها إمبراطورية إمبريالية. ثم بدا في أوائل التسعينات وكأن الولايات المتحدة قد أقامت ورسخت نظاما أحادي القطب، لكن التهديدات العابرة للحدود القومية اليوم، مثل الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، والجريمة المنظمة - ناهيك عن الأوبئة المتفشية، والتغيير المناخي، ونقص المياه - أعطت الأولوية للتعاون، لا للتنافس، بين الدول. لا يمكن إنكار جاذبية الأحادية، نظرا لأن الحلفاء الذين تكثر مطالبهم أشد إزعاجا من الأعداء المتخفين، لكن الاستراتيجية الأحادية لا تقدم سوى احتمال محدود بإمكانية التغلب على أي من هذه التحديات والتهديدات: إن شن "حروب" ناجحة ضدها جميعا يعتمد على مؤسسات تعددية مثلما تتكئ عليها استمرارية التجارة الدولية الحرة. وعلى أية حال، لا شيء أخطر على الإمبراطورية الكبرى مما دعاه المحافظون في العهد الفيكتوري، بسخرية جارحة، بالعزلة المجيدة. في الماضي مثلما هو في الحاضر، تحتاج الإمبراطورية العظمى الناطقة بالإنكليزية - بحكم الضرورة - إلى التشاور والتفاهم والتنسيق مع القوى الأقل حجما - التي يتعذر تجاهلها - في سبيل تحقيق أهدافها. ومثلما حاجج جي. جون ايكنبري، كان نجاح أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة مرتبطا ارتباطا وثيقا مع إقامة وتوسع المؤسسات الدولية التي حددت وشرعنت في آن القوة الأمريكية[٢٧].

لنفكر مرة أخرى بمسألة حفظ السلام. فقد اتضح تماما أن الولايات المتحدة غير قادرة على القيام بمهمات حفظ السلام بكفاءة وفاعلية - أي القيام بواجبات قوات الشرطة - في بلاد نائية مثل كوسوفو وأفغانستان والعراق دون مساعدة أجنبية من نوع ما. إن مهمات حفظ السلام ليست هي المهمات التي تدرب عليها الجنود الأمريكيون، ولا يبدو أنهم يرغبون في القيام بها. كما يبدو أيضا من المنطقي الافتراض بأن الناخبين الأمريكيين لن يتحملوا تعرض الجنود الأمريكيين لأخطار داهمة في معارك وصراعات تفتقد الإثارة والألق لمدة طويلة: انتحاريون يفجرون أنفسهم عند نقاط التفتيش، قناصة يطلقون رصاصهم من الأزقة الخلفية، قذائف "ار بي جي" تطلق على الدوريات والقوافل. الحل الواضح على ما يبدو، مع استبعاد زيادة مهمة في عديد الجيش الأمريكي، هو الاستمرار في الممارسة التي أصبحت راسخة الآن، والمتمثلة في مشاركة الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في حمل عبء مهمات حفظ السلام - خصوصا حلفاء أمريكا الأوروبيين، بميزانيات مساعداتهم السخية نسبيا، وجيوشهم العاملة الكبيرة. فإذا لم تكن مدربة على مهمات حفظ السلام، فإن من الصعب معرفة الغرض الذي أنشئت من أجله، في قارة أعلنت قيام سلام أبدي ضمن حدودها، ولم تعد معرضة للتهديد من جانب روسيا.

أولئك الذين يرفضون وينتقدون الأوروبيين، مثل روبرت كيغان - باعتبارهم من سكان الزهرة وقراء كانط، مقابل الأمريكيين الذين هم من سكان المريخ ومن قراء كلاوزفيتز - يتجاهلون الأهمية الحاسمة لكوكب بلوتو في عملية بناء الدول/الأمم. فكرة الحرب والحب لا غبار عليها، لكن الإمبراطوريات تعتمد على المال أيضا. ودون استثمار سخي في تعزيز وترسيخ حكم القانون، فإن دولا مثل أفغانستان والعراق ستصاب بحالة من الجمود والركود وربما تتفكك. وإذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لإحداث تغيير راديكالي في مواقفها تجاه الصراعات الأقل جاذبية وإثارة وألقا، فلن يكون أمامها من بديل سوى التعاون مع الدول

الأوروبية الأكثر سخاء. الأحادية، مثل العزلة، لا تتميز بالتألق والروعة، ونادرا ما تكون خيارا واقعيا أمام أية إمبراطورية.

يكمن الخطر في احتمال انهيار التعاون بين القوى العظمى، لا بسبب المنافسة أو العداوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل لأن كلا منهما يفتقد الإرادة للعمل خارج حدوده. ولربما تؤدي المشكلات الداخلية لكل من هذين الكيانين الكبيرين والمعقدين إلى تشتيت الانتباه عن الدول الفاشلة والأنظمة المارقة. وقد يقول بعضهم إن انحطاط الغرب هذا (الذي تحدث عنه شبينغلر*) قد يخلق فراغا لا يمكن إلا للقوى الناهضة في آسيا أن تملأه. لكن أولئك الذين يعتبرون الصين القوة المهيمنة في المستقبل قد يكتشفون أنها مضطرة هي أيضا للاكتفاء بالتعامل مع التبعات والعواقب الاجتماعية والسياسية لـ"القفزة الكبرى الثانية"، نحو السوق الرأسمالية الحرة هذه المرة. وعلى نحو مشابه، سوف يجد أولئك الذين يرون في الإسلام عدو الغرب الرئيس في صراع الحضارات أن من الصعب أن تصاحب التوسع الديمغرافي الأكيد للمجتمعات الإسلامية اندفاعة سياسية. وباختصار، لربما يثبت المستقبل أن العالم سيعيش لفترة في غياب القطبية، أي دون وجود قوة إمبراطورية واحدة ومهيمنة، تماما كحال القرن التاسع الميلادي لكن دون الخلافة العباسية.

المبيد

تكمن مفارقة العولمة في تشتت وتبعثر القوة مع ازدياد التكامل والاندماج في العالم. فبفضل دينامية الرأسمالية العالمية، يمتلك كل البشر - باستثناء أفقرهم -

---

* أوزوالد شبينغلر (١٨٨٠ـ ١٩٣٦): فيلسوف ألماني أكد على أن الحضارات والثقافات تخضع لنفس دورة النمو والوهن والعجز التي يخضع لها البشر. أهم أعماله "انحطاط الغرب" (١٩١٨ ـ ١٩٢٢).

قوة شرائية كبيرة لم يجرؤ أجدادهم على الحلم بها. وسائل الإنتاج لم تصل أبدا من قبل إلى مثل هذه الإنتاجية أو هذا القدر من الانتشار والمشاركة (خصوصا بعد أن "يقلع" الاقتصاد الهندي والاقتصاد الصيني). وبفضل انتشار الديمقراطية، فإن غالبية البشر يتمتعون اليوم بسلطة سياسية أكبر من تلك التي امتلكها أجدادهم. الانتخابات الديمقراطية لم تشهد مثل هذا القبول الواسع النطاق باعتبارها الصيغة المثلى للحكم. المؤسسات التعليمية متاحة أيضا لشرائح أعرض من السكان في معظم الدول مقارنة بالوضع قبل جيلين أو ثلاثة: وهنالك مزيد من الناس القادرين على تسخير طاقاتهم الذهنية والفكرية لمصالحهم. كل هذه التغييرات تعني أن الاحتكارات القديمة التي اعتمدت عليها السلطة / القوة تقليديا - احتكار الثروة والمنصب السياسي والمعرفة - قد تفككت وانهارت. ولسوء الحظ، وبسبب انتشار وسائل الدمار الحديثة، أصبحت القوة القادرة على ممارسة العنف والتخريب أكثر انتشارا و"عدالة" في التوزيع. القوة النارية توزعت الآن بصورة لم يشهدها العالم من قبل.

دعونا لا ننسى أن القوة ليست مجرد القدرة على شراء ما تريد: فهذه هي الثروة المجردة. القوة تتعلق بالقدرة على الحصول على ما تريد بسعر أقل من سعر السوق. وتتصل بالقدرة على دفع الناس إلى أداء خدمات أو بيع بضائع لا يعرضونها عادة للبيع بأي سعر. بالنسبة للإمبراطوريات، تلك الدول الطموحة التي تسعى لممارسة القوة فيما وراء حدودها، تعتمد القوة على إرادة ورغبة الحاكمين وموافقة وقبول المحكومين. لكن القوة تضعف حين يجري اقتسامها. فدولة تمتلك قنبلة نووية واحدة هي أقوى (إذا لم تمتلك الدول الأخرى أية أسلحة نووية) من دولة تمتلك ألف قنبلة إذا امتلكت كل الدول سلاحا نووية.

هذا يقودنا إلى السياق الأخير الذي تشابه فيه الولايات المتحدة شخصية "المبيد" التي لعبها ارنولد شوارزنفر. ففي المواجهات العسكرية تملك الولايات المتحدة القدرة اللازمة على إلحاق دمار مذهل ومريع بالعدو، بينما لا تتكبد هي سوى أقل قدر من

الخسائر. ولا يوجد نظام لا تستطيع إبادته لو أرادت - بما في ذلك النظام الحاكم في كوريا الشمالية. قد تترك مثل هذه الحرب كوريا الجنوبية أثرا بعد عين بالطبع، لكن "المبيد" الأمريكي سيخرج من بين الركام سليما معافى لم يصب بخدش تقريبا. ما لم تتم برمجة "المبيد" للقيام به هو إعادة الإعمار. فهو لا يخلف وراءه سوى الدمار والخراب.

خلال شتاء عام ٢٠٠٣، سعى الرئيس بوش إلى تعزيز الروح المعنوية للأمريكيين عبر الإعلان بأنه "لن يغادر" العراق: وأن أمريكا "لا تولي الأدبار": وأن الشرق الأوسط "يجب أن يكون بؤرة اهتمام السياسة الأمريكية لعقود طويلة قادمة". لكن إذا أذعنت الولايات المتحدة في نهاية المطاف للضغوط السياسية الداخلية والخارجية وانسحبت من أفغانستان والعراق قبل أن تكمل إعادة بناء اقتصاد كل منهما، فلن يكون المشهد غريبا وغير مألوف بكليته. سوف تتعرى وتتكشف حدود القوة الأمريكية حين يعترف "المبيد" العالمي أخيرا: "لن أعود أبدا".

في كتابي "الرابطة النقدية" (كتبته عام ٢٠٠٠ ونشر في ربيع عام ٢٠٠١)، حاولت تقديم الحجة على أن الولايات المتحدة ليس أمامها من خيار سوى لعب دور عالمي أكثر فاعلية وثقة بالنفس. وكل مؤرخ يغامر بإطلاق التكهنات والتنبؤات من واجبه مراجعتها مستفيدا من إدراك طبيعة الأحداث بعد وقوعها. النقاط المفتاحية التي قدمتها هي التالية:

١. "لم تكن وسائل الدمار أرخص ثمنا مما هي عليه الآن.. والمستفيدون الرئيسيون [من الأسلحة الرخيصة] كانوا، ويظلون، جيوش حروب العصابات في الشرق الأوسط ومناطق إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والجماعات الإرهابية في أوروبا الغربية، وعصابات المخدرات في الأمريكيتين"[٢٨].

٢. "بصراحة، من المستبعد جدا أن تفكر أية دولة بشن هجوم مباشر على الولايات المتحدة في المستقبل المنظور: رغم أن من السهل على وجه التقريب، تصور شن هجمات إرهابية ضد المدن الأمريكية"[٢٩].

٣. "على وجه التقريب، كل الزيادة في عدد الحروب في العالم منذ عام ١٩٤٥ ترجع إلى انتشار الحروب الأهلية.. [لكن] للأمم المتحدة سجلا 'مرقعا' كشرطي دولي.. فبين عامي ١٩٩٢. ١٩٩٩، أجاز مجلس الأمن سلسلة من عمليات التدخل الإنسانية.. وكانت غالبيتها غير مؤثرة في أفضل الحالات، وكارثية في أسوأها"[٣٠].

٤ـ "السؤال الذي طرح مرارا ويستحق التكرار هو: أليس من الأفضل للولايات المتحدة إسقاط هؤلاء الطغاة وتنصيب حكومات ديمقراطية في بلادهم؟ إن فكرة غزو بلد، وإسقاط حاكمه الديكتاتوري، وفرض انتخابات حرة بفوهة البندقية، مرفوضة عموما باعتبارها لا تتساوق مع 'القيم' الأمريكية. والحجة الشائعة هي أن بمقدور الولايات المتحدة عدم الانخراط في أي نمط من الحكم الإمبراطوري السافر الذي مارسته بريطانيا في القرن التاسع عشر - رغم أن ذلك ما فعلته بالضبط في ألمانيا واليابان عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وبنجاح عظيم ومستدام"[٣١].

٥ـ "على عكس التراجع مثل حلزون عملاق خلف صدفة إلكترونية، يتوجب على الولايات المتحدة تكريس نسبة أكبر من مواردها الهائلة لجعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية والديمقراطية. وخلافا لاعتقاد 'الانتصارية' الساذجة الملازمة لـ"نهاية التاريخ"، فإنهما (الرأسمالية والديمقراطية) لا تحدثان بشكل طبيعي، لكنهما تتطلبان ركائز مؤسسية قوية من القانون والنظام. والدور المناسب لأمريكا الإمبراطورية هو إنشاء وترسيخ هذه المؤسسات في الدول التي تفتقدها.. بالقوة العسكرية إذا دعت الضرورة. لا توجد حجة اقتصادية ضد مثل

هذه السياسة، نظرا لأن كلفتها الزهيدة لا تحظر تبنيها. إن فرض الديمقراطية على كافة "الدول المارقة" في العالم لن يرفع ميزانية الدفاع الأمريكية إلى ما فوق ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هنالك أيضا حجة اقتصادية لصالح القيام بذلك، إذ إن ترسيخ حكم القانون في مثل هذه الدول سوف يؤتي أكله على المدى الطويل وذلك مع انبعاث وتوسع تجارتها"[٣٢].

استنتجت - بكل حماسة - وأنا أكتب هذه الصفحات في أواخر عهد إدارة كلينتون أن "أعظم خيبة أمل تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين لهي) أن زعماء الدولة الوحيدة التي تملك الموارد الاقتصادية اللازمة لجعل العالم مكانا أفضل يفتقدون الشجاعة للقيام بذلك". ولم أتخيل أنه بخلال تسعة أشهر، سيتبنى رئيس جديد، واجه فاجعة الحادي عشر من سبتمبر، سياسة مشابهة لتلك التي ناديت بها. ومنذ إعلان الحرب على الإرهاب، لم يعد السؤال يتعلق بالشجاعة والبسالة، بل أصبح يدور الآن حول الثبات والعزيمة، والإصرار العنيد على إكمال المهمة.

إذن، على العكس من معظم المنتقدين الأوروبيين للولايات المتحدة، أعتقد أن العالم بحاجة لإمبراطورية ليبرالية فاعلة ومؤثرة، وأن الولايات المتحدة أفضل مرشح لأداء هذه المهمة. العولمة الاقتصادية تعمل على قدم وساق. النمو السريع لدخل الفرد في أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان، الصين والهند، يعني أن الهوة تضيق بين الأغنياء والفقراء[٣٣]. لكن هناك أجزاء من العالم وصلت فيها المؤسسات القانونية والسياسية إلى حالة مزرية من التصدع أو الفساد بحيث فقد أهلها فعليا أي أمل بالازدهار والرخاء. وهنالك دول تشجع - من خلال ضعفها أو حقدها - المنظمات الإرهابية التي تعهدت بتخريب وتدمير النظام العالمي. ولهذا السبب، تحتاج العولمة الاقتصادية إلى ضمان سياسي، كما كانت الحال قبل قرن من الزمان.

لدى الولايات المتحدة أسباب وجيهة تدعوها للعب دور الإمبراطورية الليبرالية، من منظور أمنها الذاتي والغيرية الصادقة في آن معا. وهي من جوانب عديدة مؤهلة بشكل

فريد للعبه. لكن برغم كل قوتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية الهائلة، ما زال من المستبعد على ما يبدو أن تصبح إمبراطورية ليبرالية "فاعلة ومؤثرة" دون إحداث تغييرات عميقة في بنيتها الاقتصادية، وتركيبتها الاجتماعية، وثقافتها السياسية.

يغرم دعاة الإمبراطورية الأمريكية الجدد بالاستشهاد بقصيدة كيبلنغ "عبء الرجل الأبيض" التي كتبها عام ١٨٩٩ لتشجيع مساعي وجهود الرئيس مكينلي لبناء الإمبراطورية في الفليبين. لكن لغتها - وفي الحقيقة، كل مفردات قاموس الإمبراطورية في القرن التاسع عشر - لغة عصر مضى وانقضى إلى غير رجعة. ومع أنني حذرت من أخطار إنكار الإمبراطورية، إلا أنني لا أقصد القول إن وجود إمبراطورية أمريكية ينبغي إعلانه من على سطح "الكابيتول" «مبنى الكونجرس». كل ما أعنيه أن على الأمريكيين، بغض النظر عن الاسم الذي يختارونه لوصف موقعهم في العالم - هيمنة، تفوق، سيطرة، زعامة - إدراك التشابه "الوظيفي" بين القوتين الناطقتين بالإنكليزية - السالفة والراهنة - ومحاولة تطبيق القانون والنظام في عالم جامح عاصف حرون، بشكل أفضل من أسلافهم البريطانيين. وحين يقرأ الأمريكيون تاريخ الإمبراطوريات الأخرى، سوف لن يتعلموا الغطرسة، بل التواضع، مثلما أوصى مرشح الرئاسة جورج بوش مواطنيه ذات مرة.

هنالك قصيدة أخرى كتبها كيبلنغ قبل سنتين من "عبء الرجل الأبيض"، ربما تعزف على وتر مختلف تماما. القصيدة حملت عنوانا بسيطا هو "الانسحاب"، وكانت بمثابة تصريح رزين وكئيب بالأخلاقية الإمبراطورية، صيغت بشكل مثالي لتلطيف حدة أوهام العظمة التي سادت في أواخر العهد الفيكتوري:

أساطيلنا تلاشت وذابت:

في الكثبان والخلجان

وانطفأت شعلة النيران:

فوا عجبا! أبهة الماضي التليد

تغيب

مع نينوى وصور!

يا قاضي الأمم، لا تعف عنا

حتى لا ننسى - حتى لا ننسى!

هذه هي الكلمات التي يتوجب على مارد عصرنا العملاق أن ينتبه لها، حتى وإن بدا مسيطرا على العالم دون ند أو منافس. ومثلما قال توني بلير بأسلوبه البليغ في خطابه أمام الكونغرس في تموز/ يوليو ٢٠٠٣: "كل القوى المهيمنة تبدو لفترة وكأنها لا تقهر، لكنها في الحقيقة عابرة زائلة"[٢٤٣]. والسؤال الذي يجب أن يطرحه الأمريكيون على أنفسهم هو: إلى أي مدى يرغبون بأن تكون هيمنتهم عابرة وزائلة؟ بالرغم من أن البرابرة قد دقوا على الأبواب - مرة واحدة وبأسلوب مشهود - فإن انحطاط الإمبراطورية في هذه الحالة يبدو أنه سيأتي، مثلما أتى إلى روما (حسب رأي غيبون)، من داخلها على الأرجح.

شكر وتقدير

ما كان هذا الكتاب ليرى النور لو لم أذهب للإقامة في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. إنه الثمرة الأولى لما ثبت أنه انبعاث للهجرة عبر الأطلسي. وصلت نيويورك حاملا فرضية جاهزة حول "الإمبراطورية الأمريكية" بين أمتعتي. لكن العمل في حاضرة العالم أجبرني على تجاوز مجرد إفراغ محتويات ما حملته من متاع. النتيجة كانت توليفة مركبة - لم تقتصر على الكتب المنشورة وغير المنشورة التي وردت في قسم المراجع، بل جمعت أيضا أحاديث ومناقشات تنأى عن الحصر حول موضوع القوة الأمريكية، ماضيا وحاضرا ومستقبلا. لا ريب أن الماضي يشكل الاهتمام التقليدي للمؤرخ طبعا، وما أقوله عن الأحداث الراهنة والممكنات المستقبلية، يستفيد - كما آمل - من تموضعه أساسا في سياق العمل التاريخي. تمثل هدفي الرئيس في تشجيع الأمريكيين على وصل مأزق بلادهم الحالي مع تجارب الإمبراطوريات السالفة. لم أكتب باعتباري ناقدا عيابا، بل بوصفي معجبا مغرما بالولايات المتحدة يريد لها النجاح في مشاريعها ومهماتها الإمبراطورية، ويخشى العواقب والتبعات إذا فشلت في مسعاها.

يعتبر هذا الكتاب، أكثر من جميع الكتب التي ألفتها سابقا، نتيجة للتفاعل مع أشخاص ومؤسسات إضافة إلى النصوص المنشورة وغير المنشورة. أدين بالفضل الأكبر إلى جامعة نيويورك، وخصوصا مدرسة ستيرن لإدارة الأعمال التابعة لها. وحين اقترح عميد الكلية - آنذاك - جورج دالي، أن أدرس في الجامعة، بدت الفكرة خيالية في البداية، لكن تبين أنها خيالية وجيدة فيما بعد. أشعر بالامتنان له ولخليفته أيضا، توم كولي، علاوة على كافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية

في الكلية. كما أدين بفضل خاص إلى ديك سيلا، الذي كانت صداقته المخلصة وصحبته الفكرية من بين أقوى الحجج التي أقنعتني بالانتقال إلى ويست فورث ستريت، وإلى لويس كابرال، خليفته في تدريس مادة الاقتصاد في القسم. ما يثير الاستياء عادة ذكر بعض الأسماء حين تلقى الترحيب من المؤسسة برمتها، لكن عددا من زملائي في مدرسة ستيرن وفي جامعة نيويورك يستحقون شكرا خاصا، لأنهم أضافوا تعليقاتهم وملاحظاتهم إلى الأوراق والأبحاث والدراسات وغيرها من الكتابات، التي تحولت في نهاية المطاف إلى فصول هذا الكتاب. ولذلك أعبر عن جزيل الشكر لكل من ديفيد باكوس، توم بيندر، آدم براندينبرغر، بيل ايسترلي، نيكولاس ايكونوميديس، شيبرد فورمان، توني جودت، فابريزيو بيري، توم سارجينت، بيل سيلبر، جورج سميث، لاري وايت، برنارد يوينغ. الشكر كل الشكر لكاثلين كولينز، وميليسا فيلتشي، وجانين لانزيسرا (في نيويورك)، وكاتيا بيسفين (في اكسفورد) وماريا سانشيز (في ستانفورد) على ما قدمنه من دعم ومساندة في مجال الإدارة والسكرتاريا.

بعد حوالي خمسة عشر عاما من الإشراف على/وإعطاء دروس خصوصية لطلاب جامعتي اكسفورد وكمبريدج، واجهت - والرهبة تتملكني - تحدي تدريس صفوف كبيرة من الخريجين الأمريكيين. لكنني شعرت بالارتياح حين اكتشفت أن المهمة لم تكن يسيرة وغير مزعجة فقط، بل كانت ممتعة أيضا. وقام سيرجيو فونسيكا وغوبال تامبي بعمل ممتاز كمساعدين لي في أول مهمة تدريسية في ستيرن. لكن بوجود مثل هؤلاء الطلاب المتميزين لم تكن واجباتي مرهقة أبدا. أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى أولئك الذين حضروا دروسي: لقد تعلمت منهم بقدر ما علمتهم. وهذا هو المكان المناسب أيضا للتعبير عن الشكر والامتنان للرئيس، جون سيكستون، صاحب الشخصية البيداغوجية الآسرة حقا.

من الأشياء التي تعلمتها عن المؤسسات الأكاديمية الأمريكية أنها تدين بالكثير من حيويتها ونشاطها إلى استمرارية مشاركة الخريجين في شؤونها. هنالك رجلان غمرني كرمهما وصداقتهما خلال إقامتي في نيويورك: وليام بيركلي وجون هيرتزوغ. إليهما، وزوجتيهما، مارجوري وديانا، سوف أكون ممتنا على الدوام. فجون وديانا هما اللذان قاما بتمويل إنشاء كرسي (تدريس) التاريخ المالي الذي كنت أنا أول من شغله. إليهما أهدي هذا الكتاب تعبيرا عن الشكر والامتنان.

أتوجه بالشكر أيضا إلى الكثيرين الذين جعلوني أشعر بأن نيويورك ترحب بي كقادم جديد إليها - أخص بالذكر مارثا بايونا، مايك كامبيسي، جيمي كاسيلا، سيزار كورونادو، جوزيف جيوردانو، فيل غرين، يورغ لويو، صالح محمد، هيكتور ريفيرا، نيفيل رودريغز، جيوفاني دي سالفو.

أسعدني الحظ في السنة الماضية حين ارتبطت مع واحد من أعظم مراكز الأبحاث التاريخية الأمريكية: معهد هوفر في جامعة ستانفورد. وأود أشكر مدير وزملاء معهد هوفر على انتخابي كبير الزملاء فيه. فقد تلقيت منهم ومن كافة العاملين في المعهد ترحيبا حارا في كاليفورنيا خلال فصل الخريف الماضي، وكانوا أول من استقبلني هناك.

أدين بفضل مؤسسي - إذا جاز التعبير - إلى جامعتي الأم، جامعة اكسفورد، التي جعلتني أستاذا زائرا فيها، وبذلك لم أتغيب كلية عن المكان الذي اعتدت التردد عليه مرارا. أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى رئيس وزملاء كلية جيزوس (عيسى) (اكسفورد) لانتخابي لمنصب كبير الزملاء الباحثين فيها، ورئيس وزملاء كلية اوريل، لتزويدي بدراسة مهمة خلال إحدى زياراتي إلى اكسفورد. وأخص بالذكر هنا جيرمي كاتو. كنت أيضا محظوظا جدا بوجود مساعد ممتاز من اكسفورد هو الباحث المتفوق اميت غيل.

بعض مواد هذا الكتاب مستمدة من الصحافة. ومن بين رؤساء التحرير الذين كشفوا لي عن مفاتيح الكتابة الصحفية في الولايات المتحدة، أود أن أشكر كلا من ان بوروكلاو، ايريك ايخمان، توني ايمرسون، نيكولاس غفوسديف، داميان دي كرنجيفيتش - ميسكوفيتش، دين روبنسون، غيديون روز، اليسون سيلفر، روبرت سيلفر، زوفيا سماردز، تنكو فاراداراجان، مايكل يونغ، فريد زكريا. والشكر كل الشكر إلى جورج اميس، ريك بيرنز، بيتر كافاناه، بريان ليهرر، كيفين لوسي، توم موروني، بيتر روبنسون، جيوفري واورو، على المناقشات التي لا تنسى "على الهواء مباشرة".

بعض أقسام الفصل الثالث ظهرت لأول مرة تحت عنوان "حضارات متصارعة أم ملالي مجانين: الولايات المتحدة بين الإمبراطورية الرسمية وغير الرسمية"، ضمن كتاب "عصر الإرهاب" (تحرير ستروب تالبوت/ بيزيك بوكس، ٢٠٠١). بينما نشرت أقسام من الفصل الخامس بعنوان "الإمبراطورية البريطانية والعولمة" في مجلة "هيستوريكلي سبيكينغ". كما نشرت أجزاء من الفصل السادس لأول مرة تحت عنوان "الإمبراطورية تتسلل عائدة" في "نيويورك تايمز ماغازين"، وتحت عنوان "أكاذيب صادقة" في "نيو ربوبليك". أخيرا، شاركني لورنس كوتليكوف في تأليف بعض أقسام الفصل الثامن، ونشرت بعنوان "حالة خطرة: عواقب التوسع المالي الأمريكي المفرط" في عدد خريف عام ٢٠٠٣ من "ناشيونال انتريست". أعبر عن امتناني لكل هذه المجلات التي سمحت لي بإعادة نشر المقاطع والفقرات المعنية.

قرأ عدد من الزملاء مسودة الكتاب وأدخلوا على أجزاء منها بعض التعديلات والتحسينات. اكتشف رتشارد كوبر العديد من الأخطاء والعيوب في مسودة المقدمة. وراجع ايريك روشواي الفصول الأولى وساعدني على تحسين وتحديث فهمي للتاريخ الأمريكي. الفصل الرابع يدين بفضل كبير إلى صداقة ومشورة دييفو اريا. في حين قدمت جوديث براون اقتراحات لا تقدر بثمن للفصل السادس. أما الفصل

السابع فقد قرأ مسودته وأدخل عليها بعض التعديلات كل من الأصدقاء تيموثي غارتون (من كلية سنت انتوني - اكسفورد) ومارتن توماس (بنك انكلترا). وأعدت صياغة الفصل الثامن على ضوء ملاحظات ديفيد هال وديدر مكلوسكي على نسخة سابقة منه ألقيت كمحاضرة في احتفال شيكاغو للدراسات الثقافية، إضافة إلى الحوارات والنقاشات مع رونالد مكينون في ستانفورد.

هنالك العديد من الزملاء والأصدقاء الذين يستحقون الشكر على قراءة المسودات والتعليق عليها، أو على الاستماع والاستجابة لأوراق البحث، أو على كرمهم وحسن ضيافتهم أثناء تأليف الكتاب. واعبر عن جزيل امتناني لكل من غراهام اليسون، ان ابلباوم، كريس باسفورد، ماكس بوت، امي تشوا، غوردون كرافيتز، لاري دياموند، جيرالد دورفمان، مورين داود، مايكل ايدلستاين، فرانك وروتينا ايفر، جيري ونورما فيدلمان، مارك فلاندرو، بن وباربرا فريدمان، اندرو وباربرا غوندلاك، جون هال، باتريك هاتشر، بول هاينبيكر، مايكل ايغناتييف، هارولد جيمس، روبرت كاغان، هاري كرايسلر، ملفين ليفلر، بيتر ليندرت، الين ماكفيتش، تشارلز مائير، نورمان نايمارك، جوزيف ناي، باتريك اوبريان، كيفين اورورك، لين وايفلين دي روتشيلد، سايمون سخاما، موريتز شولاريك، بيتر شوارتز، زاك شور، راديك سيكورسكي، لورنس سومرز، جوسيبي تاتارا، الان تايلور، مايك تومز، مارك وايدنمير، باري واينغاست، جيمس وولفنسون، نغاير وودز، مينكي وردن.

اندرو ويلي الذي لا يضاهى وأعضاء فريقه الممتاز في وكالة ويلي تدبروا بكل خبرتهم وحرفيتهم أمر عبوري الأطلسي كمؤلف. أود أن أشكر، في مطبعة بنغوين في نيويورك، كلا من ان غودوف، ومحرر كتابي، سكوت مويرز، حيث استطاعت قراءته الحاسمة في أهميتها للمسودات المبكرة إدخال تحسينات كثيرة على النسخة النهائية. في حين كانت اقتراحات نظيره في "بنغوين" لندن، سايمون

ويندر، فيما يتعلق بالحذف والإضافة، على القدر نفسه من الأهمية والذكاء. ولا يمكن لمؤلف أن يطمح بأفضل منهما. أتوجه بالشكر أيضا إلى كل من انتوني فوربس - واتسون، هيلين فريزر، ستيفان مكغراث، دون أن أنسى المدققين بيرل هانيغ، كلوي كامبل، ساره كريستي، صوفي فيلس، روزي غليشر، راتشيل روكيكي، والعديد من مستخدمي وموظفي "بنغوين" الذين لا يقابلهم المؤلف عادة لكنه يعتمد عليهم ولا يمكن الاستغناء عنهم.

في البداية، كان القصد من الكتاب أن يرافق فيلما وثائقيا تلفزيونيا (في بريطانيا)، وأود أن أشكر جانيس هادلو وهاميش ميكورا في القنال ٤ على ما أبدياه من تشجيع، إضافة إلى دينيس بلاكواي وفريق الإنتاج الرائع الذي تجمع أعضاؤه بواسطة مؤسسة "بلاكواي اسوسييتس"، وعلى رأسهم رسل بارنز، تيم كراغ، ميلاني فول، كيت مكي، علي شيلينغ. أتوجه بالشكر أيضا إلى قاسم درغان، رياث الإبراهيم، ماثياس هاينتيس، نغوين هو كونغ.

لكنني أدين بالفضل الأكبر لزوجتي، سوزان، وأطفالنا، فيليكس وفريا، ولاكلان، الذين أهملت الاهتمام بهم - ولا عذر لي بذلك - من أجل تأليف هذا الكتاب، وإن شكلوا مصدر إلهامه الرئيس.

الهوامش

المقدمة

١ - وزير الدفاع دونالد رمسفيلد، مقابلة مع تلفزيون الجزيرة، ٢٠٠٣/٢/٢٧، بيان صحفي صادر عن وزارة الدفاع.

٢ - انظر:

Bowden, Black Hawk Down, p. 228.

٣ - للحصول على نموذج نمطي لخطاب اليسار الفرنسي المتبجح والعنيف، انظر:

Julien, America's Empire.

٤ - انظر على سبيل المثال:

Nearing, American Empire;
Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy.

٥ - للحصول على نموذج مبكر للمذهب، انظر:

William, Tragedy of American Diplomacy;
Learner, America as a Civilization and
William, Empire as a Way of Life.

٦ - انظر:

Kolko and Kolko, Limits of Power;
Kolko, Politics of War;
Kolko, Roots of American Foreign Policy;
Kolko, Vietnam.

للحصول على مثال معبر عن الطريقة التي شجعت فيها حرب فيتنام على الحديث عن الإمبراطورية الأمريكية، انظر:

Buchanan, "Geography of Empire";
Magdoff, Age of Imperialism;
Mcmahon, Limits of Empire;
Swomley, American Empire.

من الغريب أن المنتقدين دافعوا عن الإمبراطورية الأمريكية في الستينات، انظر:

Liska, Imperial America;
Steel, Pax Americana.

بل كان أحدهم فرنسيا، انظر:

Aron, Imperial Republic.

٧ - انظر:

Tucker and Hendrickson, Imperial Temptation, pp. 53, 211.

٨ - انظر:

Johnson, Blowback;
Blum, Rogue State;
Hudson, Super Imperialism;
Smith, American Empire.

٩ - انظر على سبيل المثال:

Eric Hobsbawm, "America's Imperial Delusion," Guardian, Jun 14, 2003.

هنالك تعليقات تنبؤية صدرت أيضا عن ادوارد سعيد ونعوم تشومسكي.

١٠ - انظر:

Vidal, Decline and Fall of the American Empire.

١١ - انظر:

Patrick Buchanan, Republic, p. 6; "What Price the American Empire?", American Cause, May 29, 2002.

١٢ - انظر:

Prestowitz, Rogue Nation.

١٣ - انظر على سبيل المثال:

Bacevich, American Empire, p. 243.

يقول باسيفيتش: "مع أن الولايات المتحدة لم توجد إمبراطورية بأي معنى نظامي.. إلا أنها واجهت على نحو محدد مشكلات إمبراطورية.. أمريكا اليوم - شاءت أم أبت - هي روما، وهي ملتزمة بشكل لا يمكن التنصل منه بالحفاظ على/ وتوسيع (كلما كان ذلك ممكنا) إمبراطورية تختلف عن كافة الإمبراطوريات الأخرى في التاريخ. لا يدعو هذا الأمر للاحتفال؛ لكن إنكار الحقائق لا يخدم أي هدف".

انظر أيضا:

Rosen, "Empire," p. 61:

"إذا كان منطق وجود إمبراطورية أمريكية يفتقد الجاذبية، فإن من غير المؤكد أن البدائل الأخرى أكثر جاذبية".

للاطلاع على واحد من أكثر الإسهامات في الجدل براعة وذكاء، انظر:

Maier, "American Empire?"

١٤ - وردت في:

Bacevich, American Empire, p. 219.

١٥ -

Ibid., p. 203.

١٦ -

Thomas E. Ricks, "Empire or Not? A Quiet Debate over U.S. Role," Washington Post, August 21, 2001.

١٧ -

Max Boot, "The Case for an American Empire," Weekly Standard, October 15, 2001.

١٨ - انظر:

Boot, Savage Wars, p. xx:

"خلافا لبريطانيا القرن التاسع عشر، لا تقود أمريكا القرن الحادي العشرين إمبراطورية رسمية/نظامية. فـ"إمبراطوريتها" لا تتألف من أراض وممتلكات نائية ومبعثرة على مساحة العالم، بل من عائلة من الدول الديمقراطية الرأسمالية التي تسعى بلهف للحصول على ملاذ تحت مظلة العم سام". لكن بوت أضاف فيما بعد قائلا: "تتمتع الولايات المتحدة بقوة أكبر من بريطانيا في أوج اتساع إمبراطوريتها، ومن أية دولة في العصر الحديث" (ص ٣٤٩). بالنسبة لردات الفعل المختلطة على قصيدة كيبلنغ، انظر:

Gilmour, Long Recessional, pp. 124-29.

١٩ -

Kaplan, Warrior Politics.

٢٠ -

Emily Eakin, "It Takes an Empire," New York Times, April, 2, 2002.

٢١ -

Ibid.

٢٢ - انظر:

Dinesh D'Souza, "In Praise of an American Empire," Christian Science Monitor, April 26, 2002.

٢٣ -

Mallaby, "Reluctant Imperialist," p. 6.

قارن:

Pfaff, "New Colonialism."

للاطلاع على حجج برهانية مشابهة لصالح الإمبراطورية الأوروبية الجديدة، انظر:

Cooper, "Postmodern State."

٢٤ -

Ignatieff, Empire Lite, pp. 3, 22, 90, 115.

انظر على أية حال:

"Why Are We in Iraq? (And Afghanistan?)," New York Times Magazine, September 6, 2003.

٢٥ - انظر:

Kurth, "Migration," P. 5.

٢٦ -

James Atlas, "A Classicist's Legacy: New Empire Building," New York Times, May 4, 2003, Section 4, p. 4.

٢٧ - انظر:

"Interdicting North Korea," Wall Street Journal, April 28, 2003, p. A12.

٢٨ -

Max Boot, "Washington Needs a Colonial Office," Financial Times, July 3, 2003.

٢٩ - وردت في:

Bacevich, American Empire, p. 44.

٣٠ - انظر:

"Strategies for Maintaining U.S. Predominance," Office of Net Assessment, Office of the Secretary of Defense, Summer Study, August 1, 2001, esp. p. 22.

٣١ - انظر:

Priest, Mission, p. 70.

٣٢ -

Ferguson, Empire, p. 370.

للاطلاع على مناقشة موحية ومستفيضة في هذا السياق، انظر:

Williams, Empire as a Way of Life, p. ix.

٣٣ - وردت في:

Bacevich, American Empire, p. 242.

٣٤ - وردت في:

Mead, Special Providence, p. 6.

٣٥ - خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩، ورد في "واشنطن بوست"، ٢٠٠١/٨/٢١.

٣٦ - وردت في:

Bacevich, American Empire, p. 201.

٣٧ - انظر:

"Transcript of President Bush's Speech," New York Times, February 26, 2003.

٣٨ - نقلا عن مكتب برامج المعلومات الدولية، وزارة الخارجية الأمريكية:

http:usinfo.state.gov.

٣٩ - "نقلا عن تعليقات الرئيس بوش حول نهاية الأعمال الحربية الرئيسية في العراق"، "نيويورك تايمز"، ص أ ١٦.

٤٠ -

Colin L. Powell, "Remarks at The Elliott School of International Affairs,

George Washington University,"
http:www.state.gov/secretary/rm/2003/23836.htm.

٤١ - انظر:

Minxin Pei, "The Paradoxes of American Nationalism," Foreign Affairs, May-June 2003, p. 32.

٤٢ - انظر أيضا:

Davis, First English Empire.

٤٣ -

Zelikow, "Transformation," p. 18.

٤٤ -

Schwab, "Global Role," "American Empire."

حسبما يقول مايكل ماندلباوم: "تم التخلي عن الإمبراطورية الأمريكية في القرن العشرين". انظر:

Mandelbaum, Ideas, p. 87.

٤٥ -

Kupchan, End, p. 228.

٤٦ -

Mandelbaum, Ideas, p. 88.

٤٧ -

Bobbitt, Shield of Achilles.

يرى بوبيت الإمبراطورية كشيء من الماضي الغابر، بعد أن كانت أحد "الابتكارات التاريخية والاستراتيجية والدستورية" للدولة/الأمة في القرنين الممتدين بين ١٧١٣ - ١٩١٤.

٤٨ - أدين بفضل كبير إلى غراهام اليسون لدعوتي لافتتاح هذه السلسلة. كما يدين هذا الكتاب بالفضل إلى النقد الصارم والبناء للمشاركين في الحلقة الدراسية.

٤٩ - انظر مثلا:

Kagan, Paradise and Power, p. 88;
Kupchan, End, p. 266.

٥٠ -

Johannsen, "National Size," p. 352n.

٥١ - "القوة المهيمنة كانت.. دولة قادرة على فرض مجموعة من القواعد والأنظمة على النظام الدولي، وبالتالي إيجاد نظام سياسي جديد لفترة مؤقتة"، وتقديم "بعض المزايا الإضافية لمشاريع متموضعة ضمنها أو متمتعة بحمايتها، مزايا لم تمنحها "السوق" بل استخلصت عبر الضغط السياسي". انظر:
Wallerstein, "Three Hegemonies," p. 357.

٥٢ - تعود أصول هذه الفكرة إلى عمل تشارلز كيندلبرغر المؤثر في التطورات اللاحقة للاقتصاد العالمي في فترة ما بين الحربين، حيث وصف نوعا من "الانقطاع" في الفترة الفاصلة بين نهاية الهيمنة البريطانية وبداية الهيمنة الأمريكية. انظر:

Kindleberger, World in Depression.

٥٣ - انظر على سبيل المثال:

Kennedy, Rise and Fall.

٥٤ - انظر:

Calleo, "Reflections";
Rosecrance, "Croesus and Caesar."

٥٥ -

O'brien, "Pax Britannica."

٥٦ -

Gallagher and Robinson, "Imperialism of Free Trade."

٥٧ - انظر:

Roobert Freeman Smith, "Latin America," pp. 85-88.

قارن:

Cain and Hopkins, British Imperialism.

٥٨ -

Lieven, Empire, p. xiv.

٥٩ - للاطلاع على محاولة صياغة نظرية اقتصادية نظامية للإمبراطورية، انظر:

Grossman and Mendoza, "Annexation or Conquest?"

٦٠ -

Davis and Huttenback, Mammon and the Pursuit of Empire.

٦١ -

Lundestad, American "Empire."

٦٢ -

Zakaria, Future of Freedom, esp. p. 162.

٦٣ -

Krugman, Great Unravelling, Passim.

٦٤ - انظر:

Kupchan, End, p. 153.

٦٥ - للاطلاع على نماذج أحدث في هذا السياق، انظر:

Joseph Nye, "The New Room Meets the New Barbarians: How America Should Wield Its Power," Economist, March 23, 2002;

Jonathan Freeland, "Rome, AD... Rome DC," Guardian, September 18, 2002;

Robert Harris, "Return of the Romans," Sunday Times, August 31, 2003.

٦٦ - ساموا الأمريكية، جزيرة بيكر، غوام، جزيرة هولاند، جزيرة جارفيس، جزيرة جونستون المرجانية، حيد كينغمان البحري، جزيرة ميدواي، جزيرة نافاسا، جزر ماريانا الشمالية، جزيرة بالميرا المرجانية، بورتوريكو، الجزر العذراء، جزيرة ويك.

٦٧ - انظر:

Joseph Curl, "U.S. Eyes cuts at Germany, S. Korea Bases," Washington Post, February 12, 2003.

٦٨ -

Statistical Abstract of the United States, 2002, table 495.

٦٩ - نسخة وردت في "نيويورك تايمز"، ٢٦/٢/٢٠٠٢.

٧٠ - انظر:

Ian Traynor, "How American Power Girds the Globe with a Ring of Steel," Guardian, April 21, 2003.

٧١ - انظر:

Paul Kennedy, "Power and Terror," Financial Times, September 3, 2002.

٧٢ -

George Easterbrook, "American Power Moves Beyond the Mere Super," New York Times, April 27, 2003.

٧٣ -

Kennedy, Rise and Fall of the Great Powers, p. 519.

٧٤ -

Porter (ed.), Atlas of British Overseas Expansion, p. 120.

٧٥ - انظر مثلا:

O'Hanlon, "Come Partly Home, America."

٧٦ - أعبر عن امتناني للدكتور كريستوفر باسفورد من كلية الحرب الوطنية لأنه جلب انتباهي لهذه الخريطة.

٧٧ -

Priest, Mission, p. 73.

٧٨ - تعبير "القوة العظمى" ملطف أيضا. ففي عهد استخدامه كانت الدول الخمس المصنفة كذلك (بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا، النمسا، الرايخ الألماني) إمبراطوريات أو امتلكت إمبراطوريات.

٧٩ -

Kennedy, Great Powers.

٨٠ - بالرغم من أن كتاب هانسون "انحطاط الإمبراطورية الأمريكية" ظهر عام ١٩٩٣.

٨١ - تبعا لتشارلز كوبتشان، على سبيل المثال، "ستلحق أوروبا قريبا بأمريكا.. لأن دولها تتجمع معا، لتحشد ما تملكه من موارد ضخمة ورأس مال فكري". انظر:

Kupchan, End, pp. 119, 132.

٨٢ - اختتم جون ميرسهايمر كتابه "مأساة سياسة القوة العظمى" القائم على مبدأ

الحتمية الاقتصادية، بالحكم الصارم المتجهم التالي: "للولايات المتحدة مصلحة عميقة في رؤية النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ إلى حد بعيد في السنوات القادمة". فلو استمرت الصين بالنمو لن تبقى الولايات المتحدة القوة المهيمنة في آسيا. انظر:

Mearsheimer, Tragedy, p. 402.

قارن:

Ibid., p. 383f.

من الغريب أن روسيا أدرجت مرتين في جداول ميرسهايمر، بينما حذفت معطيات وبيانات أمريكا المقارنة.

٨٣ - انظر:

Huntington, "Lonely Superpower," p. 88.

٨٤ -

Todd, Apres l'Empire.

٨٥ - اعتمدت التقديرات على المعطيات الواردة في:

Maddison, World Economy, appendix A.

قدرت دراسة أجراها غولدمان ساخس أن الناتج الصيني ربما يتجاوز الناتج الأمريكي بحلول عام ٢٠٤١.

٨٦ - انظر:

Maddison, World economy, p. 261, table B-18.

٨٧ - انظر: البنك الدولي. "مؤشرات التنمية العالمية". الدولار الدولي وحدة وهمية لها القوة الشرائية نفسها في الناتج المحلي الإجمالي لأية دولة مثلما هو الدولار بالنسبة للولايات المتحدة. وهذا يلغي تأثيرات تبدلات معدلات الصرف

والفروقات في أسعار السلع المماثلة بين الدول (شطيرة "بيغ ماك" تكلف في الولايات المتحدة أكثر من الصين). إن قياس الدخل والناتج وفق أسعار الدولار الحالية يعطي نتائج شديدة التباين. في عام ١٩٨٠، بلغت حصة الولايات المتحدة (بأسعار الدولار الحالية) من الناتج العالمي ١٠.٦٪ فقط، أي حوالي ثلث حصتها اليوم. بعد سبع سنين. ارتفعت إلى الربع، وهي أعلى نسبة منذ عام ١٩٦٠. وبين عامي ١٩٩٥ -٢٠٠٢، ارتفعت الحصة من الربع إلى الثلث. لنلاحظ أن الدخل هنا هو الدخل القومي الإجمالي، أي - تبعا لتعريف البنك الدولي - "مجموع القيمة المضافة من قبل كافة السكان المنتجين، مع أية ضرائب إنتاج (ما عدا الدعم الحكومي) غير مشمولة في تقييم الناتج، مع صافي الإيرادات من الدخل الأساسي (تعويض المستخدمين والدخل العقاري) من الخارج". أما مقياس الناتج فهو الناتج المحلي الإجمالي، أي (تبعا لتعريف البنك الدولي مرة أخرى) "مجموع القيمة المضافة من قبل كافة السكان المنتجين في الاقتصاد، مع ضرائب الإنتاج ودون أي دعم حكومي غير مشمول في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون اقتطاع استهلاك الأصول المصنعة أو استهلاك أو تآكل الموارد الطبيعية"

٨٨ - بالرغم من أن ذلك لا يشير بدقة إلى المقارنة الصحيحة. إذا أضفنا تقديرات ماديسون للناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا وكل مستعمراتها عام ١٩١٣، فإن الحاصل (المعدل من أجل تكافؤ القوة الشرائية) يتجاوز ٢٠٪ من تقديره لإجمالي الناتج العالمي. قد يكون من الأدق القول إذن إن اقتصاد الولايات المتحدة اليوم، ومجموع اقتصادات الإمبراطورية البريطانية قبل قرن من الزمان، يمثلان تقريبا الحصة نفسها من الناتج العالمي.

٨٩ -

http:grassrootsbrunnet.net/Keswick-ridge/mcdonalds/history_of_expansion.htm.

من الناحية التقنية، لا يمتلك مكدونالد هذه المطاعم، لكنه يبيع التراخيص لأصحابها. وتتمتع هذه بحرية واسعة لتكييف منتجات مكدونالد لتلائم الأذواق المحلية. لكن مفتشي مكدونالد يتحققون من امتثال أصحاب التراخيص لمعايير الخدمة ونوعية الطعام التي وضعها مكدونالد في الولايات المتحدة.

٩٠ - انظر:

Neil Buckley, "Eyes on the Fries," Financial Times, August 29, 2003.

٩١ - التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ لشركة "كوكا كولا"، ص٤٤.

٩٢ - مكتب معاون وزير الدفاع (مراقب الحسابات)، "تقديرات الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٤"، (التقرير التمهيدي)، آذار/مارس ٢٠٠٣.

٩٣ - انظر:

Kennedy, Rise and Fall, p. 609,n.18.

٩٤ -

Nye, Paradox, p. 8.

انظر أيضا مقالته:

"The Velvet Hegemon," Foreign Policy (May-June 2003) p. 74f.

التي ردت على مقالتي النقدية:

"Think Again: Power," Foreign Policy (March-April 2003).

٩٥ - انظر:

Joseph S. Nye, Jr., Paradox, p. 141.

٩٦ -

Ibid., p. 140f.

٩٧ - بالنسبة للأمركة، انظر:

Bell. Americanization and Australia.

قارن:

Judge, "Hegemony of the Heart."

٩٨ - انظر:

Held et al., Global Transformations, pp. 344-63.

قارن:

Smith, Talons of the Eagle, p. 235f.

دور السينما في أمريكا اللاتينية خاضعة هي أيضا لهيمنة الأفلام الأمريكية.

٩٩ - انظر:

Shawcross, Deliver Us from Evil, p. 119.

١٠٠ - الأرقام مأخوذة من:

Evangelism and Missions Information Services, the U.S. Council of World Missions and the North American Missions Board.

١٠١ -

http:bible.acu.edu/missions/page.asp?ID=174; ID=894.

١٠٢ - انظر:

Coker, Conflicts, p. 11.

قارن:

Stoll, Is Latin America Turning Protestant?

١٠٣ - انظر:

David van Biema, "Should Christians Convert Muslims?," Time, June 30, 2003.

١٠٤ - انظر على سبيل المثال:

Mandelbaum, Ideas, p. 1.

١٠٥ -

Ibid., p. 288.

١٠٦ - مكتب الرئيس، "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، ٢٠٠٣/٩/١٧.

http:usinfo.state.gov/topical/pol/terror/secstrat.htm.

١٠٧ - انظر:

Bacevich, American Empire, p. 2f.

لكن حتى باسيفيتش يعرف مدى التشابه:

Andrew Bacevich, "Does Empire Pay?," Historically Speaking, 4, 4 (April 2002), p. 33.

١٠٨ - انظر كتابي:

Empire, passim.

قارن:

Joseph S. Nye, Jr., Paradox, pp. 10, 144;
Kurtz, "Democratic Imperialism."

١٠٩ - وردت في:

Morris, Pax Britannica, p. 517.

١١٠ -

Julien, America's Empire, p. 13f.

١١١ - "خطاب الرئيس بوش إلى الأمة"، "نيويورك تايمز"، ٢٠٠٣/٩/٧.

١١٢ - انظر:

Jack P. Greene, "Empire and Identity," p. 223;

Pagden, "Struggle for Legitimacy," p. 52.

١١٣ - مكتب الرئيس، "استراتيجية الأمن القومي"، ج٥: "منع أعدائنا من تهديدنا، وتهديد حلفائنا، وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل".

١١٤ - انظر:

Acemolu et al., "African Success Story."

١١٥ -

Stephan Haber, Douglass C. North and Barry R. Weingast, "If Economists Are So Smart, Why Is Africa So Poor?," Wall Street Journal, July 30, 2003.

١١٦ - هذا شيء أقر به أهالي سيراليون عندما رحبوا علنا بالتدخل البريطاني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي خلال بضعة أيام حقق ثمانمائة من جنود المظلات ما عجز عنه حتى وقتئذ عشرة آلاف من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: أنهوا الصراع الدموي المخيف الذي عصف بالبلاد.

١١٧ - عرضت في البداية هذه القضية في كتابي "رابطة النقد". بالنسبة لأصداء الحجة نفسها، انظر:

Cooper, "Postmodern State" and Mallaby, "Reluctant Imperialists."

١١٨ - انظر كتابي "الإمبراطورية..".

قارن:

Kurtz, "Democratic Imperialism."

١١٩ - انظر:

Symonds, Oxford and Empire, p. 188.

١٢٠ -

Louis, "Introduction," pp. 5f.

١٢١ - "سوف ترقب وتلاحظ نجاح العراق الديمقراطي المنطقة بأسرها. الملايين ستری أن الحرية، والمساواة، والتقدم المادي ممكن التحقيق في قلب الشرق الأوسط. كما سيواجه زعماء دول المنطقة أوضح دليل يثبت أن المؤسسات الحرة والمجتمعات المفتوحة هي السبيل الوحيد للنجاح والكرامة على المستوى الوطني وعلى المدى الطويل.. ولسوف يستفيد العالم بأسره من الشرق الأوسط بعد تحوله وذلك من خلال إضعاف الأيديولوجيات التي تصدر العنف إلى الدول الأخرى.. إن تقدم المؤسسات الديمقراطية في العراق تضرب مثلا نموذجيا سيكون من الحكمة أن يحتذيه الآخرون في المنطقة": "نيويورك تايمز"، ٢٠٠٣/٩/٢٣.

١٢٢ - انظر:

Ferguson, "Hegemony or Empire,", P. 154.

الفصل ١: حدود الإمبراطورية الأمريكية

١ - انظر:

Ferguson, "Hegemony or Empire?" p. 154.

٢ - انظر:

Smith, Civic Ideals, esp. pp. 87-89, 116.

٣ -

Ibid., pp. 130-34.

قارن:

Keyssar, Right to Vote.

٤ -

Van Alstyne, American Empire, p. 3;
Hanson, American Empire, p. 55.

٥ -

Hanson, American Empire, p. 56.

٦ -

Williams, Empire as a Way of Life, p. 35.

٧ -

Madison, "The Union as a Safeguard Against Domestic Faction and Insurrection," Federalist No. 10.

٨ -

Hamilton, "General Introduction," Federalist No. 1.

٩ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 233.

١٠ -

Van Alstyne, American Empire, p. 1.

١١ -

Ibid., p. 9.

١٢ -

Madison, World Economy, pp. 35, 250.

١٣ -

Milner et al. (eds.), History of the American West, p. 161.

١٤ -

Richardson et al., Texas, p. 57.

١٥ -

Milner et al. (eds.), History of the American West, p. 162.

١٦ -

Billington, Westward Expansion, pp. 5-10.

١٧ - الأرقام مأخوذة من جامعة ميشيغان:

Correlates of War database

١٨ -

Sylla, "U.S. Financial System," p. 259f.

توجب على الولايات المتحدة دفع مبلغ إضافي قدره ٣٨ مليون دولار لتغطية الدعاوى السابقة التي رفعها التجار الأمريكيون ضد فرنسا بسبب عمليات الاستيلاء على السفن. انظر:

Kastor, Louisiana Purchase.

بالنسبة للمضامين الدستورية المعقدة لتصرف جيفرسون، انظر:

Adams, Formative Years, pp. 367-69.

١٩ -

Kastor, Louisiana Purchase, p. 7f.

٢٠ -

Richardson et al., Texas, p. 83f.

٢١ -

Ibid., p. 89ff.

٢٢ -

Ibid., p. 98

٢٣ -

Ibid., p. 151.

٢٤ -

Ibid., p. 152.

٢٥ -

Ibid., p. 157.

٢٦ -

Milner et al. (eds.), History of the American West, p. 166.

بالنسبة للاستخدام اللاحق لعبارة "القدر المحتوم"، انظر:

Horlacher, "Language," p. 37.

٢٧ -

Richardson et al., Texas, p. 166.

٢٨ -

Grant, Memoirs, p. 41.

اشتبه لينكولن وغرانت وغيرهما بأن بولك كان مدفوعا برغبة جارفة لإقامة مزيد من ولايات العبيد.

٢٩ -

Richardson et al., Texas, p. 167f.

٣٠ -

Ibid., p. 168.

٣١ -

Hanson, American Empire, p. 51.

٣٢ - تم الاتفاق حول ترسيم الحدود الكندية حتى هذا التاريخ على مراحل: في عام ١٨١٨ (على طول شمال ما يعرف اليوم بمونتانا وداكوتا الشمالية)، ١٨٤٢ (على طول حدود نيويورك، وفيرمونت، ونيوهامبشير، ومين، ومينيسوتا)، ١٨٤٦ (ضم ما أصبح ولايات اوريغون، وواشنطن، وايداهو).

٣٣ -

Van Alstyne, American Empire, p. 8f.

٣٤ -

Boot, Savage Wars, pp. 10-26.

٣٥ - رفضت المحكمة العليا الدعوى المرفوعة من قبل العبد دريد سكوت التي طالب فيها بأن ينال حريته لأن عبر من ولاية عبيد إلى أراض فيدرالية.

٣٦ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 158.

٣٧ -

May, American Imperialism, p. 205f.

٣٨ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 159f.

أكد هذه الحجة الحكم في "داونز بيدويل" بعد سنة ونصف.

٣٩ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 236f;
Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 85.

٤٠ - يعود أصل الفكرة إلى وزير الخارجية البريطاني جورج كانينغ، الذي اقترح إصدار إعلان أنكلو- أمريكي مشترك ضمن هذا السياق في أعقاب اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات الأمريكية الجنوبية. أما مونرو ففضل أن يكون الإعلان من جانب واحد (الولايات المتحدة)، لكن في الممارسة العملية، كان من الممكن فرضه - أو إسقاطه - بواسطة البحرية الملكية وحدها.

٤١ -

Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 85ff.

٤٢ -

Ibid., p. 83f.

٤٣ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 248;
Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 91f.

من الأحداث ذات الأهمية الحاسمة التعديات البريطانية على سيادة فنزويلا.

٤٤ -

Boot, Savage Wars, p.62.

٤٥ -

Roskin, "Generational Paradigms," p. 579.

٤٦ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 266.

٤٧ -

Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 100.

٤٨ - للاطلاع على الحجة التي تثبت أن ألمانيا، بتواجدها الضئيل نسبيا في العالم، لا تصنف ضمن هذه الفئة، انظر كتابي:

Pity of War.

٤٩ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 182;
Black, Good Neighbor, p. 6.

٥٠ -

Black, Good Neighbor, p. 12.

٥١ - انظر:

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 247;
Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 89f.

٥٢ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 243f.

٥٣ -

Merk, Manifest destiny, p. 232.

٥٤ -

Conrad, Nostromo, p. 76f.

٥٥ -

Bacevich, American Empire, p. 55;
Pratt, America's Colonial Experiment, p. 168.

الالتزام الأمريكي بالتجارة الحرة لم يكن أبدا غير مشروط: فسياسة الباب المفتوح لم تطبق على الولايات المتحدة ذاتها. في الممارسة العملية، لم تكن تفرض رسوم على الواردات الأمريكية من الأملاك الأمريكية (باستثناء ساموا بعد علم ١٩٠٩)، بينما تفرض الرسوم على الواردات إلى هذه الممتلكات من الدول الأخرى. رفض البريطانيون مثل هذه "المعاملة التفضيلية الإمبراطورية" حتى ثلاثينات القرن العشرين.

٥٦ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, pp. 265, 257.

٥٧ - "إذا لم أخطئ القراءة، فإن هذا العرق القوي سوف يتحرك جنوبا إلى المكسيك، ومنها إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، وصولا إلى جزر البحر، وأفريقيا وما وراءها. وهل يستطيع أحد التشكيك بأن نتيجة هذا التنافس بين الأعراق ستكون 'البقاء للأصلح'؟":

Merk, Manifest Destiny, p. 238f;
Horlacher, "Language," pp. 35- 37.

٥٨ -

Hofstadter, "Cuba, the Philippines and Manifest Destiny."

قارن:

Black, Good Neighbor, p. 2ff;
May, American Imperialism, pp. 192-97, 207-09.

٥٩ -

Morris, Pax Britannica, p. 28.

٦٠ - انظر:

Cain and Hopkins, British Imperialism, passim.

٦١ -

Merk, Manifest Destiny, p. 243f;
Black, Good Neighbor, p. 16f.

٦٢ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, 244f;
Boot, Savage Wars, pp.64-66.

كانت ساموا مقسمة بين بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة.

٦٣ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, 246.

بالنسبة لدور ماهان في الأدلة والحجج لصالح الضم، انظر:

Merk, Manifest destiny, pp. 235-37;
Daws, Shoal of Time, p. 287.

٦٤ - كانت أكثر فائدة لمعامل التكرير الأمريكية مقارنة بالمستهلكين:

LaFeber, New Empire, p. 35.

٦٥ -

Daws, Shoal of Time, p. 285.

٦٦ -

Merk, Manifest Destiny, pp. 232-35.

٦٧ -

بالنسبة للمسألة المعقدة المتعلقة بالتجارة "التبادلية" بين هاواي والولايات المتحدة، التي ستجعل هذه الأخيرة المستهلك الوحيد - عمليا - للسكر المنتج في هاوي، انظر:

LaFeber, New Empire, pp. 115-20, 142.

٦٨ -

Hofstadter, "Cuba, the Philippines and Manifest Destiny," p. 169f.

٦٩ -

Daws, Shoal of Time, p. 28pf;
Merk, Manifest Destiny, p. 255.

٧٠ -

Daws, Shoal of Time, p. 294f.

٧١ -

Ibid., p. 295f.

٧٢ -

Ibid., p. 298f.

٧٣ -

Ibid., p. 316.

٧٤ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 160f.

كانت القضيتان المعنيتان هما: ليما ضد بيدويل، وداونز ضد بيدويل.

٧٥ -

Boot, Savage Wars, p. 103f.

٧٦ -

Merk, Manifest Destiny, p. 254;
Rauchway, Murdering McKinley, p. 7.

أضاف مكينلي، بأسلوب عاطفي غير مقصود، الخاتمة المنمقة المميزة: "ثم ذهبت إلى السرير، وداعب جفوني الكرى، لأغط في نوم عميق".

٧٧ -

Horlacher, "Language," pp. 40- 43.

٧٨ - بالنسبة للدوافع المعقدة الفعالة، انظر:

May, American Imperialism, pp. 5-16.

٧٩ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, p. 253f.

٨٠ - انظر على سبيل المثال:

Boot, Savage Wars, p. 99f., 107-09.

٨١ -

Ibid., pp. 100-02

٨٢ -

Ibid., p. 120.

٨٣ -

Ibid., p. 125.

٨٤ -

Horlacher, "Language," p. 40.

قارن:

Boot, Savage Wars, pp. 114-16.

٨٥ -

May, American Imperialism, pp. 199-205.

٨٦ -

Pratt, America's Colonial Experiment, pp. 97-82.

٨٧ -

Zwick, "Twain".

٨٨ -

Freeman and Nearing, Dollar Diplomacy, pp. 255-57.

٨٩ -

Hofstadter, "Cuba, the Philippines and Manifest Destiny," p. 169.

٩٠ -

Boot, Savage Wars, p. 122f.

شكلت لجنة في مجلس الشيوخ للبدء بجلسات استماع حول الفظائع المرتكبة. برئت ساحة والر من تهمة القتل، وغدا واضحا بعد ذلك أن جاك سميث كان أول من أصدر أمرا بقتل الأسرى، وأدين بتهمة "السلوك المخالف للنظام والانضباط العسكري"، وأجبر على التقاعد.

٩١ -

May, American Imperialism, pp. 210-13, 221-23.

٩٢ -

Vidal, Decline and Fall, p. 18.

٩٣ -

May, American Imperialism, pp. 214-22.

٩٤ -

Pratt, America's Colonial Experiment, pp. 291-310.

٩٥ -

Louis, Imperialism at Bay, p. 149n.

٩٦ - انظر:

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 125;

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 102.

٩٧ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 140.

٩٨ -

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 106f.

٩٩ -

Platt, Finance, Trade and British Foreign Policy, p. 326ff.

١٠٠ -

Horlacher, "Language," p. 42.

١٠١ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 115f.

١٠٢ -

Boot, Savage Wars, pp. 60-62.

١٠٣ -

Ibid., p. 133.

وضعت مسودة أول دستور للجمهورية الجديدة في غرفة فندق في واشنطن: علمها الأول خيط في هايلاند فولز (نيويورك):

Black, Good Neighbor, p. 17.

١٠٤ - انظر:

Edmund Morris, Theodore Rex, p. 290;

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 100f.

١٠٥ -

Black, Good Neighbor, p. 19f.

١٠٦ - انظر:

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 132.

قارن:

Madison, World Economy, p. 63.

١٠٧ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 325.

١٠٨ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 137.

١٠٩ -

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 108.

١١٠ -

Pratt, America's Colonial Experiment, p. 119.

١١١ -

Ibid., p. 121.

١١٢ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 313.

١١٣ -

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 102.

١١٤ -

Boot, Savage Wars, p. 137f.

١١٥ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 316.

١١٦ -

May, American Imperialism, p. 214.

١١٧ -

Pratt, America's Colonial Experiment, pp. 127-30.

١١٨ -

Ibid., p. 150f.

١١٩ -

Ibid., p. 151.

١٢٠ - تبعا لإحدى الروايات، قتل الأمريكيون أكثر من ثلاثة آلاف هاييتي:

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 108.

١٢١ -

Pratt, America's Colonial Experiment, pp. 143-47.

١٢٢ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 323f.

١٢٣ -

Black, Good Neighbor, p. 35.

١٢٤ -

Ibid., p. 56.

١٢٥ -

Boot, Savage Wars, pp. 231-35.

١٢٦ -

Ibid., p. 249.

١٢٧ -

Black, Good Neighbor, p. 46.

١٢٨ -

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the

European powers," pp. 112-15.

١٢٩ -

Black, Good Neighbor, p. 71.

١٣٠ -

Schmidt, Maverick Marine, p. 231.

١٣١ -

Cole, America's Foreign Relations, pp. 326-28.

١٣٢ -

Boot, Savage Wars, pp. 182-85, 188f.

١٣٣ -

Ibid., pp. 193-200.

١٣٤ -

Ibid., p. 204.

١٣٥ -

Cole, America's Foreign Relations, p. 328.

١٣٦ -

Boot, Savage Wars, p. 203.

في عام ١٩٢٠، استولى الجنرال الفارو اوبريغون على السلطة؛ وقُتل كل من كارانزا وفيلا بخلال بضع سنين.

١٣٧ -

يرفض مبدأ كالفو بشكل سافر فكرة أن للمواطنين الأجانب أو الشركات الأجنبية حقوق "المقيمين الأجانب غير الخاضعين للتشريع الوطني". في الحقيقة، كانت أمريكا الوسطى أقرب إلى البلقان منها إلى البلاشفة، مثلما لاحظ الصحفي فرانك كلوشكون في عام ١٩٣٧؛ انظر:

Black, Good Neighbor, p. 73.

١٢٨ -

Robert Freeman Smith, "Latin America, the United States and the European powers," p. 109f.

١٢٩ -

Julien, America's Empire, p.14.

الفصل ٢: الإمبراطورية المناهضة للإمبراطورية

١ - انظر:

Vonnegut, Slaughterhouse 5, p. 53f.

٢ -

Gaddis, We Now Know, p. 109.

٣ -

Ambrose, Rise to Globalism.

٤ - للاطلاع على رواية حديثة وجيدة للحادث، انظر:

Ramsay, Lusitanian.

٥ -

Roskin, "Generational Paradigms," p. 566.

٦ - من الغريب أن وزير الخارجية الألماني ارثر زيمرمان أرسل البرقية "القاتلة" إلى سفيره في المكسيك عبر النظام البرقي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (إضافة إلى سبيلين آخرين). فاعترضها البريطانيون وفكوا شيفرتها وسلموها إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي أجبر ولسون أخيرا على التخلي عن سياسة الحياد التي انتهجها.

٧ -

Black, Good Neighbor, p. 42.

٨ -

Louis, Imperialism at Bay, p. 566.

٩ - بالرغم من أهمية عدم المبالغة بحجم المساهمة الأمريكية في نصر عام ١٩١٨، مثلما فعل موسيير. انظر:

Mosier, Myth of the Great War.

انظر أيضا كتابي:

Pity of War, p. 321f.;
Zieger, America's Great war, pp. 97-114.

١٠ - رأي صادقت عليه جوهريا لجنة نيي بعد وفاة ولسون.

١١ -

Knock, To All Wars, p. 35.

١٢ -

Ibid., p. 77.

١٣ -

Ibid., p. 113.

١٤ -

Ibid., p. 143ff.

١٥ -

Ibid., p. 152.

١٦ -

Bacevich, American Empire, p. 255.

١٧ -

Zimmermann, First Great Triumph, p. 476.

١٨ -

Dallas, 1918, pp. 371-77, 393-417.

١٩ - وردت في:

Karnow, Vietnam, p. 14.

٢٠ -

Melosi, Pearl Harbor, passim.

بالنسبة لتفاصيل الهجوم، انظر:

Clarke, Pearl Harbor, pp. 276-83.

٢١ -

Melosi, Pearl Harbor, p. ix.

٢٢ -

Louis, Imperialism at Bay, pp. 226f., 356.

٢٣ -

Kagan, Paradise and Power, p. 71.

٢٤ -

Louis, Imperialism at Bay, p. 26.

٢٥ -

Ibid., p. 150

٢٦ -

Anderson, United States, Great Britain and the Cold War, p. 4.

٢٧ -

Louis, Imperialism at Bay, p. 198.

٢٨ -

Ibid., pp. 271-73.

٢٩ -

Ibid., pp. 335-56.

٣٠ -

Ibid., p. 351.

٣١ -

Ibid.

٣٢ - وردت في:

Hanson, American Empire, p. 64.

٣٣ -

Lundestad, American "Empire," p. 39.

٣٤ -

Ibid.

٣٥ - خطاب الرئيس بوش إلى الأمة، "نيويورك تايمز"، ٢٠٠٣/٩/٧.

٣٦ -

Dower, Embracing Defeat, p. 79.

٣٧ -

Ibid., p. 80f.

٣٨ -

Ibid., p. 27.

٣٩ -

Baily, Postwar Japan, p. 29.

٤٠ -

Dower, Embracing Defeat, p. 38f.;
Baily, Postwar Japan, p. 27f.

٤١ -

Baily, Postwar Japan, pp. 24-27.

٤٢ -

Ibid., p. 41f.

٤٣ -

Ibid., pp. 32-34;
Dower, Embracing Defeat, p. 223.

على وجه الدقة، أنشأت وزارة الخارجية اليابانية مكتب ارتباط مركزيا، توسط بين ماك ارثر والبيروقراطية اليابانية.

٤٤ -

Dower, Embracing Defeat, p. 223.

٤٥ -

Baily, Postwar Japan, p. 29.

٤٦ -

Baily, Postwar Japan, p. 204.

٤٧ -

Ibid., p. 209.

٤٨ -

Baily, Postwar Japan, p. 25.

٤٩ -

Ibid., p. 36f.

٥٠ - تبعا لأحد التقديرات سيطرت - قبل الحرب - عشر شبكات "زايباتسو"، من خلال ٦٧ شركة قابضة. وأكثر من ٤٠٠٠ شركة تابعة، على ثلاثة أرباع الاقتصاد الياباني غير الزراعي.

٥١ -

Baily, Postwar Japan, p. 30.

٥٢ -

Ibid., p. 23f.

٥٣ -

Dower, Embracing Defeat, p. 115.

٥٤ -

Wolfe (ed.), Americans as proconsuls, p. 104.

٥٥ -

Oppen (ed.), Documents, p. 14.

٥٦ -

Gimbel, "Governing the American Zone," p. 93f.

٥٧ -

Ibid., p. 95.

قارن رسالة كلاي إلى وزارة الحربية (١٨/٩/١٩٤٥) في:

Smith (ed.), Clay Papers, p. 82f.

٥٨ -

Gimbel, "Governing the American Zone," pp. 92-97.

٥٩ - انظر على سبيل المثال:

Jean Edward Smith (ed.), Clay Papers, p. 174.

٦٠ -

Wolfe (ed.), Americans as proconsuls, p. 112f.

٦١ -

Peterson, "Occupation."

٦٢ - انظر:

Gimbel, American Occupation;
Backer, Priming the German Economy.

٦٣ -

Fullbrook, Dividing Nation, pp. 138-50.

٦٤ -

Jean Edward Smith (ed.), Clay Papers, p. 172.

٦٥ -

Porch, "Occupation Hazards," p. 37.

٦٦ -

Oppen (ed.), Documents, p. 20.

٦٧ -

Ibid., pp. 16, 19.

٦٨ -

Gimbel, "Governing the American Zone," p. 93.

٦٩ -

Pulzer, German Politics, pp. 29-32.

٧٠ -

James E. Byrnes, "Restatement of Policy on Germany," http:www.usembassy.de/usa/usrelations4555.htm.

٧١ -

Robert Wolfe (ed.), Americans as proconsuls, p. 105f.

٧٢ -

Ibid., p. 109.

٧٣ -

Gimbel, "Governing the American Zone," p. 102.

٧٤ -

Oppen (ed.), Documents, p. 375f.

- ٧٥

Schlauch, "American Policy," p. 115.

- ٧٦

Oppen (ed.), Documents, p. 21.

- ٧٧

Backer, Priming the German Economy, p. 37.

قارن:

Schlauch, "American Policy," p. 115f.

- ٧٨

Gimbel, American Occupation, p. 1.

- ٧٩

Schlauch, "American Policy," p. 121.

- ٨٠

Ibid., p. 123.

- ٨١

Oppen (ed.), Documents, p. 93.

- ٨٢

Ibid., pp. 152-60.

- ٨٣

Ibid., pp. 195-99.

- ٨٤

Jean Edward Smith (ed.), Clay Papers, p. 143.

- ٨٥

Backer, Priming the German Economy, p. 188, table 6.

٨٦ -

Davidson, Death and Life of Germany, p. 260f

٨٧ - انظر:

Gimbel, "Governing the American Zone," pp. 92-96;
Schlauch, "American Policy," p. 125.

٨٨ - العبارة للاقتصادي البريطاني ليونيل روبنز.

٨٩ -

Gaddis, We Now Know, p. 20.

٩٠ - خطـــاب الـــرئيس هـــاري ترومـــان أمـــام جلســـة مشـــتركة للكـــونغرس (١٢/٣/١٩٤٧)

.www.yale.edu/lawweb/avalon/trudoc.htm

٩١ -

Hoge and Zakaia, American Encounter, pp. 155-70.

٩٢ - نص من:

http:www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/05/documents/nsc.report.68/.

٩٣ -

Lundestad, American "Empire," p. 44.

٩٤ -

Bell, Americanization, p. 3.

٩٥ -

Reinstein, "Reparations," p. 146.

٩٦ -

Baily, Postwar Japan, p. 38.

٩٧ -

Ibid., p. 60f.

٩٨ -

Ibid., pp. 52-61.

٩٩ -

Dower, "Occupied Japan," p. 487.

١٠٠ - متوسط معدل النمو السنوي لدخل الفرد في ألمانيا الغربية (من الناتج المحلي الإجمالي) تجاوز ٥ ٪ سنويا بين عامي ١٩٥٠ -١٩٧٣، مقابل ٨٪ في اليابان. أما اليونان وإسبانيا والبرتغال فقد تمتعت بنمو أسرع حتى من ألمانيا في المدة نفسها، وذلك تبعا لماديسون، انظر:

Maddison, World Economy, table A1-d.

١٠١ -

Backer, Priming the German Economy, p. 186f.

١٠٢ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قسم الإحصائيات والتقارير، ١٩٧٥/١١/١٧.

١٠٣ -

Backer, Priming the German Economy, pp. 174-78.

١٠٤ - في عام ٢٠٠١، تم نشر ٦٩٢٠٠ جندي أمريكي في ألمانيا، و ٤٠٢٠٠ جندي في اليابان معظمهم في جزيرة اوكيناوا.

١٠٥ -

Oppen (ed.), Documents, pp. 156-60.

١٠٦ - انظر:

Layne, "America as a European Hegemony," p. 20.

١٠٧ -

Maddison, World Economy, p. 261, table B-18.

١٠٨ -

Lundestad, American "Empire," p. 40.

١٠٩ -

Schiller, Mass Communications, p. 50

١١٠ - انظر خصوصا:

Giplin, Political Economy.

١١١ - مكتب معاون وزير الدفاع (مراقب الحسابات)، "تقديرات ميزانية الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٤". (التقرير المؤقت)، آذار/مارس ٢٠٠٣.

قارن:

Malkasian, Korean War, pp. 13f., 73.

١١٢ -انظر:

Gaddis, We Now Know, pp. 89, 102f.

١١٣ - جامعة ميشيغان:

Correlates of War database

١١٤ -

Magdoff, Age of Imperialism, P. 42.

للحصول على أرقام مختلفة، انظر:

Peter H. Smith, Talons of eagle, p. 119.

١١٥ -

Lundestad, American "Empire," p. 45.

١١٦ -

Ibid., p. 65.

١١٧ -

Pei, "Lessons," p. 52.

من الغريب أن بي يتجاهل حالة كوريا الجنوبية: مع أن من الواجب الاعتراف بأن تحولها إلى الديمقراطية جاء بعد وقت طويل من التدخل.

١١٨ - لنلاحظ المحاولات العبثية التي قام بها دين رسك لعرقلة تشكل "محور بون - باريس" عام ١٩٦٢:

Layne, "America as a European Hegemony," p. 24f.

١١٩ -

Stueck, Korean war, p. 26.

١٢٠ -

Gaddis, We Now Know, p. 71f.

١٢١ -

Malkasian, Korean War, p. 15.

قارن:

Spanier, Truman-MacArthur, p. 275ff.

١٢٢ -

Malkasian, Korean War, pp. 11-17.

١٢٣ - انظر:

Mueller, war, Presidents and Public Opinions, table 3.2, p. 48.

١٢٤ -

Foot, Wrong War, pp. 189-94.

١٢٥ -

Malkasian, Korean War, p. 9.

١٢٦ -

Stueck, Korean war, p. 132f.

١٢٧ - هذا الوعي بالضعف/الانكشاف الأوروبي، وجد التعبير عنه في تقرير مجلس الأمن القومي الذي حذر من خطر "هجوم مباغت" على أوروبا. يمكن الحصول على النص من:

http:www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episoded/05/documents/nsc.report.68/.

١٢٨ -

Gaddis, We Now Know, p. 103.

١٢٩ -

McCullough, Truman, p. 837.

١٣٠ -

Ferrell, Truman, p. 330.

١٣١ -

Truman, Years of Trial and Hope, p. 467ff.

دعا ماك ارثر القائد العام الصيني إلى "التشاور في الميدان" أو مواجهة خطر "توسيع عملياتنا الحربية إلى المناطق الساحلية والقواعد الداخلية في الصين".

١٣٢ -

Ibid., p. 472f.;
Ferrell, Truman, p. 332.

١٣٣ -

Ferrell, Truman, p. 334.

حالة الهلع في واشنطن كانت واضحة وملموسة. الاستعجال في عقد المؤتمر الصحفي سببه خشية ترومان ومستشاريه من أن ماك ارثر سيعلن استقالته "على شبكة بث إذاعية يسمعها العالم بأسره" قبل أن يطرد من الخدمة. انظر:
McCullough, Truman, p. 842.

١٣٤ - انظر:

Wittner (ed.), MacArthur, pp. 103-08.

١٣٥ -

McCullough, Truman, pp. 837-50.

١٣٦ -

Ibid., p. 852.

١٣٧ -

Truman, Years of Trial and Hope, p. 459.

١٣٨ -

Ibid., p. 464.

١٣٩ -

McCullough, Truman, p. 833f.

١٤٠ -

Foot, Wrong war, p. 23.

١٤١ -

McCullough, Truman, p. 853ff.;
Ferrell, Truman, p. 335.

١٤٢ -

McCullough, Truman, p. 854.

١٤٣ -

Spanier, Truman-MacArthur, p. 273.

١٤٤ - للاطلاع على وصف بيدي تعاطفا سافرا معه، انظر:

Willoughby and Chamberlain, MacArthur, pp. 418-25.

١٤٥ -

Foot, Wrong war, p. 176.

خشي الصينيون من رفض نسبة كبيرة من أسرى الحرب العودة إلى وطنهم طوعا.

١٤٦ -

Ibid., p. 176f.

١٤٧ -

Ibid., p. 184.

١٤٨ -

Ibid., p. 25.

١٤٩ - انظر:

Mueller, war, Presidents and Public Opinions, p. 105.

١٥٠ - انخفضت نسبة قتلى الجيش الأمريكي في الميدان من ١٣.٦٪ في النصف الثاني من الأربعينات إلى ٣.٦٪ فقط عام ١٩٥١، وأكثر قليلا من ١٪ عام ١٩٥٣. انظر الأرقام في:

.http://history.amedd.army.mil/booksdocs/korea/register/ch1.htm

١٥١ - بالنسبة لإحصائيات ضحايا الحرب الكورية، هنالك مصادر إلكترونية ممتازة. انظر:

http://www.koreanwar-
;educator.org/old520site/public_html/toc/detail_PAGE520FIVE.htm
;http://www.centurychina.com/history/krwarcost.html

إضافة إلى المصدر الثمين والمفيد التالي:

.http://users.erols.com/mwhite28/war-stat2.htm

١٥٢ - انظر:

Kissinger, "Reflections on American Diplomacy," p. 50f.

١٥٣ -

Greene, Quiet American, p. 124.

١٥٤ -

Ibid., p. 96.

١٥٥ -

Caputo, Rumor, p. 16.

١٥٦ -

Ibid., p. 88f.

١٥٧ -

Baker, Nam, p. 133.

- ١٥٨

Ferguson, "Prisoner Taking,"

- ١٥٩

Herring, Longest War, p. 268.

- ١٦٠

Ibid., p. 192f.

- ١٦١

Karnow, Vietnam, p. 19.

- ١٦٢

Herring, Longest War, p. 268.

- ١٦٣

Karnow, Vietnam, p. 19.

- ١٦٤

Ravenal et al., "Was Failure Inevitable?," p. 268f.

- ١٦٥

Palmer, Twenty-five Year War, p. 204f.

- ١٦٦

Karnow, Vietnam, p. 20f.

- ١٦٧

Coker, conflicts, p. 22.

- ١٦٨

Palmer, Twenty-five Year War, p. 195.

- ١٦٩

Ibid., p. 192f.

١٧٠ - قتل أول أمريكي في فيتنام عام ١٩٦١، بالرغم من وجود مستشارين عسكريين هناك قبل ذلك ببضع سنين: لكن مشاركة القوات الأمريكية بشكل سافر تعود فعلا إلى عام ١٩٦٥.

١٧١ -

Mueller, war, Presidents and Public Opinions.

١٧٢ -

Ravenal, Never Again, p. 106.

قارن:

Palmer, Twenty-five Year War, p. 190.

١٧٣ -

Ravenal et al., "Was Failure Inevitable?," p. 275f.;
Abshire, "Lessons," p. 406;
Karnow, Vietnam, p. 17.

١٧٤ -

Mueller, war, Presidents and Public Opinions, table 3.2, p. 49.

١٧٥ -

Edelman, Dear America, p. 205.

١٧٦ -

Julien, Empire, p. 13.

١٧٧ -

Edelman, Dear America, p. 207.

١٧٨ -

Siracusa, "Lessons," p. 228.

١٧٩ -

Roskin, "Generational Paradigms," p. 569.

١٨٠ -

Siracusa, "Lessons," p. 228;
Gaddis, We Now Know, p. 58.

١٨١ -

Herring, Longest War, p. 270.

١٨٢ -

Siracusa, "Lessons," p. 233;
Roskin, "Generational Paradigms," p. 575.

١٨٣ -

Kupchan, End, p. 200.

قارن:

Lundestad, "Empire," p. 92.

١٨٤ -

Herring, Longest War, p. 267.

١٨٥ -

Gaddis, We Now Know, p. 177;
Lowenthal, Partners In Conflict, pp. 31-33.

١٨٦ -

Swomley, American Empire, p. 1.

١٨٧ -

Gaddis, We Now Know, pp. 179, 182.

قارن:

Lowenthal, Partners In Conflict, pp. 28-30.

١٨٨ - ولأن الروس أرسلوا - دون أن يعرف الأمريكان - صواريخ نووية تكتيكية إلى كوبا، كان من الممكن استخدامها لسحق أية قوة غازية.

١٨٩ - أفضل رواية للأزمة نجدها في:

Fursenko and Naftali, One Hell of a Gamble.

الفصل ٣: حضارة الصراعات

١ - بيان أصدره أسامة بن لادن (٧/١٠/٢٠٠١):

.http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/15856.stm

٢ -

Woodward, Bush at War, p. 131.

٣ -

Geoffrey Wheatcroft, "Tow Years of Gibberish," Prospect, September 2003, pp. 30-33.

٤ -

Knapp, "United States and the Middle East," pp. 11-13.

٥ -

Reich, "United States Interests," p. 56.

٦ -

Yergin, Prize, pp. 195-97.

٧ -

Ibid., p. 393.

٨ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 344.

٩ -

Yergin, Prize, p. 401.

١٠ -

Ibid., pp. 403f, 410-16, 427f.

١١ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 345.

١٢ -

Reich, "United States Interests," p. 81.

١٣ -

Gaddis, We Now Know, p. 164.

١٤ -

Reich, "United States Interests," p. 72.

١٥ -

Ibid., p. 240f.

١٦ -

Rosecrance, "Objectives," p. 31.

١٧ -

Knapp, "United States and the Middle east," p. 14f.

١٨ -

Ibid., p. 15.

١٩ -

Kinzer, All the Shah's Men, p. 205.

٢٠ -

Knapp, "United States and the Middle east," p. 25.

٢١ -

Louis and Robinson, "Imperialism of Decolonization"

٢٢ -

Gaddis, We Now Know, p. 169.

٢٣ -

Knapp, "United States and the Middle east," p. 25.

٢٤ -

Gaddis, We Now Know, p. 175.

٢٥ -

Yergin, Prize, p. 508f.

٢٦ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 346.

٢٧ -

Rosecrance, "Objectives," p. 32.

٢٨ -

Reich, "United States Interests," p. 81.

٢٩ -

Rosecrance, "Objectives," p. 34.

٣٠ - انظر على سبيل المثال:

Reich, "United States Interests," pp. 227-241.

٣١ -

Ibid., p. 228.

٣٢ -

Reich, "United States and Israel," p. 232.

٣٣ -

Ibid., p. 234.

٣٤ -

Ibid., p. 234f.

٣٥ -

Ibid., p. 229f.

٣٦ -

Lundestad, "Empire," p. 90.

قارن:

Rosecrance, "Objectives," p. 36.

٣٧ -

Reich, "United States Interests," p. 66;
Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 347.

٣٨ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 346.

٣٩ -

Priest, Mission, p. 84f.

٤٠ -

Reich, "United States Interests," p. 64f.

٤١ -

Ibid., p. 62.

٤٢ -

Ibid., p. 82.

٤٣ -

Ibid., p. 69.

٤٤ -

Knapp, "United States and the Middle East," p. 23f.

٤٥ -

Maddison, World Economy, p. 151, table 3-21.

٤٦ -

Lundestad, "Empire," p. 97.

٤٧ -

Power, "Problem from Hell," p. 234.

٤٨ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 347.

٤٩ -

Ibid.

انظر أيضا:

Haass, Intervention, p. 28.

٥٠ - "إعلان الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين"، "١٩٩٨/٢/٢٣":

.http://www.fas.org/irp/world/para/docs/980223-fatwa.htm

٥١ - "حوار مع الإرهاب"، "تايمز"، ٢٠٠١/١/١١.

٥٢ - انظر أيضا الرسالة المنسوبة إليه والمنشورة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٤:

.http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,845725,00.html

والرسالة التي بثت على قناة الجزيرة في ٢٠٠٣/٢/١١.

٥٣ -

Huntington, Clash of Civilizations.

قارن:

Lewis, Crisis of Islam.

٥٤ -

Lewis, What Went Wrong? , p. 159.

٥٥ -

Burleigh, Third Reich.

٥٦ - انظر:

Christopher Hitchens, "Against Rationalization," Nation, October 8, 2001.

استخدم هيتشنز عبارة "فاشية بوجه إسلامي".

٥٧ -

Marshall, Demanding the Impossible, p. 284.

٥٨ -

Pettiford and Harding, Terrorism, p. 36.

٥٩ -

Conrad, Secret Agent, pp. 65-68.

٦٠ -

Knapp, "United States and the Middle east," p. 21f.

٦١ -

John Keegan, "Diary," Spectator, October 13, 2001.

خلال المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، قتل خمسة آلاف طيار ياباني أنفسهم على طريقة "الكاميكاز" الانتحارية (الريح المقدسة). في اوكيناوا، قتل حوالي خمسة آلاف بحار أمريكي، وغرقت نتيجة هذه الهجمات حوالي ٣٦ سفينة. ولم يمثل ذلك التكتيك الوحيد الذي تبناه اليابانيون حين بدأت الحرب في المحيط الهادي تدور في غير صالحهم. فقد قاموا بتدريب الغواصين الانتحاريين - "فوكوريا" أو "التنانين الجاثمة" - الذين تمثلت مهمتهم في السباحة ولصق الألغام بسفن الإنزال عند اقترابها من الشاطئ.

٦٢ -

Pettiford and Harding, Terrorism, p. 116.

٦٣ - لجنة الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، "عالم جديد قادم: الأمن

الأمريكي في القرن الحادي والعشرين - الموضوعات والمضامين الرئيسة"، ١٥/٩/١٩٩٩:

.http://www.nssg.gov./reports/NWC.pdf

٦٤ -

Martin Wolf, "Frightening Flexibility of Terrorism," Financial Times, June 3, 2003.

٦٥ - على أساس طلب الميزانية الاتحادية: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الموازنة العسكرية، ١٩٩٢ -١٩٩٣، ص١٧.

٦٦ -

Ibid., p. 218.

٦٧ - "تعديل عدد ضحايا أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، أسوشييتد برس، ١١/٦/٢٠٠٣. يقدر الآن عدد الذين قتلوا في الهجوم على مركز التجارة العالمية بـ ٢٩٤٠ شخصا، بينما قتل ١٨٩ في الهجوم على البنتاغون، إضافة إلى ٤٤ قتلوا حين تحطمت طائرة رابعة في بنسلفانيا.

٦٨ -

Looney, "Economic Costs."

ثبت أن التقدير مفرط في التشاؤم.

٦٩ - انظر الجدل الذي احتدم في جامعة شيكاغو، مدرسة خريجي إدارة الأعمال:

"What's Next? The Economic Effects of September 11."
http://gsbwww.uchicago.edu/news/gsbchicago/win02/features/effects1.ht
.ml

٧٠ - بالمقارنة، بلغت خسائر التأمين الناتجة عن الفيضانات العارمة التي اجتاحت وسط أوروبا عام ٢٠٠٢، ٢٥ مليار دولار. ومجموع ضحايا الزلزال الذي ضرب

أفغانستان وباكستان في السنة نفسها بلغ ٢٠٠٠ شخص. انظر:

The Economist, May 24, 2003.

٧١ - وقع حوالي ألف حادث إرهابي في أوروبا بين عامي ١٩٩١ -١٩٩٦، مقارنة بـ ٢٤١ حادثا فقط بين عامي ١٩٩٧ -٢٠٠٢، وهو انخفاض بنسبة ٧٥٪.

٧٢ - "لا يوجد حل عسكري لمشكلة فلسطين، مثلما لا يوجد - كما تعلم - حل عسكري لمشكلة الإرهاب أيضا"، حسبما صرح أنتوني زيني، القائد العام (المتقاعد) للقيادة المركزية الأمريكية أمام أحد الصحفيين عام ٢٠٠٢. انظر:

Priest, Mission, p. 11f.

٧٣ - الإحصائيات تثير جدلا خلافيا بالطبع. وكنت استشرت في هذا السياق مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة:

.http://www.btselm.org

٧٤ - في حين أنه لا يوجد دليل دامغ يثبت أن نظام صدام حسين قدم مساعدات للقاعدة، إلا أنه دعم منظمتي "أبو نضال" وحماس. كما ساعد صدام مجموعة "مجاهدي خلق" الإيرانية، وحزب العمال الكردستاني.

٧٥ -

Smith, Talons of the Eagle, p. 5ff.

٧٦ -

Haass, Intervention, p. 26f.

٧٧ -

Pettiford and Harding, Terrorism, p. 135.

٧٨ -

Woodward, Bush at War, p. 38.

٧٩ -

Schirmer, "U.S. Bases in Central America."

٨٠ -

Mead, Special Providence, p. 31.

٨١ -

Haass, Intervention, p. 25f.

٨٢ -

Schirmer, "U.S. Bases in Central America."

٨٣ -

Priest, Mission, p. 95.

٨٤ -

Ibid., p. 71.

٨٥ - بحلول منتصف التسعينات، تكون هذه القوات قد قامت بأكثر من ألفي عملية في ١٦٧ بلدا مختلفا:

Coker, Conflicts, p. 20.

٨٦ -

Priest, Mission, p. 45f.

٨٧ -

Boot, Savage Wars, p. 318.

٨٨ -

Haass, Intervention, p. 30f.

الفصل ٤: تعددية مجيدة

١ - أدين بالفضل للسيد اريا على السماح بالاستشهاد بالعبارة التي آمل أن تكون يوما عنوانا لمذكراته حول المدة التي قضاها في مجلس الأمن.

٢ -

Woodward, Bush at War, p. 333.

٣ - الرقم محل خلاف جدالي. فالولايات المتحدة تزعم أن عدد دول "تحالف الراغبين" معها بلغ ٤٩. لكن إحدى عمليات المسح المستقلة التي أجريت في ٢٠٠٣/٣/٢٨، تؤكد أن عدد الدول التي قدمت الدعم بلغ ٣٧، إضافة إلى عشر دول دعمتها على ما يبدو بشكل غير علني. ولم ترسل وحدات مقاتلة إلى العراق سوى بريطانيا واستراليا وبولندا، رغم أن عشر دول أخرى قدمت أعدادا قليلة من القوات غير المقاتلة، معظمها فرق طبية أو متخصصة في مكافحة التلوث:

http://en.wikipedia.org/wiki/U.S.-
.led_coalition_against_Iraq#Invasion_coalition

٤ - تعزى العبارة عادة إلى المركيز ساليزبوري، لكن يبدو أن وزيره جورج غوستشن قد استخدمها مرارا. اعتبر ساليزبوري العزلة خطرا كبيرا وفضل إحاطة بريطانيا بشبكة من التحالفات والتفاهمات.

٥ - تبعا للأمم المتحدة، بلغت ديون الولايات المتحدة المستحقة للمنظمة الدولية بحلول حزيران/يونيو ١٩٩٨ حوالي ١٫٥ مليار دولار (٢٩٨ مليونا للميزانية النظامية لعام ١٩٩٨، و ٢٧١ مليونا لموازنات السنوات السابقة، إضافة إلى ٩٥ مليونا لعمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٨، و ٨٧١ مليونا لعمليات حفظ السلام في السنوات السابقة:

Christopher S. Wren, "Unpaid Dues at the U.N. Could Cost U.S. Its Vote," New York Times, June 28, 1998.

تبعا للتسوية التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٩ (تسوية هيلمز - بيدن)، وافقت الولايات المتحدة على دفع أقل من نصف ديونها المستحقة مقابل إجراء سلسلة من الإصلاحات في المنظمة الدولية وغيرها من المؤسسات التابعة لها.

٦ -

.http://www.un.int/usa/factSheet_GA58.htm

٧ - انظر:

Madeleine Albright, "Think Again: United Nations," Foreign Affairs, September-October 2003, p. 22.

٨ - انسحبت الولايات المتحدة من المحكمة الدولية بعد أن قاضتها نيكاراغوا بسبب تلغيم موانئها.

٩ -

Forman et al., United States in Global Age, p. 10f.

خيارات عدم المشاركة/الانسحاب شملت معاهدة حظر التجارب الشاملة، ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وتشريع روما لمحكمة الجنايات الدولية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية (بروتوكول المصادقة على الاتفاقية)، وميثاق الأمم المتحدة المقترح حول الأسلحة الخفيفة، واتفاقية اوتاوا التي تحظر إنتاج وبيع واستخدام الألغام المضادة للأفراد، والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل وإلغاء التمييز ضد المرأة و(الأشهر ربما) بروتوكول كيوتو حول ارتفاع حرارة الأرض.

١٠ -

Karnow, Vietnam, p. 16.

١١ - انظر: إدارة شؤون المحاربين القدماء:

.http://www.va.gov/presstel/amwars01.htm

١٢ -

Priest, Mission, p. 69.

١٣ -

Boot, Savage Wars, p. 320.

١٤ - الخطيئة المتكررة مؤخرا في السياسة الأمريكية منذ عام ١٩٩١هي إعطاء المشاريع العسكرية أسماء تناسب "الماركات" الطبية: "تقديم المواساة"، "الخفير الجنوبي"، "القوة المتروية"، "الحرية الدائمة"، كلها تذكر بأسماء أدوية علاج الإسهال!

١٥ -

Haass, Intervention, p. 37.

١٦ -

Ibid., p. 168.

١٧ -

Gause, "U.S.-Saudi Relationship," p. 351.

١٨ -

Ibid., p. 343.

في عام ١٩٩٠، بلغ عدد القوات المسلحة السعودية ١١١٥٠٠ رجل. في حين أن لدى العراق، الذي يبلغ عدد سكانه أقل من الضعف، جيشا قوامه خمسة أضعاف هذا الرقم.

١٩ -

Bergen, Holy War Inc., p. 85f.

٢٠ -

Reich, "United States and Israel," p. 235f.

٢١ -

Ibid., p. 237.

٢٢ -

Ibid., p. 236.

٢٣ -

Bowden, Black Hawk Down, p. 166.

٢٤ - لنلاحظ أن كره السياسيين والناخبين الأمريكيين للخسائر البشرية في صفوف العسكريين لا علاقة له بموقف الأفراد العاملين في الخدمة العسكرية، حيث سعى أتباع عديد إلى استغلال شجاعتهم المتهورة مرارا وتكرارا.

٢٥ -

Haass, Intervention, p. 46.

٢٦ - انظر:

Power, Problem from Hell.

٢٧ - ميثاق الأمم المتحدة حول منع ومعاقبة جرائم الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، وثيقة تعرضت لسوء فهم واسع النطاق. المادة الثانية فيها تضع تعريفا واضحا للتعبير الذي نحته رافاييل ليمكين قبل ذلك بأربع سنين. وهو يغطي "أي عمل من الأعمال التالية حين ترتكب بغرض تدمير جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، جزئيا أو كليا":

أ - قتل أعضاء الجماعة:

ب - إلحاق أذى خطير، جسدي أو ذهني، بأعضاء الجماعة:

ج - فرض شروط حياتية على الجماعة بشكل متعمد، تؤدي إلى دمارها الجسدي/المادي، جزئيا أو كليا.

د - فرض إجراءات تقصد منع الولادات ضمن الجماعة:

هـ - نقل أطفال الجماعة بالقوة إلى جماعة أخرى.

ليست الإبادة الجماعية وحدها التي أعلنت جريمة يعاقب عليها قانون الميثاق، بل التآمر على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، أو توجيهها، أو التحريض العلني على

ارتكابها، أو محاولة ارتكابها، أو التواطؤ على ارتكابها. ولا مجال للشك - تبعا لهذا التعريف - في ارتكاب جرائم إبادة جماعية في بوروندي (١٩٧٢)، والعراق (١٩٨٧ـ ١٩٨٨)، والبوسنة (١٩٩٢، ١٩٩٥)، ورواندا (١٩٩٤)، وكوسوفو (١٩٩٨ - ١٩٩٩).

٢٨ -

Simms, Unfinest Hour, p. 54.

٢٩ -

Ibid., p. 56.

قارن:

Shawcross, Deliver Us From Evil, p. 83.

٣٠ -

Simms, Unfinest Hour, p. 339f.

٣١ -

Ibid., p. 57ff.

٣٢ -

Ibid., pp. 88, 95f, 120f, 130f.

٣٣ -

Ibid., p. 133.

٣٤ -

Shawcross, Deliver Us From Evil, pp. 92, 94.

٣٥ -

Holbrooke, To End a War, pp. 231-312.

٣٦ -

Ibid., pp. 318, 322.

٣٧ - يمكن قراءة النص الكامل للاتفاقية على الموقع التالي:

.http://www.mondediplomatique.fr/dossiers/kosovo/rambouillet.html

٣٨ - انظر مقالتي حول الموضوع في الـ"فايننشال تايمز"، ١٩٩٩/٤/٣. انظر أيضا:

Bobbitt, Shield of Achilles, pp. 468-77.

المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على وجوب أن"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة". بينما تحظر المادة ٢(٧) التدخل "في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما". علاوة على ذلك، فإن إعلان الجمعية العامة لسنة ١٩٧٠ حول مبادئ القانون الدولي، يحرم الدول الأعضاء من "الحق بالتدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة". وتبعا لميثاق الأمم المتحدة، يمكن استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس، أو بتفويض علني من مجلس الأمن ردا على أي عمل من أعمال العدوان (الفصل السابع، المواد ٣٩ - ٥١). ولا يمكن تبرير التدخل العسكري في كوسوفو من قبل حلف "الناتو" باسم ألبان كوسوفو، إلا بتجاهل ميثاق الأمم المتحدة (أو، تبعا لتعبير توني بلير، تعديل.. مبدأ عدم التدخل.. في السياقات المهمة"). انظر:

Caplan, "Humanitarian Intervention: Which way Forward?," p. 25f.

٣٩ - بالنسبة لـ"ذهنية 'لا خسائر بشرية'"، انظر:

Boot, Savage Wars, pp. 325-27.

٤٠ - "نيويورك تايمز"، ٢٠٠٣/٨/١٥.

٤١ -

Ignatieff, Empire Lite, p. 70f.

٤٢ -

Boot, Savage Wars, p. 327.

النقطة الديبلوماسية الضعيفة في الحرب أتت حين أصيبت السفارة الصينية في بلغراد - دون قصد - بصاروخ موجه. كما أصاب شرعية تدخل الناتو مزيد من الضرر باستخدام القنابل العنقودية ضد أهداف مدنية في صربيا.

٤٣ -

Ignatieff, Virtual War.

٤٤ - تلك هي الخاتمة في كتاب فرجسون، "الرابطة النقدية".

٤٥ -

Power, "Problem from Hell."

٤٦ -

Shawcross, Deliver Us From Evil, p. 118f.

٤٧ -

Ibid., pp. 106, 119, 207ff.

٤٨ -

Ibid., p. 211.

٤٩ -

Bacevich, American Empire, p. 202f.

٥٠ - "نيويورك تايمز"، (٢٠٠٣/٩/٢٤).

٥١ -

Woodward, Bush at War, esp. pp. 30, 150.

٥٢ - كلمات بوش ذاتها أمام مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ (٢٠٠١/٩/١٣)، استشهد بها هوارد فاينمان في مجلة "نيوزويك"، ٢٠٠١/٩/٢٤.

٥٣ - انظر:

Clausewitz, On War, ch.1, p. 87.

٥٤ - قتل حوالي عشرة آلاف من أنصار المهدي مقابل ثمانية وأربعين جنديا بريطانيا فقط. للاطلاع على وصف للمعركة، انظر:

Ferguson, Empire, pp. 267-70.

٥٥ - كانت القوات الأمريكية تعمل في منطقة آسيا الوسطى (بعد الحقبة السوفييتية) منذ منتصف التسعينات (في قرغيزستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، واوزبكستان، إضافة إلى باكستان). لكن ما يزال من الصعب شن هجمات جوية انطلاقا من الأراضي التي دخلت مؤخرا في مجال النفوذ الأمريكي، انظر:

Priest, Mission, pp. 38, 101f.

٥٦ - انظر إلى الرواية المتعمقة بمعلوماتها الواسعة حول هذا الأمر في:

Woodward, Bush at War.

٥٧ - النص من:

.http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/secstrat.htm

٥٨ - انظر على سبيل المثال:

Galston, "Perils of Preemptive War."

٥٩ - انظر:

Leffler, "9/11."

٦٠ -

Shawcross, Deliver Us From Evil, p. 224f.

٦١ - لائحة الانتهاكات قدمت بأسلوب بليغ إلى مجلس العموم بواسطة رئيس الوزراء توني بلير، في ٢٠٠٣/٣/١٨.

٦٢ - ٦ في عام ١٩٩٩، ٣ في عام ٢٠٠٠، ٣ في عام ٢٠٠١، ٥ في عام ٢٠٠٢ وحده.

٦٣ -

Shawcross, Deliver Us From Evil, pp. 250, 320.

٦٤ -

Stanley Hoffman, "America Goes Backward," New York Review of Books, June 12, 2003;

James P. Rubin, "Stumbling into War," Foreign Affairs, September0October 2003;

Madeleine K. Albright, "Bridges, Bombs or Bluster," ibid.

٦٥ -

Pollack, Threatening Storm.

٦٦ - انظر:

"The Divided West," Financial Times Supplement, June 2003, P. 5.

٦٧ - النص الكامل على موقع:

http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/682/26/PDF/N0268226.pdf?Open .Element

٦٨ - من المثير رؤية مدى مصداقية هذه الوثائق اليوم.

٦٩ - انظر الاستدلالات التي توصل إليها مارك دانر:

"Iraq: The New War," New York Review of Books, September 25, 2003, p. 90.

٧٠ -

"The Divided West," Financial Times Supplement, June 2003, P. 5.

٧١ - قال شيراك بحدة: "ليس هذا بالسلوك اللائق. لقد فوتوا فرصة سانحة للحفاظ على الهدوء.. إذا أرادوا تقليص فرصهم للانضمام إلى أوروبا فلن يجدوا طريقة أفضل".

٧٢ -

Stanley Hoffman, "America Goes Backward," p. 74.

يؤكد هوفمان أن الولايات المتحدة تتبنى "سياسة مغالية في التيه والفخر تقدم فيها

الهيمنة الدولية تحت قناع المثل العالمية الحميدة". إذا كان أحد يلبس هذا القناع في آذار/مارس ٢٠٠٣ فهو بالتأكيد جاك شيراك.

٧٣ - انظر:

Mark Huband and Stephen Fidler, "No Smoking Gun," Financial Times, June 4, 2003.

٧٤ -

Financial Times, June 4, 2003.

٧٥ - شهادة جون سكارليت أمام لجنة هوتون للتحقيق في موت مايكل كيلي، ٢٠٠٣/٨/٢٨:

.http://www.the-hutton-inquiry.org.uk/

٧٦ -

Hansard, March 18, 2003:
http://www. parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm200203/cmhansrd/cm030318/debtext/30318-06htm and –08.htm.

٧٧ -

Woodward, Bush at War, p. 106.

٧٨ -

Rodric Braithwaite, "End of the Affair," Prospect, May 2003, pp. 20-23.

٧٩ -

Gilbert, Never Despair, p. 1271.

٨٠ -

Ibid.

٨١ -

Dimbleby and Reynolds, Ocean Apart, p. 255.

٨٢ -

Ibid., p. 252.

٨٣ -

Ibid., p. 288.

٨٤ -

Ibid., p. 264.

٨٥ -

Pew Global Attitude Project, "Views of an Changing World," June 2003.

٨٦ -

Richard Burkholder, "Ousting Saddam Hussein 'Was Worth Hardships.'" Gallup Web site:
.http://www.gallup.com/poll/tb/goverpubli/20030923c.asp

٨٧ -

Ibid.

٨٨ -

Woodward, Bush at War, p. 220.

٨٩ -

Ibid., pp. 231-237.

٩٠ -

Ignatieff, Empire Lite, p. 2.

٩١ -

Etzioni, "Implications of American Anti-Terrorism Coalition," p. 26.

٩٢ -

Stewart Stogel, "Food Fight," Time, May 3, 2003.

الفصل ٥: الحجج المؤيدة للإمبراطورية الليبرالية

١ - انظر:

Louis, Imperialism at Bay, p. 227.

٢ -

Ibid., p. 14.

٣ - بالنسبة لحدود السيادة والنماذج المتنوعة للسيادة الجزئية، بما في ذلك الإمبراطورية، انظر:

Krasner, "Troubled Societies."

٤ -

Diamond, "Universal Democracy."

٥ -

Townsend, European Colonial Expansion, p. 19.

٦ - بالرغم من مطالبة روزفلت المتكررة بـ"جدولة" التحرر من الاستعمار، إلا أن الإطار الزمني الذي فكر به كان مبهما على الدوام. وتحدث عن بعض المستعمرات في جنوب آسيا باعتبارها "مستعدة للحكم الذاتي بخلال عشرين سنة، لكن توقع أن تحتاج بورنيو للبقاء تحت الوصاية لمدة مائة سنة":

Ibid., pp. 157, 437.

٧ -

Louis, Imperialism at Bay, p. 175.

انظر:

Jeffery, "Second World War," p. 314.

٨ -

Louis and Robinson, "Imperialism of Decolonization."

٩ - لم يمل البريطانيون أبدا من الإشارة إلى هذه التناقضات. ولم يتركوا فرصة

لتذكير الأمريكيين بموقعهم الإمبراطوري الذي تفرضه الوقائع على الأرض في هاواي، وبورتوريكو، و"فيرجن آيلندز" الجزر العذراء. وتبين بأنهم يقفون "خارج مدى برنامج الوصاية":

Louis, Imperialism at Bay, p. 236.

وأشاروا فيما بعد إلى المعاملة التفضيلية للإمبراطورية الروسية من قبل روزفلت بوصفها "حماقة":

Ibid., p. 570.

١٠ -

Alesina et al., "Economic Integration and Political Disintegration," pp. 1, 23.

١١ -

Diamond, "Promoting Real Reform in Africa."

١٢ -

Ibid., p. 11.

١٣ - هذه الدول هي: ليسوتو، باكستان، مصر، بوتسوانا، ماليزيا، مالطة، باربادوس، قبرص، إسرائيل، ايرلندا، سنغافورة، هونغ كونغ، كندا، والولايات المتحدة بالطبع.

١٤ - محسوبا تبعا لقاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" في البنك الدولي. دخل (أو حصة) الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل ليناسب تكافؤ القوة الشرائية بأسعار الدولار العالمية الراهنة.

١٥ -

Ibid.

الدخل يشير إلى إجمالي الدخل القومي لكل فرد (بأسعار الدولار الحالية)، ٢٠٠٢.

١٦ - الاستثناءات هي: بنغلاديش ونيبال (مستعمرتان بريطانيتان سابقا)، لاوس

وكمبوديـــا (مســـتعمرتان فرنســـيتان ســـابقا)، قيرغيزيـــا وطاجيكســـتان ("مستعمرتان" روسيتان سابقا).

١٧ -

Diamond, "Promoting Real Reform in Africa."

١٨ -

James Wolfensohn, "A Good 'Pro-poor' Cancun Could Help Rich as Well," Financial Times, September 8, 2003.

١٩ -

Tobias Buck, Guy de Jonquieres and Frances Williams, "Fischler's New Era for Europe's Farmers," Financial Times, June 27, 2003.

قارن:

Runge, "Agrivation."

٢٠ -

Diamond, "Promoting Real Reform in Africa," p. 31;

معطيات وبيانات الدخل القومي من البنك الدولي.

٢١ - انظر:

Sachs and Warner, "Economic Reform," esp. p. 36;
"Fundamental Sources of Long-run Growth," pp. 184-88.

٢٢ -

Chiswick and Hatton, "International Migration."

٢٣ -

Rodrik, "Feasible Globalizations," p. 19.

٢٤ -

Lucas, "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?"

٢٥ -

Baldwin and Martin, "Two Waves of Globalizations," p. 20.

٢٦ -

Schularick, "Development Finance," p. 20f, chart 2.

٢٧ -

Easterly, Elusive Quest, p. 58f.

٢٨ - انظر:

Sachs, "Tropical Underdevelopment."

٢٩ - انظر:

Acemoglu et al., "Colonial Origins" and the same Authors' "Reversal of Fortune."

٣٠ -

Landes, Wealth and Poverty of Nations, p. 217f.

٣١ -

Barro, "Determinates of Economic Growth."

المتغيرات الثلاثة الأخرى هي التعليم الثانوي والعالي، الرعاية الصحية، تحديد النسل.

٣٢ -

North and Weingast, "Constitutions and Commitment."

٣٣ -

Ferguson, Cash Nexus.

انظر أيضا:

Sylla, "Shaping the U.S. Financial System."

٣٤ -

Lindert, "Voice and Growth."

٣٥ - "تلقت زامبيا ملياري دولار على شكل مساعدات (بأسعار عام ١٩٨٥) منذ سنة ١٩٦٠. ولو ذهبت كافة المساعدات إلى الاستثمار، وتحول الاستثمار إلى نمو، لبلغ متوسط دخل الفرد الآن ٢٠ ألف دولار. بينما هو في الحقيقة ٦٠٠ دولار فقط:

Easterly, Elusive Quest, p. 42.

٣٦ - "غالبا ما تسبب الحكومات بطء النمو (من خلال خلق) حوافز هزيلة للنمو، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وانتشار السوق السوداء، وتفاقم العجز في الميزانية، ومعدلات فائدة حقيقية سلبية، وقيود صارمة على التجارة الحرة، والمبالغة بالتشبث بالروتين الحكومي، وخدمات عامة غير مؤهلة ولا كافية":

Ibid., p. 239.

٣٧ - تبعا لأحد التقديرات، ربما تبلغ الأصول الدولية الخاصة لسكان الدول الفقيرة ٢ تريليون دولار، أي ما يعادل ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول الفقيرة مجتمعة في عام ٢٠٠٠:

Schularick, "Development Finance," p. 32.

٣٨ - انظر:

James K. Boyce and Leonce Ndikumana, "Africa's Odious Debts," Project Syndicate, June 2003.

٣٩ -

Diamond, "Promoting Real Reform in Africa," p. 6.

ارتفع قليلا عدد الدول الإفريقية التي أجرت انتخابات ديمقراطية (منذ أن انحدر إلى الحضيض في الثمانينات) ليقف الآن عند ١٩، لكن ربعها فقط تمنح مواطنيها حرية مدنية وسياسية ذات معنى. أما الفارق المميز بين الديمقراطية الليبرالية وغير الليبرالية فيستكشفه بالتفصيل فريد زكريا، انظر:

Zakaria, Future of Freedom.

للاطلاع على دراسة نقدية مفيدة حول هذا الموضوع، انظر مراجعة دياموند في:

Journal of Democracy, 14, 4 (2003), pp. 167-71.

٤٠ -

Acemoglu et al., "African Success Story," p. 2f.

٤١ -

Ibid., p. 4.

لم ينوه اسيموغلو بميراث الحكم البريطاني الاستعماري. التفسير الآخر قد يشير إلى أن حكام بوتسوانا، مقارنة بحكام زيمبابوي على سبيل المثال، لم يعملوا على تفكيك وإلغاء النظام البريطاني القائم على الإدارة النزيهة التي لا ينخرها الفساد.

٤٢ -

Diamond, "Promoting Real Reform in Africa," p. 9.

٤٣ -

Collier and Hoeffler, "Economic Causes of Civil War."

قارن:

Collier, "The Market for Civil War," Foreign Policy, May-June 2003, pp. 38-45;
"The Global Menace of Local Strife," Economist, May 24, 2003.

٤٤ -

Gleditsch et al., "Armed Conflict."

٤٥ - للاطلاع على مقدمة مفيدة للملامح غير الاقتصادية للعولمة انظر:

Held et al., Global Transformations.

٤٦ - بالرغم من ضرورة التوكيد على وجود حدود للتوحيد القياسي الكامل للمؤسسات الاقتصادية، انظر:

Rodrik, "Feasible Globalizations."

ومثلما يؤكد رودريك، هنالك أكثر من سبيل للازدهار الاقتصادي: والشاهد على ذلك تنوع الترتيبات المؤسسية في اقتصادات العالم الكبرى. لكن هذا لا يعتبر حجة ضد محاولة تأسيس وترسيخ واحد أو آخر من الأطر المؤسسية الناجحة في الدول التي فشلت في النمو من تلقاء نفسها. لا يعني ذلك أن كل دولة بحاجة لاختيار الديمقراطية والاندماج الاقتصادي المعولم: بل يعني فقط إن بعض الدول - غير الديمقراطية عادة - بحاجة للتعرض للعولمة بشكل إجباري.

٤٧ -

Ibid., pp. 6-10.

للاطلاع على دليل يثبت أن حقبة أواخر القرن التاسع عشر كانت في الحقيقة "أول عصر للعولمة"، انظر:

O'Rourke and Williamson, "When Did Globalization Begin?" and Globalization and History.

٤٨ - تبعا لأحد المعايير (صافي عائد الرسوم الجمركية كنسبة مئوية من صافي قيمة الواردات)، تعتبر فرنسا أكثر ليبرالية في الحقيقة خلال الفترة الممتدة بين عشرينات ومنتصف سبعينات القرن التاسع عشر:

John Vincent Nye, "Myth of Free-Trade Britain."

تمثلت الأهمية الحقيقية للتجارة الحرة البريطانية في تشبث البريطانيين بها حتى بعد أن بدأت العولمة في تخفيض أسعار السلع في سبعينات القرن التاسع عشر.

٤٩ -

Bairoch, "European Trade Policy," p. 139.

٥٠ -

Edelstein, "Imperialism: Cost and Benefit," p. 205.

٥١ -

Cain and Hopkins, British Imperialism, p. 141.

٥٢ -

Ibid., 432.

٥٣ -

Williamson, "Land, Labor and Globalization."

٥٤ - انظر:

Cain and Hopkins, British Imperialism, esp. p. 212.

٥٥ -

Clement and Williamson, "A Tariff-Growth Paradox?"

٥٦ -

Irwin, "Tariff-Growth Correlation of the Late Nineteenth Century."

٥٧ -

Constantine, "Migrants and Settlers," p. 167.

٥٨ -

Williamson, "Winners and Losers";
Idem, "Land, Labor and Globalization."

٥٩ -

Engerman, "Servants to Slaves," p. 272.

٦٠ -

Tnker, New System of Slavery.

٦١ -

Cain and Hopkins, British Imperialism, pp. 161-63.

٦٢ -

Maddison, World Economy, table 2-26a.

٦٣ -

Davis and Huttenback, Mammon, p. 46.

٦٤ -

Maddison, World Economy, table 2-26b.

٦٥ - تبعا لكليمنس ووليامسون، "ذهب أكثر من ثلثي اصادرات رأس المال البريطاني) إلى العالم الجديد حيث تندر العمالة ويعيش عشر سكان العالم فقط. بينما ذهب حوالي ربعه إلى آسيا وإفريقيا حيث تتوفر العمالة بكثرة ويعيش حوالي ثلثي عدد سكان العالم":

Clemens and Williamson, "Where Did British Foreign Capital Go?"

٦٦ -

Obstfeld and Taylor, "Globalization and Capital Markets," p. 60, figure 10.

٦٧ -

Ibid., table 2.

٦٨ -

Schularick, "Development Finance," p. 14 and table 4.

٦٩ -

Drazen, "Political-Economic Theory of Domestic Debt."

٧٠ - البيان الحاسم هو:

Bordo and Rockoff, "Gold Standard as a 'Good Housekeeping Seal of Approval.'"

٧١ -

Eichengreen and Flandreau, "Geography of the Gold Standard," table 2.

٧٢ -

Bordo and Kydland, "Gold Standard as a Commitment Mechnism," p. 56;

Bordo and Schwartz, "Monetary Policy Regimes." P. 10.

٧٣ -

Bordo and Rockoff, "Gold Standard as a 'Good Housekeeping Seal of Approval.'" Pp. 327, 347f.

٧٤ -

Ferguson, Empire, esp. ch. 4.

استنتجت عملية مسح حديثة شملت ٤٨ بلدا أن الدول التي تخضع لقانون مشترك تقدم "أقوى حماية قانونية للمستثمرين". أما حقيقة تبني ١٨ دولة من العينة لنظام قانوني مشترك فتعود بكليتها بالطبع إلى خضوعها في إحدى المراحل إلى الحكم البريطاني:

La Porta et al., "Law and Finance."

٧٥ -

Schularick, "Development Finance," table 5.

٧٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ferguson, "City of London."

٧٧ - أدين بالفضل إلى الان م. تايلور لإتاحة هذه البيانات لي.

٧٨ -

Lindert and Morton, "How Sovereign Debt Has Worked."

٧٩ - كما أظهرها:

Obstfeld and Taylor, "Sovereign Risk."

للاطلاع على حجة معاكسة، انظر:

Bordo and Rockoff, "Adherence to the Gold Standard."

٨٠ -

Cain and Hopkins, British Imperialism, pp. 439, 570.

للاطلاع على مناقشة تفصيلية للموضوع انظر:

J. M. Keynese, "Foreign Investment and National Advantage," in Moggridge (ed.), Collected Writings . vol. 19, part 1, pp. 275-84.

٨١ -

Macdonald, Free Nation Deep in Debt, p. 380.

٨٢ -

Atkin, "Official Regulation," pp. 324-35.

٨٣ - في الخمسينات، أعلن المؤرخ الكندي هارولد اينيس أن "دستور كندا، كما يبدو في الكتاب التشريعي للبرلمان البريطاني، قد صمم لضمان رأس المال اللازم لتحسين الملاحة والنقل". انظر:

Cain and Hopkins, British Imperialism, p. 233.

٨٤ -

Ibid., p. 58f.

٨٥ -

Hale, "British Empire in Default."

٨٦ -

Cain and Hopkins, British Imperialism, p. 439.

٨٧ -

J. M. Keynes, "Advice to Trustee Investors," in Moggridge (ed.), Collected Writings, vol. 19, part 1, p. 204f.

٨٨ -

Maddison, World Economy, p. 264, table b-21.

٨٩ - محسوبة من الأرقام الواردة في:

Ibid., p. 112.

٩٠ -

Dutt, "Origins of Uneven Development."

٩١ -

Davis, Late Victorian Holocausts.

٩٢ - انظر على سبيل المثال:

Raychaudhuri, "British Rule in India," pp. 361-64.

٩٣ - انظر:

Washbrook, "South Asia, the World System, and World Capitalism," p. 480f.

٩٤ -

Roy, Economic History of India, p. 42ff.

٩٥ -

Ibid., p. 250.

٩٦ -

Maddison, World Economy, table 2-21b.

كان "استنزاف" الموارد من إندونيسيا إلى هولندا أكبر بكثير ويستحق تلك التسمية. لكن يتعذر إنكار حقيقة أن السياسة النقدية الهندية خضعت لإدارة هذا التحويل للموارد، لا لمضاعفة الناتج الهندي إلى الحد الأقصى تبعا لهدفها الرئيسي.

٩٧ -

Roy, Economic History, p. 241.

٩٨ -

Ibid., pp. 22, 219f., 254, 285, 294.

قارن:

McAlpin, Subject to Famine.

٩٩ -

Roy, Economic History of India, pp. 32-36, 215.

١٠٠ -

Ibid., pp. 258-63.

١٠١ -

Ibid., p. 46f.

١٠٢ -

Ibid., p. 257.

١٠٣ -

Maddison, World Economy, p. 110f.

١٠٤ -

Roy, Economic History of India, pp. 226-29.

١٠٥ - انظر:

Goldsmith, Financial Development of India.

١٠٦ - بفضل تحرير الاقتصاد في التسعينات، استطاعت الهند منذ ذلك الحين تضييق تلك الفجوة.

١٠٧ - انظر:

Stephen Haber, Douglas C. North and Barry R. Weingast, "If Economists Are So Smart, Why Is Africa So Poor?," Wall Street Journal, July 30, 2003.

الفصل ٦: العودة إلى الوطن أم نفاق منظم؟

١ - انظر:

Fromkin, Peace to End All Peace, pp. 449-54.

٢ -

Ibid., p. 509.

٣ -

Yergin, Prize, pp. 186-90, 195-97, 201, 204.

٤ -

Fromkin, Peace to End All Peace, p. 509.

٥ -

Newsday, April 9, 2003.

٦ -

New York Times, April 11, 2003.

٧ - "نسخة عن ملاحظات الرئيس بوش حول نهاية المعارك القتالية الرئيسة في العراق"، "نيويورك تايمز"، ص١٦أ.

٨ -

New York Times, February 27, 2003.

٩ -

Financial Times, April 7, 2003.

١٠ -

New York Times, July 15, 2003.

١١ - بريمر: "احتمال إجراء الانتخابات في العراق في السنة القادمة"، "نيويورك تايمز"، ٢٠٠٣/٧/٣١.

١٢ -

Steven R. Weisman, "Powell Gives Iraq 6 Months to Write New Constitution," New York Times, September 26, 2003.

١٣ - "سيتم الإسراع بتسليم العراق للعراقيين":

November 2, 2003.http://news.bbc.co.uk

١٤ -

Fromkin, Peace to End All Peace, p. 449f.

١٥ -

Ibid., p. 453.

١٦ -

Ibid., pp. 497, 503.

١٧ -

Ibid., p. 507f.

١٨ -

Ibid., p. 508.

١٩ -

Yergin, Prize, p. 195.

٢٠ - يمكن العثور على مجموعة مختارة بعناية من مراسلات غيرترود بل على موقع:

.http://www.gerty.ncl.ac.uk/letters

٢١ - رسالة من غيرترود بل إلى والدها، ١٩٢١/٨/٢٨:

.http://www.gerty.ncl.ac.uk/letters//11448.htm

٢٢ - تبعا للأرقام الواردة في:

Constantine, "Migrants and Settlers."

٢٣ -

Maddison, World Economy, p. 110.

٢٤ - تبعا للأرقام الواردة في:

Kirk-Greene, One Crown Service.

٢٥ -

Potter, India's Political Administration, pp. 68-70;
Symonds, Oxford and Empire, pp. 185-93.

٢٦ - هزم أمام عدوه المستقبلي في الخزانة، اوتو نيميير.

٢٧ -

Kirk-Greene, One Crown Service.

٢٨ - انتهى المطاف بنسبة تراوحت بين ١٥ -٢٥٪ من كافة الطلاب الذين قبلوا في كليات باليول، وكيبل، وسنت جون، وكوربوس كريستي، في الخدمة في الإمبراطورية:

Symonds, Oxford and Empire, p. 306.

٢٩ -

Machonochie, Life in the Indian Civil Service.

٣٠ -

Tony Allen-Mills, "Rumsfeld Plan for a Tight Little Army Hits Trouble on the Right," Sunday Times, September 21, 2003.

قارن:

Stephan Fidler and Gerald Baker, "The Best-laid Plans?," Financial Times, August 3, 2003.

٣١ -

Felicity Barringer and David E. Sanger, "U.S. Drafts Plan for U.N. to Back a Force for Iraq," New York Times, September 3, 2003.

٣٢ -

Statistical Abstract of the United States 2002, table 495;
Porter (ed.), Atlas of British Overseas Expansion.

٣٣ -

Statistical Abstract of the United States 2002, table 495.

٣٤ -

.http://dbease.meonetwork.com/dbEase/cgi-bin/go_getpl

٣٥ -

Central Intelligence Agency, World Factbook.

٣٦ -

International Herald Tribune, October 16-27, 2002.

٣٧ - انظر:

Kutrh, "Migration."

٣٨ - وزارة الدفاع، "التمثيل السكاني في الخدمة العسكرية" (٢٠٠١)، الجدول ٢٢.

٣٩ -

Ash, History of the Present, p. 375.

لربما يتجاهل هنا الأهمية المتنامية للأقليات الإثنية التي وصلت فيما بعد، لا سيما الجيلين الأول والثاني من المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية وآسيا.

٤٠ -

Yale University Office of the FAS Registrar; Yale University Office of Institutional Research.

سمعت منذ ذلك الحين أن هذا الطالب الوحيد من الشرق الأدنى الذي يعمل في كاليفورنيا.

٤١ -

Yale University Office of Development; Yale University Office of Institutional Research.

٤٢ -

Porch, "Occupational Hazards," p. 40.

٤٣ -

San Jose Mercury News, March 18, 2003.

٤٤ -

Reuel Marc Gerecht, "The Counterterrorist Myth," Atlantic Monthly, July-August 2001.

٤٥ -

Woodward, Bush at War, p. 201.

٤٦ -

Wall Street Journal, April 4, 2003.

٤٧ -

.http://www.peacecorps.gov/about/index.cfm

٤٨ - أدين بالفضل إلى بيل ويلان للمساعدة التي قدمها في هذه النقطة.

٤٩ -

"What Baghdad Really Thinks," Spectator, July 19, 2003.

٥٠ - راجع الملاحظات الذكية التي قالها حول هذا الموضوع الممثل السامي في البوسنة، وذلك في خطبة ألقاها في حزيران/يونيو من هذه السنة:

Ashdown, "Broken Communities."

٥١ - خطاب الرئيس بوش أمام معهد "أمريكان انتربرايز":

New York Times, February 26, 2003.

٥٢ - هنالك مناقشة ناقصة إلى حد ما حول هذه القضايا، انظر:

Pei, "Lessons of the Past."

يغفل بيي أيضا كوريا الجنوبية.

٥٣ -

Lydia Saad, "What Form of Government for Iraq?," Gallup Organization, .http://www.gallup.com/poll/tb/goverpubli/20030923d.asp

- ٥٤

Larry Diamond and Michael Mcfaul, "Rushing Elections Will Only Hurt Iraq," San Jose Mercury News, September 28, 2003.

- ٥٥

Matthew, Gladstone, vol. 2, p. 24.

- ٥٦

Ibid., p. 131.

- ٥٧

Shannon, Gladstone, p. 301.

- ٥٨

Ibid., p. 302f.

- ٥٩

Ibid., p. 304.

- ٦٠

Roberts, Salisbury, p. 229.

- ٦١

Ibid., p. 266.

- ٦٢

Shannon, Heroic Minister, p. 306.

- ٦٣

Judd, Empire, p. 97.

- ٦٤

Shannon, Heroic Minister, p. 318.

- ٦٥

Ibid., p. 305.

٦٦ -

Matthew, Gladstone, vol. 2, p. 139.

٦٧ -

Shannon, Heroic Minister, p. 318.

٦٨ -

Roberts, Salisbury, p. 343.

٦٩ -

Matthew, Gladstone, vol. 2, p. 135.

٧٠ - اعتمادا على الأرقام الواردة في:

Crouchley, Economic Development, p. 274ff.

٧١ - اعتمادا على الأرقام الواردة في:

Stone, Global Export of Capital.

٧٢ -

Fieldhouse, "For Richer, for Poorer," p. 121.

٧٣ - لم يكن حظهم سيئا: انظر:

Lawrence Durrell's intoxicating Alexandria Quartet of Novels.

٧٤ - جميع الإحصائيات مأخوذة من:

Mitchell, International Historical Statistics: Africa, Asia, Oceania.

٧٥ - تبعا لما قاله لورنزو بيريز، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى العراق، خلال مؤتمر صحفي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٤، يمكن تقديم القروض إلى العراق اعتبارا من النصف الثاني من عام ٢٠٠٤:

IMF Survey, 33, 2, February 2, 2004, p. 18.

٧٦ - انظر:

Krasner, "Troubled Societies" and his Organized Hypocrisy.

٧٧ - انظر:

Ashdown, "Broken Communities."

الفصل ٧: "الإمبراطورية": أوروبا بين بروكسل وبيزنطة

١ - انظر:

Glennon, "Why the Security Council Failed."

٢ -

Chris Patten, "The State of Euro-Atlantic Partnership," Trilateral Commission, October 20, 2002.

٣ -

George Parker and Daniel Dombey, "Berlusconi Eyes Bigger E.U. Role on World Stage," Financial Times, July 1, 2003.

٤ -

Timothy Garton Ash, "The Peril of Too Much Power," New York Times, April 9, 2002.

٥ - "سوف تنشأ وكالة أوروبية للتسلح، والأبحاث، والقدرات العسكرية، لتحديد المتطلبات العملياتية، وتشجيع اتخاذ الإجراءات الضرورية لتلبية هذه المتطلبات، والمساهمة في تحديد وتطبيق أي إجراء ضروري (كلما كان ذلك مناسبا) لتمتين القاعدة الصناعية والتقانية لقطاع الدفاع، والمساهمة في تحديد القدرات الأوروبية وسياسة التسلح، ومساعدة المجلس الوزاري في تقييم مدى التحسن في القدرات العسكرية": المؤتمر الأوروبي، "مسودة المعاهدة لإنشاء دستور لأوروبا"،

CONV 850/03, Brussels, July 18, 2003.

٦ - انظر ممثلا:

Andrew Sullivan, "The Euro Menace: The USE vs. USA," Sunday Times, June 16, 2003.

٧ -

Robert Kagan, "Power and Weakness," Policy Review (2002).

قارن:

Kagan, Of Paradise and Power.

٨ - تعتبر فرنسا أشهر مقصد سياحي في العالم (وتتفوق على باقي الدول بهامش كبير)، حيث وصل إليها أكثر من ١٠٪ من كافة الرحلات السياحية العالمية عام ٢٠٠٢ (منظمة السياحة الدولية). أما المرتبة الثانية فتحتلها الولايات المتحدة، في حين تذهب المراكز الثلاثة التالية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: إسبانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة.

٩ -

Huntington, "Lonely Superpower."

١٠ -

Kupchan, End of the American Era, pp. 119, 132.

١١ - "تتمتع واشنطن اليوم، كحال روما آنذاك، بالتفوق، لكنها بدأت تتعب من حمل أعباء الهيمنة.. وأوروبا اليوم، مثل بيزنطة آنذاك، تبزغ كمركز مستقل للقوة، لتقسم العالم الأحادي إلى قسمين":

Ibid., pp. 131, 153.

١٢ -

Cooper, "Postmodern State."

١٣ - انظر:

Joseph Nye, "The New Rome Meets the New Barbarians: How America Should Wield Its Power," Economist, March 23, 2002;
Joseph Nye, "Lessons in Imperialism," Financial Times, June 16, 2002.

قارن:

Bergsten, "American and Europe."

١٤ -

Mearsheimer, Tragedy, p. 385.

١٥ -

Paul M. Kennedy, "What Hasn't Changed Since September 11th," Los Angeles Times, September 11, 2002.

١٦ - اعتمادا على الأرقام الواردة في قاعدة بيانات التنمية العالمية (البنك الدولي).

١٧ - اعتمادا على القياس المستخدم، سيرتفع الناتج الأوروبي بين ٣ -٩٪.

١٨ - الأرقام مأخوذة من:

Maddison, World Economy.

١٩ - تبعا للأرقام الواردة في "الإحصائيات الأوروبية" (لعام ١٩٩٩).

٢٠ -

Danthine et al., "European Financial Markets After EMU," table 2.2.

٢١ - الأرقام مأخوذة من بنك التسوية الدولية. وفي الحقيقة تنبأ بذلك كل من:

McCauley and White, "The Euro and European Financial Markets."

٢٢ - الأرقام مستقاة من:

Economagic, OECD.

٢٣ -

Economist, April 12, 2003, p. 100.

٢٤ - الجزيرة، تموز/يوليو ٢٠٠٢.

٢٥ - المؤتمر الأوروبي، "مسودة المعاهدة لإنشاء دستور لأوروبا"،

CONV 850/03, Brussels, July 18, 2003.

٢٦ -

Michael Pinto-Duchinsky, "Allin the Translation," Time Literary

Supplement, June 13, 2003.

٢٧ -

"Snoring While a Superstate Emerges," Economist, May 10, 2003, p. 42.

٢٨ -

Richard Baldwin and Mike Widgren, "Europe's Voting Reform Will Shift Power Balance," Financial Times, June 22, 2003.

٢٩ -

Pew Global Attitude Project, Views of a Changing World," June 2002.

٣٠ -

"American Image Further Erodes. Europeans Want Weaker Ties," Pew Research Center, March 2003.

٣١ - نسبة المؤيدين لأمريكا تقف الآن عند ٧٠٪ في بريطانيا، ٤٣٪ في فرنسا، ٦٠٪ في إيطاليا، ٤٥٪ في ألمانيا، ٣٨٪ في إسبانيا.

٣٢ -

"Contradictions," Economist, April 12, 2003.

٣٣ - إحصائيات من مختلف استطلاعات الرأي العام في أوروبا:

.http://europa.eu.int/comm/public_opinion/archives

٣٤ - تبعا للأرقام الواردة في:

CIA World Factbook.

٣٥ - تبعا للأرقام التي نشرها معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

٣٦ - الأرقام مأخوذة من مركز التنمية العالمية.

٣٧ -

David Roodman, "An Index of Donor Aid Performance," Center for Global Development, April 2002.

٣٨ - يمكن متابعة النتائج في:

Foreign Policy, May/June 2003.

٣٩ -

Coker, Empire in Conflict, p. 38f.

٤٠ -

"Revitalizing American Empire," Economist, March 15, 2003, p. 91.

٤١ -

Ferguson and Kotlokeoff, "Degeneration of EMU," pp. 110-21.

٤٢ - انظر:

Milward, European Rescue.

٤٣ - الأرقام مأخوذة من:

Maddison , World Economy, table b-22.

٤٤ -

International Monetary Fun, World Economic Outlook, April 2003.

٤٥ - الأرقام مأخوذة من صندوق النقد الدولي.

٤٦ - الأرقام مأخوذة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (توحيد مقاييس معدلات البطالة).

٤٧ -

"Europe Heavyweight Weakling," Economist, June 7, 2003, p. 44.

٤٨ -

Economist, March 22, 2003, p. 120.

المقاييس الدولية للإنتاجية مسألة خلافية، لكن حتى بعد أن نأخذ الفوارق في الطرائق الإحصائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار، يبدو واضحا أن إنتاجية العمل ارتفعت في الولايات المتحدة خلال التسعينات، وانخفضت في الاتحاد الأوروبي:

Ibid., November 16, 2002, p. 100.

٤٩ -

Evans et al., "Trends in Working Hours in OECD Countries."

٥٠ -

"Revitalizing Old Europe," Economist, March 15, 2003, p. 91.

٥١ -

Economist, May 3, 2003, p. 108

٥٢ - المؤتمر الأوروبي، "مسودة المعاهدة لإنشاء دستور لأوروبا"،

CONV 850/03, Brussels, July 18, 2003.

٥٣ - سوف يتوقف الاتحاد الأوروبي عن تقديم الدعم المرتبط بالإنتاج إلى المزارعين، لكن بمقدور الدول الأعضاء الاستمرار في دفع الإعانات حتى نسبة محددة من المدفوعات السابقة - حتى الربع في حالة مزارعي الحبوب - إن أرادت:

Rory Watson, "E.U. Hails New Era of Healthy Food and Green Living," Times, June 27, 2003.

سوف يبقى إجمالي ما ينفق على السياسة الزراعية المشتركة بحدود خمسين مليار دولار حتى عام ٢٠١٣:

Tobias Buck, Guy de Jonquieres and Frances Williams, "Fischler's New Era for Europe's Farmers," Financial Times, June 27, 2003.

٥٤ -

Lea Paterson, "Farm-fresh Chance for Reform in Enlargement," Times, July 29, 2003.

٥٥ -

Economist, May 27, 2003.

٥٦ - ارتفع إجمالي الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي الأمريكي، ومعظمه يذهب

إلى حوالي أربعمائة ألف مزارع، من ٧.٣ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٢٢.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠. "الفاتورة" الزراعية لعام ٢٠٠٢ استعادت الصلة الرابطة بين الدعم الحكومي للمزارعين والإنتاج. وسوف ترفع إجمالي الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي الأمريكي بنسبة ٢٢٪ مقارنة بمعدله الوسطي بين عامي ١٩٩٦ - ٢٠٠١. انظر:

Runge, "Agrivation,", p. 86f.

٥٧ - عند كتابة هذه الصفحات، بلغت نسبة التضخم في أسعار المستهلك في اليونان ٣.٨٪ سنويا - أعلى معدل في منطقة اليورو - مقارنة بـ ٠.٧٪ في ألمانيا (أدنى معدل).

٥٨ - كانت معدلات الفائدة الألمانية بحدود ٢.٥٪ عشية العمل بالعملة الموحدة. وبعد ذلك اضطرت ألمانيا إلى تعديلها لتناسب معدلها في منطقة اليورو البالغ ٤.٥٪. ولم ترجع المعدلات إلى مستويات ما قبل عام ١٩٩٩ إلا في عام ٢٠٠٣.

٥٩ - الأرقام مأخوذة من "بوندسبانك" (المصرف المركزي الألماني).

٦٠ -

"A Boom Out of Step," Economist, May 29, 2003.

قارن:

Posen, "Frog in the Pot";
Martin Feldstein, "Britain Must Avoid Germany's Mistake," Financial Times, April 22, 2003.

٦١ - أدين بالفضل هنا إلى طالبي مايكل دراسي للجهد الذي بذله في هذه المسألة.

٦٢ -

Anatole Kaletsky, "How Blair Has Priced Britain Out of Euro," Times, June 12, 2003.

٦٣ -

Martin Wolf, "The Benefits of Euro Entry Will be Modest," Financial Times, May 12, 2003.

٦٤ -

Begg et al., "Sustainable Regimes of Capital Movements."

٦٥ - الأرقام مأخوذة من صندوق النقد الدولي:

World Economic Outlook.

٦٦ -

Milward, European Rescue.

٦٧ -

"Giscard Plan for President Enters Most Divisive Phase," Financial Times, April 22, 2003.

٦٨ - يمكن العثور على التفاصيل في:

Milward, European Rescue.

٦٩ -

Niall Ferguson, "The Cash Fountains of Versailles," Spectator, August 14, 1993, pp. 14-16.

بين عامي ١٩٥٨ -١٩٩٤، دفعت ألمانيا ١٦٣ مليار مارك لباقي دول أوروبا على شكل مساهمات صافية للجماعة الأوروبية الاقتصادية/ميزانية الاتحاد الأوروبي، أي أكثر (بالقيمة الاسمية) من التعويضات التي طالب بها مؤتمر لندن عام ١٩٢١.

٧٠ - بريطانيا هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة. ويبدو أن الناخبين هناك قد لاحظوا أن بلادهم لم تعد مساهما مهما في عام ١٩٨٤، حين ضمنت مارغريت تاتشر حسما مستمرا على مدفوعات بريطانيا.

٧١ -

Economist, March 1, 2003.

٧٢ -

Hitchcock, Struggle for Empire, p. 419.

٧٣ -

Ibid., p. 412.

٧٤ - انظر:

Siedentop, Democracy in Europe.

٧٥ - الأرقام مأخوذة من "الإحصائيات الأوروبية".

٧٦ - انظر:

Rosecrance, "Croesus and Caesar," pp. 31-34.

٧٧ -

Epitropoulos et al., (eds.), Americanization, p. 5.

٧٨ - انظر:

Bobbitt, Sheild of Achilles, pp. 677-95.

الفصل ٨: الباب المغلق

١ - انظر:

Gibbon, Decline and Fall of the Roman Empire, book1, ch. 17.

٢ -

Maddison, World Economy, p. 241, table b-10, p. 261, table b-16.

٣ -

Diamond, Guns, Germs and Steel.

٤ -

Pomeranz, Great Divergence.

٥ -

Platt, Finance, Trade and Politics, esp. pp. 95, 109.

للاطلاع على مقارنة مفيدة بين المقاربتين البريطانية والأمريكية تجاه الإمبراطورية غير الرسمية، انظر:

Rauchway, "Competitive Imperialism."

بالغ البريطانيون - كما كتب روشواي - في "أنكلزة" تلك المؤسسات التي سيطروا عليها، لا سيما "خدمة الجمارك البحرية الإمبراطورية". أما المقاربة الأمريكية فتمثلت في الافتراض بأن "الأمركة" ستحدث بشكل تلقائي وعفوي. للاطلاع على مزيد من التقييمات الإيجابية، انظر:

Osterhammel, "China," p. 643f.

٦ - انظر:

Rodrike, "Feasible Globalization," p. 7f.

٧ - للاطلاع على مراجعة حديثة للأداء الصيني، انظر:

Hale and Hale, "China Takes Off."

٨ - اعتمادا على مختلف إحصائيات النتاج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات التنمية الدولية (البنك الدولي).

٩ -

Martin Wolf, "Rivals and Partners," Financial Times, October 7, 2003.

١٠ - انظر على سبيل المثال:

Mearsheimer, Tragedy of Great Power Politics, p. 362.

قارن:

Medeiros and Fravel, "China's New Diplomacy."

١١ - انظر مثلا:

Frank, ReOrient.

١٢ -

Chang, Coming Collapse of China.

١٣ -

Kennedy, Rise and Fall of the Great Powers, p. 689.

١٤ -

Ibid., p. 681 and note.

١٥ - يفترض أن كينز قد قال: "إذا تغيرت الحقائق، أغير رأيي. ما الذي تفعله، يا سيدي؟".

١٦ -

Paul Kennedy, "Power and Terror," Financial Times, September 3, 2002.

١٧ -

Ferguson and Kotlikoff, "Coming Critical."

١٨ -

Medeiros and Fravel, "China's New Diplomacy."

١٩ - تبعا لأحد التقديرات، أعادت الدولة المشاركة في التحالف إلى الولايات المتحدة مبلغ ٥٤ مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية التي بلغت ٦١ مليارا.

٢٠ - قارن:

Ignatiff, Empire Lite, p. 95.

٢١ -

Robin, Hamidzada and Stoddard, "Through the Fog of Peace Building."

٢٢ - الأرقام مأخوذة من مختلف إصدارات:

Statistical Abstract of the United States.

٢٣ -

Calleo, "Power, Wealth and Freedom," p. 10.

قارن:

David Wessel, "Several Signs Highlight War's Effect on Economy," Wall Street Journal, March 27, 2003;
Rigobon and Sack, "Effects of War Risk."

٢٤ -

Davis et al., "War in Iraq Versus Containment."

٢٥ -

Tom Shanker, "Bush to Focus on Benefits of Rebuilding Effort In Iraq," New York Times, September 21, 2003.

انظر أيضا:

Donald Hepburn, "Nice War. Here's the Bill," ibid., September 3, 2003;
Richard W. Stevenson, "78% of Bush's Spending Plan Is for Military," ibid., September 9, 2003.

٢٦ - أبلغ مسؤول عسكري متقاعد "الفايننشال تايمز"، بأننا "ننفق ٤ مليارات دولار في الشهر لإدارة بلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه ٢.٥ مليار دولار شهريا. لا بد من وجود خطأ ما هنا":

Financial Times, August 29, 2003.

قارن:

Ali Abunimah, "Iraq's Chilling Economic Statistics," March 18, 1999:
.http://www.globalpolicy.org/security/issues/irq3-22htm

٢٧ - تبعا لـ"جداول العالم" (سومرز وهيستون)، بلغ متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق ٦٩٠٠ دولار عام ١٩٨٥ (بأسعار الدولار العالمية)، مقارنة بمتوسط دخل الفرد الأمريكي البالغ ١٥١٠١ دولار. أما قاعدة بيانات البنك الدولي لـ"التنمية الدولية" فتشير إلى أن الرقم بلغ في العراق (بأسعار الدولار الحالية) ٣٢٨٠ مقارنة بـ ١١٨٥٠ في الولايات المتحدة. بينما تقدر "وحدة

الاستخبارات الاقتصادية" متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي العراقي عام ١٩٩٩ بـ ٢٤٧ دولارا، مقارنة ٣٢٢٦٠ دولارا في الولايات المتحدة، أي أكبر بمائة وثلاثين مرة.

٢٨ -

A War for Oil? Not This Time," New York Times, February 13, 2003; Peter Slevin and Vernon Loeb, "Bremer: Iraq Effort to Cost Tens of Billions for Iraq," Washington Post, August 27, 2003.

٢٩ - انظر على سبيل المثال:

Seymour Melman, "Looting Our Lives, Znet, April 22, 2003.

٣٠ - أول مالك لعربة "هامر" التجارية هو لاعب كمال الأجسام، والممثل، وحاكم كاليفورنيا الحالي، ارنولد شوارزنغر.

٣١ - انظر:

Kenneth N. Giplin, "White House Foresees Deficit Reaching $ 455 Billion This Year," New York Times, July 15, 2003.

قارن:

Edmund L. Andrews, "Leap in Deficit Instead of Fall Is Seen U.S.," ibid., August 26, 2003.

٣٢ - كافة الأرقام مأخوذة من موقع مكتب الميزانية التابع للكونغرس على الإنترنت:

.http://www.cbo.gov

٣٣ -

Gokhale and Smetters, "Fiscal and Generational Imbalances."

٣٤ - يمكن الاطلاع على التفاصيل في:

Lawson, View from No. 11, p. 37.

٣٥ -

Gabriel Stein, "Mounting Debts: The Coming European Pension Crisis,"

Politeia, Policy Series No. 4 (1997), pp. 32-35.

٣٦ - من المثير للانتباه أن الدول الأخرى كلها تقريبا مستعمرات بريطانية سابقة: استراليا، كندا، ايرلندا، نيوزيلندا. وتبعا للمقارنات الدولية التي عقدت عام ١٩٩٨، كان بمقدور كل من هذه الدول تحقيق التوازن بين الأجيال بزيادة الضرائب بنسبة تقل عن ٥٪:

Auerbach ey al., Generational Accounting Around the World.

الإشكالية المستترة تكمن في أن حل مشكلة المعاشات التقاعدية في القطاع العام ربما خلق مشكلة عويصة مماثلة في القطاع الخاص: وهنالك دليل ينذر بالخطر ويثبت أن العديد من الخطط والبرامج التقاعدية في الشركات تفتقر إلى التمويل إلى حد مؤسف، ومن المستبعد أن تفي بوعودها للموظفين حين يصلون إلى سن التقاعد.

٣٧ - الإصلاح المقترح يستميل بل يرشو عمليا كبار السن ويغريهم بالانضمام إلى "منظمة الحفاظ على الصحة" (HMO) عبر تقديم فوائد دوائية. لكن ذلك سيزيد - ولن يخفض - الإنفاق طالما سيكلف مبلغا يتراوح بين ٤٠٠ مليار وتريليون دولار خلال السنوات العشر القادمة. الخطة تحتفظ أيضا بنظام الرعاية الطبية التقليدي والمكلف وتسمح لكبار السن بالتحول إليه كلما رغبوا بذلك. ولسوء الحظ، من المرجح أن يتحولوا إليه حين يصبح علاجهم باهظ التكلفة. أخيرا، يمكن إغلاق "المنظمة" وإعادة زبائنها إلى الخطة التقليدية كلما أصبح علاجهم باهظ التكلفة.

٣٨ - مثلما أكد لورنس كوتليكوف، تتمثل إحدى الطرائق في إلغاء النظام القديم كحد أدنى وفرض ضريبة مبيعات التجزئة الاتحادية لتسديد الديون المترتبة مع الوقت. وما يدفعه العمال عادة كضريبة على الأجور يمكن استثماره الآن في حسابات تقاعدية خاصة، بحيث يمكن تقسيمها بالتساوي بين الأزواج. وبإمكان الحكومة أن تسهم جزئيا لصالح العمال الفقراء، وتدفع

المخصصات التقاعدية بالكامل للعاجزين والعاطلين. أخيرا، يمكن استثمار كافة أرصدة الحسابات في الأسهم والسندات والعقارات.

٣٩ -

Alison Shelton, Laurel Beedon and Mitja Ng-Baumhackl, "The Effect of Using Price Indexation Instead of Wage Indexation in Calculating the Initial Social Security benefit," AARP Public Policy Institute, July 2002.

٤٠ - للاطلاع على أحدث الآراء في هذا السياق، انظر:

Catao and Terrones, "Fiscal Deficits and Inflation."

٤١ -الأرقام مأخوذة من "ايكونوماجيك" (بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك). ظهرت في منتصف عام ٢٠٠٣ بعض العلامات الدالة على ارتفاع طفيف في توقعات التضخم لدى المستثمرين. فقد قفز عائد السندات لعشر سنين إلى ٤.٣٪، وكان ذلك - من جهة - استجابة للتوقعات بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الأسهم، لكنه كان - من جهة أخرى - ردا على توقعات مكتب الميزانية التابع للكونغرس بتخفيض العجز. وأظهر منحنى العائد، الذي أصبح أفقيا إلى حد ما بحلول أواخر التسعينات، علامات على الارتفاع بشكل حاد. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، كان الفارق بين معدلات الفائدة لتسعين يوما وثلاثين سنة سلبيا قليلا (ناقص ٤٢ نقطة). وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٣، توقف عند ٤٠٠ نقطة. أخيرا، توسع الفارق قليلا بين العائدات على سندات العشر سنين والسندات المرتبطة بالمؤشر (بموعد الاستحقاق نفسه)، من حوالي ١٤٠ نقطة في أكتوبر ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٢٣٠ نقطة في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٣. لكن ظل ذلك يبدو ردة فعل معتدلة نسبيا، نظرا لحجم الأزمة المالية التي تواجه الولايات المتحدة:

Bondsonline.com, Economagic.

٤٢ - انظر:

Shiller, Irrational Exuberance.

٤٣ - انظر:

Robert J. Shiller, "Will the Bond Bubble Burst?," Project Syndicate (June 2003).

٤٤ - للاطلاع على تمهيد شهير وشائع للموضوع، انظر:

Mark Buchanan, Ubiquity.

٤٥ - ما أقنع المستثمرين في المانيا (كمثال متطرف) بأن موقف الحكومة المالي لا يتساوق مع استقرار العملة، هو الإعلان في أيار/مايو ١٩٢٠عن عبء التعويضات المذهل، التي بلغت في حقبة ما بعد الحرب ١٣٢ مليار مارك. أما اغتيال وزير الخارجية الليبرالي والثر راثيناو في تموز/يوليو من السنة التالية فقد كان بمثابة الضربة القاضية، حيث ارتفعت معدلات الفائدة والصرف بسرعة الصاروخ:

Webb, "Fiscal News."

٤٦ -

Chet Currier, "Deflation-Defense Strategy Uses Treasuries, Cash," , April 26, 2003.www.bloomberg.com

٤٧ -

David Leonhardt, "Greenspan, Broadly Positive, Spells Out Deflation Worries," New York Times, May 22, 2003.

٤٨ -

Statistical Abstract of the United States, 2001, table 552.

٤٩ -

Bonney, "France, 1494-1815," pp. 131f, 152f.

قارن:

Bosher, French Finances.

٥٠ -

Maddison, World Economy, table 2-26a.

٥١ -

Calleo, "Power, Wealth and Wisdom," p. 9.

يقدر بنك التسوية الدولية أن العجز الراهن في حساب الولايات المتحدة يعادل تقريبا ١٠٪ من ادخار باقي دول العالم:

John Plender, "On a Wing and a Prayer," Financial Times, July 3, 2002.

٥٢ -

Hugo Dixon, "Is the U.S. Hooked on the Foreign Capital?," Wall Street Journal, March 6, 2003.

٥٣ -

Paivi Mounter, "Foreign Holdings of U.S. Treasuries Hit Record 46%," Financial Times, September 11, 2003.

٥٤ -

International Monetary Fund, "Transcript of the World Economic Outlook Press Conference," April 9, 2003.

٥٥ - تلك هي الطريقة الوحيدة لتفسير حقيقة أن الولايات المتحدة تتلقى باستمرار دخلا استثماريا مرتفعا من استثماراتها في الخارج مقارنة بما تدفعه للأجانب الذين استثمروا أموالهم في الأصول الأمريكية، رغم أن القيمة الرأسمالية للأصول المملوكة للأمريكيين في الخارج أقل بكثير. أعبر عن امتناني للسيد الان م. تايلور لشرح هذه النقطة.

٥٦ -

David Hale, "The Manchurian Candidate," Financial Times, August 29, 2003.

٥٧ - أنا ممتن جدا للسيدة ديردر مكلوسكي على تعليقاتها حول هذه المسألة. للاطلاع على رأيين متعارضين في هذا السياق، انظر:

Brad DeLong, "The Endgame for the U.S. Current-Account Deficit," September 16, 2003:

http://www.j-bradford-.delong.net/movable_type/2003_archives/002242.htm

٥٨ -

Ronald McKinnon, "The Dollar Standard and Its Crisis-prone Periphert: New Rules for the Game," unpublished paper, Stanford University, September 9, 2002.

٥٩ - انظر مناقشة هالي اديسون:

"Are Foreign Exchange Reserves in Asia Too High?," in International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 2003, pp. 78-92.

٦٠ - انظر:

Edward Alden, Jeremy Grant and Victor Mallet, "Opportunity or Threat? The U.S. Struggles to Solve the Puzzle of Its Trade with China," Financial Times, November 4, 2003.

٦١ - انظر:

McKinnon and Schnabl, "China: A Stabilizing or Deflationary Influence?" and "Return to Exchange Rate Stability in East Asia?";

Ronald McKinnon, "China and Japan, Déjà vu?," Stanford University, March 2, 2003.

٦٢ - انظر:

Martin Wolf, "A Very Dangerous Game," Financial Times, September 30, 2003.

الخاتمة: النظر وجهة الوطن

١ - انظر:

Thomas Wolfe, Look Homeward, Angel, p. 5.

٢ - انظر:

Johnson, "America's New Empire for Liberty."

٣ - للاطلاع على رواية مختلفة، انظر:

Governance of Globalization."

٤ - للاطلاع على إجابة متشككة، انظر:

Jowitt, "Rage, Hubris and Regime Change."

انظر أيضا:

Simes, "Reluctant Empire."

٥ -

"The Price of Profligacy," Economist, September 20, 2003.

٦ - عند كتابة هذه الصفحات، تجاوزت ممتلكات البنوك الأجنبية من سندات الخزانة الأمريكية و"الوكالات شبه الحكومية" تريليون دولار وذلك لأول مرة:

Paivi Munter and Jenny Wiggins, "Treasury Holdings Top $1,000bn," Financial Times, November 11, 2003.

٧ - معدل الفائدة على رهونات المعدلات الثابتة لمدة خمس عشرة سنة ارتفعت من ٤.٥٪ إلى ٤ ٦٪ بين ربيع وصيف عام ٢٠٠٣:

"Stormy Summer," Economist, August 9, 2003.

٨ -

"Flying on One Engine," Economist, September 20, 2003.

٩ - تبعا لنوريل روبيني: "إما أن تريد تخفيض سعر الدولار أمام العملات الآسيوية أو تريد الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة. لا يمكن تحقيق المطلبين في آن، فهما لا يجتمعان معا": وردت في:

"Gambling with Dollar," Washington Post, September 24, 2003.

انظر أيضا:

Graham Turner, "The Fed Has Not Avoided Danger," Financial Times, June 30, 2003;
John Plender, "On a Wing and a Prayer," Financial Times, July 3, 2003.

١٠ -

James, "Globalization."

١١ -

Stephen Cecchetti, "America's Job Gap Difficult to Close," Financial Times, October 1, 2003.

١٢ -

Robert Longley, "U.S. Prison Population Tops 2 Million,"
.http://usgovinfo.about.com/cs/censusstatistic/a/aaprisonpop.htm

هنالك أمريكي (ذكر) من بين كل عشرين قد أمضى بعض الوقت خلف القضبان: أما بالنسبة للسود فالنسبة تصل إلى واحد من ستة. وإذا استمر القانون الجزائي على حاله دون تغيير، فسيدخل السجن أكثر من صبي أمريكي من بين كل عشرة بحلول عام ٢٠٠١ في مرحلة ما من عمره:

"In The Can," Economist, August 23, 2003.

١٣ -

Andrew and Kanya-Forstner, France Overseas, p. 13.

١٤ - يقول توني فريدمان بعباراته الذكية: "أمريكا تلعب دورا إمبراطوريا هنا، الآن. فأمننا وموقفنا في العالم يعتمدان على تصحيح الوضع في العراق. وإذا كان لفريق بوش عمل أكثر أهمية يؤديه، أريد أن أعرفه. قد يسوء الوضع في العراق لمائة سبب عراقي، لكن دعونا نتأكد أن ذلك ليس نتيجة ما أصاب أمريكا من ملل، أو تعب، أو تشتت في الذهن":

Bored with Baghdad Already," New York Times, May 18, 2003.

١٥ - انظر:

Priest, Mission, p. 117.

١٦ -

Forman et al., United States in a Global Age, p. 16f.

١٧ -

Ignatieff, Empire Life, p. 115.

تبعا لإغناتييف (ص٩٠): "تتطلب القوة الإمبراطورية المؤثرة أيضا السيطرة على إحساس الشعوب الخاضعة بالزمن، وإقناعها بأنه ستحكم إلى الأبد. إن وهم الديمومة كان أحد أسرار العمر الطويل للإمبراطورية البريطانية. ولا يمكن الحفاظ على الإمبراطورية وضمان الأمن القومي من قبل من يتطلع دوما إلى الخروج".

وهذا صحيح تماما. انظر أيضا:

Ibid., p. 113f.

١٨ - انظر على سبيل المثال:

Pier Hassner, The United States: The Empire of Force or the Force of Empire, Institute for Security Studies of the European Union Chaillot Paper, 54, September 2002.

١٩ - وردت في:

Bacevich, American Empire, p. 243.

٢٠ -

Mathew, "Hard Part," p. 51.

٢١ -

Priest, Mission, p. 57.

٢٢ - "مؤشر كتلة الجسم" (BMI) هو حاصل قسمة الثقل بالكيلوغرام على مربع الطول بالمتر. فإذ بلغ المؤشر ٣٠ أو أكثر فإن الشخص يعاني من البدانة، أما إذا بلغ ٢٥ أو أكثر فهو يعاني من الوزن الزائد.

٢٣ -

Statistical Abstract of the United States, 2002, table 190.

٢٤ - الأرقام متوفرة لدى منظمة الصحة العالمية لعشرين بلدا.

٢٥ - بالرغم من أن عبء المرأة السوداء يكون أكبر في هذا السياق. فثلث الأمريكيات الأفريقيات هن من البدينات.

٢٦ -

Ranke, "Great Powers."

٢٧ -

Ikenberry, After Victory.

٢٨ -

Ferguson, Cash Nexus, p. 37.

٢٩ -

Ibid., p. 412 (emphasis added).

٣٠ -

Ibid., p. 388.

٣١ -

Ibid., p. 417.

٣٢ -

Ibid., p. 418.

٣٣ -

Fischer, "Globalization and Its Challenges."

٣٤ - "خطاب رئيس الوزراء توني بلير أمام لجنة مشتركة للكونغرس":

New York Times, July, 17, 2003.

قالوا في كتاب نيل فرجسون:

«ألمع مؤرخ بريطاني من بين أفراد جيله».

الـ"تايمز"

«قصة مثيرة.. واستثنائية».

كريستوفر ماثيو، "ديلي ميل"

«كتاب يحفز الفكر.. ويثير الجدل الخلافي.. (فرجسون) بارع في ابتكار الجمل التي تلفت النظر، بأسلوب رائع ومتوهج.. ويتمتع، بشكل عفوي على ما يبدو، بالفطنة والكياسة والذكاء اللماح».

اندرو روبرت، الـ"تايمز"

«مدهش.. يتسم بالتبصر والأصالة».

ديفيد غيلمور، "فايننشال تايمز"

«مبهر.. يمتع القارئ إلى حد الإدهاش».

New York Review of Books

"سلاسة في الأسلوب، جاذبية في المنهجية.. الكتاب ممتع، ومترع بالرؤى المتبصرة والأفكار الذكية".

فيليب فيرنانديز-ارميستو، "صنداي تايمز".

"كتاب يثير الإعجاب.. مفعم بالطاقة، محفز للخيال والفضول".

هوغ توماس، "ايفننغ ستاندارد".



نيل فرجسون: يعمل أستاذًا في جامعة هارفرد، وهو كبير الزملاء الباحثين في كلية المسيح (جامعة اكسفورد)، وكبير الزملاء في معهد هوفر (جامعة ستانفورد) الولايات المتحدة الأمريكية.

ISBN:0-943-40-9960

6281125011179

موضوع الكتاب: ١-الولايات المتحدة - الأحوال السياسية والاجتماعية. ٢- المجتمع الأمريكي

موقعنا على الإنترنت:
http:/www.obeikanbookshop.com